RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الإستراتيجي السنوي

معضـــلات الســـلام والتحـــوط الإستراتيجـــي

2024-2023

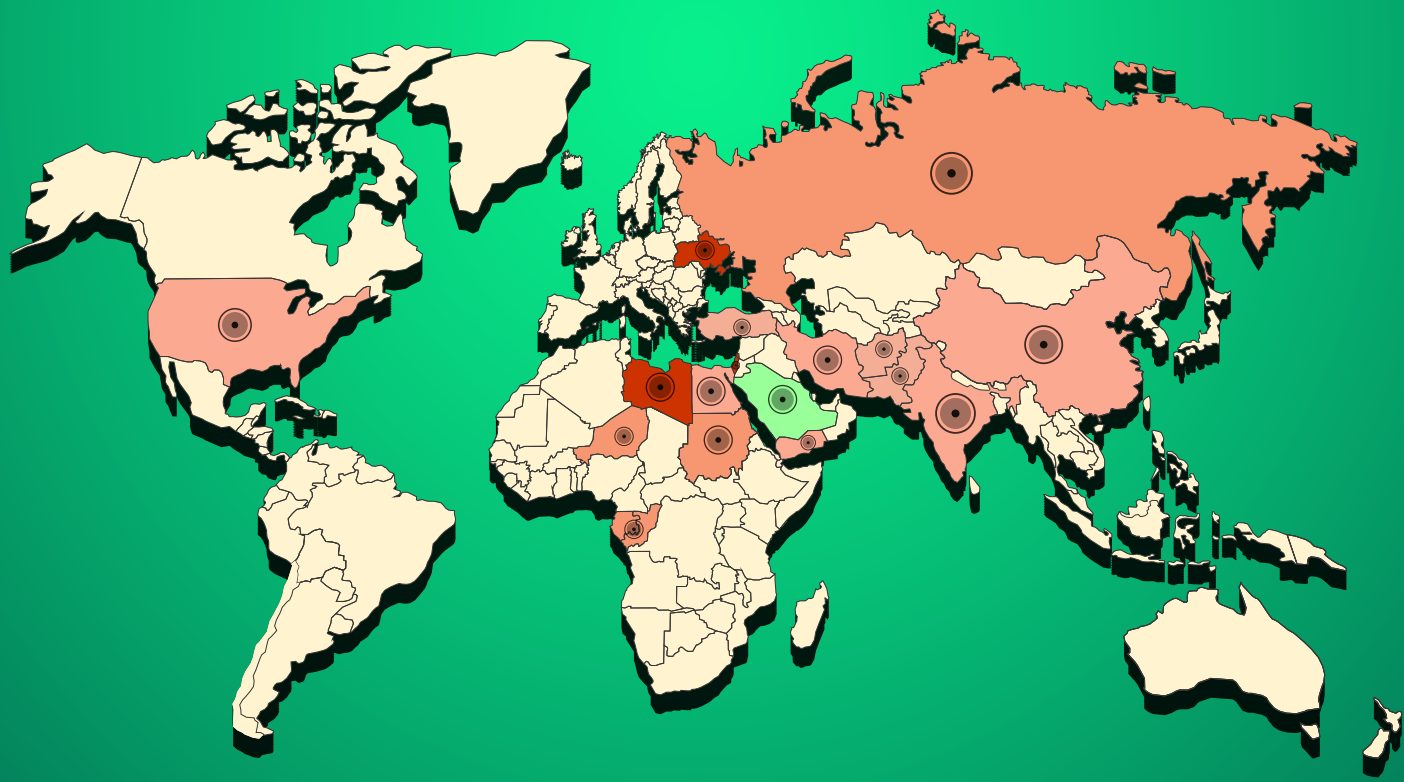

www.rasanah-iiis.org

العـدد الثامن

Rasanah

يتقدَّم مجلس أمناء معهد رصانة بالشكر الجزيل لكافة أعضاء فريق العمل الذين أسهموا في إخراج هذا التقرير بكُل احترافية وتفانٍ وإتقان، وجاءت ثمرةُ ذلك في تقديم رؤيةٍ إقليميّة شاملة لتطورات الأوضاع الراهنة واستشراف تداعياتها مستقبلًا في المنطقة والعالم

رئيس مجلس أمناء رصانة

التقرير الإستراتيجي السنوي

معضـــلات الســـلام والتحـــوط الإستراتيجـــي

2024-2023

حقوق النشـر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون الإشـارة إلى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة معهد رصانة.

www.rasanah-iiis.org

العـدد الثامن

الملخَّـــص التنفيـــذي 5

التطـــورات فـــي البيئـــة الدوليـــة 17

اتجاهـات الصـراع فـي أوكرانيـا وتداعياتـه علـى الغـرب وروسيـا 18
أولًا: خيارات أطراف الصراع بعد إخفاق الهجوم الأوكراني المضاد 18
ثانيًا: تداعيات توسع حلف الناتو على الاستقرار الأوروبي 20
ثالثًا: عودة ألمانيا.. قراءة في الإستراتيجية الأولى للأمن القومي 22
خاتمة: اتجاهات الصراع في أوكرانيا وتأثيراته 25
التنافـــس الأمريكـــي-الصينـــي والتوازن الإستراتيجي في شرق آسيا 28
أولًا: أبعاد السياسات الأمريكية لتطويـــق الصيـــن 28
ثانيًا: التحركات الصينية المناهضة للسياسات الأمريكية 32
ثالثًا: القضية الأكثر اشتعالًا.. الرقائـــق الإلكترونيـــة 35
رابعًا: التنافس القطبي والتوازن الإستراتيجي شرق آسيا 37
الخاتمة: مآلات التنافس والتوازن الإستراتيجي شرق آسيا خلال 2024م 39
اتجاهات الاقتصاد العالمي 44
أولًا: تفاعلات النمو الاقتصادي العالمـي ومساراتـه 45
ثانيًا: الاتجاهات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية 50
خاتمة استشرافية للعام 2024م 61
القضايـــا الأمنيـــة والمنافسة في المجالات غير التقليدية 66
أولًا: القوى الكبرى ومعضلة الذكاء الاصطناعي 67
ثانيًا: الرقائق المتقدمة وسباق التسلح الجديد 69
ثالثًا: أثر التكنولوجيا العسكرية في أنماط الحروب الحديثة 71
رابعًا: مزيد من التسابق لغزو الفضاء 74
خامسًا: أبعاد التنافس الدولي على الموارد في القطب الشمالي 76
سادسًا: أوروبا وإشكالية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط 78
خاتمة: مستقبل التنافس الدولي في المجالات غير التقليدية 79
صراع الأيديولوجيات وحالة الحركـات الأصولية والجماعات المتطرفة في العالم 84
أولًا: المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي وتعزيز الوسطية 84
ثانيًا: اليمين المتطرف والإسلاموفوبيا وموجة الاعتداء على المقدسات الدينية 89
ثالثًا: الحركات الإسلامية بين الأزمات الداخلية والعمل السياسي 90
رابعًا: الإسلام السياسي الشيعي بين السياسة والمذهبية 93
خامسًا: الجماعات الجهادية بين الإخفاق ومحاولات التمدد 95
خاتمة: المؤسسات والأصوليات.. اتجاهات التطورات الفكرية والأيديولوجية 97
التفاعـلات الإستراتيجيـة في البيئـات الإقليميـة 102
أوّلًا: الأزمات في الشرق الأوسط 102
ثانيًا: اتّجاهات العلاقات بين القُوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط 114
ثالثًا: دبلوماسية القمم والتطلُّعات الخليجية لتعزيز الحضور الدولي 123
رابعًا: أفريقيا في قلب عاصفة التنافس الدولي 132
خامسًا: دول آسيا الوسطى وتفاعلاتها مع التحولات الدولية 143

التحـولات الإستراتيجيـة في السياسـة السعوديـة 167

سياسات التحديث والحكم الرشيـد في إطـار رؤيـة 2030 170
أولًا: تعزيـز الهويـة الوطنيـة 170
ثانيًا: أوضـاع المـرأة.. سياسات التمكين وتعزيز الـدور 171
ثالثًا: السياسة التعليمية.. دعم الابتكار والبحث العلمي 173
رابعًا: الهوية العمرانية والمحافظة على التراث الوطني 176
خامسًا: الذكاء الاصطناعي وسياسات التحول الرقمي 178
سادسًا: دور الرياضة في تعزيز القوة الناعمة 180
سابعًا: دلالات فوز السعودية بتنظيم معرض (إكسبو 2030م) 182
ثامنًا: الحراك الثقافي والأدبي والفني 183
السعودية.. صانع السلام ومحفـز الاستقـرار الإقليمـي 190
أولًا: الرؤية السعودية للعالم وللشرق الأوسط 191
ثانيًا: السعودية وسيط دولي صاعد 193
ثالثًا: قراءة الخارج للتحولات الجارية في المملكـة 199
تنويـع الاقتصـاد في مرحلة ما بعد النـفـط 206
أولًا: التحول نحو مشروعات الطاقة النظيفة 207
ثانيًا: الدبلوماسية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات 211
ثالثًا: إستراتيجية الأمن الغذائي 216
رابعًا: اللوجستيات وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد العالمية 218
خامسًا: إستراتيجية التصنيع المحلي «Made in KSA» 220
سادسًا: السعودية كوجهة سياحية جاذبة 222
إستراتيجيـة التحـول الدفاعـي 230
أولًا: برامج تطوير القوات المسلحة 2023م 230
ثانيًا: توطين الصناعات العسكرية 2023م 234
خاتمـة: المحصلة العامة للمشهد السعودي 2023م وآفـاق المستقبل 242

تطـورات الحالـة الإيرانيـة 247

التطـورات الداخليـة في إيـران 248
أولًا: أداء حكومة رئيسي ومواقف التيارات السياسية قبل الانتخابات 248
ثانيًا: السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الأوضاع المعيشية 252
ثالثًا: مواقف القوى الداخلية في إيران من العلاقات مع السعودية بعد اتفاق بكين ... 261
رابعًا: صعود أزمة الحجاب وشرعية النظام في إيران 264
السياسة الإيرانية تجاه دول العالم العربي 276
أولًا: الموقف الإيراني من مبادرة السلام الدولية في اليمن 276
ثانيًا: مقاربة إيرانية جديدة لتعزيز النفوذ في العراق 278
ثالثًا: تحديات النفوذ الإيراني في سوريا 281
رابعًا: مقاربة إيران تجاه الأزمة اللبنانية 284
علاقات إيران بالقوى الإقليمية والدولية 296
أولًا: العلاقات الأمريكية–الإيرانية بين الانفراج والتعقيد 296
ثانيًا–الضغوط الأوروبية على إيران: 308
ثالثًا: الاستجابات الإيرانية للتحولات في آسيا الوسطى والقوقاز 311
رابعًا: علاقة إيران بباكستان 314
خامسًا: تأزم العلاقات بين إيران وطالبان 317
سادسًا: دوافع تحرك إيران تجاه دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا 319

الخاتمـة والاستنتاجـات 335

الملخَّـــــص التنفيـــــذي

تشـــهد الساحة الدولية، في ظل المنافسة بين القُوى الكُبرى، حراكًا متواصلًا لا يزال صـــداه يتردَّد في عديد من البيئات الإقليمية والدولية، في أوروبا وإفريقيا والشـــرق الأوسط ووسط وشرق آسيا ومنطقة القوقاز وغيرها من الساحات.

ضمن أهمّ هذه التطوُّرات، تشهد منطقة الشرق الأوسط أحداثًا متسارعة، لعلَّ أبرزها عودة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى الواجهة، والتحوُّل الكبير، الذي شهِدَته المنطقة خلال عام كان المأمول فيه أن يبدأ عهدٌ جديد من الاستقرار مع تصفير المشكلات، الذي قادته المملكة العربية السعودية، فإذا به يعود إلى واجهة الصراعات العالمية. وكعادته، يحاول معهد «رصانة» انطلاقًا من رؤيته وأهدافه إلى مواكبة التطوُّرات الإستراتيجية المتسارعة، التي تحمل في طيّاتها تأثيرات ممتَدَّة على المديين القريب والبعيد، لا سيّما أنَّ تلك التطوُّرات خلقت تداعيات سياسية واقتصادية عديدة، وفرضت تحدِّيات مختلفة هدَّدت الاستقرار العالمي، وزادت حدة التوتُّر في العلاقات الدولية. ومن المُنتظَر أن يستمر تأثير هذه الأحداث خلال العام 2024م، نتيجة للمستجدّات الكبيرة، التي برزت في 2023م.

بناءً على ذلك، انقسم التقرير الإستراتيجي للعام 2023م إلى ثلاثة محاور رئيسية، الأول: التطورات في البيئة الدولية، الثاني: التحوُّلات الإستراتيجية في السياسة السعودية، والثالث: تطوُّرات الحالة الإيرانية. ويعكس هذا التقسيم حرص معهد «رصانة» على أن يكون تقريره الإستراتيجي رائدًا في مواكبة التطوُّرات الدولية والإقليمية، سواء على الساحة الدولية، التي تتّسع فيها رقعة التنافس بين القُوى الكبرى، أو في البيئات الإقليمية، التي تشهد حراكًا مهمًّا وتطورات في العلاقات بين دولها، سواء كانت علاقات تعاونية أم صراعية. كما يتابع المعهد خطَّه التقليدي في تناوُل تطوُّرات الحالة الإيرانية، وهو جانب يحرص فيه المعهد على تقديم صورة كاملة لحالة إيران وسياساتها خلال عام مضى. وبينما تشهد المملكة العربية السعودية عامًا استثنائيًّا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد كان المعهد سبّاقًا في تناوُل التطوُّرات الإستراتيجية في السعودية بصورة أكثر توسُّعًا، ورُبّما لأول مرَّة في المملكة يصدر تقرير إستراتيجي على هذا النحو من الشمول والتنوُّع في تغطية التحوُّلات ذات الطابع الإستراتيجي في الداخل، وفي الإقليم والعالم.

ضمن التطوُّرات في البيئة الدولية، جرى تناوُل اتّجاهات الصراع في أوكرانيا والتداعيات على الغرب وروسيا، وخيارات أطراف الصراع بعد إخفاق الهجوم الأوكراني المضاد، وتداعيات توسُّع حلف الناتو على الاستقرار الأوروبي، وكذلك التطرُّق إلى الإستراتيجية الأولى للأمن القومي الألماني، وأخيرًا اتّجاهات الصراع في أوكرانيا وتأثيراته. وكشف التناول عن فشل الهجوم الأوكراني المضاد، وهو ما تسبَّب في جمود المشهد العسكري، وعدم قُدرة أيّ من الأطراف على فرْض واقع جديد، وبالتالي أصبحت روسيا وأوكرانيا أمام خيارات تتراوح بين التنازل عن أهدافها والتوصُّل إلى تسوية أو مواصلة الحرب.

وبينما لا تزال الأطراف قادرة على تحمُّل أعباء الحرب وتكلفتها، سواء الاقتصادية أو السياسية، فإنَّ الواقع الحالي يُشير إلى أنَّ الصراع سيستمِرّ لفترة ليست قصيرة. وهكذا تبدو الساحة الأوروبية أكثر المتأثِّرين باستمرار الحرب، سواء داخل الدول أو في العلاقات البينية، وقد تُعَدُّ الإستراتيجية الألمانية الجديدة أهمّ استجابة لتداعيات هذا الصراع خلال هذه المرحلة. كما أن التحوُّلات الدولية، وفي مقدِّمتها الحرب الإسرائيلية على غزة، أزاحت الصراع في أوكرانيا من رأس الاهتمام الدولي، وقد يكون لها انعكاسات جوهرية على مسار الصراع في هذه الساحة، إذ أصبح الشرق الأوسط بؤرة اهتمام الولايات المتحدة والغرب، للسيطرة على اتّساع نطاق هذا الصراع، لكي لا يُضعِف جبهة أوكرانيا في مواجهة روسيا ويقلِّل الدعم الغربي المُقدَّم لها.

بالإضافة إلى ذلك، تناول التقرير التنافس الأمريكي-الصيني والتوازن الإستراتيجي في شرق آسيا، من خلال التركيز على السياسات الأمريكية، التي تهدف لتطويق الصين، والتحُّركات الصينية المناهضة للسياسات الأمريكية، بالإضافة إلى التنافس على الرقائق الإلكترونية، وتأثير التنافس في التوازن الإستراتيجي شبرق آسيا، ومآلات هذا التنافس والتوازن الإستراتيجي بشرق آسيا خلال 2024م.

وقد كان من الواضح استمرار الطرفين في تبنِّي سياسات تطويق متبادلة، دون اللجوء إلى سياسات تُفضي إلى الحرب، فقد أعطت الولايات المتحدة سياسة تحقيق التوازن الإستراتيجي بين دول شرق آسيا، وبينها القُوى الحليفة لها، الأولوية لتحقيق الهدف الأمريكي، المتمثِّل في نقْل التنافس الدولي مع الصين إلى تنافُس بين دول شرق آسيا، لكي تنأى بنفسها عن تحمُّل التكلفة الكبرى في مواجهة الصين، واستنزاف قوّتها عند دخولها في صراعات إقليمية ممتَدَّة

مع الدول الساعية لتحقيق التوازن معها شرقي آسيا، وتشتيت جهودها الساعية لإرساء نظام دولي جديد يحقِّق التوازن بين أقطابه، خصوصًا في ظل إحداث القُوى الآسيوية الحليفة لواشنطن، لا سيّما اليابان، تحوُّلات كبرى في توجُّهاتها العسكرية. وكذلك تبنَّت الولايات المتحدة سياسة التنافس التعاوني مع الصين، لإبقاء التنافس قيد السيطرة، وعدم تدحرُجه إلى سيناريو يُفضي إلى الحرب مع الصين. وفي المقابل، تبنَّت بكين سياسات مضادَّة تقوم على كسْب المعركة في الدائرتين الإقليمية والدولية، من خلال سياسات: التفوُّق الإقليمي بالتزامن مع تكثيف الجهود الدولية لتحقيق معادلة المُوازِن الدولي مع القطب الأمريكي وتحويله إلى مُوازِن، لا مهيمن، ضمن إستراتيجية صينية للانتقال إلى ما أسمته بـ«العصر الجديد»، ليتأجَّج التنافس بين القطبين بشكل كبير للغاية على الرقائق الإلكترونية أو أشباه الموصِّلات، على الرغم من تعدُّد قضايا التنافس، بتحوُّلها من مجرَّد فرْض ضرائب ورسوم جمركية متبادلة على عناصر صناعة الرقائق ضمن الحرب التجارية، إلى لجوء كل طرف إلى فرْض قيود وحظر تصديرها إلى الطرف الثاني، لمنعه من احتلال موقع الريادة العالمية والهيمنة على المستقبل الرقمي للعالم، أي ما بات يُعرَف بـ«حرب الرقائق».

علاوةً على ذلك، ناقش الملف الاقتصادي ضمن التحوُّلات الإستراتيجية في الساحة الدولية، أبرز الأوضاع الاقتصادية دوليًّا، وجانبًا من القضايا والاتّجاهات المُثارة خلال عام 2030م، وذلك عبر جزأين، الأول: يشخِّص واقع الاقتصاد العالمي في عام 2023م، بينما يتناول الجزء الثاني جانبًا من الاتّجاهات الاقتصادية المتصاعدة على الساحة الدولية.

وكشف الجزء الأول انعكاس النمو الاقتصادي الضعيف للاقتصادات الصناعية السبعة الكُبرى -باستثناء الصين- على النمو العالمي الحقيقي، الذي جاء محدودًا بمعدل 3% خلال العام 2023م. ومع أنَّ مستويات التضخم العالمية تراجعت بدرجة ما عن الأعوام السابقة، فإنَّ التضخم المرتفع لم يزَل من أهمّ التحدِّيات الاقتصادية، التي تواجه تلك الدول، والعالم أجمع، وتحديدًا أسعار الغذاء والمواد الخام الأساسية، نتيجةً لعدَّة أسباب، من بينها نقْص في المعروض بالأساس والتوتُّرات الجيو-سياسية المستمِرَّة. ولذا، كانت أهمّ السياسات، التي اتّبعتها البنوك المركزية الكُبرى لمكافحة التضخم، وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي، رفْعَ أسعار الفائدة لمعدلات تاريخية على مدى 15 شهرًا، لكن في المقابل كانت لهذه السياسة تبِعات اقتصادية سلبية، مثل تقييد الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وتزايُد الديون الحكومية، وتصدير أزمات داخلية إلى الدول النامية.

وتطرَّق الملف إلى متغيِّرين قد يؤثِّران في الاقتصاد العالمي بدرجةٍ ما، الأول حرب غزة، إذا خرجت عن السيطرة وشاركت فيها أطراف دولية قد تهدِّد إمدادات الطاقة العالمية، علاوةً على ما سبَّبته من دمار وخسائر مادِّية وبشرية فادحة، والثاني تنامي استخدامات الذكاء الاصطناعي، وما يرتبط به من مكاسب وخسائر اقتصادية.

بينما كشف الجزء الثاني من الملف الاقتصادي، اتّجاهين اقتصاديين مهمين تسارعا في الآونة الأخيرة، الأول هو تسارُع توجُّه الحكومات نحو التكتُّل الاقتصادي لتعظيم المكاسب التجارية والتنموية، على الرغم من أنَّ الظاهرة قديمة وتُوجَد نماذج كثيرة منها في كل قارات العالم، خصوصًا قارة آسيا، وبعضها حقَّق نجاحات جيِّدة، لكن كثيرًا منها لم يرتقِ بعد إلى مستوى عالٍ من الكفاءة أو التكامل، ما عدا الاتحاد الأوروبي وبعض النماذج القليلة الصاعدة.

أمّا الاتّجاه الثاني، فهو منافسة الهيمنة العالمية للدولار الأمريكي على العالم، وتطوير التكنولوجيا المالية لتنويع العملات، وحتى خلْق عملات جديدة أو بديلة. وهو ما قادنا إلى مناقشة عناصر قوّة الدولار، وأسباب هيمنته على الاقتصاد العالمي، التي هي كثيرة بالفعل وتدعم استمرار هذه الهيمنة على المديين القريب والمتوسِّط، لكن مع وجود مهدِّدات متنامية أخذت بالفعل من نصيب الدولار حاليًّا، وسيكون لها تأثير حقيقي في سيادته عالميًّا على المدي البعيد، كما أثَّرت في الجنيه الإسترليني من قبله. وأخيرًا، اُختتِم الملف الاقتصادي بتصوُّرات حول بعض جوانب الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب.

وفي ما يخُصّ قضايا الأمن غير التقليدي، باعتبارها أحد التطوُّرات المؤثِّرة في البيئة الدولية، فقد جرى تناوُل ست قضايا رئيسية، هي: معضلة الذكاء الاصطناعي، والرقائق المتقدِّمة باعتبارها أحد مجالات سباق التسلُّح الجديد، وأثر التكنولوجيا العسكرية في أنماط الحروب، والعودة إلى سباق الفضاء، وأبعاد التنافس الدولي على الموارد في القطب الشمالي، وأخيرًا التعاطي الأوروبي مع الهجرة

غير الشرعية عبر المتوسِّط، باعتبارها أبرز قضايا الأمن غير التقليدي على الساحة الدولية خلال العام 2023م.

وكشفت التطوُّرات في هذا الإطار، عن أنَّ تفاقُم التنافس الدولي أضاف مزيدًا من التعقيدات والتحدِّيات على الأمن والاستقرار الدولي، إذ يشهد العالم الآن انقسامًا بين من يملكون المعالجات الدقيقة فائقة التقدُّم (الرقائق chips) ومن لا يملكونها. وفي هذا الصدد، اتّبعت أوروبا خطوات أمريكا، من خلال إطلاق التشريعات الحامية والدعم المادي لتعزيز بقائهما في السباق نحو تكنولوجيا المستقبل. ويبقى الترقُّب للتطوُّرات، التي قد تقودها الصين في مجال تصنيع الرقائق الإلكترونية، فقد طوَّرت «شركة SMIC» الصينية إنتاج رقائق دقيقة بتقنية معالجة 7 نانومتر في أحدث هاتف ذكي من «هواوي»، وصدمت بها حقًّا كل المتشكِّكين في قُدرات الصين. وتنظُر كلٌّ من بكين وبروكسل إلى الحظر الأمريكي على الرقائق والإعانات السخية لعمالقة التكنولوجيا على أنَّها انتهاك لقواعد منظَّمة التجارة العالمية. لذا، في ظل هذه التطوُّرات المتسارعة يبدو أنَّ صراع التكنولوجيا العالمي قد بدأ للتو.

ومن جهة ثانية، فإنَّ استئناف المحادثات العسكرية بين الولايات المتحدة والصين، وتضمينهما في المحادثات دور الذكاء الاصطناعي في الحروب، يمكن أن يمهِّد الطريق نحو استقرار إستراتيجي على مستوى العالم، أمّا انضمام روسيا إلى هذه المحادثات الثنائية، فيبقى مسألة وقت فقط.

ما يشهده العالم من تسارُع مذهل في تطوير الذكاء الاصطناعي -إذ أصبح يحِل محل البشر في المهام اليومية والمهام التي تطلب تقنية عالية- يستدعي بالضرورة وضْع إطارٍ تنظيمي عالمي مشابه لـ«معاهدة منْع انتشار الأسلحة النووية/NPT»، أو مشابه لاتفاقيات الأُمم المتحدة، لذلك، ستظل مخاطر الاستخدام السرِّي للذكاء الاصطناعي على يد جهات غير حكومية ماثلة وفاعلة، إلى أن تُدرك الدول أنَّ هذه الظاهرة تشكِّل تهديدًا عالميًّا.

وأسهم التطوُّر التكنولوجي الهائل في تغيير أنماط الحروب، وتعدَّدت الأساليب الهجومية غير العسكرية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدول، كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في تغيير النظرة النمطية للأسلحة التقليدية، وأصبح التطوُّر التكنولوجي إحدى أبرز الوسائل في تقويض أسس الدول. وهُنا يمكننا القول إنَّ خطورة استخدام التقنيات المتطوِّرة للأسلحة العسكرية تتضاعف عند امتلاك غير الفاعلين من الدول هذه التقنيات، مثل الجماعات الإرهابية أو الانقلابية، إذ إنَّ تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على الأسلحة، بل تمتَدّ إلى القطاع المدني، وبالتالي يسهل الحصول عليها.

ومن المرجَّح أن تستمِرّ التكنولوجيا العسكرية في التطوُّر وبشكل متسارع، لتغير أنماط الحروب. كذلك بات واضحًا استمرار الدول والشركات ورجال الأعمال في الاستثمار في الفضاء، وتسيير الرحلات الفضائية المأهولة وغير المأهولة، حتى يصبح هذا القطاع واحدًا من أهمّ القطاعات الحيوية في الاستثمار والاقتصاد على المديين المتوسِّط والبعيد.

وبينما يتفاقم التنافس على الموارد، فمن المتوقَّع احتدام منافسة بين القُوى العظمى في القطب الشمالي، وعلى المدى الطويل، ويمكن أن تدفع هذه المنافسة دول المنطقة إلى السعي للتعاون على الصعيد الثنائي لتجنُّب الانجرار لتصعيد التوتُّرات غير المرغوب فيها، مدفوعًا بالتنافس العالمي بين موسكو وبكين من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى.

وبالانتقال جنوبًا إلى حوض البحر المتوسِّط، فإنَّ تفاقُم أزمة الهجرة غير الشرعية لا يزال يمثِّل هاجسًا أوروبيًّا كبيرًا، وتتفاقم المشكلة مع انفجار الصراع في أوكرانيا وفي الشرق الأوسط، إذ إن احتمال تحرُّك مزيد من المهاجرين نحو أوروبا يرفع الأعباء، ويثير قضية عدم قُدرة الدول الأوروبية على الاستجابة سياسيًّا لقضية الهجرة وما يلحقها من آثار سلبية غير مقصودة، ويدعم صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية خلال فترة ما بعد الحرب، في حملة انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2024م، وهو ما يفاقم حالة عدم الأمن والاستقرار الدولي.

وبالنسبة إلى قضايا الفكر والأيديولوجيا المتعلِّقة بالإسلام السياسي وصراع الأُصوليات، وبروز اليمين المتطرِّف عالميًّا، تناول الملف دور المؤسَّسات الدينية الرسمية والمركزية في العالم الإسلامي، فسعت المؤسَّسة الدينية السعودية لحفظ الإرث التقليدي المتمركز حول العقيدة والتوحيد، مع تعزيز خطاب وسطي معتدل في نفس الوقت ونبْذ الخطاب المتطرِّف، في حين اتّخذ الأزهر سياسة النأي بالنفس عن الاندماج مع السُّلطة التنفيذية، مع محاولات حثيثة للحفاظ على دوره المنوط به دستوريًّا.

في ما يتعلَّق بجماعات الإسلام السياسي، فلم تستطِع القيادة الجديدة لجماعة الإخوان لمّ شمْل الجماعة، واستمرَّت التشظِّيات والاتّهامات الداخلية، في حين تعرَّضت حركة النهضة في تونس لضربات موجعة بعد اعتقال قادتها الكبار وزعيمها التاريخي راشد الغنوشي. أمّا بالنسبة لجماعات العنف، فقد شهِدَ تنظيما القاعدة وداعش أفولًا على مستوى العمليات، وكذلك على مستوى الحضور الإعلامي والجذْب والتجنيد، بسبب مقتل القادة الكبار من الجيل المؤسِّس وعوامل أخرى. أمّا حكومة «طالبان»، فقد حاولت التحالف مع القاعدة لمواجهة «داعش»، وفي نفس الوقت حافظت «طالبان» على إرثها التقليدي وخياراتها الفقهية الكلاسيكية، لا سيّما الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان، أو على مستوى المرجعيات الشيعية، فقد استمر الخلاف بين النجف وقم، كما حدث انقسامٌ في آراء المكونات الدينية الإيرانية نفسَها بين التوجهات الشيعية ومُنتقديها من أهل السنة. وفي ما يتعلَّق ببروز اليمين المتطرِّف عالميًّا، رصد التقرير إهانة المصحف من متطرِّفين في أوروبا، والاعتداء على مسلمين وهدْم مساجد عبر بوذيين في الهند، واقتحام المسجد الأقصى مم متطرِّفين إسرائيليين، والاعتداء على سيّاح عرب من قوميين عنصريين أتراك. وفي ذات السياق، أشار التقرير إلى «عولمة الانحرافات الجنسية»، ومحاولة فرضها بالإكراه من الغرب على دول ذات ثقافة مختلفة وأديان مغايرة، ما يُعَدُّ نوعًا آخر من التطرُّف لإكراه شعوب أخرى على شيء يناقض أعرافها وثقافاتها وأديانها.

وعلى صعيد التطوُّرات في البيئات الإقليمية، استمرَّ عددٌ من الأزمات في منطقة الشرق الأوسط خلال العام 2023م، سواء كانت أزمات سياسية وأمنية حادَّة، كما في الأراضي الفلسطينية المحتلَّة وإسرائيل، وقد أضافت لها عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية الشاملة والواسعة على قطاع غزة مزيدًا من الضبابية والتعقيد، وامتدَّت تداعياتها الخطيرة إلى المستويين الإقليمي والدولي، أو أزمات حُكم كما في الحالة الليبية، مع استمرار الانقسام والاستقطاب بين مختلف القوى السياسية، ما حال دون إجراء الانتخابات وعرقَلَ توحيد مؤسَّسات الدولة، أو أزمات ذات طابع اقتصادي، كما في تركيا، فقد واجهت حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أُعيد انتخابه في شهر مايو 2023م، صعوبات كبيرة في معالجة المشكلات الاقتصادية وتحفيز معدلات النمو بالبلاد.

في المقابل، شكَّل توقيع القوّتين الإقليميتين والمؤثِّرتين في مجريات الشؤون الإقليمية، بل والدولية، السعودية وإيران، اتفاق التسوية وعودة العلاقات الدبلوماسية برعاية صينية في العاصمة الصينية بكين في مارس 2023م، بداية مرحلة جديدة من العلاقات السعودية–الإيرانية، في إطار نهْج جديد لتعامل السعودية مع إيران، فقد تضمَّن تأكيد البلدين احترام سيادتهما، وعدم التدخُّل في شؤونهما، وغيرها من البنود، وكان بداية لتخفيف حدَّة خلافات السعودية–إيران تجاه بعض الملفات الإقليمية، خصوصًا ملف اليمن.

وعكست جولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية وقطر والإمارات استمرار مركزية منطقة الخليج بالنسبة للشرق الأوسط، وفق قواسم مشتركة اقتصادية وأمنية وعسكرية. كما شهِدَت العلاقات المصرية–التركية تحسُّنًا، نتيجة بعض التطوُّرات الهامّة، التي أثَّرت في تسريع وتيرة التقارب بينهما. أمّا قمّة جدة فقد شهدت عودة سوريا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية بعد تجميد عضويتها منذ 2011م، مؤكِّدةً دور الرياض وقُدرتها على طرْح مبادرات الوساطة، وتسوية عديد من الأزمات الإقليمية المعقَّدة.

كذلك تميَّزت منظومة دول الخليج العربية خلال العام 2023م بانتهاج سياسة العمل والتحرُّك الجماعي، لتعزيز مصالحها مع التكتُّلات الدولية والقُوى الفاعلة والموازنة في العالم، ثمّ تعزيز ثقة تلك المنظَّمات والدول بدول الخليج العربي باعتبارها كتلة هامّة ووازِنة في التوازنات الدولية، في ظل الظروف الدولية الراهنة والمستقبلية. وقد شكَّلت منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قناة تجمع وتوحِّد جهود دول المجلس لزيادة الفعالية والتأثير واحتواء الخلافات البينية. وفي ظل الأزمات والتحدِّيات العابرة للحدود الوطنية للدول، باتت التكتُّلات سِمةً رئيسية من سِمات العصر الحالي لمواجهتها، ولذلك نشطت الأمانة العامّة لدول المجلس في تنسيق وتوحيد توجُّهات دول المجلس، للحوار مع عدد من التكتُّلات والدول الهامّة في العالم، ما يعظِّم الفرص ويقلِّل المخاطر والمهدِّدات، التي قد تواجه دول المجلس.

وتجاه القـــارة الإفريقية، عاد التكالب الدولي من جديد، نتيجةً لمحاولات بعض القُوى الدولية المتنافسة في تعزيز نفوذها ولعِب دورٍ أكبر على هذه الســـاحة، كفرنســـا التي يتأرجح دورها في غرب إفريقيا، وروســـيا التي توسِّع حضورها من خلال مجموعـــة فاغنر المنتشـــرة في المنطقة. وشهِدَت منطقة غرب إفريقيا في 2023م، اثنين من الانقلابات العســـكرية، أحدهما في النيجر في يوليو 2023م، والآخر في الجابون في سبتمبر 2023م. وكذلـــك تنامـــت ظاهرة تمـــرُّد القوات الرديفة علـــى الجيوش والحكومـــات الوطنية، وذلـــك على غـــرار ما يجـــري في الســـودان، إذ تسعى قوات الدعم الســـريع للإطاحة بالجيش والسيطرة على السُّلطة، متذرِّعةً في ذلك بحجَج مختلفة، كاتّهام قيـــادات الجيش بالولاء للنظام السابق برئاســـة عمر البشير. أمّا في إثيوبيا، فقد تمرَّدت مليشـــيا فانو بإقليم الأمهرة، ودخلت في اشتباكات مع الجيش، بعد رفضها قرار الحكومة إدماج القوات الإقليميـــة الخاصَّة في الجيش أو الشـــرطة أو الحياة المدنية، وجـــاء قرار تفكيك وإدماج القوات الخاصّة، التي تنتشـــر في جميع الأقاليـــم الإثيوبية، بهدف منْـــع تجدُّد الحروب الأهلية ووضْع حدٍّ لظاهرة القوّات الموازية وتعزيز قُدرة الحكومة للحفاظ على الأمن في البلاد.

أمّا في ما يخُصّ آســـيا الوسطى، فقد أتاحت التوتُّرات فـــي المناطق المجاورة لمنطقة آســـيا الوســـطى فُرَصًا لدولها لإعادة تقييم سياساتها، وفي المقابل فرضـــت عليها تحدِّيات، كان أهمّها عدم الاستقرار السياسي الناجم عن التداخلات مع جوارهـــا والصراعات والنزاعـــات الإقليمية والعالمية، ومعضلة التوفيق بين مصالح القُوى

الكُبرى المتنافسة على المنطقة، بين الدول الغربية وروسيا والصين. انتهجت دول آسيا الوسطى جملةً من السياسات في تعاطيها مع تلك التحدِّيات، كان أبرزها تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين، وفي الوقت نفسه تشبيك علاقتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لخلق نوع من التوازن في العلاقات، وأيضًا الترحيب بالدور الخليجي والعمل على تطوير التعاون الجماعي بين الإقليمين، إلى جانب مواصلة التعامل بحزم مع مخاطر الحرب الروسية-الأوكرانية، عبر تشديد العقوبات على المرتزقة من مواطنيها، وترى هذه الدول أنَّ هذه المقاربة التوفيقية هي الأنسب لدول آسيا الوسطى، لذلك يُتوقَّع أن تستمِرّ عليها خلال عام 2024م.

المحور الثاني في التقرير الإستراتيجي لـ«رصانة» تحدث عن التحوُّلات الإستراتيجية في السياسة السعودية. فعلى الرغم من الأزمات والحروب في المشهدين العالمي والإقليمي عام 2023م، المتمثِّلة بالأساس في: استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، واندلاع الحرب في غزة، على أثر عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر، وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي العالمي، الذي عمَّق معاناة دول كثيرة في مختلف القارات، فقد كان عام 2023م من أفضل الأعوام على المملكة العربية السعودية، سواء من ناحية الأداء السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، أو حتى الاجتماعي والثقافي والعلمي والفني. ذلك ما عكسته المؤشِّرات في مختلف القطاعات.

وتفيد المؤشِّرات الكلِّية، إلى أنَّ عام 2023م كان من أكثر الأعوام التي ترجمت «رؤية 2030» إلى واقع، ومن أكثر الأعوام التي لامست فيها «الرؤية» حدود التطبيق والتنفيذ على الأرض.

على الصعيد الوطني، تواصلت سياسات التحديث والحُكم الرشيد، وبرزت شواهد ذلك في: سياسات تعزيز الهوية الوطنية، وتمكين المرأة على نحوْ برز في تكريس دورها في الخدمة العسكرية، وإرسالها في مهمَّة إلى الفضاء، وهي مهمَّة لم تكُن قيمتها الأساسية في كونها مواطنة سعودية (أنثى)، وإنَّما في كونها مهمَّة وطنية عكست ما بلغته المرأة من مكانة في السعودية الجديدة.

برزت سياسات التحديث والحُكم الرشيد أيضًا في: السياسات التعليمية، وسياسات دعْم الابتكار والبحث العلمي، وفي تعزيز الهوية العمرانية والمحافظة على التراث الوطني، وفي مجالات الذكاء الاصطناعي والتحوُّل الرقمي، وفي الحراك الثقافي والأدبي والفني، وفي الارتقاء بدور الرياضة وتعزيز أرصدة المملكة من القوّة الناعمة. وكان كل ذلك محل اعتراف وتقدير من الخارج، على نحوْ أهَّل المملكة للفوز بجدارة بتنظيم «إكسبو 2030».

وعلى الصعيد الإقليمي والعالمي، برز الطموح العالمي والقارِّي للمملكة، على نحوٍ عكسته دبلوماسية القِمَم القارِّية والمناطقية، التي عُقِدت بالسعودية عام 2023م، وتصاعُد الدور الإغاثي العالمي للمملكة، وصعود دورها باعتبارها صانعًا للسلام ومحفِّزًا للاستقرار الإقليمي ووسيط في الأزمات.

في الجانب الاقتصادي، واصلت السعودية تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي، بكل جوانبها (مشروعات الطاقة النظيفة، الدبلوماسية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات، تعزيز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، اللوجستيات وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، إستراتيجية التصنيع المحلِّي، وتعزيز مكانة المملكة باعتبارها وجهة سياحية جاذبة).

وعلى الصعيد العسكري، تواصلت برامج التطوير في القوّات المسلَّحة، وتوطين التصنيع العسكري، وفق «رؤية 2030».

جاء كل ذلك، في سياق رؤية المملكة الجديدة، لذاتها وللخليج وللشرق الأوسط وللعالم، وهي الرؤية التي جسَّدها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في تصريحاته عام 2023م، وما قبله، التي انحاز فيها إلى شرق أوسط مزدهر (أوروبا جديدة)، وعالم مستقِرّ وآمن، تسود علاقات السلام بين أقطابه، التي لا غنى لأحدها عن الأخرى. وكلُّها مواقف يرصدها التقرير، ويحلِّلها بشكل أساسي.

والواقع يُظهر تناغُم وتنسيق عالي المستوى، بين مختلف التوجُّهات والسياسات السعودية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية، التي يبدو أنَّ بينها خيوطًا ناظِمة ومنظومة مؤسَّسية موحَّدة ومنسَّقة، والواقع أيضًا يوجد التفاف حول «رؤية 2030»، التي يجسِّدها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والعمل وفق مُستهدَفات هذه الرؤية الإستراتيجية.

وهكذا حرصت الإستراتيجيات، التي وضعتها مختلف الوزارات والهيئات وكل قطاعات العمل السعودي، وعلى كل مستويات القرار في المملكة من القمَّة إلى القواعد، ليس فقط على تأكيد عملها في ضوء الأهداف الكبرى لـ«رؤية

2030»، وإنّما تأكيد التزامها أيضًا التفصيلات الواردة فيها. وتحرص كل المؤسَّسات والوزارات والهيئات على تخصيص بند على مواقعها الإلكترونية يُشير إلى مدى ارتباط عملها بـ«رؤية 2030». وهذا يجعل حركة الدولة السعودية منسَّقة نحو هدفٍ إستراتيجي محدَّد، ويؤسِّس لمقياس عام للأداء، حسب مستوى الاقتراب أو الابتعاد عن أهداف «الرؤية».

ونتيجة هذا العمل والتنظيم، تجاوزت النتائج الطموحات والأهداف الموضوعة، وتسابق الواقع مع الطموح. وهو ما أكده كثيرٌ من المؤشِّرات، التي تجاوز فيها ما تحقَّق مستهدفات «رؤية 2030»، الأمر الذي دعا ولي العهد إلى الإشارة إلى «ضرورة الانتقال إلى التنفيذ والاستعداد لـ(رؤية 2040)، والإعلان عنها في عام 2027 أو 2028م».

ومن الواضح أنَّ كل الخطط والإستراتيجيات في المملكة تتمحور حول الهدف الاقتصادي، حتى في مجالات الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر والسياحة والترفية والرياضة، التي يجري حساب عائداتها الاقتصادية بدقَّة، ومتابعة انعكاساتها على إستراتيجية تنويع الاقتصاد. وذلك يضع ميزانًا ومقياسًا موحَّدًا للنجاح. وحتى الآن، تُؤتي الإستراتيجيات والتوجُّهات السعودية ثمارها.

ويبدو أنَّه من السهل التنبؤ باستمرارية مسار التطوُّر الراهن في السعودية، وأنَّ المستقبل القريب سيشهد تزايُد وتيرة العمل والإنجاز في المجالات كافّة، لا سيّما على الصعيد الوطني. ومع ذلك، لا نغفل أنَّ هذه التجربة السعودية محطّ نظر كثير من القُوى الإقليمية المنافسة ومن القوى الدولية، وقد يأتي من هُنا بعض التحدِّيات، خصوصًا في ظل الاضطرابات، التي تشهدها المنطقة والعالم، وتحديدًا الشرق الأوسط مؤخَّرًا. مع ذلك، ما يضمن للسعودية مكانتها ونجاحها هو رشادتها وقُدرتها على التكيُّف مع الواقع المتغيِّر، انطلاقًا من مشروع تغيير داخلي شامل وواعد يلتفّ حوله الجميع، ومهارة خارجية على تعزيز الأوراق، وتنويع الشراكات، وتحقيق الاستقلالية.

المحور الثالث في التقرير الإستراتيجي خُصِّص للحديث عن تطوُّرات الحالة الإيرانية. داخليًّا، وللعام الثاني على التوالي، تعرَّضت حكومة إبراهيم رئيسي لانتقادات شديدة من جرّاء ضعْف أدائها واستمرار قمْع الحرِّيات المدنية وعدم الشفافية في الإحصاءات، التي تقدِّمها من وقتٍ إلى آخر حول الوضعي الاقتصادي والمعيشي بالبلاد. ورفَضَ «الإصلاحيون» أيّ أعذار أو تعليق الإخفاقات على شمّاعة الحكومة السابقة، لاعتقادهم بأنَّ حكومة رئيسي كانت ولا تزال تتمتَّع بدعم كامل من جميع المؤسَّسات بالنظام الإيراني، وهو ما لم تستغِلّه في تحقيق الخطَط والأهداف التي وضعتها. على المستوى الخارجي، تمكَّنت الحكومة من تحقيق اختراقات مهمّة، كعودة العلاقات الإيرانية-السعودية، والانضمام إلى منظَّمة شنغهاي ومجموعة «البريكس». وعلى الرغم من هذا الانفتاح الإيراني، فإنَّ خبراء اقتصاديين إيرانيين يرون أنَّه لم ينعكس حتى الآن على الوضع الاقتصادي والمعيشي لإيران.

في ما يتعلَّق بالانتخابات البرلمانية المقرَّرة في مارس 2024م، يبدو وجود رغبة جامحة لدى «الإصلاحيين» للعودة إلى الحياة السياسية في إيران، لكن لا يزال يساورهم القلق من احتمالية تكرار سيناريو الإقصاء الجماعي من الانتخابات البرلمانية في 2020م، والانتخابات الرئاسية في 2021م. لعلَّ ما زاد هذه المخاوف التعديلات التي أجراها النظام الإيراني مؤخَّرًا على قانون الانتخابات البرلمانية. لكن رغبة المرشد والتيّار «المحافظ» في استعادة الزخْم الشعبي للانتخابات المقبلة وجعلها أكثر شمولًا، قد تدفع مجلس صيانة الدستور للقبول بترشُّح بعض «الإصلاحيين»، دون السماح لهم بالحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان المقبل.

كان الأداء الاقتصادي في عام 2023م ضعيفًا في المجمل، من حيث النمو الاقتصادي، والوضع المالي والتجاري للدولة، في ما عدا تحقيق نمو ملحوظ لصادرات النفط الإيرانية، مقارنةً بالعام الماضي مع محاولة فتْح أسواق تجارية جديدة بالانضمام إلى التكتّلات الاقتصادية، مثل «بريكس». بينما على المستوى المعيشي، كان الوضع سيِّئًا للغاية، فلم يوجد أثر ملموس للنمو الاقتصادي المحدود على مستوى معيشة الإيرانيين، بل شهِدَ العام 2023م معدلات تضخم قياسية لم يشهدها جيل الشباب من قبل، خصوصًا في أسعار الغذاء والإسكان، مع تراجُع حاد في قيمة العملة المحلِّية، وبطالة تفوق 40% بين فئة التعليم العالي، ومعدل تضخم قُدِّر بما لا يقِلّ عن 47%، وفاق 70% لأسعار الغذاء، ما قاد إلى تأثُّر 57% من الإيرانيين على الأقل بسوء التغذية، وفق إحصاءات محلِّية.

وانعكس كل ذلك في تراجُع الرفاهية المجتمعية ومستوى المعيشة بضع سنوات إلى

الوراء، وأسهم في تزايُد معدل البؤس، وتقويض الأمن الصحي والغذائي، وبلا شكّ التأثير في الاستقرار النفسي والمجتمعي. كما كان للقرارات والسياسات الحكومية المالية والنقدية المتّبَعة دور حاسم في الوصول إلى تلك النتائج بالتوازي مع تداعيات العقوبات الأمريكية المفروضة على الاقتصاد الإيراني منذ خمس سنوات، التي قوَّضتَ بشدَّة فاعلية «اقتصاد المقاومة»، التي يتبنّاها النظام لمقاومة العقوبات، ووضعته في حرج أمام الرأي العام المحلِّي.

اجتماعيًّا، تجاوز النظام الإيراني الحركة الاحتجاجية الواسعة، التي اندلعت عقِبَ مقتل الفتاة الكُردية مهسا أميني، على يد «شرطة الأخلاق»، عبر القمع وتقديم بعض التنازلات. لكن النظام سلَكَ لاحقًا مسارًا معاكسًا تمامًا لتوجُّهات الرأي العام، من خلال إصدار قانون جديد للحجاب ومنسجمًا مع الهوية الدينية للنظام، التي يستمِدّ منها شرعيته. يعكس ذلك تشبُّث النظام الإيراني بالمربَّع الأيديولوجي، باعتباره أهمَّ مرتكزاته، فهو يرى أنَّه في حالة تراجعه عن قضية الحجاب، برضوخه لمطالب التساهل مع نزعه، سيفقد ورقةً مهمّة لشرعيته، التي يستمدها من القطاعات المتديِّنة في المجتمع الإيراني. وبذلك، من المرجَّح أن تستمِرّ المناوشات «الفردية» حول الحجاب بين الإيرانيين والسُّلطة السياسية، بالتزامن مع احتجاجات فئوية يعمل النظام على قمعها لمنع تحوُّلها إلى حركة احتجاجية موسَّعة.

لقد حظِيَ موقف القُوى الداخلية من عودة العلاقات مع السعودية بتأييد كبير في إيران، إذ أجمع التيّاران المتنافسان في إيران «المحافظ» و«الإصلاحي» على ضرورة تعزيز العلاقات بين الرياض وطهران، لدورها الإيجابي في تخفيف التوتُّرات بالمنطقة. ويأمل الإيرانيون في إسهام عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تقريب وجهات النظر في عدة قضايا، كالحج، وسياسة حُسن الجوار والأمن الإقليمي، والموقف من إسرائيل واتفاقيات إبراهام، وبرنامج إيران النووي، والتعاون الآسيوي، وآفاق العلاقات مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذا التفاؤل، فإنَّ تحقيق انفراجة حقيقية في العلاقة بين البلدين يتطلَّب وضع حل جذري للقضايا التي تشكِّل جوهر الخلاف بين الرياض وطهران، كالأزمة اليمنية، والتدخُّلات الإيرانية في دول المنطقة.

على مستوى السياسة الإيرانية تجاه دول العالم العربي، يُعتبَر المسار السياسي اليمني في عام 2023م مختلفًا في معطياته عن الأعوام السابقة نتيجة جهود السلام والمبادرات الأُممية والدولية، التي كانت المملكة العربية السعودية في صدارتها، بالإضافة إلى سلطنة عُمان. وعمِلَت السعودية بشكلٍ متواصل من أجل إيجاد حل سياسي في اليمن، وبناء حكومة وطنية تشترك فيها جميع المكوِّنات السياسية اليمنية. وأسفرت جهود السعودية وسلطنة عُمان عن صُنع أجواء سياسية إيجابية، تمهِّد الطريق لحوار يمني-يمني، إلّا أنَّ المسار السياسي في اليمن يواجه صعوبات وتحدِّيات، لعدَّة اعتبارات متعلِّقة أساسًا بالموقف الحوثي من التعايُش السِلْمي مع المكوِّنات اليمنية الأخرى، والرغبة الإيرانية في الاحتفاظ بالورقة الحوثية، لذلك فإنَّ نجاح العملية السياسية في اليمن يعتمد في المقام الأول على مدى جدِّية موقف المكوِّنات اليمنية من إنهاء الصراع القائم، وتغليب مصلحة الشعب اليمني على التوجُّهات الحزبية والمناطقية والتبعية العابرة للحدود والانخراط في مباحثات مباشرة مع الحكومة اليمنية المُعترَف بها دوليًّا، التي قدَّمت عديدًا من التنازلات في سبيل إنجاح مساعي السلام في اليمن. ووفقًا للمؤشِّرات الإيجابية النسبية، التي سادت المشهد اليمني في 2023م، فمن المرجَّح أن يستمِرّ المسار السياسي والتهدئة العسكرية في التصاعد خلال 2024م.

وحول العلاقات الإيرانية مع العراق، طرحت طهران مقاربة جديدة تُعلي من الأدوات البراغماتية في تمرير السياسات التوسُّعية الإيرانية بالساحة العراقية، في ظل تعقُّد أزماتها الداخلية، وبروز قُوى سياسية شيعية رافضة تنامي النفوذ الإيراني وداعمة مطالب الشارع العراقي في رفْض المحاصصة والتمسُّك بمسار الدولة، وتصاعُد الانتقادات والضغوطات الإقليمية والدولية للعسكرة الخارجية الإيرانية، لكن بالنظر إلى ثوابت النظام الإيراني ومركزية الأيديولوجيا في بنيته وهيكله، ورسوخ مسألة تدشين جبهات عسكرية تحمل لواء المشروع الجيو-سياسي، نُدرك أنَّ تبديل الأدوات من عسكرية إلى براغماتية لا تعكس تحوُّلًا إستراتيجيًّا، إنّما تحوُّل تكتيكي يتماشى وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية، ومع مستجدّات الساحة الإقليمية في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة، وإمكانية أن يغيِّر «حزب الله» قواعد الاشتباك مع إسرائيل، لتتّسِع الحرب إلى حرب إقليمية، يُتوقَّع إعادة تنشيط الأدوات العسكرية في الساحة العراقية.

وعلى الصعيد السوري وميزان النفوذ الإيراني على ساحته، فلا تزال التطوُّرات الدولية والإقليمية، التي ألقت بظلالها على طبيعة الموقف الإيراني وكيفية تعامله مع ما فرضته

فـي ظـل عبـاءة المرشـد..
المهـام والعمليـات في مكتـب خامنئـي

يقدِّم الكتاب الذي جاء في ثمانية فصول، موزعة على 149 صفحة، إطارًا فريدًا لفهم العمليات والمهام، التي تجري داخل مكتب المرشـد الأعلى الإيراني علي خامنئي، بدايةً من الإحاطة بالطبيعة العامّة للمكتب، من خلال تحليل سـلطات المرشـد الحقيقية، وسـلطات مكتبه، وتفحُّص أبرز أعضاء فريق خامنئي. كما يمُرّ الكتاب على طُرُق استكشـاف عمل مكتب المرشد من الداخل، بدايةً من المهام المتوقَّعة، إلى المهام التي رُبما لا تخطر على قلب بشر. ثُم يُلقي الكتاب نظرةً ثاقبة على كيفية العمل في مكتب المرشـد، عبر تمحيص الأهداف والغايات، وتدبُّر الاستراتيجيات والتكتيكات

بقلم: د. مجيـد محمـدي

تلـك التطوُّرات مـن تحدِّيـات وتداعيات على النفوذ والمصالح الإيرانيـة خلال العام 2022م، مستمِرَّة خلال العام 2023م.

من بيـن تلك التطـوُّرات عامل الاسـتنفار الأمريكي والتحشـيد العسـكري لقوّاتها على الحـدود المشـتركة بين سـوريا والعـراق من جانب، ومن جانـب آخر انـدلاع عملية طوفان الأقصـى، التـي أطلقتهـا حركة حمـاس ضدّ إسرائيل داخل مسـتوطنات غزة، وما رافقها من تزايُد وتيرة الاستهداف الإسـرائيلي لمليشياتها في سـوريا. وعلى وقع هذه التطوُّرات، اتّضحت الإسـتراتيجية الإيرانية في كيفية إدارة صراعها مع أمـريكا وإسـرائيل وتحدِّياته علـى نفوذها ومصالحها في سـوريا، ما بيـن تحريض إيران مليشـياتها للتصعيد في شمال شـرق سوريا، مقابل دفْع مليشـياتها في الجنوب السوري على حدود الجولان لخفض التصعيد.

أمّا على صعيد الساحة اللبنانية، وما تشهده مـن أزمات سياسـية واقتصاديـة وأمنية ذات تداعيات مؤثِّرة فـي النفوذ الإيراني وكيفية إدارة مصالحهـا ومصالح ذراعها «حـزب الله»، فلا تزال أزمة الشغور الرئاسي والممتَدَّة منذ أكتوبر 2022م تمثِّل معضلةً سياسـية على وقْع تفارُق خيارات الأطراف الداخلية، وعجْز «حزب الله» عن إقنـاع الأطراف الأخرى بالقبول بمرشَّـحه، وبالتالي لجوئه إلى فرْض الشـغور الرئاسي إلى أمد غير معلوم، مـا دام طريق القصر الجمهوري مغلقًا أمام مرشَّـحه. وهو موقـف تراقبه إيران برضا محسـوب، فلا هي قادرة علـى الدفع علنًا بخيار الحزب وإجبار الأطراف الباقية على القبول به في ظل حالة الاسـتياء الداخلي تجاه «حزب الله»، ولا هي راغبة في القبـول بخيار الأطراف الأخرى، ومـا يمثِّله ذلك مـن تحدِّيات إضافية أمام مصالحها اللبنانية. وبجانب معضلة الأزمة السياسية في لبنان ومقاربة إيران و«حزب الله» في التعامـل مع ذلك، فرضت تطـوُّرات الجوار الفلسطيني والهجوم المفاجئ، الذي أجرته حركة حماس ضدّ إسـرائيل، والردّ الإسرائيلي بإعلان حالة الحرب على الحركة وقطاع غزة، تساؤلات عن حسابات طهران ومواقف أذرعها ومليشياتها في ما يُسمَّى بـ«محور المقاومة»، وكيفية مقاربة طهران واحتمالات انخراط «حزب الله» اللبناني في الحرب.

وعلى صعيد علاقـة إيران بالقُـوى الدولية والإقليمية، تطرَّق التقرير إلى تطوُّرات العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال هذا العام، باعتبار أنَّ هـذه العلاقات محورية في التأثير في سياسـة إيـران داخليًّـا وخارجيًّا وفي الأمن والاسـتقرار بالمنطقـة، كما أنَّ إيـران تلعب دورًا بـارزًا في التأثيـر فـي السياسـات الأمريكية بالشـرق الأوسـط، وذلك لاعتبـارات العـداء المتأصِّل الممتَدّ بين البلدين لأكثـر من أربعين عامًا. وقد كان مـن الواضح من تطـوُّرات العلاقات خلال العام 2023م أنَّ العلاقات كانـت متأرجحة بين التصعيد والتهدئـة، وأنَّ البلدين كانا حريصين علـى إدارة الصـراع بينهمـا بصورة لا تسـمح بمواجهـة مباشـرة، أو تصعيد غير محسـوب، وهـو ما أثمر عـن تهدئة ضمنية بشـأن الملف النـووي، وصفقة لتبادل السـجناء، مع أنَّ ذلك لم ينسـحب إلى بقية القضايا الخلافية، بما في ذلك المواجهة الإقليمية، والتحرُّك في مسارات وتحالفات متضادّة. لكن جـاءت عملية طوفان الأقصى لتُظهِر بوضـوح التعقيدات الكبيرة في علاقة البلدين، والتعارض الكبير في مصالحهما، بصورة يمكن أن تجعلهما في مواجهة واسـعة، إذ علـى الرغم من وجود محاولـة لتفادي تحوُّل المواجهة غير المباشـرة بين الجانبين الأمريكي والإيراني إلـى مواجهـة إقليمية واسـعة، فإنَّ تطوُّرات الأحداث تُشير إلى أنَّ المواجهة ليست مُستبعَدة تمامًا، خصوصًا أنَّ نطاق الصراع اتّسع وبات مؤثِّرًا في حركة التجارة العالمية.

تأثَّـرت العلاقـات الإيرانية-الأوروبية في 2023م باحتجاجـات الحجـاب، التي تواصلت لأشـهر في النصف الثاني من سنة 2022م، بعد وفاة الشابة الكُردية مهسا أميني، وحرب أوكرانيا، وتطـوُّرات الملف النووي الإيراني. اسـتطاعت إيـران تحقيق بعض المكاسـب، عبـر توظيف ورقة المواطنين الأوروبييـن المُحتجَزين لديها، والضغـط على الدول المسـتضيفة للمعارضة الإيرانيـة. اسـتمرَّت إيـران في تزويد روسـيا بالأسـلحة والطائرات المسـيَّرة، لاستخدامها في الحرب ضـدّ أوكرانيا، وأيضًا في الأنشـطة النووية، وبذلك استمرَّ الغضب الأوروبي من جرَّاء الأنشـطة النووية الإيرانية، التي تنتهك الاتفاق النووي السابق، وعرقلة مهام المراقبة والتفتيش للوكالة الدوليـة للطاقة الذرِّية، ودعْم روسـيا في حربها ضـدّ أوكرانيا. لكن مـن ناحية أخرى، واصلت الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، الضغط على إيران والولايات المتحـدة لعـودة المفاوضات النوويـة. تبقى العلاقـات الإيرانية-الأوروبية محكومة بثنائية العقوبـات والتعاون، وترجيـح أحدهما يتوقَّف على حجم التدخُّل الإيراني في النزاع الروسـي-

الأوكراني والفلسطيني-الإسرائيلي، فضلًا عن الملف النووي، وقضايا حقوق الانسان.

في ما يتعلّق بعلاقات إيران بدول آسيا الوسطى والقوقاز، يمكن القول إنَّ إيران تسابق القُوى الكُبرى والإقليمية للحفاظ على علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وتعزيز نفوذها أمام اشتداد التنافس الدولي على هاتين المنطقتين المهمّتين، سواء بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، أو بين القُوى الإقليمية، التي شهدت تحرُّكاتها تطوُّرات كبيرة خلال سنة 2023م، كان أبرزها الاتفاق بين تركيا وأذربيجان على إنشاء ممرّ زنغزور، الذي يربط تركيا ببقية الدول والمناطق الناطقة بالتركية، ويحرم في المقابل إيران من مزايا اقتصادية عديدة. كما باتت الدول الخليجية، وفي مقدّمتها السعودية، وافدًا جديدًا للمنطقة بقوّة، من خلال تنظيم القمّة الأولى في الرياض بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، التي خرجت بخطّة إستراتيجية إلى غاية 2027م للتعاون في مختلف المجالات. دفعت كل هذه التطوُّرات إيران إلى مضاعفة جهود سياسة «التوجُّه شرقًا»، التي أعلنها الرئيس إبراهيم رئيسي سابقًا، وفي هذا السياق، أزاحت خلافاتها مع أذربيجان جانبًا، وغلّبت التوافقات على الخلافات، كما أبرمت اتفاقات تجارية واقتصادية عديدة مع دول آسيا الوسطى، خلال تبادُل الزيارات الثنائية، أو على هامش القِمَم، التي جمعت الطرفين. غير أنَّ كل هذه التحرُّكات الإيرانية تبقى محدودة، مقارنةً بالقُوى الأخرى المنافسة، ولذلك ستتزايد التحدِّيات على إيران في المنطقة مستقبلًا، خصوصًا في ظل محدودية قُدراتها نتيجة لظروفها الاقتصادية الداخلية.

تشتبك إيران مع باكستان بحُكم الجوار الجغرافي في عديد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، التي تُضفي ميزة جيو-سياسية للعلاقات بين البلدين، وتكون لتوجُّهات القيادة السياسية في العاصمتين انعكاسات كبيرة على نمط تلك العلاقة. حصل تقارُب إيراني-باكستاني في فترة حُكم عمران خان، لم تكُن له تأثيرات جوهرية على القضايا الخلافية بين الطرفين. وعلى الرغم من سحْب الثقة من عمران خان وتولّي شهباز شريف السُّلطة لتعود إسلام أباد إلى توجُّهاتها السابقة القريبة من الغرب، إلّا أنَّه في الوقت نفسه لم يتبنَّ سياسات صدامية مع طهران، لذلك شهِدَت العلاقات الباكستانية-الإيرانية تطوُّرًا ملحوظًا في التعاون الاقتصادي، وقد صبَّ الاتفاق السعودي-الإيراني في هذا الاتّجاه، خصوصًا في ظل توتُّر علاقات «طالبان» مع جيرانها، بما في ذلك باكستان، فضلًا عن دخول الصين على خط العلاقات بين الطرفين دعمًا لمشروع الحزام والطريق. وبهذا، يُتوقَّع أن تبقى العلاقات بين البلدين تراوح بين التعاون الاقتصادي والتباعد في قضايا الأمن والسياسة الخارجية.

العلاقات الإيرانية مع أفغانستان، طغت عليها أزمة نهر هلمند خلال سنة 2023م، إذ لم تحرز أيّ تقدُّم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، بل على العكس من ذلك، كاد البلدان أن يدخلا في حربٍ، بعد مناوشات مسلَّحة بين حرس حدود البلدين. تساوم إيران حكومة «طالبان» بمسألة الاعتراف بها، وتوظيف ورقة اللاجئين الأفغان عندها بطردهم، كما تضغط لتشكيل حكومة تضُمّ موالين لها من قبيلة الهزارة. لا تريد إيران أن يتطوَّر الخلاف إلى حرب شاملة، لتكلفتها الكبيرة عليها، لذلك تفضِّل الأدوات الدبلوماسية في إدارة مشكلاتها العصية على الحل مع «طالبان».

أخيرًا، وعلى صعيد متّصِل، أعادت إيران إحياء سياساتها تجاه بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية، وجاء ذلك في إطار توجُّهات حكومة رئيسي على الصعيد الدولي، التي اتّخذت من مسار التحرُّك بعيدًا عن الغرب نهجًا رئيسيًّا لها من أجل معالجة العُزلة، التي تفرضها عليها الولايات المتحدة، والتغلُّب على العقوبات والحصار المفروض عليها. وقد منحت هذه السياسة إيران مكاسب جزئية على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، كما أنَّها وحَّدت موقف إيران مع الدول المناهضة للولايات المتحدة في هاتين القارّتين، وأوجدت موطئ قدم لإيران بالقُرب من الولايات المتحدة، كما مهَّدت الطريق لعودة نفوذ إيران إلى إفريقيا، التي تحظى بأهمِّية خاصَّة خلال المرحلة الراهنة. وعلى الرغم من هذه التحرُّكات الإيرانية، فإنَّها غير إستراتيجية، ولا تمثِّل بديلًا عن العلاقات الطبيعية مع الغرب، ومع القوى الإقليمية القريبة من إيران، وهي عُرضة للتراجع في حال توصَّلت إيران إلى أيّ توافق مع الغرب بشأن الاتفاق النووي.

التطـــــورات فـــي البيئـــــة الدوليـــــة

تشهد الساحة الدولية تحوُّلات إستراتيجية مؤثرة على الأصعدة كافّة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضايا المرتبطة بالأمن والاستقرار والصراع الأيديولوجي والثقافي، وتبدو هذه التحوُّلات مرتبطة بصورة أساسية بتفاقُم التنافس بين القُوى الكُبرى، وطبيعة المرحلة الانتقالية، التي يمُرّ بها النظام الدولي، إذ تفاقمت المنافسة الإستراتيجية بين القُوى الكُبرى، وانتقل الصراع إلى عديد من البيئات الإقليمية. فبجانب الصراع المفتوح في أوكرانيا منذ العام 2022م، تزايدت التوتُّرات على الساحة الإفريقية، وكذلك في الشرق الأوسط، الذي أصبح يواجه حالة من عدم اليقين بعد عملية طوفان الأقصي، التي عكست مسار التهدئة، الذي قطعت فيه القُوى الإقليمية شوطًا مهمًّا، ولاتزال تأثيرات هذا التنافس ممتّدَّة إلى مناطق أخرى في آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. في هذا الإطار، يمكن رصد جملة من التحوُّلات والقضايا ذات الطابع الإستراتيجي على الساحة العالمية، التي تحمل في طيّاتها تأثيرات ممتَدَّة على المستويات المنظورة والبعيدة. وبناءً على ذلك، سيركِّز هذا القسم من التقرير الإستراتيجي للعام 2023م على أهمّ هذه التحوُّلات والقضايا، وذلك من خلال تناول القضايا الآتية:

- اتّجاهات الصراع في أوكرانيا والتداعيات على الغرب وروسيا.
- التنافس الأمريكي-الصيني والتـوازن الإستراتيجي في شـرق آسيا.
- اتجاهات الاقتصاد العالمي.
- القضايا الأمنية والمنافسة في المجالات غير التقليدية.
- صراع الأيديولوجيات وحالة الحركات الأُصولية والجماعات المتطرِّفة في العالم.
- التفاعلات الإستراتيجية في البيئات الإقليمية.

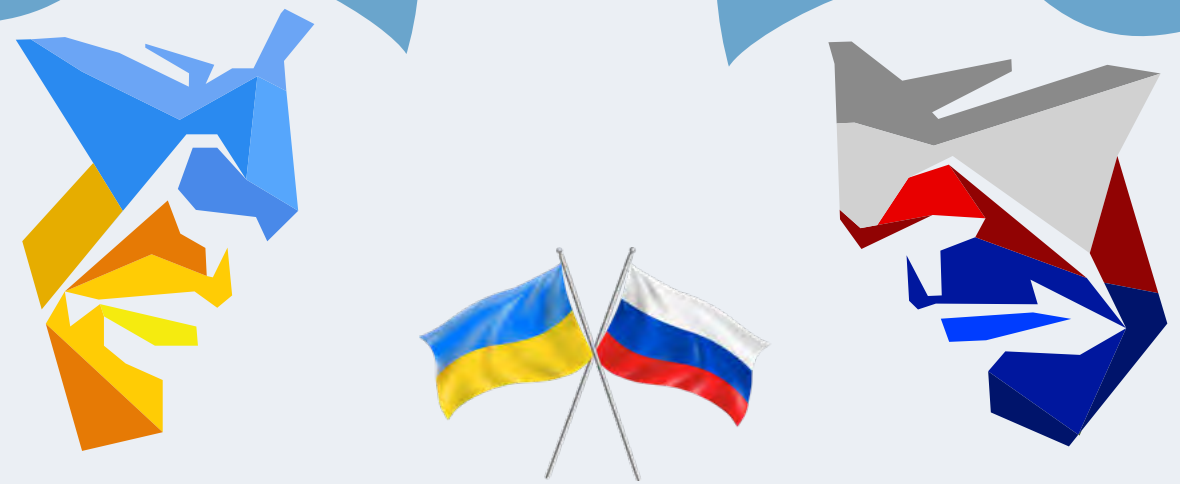

اتجاهات الصراع في أوكرانيا وتداعياته على الغرب وروسيا

رصد تقرير رصانة الإستراتيجي السنوي لعام 2022م أهم تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن والنظام الدوليين، مبرزًا الدوافع الروسية للحرب على أوكرانيا، وقيَّم على أساسها مكاسب موسكو وخسائرها، ثم عرج على أهم تداعيات الحرب على الأمن والنظام الدوليين، مستشرفًا في الأخير مستقبل الصراع خلال السنة الحالية. وقد رجَّح التقرير سيناريو الحرب طويلة الأمد مستبعدًا احتمالات تطورها إلى حرب نووية أو نهايتها بانتصار أحد الطرفين، وقد ثبت، كما هو واضح من تطورات مجريات الصراع، أن أيًّا من الطرفين لم ينجح في حسم الصراع لصالحه، وأن الصراع سيكون ممتدًّا، خصوصًا في ظل بروز أزمة جديدة تتمثل في تداعيات صراع الشرق الأوسط بين حماس وإسرائيل

◄

والذي يفرض على الولايات المتحدة والدول الغربية صرف جزء من أنتباههم ودعمهم لمساندة إسرائيل على حساب أوكرانيا، وتعتبر القارة الأوروبية الأكثر تأثرًا بمجريات الحرب في أوكرانيا، وهو ما أظهره المشهد السياسي والاقتصادي الأوروبي عمومًا، والأمني خصوصًا، عبر تبعات توسع حلف الناتو وإصدار ألمانيا إستراتيجيتها الأمنية الجديدة. وهو ما سيحاول التقرير أن يتناوله من خلال عدة محاور، الأول: خيارات أطراف الصراع بعد إخفاق الهجوم الأوكراني المضاد. والثاني: تداعيات توسع حلف الناتو على الاستقرار الأوروبي. والثالث، عودة ألمانيا من خلال قراءة في الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الألماني. والخاتمة: اتجاهات الصراع في أوكرانيا وتأثيراته.

أولًا: خيارات أطراف الصراع بعد إخفاق الهجوم الأوكراني المضاد

توقع جُل حلفاء أوكرانيا في بداية الحرب أنها ستنهار في غضون أيام بعدما اكتسح الجيش الروسي مناطق شاسعة من البلاد، وبات على مشارف العاصمة كييف، ولكن قدرة الأوكرانيين على صد الهجوم واستعادة كثير من الأراضي وتكبيد الروس خسائر كبيرة غيّر نظرة الحلفاء الذين انتقلوا إلى دعم أوكرانيا بشكل كبير سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. وانتقلت التوقعات إلى قدرة الجيش الأوكراني على هزيمة روسيا واستعادة كامل أراضيه الشرقية التي سيطرت عليها موسكو، ولكن الجيش الروسي استفاد من أخطائه السابقة واستطاع صد الهجوم المضاد وحال دون تحقيق أوكرانيا تقدمًا كبيرًا، وهو ما أعاد الثقة للرئيس بوتين. هذه الوضعية التي

وصلت إليها الحرب ستجعل مساراتها خاضعة لاعتبارات عديدة تتحكم فيها، أبرزها التكلفة التي يجب أن يستعد أطراف الصراع لدفعها لمواصلة الحرب إلى غاية تحقيق الأهداف التي وضعها كل منهم. في مقابل معضلة البُعد الجغرافي محددًا لأي عملية تسوية.

1. المشهد العسكري بعد عامين من القتال

أفضت الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى تطورات عديدة في طبيعة المواجهة العسكرية بين الطرفين، فبعد سنتين من بداية المعارك باتت خطوط المواجهة بين طرفي الصراع شبه مستقرة في المنطقة الشرقية من أوكرانيا، التي سيطرت عليها روسيا وضمّتها إليها، وبعض العمليات الأوكرانية في شبه جزيرة القرم، وهجمات متبادلة في البحر الأسود في إطار التنافس حول مسألة تصدير الحبوب الأوكرانية. وأضحى الحديث عن تقدم وتراجع بالكيلومترات والسيطرة على قرى واستعادتها. يتجه المشهد العسكري إلى التحول إلى هجوم روسي في الشتاء يقابله تحصّن واستعدادات أوكرانية في الخريف لصده، ثم هجوم أوكراني مضاد في الصيف يقابله استعداد روسي لصده في الربيع. يتخلل هذا المشهد تكتيكات لم تحدث أي تغيير في قواعد اللعبة على غرار استهداف العمق الروسي بالطائرات المسيّرة، إذ عمدت أوكرانيا في الأشهر الأخيرة إلى نهج مقاربة هجومية من خلال استهداف العمق الروسي عبر الطائرات المسيَّرة التي ضربت عديدًا من القواعد العسكرية والمنشآت الحيوية حتى في العاصمة موسكو، وهي الخطوة التي يبدو أن حلفاء كييف لا يؤيدونها لعدم توسع دائرة الحرب.

2. تكلفة مواصلة الحرب لطرفي الصراع

تكبَّدت روسيا وأوكرانيا خسائر بشرية هائلة في الحرب، كما يدفعان تكلفة اقتصادية وسياسية من أجل المكاسب التي حققها كل طرف من وجهة نظره حتى هذه المرحلة من الحرب.

أ. **اقتصاديًا:** تواجه روسيا عديدًا من المشكلات الاقتصادية جراء الحرب، سواء بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها، أو لتمويل الحرب الذي تطلب زيادة النفقات في إطار بند «الدفاع الوطني» للعام 2024م بنسبة 68%، ليصل إلى 10.77 تريليون روبل، ما يمثل 29.6% من إجمالي مدفوعات الموازنة الروسية مقابل خفض حصة الإنفاق في مجال «السياسة الاجتماعية» في الهيكل العام لنفقات الموازنة إلى الحد الأدنى منذ عام 2011م. ويُنتظر أن تكون النفقات الدفاعية أعلى بمعدل 3 أضعاف عن نفقات التعليم أو حماية البيئة والرعاية الصحية مجتمعة في عام 2024م[1]، وستكون لهذا تبعات على الأوضاع المعيشية للشعب الروسي وهو ما

(1) الشرق الأوسط، حرب أوكرانيا تلتهم ثلث موازنة روسيا العام المقبل، (28 سبتمبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2023م، https://2u.pw/iTY4bPh

يشكل ضغطًا على بوتين لمواصلة الحرب على المدى المتوسط.

لا تقتصر المشكلات الاقتصادية على روسيا، فحلفاء أوكرانيا بدورهم يواجهون عديدًا من المشكلات الاقتصادية، فرغم تجاوز أوروبا أزمة الطاقة في شتاء 2023م تبقى هاجسًا بالنسبة لها، خصوصًا في ظل التوترات العالمية وانعكاساتها على أسعار الطاقة على غرار التطورات التي شهدها الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في أكتوبر 2023م. وقد كانت آثار الحرب في اقتصادات أوروبا سلبية مع ارتفاع معدلات التضخم والانتعاش الاقتصادي البطيء بعد جائحة كورونا. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، بعد بداية الحرب بين روسيا وأوكرانيا في فبراير 2022م، «في عامين ارتفعت الأسعار بنسبة 25%، وهو نفس القدر الذي شهدته السنوات الخمس التي أعقبت الأزمة المالية العالمية»[1].

تؤدي هذه الصعوبات الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات الفقر في معظم المجتمعات الأوروبية وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العاملين الأوروبيين، إذ لم تواكب الرواتب ارتفاع معدلات التضخم، لا سيما بعد بداية الحرب في أوكرانيا. أما الولايات المتحدة فقد كانت مهددة بإغلاق حكومي يكبّد الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيرة، وقد صرح حينها الاتحاد الأوروبي بأنه لن يكون باستطاعته تعويض الفراغ الذي تركه توقف الدعم الأمريكي، كما كان لانسحاب روسيا من اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية انعكاس سلبي على دول أوروبا الشرقية التي تضررت من جراء هذا الموقف الروسي.

ب. سياسيًّا: مكّنت مجموعة «فاغنر» روسيا من تحقيق مكاسب عسكرية مهمة في أوكرانيا بعد تعثر هجوم الجيش الروسي النظامي، ولكن من ناحية أخرى كانت سببًا في أزمة غطت على النجاحات العسكرية، إذ لا يمكن التقليل من أهمية المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها زعيم «فاغنر» يفغيني بريغوجين، التي كانت لها انعكاسات سياسية سلبية على الرئيس بوتين، على الأقل من الناحية الرمزية، فقد أظهرته في موقف ضعيف، كما أبانت وجود انقسامات داخل المؤسسة العسكرية. ورغم تجاوز الأزمة في ظرف قصير، فإن تبعاتها بقيت متواصلة بما في ذلك المقتل الغامض لزعيم «فاغنر».

على الجبهة الأخرى، يعاني حلفاء أوكرانيا من مشكلات سياسية، لعل أهمها الخلافات بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة حول مواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا، التي تسببت في أزمة الإغلاق الحكومي. وفي أوروبا، التي لا تزال مُجمعة على دعم أوكرانيا، حيث أوفد الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية دوله إلى العاصمة كييف في مطلع أكتوبر 2023م لتأكيد وقوفهم إلى جانب أوكرانيا، لكن ذلك لا يُخفي بعض التباينات حول حجم الدعم، خصوصًا الدعم العسكري، والتصورات لنهاية الحرب، ومن المرجح أن تتزايد حدة الخلافات في المواسم الانتخابية التي بدأت ملامحها في أوروربا الشرقية بصعود تيارات سياسية تتبنّى رؤى أقرب إلى موسكو وتضع مسافة في علاقتها مع الغرب.

ثانيًا: تداعيات توسع حلف الناتو على الاستقرار الأوروبي

أدت الحرب على أوكرانيا إلى تمدد حلف الناتو، والاقتراب أكثر من حدود روسيا بدل الانكماش والتراجع، فقد انضمت إليه بشكل رسمي فنلندا، وتبقى السويد على مقربة من ذلك. ومع انخراط الحلف في الحرب الدائرة عبر الدعم العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي، لكنه لا يزال يحافظ على مسافة عدم التورط المباشر تجنبًا لمخاطر الانزلاق إلى حرب إقليمية أو عالمية. ورغم الضمانات الأمنية التي يمنح الحلف أعضاءه الجدد إياها، والتطمينات لحلفائه بعدم التخلي عنهم، فإن كل هذا لا يعني استتباب الأمن والاستقرار في أوروبا. وكما كانت طموحات توسع الحلف أحد المبررات التي استندت إليها روسيا في حربها على أوكرانيا، فإن الوضع الجيوسياسي الجديد الذي يفرضه الناتو يخلق تحديات سياسية وأمنية تهدد الاستقرار السياسي في أوروبا تقف روسيا خلفها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لعل أهمها ما يلي:

1. مخاطر الصدام المباشر

بداية، كلما اقتربت حدود الناتو من حدود روسيا، تزايدت احتمالات المواجهة المباشرة بين الطرفين، وإن كانا يحرصان على تجنب ذلك لإدراكهما مدى خطورة المسألة واحتمالات تطورها إلى حرب عالمية ثالثة أو نووية. وهذا ما يفسر تأكيد الناتو البُعد الدفاعي في دعمه أوكرانيا ورفضه الصريح أيًّا من أشكال الهجوم، سواء من خلال التزويد بالأسلحة أو تأكيد رفضه الضربات الأوكرانية للعمق الروسي. ولكن

(1) Laura Papi, The European Outlook and Policymaking : Seeing Off Inflation and Pivoting to Longer-Term Reforms, October 18, 2023, accessed: December 4, 2023, https://cutt.us/2f3an

مع حرص الطرفيـن، فإن مخاطـر الانزلاق إلى الحرب المباشرة تبقى تتعاظم في ظل السياسة التوسـعية لحلف الناتو. وعليه، سـتكون أوروبا مسـرحًا محوريًّا في هذا المستوى من المواجهة العسـكرية، وبالتالي سـتكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار.

2. تداعيات الأزمات الاقتصادية للحرب الأوكرانية

تبقى الأزمـات الاقتصادية المترتبة على الحرب بين روسـيا وأوكرانيا أحد أهـم مصادر الأزمات السياسية في أوروبا. وفي ظل استمرار حلف الناتو في نهجه التوسـعي وخطورة مواجهته المباشرة مع روسـيا فإن الضغط الاقتصادي سيكون من بين الأدوات التي توظفها روسيا لإحداث أكبر قدر من الأضرار في أوروبا، ودفـع المواطن الأوروبي عبر الاحتجاج أو الانتخاب إلى الانتقام من النخب السياسـية التي ورطته في مشكلات يدفع ثمنها في أوضاعه المعيشـية، سواء بفقدان وظائفهم، أو بارتفاع تكلفة الطاقة أو بالتضخم. كما سيكون التنسيق والتعامل الجماعي في الأطر المؤسسية للاتحـاد الأوروبي أكثر تعقيدًا بسـبب تضارب المصالح الوطنية مع المصالح الجماعية.

وتعد أزمة الحبـوب أبرز النمـاذج على هذا النـوع مـن المـشكلات، فبعد إعلان روسـيا انسـحابها من اتفاقيـة الحبوب، وأمـام تعثر تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسـود، جرى اللجوء إلى الخيار البـري من خلال تصدير الحبوب الأوكرانية عبـر دول الاتحاد الأوروبي. وإزاء هذه الأزمة، فرضت بلغاريا والمجر وبولندا ورومانيـا وسـلوفاكيا، وهي الـدول التي تحد أوكرانيا من جهـة الغرب، قيودًا على اسـتيراد الحبـوب الأوكرانية، نظرًا لتضـرر مزارعيها من غزو المنتجـات الأوكرانيـة أسـواق بُلدانهم. وقد انتقـدت المفوضية الأوروبيـة الإجراءات الأحاديـة، مؤكـدة أن السياسـة التجارية تُعدُّ اختصاصًـا حصريًّا للاتحاد الأوروبـي[1]. ورغم تجاوز الأزمة، فإن ذلك يبقى مؤقتًا. ومع استمرار الحرب لا يُسـتبعد أن تُطرح مرة أخرى أو غيرها من المشكلات المتولدة عن الصراع بين روسـيا وحلف الناتو.

3. الأدوات الروسية لزعزعة الاستقرار الأوروبي

بعيدًا عن مخاطر المواجهة المباشرة، فإن روسيا ستتحرك ضد توسع الناتو عبر توظيف مختلف الأوراق المتاحة لها بهدف التأثير في الاسـتقرار السياسي في أوروبا عبر الأدوات التالية:

أ. التأثيـر في الرأي العـام الأوروبي: تمكَّنت فنلندا والدول التي سبقتها بالانضمام إلى حلف الناتو من تحييد التهديدات الروسية المباشرة، ولكن ذلك لا يعني بقاء روسيا بعيدة عن التأثير في هذا الفضاء الجيو-سياسـي المهم، إذ تعمد إلى التأثير غير المباشـر من خلال ترويج أطروحتها بين شعوب دول أوروبا الشرقية، ومساندة القوى السياسـية القريبة من توجهاتها، وستعمل على استمالة الرأي العام الذي كان متحمِّسًا للانضمام إلى الناتو في بداية الحرب خشية احتمالات غزو روسـيا بُلدانه، ودفعه إللى التحوُّل تدريجيًّا إلى موقف معارض أو محايد على الأقل مع استمرار المعارك في أوكرانيا وتداعياتها الاقتصادية.

ب. دعـم الأحـزاب «اليمينية»: نسـجت روسيا خلال السـنوات الأخيرة علاقات وطيدة

(1) دويتشه فيله، هل تنجح بروكسل في نزع فتيل أزمة تصدير الحبوب الأوكرانية؟، (24 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2023م، https://2u.pw/sZ723Jz

مع كثير من الأحزاب «اليمينية» في أوروبا، التي تتقاطع معها في عديد من الرؤى السياسية، كما لا يُخفي كثير من قادة تلك الأحزاب «اليمينية» علاقاتهم بروسيا. ورغم إدانتهم الحرب على أوكرانيا، فإنهم في الوقت نفسه يحمّلون الغرب بعض المسؤولية عن اندلاعها من خلال انتهاج سياسات هجومية تهدد أمن روسيا. وقد حققت الأحزاب «اليمينية» مكاسب انتخابية كبيرة في دول أوروبا الغربية والشرقية على حد سواء، مستندة إلى خطاب قومي يتناقض مع التوجهات على مستوى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. وكثيرًا ما تضع شروطًا تتعلق بالمصالح الوطنية للموافقة على بعض القرارات الجماعية. وفي ظل استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية وما يرافقها من أزمات اقتصادية، وهي البيئة التي تتغذى عليها تلك الأحزاب، سيكون لروسيا دور في تأجيجها، لأنه كلما حققت الأحزاب «اليمينية» نجاحاتٍ أكثر، كانت فرص روسيا لإحداث تصدعات في البنية الأوروبية أكبر. وهذا ما ستعول عليه موسكو لترجيح رؤية «اليمين» للصراع في أوكرانيا، التي تنطلق من البحث عن تفاهمات معها لحل الأزمة الأوكرانية تأخذ في الاعتبار هواجس الأمن القومي الروسي.

ج. تأجيج الصراعات في البلقان: كثيرًا ما كانت منطقة البلقان نموذجًا للتنافس الدولي والصراعات الإثنية، ورغم التسويات السياسية التي أعقبت حرب البوسنة والهرسك في تسعينيات القرن الماضي، فإن المنطقة لا تزال تمثل بؤرة توتر مع وجود عوامل تغذية الصراع، خصوصًا الأبعاد العِرقية. وفي سياق المواجهة مع الناتو، تعمد روسيا أيضًا إلى توظيف هذه الورقة لزعزعة أمن واستقرار أوروبا، وذلك عبر دعم صربيا التي تطالب بحماية الصرب في شمال كوسوفو، وهو نفس المدخل الذي بررت به روسيا غزوها أوكرانيا واستيلاءها على المناطق الشرقية منها بحجة حماية الناطقين بالروسية. وقد حصل خلال هذا العام 2023م عديدٌ من المناوشات بين صربيا وكوسوفو، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إصدار تحذيرات من أي ممارسات تتحول إلى نزاع مسلح، وفضلًا عن موقف موسكو السابق من الصراع، فإن الحرب الأوكرانية عامل إضافي لترمي بثقلها إلى جانب صربيا، كما أن الأخيرة تعتبر الانشغال الأوروبي والأمريكي بحرب أوكرانيا ظرفًا مواتيًا لمحاولة انتزاع مكاسب جيو-سياسية على حساب كوسوفو.

ثالثًا: عودة ألمانيا.. قراءة في الإستراتيجية الأولى للأمن القومي

أعلنت ألمانيا في 14 يونيو 2023م عن إستراتيجيتها الأولى للأمن القومي التي تكشف طموح برلين إلى تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية، [1]. وتستند الإستراتيجية إلى «ثلاثة أبعاد مركزية» للسياسة الأمنية وهي: الدفاع والصمود والاستدامة، حيث يشمل مجال الدفاع تقوية الجيش والدفاع المدني وحماية المواطنين[2].

1. نهج جديد

نبعت فكرة نشر هذه الإستراتيجية بالأساس من اتفاق حلف الحكومة الجديدة عندما تولى المستشار الألماني أولاف شولتس منصبه في ديسمبر 2021م، لكن في ظل الحرب في أوكرانيا، ترى ألمانيا أنه من الضروري توضيح أهدافها الأمنية لتتخطى الصعوبات المتصوّرة، بما في ذلك التهديدات العسكرية، والاقتصادية، والجيوسياسية والمُناخية[3]. بالتالي الوثيقة هي تسويةٌ بين حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب، وهذا ما يفسر الطموحات المحدودة للإستراتيجية والغموض الذي يكتنف مستقبل علاقات برلين مع بكين. وتعد الوثيقة الصين «شريكًا ومنافسًا، وخصمًا منهجيًّا/نظاميًّا»[4]. ويمكن تفسير هذا الغموض بصورة واضحة من خلال النظر إلى التناقض على مستوى التجارة الألمانية مع الصين، الذي وصل إلى 328 مليار دولار في عام 2022م، أي أعلى بنسبة 21% عما كان عليه في عام 2021م. ويمكن أن يؤدي صعود التجارة والاستثمارات الثنائية في اقتصاداتها إلى زيادة اعتماد ألمانيا على الإمدادات الاقتصادية الصينية في «عديد من المدخلات الإستراتيجية والحاسمة للتصنيع»[5].

---

(1) Federal Republic of Germany, National Security Strategy, Robust. Resilient. Sustainable. Integrated Security for Germany, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/Asanhca

(2) دي دبليو، إستراتيجية ألمانيا للأمن القومي.. مواجهة شاملة للتهديدات، (15 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2023م، https://bit.ly/3tfBwdL

(3) Steven Erlanger and Christopher F. Schuetze, Germany Introduces Its First National Security Strategy, The New York Times, June 14, 2023, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/VbagzOd

(4) Ibid.

(5) KIEL INSTITUTE FOR THE WORLD ECONOMY, German economy's dependence on China: Critical for individual products, 15.02.2023, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/JYGiQyJ

وفي مـا يتعلـق بسياسـات ألمانيـا تجاه الصين، لألمانيا نهجان مختلفان: أحدهما تتبعه الحكومـة، والآخر نابعٌ من رؤيـة قطاع الأعمال الألماني. تفسر هذه التناقضات الداخلية سبب ذكر إستراتيجية الأمن القومي أن الصين شريكٌ ومنافسٌ فـي نفس الوقت، بمعنـى آخر، يُمكن للصين أن تكون شريكًا اقتصاديًّا ومنافسًا أمنيًّا، فيما الجانب الآخر من الوثيقة مثير للجدل، وهو أن فرنسا هي القوة الأوروبية الوحيدة التي تتمتع بـ«أهمية خاصة» في نظـر ألمانيا[1]. ولم تذكر الوثيقة الدور المحوري الـذي تلعبه ألمانيا بين أوروبا الغربية والشـرقية والحاجـة إلى موازنة علاقتها بين فرنسا وبولندا.

2. إعادة بناء القوة الصُّلبة بين الواقع والمأمول

يبدو أن هذه الإسـتراتيجية هـي الخطوة الأولى لبناء القوة الصُّلبة العسـكرية الألمانية، ولكنها ليسـت كافية لتكون بمثابة أساس لإستراتيجيةٍ ألمانيةٍ جديدةٍ في أوروبا بعد مرور عامين تقريبًا على بدايـة الحرب بين روسـيا وأوكرانيا. وعلى الجبهة العسـكرية، نجد انفصالًا بين المصالح الإسـتراتيجية للـبلاد وإرادتها السياسـية في استخدام القوة[2]، إذ أعلنت الحكومة الألمانية، بعد بداية الحرب بين روسيا وأوكرانيا، عن إنشاء «صندوق خاص» للمشتريات العسكرية بقيمة 100 مليار يورو. كما تعهدت بتخصيص أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالـي لألمانيا للدفاع بحلول عام 2024م. وبهذه الخطوة، تدخل ألمانيا

اقرأ أيضًا

دراسة

الحـرب فـي أوكرانيـا ومصيـر العولمـة

على الرغم من أنَّ العولمة كمفهوم تعني سـيولة وحرِّية التبـادل التجاري والثقافي بين الحضارات والدول، سـتبقى موجودة كمصالح مشـتركة ذات نفع، وكحاجة بشـرية وإنسانية منذ فجر التاريخ بين مناطق العالم، إلّا أنَّ العولمة الليبرالية بالصيغة الغربية، التي فُرِضت على العالم تقريبًا منذ نهاية الحرب الباردة، هي ما تستلزم دراستها والبحث حولهـا. يمكن القـول إنَّ تداعيات الحـرب الأوكرانية كانت واضحةَ التأثيـر على بِنية العولمة، وعلى كثير من الارتباطات والشراكات بين الدول...

بقلم: د. أحمد بن ضيف الله القرني
نائب رئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

(1) Ben Schreer , Germany's first-ever National Security Strategy, The International Institute for Strategic Studies, June 20. 2023, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/EPcUhDM
(2) Patrick Keller, German Military Power in an Age of Austerity, Atlantic Council, October 9, 2013, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/UxlYDsb

حقبة جديدة منذ الحرب العالمية الثانية، ومنذ قرارها بعدم التعبير علنًا عن قوتها العسكرية على الصعيدين الإقليمي والدولي[1].

ونظرًا لضعف دورها في التعامل مع القضايا الأمنية، تلقت ألمانيا وباستمرار انتقاداتٍ لعدم امتثالها الحد الأدنى من الإنفاق العسكري داخل حلف شمال الأطلسي الناتو، إذ اعتبر بعض حلفاء الناتو هذا الضعف في الإنفاق الدفاعي تناقضًا، لأن ألمانيا تُعد واحدة من أكبر الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من الإعلان عن زيادة النفقات العسكرية، لم تزد ألمانيا مشترياتها الدفاعية، وتواجه صعوبات في تعويض الأسلحة والذخائر التي تبرعت بها لأوكرانيا[2]، ناهيك بأن ميزانية الدفاع الألمانية لعام 2023م تقلصت بمقدار 300 مليون يورو، مع دفع جزءٍ صغيرٍ فقط من «الصندوق الخاص» بحلول نهاية العام[3].

وجرى تخصيص نحو 30 مليار يورو، بما في ذلك شراء 35 مدرعة من الطائرات المقاتلة الأمريكية من طراز F-35 المتوقع تسليمها في عام 2026م، من أصل 100 مليار يورو من «الصندوق الخاص» الذي أعلنه المستشار أولاف شولتس لتحديث الجيش الألماني في 27 فبراير 2022م، أي بعد ثلاثة أيام من الغزو الروسي لأوكرانيا.

وترى المعارضة الألمانية، لا سيما «المحافظة» التي يمثلها الحزبان الشقيقان: الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني CDU والاتحاد الاجتماعي المسيحي CSU، أن «الصندوق الخاص» بقيمة 100 مليار يورو، الذي اتفقت على إنشائه الحكومة الألمانية وحزبا المعارضة الرئيسان عام 2022م، كان من الممكن أن يجمع أكبر من هذا المبلغ وبوقت أسرع.

ويرى البعض أن الجيش الألماني لا يحتاج فقط إلى 100 مليار يورو، بل إلى 300 مليار يورو حتى يصبح جاهزًا للعمل بطاقته الكاملة، لا سيما مع وجود نقص في الدبابات والسفن والقوارب والطائرات. وقد تفاقم هذا النقص في الاحتياطيات العسكرية بسبب المعدات التي أُرسلت إلى أوكرانيا. ومع نهاية عام 2023م يبدو أن الجيش الألماني أصبح أقل تجهيزًا مما كان عليه قبل 24 فبراير 2022م.

وفي هذا الصدد، يقول وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس إن على ألمانيا أن تُنفق 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع في المدى الطويل، وذلك وفقًا للأهداف التي حددها حلف الناتو لأعضائه. وفي عام 2022م، أنفقت ألمانيا 1.4% فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على جيشها. وترتبطُ تحديات إعادة بناء القوات العسكرية الألمانية أيضًا بالبنية التحتية العسكرية وحالة القواعد العسكرية، فوفقًا لتقرير برلماني، «يوجد نقص في المساكن، والمراحيض العاملة، ومرافق الاستحمام النظيف، والخزائن، والمرافق الرياضية المغطاة، ومطابخ القوات، ومرافق الدعم، ومستودعات الذخيرة ومستودعات الأسلحة، ناهيك بخدمة الواي فاي التي لا يستطيع عديد من الجنود الوصول إليها في ثكناتهم»[4].

هذه الحاجة المُلحة لتحسين المرافق، ونقص المعدات وصعوبة التجنيد، هي العقبات الرئيسية التي يجب على السلطات الألمانية التغلب عليها لتحويل ألمانيا إلى قوة كبرى قادرةٍ على استعراض قوتها الصُلبة العسكرية على الساحتين الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، في نهاية عام 2022م، كان لدى الجيش الألماني 183 ألف جندي، بينما كان الهدف أن يكون لديه 203 آلاف جندي بحلول عام 2031م. كما أشارت «المفوضة البرلمانية» في تقريرها لعام 2022م، لكن عدد المتقدمين للقوات المسلحة انخفض بمقدار 11% عن العام السابق[5].

وتبقى هذه الصعوبات التي واجهتها القوات العسكرية الألمانية، فضلًا عن غموض إستراتيجية الأمن القومي، عائقًا أمام ألمانيا لتصبح القوة العسكرية الأولى في أوروبا، متقدمةً على بولندا وفرنسا. ومن المرجح أن تظل فرنسا هي الزعيمة «الأمنية» الرئيسية للاتحاد الأوروبي، استنادًا إلى نهج فرنسا في الردع النووي على المستوى الأوروبي. وفي نهاية المطاف، يبدو أن إستراتيجية ألمانيا

---

(1) الجزيرة، وزير الدفاع الألماني: 100 مليار يورو لا تكفي لتحديث جيشنا، (27 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2023م، https://bit.ly/3REARMw

(2) Sabine Siebold, Berlin lags on defence purchases after 100 billion euro pledge – sources, Reuters, October 27, 2022, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/20Ytqew

(3) Paula Alvarez-Couceiro, EUROPE AT A STRATEGIC DISADVANTAGE: A FRAGMENTED DEFENSE INDUSTRY, War on the Rocks, APRIL 18, 2023, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/OQVir5P

(4) الجزيرة، وزير الدفاع الألماني: 100 مليار يورو لا تكفي لتحديث جيشنا، مرجع سابق.

(5) Thomas Wieder, Germany's Bundeswehr 'even more ill-equipped' than before Ukraine war, says parliamentary commissioner, le monde, March 15, 2023, accessed: December 4, 2023, https://2u.pw/5lUaM79

الجديدة لا تزال غير ناضجة بالشكل الكافي الذي يجعلها تتغلب على إرثها التاريخي، المتمثل في استثماراتها الضعيفة في القوة الصارمة.

خاتمة: اتجاهات الصراع في أوكرانيا وتأثيراته

تشارف الحرب بين روسيا وأوكرانيا على دخول عامها الثالث، ويبقى السؤال عن نهايتها هو الأكثر إلحاحًا في ظل تمسك الطرفين بمواقفهما، ويبدو أن التطورات ترجح سيناريو «حرب طويلة الأمد»، وهذا انطلاقًا مما يلي:

1. يستأنس طرفا الصراع بالخسائر والمشكلات التي يواجهها كل منهما لاتخاذ قرار التنازل والدخول في مفاوضات لوقف الحرب، غير أن المؤشرات الحالية ترجح أن حسابات التكلفة لا تزال في بدايتها، وقد تستغرق وقتًا طويلًا للوصول إلى ذروتها، سواء عسكريًّا أو اقتصاديًّا أو سياسيًّا، مما يضطر أحد الأطراف إلى المبادرة بالتنازل والاستجابة للطرف الثاني. ورغم أن روسيا تتحرك بشكل فردي، مما يجعلها أكثر تأثرًا بتبعات الحرب، خصوصًا على المستوى الاقتصادي، فإن بنية النظام السياسي تُتيح لها تحملًا أكبر. وفي المقابل، فإن وجود تحالف مكون من الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى جانب أوكرانيا يمنحها المجال أكثر لتحمُّل تكاليف الحرب، ولكن طبيعة أنظمتها تجعل حدة الأزمات السياسية فيها أكثر قدرة على دفع حكوماتها إلى التراجع استجابة لضغوط الرأي العام، أو وصول نخب سياسية معارضة لمواصلة دعم أوكرانيا إلى السلطة عبر الانتخابات.

2. يمكن لطرفي النزاع التوصل إلى تفاهمات بخصوص الضمانات الأمنية لأوكرانيا وعضويتها في حلف الناتو، غير أن البُعد الجغرافي سيبقى هو المعضلة التي تدفع نحو سيناريو حرب طويلة الأمد، فأوكرانيا تريد انسحاب روسيا من أراضيها والعودة إلى حدود 1991م، بينما تطالبها موسكو بالاعتراف بالواقع الإقليمي الجديد، وهذا ما سيسهم في تعقيد الجهود الدبلوماسية لوقف الحرب، كون التنازل عن الأرض صعبًا ومكلفًا للطرفين داخليًّا، فأوكرانيا تقاتل بغية استرداد أجزاء من أرضها التي تتوجب عليها حمايتها والدفاع عنها. وفي المقابل أجرت روسيا خطوات انفرادية جعلت من الحرب ذات بُعد داخلي، حين سارعت لضم الأقاليم الأوكرانية إلى سيادتها. ومع أنه قرار انفرادي لا يوجد له أي سند في القانون الدولي، فقد بات داخليًّا جزءًا من السيادة الوطنية، خصوصًا أنه انطلق من بُعد عِرقي لحماية الناطقين بالروسية في تلك المناطق.

تأسيسًا على هذا التوجه العام للحرب وفي ظل التطورات الدولية، خصوصًا مع انفجار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فإن تأثيرات الحرب الأوكرانية خلال عام 2024م تتباين بالنظر إلى التضارب في المصالح بين القوى المتصارعة وأولوية الحرب الأوكرانية بالنسبة لها، خصوصًا على مستوى القوى الكبرى.

تسعى روسيا إلى الاستثمار أكثر في الحرب الإسرائيلية-الفلسطينية كونها شغلت حلفاء أوكرانيا، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، إذ تراجع الدعم العسكري الأمريكي لكييف بشكل ملحوظ، كما أن التناقضات في مواقف الحكومات الغربية تجاه الهجوم الإسرائيلي على غزة وفَّر مادة إعلامية لروسيا لعقد مقارنات وإسقاطها على الصورة التي تسوَّق من طرف أعدائها للحرب الدائرة في أوكرانيا. وترغب أن يدفع الوضع في الشرق الأوسط إلى تسوية تحقق فيها الأهداف التي سطرتها منذ بداية عملياتها، والأمر نفسه ينطبق على الصين التي تستغل ما يجري لإدارة صراعها مع الولايات المتحدة، وترى أنها كلما انشغلت بقضايا دولية، كان ذلك فرصة لتعزيز نفوذها في إقليمها.

أما دول الاتحاد الأوروبي، فلن يكون الجدل حول الهدف العسكري المتمثل في هزيمة روسيا، ولكن من المحتمل أن يكون عام 2024م هو العام الذي ترى فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حاجتها المتزايدة إلى بذل جهود دبلوماسية لحل الصراع الأوكراني-الروسي أو على الأقل تجميده. وذلك لأن القوات العسكرية الأوكرانية تُظهِر لمؤيديها الأوروبيين، في نهاية عام 2023م، أنه سيكون من الصعب الوصول إلى الحسم العسكري في الأشهر المقبلة. لذا، ستكون المعضلة الأوروبية عام 2024م هي الاختيار بين الاستمرار في تقديم الدعم العسكري رفيع المستوى لأوكرانيا أو تقليصه للدفع قدمًا نحو السلام. وستكون هذه المعضلة على رأس الأجندة الدبلوماسية الأوروبية في عام 2024م، لا سيما بين أولئك الذين يؤطّرون الجدل حول الحرب في سياق الصراع بين الصقور والحمائم وأولئك الذين يقدمون البديل بين النصر العسكري والهزيمة.

اتجاهات الصراع في أوكرانيا وتداعياته على الغرب وروسيا

أولًا: خيارات أطراف الصراع بعد إخفاق الهجوم الأوكراني المضاد

1 أفضى فشل الهجوم الأوكراني المضاد إلى تعقيد حسابات أطراف الصراع الذي باتت مواصلته مرهونة بتكلفة الحرب.

2 تكلفة مواصلة الحرب لطرفي الصراع:

- **اقتصاديًّا**: تواجه روسيا عديدًا من المشكلات الاقتصادية جرَّاء الحرب، سواءً بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها، أو لتمويل الحرب.
- **سياسيًّا**: مكَّنت «فاغنر» روسيا من تحقيق مكاسب عسكرية مهمة في أوكرانيا، ولكنها أبانت وجود انقسامات داخل المؤسسة العسكرية، كما يعاني حلفاء أوكرانيا من مشكلات سياسية.

ثانيًا: تداعيات توسُّع حلف الناتو على الاستقرار الأوروبي

1. مخاطر الصدام المباشر.
2. تداعيات الأزمات الاقتصادية للحرب الأوكرانية
3. الأدوات الروسية لزعزعة الاستقرار الأوروبي
   - التأثير في الرأي العام الأوروبي.
   - دعم الأحزاب «اليمينية».
   - تأجيج الصراعات في البلقان.

ثالثًا: عودة ألمانيا.. قراءة في الإستراتيجية الأولى للأمن القومي

1. بروز نهج جديد في ألمانيا لتخطي التهديدات العسكرية، والاقتصادية، والجيوسياسية والمناخية.
2. إستراتيجية ألمانيا الجديدة لإعادة بناء القوة الصُلبة (العسكرية) غير ناضجة بالشكل الكافي لوجود انفصال بين مصالحها الإستراتيجية وإرادتها السياسية في استخدام القوة.

خاتمة: اتجاهات الصراع في أوكرانيا وتأثيراته

- تفيد المؤشرات الحالية بأن حسابات تكلفة الحرب قد تستغرق وقتًا طويلًا للوصول إلى ذروتها، سواءً عسكريًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا.
- ستسعى روسيا إلى الاستثمار أكثر في الحرب الإسرائيلية-الفلسطينية.
- سيبقى البُعد الجغرافي بخصوص الضمانات الأمنية لأوكرانيا وعضويتها في حلف الناتو المعضلة التي ستدفع نحو سيناريو حرب طويلة الأمد.
- ستبذل دول الاتحاد الأوروبي جهودًا دبلوماسية عام 2024م لحل الصراع الأوكراني-الروسي أو على الأقل تجميده.

التنافس الأمريكي-الصيني والتوازن الإستراتيجي في شرق آسيا

رجَّح التقرير الإستراتيجي لرصانة للعام 2022م سيناريو التأرجح ما بين التصعيد غير المُفضي إلى الحرب والتهدئة اتجاهًا للتنافس بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والصين، وقد تحقق السيناريو في 2023م، باستمرارية التنافس بين الطرفين بالتزامن مع التقارب الأمريكي من الصين لإبقاء التنافس قيد السيطرة، وتركيز إدارة الرئيس جو بايدن على مقاربة تسهم في تطويق الصين من خلال نقل التنافس الجيو-سياسي من طابعه الدولي إلى طابعه الإقليمي بمنطقة شرق آسيا، لتوريط الصين في صراع إقليمي يثنيها عن مُضيّها في إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب ويديم الهيمنة الأمريكية المنفردة على القيادة الدولية،

واستمرارية الطرفين في مراعاة الخطوط الحمراء لبعضهما، وإدراكهما المتبادل تداعيات الدخول في السيناريو الكارثي، ولذلك فإن هذا القسم من التقرير سيحلل السياسات الأمريكية الصينية المتبادلة في التنافس وتداعياتها على التوازن الإستراتيجي شرق آسيا من خلال أربعة محاور: يحلل الأول أبعاد السياسات الأمريكية لتطويق الصين، ويتطرق الثاني إلى التحركات الصينية المناهضة للسياسات الأمريكية، ويناقش الثالث قضية الرقائق الإلكترونية الأكثر اشتعالًا بين الطرفين، وأخيرًا مآلات التنافس والتوازن الإستراتيجي شرقي آسيا خلال 2024م.

أولًا: أبعاد السياسات الأمريكية لتطويق الصين

للعام الثالث على التوالي، تستمر إدارة بايدن في سياسات التصدي للهدف الصيني المتمثل في إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب يُفقد الولايات المتحدة هيمنتها المنفردة على النظام الدولي والقيادة الدولية، وذلك بتركيزها على بُعدَين رئيسيين: الأول تطويق الصين في محيطها الإقليمي بتكثيف العمل بمبدأ توازن القوى شرقي آسيا، والثاني ضبط التنافس ضمن التنافس التعاوني[1] من خلال الاحتفاظ بقنوات تواصل ليظل التنافس قيد السيطرة وعدم تدحرُجه إلى صراع يُفضي إلى الحرب، كالتالي:

(1) دشَّن هذا المفهوم عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي للتعبير عما يجري بين واشنطن وبكين، إذ يجمع المفهوم ما بين الطبيعة التنافسية ذات الأبعاد الإستراتيجية بين الطرفين، والواقع الفعلي الذي يفرض التعاون تجاه عديد من القضايا الإقليمية والدولية، **للمزيد عن التنافس التعاوني انظر:** Joseph S. Nye, Jr., "The Logic of US-China Competition," Project Syndicate, Accessed: Nov 15, 2023, https://cutt.us/4mCfy

1. تطـويـق الصين في محيطها الإقليمي

ترجمت سياســة الولايات المتحدة -باعتبارها القطب المهيمــن على النظام الدولــي والقيادة الدولية- الرامية إلــى تطويق الصين -باعتبارها القطب الدولــي التعديلي- فــي 2023م تركيزًا أمريكيًّــا، مقارنة بالعاميــن الماضيين من حكم إدارة الرئــس بايــدن، على تطويــق الصين في محيطها الإقليمي بقصد إرســاء معادلة الموازِن، وليــس المهيمن الإقليمي، عبــر مزيد من جهود تحقيق التوازن في المحيطيــن الهندي والهادي -الإندو باسيفيك:

الصيــن والقــوى الآسـيوية أو دول الجوار الصينــي الحليفة لواشــنطن[1]، وذلك لتحقيق الهدف الأمريكي الأسمى: نقل التنافس الجيو-سياســي الحاد من دائــره العالمية إلــى دائرته الإقليمية بين قوى شــرق آســيا، بما يُفضي في نهاية المطاف إلى اســتمرارية تفــوق القوة في التراتبية الدولية واســتمرارية الهيمنة المنفردة على النظام الدولي.

ضمــن مســاعيها لتحقيق معادلــة الموازن الإقليمي شرقي آسيا، كرَّست واشنطن جهودها على عدة مســارات في الإندو باســيفيك أثارت غضب الصيــن، **أولها** دعم القــدرات الدفاعية والهجوميــة للــدول الحليفة، لا ســيما في ظل مســاعيها للحصول علــى قــوة ردع مناهضة للصين، **وثانيها** مزيد من المناورات العســكرية المشــتركة التي تحاكــي كيفيــة ردع الصين، **وثالثها** حشد القوى الحليفة ضد الصين وتعزيز نزعتها نحو التوازن في ظل تنامي هواجســها من تداعيــات تنامي القوة الصينية على مســتقبل الترتيبات الأمنية وتراتبية القوى شرقي آسيا.

ولتحقيــق المســار الأول قدَّمت واشــنطن أنظمة تســلح دفاعية لتايوان بقيمــة تجاوزت نصــف مليــار دولار غالبيتها مســاعدات من المبالغ المقــدّرة بمليار دولار لكييــف بميزانية الدفاع الأمريكي 2023م، ونشــرت على أراضي كوريا الجنوبيــة قاذفة إســتراتيجية قادرة على حمــل رؤوس نووية لتعزيز قوة الردع لســيؤول، كما اتفقت وحليفيهــا الياباني والكوري الجنوبي في أثناء القمة الثلاثية أغســطس 2023م على تنظيم منــاورات عســكرية مشــتركة، وعقد قمة ثلاثيــة ســنوية، وتأسيس خــط اتصال مباشر للتشاور بشــأن ما اعتبروه سلوكًا صينيًّا «عدوانيًّا» في النزاعات مع طوكيو وســيؤول، ما قرأتــه بكين على أنه تحالف عســكري مُعادٍ. واللافت أن القمة طوت صفحــة عداء تاريخي طويل بين طوكيو وسيؤول بسبب إرث الاحتلال الياباني لشــبه الجزيــرة الكورية، مــا يعكس اتجاهًــا يابانيًّا كوريًّــا بأولوية طــي الخلافات وإدماج قوتيهما لمواجهة مخاطــر تنامي النفوذ الصيني، وهذه نقطة تُحسب لواشنطن بقدرتها علــى نســج التوافقات بيــن القــوى الحليفة المختلفة صوب تطويق الصين بشرق آسيا.

وكذلك وقَّعت مع أستراليا الخطة التنفيذية الأمريكيــة البريطانية الأســترالية[2] في مارس 2023م، برنامجًا تنفيذيًّا لاتفاق أوكوس الخاص بتزويــد أســتراليا بغواصــات تعمــل بالطاقة النووية، تحصــل كانبرا بموجبــه على الغواصة الأولى لتعزيز قوة الردع البحري، كما وقَّعت أيضًا مع أســتراليا اتفاقًا لتزويدها بأنظمة صاروخية موجهة متعددة الإطلاق بواســطة نظام تحديد المواقــع العالمي «جــي بــي إس» المعروفة بـ«هيمارس». ولم تتــرك الفلبين لأي محاولات اســتقطابية صينية، علــى إثر إعــادة تحويل بوصلتها نحــو الغرب في عهــد الرئيس الحالي فرديناند ماركوس، فقد ســارعت واشنطن نحو الاتفاق معها على إنشاء قواعد عسكرية جديدة في مناطق إستراتيجية فلبينية قريبة من تايوان وبحر الصين الجنوبي لمزيد من تطويق الصين.

وتماشيًا مع المسار الثاني، أجرت واشنطن مع طوكيو وسيؤول وكانبرا مناورات عسكرية مغايرة للمناورات التي شــهدتها الأعوام الماضية، من حيث المدة والتوقيت وعدد القوات والجنسيات المشــاركة والأسلحة المســتخدمة. وتضمنت مناورات جوية وبرية وبحرية لإكســاب الحلفاء خبرات دفاعيــة وهجومية مثــل التدريب على منظومة هيمارس لتوجيه الضربات الصاروخية الدقيقة، وعلى القاذفات الإســتراتيجية القادرة علــى حمــل رؤوس نوويــة، وتجــاوزت مددها

(1) الهند وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان وأستراليا علاوةً على دول الآسيان: إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام والفلبين وبروناي وتايلاند.

لمزيد من المعلومات حول الخطة المشتركة، انظر: Kathryn Armstrong, Frances Mao &Tom Housden, Aukus deal: US, UK and Australia agree on nuclear submarine project, Mar 14, 2023, , Accessed: Nov 15, 2023, https://cutt.us/S8Nqb

(2) لمزيد من المعلومات حول الخطة المشتركة: Kathryn Armstrong, Frances Mao &Tom Housden, Aukus deal: US, UK and Australia agree on nuclear submarine project, Mar 14, 2023, Accessed: Nov 15, 2023, https://cutt.us/S8Nqb

الشهرين، وتضاعف عدد قوات المناورة الواحدة ليصل إلى 30 ألف جندي، والأهم أنها ركزت على اختبار القدرات العسكرية المتكاملة في ظل ظروف مواجهات مسلحة مع الجيش الصيني.

يضيف توقيت تنظيم هذه المناورات زخمًا لأهميتها، إذ أُجريت في ظل تنامي مخاوف القوى الحليفة من تنامي النفوذ الصيني شرقي آسيا، ومساعيها لتغيير العقيدة الدفاعية وامتلاك قوة الردع ضد بكين وبيونج يانج لثنيهما عن التفكير في تغيير ترتيبات الأمن أو توجيه ضربات استباقية محتملة ضد أراضيهما، ولذلك شكَّلت استفزازًا كبيرًا للبلدين، اللذين يظهران حساسية مفرطة تجاه المناورات الجوية لاعتبارات تتعلق بضعف سلاحهما الجوي، مقارنة بسلاح الجو الأمريكي، ولذلك سارعت بيونج يانج نحو اختبار طوربيد مسيِّر قادر على حمل رؤوس نووية تحت الماء، وإطلاق صواريخ باليستية عابرة للقارات، لبث رسائل إلى واشنطن وحلفائها الآسيويين بأنها تمتلك قوة ردع نووي وباليستي هائلة تمكنها من ضرب أهداف في أي بقعة في العالم.

أما في ما يخص المسار الثالث، ركَّز البيان الختامي لاجتماعات مجموعة السبع التي انعقدت في اليابان في مايو 2023م، وتلعب واشنطن الدور الأكبر في قراراتها، على قضية تأجيج مخاوف الدول الآسيوية الحليفة والدول المدينة من الصين، مما أسمته واشنطن بفخ الديون الصيني، فقد ركزت القمة على أن الصين تمارس «الإكراه الاقتصادي»[1] بهدف ديمومة سيطرتها على النسبة الكبرى من سلاسل التوريد العالمية، ما يخصم من حصة القوى الحليفة في سلاسل التوريد. وهدفت واشنطن إلى تهيئة القوى الحليفة ودول مجموعة السبع للمضي ضمن سياساتها في تحقيق التوازن في الإندو باسيفيك.

وكذلك وجهت واشنطن بوصلتها نحو نيودلهي الساعية لتقليص فارق القوة مع بكين، والطامحة إلى ممارسة دور إقليمي وعالمي أكبر في مجريات الشؤون العالمية وصياغة قواعد النظام الدولي القادم، بما يتماشى وحجم مقدراتها المادية وغير المادية، ولذلك رعت ودعمت واشنطن مشروع الممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي في أثناء قمة العشرين، ووصفه بايدن بـ«التاريخي»[2]، وأنه سيغير قواعد اللعبة والتنافس بين الغرب والصين، بل وسيحرم بكين من ميزة «مصنع العالم»، إذ تدرك واشنطن أن الهند في مقدمة القوى الحليفة المؤهلة لتحقيق معادلة الموازِن الإقليمي والحيلولة دون انفراد الصين بقيادة الجنوب العالمي.

تدرك واشنطن أن سياسة تحقيق التوازن شرق آسيا تحقق الهدف الأمريكي المتمثل في نقل التنافس الدولي مع الصين إلى تنافس بين دول شرق آسيا، لكي تنأى بنفسها عن تحمل التكلفة الكبرى في مواجهة الصين، واستنزاف قوتها عند دخولها في صراعات إقليمية ممتدة مع الدول الساعية لتحقيق التوازن شرقي آسيا، وتشتيت جهودها لإرساء نظام دولي جديد يحقق التوازن بين أقطابه.

2. سياسة التنافس التعاوني مع الصين

بالتوازي مع سياسة تطويق الصين في محيطها الإقليمي، تبنَّت واشنطن سياسة التنافس التعاوني مع بكين، ومفادها أن تعدد قضايا التنافس[3] بين القطبين واحتدامها منذ أزمة المنطاد فبراير 2023م، لا يمنع واشنطن من تبني الخيار الدبلوماسي لتخفيف التوتر ومنع تدحرج التنافس إلى السيناريو الكارثي، لا سيما مع عدم التواصل بين جيشي الدولتين على إثر رفض بكين طلبًا أمريكيًّا لاجتماع وزيري دفاع البلدين بسبب استمرارية واشنطن في فرض العقوبات على وزير الدفاع الصيني.

تضمن الخيار الدبلوماسي تعدد لقاءات وزيارات المسؤولين الأمريكيين إلى بكين خلال الفترة من مايو إلى نوفمبر 2023م، بداية من لقاء مستشار الأمن القومي جيك سوليفان بعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وانج يي، وزيارة مدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام بيرنز إلى الصين، وزيارة مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي دانيال كريتنبرينك برفقة مديرة شؤون الصين وتايوان في مجلس الأمن القومي سارة بيران، وزيارة وزير الخارجية أنتوني، وزيارة وزيرة

(1) bbc, G7 takes stand against China's "economic coercion", May 21, 2023, Accessed: Nov 16, 2023, https://cutt.us/ihX49

(2) بي بي سي بالعربية، لماذا أثار مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والخليج وأوروبا الجدل في مصر ولبنان؟، (11 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 16 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/EMQpK

(3) أبرزها طبيعة النظام الدولي والقيادة الدولية، وسباق السيطرة على أدوات التأثير وأوراق الضغط العالمي، وقضية أشباه الموصلات، وما تعتبره واشنطن «سياسات عدوانية» صينية مستمرة تجاه جزيرة تايوان، واتهامها بكين بتقديم الدعم لموسكو في الحرب مع أوكرانيا، وتقديم الدعم لبيونج يانج، العدو اللدود للغرب، والتنافس على مد نطاق النفوذ في الشرق الأوسط ووسط آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتجسس، والنشاط العسكري الصيني والأمريكي في الإندو باسيفيك، التعاون العسكري الأمريكي مع دول الجوار الصيني.

التجـارة جينا ريمونـدو، ثم اللقـاء الذي جمع الرئيسين الأمريكي والصيني نوفمبر 2023م.

اسـتهدفت اللقـاءات تحقيـق انفراجة في العلاقات وتخفيـف حدة التوتـرات وتأسيس آليـات لإدارة التنافس عبر بث رسـائل تطمين إلـى بكين بعـدم رغبة واشـنطن فـي تدحرج التنافـس نحو حـرب، والحرص علـى توضيح أن القيـود التجارية المفروضـة على صادرات أشباه الموصلات هدفها معالجة مخاوف الأمن القومي الأمريكي، وألا وجـود لتصميم أمريكي على حصار الاقتصاد الصينـي، لأن ركوده يعني ركود الاقتصاد العالمي، كما اتفق الزعيمان على ضرورة إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة باستمرار، وضـرورة اسـتئناف المحادثـات العسـكرية والتباحث حول القضايا الشائكة مثل العقوبات المتبادلة وصناعة الرقائق وتايوان.

لم يُحدث المسار الدبلوماسـي انفراجة في العلاقات في ظل مركزية القضايا العالقة، فقد استمرت سياسـات التطويق الأمريكية في ظل انتقادات الجمهوريين لبايدن بتبنّيه سياسـات أقل تشـددًا تجاه بكيـن، ومخـاوف إدارته من تداعيات سياسـاته على حظوظها في انتخابات الرئاسة المقبلة، كما استمرت بكين في مزاحمة واشـنطن على القيادة الدولية، ما يفسر إرسال الأخيـرة عميـد الدبلوماسـية الأمريكية (قبل وفاتـه) هنـري كيسـنجر لإيجاد قنـاة خلفية للتفاوض بعد إخفاق القنوات الرسـمية، بحكم علاقاته القوية بالصين منذ سـبعينيات القرن الفائت عندما نجح في إقناع بلاده بتغيير مواقفها تجاه الصين بموجـب الاعتراف بهـا في الأمم المتحدة بعـد عقدين من الزمـان من الرفض، وامتلاكه رؤية لإذابة جبل الجليد في العلاقات، تقوم على إرسـاء مسـار جديد للتفـاوض بين القطبين يرتكز على المصالح المشـتركة والثقة والاحترام المتبادل، باعتبار أن الطرفين يشكّلان قطبي الاقتصاد الدولي، وإن زوال أحدهما يرتب تداعيـات كارثية علـى الاقتصـاد العالمي، ما يستدعي ضرورة التعايش السلمي.

تجلّـت العلاقـة الراسـخة بين كيسـنجر والقيادة الصينية في حجم الحفاوة الشديد الذي حظي به لدى اسـتقباله في بكيـن، فقد حرص الرئيس بنفسه على لقائه في إحدى قاعات كبار الزوار قائلًا إن كيسـنجر صديـق قديم للصين، وإن تأسيس العلاقات بين البلدين سـيظل إلى الأبد مقرونًا باسم كيسـنجر. ولكن مساعيه لم تُكلّل بالنجاح على إثر اسـتمرارية الاستفزازات الأمريكية للصين وإبداء الجهوزية لأي مواجهات عسـكرية محتملة مع بكيـن، ما فرَّغ المسـار

الدبلوماسي من مضمونه وفرض على الصينيين إعادة حساباتهم حياله.

تفيد المعطيات أن الخيار الدبلوماسي لا يعكس تحولًا في التوجهات الأمريكية تجاه بكين، فقد اقتصرت غاياته على عدم تدحرج التنافس لمواجهات مسلحة منهكة للطرفين، في المقابل، تظل سياسة تطويق الصين، لا سيَّما في محيطها الإقليمي، راسخة في السياسة الأمريكية، وتزداد فعاليتها في ظل تنامي نزعة القوى الآسيوية الحليفة لواشنطن نحو تحقيق التوازن مع الصين، على خلفية توجسها من تنامي النفوذ الصيني وتنامي الشراكة الصينية مع روسيا وكوريا الشمالية، ما يضع دول شرق آسيا أمام صراع ممتد، وتمكين واشنطن من توحيد الجبهة الشرق آسيوية ضد الصين للحد من توجهاتها الدولية.

ثانيًا: التحركات الصينية المناهضة للسياسات الأمريكية

اعتمدت الصين في 2023م سياسات مضادة لسياسات التطويق الأمريكية تقوم على كسب المعركة في الدائرتين الإقليمية والدولية من خلال سياسات إقليمية ودولية: التفوق الإقليمي بالتزامن مع تكثيف الجهود الدولية لتحقيق معادلة الموازن الدولي مع القطب الأمريكي وتحويله إلى موازن، لا مهيمن، ضمن إستراتيجية صينية للانتقال إلى ما أسمته بـ«العصر الجديد»، على النحو التالي:

1. التركيز على مبدأ التفوق الإقليمي

تمحورت السياسة الصينية، في أحد أركانها، على تحقيق التفوق الإقليمي لأجل الريادة والقيادة الإقليمية، والحيلولة دون إرساء معادلة الموازن الإقليمي، ولذلك كانت أول خطوة من الرئيس الصيني، بعد توليه مقاليد الحكم لولاية ثالثة مارس 2023م، تشكيل حكومة جديدة من شخصيات مقربة داعمة لسياساته الإقليمية والدولية[1]، ولذلك ركزت على التصدي للسياسات الأمريكية، بوضع الإستراتيجيات الجديدة لضمان تفوق القوة شرق آسيا، واستمرارية تقليص فارق القوة العسكرية مع الولايات المتحدة.

أعلنت بكين إستراتيجية «التنين الأزرق لمنطقة المحيطين الهندي والهادي»[2] لإبراز تفوق القوة وتعزيز النفوذ في الإندو باسيفيك، فقد ركزت على تعزيز الحضور العسكري في جزيرة سريلانكا قبالة الهند، المنافس للصين، وجزيرة تايوان الحليف لواشنطن، والتحكم في مصادر الأنهار العابرة للحدود مثل نهري براهمابوترا وميكونج تجاه دولتي المصب، الهند وبنجلاديش، وتكثيف التدريبات العسكرية قرب جزيرة سينكاكو الصينية/دياويو اليابانية، باعتبار أن نيودلهي وطوكيو وتايبيه، ومعها سيؤول، من أكثر العواصم الحليفة لواشنطن تكيفًا مع السياسات الأمريكية ضد الصين. وبالمجمل ترمي الإستراتيجية إلى توفير مزيد من أوراق الضغط ضد الحلفاء لواشنطن، إما لإجبارهم على تقديم تنازلات في الملفات العالقة، أو لمنعهم من تبني سياسات لا تتوافق وإرادة بكين.

وكذلك سعت بكين إلى تعزيز فارق القوة العسكرية بينها والقوى الحليفة لواشنطن من ناحية، وتقليص فارق القوة بينها وواشنطن من ناحية ثانية، من خلال ثلاثة مؤشرات، الأول يتمثل في مطلب الرئيس الصيني استكمال تطوير الجيش ليتبوأ المركز الأول عالميًّا بحلول 2049م، ويدور الثاني حول رفع الميزانية الدفاعية للعام 2023م، بنسبة تعد الأعلى في نسب الزيادة السنوية منذ 2019م، إذ بلغت 7.2% من إجمالي الناتج المحلي بمبلغ 225 مليار دولار، وبذلك تشكل الميزانية الدفاعية للصين ثاني أعلى ميزانية دفاعية في العالم بعد الميزانية الدفاعية الأمريكية التي تزيد عليها بنحو ثلاثة أضعاف تقريبًا[3].

ويتمحور الثالث حول زيادة عدد مخزون الصين من الرؤوس النووية، فقد كشف المعهد الدولي لأبحاث السلام يونيو 2023م، عن ارتفاع عدد مخزونها من الرؤوس النووية من 350 خلال 2022م إلى 410 رؤوس نووية في 2023م،[4] بعدد الرؤوس النووية،الأمر الذي يجعل الصين متفوقة نوويًّا على دول الجوار الحليفة لواشنطن باستثناء الهند التي تقع ضمن نادي الدول النووية بامتلاكها 164 رأسًا نووية في 2023م،

---

(1) من بين أبرز المقربين بشدة للرئيس الصيني: رئيس مجلس الدولة رئيس الوزراء لي تشيانغ، الذي رشحه الرئيس بنفسه ليقع على عاتقه إدارة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وشغل مدير مكتبه بين عامي 2004م-2007م، كما جرى تعيين عسكري صيني مدرج بقائمة العقوبات الأمريكية لحقيبة الدفاع لي شانغ فو لقرابة ثمانية أشهر قبل إقالته في 24 أكتوبر 2023م.

(2) Patrick Mendis and Antonina Luszczykiewicz, China's 'blue dragon' strategy in the Indo-Pacific, ASPI strategist, Oct 9, 2023, Accessed: Nov 16, 2023, https://cutt.us/ppf7F

(3) وكالة أنباء سويسرا، الصين تعزز نفقاتها العسكرية للعام 2023م، (05 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/fqxdP

(4) روسيا، الولايات المتحدة، الصين، الهند، كوريا الشمالية، باكستان، بريطانيا، فرنسا، إسرائيل.

كما يمتلك الحليفان الرئيسيان للصين: روسيا المرتبة الأولى عالميًّا بعدد 5889 رأسًا، وكوريا الشمالية بعدد 30 رأسًا، بينما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية عالميًّا بعدد 5233 رأس نووية[1].

2. اختراقات دبلوماسية في معاقل النفوذ الأمريكية

فيما اتجهت بوصلة السياسة الأمريكية شرقًا لتطويق الصين، اتجهت بوصلة الصين نحو معاقل النفوذ التقليدية الأمريكية، التي يضيف الحضور القوي فيها نقاط قوة إضافية إلى القوة الشاملة للقطب الدولي صاحب النفوذ الأكبر فيها، مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغرب إفريقيا. كان الاختراق الدبلوماسي الأبرز للصين في أهم معاقل النفوذ التقليدي الأمريكي: الشرق الأوسط، بتمكنها من تسوية الصراع بين أكبر قوتين مؤثرتين في مجريات الشؤون الإقليمية، بل والدولية: السعودية وإيران، وبذلك قفزت الصين على قاعدة احتكار واشنطن لعقود لتسوية الصراعات، وأبرزت نفسها على أنها وسيط دولي يمتلك أدوات تأثير تضمن رعاية التسويات، بل وفاعل دولي موثوق للقوى الإقليمية الصاعدة ذات النزعة الاستقلالية في سياستها الخارجية، ما يحقق مزيدًا من المصالح للصين في المنطقة، كون الرياض وطهران شركاء تجاريين إستراتيجيين وبائعين مهمين للنفط، وتعزيز فرص تنفيذ طريق الحرير بحكم وقوع الدولتين ضمن نطاقه، وضمان سلامة مرور ناقلات النفط وسفن نقل التجارة، التي غالبيتها صينية، ما من شأنه تعزيز التجارة الخارجية الصينية. وبالمحصلة تحصد بكين نقاطًا إضافية تُحسب لصالحها في صراعها مع واشنطن على القيادة الدولية.

وكذلك دشنت الصين حقبة جديدة في العلاقات مع آسيا الوسطى ضمن سياسة الاستقطاب الدولي لتقوية المحور الشرقي، لا سيما في ظل الانشغال الروسي والأمريكي بالحرب في أوكرانيا، وذلك بتنظيمها النسخة الأولى، «قمة الصين–آسيا الوسطى» في مدينة شيان الصينية مايو 2023م، وتوقيع اتفاقيات في قطاعات إستراتيجية مثل النفط والغاز والسكك الحديدية والمناطق الصناعية، وتعقد القمة دوريًّا كل عامين[2]، في مشهد غير مسبوق أرادت بكين من خلاله بث الرسائل إلى واشنطن بأنها تُجيد لعبة الاستقطاب تجاه الأقاليم الإستراتيجية التي دائمًا ما سعت واشنطن من خلالها إلى تهديد الأمن الصيني، وفي مقدمتها آسيا الوسطى عند الحدود الغربية، كما أن تعزيز العلاقات مع الدول الخمس يسهم في تأمين مرور طريق الحرير وأمن الطاقة، وإحداث

(1) Sipri, States invest in nuclear arsenals as geopolitical relations deteriorate—New SIPRI Yearbook out now, Jun 12, 2023, Accessed: Nov 17, 2023, https://cutt.us/O6HKF

(2) arabic.cgtn، شي جين بينغ ورؤساء دول آسيا الوسطى الخمس يعلنون عن إنشاء آلية القمة بين الصين وآسيا الوسطى بشكل رسمي، (19 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/zHFKh

التوازن في الحضور بين القوى الدولية ضمن مقاربة صينية تهدف إلى رص الصفوف لإرساء نظام دولي مغاير للنظام المنبثق عن نهاية الحرب الباردة عنوانه الواقعية السياسية والمصالح الاقتصادية.

التحولات التي شهدتها إفريقيا منذ مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة بفعل عديد من المحاولات الانقلابية والانقلابات الفعلية، وآخرها النيجر والجابون 2023م -خلفت واقعًا مغايرًا يتجه نحو المعسكر الشرقي، لا سيما الصين وروسيا التي اتهمها كثير من الأوساط الغربية بدعمها الانقلابات، مقابل الابتعاد عن المعسكر الغربي، لا سيما فرنسا، فقد حملت خطابات قادة الانقلابات مفردات مناهضة للسياسات الغربية القائمة -من وجهة نظرهم- على ازدواجية المعايير تجاه قضايا القارة والسيطرة على ثرواتها ومعادنها، وترك أبناء القارة يرزحون في طي النسيان، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية المزرية والفقر والأوبئة والأمراض، ويتطلعون إلى المساعدات لمواجهة ظروف الحياة القاسية، ما خلف حالات واسعة من الاحتقان الرسمي والشعبي مُعادية للغرب.

أتاحت التحولات مساحة تحرك أوسع للصين، ولذلك تحولت إفريقيا إلى قِبلة لكبار المسؤولين الصينيين، وتعد زيارة الرئيس الصيني لجنوب إفريقيا لحضور اجتماعات البريكس 2023م، أهمها على الإطلاق، بالنظر إلى مضمون خطابه الذي أشاد فيه بتخلُّص إفريقيا من نير الاستعمار[1]، في إشارة إلى الانقلابات على الغرب، وتعهده باستمرارية جهود بلاده الرامية لإنشاء نظام دولي بديل للنظام القائم، كما استضافت بكين منتدى السلام والأمن الصيني-الإفريقي، بمشاركة 50 دولة إفريقية في سبتمبر 2023م، في مؤشر بالغ الدلالة على رغبة صينية إفريقية في إضافة بُعد أمني للعلاقات بعدما ظلت لعقود ترتكز على بُعد تجاري فقط، ويتوقع مزيد من النفوذ الصيني في إفريقيا خلال السنوات المقبلة في ظل احتمالية استمرارية عدوى الانقلابات باستمرارية دوافعها، واتساع دائرة السخط الشعبي والرسمي الإفريقي من السياسات الغربية، وتوجه الصين الإستراتيجي نحو إفريقيا باعتبارها كتلة تصويتية كبيرة، وتمتلك سلعًا إستراتيجية، ومعادن تدخل في صناعة الرقائق التي يدور بصددها صراع مشتعل مع الولايات المتحدة.

3. توسيع فضاء تجمع بريكس

ضمن إستراتيجيتها لبناء تكتل اقتصادي دولي موازٍ لمجموعة السبع التي تقودها الولايات المتحدة، لتغيير قواعد المعادلة الدولية وتحويل القوة من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي، أو لخلق توازن دولي على أقل تقدير ضمن ما أسمته الصين بـ«العصر الجديد»، سعت بكين خلال 2023م نحو توسيع فضاء تجمع بريكس[2] التي تلعب بكين في قراراته وتوجهاته الدور الأكبر، ليتحول التجمع من بريكس إلى بريكس بلس بموافقته على منح العضوية لـ6 دول جديدة: الأرجنتين والسعودية والإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا.

يقود توسيع بريكس إلى مزيد من تأهيل التجمع، باعتباره تكتلًا اقتصاديًّا عالميًّا تزداد إمكانياته في مناهضة سياسات مجموعة السبع، وإلى سحب البساط في المعاملات التجارية العالمية من مجموعة السبع، لا سيما حال سك عملة جديدة موحدة أو إتمام المعاملات التجارية بالعملات المحلية، ما يسهم في كسر هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، لا سيما في ظل الإسهام الكبير لبريكس في الاقتصاد العالمي 31.5% مقابل 30.7% للمجموعة[3]، وامتلاك الدول الجديدة مثل السعودية وإيران احتياطات نفطية عالمية، وحال أُضيفت إليهما احتياطات روسيا الضخمة سنكون أمام أكبر تجمع احتياط وإنتاج نفطي في العالم، كما أن السعودية ضمن مجموعة العشرين، وإيران تحظى بأهمية كبيرة لدى بكين وموسكو لكونها حليفًا موثوقًا بطبيعة نظامها المُعادي للغرب، والإمارات الجاذبة للاستثمار تحظى بعلاقات متوازنة مع القوى الدولية كافة، ومصر رغم أزماتها غير أنها دولة محورية بالمنطقة. أضف إلى ما سبق تطلعات الدول الأعضاء إلى زيادة حجم المعاملات التجارية الثنائية بالعملات

(1) الحرة، كيف تعمل الصين على زيادة نفوذها في إفريقيا؟، (23 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/9itn8

(2) تسيطر المجموعة -البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا- على 20% من حجم التجارة العالمية، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية، وعلى 27% من مساحة اليابسة في العالم، بمساحة إجمالية 40 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكان 3.2 مليار نسمة تقريبًا، ما يعادل نحو 42% من إجمالي سكان الأرض.

(3) وحدة الدراسات والتقارير، مجموعة «بريكس».. تحولات جيو-إستراتيجية ملف، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات -ألمانيا وهولندا، (22 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/df7XI

المحلية في ظل معاناتها ومعاناة كثير من الدول من المنظومة الماليـة الغربية العالمية، ما يعزز أهميـة المنظمة ومسـاعيها لوضـع منظومة عالمية جديدة للخروج من المنظومة الغربية.

تواجـه المنظمة تحديات عديـدة في وضع منظومـة مالية عالميـة جديدة بينهـا تفاوت المقدرات السياسـية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال لا الحصـر، اقتصاد الصين أكبر عشـرات مرات من اقتصاد جنوب إفريقيا، والتباين الشديد في مواقف الدول الأعضاء تجـاه القضايا الإقليمية والدولية مثـل الخلافات المتوقـع تفاقمها بين قطبي البريكس نيودلهي وبكين في ظل المساعي الأمريكية لتحقيق التوازن بين دول شرق آسيا، ما يصعب اتخاذ قرارات موحدة خاصة عند سـك عملة بديلة تُضاهي قوة الدولار الذي تبلغ حصته العالمية 58.3% مـن احتياطيات النقد الأجنبي، يليه اليـورو 20.4% صندوق النقـد 2023م[1]. ويتوقع عدم وقوف واشنطن مكتوفة الأيدي إزاء تلك الخطوة التي تسـتهدف سـحب أبرز أوراق ضغطها على الاقتصاد العالمي.

ثالثًا: القضية الأكثر اشتعالاً.. الرقائـــق الإلكترونيـــة

رغم تعدد قضايـا التنافس بيـن الطرفين، غير أن التنافـس على الرقائق الإلكترونية أو أشـباه المـوصلات[2] يعـد الأكثر اشـتعالًا بينهما في 2023م، بتحولهما من مجرد فرض ضرائب ورسوم جمركيـة متبادلة على معـادن وعناصر صناعة الرقائق ضمن الحـرب التجارية، إلـى لجوء كل طرف إلى فرض قيود وحظر تصديرها إلى الطرف الثاني لمنعه من أن يتبـوأ موقع الريادة العالمية والهيمنة على المستقبل الرقمي للعالم والتحول إلى القـوة التكنولوجية العظمى عبر السـيطرة على هذه السلعة الإستراتيجية، لا سيما في ظل ضعف مكانة واشـنطن في تكنولوجيا التصنيع والإنتاج، مقابل تقدم مكانة الصين، ما بات يعرف بـ«حرب الرقائق».

1. التحول في مسار الأزمة

اتخـذت الأزمة مسـارًا جديدًا بنقـص الكمية المعروضة عالميًا مقابل زيـادة الطلب العالمي على خلفية فـرض إدارة الرئيس ترامب عقوبات على شـركة هواوي الصينية نهاية العقد الثاني مـن الألفية الثالثة، وتوقيـع الرئيس بايدن على قانون «الرقائق والعلوم» لدعـم انتقال مصانع الرقائق العالميـة إلى الأراضـي الأمريكية، ورد الصين بتخزين بعض المـواد الهامة التي تدخل في صناعـة الرقائق، وتخزين شـركاتها الرقائق المصنوعة تجنبًا للعقوبات، وتفاقم العجز باندلاع جائحة كورونا بفعل إجـراءات الإغلاق واضطرار عديد من مصانع الرقائـق عالميًا إلى الإغلاق مع ارتفـاع الطلب العالمي علـى التكنولوجيا خلال فترات الحجر الصحي، وكذلـك بارتفاع الطلب العالمي على تقنية الجيـل الخامس وملحقاتها الإلكترونية.

تحولت الرقائق إلى القضية الأكثر اشـتعالًا بين الطرفيـن 2023م، بربطهما بيـن الحصول على موقع الريادة التكنولوجية العالمية وعوامل حسـم تراتبية القوة في النظام الدولي، ولذلك اتخـذ كل مـن الدولتيـن تدابير جديـدة تجاه بعضهما لمنع الأخرى من الهيمنة على السـوق العالميـة للرقائـق، ففرضت واشـنطن قيود تصدير مشـددة جديدة تحظر على الشـركات العالمية بيع بكين تكنولوجيا تصنيع الرقائق التي تحتوي على تكنولوجيا أمريكية، ما يقيد وصول التقنيات الغربية الحساسة لبكين، كونها تعتمد على اسـتيراد التكنولوجيا التـي تغذي صناعة الشرائح من مختلف دول العالم، وفرضت شرط ترخيص جديدًا على شـركاتها حـول أي تصدير تكنولوجي للصيـن، وحظرت تصديـر الرقائق الدقيقة المتقدمة تقنيًا التي يمكن اسـتخدامها في التطبيقات العسـكرية للصين، كما اتفقت مع حلفائها المصدرين لتكنولوجيا الرقائق، مثل اليابـان وهولندا، على تقييد صـادرات معدات تصنيـع الرقائـق المتقدمة للصين، وسـعت بالتعـاون مع تايوان، صاحبة أكبـر إنتاج عالمي للرقائق، إلى تطوير التعـاون في صناعة الرقائق بهدف تشـديد الخناق على الصين، التي تعتبر تايوان جزءًا من أراضيها.

ردت الصيـن بفـرض قيود مشـددة على صادرات المادتين الأساسـيتين المستخدمتين في صناعة الرقائق: الجاليوم والجرمانيوم، ما يعد تحديًا كبيرًا لصناعة الرقائق، كونها المنتج الأكبر عالميًـا لهذين المادتين، ويصعـب توفير بديل منافس للصيـن في إنتاجهما بـشكل كافٍ على

(1) عبد الحافظ الصاوي، هل تستخدم بريكس النفط ورقة ضغط لإزاحة الدولار؟، (25 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 16 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/dzyie

(2) تعرف **الموصلات** بأنها عناصر لها القدرة على توصيل الكهرباء مثل الذهب والنحاس، بينما تعرف **العوازل** بأنها عناصر غير قابلة للتوصيل مثل الزجاج والسيراميك، وتوجد عناصر ثلاث يمكن استخلاصها من الطبيعة وإدماجها مع شوائب معملية تربط الموصلات بالعوازل يطلق عليها «**أشباه الموصلات**»، وتتكون من الجرمانيوم والغاليوم والسيليكون –الصين رائدة فيها عالميًا– ومركبات أخرى مثل الرصاص وأرسينيد الغاليوم.

اقرأ أيضًا

تقرير

حرب الرقائق بين الولايات المتحدة والصين وانعكاساتها على دول الخليج

تحاول الولايات المتحدة الحدَّ من صناعة الرقائق الصينية، من خلال حثّ إدارة بايدن لحلفاء الولايات المتحدة على كبْح جهود بكين للحصول على رقائق متطوِّرة. وقد خلقت الردود المتبادلة بين واشنطن وبكين، عراقيل وشكوكًا حول سلاسل التوريدات التقنية العالمية. ولا تؤثِّر حرب الرقائق على شركات التقنية فحسب، بل تؤثِّر أيضًا على دول أخرى مثل دول الخليج، التي سارعت باستثماراتها بأحدث التقنيات؛ نظرًا لسعيها لكي تصبح لاعبًا رئيسيًا في الذكاء الاصطناعي والانتقال نحو ما يُسمَّى «الاقتصاد الأخضر»...

المديين القصير والمتوسط، كما عززت الصين مساعيها للفوز بسباق صناعة الرقائق لتتبوأ موقع الصدارة العالمية، فقد نقلت قاعدتها الصناعية من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات التكنولوجية المتطورة ضمن مبادرة «صنع في الصين 2025م»، وتنامت حصتها السوقية عالميًّا من صفر إلى 15%، ومساعيها لرفعها إلى 24% بحلول 2030م، مقابل تراجع حصة الولايات المتحدة من 37% عام 1990م إلى 12% عام 2020م[1]، ما يفسر حدة اشتعال التنافس الأمريكي الصيني على الرقائق، ويجيب بنسبة كبيرة عن أسباب الرفض الأمريكي لضم تايوان للصين، إذ تنتج تايوان وحدها قرابة ثلثي الإنتاج العالمي من الرقائق، وحال نجاحها في ضم تايوان بالقوة ستصبح الصين المهيمن الأكبر على صناعة وإنتاج الرقائق في العالم، ويوفر لها عنصر حسم لموقعها في تراتبية القوى الدولية.

2. حرب الرقائق والقوة الشاملة للقطبين

الطرفان يدركان حجم القيمة المضافة إلى معدل القوة الشاملة عند الحصول على موقع الريادة العالمية في صناعة الرقائق لدخولها في الصناعات المتطورة في العالم، لا سيما الصناعات العسكرية والاستخباراتية المتطورة، مثل صناعة المقاتلات المتطورة والمسيَّرات -التي غيَّرت معادلات الحروب في العالم- وأنظمة الدفاع المتطورة والصواريخ المجنَّحة والموجهة والعابرة للقارات والأقمار الصناعية المتطورة وأجهزة المسح الجغرافي الحديثة الهامة في تحديد بنوك الأهداف وأجهزة المراقبة والتجسس والاستخبارات والاستشعار عن بُعد، وفي صناعة الأجهزة اللا سلكية المتطورة والهواتف واللوائح الذكية والحاسوب والذكاء الاصطناعي والروبوتات ومراكز جمع المعلومات الأمنية والعسكرية.. إلخ، ولذلك تحوَّلت سوق الرقائق إلى قائمة أكبر الأسواق الدولية بوصولها إلى 662 مليار دولار في 2023م[2]، وبالتالي مَن يتحكم في صناعة الرقائق يمكنه امتلاك الاقتصاد الأكبر والجيش الأقوى عالميًّا، وبالتبعية يمكنه لعب الدور الأكبر في تحديد مستقبل النظام الدولي.

يتوقع الخبراء اتساع نطاق الصراع الدولي على الرقائق خلال السنوات القادمة في ظل تصاعد السباق الدولي -الولايات المتحدة والصين

(1) الحرة، صراع «النفط الجديد».. ما أشباه الموصلات ولماذا يتنافس العالم في صناعتها؟ (16 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 19 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/eXmXI

(2) World Semiconductor Trade Statistics , Worldwide Semiconductor Market growth is expected to grow further in 2023 , Accessed: Nov 17, 2023 , https://cutt.us/ZhLZf

والاتحاد الأوروبي الذي يعمل على مضاعفة إنتاج الرقائق 4 مرات بحلول 2030م، وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتايوان وكوريا الجنوبية وبعض الدول العربيـة مثل السـعودية- على الدخول في اسـتثمارات بمليارات الدولارات في صناعة الرقائق لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخـارج، وتحول قضيـة الرقائق إلى قضية «أمن قومي للدول» تمس مكانتها ووزنها وأمنها القومـي وتأثيرهـا الإقليمي والدولـي، ويزداد السـباق عليها في ظل ارتفاع أسـعارها عالميًّا بفعل العجز، لأسـباب تتعلق باستمرارية الحظر الأمريكي والصيني المتبـادل على مواد تصنيع الرقائق، وتزايد الطلـب العالمي على المنتجات التكنولوجيـة الذكيـة بأشكالهـا كافـة بفعل التحولات العالمية في سلوكيات البشر، واتجاه العالم نحـو الاعتماد على الـذكاء الاصطناعي وتأسيس المـدن الذكية وإنتاج الأسـلحة ذات المعالجات الرقمية.

رابعًا: التنافس القطبي والتوازن الإستراتيجي شرق آسيا

ترتب على سياسـات الطرفين المتبادلة ضمن التنافـس المحتدم على طبيعـة النظام الدولي والقيادة الدوليـة، تصاعُـد التنافس بين قوى شرق آسيا، لا سيما أنها تأتي في ظل تنامي نزعة القوى الآسيوية الحليفة لواشـنطن نحو إجراء تعديلات في إسـتراتيجياتها الدفاعية لتوجسها من تنامي النفوذ العسـكري الصيني في الإندو باسـيفيك، فقـد رفعـت نيودلهـي ميزانياتها العسـكرية إلى +13%، وسـيؤول إلى +4.4% من إجمالي الناتـج المحلي في 2023م[1]، فضلًا عن تطلع قيادتها إلى ممارسـة دور أوسـع في التجـارة الدولية لتعزيز موقعهـا ضمن خارطة المحـاور اللوجسـتية والتجاريـة العالميـة، وتنامـي اقتصادياتها من حيث النمـو والناتج المحلي في لحظة تاريخية يمر بها النظام الدولي تشكل فرصة تاريخية مواتية لتأكيد مكانتها في المعادلة الدولية المقبلة.

رغم تبنـي نيودلهي وسـيؤول سياسـات لإحـداث تـوازن مـع الصيـن، تظـل اليابان المثال الأبرز في 2023م، بين الدول الآسـيوية الحليفة لواشـنطن على التفاعل مع سياسـة تحقيق التوازن مع الصيـن ومواجهة ما تعتبره طوكيـو تناميًـا للقـوة العسـكرية الصينية، بإجرائهـا مراجعة جذرية لسياسـتها الدفاعية بالإسـتراتيجية الشـاملة الجديـدة للأمـن القومـي[2]، تبنَّـت بموجبهـا مواقـف أكثـر عدائيـة تجـاه المعسـكر الشـرقي: الصين وروسـيا وكوريا الشـمالية، في حدث تاريخي وُصف بـ«الانقلابـي» على التوجـه الدفاعي التقليدي لليابـان، وصُنِّف بالأكبـر منذ قرابة ثمانية عقـود منصرمة تخلت خلالهـا اليابان مجبرة، بعد هزيمتهـا واستسلامها في الحرب العالميـة الثانيـة، عـن سياسـتها الهجومية لتحقيق أهـداف سياسـتها الخارجية، لصالح سياسـة دفاعيـة ضمن ما يسـمى «دسـتور السـلام الياباني» الـذي أعلنتـه اليابـان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

1. مهددات التوجه الدفاعي التقليدي لليابان

حـددت الوثيقة الجديدة للأمـن القومي ثلاثة تحديات رئيسـية أمـام الأمن القومـي للبلاد: الأول يتمثل في الصين، وشـددت الوثيقة على أن الصيـن لا تشكل تهديدًا خطيـرًا على الأمن القومي الياباني فقط، وإنمـا على الأمن الدولي برمته، بالنظر إلى تنامي أنشـطتها العسـكرية في بحـري الصين الشـرقي والجنوبـي، ورفع نفقاتها الدفاعية وقدراتها النووية والصاروخية، ومحاولاتهـا المتتالية، من جانـب واحد، تغيير الترتيبـات الأمنية القائمة شـرق آسـيا، كما تنظر طوكيو لسـلوك بكين تجـاه تايوان ضمن التهديدات الأمنية المتفاقمة للبلاد، إذ تخشـى أن يؤدي ذلك إلى حرب أمريكية-صينية، يمكن أن تنجر إليها طوكيو لاعتبارات تتعلق بقربها من تايوان، ووجود مصالح أمريكية باليابان قد تكون ضمن بنك الأهداف الصينية.

أما التهديـد الثانـي، فيتمثل في روسـيا، وتحديها -حسـب الوثيقـة- القواعد الدولية المسـتقرة منذ نهايـة الحرب الباردة بشـنها الحرب ضد أوكرانيا، الحليفة للغرب، ما يعكس نزعة روسـية متنامية لاسـتخدام القوة عند الرغبة في تحقيـق الأهـداف الأمنية في دول الجوار، كما أشارت الوثيقة إلى تنامي التنسيق الإسـتراتيجي بيـن موسـكو وبكيـن وبيونج يانـج لترتيبات الأمـن في الإندو باسـيفيك، وتصنيف موسـكو طوكيو على أنها دولة «غير ودية» بعد انضمامها إلى مجموعة السـبع التي أوقعت عقوبات على موسـكو بسـبب الحرب

(1) يورو نيوز، وسط ازدياد التوتر مع الولايات المتحدة.. الصين تقرر رفع إنفاقها الدفاعي، (05 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2023م، https://cutt.us/H8gte

(2) Christopher B. Johnstone, Japan's Transformational National Security Strategy, Dec 8, 2022, Accessed: Nov 17, 2023, https://cutt.us/Xkeho

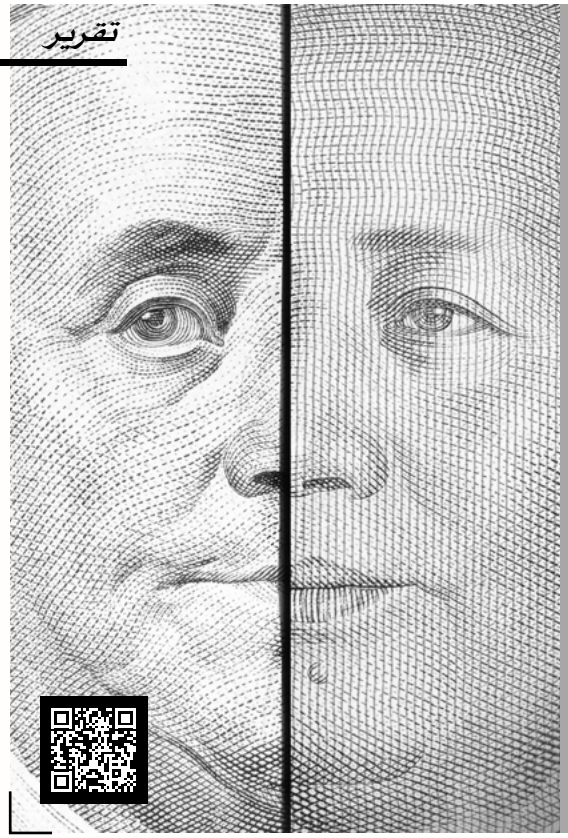

اقرأ أيضًا

«التنافس التعاوني» بين الصين والولايات المتحدة بعد قمة بايدن-شي جي

أسفر اجتماع القمة بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ونظيره الصيني الرئيس شي جين بينغ عن تعهدَيْن ملموسين، إذ وافقت الصين على إعادة فتح قنوات الاتصال بين الجيشين الأمريكي والصيني، المعلقة منذ عام 2022م حينما زارت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي تايوان. وقررت كلتا القوتين العظميين أيضًا إنشاء مجموعة عمل لمكافحة المخدرات...

في أوكرانيا، ويتمثل التهديد الثالث في كوريا الشمالية، بتنامي مقدراتها النووية والباليستية، وإطلاقها بالفعل نحو 50 صاروخًا باليستيًّا خلال عام 2022م، سقطت في المياه بين كوريا الشمالية واليابان.

2. السياسة الدفاعية الجديدة لليابان

قدَّرت الوثيقة الجديدة للأمن القومي أن البلاد لا تمتلك قدرات الردع والردع المضاد للتهديدات الإقليمية، ولذلك لا بد من تمكن طوكيو من التحول في عقيدتها العسكرية من التوجه الدفاعي إلى التوجه الهجومي، كالتالي:

أ. مضاعفة الميزانية الدفاعية: من 1-2% من إجمالي الناتج المحلي[1]، ما يعادل متوسط معدل الإنفاق العسكري لدول الناتو، ما عدته بكين وموسكو وبيونج يانج، التي تتاخم حدودها المناطق الشمالية لليابان، مصدرَ تهديد للترتيبات الأمنية القائمة بالإندو باسيفيك.

ب. امتلاك قدرات الهجوم المضاد: لتمكين الجيش، في سابقة هي الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، من القدرة على شن هجمات مضادة ضد الدول المعتدية، عبر شراء مقاتلات إف-16 وصواريخ بعيدة المدى، بينها كروز وتوما هوك الأمريكية، وتمويل بحوث تطوير صواريخ بعيدة المدى وفرط صوتية لتطوير الردع الجوي، وتطوير بدائل بحرية متطورة لتحقيق الردع البحري.

ج. قيادة عسكرية أمريكية-يابانية: تكون مسؤولة عن التنسيق بين الجيشين الأمريكي واليابانـي جوًّا وبرًّا وبحرًا، لكن الغريب أن الوثيقة تضمنت تعبيرات عن حاجة طوكيو إلى تعزيز قدراتها العسكرية بشكل مستقل عن واشنطن، ما يمكن تفسيره بتنامي هواجسها من إمكانية تطوير بكين وبيونج يانج قدرات صاروخية تسهم في تحييد الجيش الأمريكي عن التدخل لحماية طوكيو في أي صراع محتمل مع بكين أو بيونج يانج، لا سيما في ظل امتلاكهما صواريخ باليستية تستطيع قصف أهداف في الداخل الأمريكي.

تضع السياسة الدفاعية الجديدة لليابان نهاية لسياسة التعايش السلمي اليابانية، وتخدم الهدف الأمريكي لتحقيق التوازن شرق آسيا، وتزيد احتمالات تفاقم الصراعات في الإندو باسيفيك خلال السنوات القادمة، باتجاه العلاقة مع بكين وموسكو وبيونج يانج لمزيد من التوتر، خصوصًا في ظل تقدير العواصم الثلاث للسياسة الدفاعية الجديدة

(1) Xiao Liang and Dr Nan Tian, The proposed hike in Japan's military expenditure, sipri, Feb 2, 2023, Accessed: Nov 17, 2023, https://cutt.us/S0Zhw

لطوكيو على أنها تحدٍّ خطير للترتيبات الأمنية شرق آسـيا، وأنها تسـير على خطى واشنطن لحصارها دوليًّـا. وذلك يعد اختراقًـا أمريكيًّا كبيرًا في إقناع طوكيو بوجهة نظرها في تحقيق التوازن الإقليمي لإعاقة الصعود الصيني، وهو نجاح يضاف إلى نجـاح أمريكي ثانٍ في الدائرة الأطلسـية يتمثل في إقنـاع ألمانيـا لإعادة تطوير تسـليحها لمواجهة التهديد الروسـي، وكلاهما نجاحـان سـيرتبان تداعيات جيو-سياسية بعيدة المدى.

الخاتمة: مآلات التنافس والتوازن الإستراتيجي شرق آسيا خلال 2024م

على ضوء معطيات التنافس الأمريكي-الصيني وتداعياته على التوازن الإستراتيجي شرقي آسيا، يمكـن رصد عدد مـن النتائج، وتوقـع عدد من الاتجاهات للتنافس في 2024م.

فمن حيث الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من 2023م، كان لافتًا إيلاء إدارة بايدن الأولوية لتكثيف مساعيها لنقل التنافس الجيو-سياسي مـن طابعه العالمـي بين واشـنطن وبكين إلى طابعه الإقليمي بين دول الإندو باسـيفيك، من خلال دفع القوى الآسـيوية الحليفـة لتحقيق معادلة المـوازِن، لتحويل الصين إلـى موازِن لا مهيمِن إقليمي، وعندئذ تشتيت جهودها وشغلها في تحقيق التفوق الإقليمي، بما يحد من اندفاعها نحو إرسـاء نظـام دولي متعـدد الأقطاب، فقد أدركت واشنطن أن محاولات توريط الصين في الهجوم على تايوان لم تعُد مُجدية.

كذلـك أحدثـت واشـنطن اختراقًـا كبيرًا شرقي آسيا بنجاح سياسـاتها في دفع دول شرق آسيا، لا سـيما اليابان، لتحقيق التوازن الإقليمي بهدف إفقـاد الصين تفوقهـا الإقليمي، وتبنيها مواقف أكثر عدائية تجاه الصين وروسيا وكوريا الشـمالية، وتغييرهـا توجهاتهـا الدفاعية إلى توجهـات هجومية تسـمح لها بتحقيـق الردع المضاد عبر مضاعفـة ميزانيتها الدفاعية وعقد الصفقات العسـكرية لشـراء صواريخ نوعية بعيدة المـدى تُمكِّنها من ضـرب أهداف الدول المُعادية داخل أراضيها.

في المقابل، كثفت الصين مساعيها لتحقيق معادلة المـوازن الدولي بتركيزهـا على التفوق الإقليمي وتحقيـق اختراقات دبلوماسـية غير مسـبوقة في دوائر النفوذ الأمريكية، لا سـيما الشـرق الأوسـط، بقفزها على قاعـدة احتكار واشـنطن أوراق تسـوية أزماتها عبر تسـوية الصراع السعودي-الإيراني، ما يبرزها كأنها قطب دولي موثوق يمكن التعويل عليه بعد اختبار قوته وأدوات تأثيره في الشـؤون الدولية، ووسـيط عالمي مقبول لتسوية الأزمات، وبالتالي سحب البسـاط من تحت أقدام واشـنطن في تسوية الصرعات التي كانت تنفرد بتسويتها.

أما في ما يتعلق باتجاهات التنافس والتوازن الإسـتراتيجي شرق آسـيا، تُتوقع اسـتمرارية التأرجح ما بين التصعيد غير المُفضي إلى الحرب والتهدئـة خلال 2024م. **اسـتمرارية التصعيد** بالنظر لمركزية القضايا العالقة -القيادة الدولية والنظـام الدولي والتفـوق الدولـي والإقليمي والموازن الدولي والإقليمـي وصناعة الرقائق.. إلخ- وصعوبة تقديـم تنـازلات بصددها، لما لذلك من تغييرات مباشـرة فـي تراتبية القوى الدولية، وتداخل الصراع فـي عديد من الأقاليم الفرعية الإستراتيجية. **والتهدئة** تجنبًا للانزلاق إلـى السـيناريو الكارثـي والتكلفـة المتوقعة للحـرب، وحجم العلاقـات التجاريـة الضخم بين الطرفيـن والفواعل الأوروبية والآسـيوية الحليفة لواشنطن، ما يجعل الأطراف كافة تميل إلى التهدئة خشـية اندلاع حـرب مدمرة تودي بالاقتصاد العالمي، لا سـيما في ظـل الأزمات الضخمة بفعل الحرب فـي أوكرانيا والحرب في غزة، وتبايـن مواقف الأوروبييـن تجاه تطويق الصيـن، وهنا نذكر بنـداء الرئيس الفرنسـي، بعد زيارته إلـى الصين أبريـل 2023م، بتطوير الدفاعات الأوروبية وتقليل الاعتماد على الدولار والوقوف على الحياد في ما يخص تايوان، فضلًا عن حسـابات بكين من تداعيـات الحرب على مسـتقبل الحزام والطريق، وإدراك واشـنطن قدرة بكيـن على اجتياح تايوان عسـكريًّا لقربها ووقوعهـا بمنطقـة تملك فيها بكين وموسـكو وبيونـج يانـج اليد الطولـى، مـا يصعب على واشنطن توفير مظلة أمنية كبيرة لتايوان مماثلة لما وفرته لكييف الواقعـة جغرافيًّا على الحدود الأوروبية الحليفة لواشنطن.

فـي المقابل، يتوقع مزيد مـن التصعيد بين دول شرق آسـيا في 2024م، على خلفية مساعي القوى الحليفة لواشـنطن مثل اليابـان والهند وكوريا الجنوبية لتحقيق التوازن الإقليمي تماشيًا مـع الرغبة الأمريكية، وتمسـك بكيـن بموقع التفـوق الإقليمي وتعزيز فـارق قوتها مع القوى الحليفة الآسيوية لواشنطن وتقليص فارق القوة مع الولايات المتحدة لإرسـاء معادلـة الموازِن الدولي بإرساء نظام دولي متعدد الأقطاب.

التنافس الأمريكي-الصيني والـتوازن الإسـتراتيجي في شرق آسـيا

أولًا- أبعاد السياسات الأمريكية لتطويق الصين

للعام الثالث على التوالي، تستمر إدارة بايدن، في سياسات التصدي للهدف الصيني المتمثّل في إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب يفقد الولايات المتحدة هيمنتها المنفردة على النظام الدولي والقيادة الدولية، عبر:

1. تكريس واشنطن جهودها لتطويق الصين في محيطها الإقليمي عبر دعم القدرات الدفاعية والهجومية للدول الحليفة وحشدها ضد الصين.
2. سياسة التنافس التعاوني مع الصين عبر تبنّي واشنطن الخِيار الدبلوماسي لتخفيف التوتر، لكن لم يُحدث المسار الدبلوماسي انفراجةً في العلاقات حيث تستمر سياسات التطويق المتبادلة.

ثانيًا- التحركات الصينية المناهضة للسياسات الأمريكية

تبنَّت الصين في 2023م، سياسات مضادة لسياسات التطويق الأمريكية تقوم على كسب المعركة في الدائرتين الإقليمية والدولية من خلال:

- التركيز على مبدأ التفوق الإقليمي لضمان تفوق القوة في شرق آسيا، واستمرارية تقليص فارق القوة العسكرية مع الولايات المتحدة.
- اختراقات دبلوماسية في معاقل النفوذ الأمريكية التي يضيف الحضور القوي فيها نقاط قوة إضافية للقوة الشاملة للقطب الدولي صاحب النفوذ الأكبر فيها مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغرب أفريقيا.
- توسيع فضاء تجمع بريكس ضمن إستراتيجيتها لبناء تكتل اقتصادي دولي موازٍ لمجموعة السبع التي تقودها الولايات المتحدة، لتغيير قواعد المعادلة الدولية وتحويل القوة من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي.

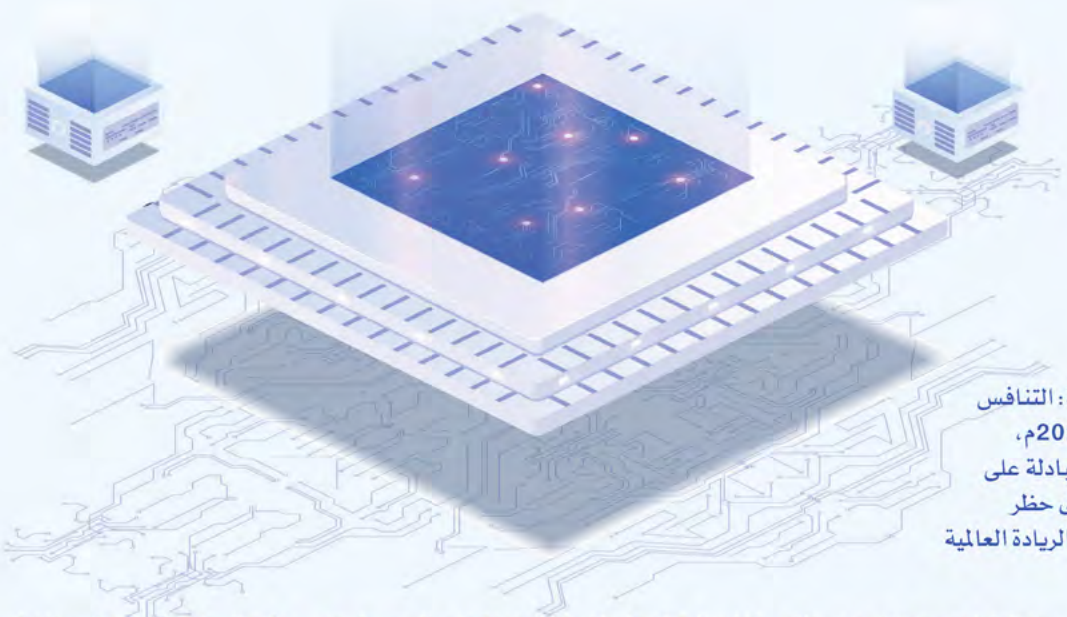

ثالثًا- الرقائق الإلكترونية

القضية الأكثر اشتعالًا

1 التحوّل في مسار أزمة الرقائق الإلكترونية: التنافس على الرقائق يعد الأكثر اشتعالاً بينهما في 2023م، بتحوّلهما من مجرد فرض رسوم جمركية متبادلة على معادن صناعة الرقائق، إلى لجوء كل طرف إلى حظر تصديرها للطرف الثاني لمنعه من تبوُّؤ موقع الريادة العالمية والهيمنة على المستقبل الرقمي للعالم.

2 حرب الرقائق والقوة الشاملة للقطبين: الطرفان يدركان حجم القيمة المضافة لمعدل القوة الشاملة عند الحصول على موقع الريادة العالمية في صناعة الرقائق، لدخولها في كافة الصناعات المتطورة في العالم.

رابعًا- تداعيات التنافس القطبي على التوازن الإستراتيجي شرقي آسيا

ترتب على سياسات الطرفين المتبادلة ضمن التنافس المحتدم على طبيعة النظام الدولي والقيادة الدولية، تصاعُد التنافس بين قوى شرق آسيا لا سيما أنها تأتي في ظل تنامي نزعة القوى الآسيوية الحليفة لواشنطن نحو إجراء تعديلات في إستراتيجياتها الدفاعية:

1 مهددات التوجه الدفاعي التقليدي لليابان التي حددتها الوثيقة الجديدة للأمن القومي: الصين وروسيا وكوريا الشمالية.

2 السياسة الدفاعية الجديدة لليابان المتمثلة في مضاعفة الميزانية الدفاعية من 1-2% من إجمالي الناتج المحلي وامتلاك قدرات الهجوم المضاد.

خـاتـمـة

مـآلات التـنـافـس والتوازن الإستراتيجي شرق آسيا خـلال 2024م

كان لافتًـا إيـلاء إدارة بايـدن الأولويـة لتكثيـف مسـاعيها لنقـل التنافـس الجيوسـياسي مـن طابعـه العالـمي بـين واشـنطن وبكـين إلى طابعـه الإقليـمي بـين دول الإنـدو باسـفيك.

في المقابـل، كثفـت الصـين مسـاعيها لتحقيـق معادلـة المـوازن الـدولي بتركيزهـا علـى التفـوق الإقليـمي وتحقيـق اختراقـات دبلوماسـية غـير مسـبوقة في دوائـر النفـوذ الأمريكيـة لا سـيما الشـرق الأوسـط.

يتوقع استمرارية اتجاه التأرجح ما بين

أوّلًا: التصعيـد غـير المُفـضي للحـرب بالنظـر إلى مركزيـة القضايـا العالقـة وصعوبـة تقديـم تنـازلات بصددهـا

وثانيًـا: التهدئـة خـلال 2024م، تجنبًـا للانـزلاق إلى السـيناريو الـكارثي والتكلفـة المتوقعـة للحـرب.

كما يُتوقع مزيدًا من التصعيد بين دول شرق آسيا في 2024م، على خلفية مساعي القوى الحليفة لواشنطن مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية؛ لتحقيق التوازن الإقليمي تماشيًا مع الرغبة الأمريكية، وتمسك بكين بموقع التفوق الإقليمي.

اتجاهـات الاقتصـاد العالمـي

ذهب التقرير الإستراتيجي لمعهد رصانة، أي تقرير عام 2022م، إلى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي على المدى القصير مرتبط بعدة عوامل، أهمها توقف الحروب وتحقيق الاستقرار الجيو-سياسي أولًا، بجانب هدوء أسعار الطاقة والفائدة والديون. وبالفعل أدى استمرار الصراع في أوكرانيا، ومؤخرًا الحرب على غزة، إلى تعزيز أثر التحديات الجيو-سياسية في الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما كان لباقي العوامل الأخرى دور مهم في استمرار التحديات أمام استقرار الاقتصاد العالمي، مثل الركود، والتضخم وهشاشة الأمن الغذائي، وزيادة التحوط التجاري، وارتفاع مستويات الديون وأسعار الفائدة التي تسببت في تباطؤ النمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية.

كما خلقت تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية لكثير من الدول المدينة والنامية والفقيرة، وهو ما يحدث حاليًا في كثير من الدول، منها دول عربية. كما تحققت التوقعات بشأن هدوء ارتفاع أسعار النفط والغاز[1] دعمًا للنمو الاقتصادي المتباطئ من الأساس، وكذلك توقعات السعي الأوروبي العاجل للاستثمار في إمدادات ثابتة للغاز الطبيعي بدلًا من إمدادات الغاز الروسي[2] وغيرها من التوقعات.

أما عام 2023م فقد كان شاهدًا على مجموعة من الأحداث الاقتصادية المهمة والمؤثرة حاضرًا ومستقبلًا، إذ لا يزال الاقتصاد العالمي متأثرًا بأحداث متراكمة منذ خمسة أعوام، وكان لها دور كبير في تشكيل واقع الاقتصاد اليوم وتغيير حياة شعوبه، وتوجيه دفته إلى مسارات عدة، سوف تتناولها محاور التقرير الحالي.

يتناول الملف الاقتصادي من التقرير الإستراتيجي لعام 2023م محورين رئيسين يحللان مجريات الأحداث خلال العام، ومساراتها مستقبلًا. يشخِّص **المحور الأول** تفاعلات النمو الاقتصادي العالمي في عام 2023م من خلال مناقشة أربع ملفات من أبرز القضايا الاقتصادية الجارية مثل: النمو الاقتصادي لدول العالم، ومستويات الأسعار العالمية وتأثيراتها في حياة الشعوب، وأسواق المال وأسعار الفائدة وما يرتبط بها من ديون حكومية وتحديات أخرى،

(1) تحقق بالفعل هبوط بنسبة أكثر من 50% لأسعار الغاز الطبيعي، وهبوط لسعر برميل النفط من معدلات 120 دولارًا للبرميل أوائل 2022م إلى متوسط نحو 85 دولارًا للبرميل في 2023م.

(2) توقيع اتفاقية إنشاء ممر اقتصادي يربط بين أوروبا-الشرق الأوسط-الهند، في سبتمبر 2023م، لتنفيذ ربط تجاري حديدي بينها، ومد أنابيب للغاز الطبيعي والطاقة، لكن قد يتأثر تنفيذ الممر بالحرب على غزة.

بجانب مناقشـــة القضايا الاقتصادية المرتبطة بملفـــات مُثـــارة مثـــل الـــذكاء الاصطناعي، أو أحداث جارية كحرب غزة، وتأثيراتهما المحتملة مستقبلًا. بينما يتناول **المحور الثاني** الاتجاهات الاقتصادية المتسارعة على الســـاحة الدولية، ويناقـــش التوجه نحـــو التكـــتلات الاقتصادية ونماذجهـــا في قارات العالم، ثم مناقشـــة مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي في ضوء نزعة التكتل، والتوجهات نحو خلق بدائل جديدة للتبادلات المالية الدولية، وأثر ذلك في مستقبل الـــدولار والاقتصـــاد الأمريكي. وأخيـــرًا خاتمة استشرافية للعام 2024م.

أولًا: تفاعلات النمو الاقتصادي العالمـــي ومساراتـــه

لا يخفى على أحد ارتفاع أسعار السلع والخدمات في أسواق دول العالم كافة، فلا يكاد يوجد اقتصاد لم يتأثر بتضخم غير مشـــهود منذ سنوات، وربما عقـــود، وإن كان ذلـــك بدرجـــات متفاوتة في ما بين الاقتصـــادات المختلفة. وذلـــك إحدى أهم المشكلات التـــي تواجه الاقتصـــاد العالمي في الوقت الراهن، وخصوصًا في الســـلع الغذائية، ومع ذلك فمشكلة التضخم المزمن ليست سوى واحدة مـــن ضمن ثلاث مـــشكلات كبرى تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وهي: عجز النمو الاقتصادي، التضخم المســـتمر، وضعف التمويل والاستثمارات وارتفاع أسعار الفائدة.

وُلدت هذه التحديـــات من رحم الاقتصادات المتقدمة ثم انتقلـــت للدول الناشـــئة والدول النامية بدرجات متفاوتة، فاضطرت الحكومات

والبنوك المركزية الكبرى إلى التدخل والمواجهة بأدوات وإجـــراءات ماليـــة ونقديـــة، خصوصًا الحكومـــات التي تـــشكل النســـبة الكبرى من الاقتصـــاد العالمي، مثـــل الولايـــات المتحدة الأمريكية والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي واليابان أو مجموعة G7[1]. لكن بينما حاولت هذه الدول مواجهة جوانب الأزمة، أسهمت سياساتها في تعزيز بعض المشكلات الـــثلاث وامتدادها إلى باقي أنحـــاء العالم بحكـــم العولمة وتداخل سلاسل الإمداد، بل وخلق مشكلات جديدة.

وكما هي العـــادة، تلعب التقلبـــات الجيو-سياســـية دورًا في خلق تداعيات اقتصادية عابرة للحدود، ولعل آخر هذه التقلبات حرب غزة التي أعقبت عمليـــة طوفان الأقصى فـــي 07 أكتوبر 2023م، التي من المتوقـــع أن تكون لها تداعيات سلبية على المنطقة والاقتصاد العالمي في حال توسع الصراع في الشرق الأوسط.

ويمكن تشـــخيص هذا الواقـــع الذي يشكل اقتصـــاد العالم اليـــوم مـــن خلال أربعة عناصر أساســـية، هي: واقـــع النمو الاقتصـــادي لدول

(1) تضم أمريكا، الصين، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا.

العالم، ومناقشة الأوضاع التضخمية في الاقتصادات المختلفة، وأخيرًا أوضاع أسواق المال والتمويل والديون العالمية. ونختم هذا الجزء بمناقشة بعض التحديات الاقتصادية القائمة مثل حرب غزة والذكاء الاصطناعي.

1. النمو الاقتصادي للعالم

شهد اقتصاد العالم نموًّا ضعيفًا في المجمل خلال عام 2023م، انعكاسًا لضعف نمو الاقتصادات الصناعية القائدة للاقتصاد العالمي، ما عدا حالتي الصين والهند. ويُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي بنحو 3% فقط في عام 2023م، وهو معدل ليس فقط أقل من معدل نمو العام الماضي 3.5%، لكنه أقل كذلك من متوسط المعدلات التاريخية خلال العقدين السابقين لجائحة كورونا 2000–2019م والبالغة نحو 3.8%، وفق آخر تقارير صندوق النقد الدولي حتى أكتوبر 2023م[1]. وقُدِّر الفاقد في الناتج المحلي العالمي منذ عام 2020م بنحو 3.7 تريليون دولار، وهو رقم أعلى من الحجم الحالي للاقتصاد البريطاني، ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا، ويعطينا ذلك صورة عن حجم المفقود من القيم المضافة أو فاقد المعروض من السلع والخدمات العالمية.

وكان من أهم الأسباب الرئيسية وراء هذا الضعف العالمي في النمو خلال عام 2023م، طبيعة السياسات المالية والنقدية الانكماشية المتبعة من الحكومات والبنوك المركزية الأمريكية والأوروبية لمواجهة موجات التضخم، التي قررت رفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة، أضعفت الاستثمارات ونمو الناتج حول العالم.

ونبع ضعف النمو العالمي في الأساس من اقتصادات دول الـG7 كافة –عدا الصين– ومن ثم انتقل إلى خارجها وأثَّر في النمو العالمي بدرجة كبيرة، نظرًا لثقل إسهام اقتصاد مجموعة السبع والدول المتقدمة في الاقتصاد العالمي[2]. ويُقدّر أن يسجل الاقتصاد الأمريكي –الأكبر عالميًّا– نموًّا حقيقيًّا بنحو 2.1% فقط خلال عام 2023م، بينما حققت الاقتصادات الأوروبية الكبرى معدلات متدنية، وحتى سلبية، على عكس الصين والاقتصادات الناشئة.

جدول (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول العالم 2023م

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2023م
الولايات المتحدة الأمريكية	%2,1
ألمانيا	%0,5
المملكة المتحدة	%0,5
فرنسا	%1
إيطاليا	%0,7
الصين	%5
الهند	%6,3
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	%4

Source: World Economic Outlook Report, Oct. 2023

(1) IMF, World Economic Outlook Report Oct. 2023, accessed: Dec. 03, 2023, https://cutt.us/8Ddiv

(2) تسهم مجموعة السبع بنحو 30% من الاقتصاد العالمي. وعلى نطاق أوسع تسهم الدول المتقدمة Advanced Economics عامة بأكثر من 60% من صادرات العالم، ما يظهر تأثير تلك المجموعة في الاقتصاد العالمي.

وتُظهـر الخريطـة التاليـة خريطـة 1 أن غالبيـة الـدول الصناعيـة الغربيـة الولايات المتحدة – ألمانيا–المملكة المتحدة – فرنسـا– إيطاليا وقعت فـي نطاق النمـو الاقتصادي ما بين 0–3% خلال عـام 2023م، بينمـا عدد أقل مـن الدول وقـع في نطـاق النمـو الاقتصادي المتوسـط ما بين 3–6% منها الصين والبرازيل وكثير من الاقتصادات الناشئة.

2. الأوضاع التضخمية

يعد التضخـم المرتفع والمسـتمر أبرز مشكلة تواجه شـعوب العالم للعام التالي على التوالي، ولذا فإن السـيطرة عليه يعتبر أهم تحدٍّ يشغل صانعي القـرار الاقتصـادي والحكومات حول العالم، فقـد أصبح ظاهـرة مسـتمرة باطراد منذ عـام 2020م عقب اجتيـاح جائحة كورونا العالم. وخلال عام 2023م قُدّر متوسـط أسعار المستهلكين 6.9% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، نزولًا من 8.7% في عام 2022م، لكنه يظل مرتفعًا مقارنة بمتوسط 3.2% خلال عام 2020م.

وتختلف معدلات التضخم من دولة لأخرى، وإذا ما جـرى النظر إلى خريطة 2 نلاحظ أن بضع دول فقـط هي التي تراوح فيهـا التضخم ما بين 0–3% مثل المملكة العربية السـعودية وعُمان والصيـن، بينما غالبيـة دول العالـم في نطاق التضخم 3–10%، وتشـمل غالبيـة دول أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية والهند، وقارتي آسيا وإفريقيا، ودول فاق فيها التضخم 25% منها إيران وتركيا والأرجنتين.

ويعد تضخـم أسـعار الغذاء تحديـدًا من مهددات الاسـتقرار العالمي، نظرا لكونه يمس حياة الغالبية العظمى من شـعوب واقتصادات العالم، خصوصًا النامية. ويُقدر مستوى التضخم السنوي لأسعار الغذاء 20% على مستوى العالم، وهو أعلى مستوى على مدى العقدين وفق البنك الدولـي[1]. وبالطبع قد تتخطـى بعض الدول هذه المعدلات، كما قد يستشعر أفراد المجتمع معدلات تضخـم ملموس أعلى مـن المعدلات الرسـمية المعلنة من المنظمات الدولية أو من الجهات المختصـة المحلية عندما يضيق مجال القياس في فئة ما[2]. ويشـير البنك الدولي إلى مواجهة 238 مليون نسمة في 48 بلدًا خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد في 2023م[3].

خريطة (1): نطاقات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول العالم عام 2023م

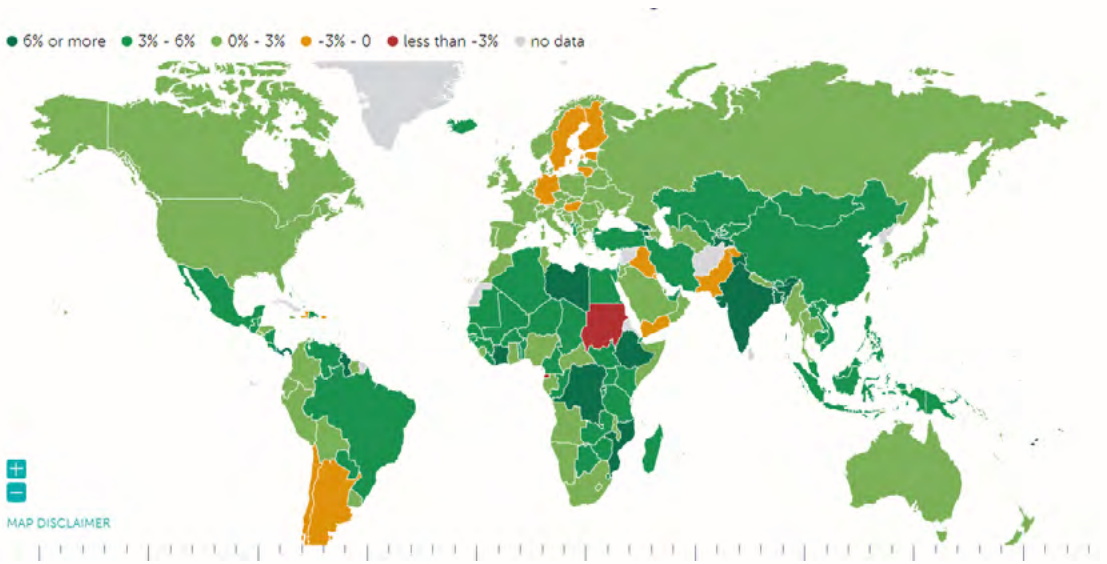

Source: IMF, World Economic outlook, Oct. 2023.

(1) البنك الدولي، أسعار السلع الأولية تسجل أكبر انخفاض منذ جائحة كورونا، (27 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/JTVwZ

(2) نظرًا لأن حساب أو قياس معدل التضخم داخل الدولة لا يأخذ في حسابه قياس تغيرات الأسعار لمنتج واحد أو فئة واحدة كالطعام والشراب فقط، بل يضم سلة سلع ومنتجات وخدمات ينفق عليها المستهلكون داخل الدولة، وتشمل فئات كثيرة كالطعام والشراب والإسكان والتعليم والنقل والدواء والأثاث والترفيه وغيرها. وكل فئة تضم داخلها مئات وربما الآلاف من السلع والخدمات داخل الدولة، بعكس التركيز على فئة معينة كفئة الطعام والشراب التي تظهر عادة معدلات تضخم أعلى، في مقابل فئات أخرى قد يكون الارتفاع فيها أقل، كالإسكان مثلًا، لكن وزنها النسبي أعلى في قائمة الإنفاق فتقلل من المعدل العام للتضخم في النهاية.

(3) البنك الدولي، تحديث الأمن الغذائي استجابة البنك الدولي لتزيد انعدام الأمن الغذائي، (13 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/XEH3C

خريطة (2): نطاقات التضخم المقدر لدول العالم لعام 2023م

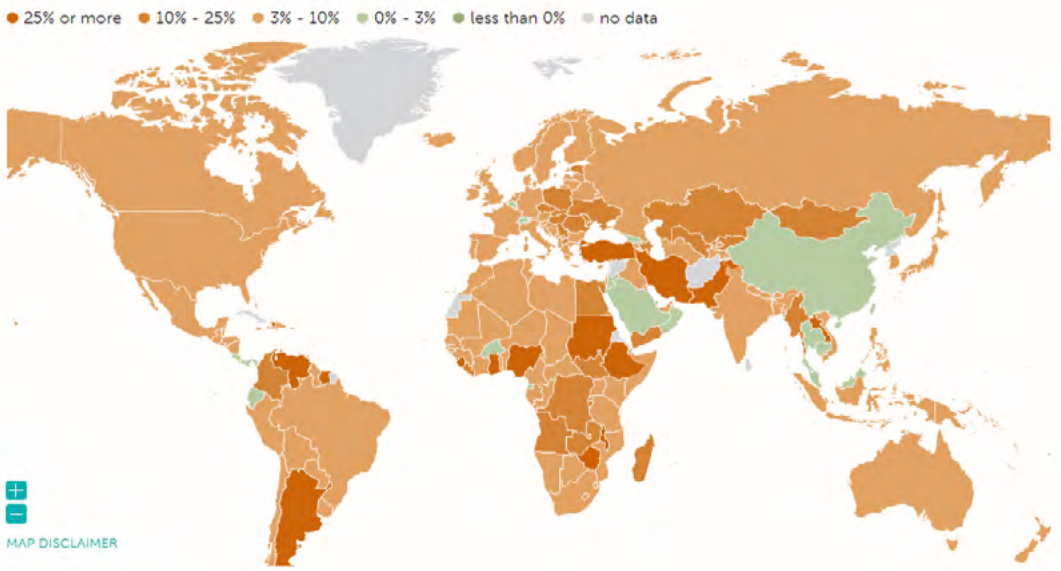

Source: https://cutt.us/jSp60

وفي تشخيص واقع الاقتصاد العالمي يمكن التركيز على معرفة أسباب استمرار هذه الظاهرة الاقتصادية الخطيرة، وكيف تتفاعل معها حكومات العالم، وكما نعلم فإن معدلات الأسعار تُحدَّد بناء على تفاعل قوى ومتغيرات العرض والطلب، وغياب التوازن في أحد أو كلا الجانبين يؤثر في هذا التوازن، بالإضافة إلى المؤثرات الجيو-سياسية المفاجئة، ويتضح ذلك في ما يلي:

أ. تزايد الطلب العالمي واستعاد عافيته منذ عام 2021م، أي بعد السيطرة على جائحة كورونا واستعادة عمل الأسواق والتجارة العالمية، ويحتاج الطلب المتزايد إلى نمو متزايد للمعروض، بينما واجه الأخير صعوبات متتالية أعاقت نموه.

ب. بينما يواجه جانب العرض أو الإنتاج تحديات كثيرة، نتيجة للصدمات المتتالية التي تعرض لها، ولا يزال، بداية من تفشي جائحة كورونا في عام 2020م وفرض الإغلاق الذي شمل المصانع والحياة العامة وتوقف الحركة والإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار الخامات وعناصر الإنتاج، ومنها العنصر البشري. وبعد السيطرة على الجائحة، ظهرت مشكلة نقص عدد عمال الشحن والنقل بالموانئ، وتكدست البضائع وعُرقلت سيولة حركة البضائع وتدفق التجارة العالمية وارتفعت أسعار الشحن والنقل الدولي ومعها معدلات التضخم العالمي. وقبل عودة الهدوء النسبي إلى الأسعار مع أواخر عام 2021م، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022م وشكلت أكبر صدمة أثرت في جانب العرض والأسعار العالمية، فكانت أخطر متغير جيو-سياسي تأثيرًا في الأسعار العالمية في العقود الأخيرة[1] ولا يزال أثرها مستمرًّا إلى اليوم.

ج. تعرضت أسعار الغذاء العالمي لتضخم حاد، نتيجة لمجموعة صدمات متتالية أيضًا تهدد الأمن الغذائي والاستقرار العالمي، أبرزها الصراع الروسي-الأوكراني-الأوروبي، وموجات الجفاف والتغير المناخي، والانسحاب الروسي من اتفاقية البحر الأسود لتصدير الحبوب BSGI في يوليو 2023م، واتباع كثير من الدول سياسة زيادة مخزونها من الحبوب، أو وقف تصديرها كُليًّا كما فعلت الهند مع الأرز مؤخرًا، وتسبب في ارتفاع أسعاره.

ولمحاولة السيطرة على ظاهرة التضخم المزمن تتدخل البنوك المركزية الكبرى منذ أكثر من عام ونصف العام بأدوات أبرزها سعر الفائدة، لكنها من ناحية أخرى أثرت سلبيًّا في النمو الاقتصادي وتمويل الاستثمارات. وبالتالي لا تزال مشكلة نقص المعروض قائمة علاوة على المؤثرات الجيو-سياسية، ما يعني زيادة فرص تحقيق معدلات مرتفعة من التضخم لفترة من الزمن على المدى القريب.

3. أسواق المال والتمويل والديون العالمية

تشهد أسواق التمويل الدولية ارتفاعًا غير مسبوق منذ عقدين لأسعار الفائدة على

(1) رفعت الحرب أسعار عوامل الإنتاج الأساسية من طاقة ومواد خام وحبوب أسمدة ومعادن أساسية ورقائق إلكترونية، كما رفعت أسعار الشحن والنقل، ومن ناحية أخرى، ساعد التدخل الأوروبي والأمريكي في إطالة أمد المشكلة، والمحصلة النهائية نقص كبير في جانب العرض وغذّت ظاهرة التضخم المستمرة في عام 2023م.

العـملات الرئيسـية، وعلـى رأسـها الدولار الأمريكي واليورو، وذلك باعتبارها أداة أساسـية للسياسـة النقديـة النيوليبراليـة التـي تقوم بهـا البنوك المركزيـة لمحاولة السـيطرة على التضخم مـن خلال رفع الفوائـد، وذلك لتقليل النقد المتداول مع الأفراد والمؤسسـات داخل الأسـواق والاقتصادات، أو بمعنـى آخر تقليل الطلب الكلي المتزايد ليتوازن مع العرض الكلي المحدود، فيحدث توازن وتتراجع الأسـعار وفق أسس النظريات الاقتصادية. لكن هذا التدخل، برفع أسعار الفائدة مع طول أمده خلال الخمسة عشر شـهرًا الماضية، كانت له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي العالمي، والاسـتثمارات، والديون العالميـة، وخصوصًا لدى الاقتصادات النامية، ويتضح في الآتي:

أ. نفـذ البنـك المركزي الأمريكي سلسـلة متتاليـة من قرارات رفـع أسـعار الفائدة على مدى أكثر من خمسـة عشر شـهرًا حتى وصل معدل الفائدة على الاسـتثمار فـي الدولار إلى 5.25%، وذلك من أجل كبـح معدلات التضخم المرتفع فـي الاقتصاد الأمريكي غير المشـهود منذ أربعـة عقود. وقد أدى ارتفاع سـعر الفائدة إلى تقوية سـعر صرف الـدولار الأمريكي أمام العـملات الرئيسـية فـي العالـم وتراجع قيم باقي العملات مثل اليورو والين والإسـترليني، وانجـذاب الاسـتثمارات العالمية إلى سـوق الأسـهم الأمريكية. ومـن ناحية أخـرى، وهي الأخطر، ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للدول المقترضة بالـدولار من المؤسسـات الدولية وتراجع نمو الاسـتثمارات حـول العالم، وحتى بداخل الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ب. تزايدت الديون العالميـة نتيجة لارتفاع الفوائـد وارتفـاع صـرف الـدولار أمـام باقي العملات، علاوة على وجود ديون سابقة من جراء سياسـات التحفيز المالي التـي اتبعتها أغلب الحكومات لتحفيز نمو الاقتصادات عقب جائحة كورونا، وارتفعت الديون العالمية خلال النصف الأول من عام 2023م فقط بنحـو 10 تريليونات دولار، وفق معهد التمويل الدولي، ليصل إجمالي الدين العالمي إلى 307 تريليونات دولار. وسجلت الولايـات المتحدة واليابـان والمملكة المتحدة وفرنسـا أكبر الزيادات في نمو الديون. أما ديون الـدول النامية فوضعها أكثر سـوءًا وتعقيدًا، إذ يجتمع عليها كلٌّ من تزايـد فاتورة فوائد الديون، بعد تهاوي سـعر صرف عملاتها أمـام الدولار، وتباطـؤ النمـو، والتضخم، وهـروب الأموال والاستثمارات للخارج، ما يجعل تلك الدول أكثر عرضـة للاضطرابات الاقتصادية والسياسـية والأمنية في السنوات المقبلة.

والراجح مسـتقبلًا على المـدى القريب أن أسـعار الفائدة على الدولار الأمريكي لا يمكن أن تسـتمر في الارتفاع، خوفًا من دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة الركـود الاقتصادي، وأن هذه الظاهرة غيـر المعتادة -ارتفـاع الفوائد- على وشـك الانتهاء، عند ظهور مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الأمريكي بخصـوص تباطؤ معدلات التضخـم والبطالـة. ومن ناحية أخـرى يحتاج الاقتصـاد العالمـي بشـدة إلى تحفيـز النمو والاسـتثمارات عبر تقليل تكاليـف الاقتراض وزيادة الإنتاج والعرض الكلي واستقرار الأسعار.

لكن مقابل السيناريو التفاؤلي السابق، تظل تهديـدات التضخـم العالمي قائمـة في الأفق القريب، واسـتمرار وجود مشكلات وصدمات العـرض الكثيرة التي سـبق الإشـارة إليها دون حل. مع احتمـالات قائمة لاسـتمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في حال استمرار وضع الدولار القـوي وارتفـاع أسـعار النفط، كما قـد تزيد احتمالات تصاعد التوترات الجيو-سياسية في الشـرق الأوسـط، خصوصًا بعد حرب غزة، من مخاطر الركود الاقتصادي.

4. تحديات اقتصادية

خلال عام 2023م بـدا وجود جملة من التحديات التـي يواجههـا الاقتصـاد العالمـي، لعـل أبرزها ما يلي:

أ. **توسـع حرب غزة:** اندلعت حـرب غزة في أكتوبـر 2023م في وقـت حرج لم يتعـافَ فيه الاقتصاد العالمي بعد من تأثير حرب روسـيا-أوكرانيا على الأسواق العالمية، وخصوصًا أسعار الغذاء والطاقة والمعادن، التي اشـتعلت العام الماضي نتيجة النزاعات الجيو-سياسية. وحتى نوفمبر مـن العام الحالي كانت لحـرب غزة آثار مدمرة على سكان واقتصاد غزة والضفة الغربية[1] وتكاليـف ماليـة ومادية ضخمـة لاقتصاد

(1) خسـائر تجاوزت 22 ألف شـهيد بنهاية عـام 2023، وأكثر من 66 ألف جريح، وقاربـة المليونين نـازح، وفق الجهاز المركـز الفلسـطيني اللإحصاء، ودمـار شـامل للبنى التحتيـة والخدميـة والصحيـة، وتضرر نحو 60% من المنـازل السـكنية كليًا وجزئيًا، مع توقـف شـبه كامل للحياه اليوميـة. الأمر الـذي يضع تسـاؤلات عديـدة حول المسـتقبل الغامـض لاقتصاد غـزة المدمر، ومعـدلات الفقـر والبطالـة والأمـن الغـذائي والـصحي، لأكثر من 2 مليـون شـخص.

إسرائيل فاقت 53 مليارات دولار خلال 100 يوم من الحرب[1]، وتأثيرات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة امتدت إلى بعض دول الجوار بالمنطقة، تشمل التأثير السلبي في معدلات الاستثمار الداخلي للمنطقة، والسياحة، وتكاليف الشحن وتأمين التجارة.

وسيتأثر الاقتصاد العالمي بلا شك في حال تصاعد النزاع في منطقة الشرق الأوسط، التي هي قلب العالم وباتت محل اهتمامه مجددًا بعد اندلاع حرب غزة، وسيطال التأثير أسعار الغاز والنفط بالأساس التي قد تصل إلى 157 دولارًا لبرميل النفط السعر حاليًّا أقل من 90 دولارًا وفق أسوأ سيناريوهات البنك الدولي حال اتساع دائرة الصراع، وربما تهديد تدفق إمدادات الطاقة من مضيق هرمز.

وبالتالي قد تحدث تداعيات اقتصادية كارثية في حال توسع الصراع وتصادمت قوى إقليمية ودولية فيه وطال الصراع إمدادات الطاقة العالمية، إذ سيكون لهذا الأمر انعكاس مباشر على ارتفاع أسعار الطاقة والشحن والنقل والتأمين وتأثر التجارة الدولية (حدث بالفعل بعد هجمات الحوثيين جنوب البحر الأحمر، ما أسفر عن ارتفاع تكلفة التأمين بنسبة 200%، وارتفاع تكلفة الشحن)، واحتمال دخول الاقتصادات الصناعية والناشئة في ركود سيمتد أثره إلى بقية العالم. وبالتالي، تفاقم الأزمات العالمية السابقة التي لم تهدأ منذ حرب روسيا، مثل تضخم أسعار الحبوب والمعادن وعرقلة التجارة الدولية وتزايد معدلات الفقر حول العالم، وتهديد الأمن والاستقرار العالمي ككل.

وعلى النقيض، قد تكون كل تلك الآثار المدمرة المحتملة في حال توسع الحرب، عاملًا محفزًا للقوى الإقليمية والدولية على ضرورة وضع حد لها تجنبًا لآثارها الكارثية من ناحية، ولعدم جاهزية كثير من الاقتصادات لتحمُّل أعباء إضافية في الوقت الراهن أو على المدى القريب، وعلى رأسها الاقتصاد الإسرائيلي، والاقتصادات الغربية الداعمة.

ب. **الذكاء الاصطناعي:** يثير الذكاء الاصطناعي القلق حول مستقبل الوظائف خلال السنوات والعقود القادمة، مع تسارع استخدامه في أنشطة وخدمات مختلفة تقلل الحاجة إلى العنصر البشري تدريجيًّا، تزامنًا مع نمو استخدام وتحليل البيانات الضخمة Big Data Mining. وتتوقع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA في تقرير استشرافي لشكل العالم في 2040م، بأن يحل الذكاء الاصطناعي محل موجات الابتكارات التي غيَّرت الاقتصادات الصناعية والعالم خلال القرن العشرين، مؤديًا إلى تراجع عام في الوظائف في بداية الطريق، وتغيرات في مجالات وظيفية، وتشويه القوى العاملة العالمية، لكن مع خلق وظائف جديدة مع مرور الوقت[2].

كما سيكون له تأثير إيجابي في زيادة الإنتاجية خلال العقدين المقبلين لدى بعض الدول، وتحسين جوانب مختلفة من الحياة كالتعليم والرعاية الصحية والنقل والأعمال، والزراعة والدفاع وغيرها. في مقابل تأثير سلبي في الخصوصية والأمان المالي والشخصي ونمو النزاعات المسلحة والقتل الجماعي المدمر والعشوائي[3]، الأمر الذي يدعو إلى الحيطة والحذر من تطويره بلا قيود، مع ضرورة تنظيم استخدامه وفق معايير آمنة.

ثانيًا: الاتجاهات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية

شهد الاقتصاد العالمي تحولات سريعة خلال العقدين الأخيرين، في فترة زمنية قصيرة

(1) تقدر التكلفة اليومية المباشرة للحرب بـ250 مليون دولار يوميًّا. هذا غير خسائر فادحة متوقعة في الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وعجز الموازنة وزيادة الديون وتأثر قطاع التصدير والسياحة، وهي قطاعات مهمة للاقتصاد الإسرائيلي كشركات صناعة التكنولوجيا والألماس وهروب الاستثمارات الأجنبية، وتعطل القوى العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية بسبب الدخول في الخدمة العسكرية الإلزامية.

(2) بتصرف: شيرمان كينث وآخرون، ترجمة موريس معربس، العالم في عام 2040م من منظار وكالة المخابرات الأمريكية، جروس برس ناشرون، 2023م، ص88–110.

(3) مثال حي على خطورة الذكاء الاصطناعي واستخداماته المروعة في القتل والإبادة الجماعية، ما حدث بالفعل مؤخرًا في غزة بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية، التي استخدمت خوارزميات ذكية تُدعى «الأنجيل» لها القدرة على تحديد 100 هدف محتمل للقصف الجوي يوميًّا في غزة، مقارنة بـ50 هدفًا سنويًّا فقط كان يحددها الجيش دونه. ويؤدي الذكاء الاصطناعي ذلك عبر تحليل كم هائل من الاتصالات لسكان القطاع، وبيانات استخبارية عنهم وتحديد الأهداف المحتملة للقصف يوميًّا ليصبح مصنعًا للقتل الجماعي العشوائي. للمزيد راجع: الجزيرة، كيف يستخدم الجيش الإسرائيلي الذكاء الاصطناعي لقصف غزة، (03 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/U8i9m

للغاية مقارنة بالتحـولات البطيئة التي اتصف بهـا الاقتصـاد خلال النصف الثانـي من القرن العشـرين، فقد كانت الاتجاهـات الاقتصادية تكاد تكون محصـورة بين تيارين اقتصاديين هما الرأسـمالية والاشـتراكية قبيل تفكك الاتحاد السـوفييتي في التسـعينيات. وعلـى العكس زاد التنافس الاقتصادي بيـن الدول بعد صعود الرأسمالية وانتشـار العولمة، ولذا اتجه كثير من الحكومات طـوال العقود الثلاثـة الماضية في أوروبا وأمريكا الشـمالية وآسـيا نحو التكتل في كيانـات اقتصادية منظمة في مـا بينها ضد مَن هم خارجها، لكن خلال السـنوات الأخيرة تسارع انضمـام الحكومات لتكـتلات اقتصادية قائمة أو تشـكيل تكتلات جديدة، خصوصًا في القارة الآسـيوية، ونتيجة التنافس بين تلك التكتلات تهـددت مكانـة الاقتصـاد الأمريكـي وعملته المهيمنة عالميًّـا الدولار في مقابل ظهور كيانات وعملات منافسة.

ولذا سـوف نتحدث في ما يلي عن جانب من الاتجاهات الاقتصادية على المستوى العالمي، همـا الاتجـاه الأول: التوجـه نحـو التكتلات الاقتصادية، من حيث المفهـوم والتطور، وأهم النماذج، والفاعلية والمسارات. والاتجاه الثاني: التوجه نحو منافسة الدولار وخلق عملات بديلة، وذلك من حيـث عناصر قوة الـدولار الأمريكي وأسـباب هيمنتـه علـى الاقتصـاد العالمي، ومهددات هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، والمسـار المسـتقبلي لهيمنة الـدولار ما بين التحول والصعوبات.

1. التوجه نحو التكتلات الاقتصادية ونماذجها الدولية

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى الدخول في اتفاقيات تجارية إقليميـة، بمعنى إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة المتبادلة بين مجموعة مـن الدول الأعضاء فـي التكتل، وفق إطار زمني، ولا يشـترط التلاصق الجغرافي بينها. وذلك مـن أجل هدف زيـادة التجارة في ما بين الأعضاء في المرحلـة الأولى، وصولًا إلى درجة تحقيق التكامل الاقتصادي أو السياسـات الاقتصادية الموحدة فـي مراحل متقدمة، وهي أقصـى درجات التكامل الاقتصـادي، مثل حالة الاتحاد الأوروبي.

وتنبـع أهميـة التكـتلات بالأسـاس في خلـق التجارة، أي زيـادة معـدلات التجارة بعد الانخفاض في الحواجـز التجارية أو إزالتها كلية بين الأعضاء والاسـتفادة من تنـوع الموارد بين الدول، ورفع كفاءة تقسـيم العمل والإنتاج بين الأعضاء، وبالتالي اسـتفادة جميع الأعضاء من خلال التجارة وزيادة التنمية والتشغيل ورفاهية المستهلك.

ونما التوجه نحـو التكـتلات التجارية بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995م، وتسارع عددها في العقدين الأخيرين حتى تجاوز عشرات التكتلات حول العالم حاليًّا. ومع هذا لا تعتبر التكتلات الاقتصاديـة ظاهرة جديدة، بل تعود إلى ما بعد الحرب العالميـة الثانية، لكنها نَمَت في التسـعينيات عقب سـقوط الاتحاد السـوفييتي وإنشـاء منظمة التجارة العالمية وتزايـد المنافسـة التجارية بيـن دول وقارات العالم، والتحول إلى المنافسـة الاقتصادية بدلًا من المنافسة السياسـية عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وهيمنة الرأسـمالية والعولمة على الاقتصاد العالمي[1].

وتوجد خمس مراحل أو مستويات تصاعدية للتكامل الاقتصادي بين الدول، المستوى الأول يبدأ باتفاقية التجارة التفضيلية وتعني تخفيض بعـض التعريفـات الجمركية داخـل التكتل. والثاني، إقامة منطقـة تجارة حرة إزالة التعريفة الجمركية داخل التكتل. والثالـث، إقامة اتحاد جمركي تنفيذ تعريفـة جمركية موحدة تجاه مَن هم خارج التكتل. والرابع، إقامة سـوق مشتركة حرية حركة العمالة ورأس المال بين دول التكتل. أما الخامـس، إقامة الاتحـاد الاقتصادي تنفيذ سياسات اقتصادية مشتركة وعملة موحدة وهذا أقصى درجات التكامل الاقتصادي بين تكتل ما، مثال الاتحاد الأوروبي.

ويوضح الجـدول التالـي نمـاذج من أهم التكتلات الاقتصادية حـول العالم والهدف من إنشائها، كما يلي:

(1) فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية، انعكاساتها على الدول النامية، جامعة البصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، د. ت، ص172 وما بعدها، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/dOMJs

جدول (2): أهم التكتلات الاقتصادية العالمية من حيث الدوروتاريخ التأسيس

التكتل	تاريخ التأسيس ومستوى التكامل الحالي
الاتحاد الأوروبي EU	اتحاد اقتصادي 1991م
منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA	منطقة تجارة حرة 1993م
منطقة التجارة الحرة لرابطة جنوب شرق آسيا AFTA–منبثقة عن رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN	منطقة تجارة حرة 1992م
جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC	منطقة تجارة 1993م
منظمة شنغهاي للتعاون	لم تتحول إلى منطقة تجارة حرة بعد 2001م
تجمع البريكس BRICS	لم يتحول إلى منطقة تجارة حرة بعد 2011م
الكوميسا Comesa	منطقة تجارة حرة
السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR	سوق مشتركة 1991م
مجلس التعاون لدول الخليج العربي GCC	سوق مشتركة 1981م واتحاد نقدي قيد التنفيذ 2010م
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA	منطقة تجارة حرة 2005م

وتوجد عشرات التكتلات الاقتصادية الموزعة على قارات العالم، أهمها:

أ. الاتحاد الأوروبي EU: من أهم التكتلات الاقتصادية الدولية، ويمثل أقصى درجات التكامل الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية، بعدما مر بعدة تطورات خلال عقود. وكانت النواة الأولى لنشأته في عام1951م من خلال المجموعة الأوروبية للحديد والصُلب، كاتفاقية تجارة تفضيلية بين بضع دول أوروبية لزيادة التجارة بينها في أهم سلعتين إستراتيجيتين هما الحديد والصُلب، وزيادة التشابك التجاري منعا لاندلاع حرب مستقبلية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية. ومر التكتل الأوروبي بمراحل عدة، إلى أن وصل إلى سوق مشتركة، ثم تحول إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في 1991م، وأصبحت لديه عملة موحدة اليورو وسياسات اقتصادية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب. منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA: أنشأت الولايات المتحدة هذا التكتل عام 1993م ردًّا على التكتل الاقتصادي الأوروبي، ويضم ثلاث دول فقط هي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، إلا أنه مثّل آنذاك أكبر منطقة تجارة حرة FTO في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، وتركز التكنولوجيا المتقدمة، والأيدي العاملة الوفيرة.

أما القارة الآسيوية، فهي الأكثر نشاطًا في انشاء التكتلات الاقتصادية، على مدى ثلاثة عقود. ومن أهم التكتلات الاقتصادية الآسيوية ما يلي :

أ. منطقة التجارة الحرة لرابطة جنوب شرق آسيا AFTA: وهي منبثقة عن رابطة جنوب شرق

آسيا أو الآسيان ASEAN في عام 1992م، وضمت ست دول هي: تايلاند وسـنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وبروناي والفلبين، وحاليًا تضم 10 دول بعد دخـول فيتنام ولاوس وميناماـر وكمبوديا، وتعـد الرابطة بمثابـة منطقة تجـارة حرة بين أعضائها.

ب. جماعـة التعـاون الاقتصـادي لآسـيا والباسـيفيك APEC: وهو تجمع اقتصادي كبير يضم حاليًا 21 دولة، على رأسها الولايات المتحدة واليابان والصين وكوريا الجنوبية وروسيا وكندا وأسـتراليا ونيوزيلاندا والمكسـيك، بالإضافة إلى دول الآسيان. ويمثل التكتل 62% من الناتج المحلي العالمي في عـام 2023م، ويضم قرابة 3 مليارات شـخص، و48% من التجارة العالمية. وانخفض متوسط التعريفات الجمركية من 17% في عام 1989 إلى 5.3% في عام 2021م[1].

ج. منظمة شـنغهاي للتعاون: تأسست في 2001م مـن سـت دول أبرزها الصين وروسـيا ودول من وسـط آسـيا، ثم تزايد عدد الأعضاء بانضمـام الهند وباكسـتان، وأخيرًا إيـران. ولم تتحول المنظمة إلـى منطقة تجـارة حرة بعد. وهي منظمة ناميـة زادت حصتها مـن إجمالي التجـارة العالمية مـن 5.4% عـام 2001م إلى 17.5% عام 2021م، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضـاء فيها نحـو 23.3 تريليون دولار. ويقطـن فيها أكثر مـن 54% مـن سكان العالم أي نحـو 3.4 مليـار نسـمة تقريبًـا، وتـشكل أكثر من 20% من الناتج الاقتصادي عالميًا[2].

د. تجمع البريكس BRICS: هو تجمع سياسي بالأسـاس له طموحات اقتصاديـة كبيرة، عقد التجمـع اجتماعـه التحضيـري الأول في عام 2005م بين أربع دول هي روسـيا والصين والهند والبرازيـل، ثم انضمت إليه جنـوب إفريقيا في عام 2011م. ويهدف التجمـع إلى تحويل النظام العالمي نحـو ثنائية القطبية مـن خلال إعادة هيكلـة الاقتصاد والنظـام المالـي العالميين، وتقليـل أدوات الهيمنة الأمريكيـة عليهما منها الـدولار الأمريكي. ومـن بين أدواتـه لتحقيق أهدافـه السـعي لتطوير وسـائل دفـع دولية بديلة للسـويفت والدولار، والتجارة بالعملات المشتركة للأعضاء، وإنشاء بنك التنمية الجديد NDB بهدف أن يحل جزئيًا محل البنك وصندوق النقد الدوليين.

وتمثل اقتصـادات تجمع بريكـس أكثر من 31.5% من الناتـج المحلي الإجمالـي العالمي، وتجمع سكانـي هو الأعلـى بالعالـم 42%[3]، لكن مع هـذا لا توجـد منطقة تجـارة حرة بين الأعضاء حتـى الآن، بجانب هيمنـة الاقتصاد الصيني علـى التجارة مع باقـي الأعضاء، أي لم يرتقِ التجمع إلى مسـتوى التكتـل الاقتصادي بين أعضائـه أو تجـاه العالم. وأعلـن التجمع الصاعد فـي 2023م عن قبولـه انضمام خمس دول هـي السـعودية والإمارات ومصـر وإيران والأرجنتيـن وإثيوبيا، ليُسـمى تحالف بريكس بلس BRICS Plus اعتبارًا مـن يناير 2024م، ولا يمانع التجمع من ضم أعضاء مستقبلًا.

اقرأ أيضًا

مقـال

الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. الأهمية والإمكانات والتحديات

يُنظَـر إلـى قمَّـة مجموعة الـ20، التي عُقِـدت مؤخَّرًا فـي نيودلهي، علـى أنَّها انتصارٌ دبلوماسي للهند، خاصَّةً مع وجود توافُق كامل فـي الآراء، فيما يخُصّ جميع القضايا، التي ذُكِرت في البيان المشترك. كما حظِيَت نتائج القمَّة 20 بتقدير بعض قادة المعارضـة في الهند. كشَـفَ قادة الولايات المتحدة والهند والمملكة العربية السـعودية والإمارات العربيـة المتحدة وفرنسـا وألمانيا وإيطاليـا والمفوَّضية الأوروبيـة، في القمَّة، عن مشـروع ربطٍ طموح يُسـمَّى «الممـرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسـط وأوروبا /أيميك (IMEC)»...

بقلم: نديـم أحمـد مونكـال
باحث في معهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»

(1) Asia– Pacific Economic Corporation, Achievements and Benefits, Oct. 2003, accessed: Nov. 20, 2023. https://cutt.us/rawyY

(2) سي إن بي سي عربية، منظمة شنغهاي للتعاون.. هل تسهم في تأسيس مراكز قوى جديدة؟ (05 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/htOh3

(3) Chris Devonshire–Ellis and Farzad Ramezani Bonesh, BRICS, BRICS information portal, Intra–BRICS Trade and Analysis 2023, Sep. 04, 2023, accessed: Nov. 20, 2023, https://cutt.us/bLOZ8

أما على الصعيد الإفريقي، فالتكتلات أقل عددًا، وهي:

أ. الكوميسا Comesa: أو منطقة التجارة الحرة لشرق وجنوب إفريقيا، وتضم 21 دولة تمتد من تونس وليبيا ومصر شمالًا وشرقًا وحتى زيمبابوي جنوبًا.

ب. منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية AfCFTA: وهي تكتل حديث نسبيًّا أنشئ في عام 2018م يضم حاليًّا 47 دولة، أي غالبية دول إفريقيا.

ونجد على جانب أمريكا الجنوبية، هناك:

السوق المشتركة الجنوبية أو الميركسور MERCOSUR: تأسست عام 1991م وتضم مجموعة اقتصادات أبرزها البرازيل والأرجنتين، والأوروجواي، والبارغواي. وتجاوز التكتل مرحلة المنطقة الحرة إلى تشكيل سوق مشتركة بين الأعضاء، بناتج محلي يفوق 2 تريليون دولار، وسوق تضم قرابة 300 مليون نسمة، وفي عام 2022م حققت المجموعة فائضًا تجاريًّا مع العالم الخارجي قارب 70 مليار دولار[1].

أما على مستوى التكتل العربي، فالنموذج الأبرز هو:

أ. **مجلس التعاون لدول الخليج العربي GCC:** تأسس في عام 1981م، واستطاع قطع خطوات متقدمة في طريق التكامل الاقتصادي، بداية من تفعيل منطقة تجارة حرة دون جمارك بين الأعضاء وفق ضوابط، ثم إقامة اتحاد جمركي يقضي بتوحيد التعريفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين الأعضاء، ثم تفعيل السوق الخليجية المشتركة، وأخيرًا دخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في 2010م. وارتفع حجم التجارة البينية بين الأعضاء بمعدل نمو سنوي بلغ 24% خلال الفترة من 2003–2013م بعد إنشاء الاتحاد الجمركي[2]. وعلى الرغم من التأثير السلبي لتشابه هياكل الإنتاج بدول الخليج في فاعلية التجارة البينية، مقارنة بتضخم التجارة مع العالم الخارجي، فإن استمرار خطط التنويع الاقتصادي وتحفيز وجذب الاستثمارات المتبعة خلال السنوات الماضية قد حسَّن الوضع تدريجيًّا.

ب. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA: دخلت حيز التنفيذ عام 2005م، وتضم 18 دولة عربية، وتضمنت إعفاءً جمركيًّا كاملًا للسلع ذات المنشأ العربي وتيسيرات إضافية[3]. لكن مع هذا لم تتوسع المنظمة إلى مستويات تكامل اقتصادي أعلى. وعمومًا تواجه اقتصادات هذه المجموعة أيضًا تحدي تشابُه هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية بين كثير من أعضائها، علاوة على ضعف التكنولوجيا ومحدودية رؤوس الأموال.

ومما سبق يتضح اتجاه كثير من الاقتصادات نحو مزيد من التكتل، سواء بالانضمام إلى تكتلات اقتصادية جديدة، أو بتطوير مستويات التكامل الاقتصادي في التكتلات الموجودة بالفعل لرفع تنافسية اقتصاداتها في ظل وجود عدد مهم من التكتلات القوية والمؤثرة كالاتحاد الأوروبي والأيبك، وكذلك اتجاه سريع لتكتلات حديثة نحو التأثير الاقتصادي العالمي مثل البريكس.

وقد استطاع بعض التكتلات خلق التجارة البينية داخل التكتل، على حساب مَن هم خارجه، أي تحول التجارة عن غير المنضمين للتكتل، وذلك بعد تخفيض أو إزالة معدلات الجمارك بين الأعضاء. وبعض التكتلات اتجهت نحو إنشاء بنوك تمويل واستثمار بين الأعضاء البريكس، وهي خطوات مهمة في تحقيق التكامل والتنمية وتحفيز التجارة الخارجية للأعضاء.

لكن مع ذلك أغلب التكتلات لم تستطع بعد الارتقاء بمستويات التكامل الاقتصادي إلى مستويات أكثر تقدمًا، كما فعل الاتحاد الأوروبي. ناهيك بوجود تكتلات شكلية لا يوجد لدى أعضائها إلا القليل مما يمكن مبادلته مع باقي الأعضاء. بجانب تكتلات أخرى –وهي الأكثر– لا تزال تفتقر إلى كثير من مقومات النجاح[4]، لكنها في طريقها لزيادة فاعليتها في ظل المنافسة التجارية الشرسة والتغيرات الدولية المتسارعة.

---

(1) Mercosur, Statistics, accessed: De. 10, 2023, https://cutt.us/RICsQ

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، تأثير الاتحاد الجمركي في حجم التجارة البينية، الاتحاد الجمركي، د. ت، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/5ibfh

(3) جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دليل تعريفي، د. ت، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/iBdFj

(4) يتطلب نجاح التكتلات الاقتصادية في تحقيق أهدافها عدة مقومات وشروط من أهمها: الانسجام السياسي والأمني بين الأعضاء، بالتوازي مع التوافق على أهداف ورؤى اقتصادية مشتركة، ووجود اختلاف نسبي في هياكل الإنتاج، لا تشابُه معيقًا لعمليات التبادل التجاري بين الأعضاء، بجانب كفاءة عنصر رأس المال البشري لرفع الإنتاجية وزيادة تنافسية منتجات الأعضاء التكتل في مقابل العالم الخارجي، مع أهمية توافر البنية التحتية والتشريعية والرقابية والمحفزات المناسبة لخلق بيئة عمل جاذبة للأعمال. وذلك من أجل تحقيق أهداف التكتل مثل زيادة التجارة والتنافسية الدولية ورفاهية المستهلك وتحقيق التنمية والارتقاء بمستويات التكامل الاقتصادي بين الأعضاء، وغيرها من الأهداف.

2. التوجه نحو منافسة الدولار وخلق عملات بديلة

توسـع اسـتخدام الدولار الأمريكي باعتبـاره أداة مقبولة عالميًـا للتبادل التجاري مـن بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر التوسع في استخدامه حتى مع الصدمات التي تعرض لهـا، مثل اتخاذ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسـون قرار إلغاء ربط الدولار الأمريكي بالذهب في عام 1971م صدمة نيكسون. وزادت شـعبية الدولار الأمريكي مع تحول النظام العالمي إلى الأحادية القطبية واتباع غالبية أنظمة العالم النظام الرأسـمالي بعد سـقوط جدار برلين وانهيـار الاتحاد السـوفييتي، لكـن تُعلمنا دروس التاريخ الاقتصادي استحالة سيادة عملة ما إلى الأبد مهما بلغت قوة اقتصادها. وذلـك مثلما حدث مع الجنيه الإسترليني أوائل القرن العشرين بعد أن ساد الاقتصاد العالمي طويلًا وقبله الفرنك الفرنسـي والسويسري وغيرها من العملات.

ويصطدم استمرار هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن بمجموعة من التهديدات والتحديات الجدية التي تثير الشـكوك حول مدى اسـتمرارية هذه الهيمنة، وإلى أي مدى من الممكن أن تكون مؤثرة فيه، سـواء في الوقت الراهن أو في المستقبل.

ولذا سـوف نناقش في ما يلي عبر ثلاثة ملفات مختصـرة: عناصر قوة الدولار بالنسـبة للاقتصاد العالمي حاليًا، والتهديـدات والتحديات الموجودة والمحتملة أمام استمرار هذه الهيمنة، ومدى تأثيرها حاضرًا ومستقبلًا.

أ. عناصر قوة الدولار الأمريكي وأسباب هيمنته على الاقتصاد العالمي:

في وقتنا الحالي يعد الدولار، ليس فقط العملة الأكثر تفضيلًا واسـتخدامًا في التجـارة الدولية، لكنه أيضًا العملـة الأكثر طلبًا مـن الدول لحفظ الاحتياطات الأجنبية، وكذلك مـن الأفراد لحفظ قيمة الثـروات، ولذا فهو العملة الأهـم في العالم حاليًا، لما يتمتع به من أهمية وعناصر قوة تتمثل في ما يلي:

(1) الهيمنـة على التجـارة العالميـة: يهيمن الـدولار علـى قرابـة 90% مـن المعـاملات في أسـواق الصرف الأجنبـي، وقرابة نصـف إجمالي التجـارة العالميـة[1]. أي إنه مهيمن على أسـواق الصرف الأجنبي، وكثيف الاسـتخدام في التجارة الدولية. كما يمثل نحـو 43% من المبادلات المالية الدوليـة لنظـام «سـويفت» وهي أهم شـبكة مالية لإجراء التحويلات البنكيـة عبر الحدود، في مقابل 32% لليورو و2.3% للرينيمبي الصيني[2].

(2) مخزن للثروات وللاستثمار العالمي: يستثمر أصحاب الثروات حول العالم تريليونات الدولارات في الأسـواق الماليـة الأمريكية. ويشكل سـوق السـندات الأمريكية وحده 60% من إجمالي سوق السندات العالمية[3]، وبالتالي يقود هذا التدافع على الدولار إلى ارتفاع الطلب عليه من العالم الخارجي، وهذا يدعم استقرار قيمة العملة الأمريكية، كما يتيح للاقتصاد الأمريكي الاقتراض بتكلفة منخفضة جدًا عبر سوق السـندات الأمريكية، فيتمكن من جذب الاسـتثمارات والثروات العالمية إليـه من الخارج بفضل الثقة المرتفعة بالاقتصاد الأمريكي، وبالتالي دعم نمو الاقتصاد الأمريكـي من أموال المقرضين حول العالم المستثمرين بتكلفة قليلة.

(3) النسـبة الأكبر مـن الاحتياطات النقدية: يمثـل الـدولار 59% مـن احتياطيـات البنـوك المركزية[4]، أي النسـبة الأكبر مـن الاحتياطات العالمية، في مقابل 20% لليورو تقريبًا، وأقل من 3% للرينيمبي الصيني حتى الربع الأول من عام 2023م انظر شكل رقم (1).

شكل (1): نسب العملات في تكوين احتياطات النقد الأجنبي لدى الحكومات حتى الربع الأول 2023م

Source: IMF, Council on Foreign Relation https://cutt.us/ZZ0Io

(1) Upamanyu Lahiri, Guest Contributor, Council on Foreign Relation, The Future of Dollar Hegemony, August 22, 2023, accessed: Dec. 03, 2023. https://cutt.us/kkRQ9
(2) JP Morgan, De-dollarization: Is the US dollar losing its dominance?, August 31, 2023, accessed: Dec. 03, 2023, https://cutt.us/j00aV
(3) Brookings, The future of the US dollar: Are its days as the world's dominant currency numbered?, June 07, 2022, Accessed: Dec. 03, 2023, https://cutt.us/7p3RE
(4) The Federal Reserve, The Central bank of United States, The International Role of the U.S. Dollar, Post-COVID Edition, June 23, 2023, accessed: Dec. 03, 2023, https://cutt.us/oBibs

(4) أداة تقدير أسعار أهم السلع الإستراتيجية: تُقدَّر بالدولار أسعار أهم السلع التجارية والمحاصيل النقدية في العالم والأكثر طلبًا واستهلاكًا، مثل النفط والغاز والحديد والصُلب والنحاس والمعادن الأساسية، بجانب الذهب والفضة، والقهوة والكاكاو والقطن، والأغذية الرئيسية كالقمح والذرة الأرز والسكر والزيوت وفول الصويا والشعير، وغيرها من السلع التجارية الهامة. ويكشف بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي وفق مؤشر مركب خاص به أن الدولار لا يزال العملة الأكثر استخدامًا. انظر الشكل (2).

(5) الاستناد إلى أهم اقتصاد عالمي: يستند الدولار إلى الاقتصاد الأمريكي، أحد أهم محركات النمو الاقتصادي العالمي حاليًا، ويمثل وحده قرابة 10% من صادرات العالم، بالإضافة إلى سيطرة الشركات التي مقرها الولايات المتحدة على 50% من حجم الثروة بالعالم[1]. الأمر الذي يعزز الثقة به وبعملته.

(6) أداة تقويم الديون العالمية: تُقوَّم بالدولار قرابة نصف الديون العالمية، ويعد العملة الرئيسية في منح قروض صندوق النقد والبنك الدوليين للدول المتعثرة.

(7) الاستحواذ على صادرات الأسلحة وتقويمها بالدولار: تستحوذ الولايات المتحدة على نصف صادرات العالم من الأسلحة 49.2%، وتمتلك أهم الصناعات والتكنولوجيا العسكرية المتطورة، كما تُقوّم صادرات الأسلحة حول العالم بالدولار الأمريكي[2].

ب. مهددات هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي:

على الرغم مما يتمتع به الدولار الأمريكي من قوة وأدوار مهمة في الاقتصاد العالمي، فإن استمرار هيمنته العالمية قد تصطدم بمجموعة من التهديدات والتحديات الجدية، ومنها:

(1) الطموحات الصينية: لا شك في أن التوسع والنفوذ الاقتصادي إحدى أدوات التنافس الصيني- الأمريكي على الساحة العالمية. واستطاعت الصين بالفعل قطع أشواط اقتصادية واسعة في مدة وجيزة حتى أصبحت مصنع العالم، وتفوقت على الاقتصاد الأمريكي في كل من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوى الشرائية، إذ تستحوذ الصين

شكل (2): مؤشر استخدام العملات الأجنبية 2000-2022م

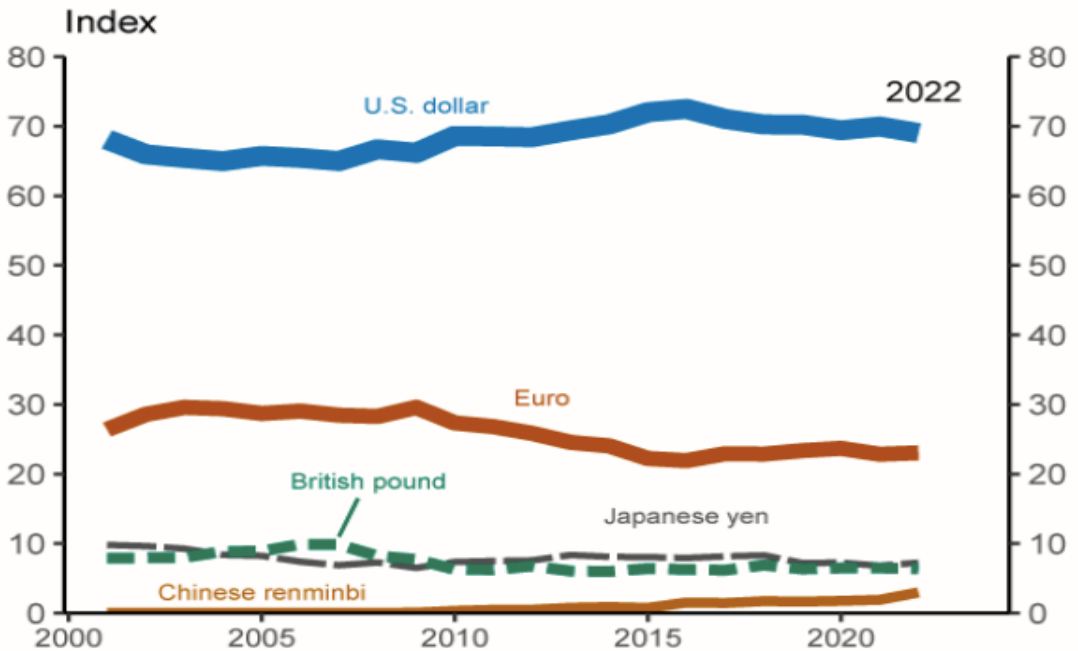

Source: The Federal Reserve, The Central bank of United States, https://cutt.us/RFYEs

(1) Kalim Siddiqui, Athens Institute for Education and Research ATINER, The U.S. dollar and the world economy : a critical review, Volume 6, Issue 1 – Pages 21–44, January 2020, accessed: Dec. 03, 2023, https://cutt.us/yrWkN

(2) سكاي نيوز عربية، عصر هيمنة الدولار.. هل وصل إلى خريفه؟ (12 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر2023م، https://cutt.us/tqyNc

جدول (3): إسهام أبرز الاقتصادات الكبرى في الاقتصاد العالمي

البلد	الناتج المحلي الإجمالي / نسبة للناتج العالمي	صادرات السلع والخدمات / نسبة للإجمالي العالمي
الصين	%18,5	%12
الولايات المتحدة	%15,7	%9,7
ألمانيا	%3,3	%6,6
فرنسا	%2,3	%3,3
بريطانيا	%2,3	%3,2
اليابان	%3,8	%3
الهند	%7,3	%2,5
روسيا	%2,9	%2

Source: IMF, World Economic Outlook: A rocky recovery, April 2023, P: 120.

وحدها على 18.5% من الناتج الإجمالي العالمي مقابل 15.6% للولايات المتحدة، وفق صندوق النقد الدولي 2023م[1]. وكذلك الاستحواذ على الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 12% مقابل 9.7% للولايات المتحدة.

(2) الإفراط الأمريكي في استخدام الدولار أداة للعقوبات الاقتصادية: استخدمت الإدارة الأمريكية سلاح العقوبات ضد الدول المختلفة معها بوتيرة متسارعة منذ أحداث 11 سبتمبر، ففي عام 2022م وحده خضع أكثر من 12 ألف كيان حول العالم لعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية، أي بزيادة تفوق أكثر من 12 ضعفًا منذ مطلع القرن الحالي، وآخرها تلك التي فُرضت على روسيا، وعلى إيران قبلها[2]، الأمر الذي شجع بعض الدول المتضررة إلى التكاتف معًا في محاولة لإيجاد بدائل لإتمام تعاملاتهم المالية الخارجية بعيدًا عن السلاح المستخدم ضدها، وهو الدولار الأمريكي. أضرت العقوبات الأمريكية كثيرًا باقتصاد إيران على سبيل المثال، وضيَّعت عليها مئات المليارات من الدولارات من عائدات النفط. كما أدت إلى عزل روسيا عن الدولار، وتجميد 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي، وتسبب هذا في التخلف عن سداد الديون السيادية للبلاد وصدمات قوية للروبل الروسي، ومن ثم زادت الدعوات الروسية إلى خلق نظام اقتصادي متعدد الأقطاب بالتعاون مع الصين بالأساس.

(3) الضغوط على الدول النامية: وذلك بسبب رفع الفائدة على الدولار، وقد تُشجِّع هذه الضغوط الدول النامية المقترضة بالعملة الأمريكية على البحث عن بدائل، بعدما أدى رفع أسعار الفائدة على الدولار لمعدلات تاريخية 5.50% إلى مشكلات متصاعدة لدى الدول النامية على مدى العام ونصف العام الماضي مثل عجز بالموازنة وتضخم مرتفع وخلق تحديات داخلية.

(4) نمو الدين الأمريكي وعجز ميزان المدفوعات: تتراكم الديون على الاقتصاد الأمريكي بسرعة نتيجة الإفراط في الاقتراض وضخ السيولة بكثافة منذ جائحة كورونا، إلى أن فاقت الديون الأمريكية 32 تريليون دولار. وتتزايد احتمالات استمرار نمو الديون الأمريكية مستقبلًا، مع تكرار موافقة الكونجرس على رفع سقف الدين الأمريكي كما سبق وحدث مرارًا. ويخلق تراكم الديون بهذا الحجم احتمالات

(1) IMF, World Economic Outlook: A rocky recovery, April 2023, P: 120.
(2) Upamanyu Lahiri, Guest Contributor, Council on Foreign Relation, op. cit.

التعـــرض لمخاطـــر عـــدم الســـداد وتخفيض التصنيف الائتماني للاقتصـــاد الأمريكي، ما قد يزعزع الثقة بالدولار الأمريكي مستقبلًا.

من ناحية أخـــرى، يتحول الاقتصاد الأمريكي مع مرور السنوات نحو الاســـتهلاك القائم على الاستيراد أكثر من الإنتاج المحلي، ويلاحَظ هذا من تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من تحقيق فائض بـ4 مليارات دولار في عام 1960م، إلى عجز بأكثر من 950 مليار دولار في عام 2022م[1]. وقد يقود عدم الســـيطرة على العجـــز المتنامي إلى اقتصاد اســـتهلاكي يعتمد على الاســـتيراد من الخارج مع الوقت ويقلل المزايا التنافســـية التي يمتع بها الاقتصاد الأمريكي.

(5) الطموحات الأوروبية لتوســـيع انتشـــار اليـــورو: خلصت ورقـــة بحثية للبنـــك المركزي الأوروبي[2] إلـــى إمكانية زعزعـــة هيمنة الدولار على التجارة العالمية لصالـــح اليورو، من خلال خلق تكاملات إســـتراتيجية بيـــن منطقة اليورو بالأساس، وبينها وبين العالم الخارجي، بما يدعم الاســـتيراد والتصدير باليورو ويزيد اســـتخدامه دوليًا لتلبية الطموحات الأوروبية بتوسيع نطاق تداوله دوليًا[3].

(6) العملات المشفرة والتكنولوجيا المالية: أصبح تطور التكنولوجيا المالية وابتكار العملات الرقمية والمشـــفرة مثل البيتكوين وغيرها واقعًا ملموسًـــا في عالـــم اليوم، بل إن بعـــض البنوك المركزية بـــدأ بالفعل في إنشـــاء عملات رقمية خاصة بها كالبنك المركـــزي الصيني. وفي حال تطويرها لتصبح مناسبة للتبادلات التجارية فقد تأخذ من نصيب العملات التقليدية في التجارة الدولية.

(7) تداول النفط بعملات غير الدولار: يفقد الـــدولار أيضًا بعـــض نفوذه في أســـواق النفط العالميـــة، إذ يجري حاليًـــا التعامـــل في مزيد مـــن المبيعات بعـــملات غير الـــدولار[4]. ويعد النفط الســـلعة التجارية الأهم فـــي العالم التي تُســـعَّر وتُبادل بالـــدولار الأمريكي بالأســـاس، وتنامي هذا الاتجاه يقلل الطلب على الدولار.

(8) تراجـــع نصيب الدولار مـــن الاحتياطي العالمي: تراجعت حصة الـــدولار من احتياطي النقـــد الأجنبـــي لـــدى المصـــارف المركزيـــة حول العالـــم إلى 59% فـــي أوائل عـــام 2023م، مقارنـــة بـــ70% قبـــل عقديـــن، أي بمتوســـط معـــدل تراجع نصف فـــي المائة كل عـــام، وهو معدل كافٍ لإثارة القلق.

ويعد هـــذا التراجع هو الأدنى للـــدولار على مدار عقدين، لصالح عملات أخرى على رأســـها الرينيمنبي الصيني والين الياباني انظر الشكل 3،

شكل (3): نسب الاحتياطي العالمي من العملات خلال 1999-2023م

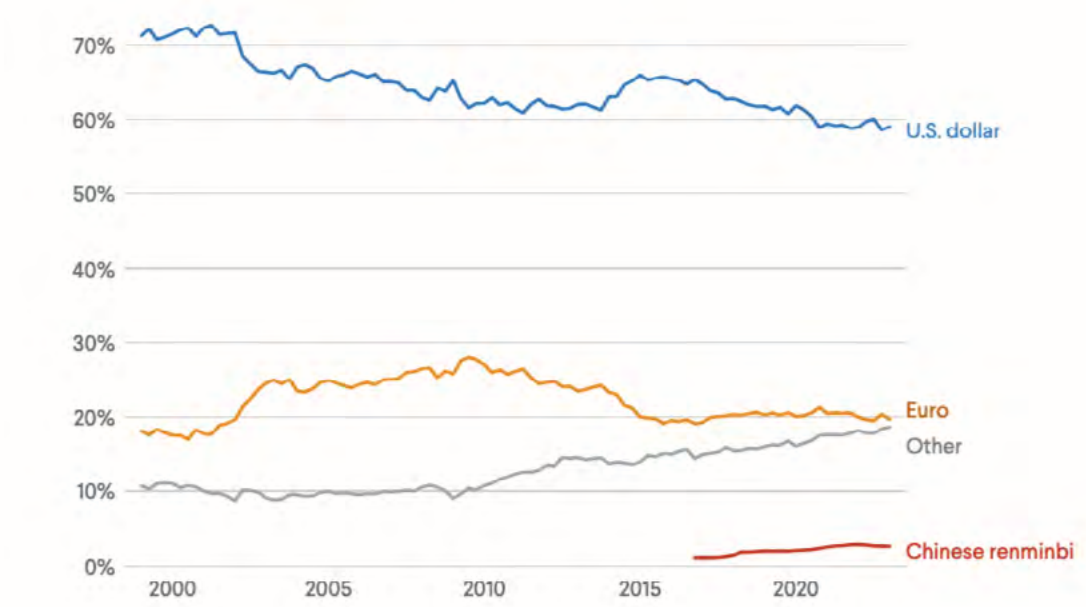

Source: IMF, Council on Foreign Relation. https://cutt.us/2qlVG

(1) Anshu Siripurapu and Noah Berman,[1] Council on Foreign Relation, The Dollar: The World's Reserve Currency, July 19, 2023, accessed: Dec. 03, 2023 https://cutt.us/2qlVG

(2) Georgios Georgiadis, Others. European Central Bank, Fundamentals vs. policies: can the US dollar's dominance in global trade be dented?, July 2021, accessed: Dec. 03, 2023, https://cutt.us/UwMW4

(3) وتعد اليابان والصين من أكبر دائني الاقتصاد الأمريكي من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية وغيرها من السندات المالية.

(4) JP Morgan, op. cite.

وإحدى القرائن على حـدوث تراجع واقع بالفعل في مكانة الدولار على الساحة العالمية حاليًا.

ج. المسار المستقبلي لهيمنة الدولار.. ما بين التحول البطيء والصعوبات الآنية:

يتضح لنا مما سـبق تناوله وجـود مهددات حقيقيـة ومؤثرة في اسـتمرار هيمنـة الدولار العالمية في الحاضر ومسـتقبلًا، لكن من المهم التفرقة بين المدَيَين القصير والمتوسـط، وبين المدى الطويل. فبعض المهددات والمستجدات المالية بدأت بالفعل التأثير في حصص الدولار في الاسـتخدام العالمـي، ولذا فعلـى المدى الطويل لا توجد ضمانات كافية لاستمرار هيمنة الدولار العالمية، وعلى الأرجح لن يستمر الدولار الأمريكي في احـتلال نفس المكانـة التي كان عليها بالماضي أو الحاضـر، وكما رأينا فنصيب الدولار من الاحتياطـات العالمية يتآكل بمعدل نصف بالمائة كل عام، وهو معدل كافٍ لزحزحته عن عرش العملات العالمية خلال سـنوات إذا استمر المعدل في ذات الاتجاه.

لكن مع ذلك، لا يعني تراجـع هيمنة الدولار على الاقتصـاد العالمي على المـدى الطويل، ضرورة حدوث نفس الأمر علـى المدى القصير أو حتى المتوسط لعدة أسباب مهمة وصعوبات تحول دون تحقيق ذلك، وهي:

(1) تهديد مصالـح كثير من الدول وإحداث تقلبات عالمية حـادة: نظرًا لارتبـاط كثير من عـملات دول العالـم بالـدولار الأمريكي. كما الحال مع السـلع الإسـتراتيجية مثـل النفط، والأصـول وأدوات الاسـتثمار العالمـي، مثل

اقرأ أيضًا

دراسة

الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي.. الفرص والتحديات

في ضوء توالي التحـولات الدولية المؤثرة في تراتُبيـة القوى في النظام الدولي، وعلى المحاور الإقليمية والدولية السـائدة، يتفق عديد من كبار المنظِّريـن والمراقبين للديناميكيات الجديدة التي تشـهدها التفاعلات الدولية، والتحـول في قوة الدول ومكانتها وأنماط سياسـاتها الخارجية، على أن معايير قـوة الدول ومكانتها وحركية سياسـاتها الخارجية لم تعد تُقـاس بمقاييس تقليدية بحتة، كما كان الحال فـي الماضي، وإنما برزت بشكل لافت معايير دولية جديدة تفرض على الدول تحديات مغايرة نتيجة التحول في مفهوم وأدوات القوة بحكم التطورات الدولية، مثل موقع الدولة وميزاتها الجيو-سياسـية بالنسـبة لخارطة المحاور والممرات التجارية واللوجسـتية العالمية، لا سـيَّما الممرات التي تُحدث تحولًا في الحركة الاقتصادية والتجارة البحرية في العالـم، والتأثيرات المحتملة في مكانة وثقل الدول من خلال تَموضُعها في الممرات الإستراتيجية للتجارة...

الذهب والسندات الأمريكية. وفي حال حدوث انخفاض حاد بالدولار، فسيحدث انخفاض حاد في قيم العملات المرتبطة به، وما يتبعها من تضخم مفاجئ وصدمات سعرية في تلك الدول، وتقلبات عنيفة في قيم الأصول في حال فك الارتباط المفاجئ بالدولار.

(2) لا يزال الدولار والاقتصاد الأمريكي يمتلك عناصر قوى مهمة في الوقت الراهن، وعلى المدى المنظور، مما أُشير إليه سابقًا.

(3) مخاطر العملات المشفرة مقابل أمان السندات: تحمل العملات المشفرة مخاطر عالية ولا تُعد من الاستثمارات الآمنة في مقابل السندات الأمريكية مضمونة العائد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يذهب بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي إلى أن التقدم التكنولوجي للمدفوعات الرقمية قد يعزز مكانة الدولار الأمريكي، لأن العملات الرقمية المستقرة مرتبطة بأصول لها صلة بالدولار، وبالتالي فتلك العملات مرتبطة ضمنيًّا بالدولار[1]، ما يعزز الطلب والثقة به بطريقة أخرى.

(4) غياب البديل الموثوق عالميًّا: فلا توجد عملة حتى الآن قادرة على أن تحظى بالثقة والقبول الدولي كما يحظى الدولار. وعلى الرغم من منافسة الاقتصاد الصيني للأمريكي بقوة وتفوقه عليه من حيث الناتج المحلي وفق تعادل القوة الشرائية، فإن إسهام العملة الصينية في الاقتصاد العالمي يظل بسيطًا، ولم تصل بعد إلى مكانة تجعلها بديلًا عالميًّا موثوقًا للدولار، بل إن الرينيمبني الصيني يأتي بعد الين الياباني والجنيه الإسترليني في الأهمية والتداول. ولا يفوتنا أن القيود الموضوعة على أسواق المال وعمل الاستثمارات في الصين تعوق توسع تداول العملة الصينية، خصوصًا تلك القيود المتعلقة بالأمن القومي من وجهة نظر الحزب الشيوعي الصيني. بينما لا تحظى العملة الأوروبية، اليورو، باستخدام واسع النطاق يمكن أن ينافس الدولار. ومن ناحية أخرى تصطدم فكرة إنشاء عملة موحدة لبعض التكتلات الصاعدة، كالبريكس، بمعوقات التنفيذ، ناهيك بعدم التوافق على الفكرة ذاتها بين الأعضاء أنفسهم. أي يمكننا القول إن البديل الموثوق للدولار على المدى البعيد لم يتضح بعد.

ومع ذلك فإن سرعة التخلي العالمي عن الدولار على المدى الطويل -وليس تفادي التحول كليًّا- مرتبطة بمدى تعاطي الإدارة الأمريكية مع الفواعل أو الأسباب سابقة الذكر والتعامل معها، ومنها إعادة النظر في بعض سياساتها الخارجية خلال السنوات المقبلة، خصوصًا في ما يتعلق باستغلال هيمنة الدولار باعتبارها عقابًا اقتصاديًّا للدول. بينما ذهبت دراسة بحثية لمؤسسة «جي بي مورجان» المالية الأمريكية إلى أن التراجع السريع عن الدولار ليس أمرًا واردًا مستقبلًا، خصوصًا أن الولايات المتحدة لديها شبكة عالمية طويلة الأمد من الشراكات والتحالفات، لكن مع احتمالية تراجعه الجزئي فقط، لصالح نمو الرينيمبي الصيني.

يكشف لنا التاريخ الاقتصادي معطيات مهمة، مثل أن الاقتصاد الأمريكي عندما استطاع أن يتخطى الاقتصاد البريطاني في عام 1870م، كان الأخير أكبر اقتصاد عالمي وقتئذ، احتاج الدولار الأمريكي إلى 45 سنة إضافية، على الأقل، لكي يحظى بدور عالمي أكبر من الجنيه الإسترليني. واحتاج أيضًا إلى حدوث تغيرات جيو-سياسية غيَّرت العالم، كالحرب العالمية الأولى، وبداية تفكك المستعمرات البريطانية حول العالم، في مقابل تنامي الدور الأمريكي خارج حدودها. ولا يعني هذا أن استحواذ عملة ما على مكانة الدولار الأمريكي مستقبلًا ستتطلب نفس المدة، لكن الأمر خاضع لعوامل كثيرة ومتداخلة اقتصادية وجيوسياسية لا يمكن التنبؤ بتوقيت حدوثها، ومع هذا فإن المسار الأكثر ترجيحا، هو الشك في استمرارية هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي على المدى البعيد.

(1) Ibid.

خاتمة استشرافية للعام 2024م

نشـير في البداية إلـى حتمية تأثـر التوقعات الاقتصادية بعوامل ومؤثـرات كثيرة ومتداخلة، داخلية وخارجية، سياسية وجيو-سياسية وحتى عوامـل طبيعية ومناخية، قـادرة على قلب أدق التوقعات، ولذا فإن استشراف مسارات المستقبل ينطلق من الوقوف على تجارب الماضي، وإدراك الحاضـر، مع أهميـة أن تظل تأثيـرات العوامل الخارجية المفاجئة مستقبلًا في أضيق الحدود، حتى تتحقق التوقعات، وهـذا على العكس مما نعيشه حاليًا من تطورات متسارعة على الأصعدة كافة قادرة على التأثير في مسار الاقتصاد.

الجانـب الإيجابي بشـأن المسـتقبل، هو احتمالية تباطؤ الارتفاع فـي معدلات التضخم العالمي، ونعنى بالتباطؤ هنا تراجع حدة الارتفاع عن معدلات الأعوام السـابقة 9.2% و5.9% في عامي 2022 و2023م علـى التوالي، وليس تراجع معدلات التضخم أو مستويات الأسعار لمعدلات ما قبل الجائحة، يحدث هذا تزامنا مع احتمالات تخفيف أسعار الفائدة في عام 2024م ودفع عجلة الاستثمارات وتنشيط التجارة والنمو الاقتصادي ببطء. وذلك كله في حال عدم حدوث أي مفاجآت خارجيـة جيو-سياسـية تقلـب الحسـابات مجـددًا كما سـبق وفعلت الحرب الروسـية - الأوكرانية، كاحتمالية توسـع الصـراع في غزة إقليميًا أو دوليًا بدرجة تهدد الاستقرار العالمي.

وفـي المقابل، مـن الجوانـب الإيجابية، لا يزال تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي هو السـيناريو الأقـرب للتصور على المدى القريـب، أي النمو المحدود لأغلب الـدول دون قفزات سـريعة، يدعمه خفض تدريجي متوقع لأسـعار الفائدة على الدولار الأمريكي في عـام 2024م وعملات رئيسـية تباعًا، ما يفترض به تنشيط الاستثمار والنمـو نسـبيًا فـي الاقتصـادات الصناعية والمتقدمة، وهـذا الأمر يحتاج إليـه الاقتصاد العالمي. وبالنسـبة لنمو الاقتصادات الآسيوية الناشئة فوضعها أفضل قليلًا، فلدى الهند فرص أعلـى للنمو من الصين لاحتمـالات تأثر الصين سـلبيًا في حال خروج أزمة الائتمان العقاري[1] لديها عن السـيطرة، فمن الممكن أن تنتقل إلى الأسـواق العالمية وتهـدد اسـتقرارها وتقلب التوقعات إلى الأسـوأ مثلما فعلـت أزمة الرهن العقـاري الأمريكية عام 2008م. مـع احتمالية هدوء ارتفاعـات معدلات التضخـم قليلًا، إذ لا تزال توجد مـشكلات قائمة دون حـل متعلقة بجانب العرض الكلـي، بينما تظل مخاطر تقلب أسـعار الغذاء قائمة نظرًا لكونها سـريعة التأثر بالتقلبـات المناخية والاضطرابـات الإقليمية والنزعة للتحوط لبعض أصناف الحبوب كالقمح أو الأرز وخلافه.

أما على مستوى حياة الشعوب، فإن تحديات تباطؤ النمـو الاقتصادي، أو ارتفاع مسـتويات التضخـم أو زيـادة الديـون الحكوميـة، كلها اتجاهات قد تترتب عليها انعكاسـات سـلبية في الأجل القريب، ومـن صورها تراجع معدلات خلق فرص العمـل الجديدة، وتراجع مسـتوى المعيشـة، نتيجة تآكل القوة الشـرائية وعدم التغير فـي الدخول لأصحاب الدخـول الثابتة، وتآكل قيمة المدخـرات عبر الزمن، مـا لم يُعِد أصحابها توزيعهـا بالتحوط في أصول ترتفع مع معدلات التضخم[2] ناهيك بتزايد الفقر والجوع وتراجع الأمن الغذائي لدى كثير من الاقتصادات والشـعوب الفقيرة. ومن ناحية أخرى، فارتفاع مسـتويات الديون الحكومية يزيد الاضطرابات المالية، ويقلـل فرص التنميـة وبالتالي تنامي السخط داخل المجتمعات، وهذا الاتجاه سيكون ملحوظًـا على مسـتوى عدد مـن الاقتصادات الفقيرة والنامية.

وفـي الأخيـر، فإن انحسـار ثلاثـة مخاطر أساسـية يمكـن أن يجلب هـدوءًا واسـتقرارًا اقتصاديًا ملموسًا على مستوى العالم، التوترات الجيو-سياسـية المرتبطـة بأسـعار الطاقـة والمعادن والغذاء (حرب روسـيا-أوكرانيا، عدم توسـع حرب غزة)، وأسـعار الفائـدة والديون الحكوميـة، وأزمة الصين العقاريـة. والعكس صحيح إذا ما اسـتفحلت هـذه المخاطر خلال العام المقبل.

(1) يمكن وصف أزمة العقارات في الصين باختصار بكونها أزمة داخلية تتمثل في تراجع أسعار العقارات بالصين قد تكون لها ارتدادات خارجها إذا ما توسعت الأزمة وأدت إلى إفلاس شركات التمويل العقاري، نظرًا لضخامة الطلب الصيني من المواد الخام والتمويل، فانهيار الشركات العاملة بالقطاع قد يمتد أثره إلى أسواق المال العالمية، وسيؤثر بلا شك على الطلب على المواد الخام المرتبطة بالقطاع، كالحديد والصلب والأسمنت وخلافه، بما أن الصين تستهلك وحدها قرابة 70% من الحديد المنقول بحرًا. كما أن القطاع يشكل مكونًا مهمًا في الناتج المحلي الصيني يزيد على 25% من الناتج، وانهياره سيؤثر في النمو الصيني بلا شك، وبالتالي النمو العالمي.

(2) مثل الأصول الاستثمارية الإنتاجية لذوي الخبرات، أو بدائل الاستثمار لغيرذوي الخبرات، مثل: المعادن النفيسة من ذهب وفضة غيرمشغولة، العقارات والأراضي، والعملات قليلة التذبذب، وغيرها من بدائل الأوراق النقدية التي تفقد قيمتها مع التضخم، علاوة على الاستثمار في التعليم وتطوير القدرات البشرية.

اتجاهات الاقتصاد العالمي

أوّلًا: تفاعلات النمو الاقتصادي العالمي ومساراته

1 نمو الاقتصاد العالمي

- نمو ضعيف للناتج المحلي الإجمالي العالمي مسجلًا 3٪.
- كانت للسياسات المالية والنقدية الانكماشية دورٌ في ضعف النمو العالمي.
- سجل النمو أقل من متوسط المعدلات التاريخية خلال العقدين السابقين (2000-2019م).
- سجلت بعض الاقتصادات الناشئة والنامية نموًا أفضل من المتقدمة.

2 الأوضاع التضخمية

- لا يزال التضخم المرتفع والمستمر أبرز التحديات الاقتصادية العالمية.
- هدأ معدل التضخم العالمي نسبيًا مقارنةً بالعام الماضي.
- لا تزال أسعار الغذاء مرتفعة، وقُدر مستوى التضخم السنوي لها 20٪.
- نقص المعروض والتوترات الجيوسياسية من أهم معززات التضخم العالمي.

3 أسواق المال والتمويل والديون العالمية

شـهدت أسـواق التمويـل أكـبر ارتفـاع لأسـعار الفائـدة منـذ عقديـن لمواجهـة التضخـم.

أدّت الفائـدة لتباطـؤ النمـو العـالمـي، وأزمـــة الـديـــون الحكوميـة.

لا مفر من اتجاه البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة.

4 تحديات اقتصادية

توسع حرب غزة

أسـفرت الحـرب عـن تكاليـف باهظـة لاقتصـاد إسـرائيل، فلسـطين، ودول الجـوار.

سـيتأثر الاقتصـاد العالـمي مـن عـدة نـواحٍ، حـال تصاعـد الـنزاع في منطقـة الشـرق الأوسـط.

تسارع استخدام الذكاء الاصطناعي

قد يؤثر على الوظائف ويقود الابتكارات العالمية.

سيكون له تطبيقات إيجابية مرتبطة بزيادة الإنتاجية والرفاهية، مقابل مخاطر أمنية كثيرة.

ثانيًا: الاتجاهات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية

1

التوجه نحو التكتلات الاقتصادية

يمر التكامل الاقتصادي الفعَّال بعدة مستويات، وله نماذج شهيرة في قارات العالم.

زاد التوجه للتكتل في السنوات الأخيرة لزيادة التنافسية الاقتصادية بين الدول.

تُعَد قارة آسيا الأكثر نموًا في إنشاء التكتلات، مثل شنغهاي، وبريكس، ودول الخليج، وغيرهم.

2

التوجه نحو منافسة الدولار وخلق عملات بديلة

تمتلك العملة الأمريكية كثيرًا من عناصر القوة، وأسباب الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

رغم قوته، تتراجع هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي بفعل مهددات فعلية آخذة في النمو.

يتوقف تحوّل مسار هيمنة الدولار العالمية على محددات قصيرة وطويلة المدى لا تخلو من أحداث تقلبات عالمية.

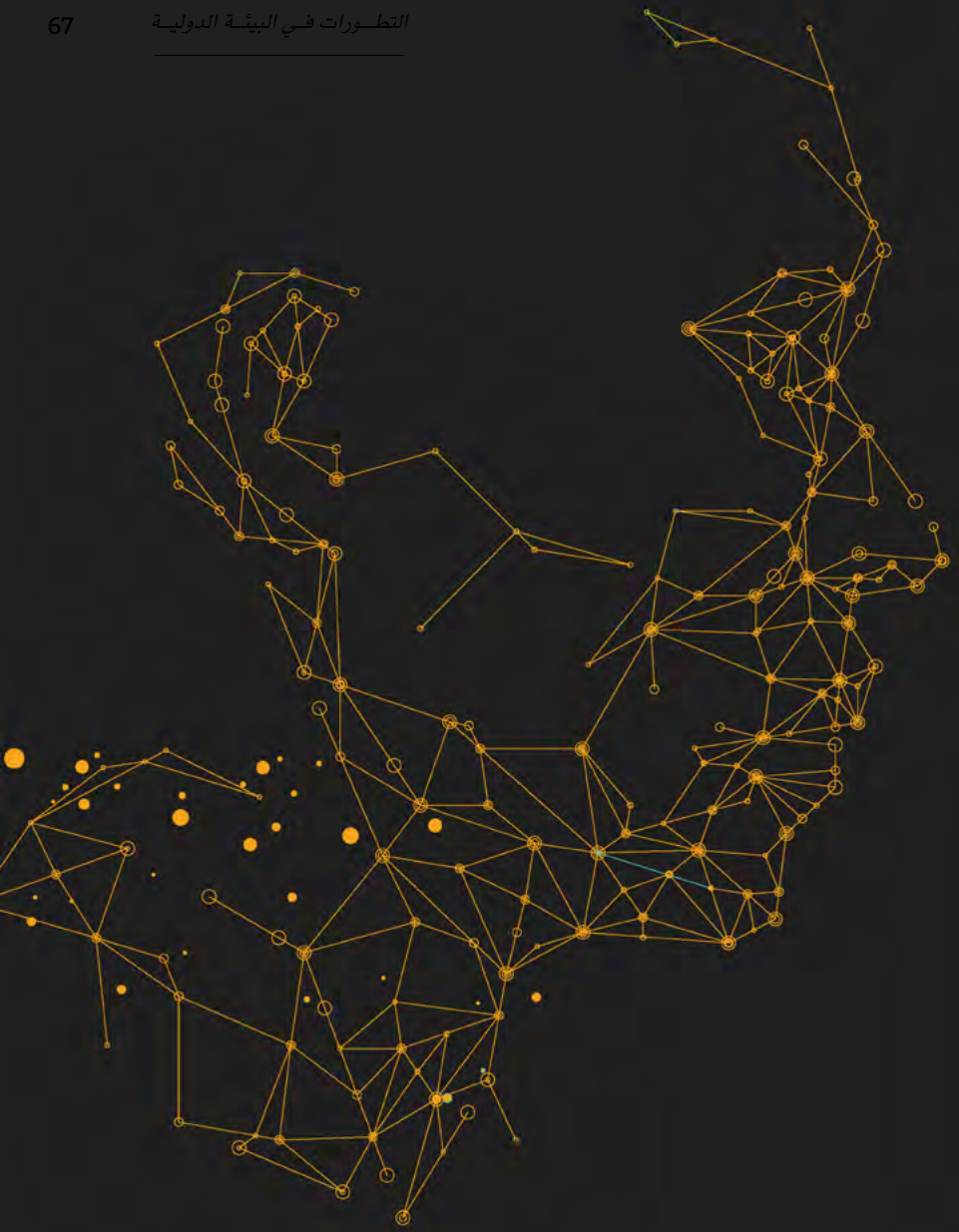

خاتمة استشرافية

احتمالية تباطؤ الارتفاع في معدلات التضخم العالمي، ودفع النمو العالمي ببطء مع تخفيف أسعار الفائدة في عام 2024م.

تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي هو السيناريو الأقرب للتصور على المدى القريب.

تظل مخاطر تقلب أسعار الغذاء والمواد الأولية قائمةً بفعل التوترات الجيوسياسية.

ارتفاع مستويات الديون الحكومية عالميًا سيزيد الأزمات المالية والتحديات المجتمعية.

انحصار التوترات الجيوسياسية المرتبطة بأسعار الطاقة والمعادن والغذاء، وأسعار الفائدة، والديون الحكومية، وأزمة الصين العقارية، يمكن أن يجلب هدوءًا للاقتصاد العالمي في عام 2024م، والعكس صحيح.

القضايـــا الأمنيـــة والمنافسة في المجالات غير التقليدية

تنبأ التقرير الإســـتراتيجي لرصانة عام 2022م بمزيد من التدهور في قضايا الأمن غير التقليدي، إذ وُجدت نظرة متشـــائمة بشأن التعاون لمواجهة عديد من التحديات غير التقليدية على الســـاحة الدولية. وقد أثبتت التطورات خلال عام 2023م هذا التنبؤ، إذ تعقدت البيئة الأمنية علـــى الصعيد الدولـــي، وانجرَّت الأطراف المتنافســـة إلى سياســـات متناقضة بعيدة عن التعاون، وتراجعـــت أولوية مواجهة التغيرات المناخية، واندفعت الأطراف إلى ســـباق محموم في عديد من المجالات بما في ذلك اســـتخدامات الذكاء الاصطناعي، وتطوير الأسلحة غير التقليدية، وسباق الفضاء، وغيرها من المجالات.

◄

لا شـــك أن احتدام التنافس الدولـــي لعب دورًا فـــي إضافة مزيد مـــن التعقيـــدات والتحديات الأمنية، ويحاول التقرير الإستراتيجي هذا العام 2023م أن يلقي الضوء على أهم هذه القضايا، لا سيما في مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح موضوعًا متـــداوَلًا بقوة خلال العام، بالنظر إلى اتســـاع نطاق استخداماته، والفرص والتحديات الأمنية التي بـــات يمثلها، خصوصًا بعد أن أصبح التقـــدم في هذا المجال له تأثيراته في الإستراتيجيات العسكرية وعملية التسليح. وهذا التنافس له صلة وثيقة بالتنافس للحصول على الموارد الداعمـــة لهذا المجال، وهي الرقائق الإلكترونية التـــي باتت عنوانًا مُهمًّـــا للتنافس بين الولايـــات المتحدة والصيـــن، التي أضحت لديها مكانة مؤثـــرة في هذا المجـــال تتفوق بها على واشـــنطن. ولعل التنافس على الموارد قد امتد إلـــى القطب الشـــمالي الذي يزخـــر بثروة باتت محط نظر عديد من القـــوى الدولية، وفي مقدمتها الدول الكبرى التي تقاطعت مصلحتها في هذا الجزء غير المأهول مـــن العالم من أجل اســـتغلال موارده، بل إن عودة التنافس الدولي دفعت بقضية الســـباق نحو الفضاء إلى الواجهة من جديد.

ولا شـــك أن إحدى القضايا المهمة أيضًا هي تطور القدرات العســـكرية غير التقليدية، التي شـــهدت طفرات مهمة، لا ســـيما في مـــا يتعلق بصناعة الأسلحة وتطويرها على غرار الصواريخ الفرط صوتية، والطائـــرات دون طيار التي باتت لها تأثير مهم في مجريات الحروب والصراعات. وإلى جانب هـــذه القضايا ســـيتطرق هذا الجزء من التقرير الإســـتراتيجي إلى قضية الهجرة غير

الشـرعية عبر المتوسـط، وهـي القضية التي فرضت نفسـها على الجانب الأوروبي والجانب الإفريقي، إذ زادت الفجوة بين دول الجنوب ودول الشـمال المتقدم موجات الهجـرة عبر الحدود وعبر المتوسـط باتجاه الـدول الأوروبية، وهو ما اسـتلزم اتخاذ الجانب الأوروبي سياسة ذات بُعد أمني من شـأنها وقف تدفق هذه الهجرات، وذلك بالتعاون مع دول جنوب البحر المتوسط. وبالتالي سوف ينقسـم التقرير إلى ست قضايا على النحو الآتي، أولًا: القـوى الكبرى ومعضلة الذكاء الاصطناعـي، ثانيًا: الرقائـق المتقدمة وسباق التسـلح الجديد، ثالثًا: أثر التكنولوجيا العسـكرية في أنماط الحروب الحديثة، رابعًا: مزيد من التسـابق لغزو الفضاء، خامسًا: أبعاد التنافـس الدولـي علـى الموارد فـي القطب الشمالي، سادسًـا: أوروبا وإشكالية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط.

أولًا: القوى الكبرى ومعضلة الذكاء الاصطناعي

طُرحت مسـألة الذكاء الاصطناعـي ودوره في تشكيل القرار العسكري على طاولة النقاش عند لقاء الرئيـس الأمريكي جو بايدن بنظيره الصيني شي جين بينغ في سـان فرانسيسكو، إذ تطالب الولايات المتحدة الصين بالتعهد بعدم استخدام الذكاء الاصطناعي في الأسـلحة المستقلة، مثل الطائرات المسـيّرة، وفي السيطرة على الرؤوس الحربية النووية ونشـرها، ولكن في ظل انعدام الثقة والتباعـد بين الجانبين، ربمـا لن يتحقق المطلـب الأمريكي، لهذا لـم تخضع بكين لنهج واشـنطن ولكنها وافقت على إجـراء مداولات باعتبارها جزءًا من تعاونهما العسـكري[1]، لذا لا يزال هذا المجال الجديد في المنافسة هو الأكثر اضطرابًا ولا يمكن التنبؤ به.

أما روسيا المستبعدة، من هذا النقاش، فتصرُّ على استخدام الذكاء الاصطناعي لأنه من وجهة نظرها ضروري[2]. وفي هذا السياق أنشأت روسيا قسـم الذكاء الاصطناعي في القوات المسلحة، سبتمبر 2021م، بتخصيص مالي حصري ضمن لجنتها الصناعية العسكرية، مما يزيل الشكوك حول خطة موسكو لاستخدام الذكاء الاصطناعي فقط للأغـراض الإسـتراتيجية والتكتيكية[3]. وبهذا تظل روسيا خارج المحادثات الإستراتيجية العالمية في ما يخص الذكاء الاصطناعي بسبب حربها على أوكرانيا، بخلاف الصين.

ومـع ذلـك، تبـادر الولايـات المتحدة في قيـادة الأجنـدة العالمية فـي ما يتعلـق بدور الـذكاء الاصطناعي، سـواء كان ذلـك في إدارة

(1) Igor Patrick, Mark Magnier &Amber Wang "Biden, Xi Set to Pledge Ban On AI in Autonomous Weapons Like Drones, Nuclear Warhead Control: Sources," *SCMP*, November 11, 2023, accessed November 29, 202, https://cutt.us/Guyw3
(2) Catherine Buchaniec, "Russian military to develop weapons using artificial intelligence," *C4ISRnet*, April 17, 2022, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/AgBR
(3) "Russia's top brass to set up Artificial Intelligence Department," *Tass*, May 31, 2021, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/qDPL

شـؤون الدولة أو فـي الأمور الحياتيـة اليومية للأفراد. وفي هذا الصـدد، أعلنت نائبة الرئيس الأمريكي، كامـالا هاريس، فـي نوفمبر 2023م عن مجموعة من مبادرات للـذكاء الاصطناعي، وحذرت فـي نفس الوقـت مـن التهديد الذي يشكّله الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسـان والقيـم الديمقراطيـة. وبموافقـة 31 دولـة، أطلقـت الولايـات المتحـدة مبـادرة لوضع حواجـز حـول الاسـتخدام العسـكري للذكاء الاصطناعي، ويدعو الإعلان غيـر الملزم قانونًا الموقّعين إلى اسـتخدام المراجعات القانونية، والتدريـب لضمان بقـاء الـذكاء الاصطناعي العسـكري ضمن القوانيـن الدوليـة، وتطوير التكنولوجيا بحذر وشـفافية، وتجنب التحيزات غير المقصـودة فـي الأنظمة التي تسـتخدم الـذكاء الاصطناعـي، ومواصلـة مناقشـة كيفية تطوير التكنولوجيا ونشرها بمسؤولية[1].

تشـارك الصين روسـيا في شـكوكها تجاه الولايات المتحـدة، إذ تراود بكين شـكوكًا إزاء ما تبذله واشـنطن من جهـودٍ لتقنيـن الذكاء الاصطناعي، وهذا ما عبَّر عنـه مندوب الصين الدائم في الأمـم المتحدة في ورقة تقدير موقف قال فيها: «في ظل طبيعة الاسـتخدام المزدوج لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومع تعزيز تقنينه وحوكمته، لا بـد من مجابهة الجهود السـاعية لوضع حدود أيديولوجية للـذكاء الاصطناعي أو الإفراط في توسيع مفهوم الأمن الوطني» لعرقلة المضي قدمًا فـي الذكاء الاصطناعي، مشـددًا على ضرورة «إزالـة العراقيـل المصطنعة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وضمان حقوق جميع البلدان في التقدم التكنولوجي والاسـتخدامات السلمية».[2]

وفـي تقريره إلى المؤتمر الوطني العشـرين للحـزب الشـيوعي 2022م، تعهـد الرئيـس الصيني شـي جين بينغ بـ«تعزيز النمو الموحد والمركز للصناعات الإسـتراتيجية الناشـئة»، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي[3]. وتوقعت «مؤسسـة البيانات الدولية IDC» أن «يتجاوز معـدل النمو السـنوي المركب لسـوق الذكاء الاصطناعـي فـي الصيـن 20 %خلال الفترة 2021–2026م»[4]، مضيفـةً أنـه «من المتوقع أن تصل القيمة السـوقية للـذكاء الاصطناعي فـي الصيـن إلـى 26.44 مليـار دولار في عام 2026م». لذا فمن المرجح أن ترتفع استثمارات الصين في الـذكاء الاصطناعي إلـى 38.1 مليار دولار بحلول عام 2027م.[5]

ووفقًا لدراسـة حديثـة أجرتهـا الحكومة الأمريكية، فإن الشـركات الخمـس الأولى في مجال التعرُّف على الوجه هي شركات صينية[6]، وعلى ما يبدو أن الصين مدفوعة أكثر نحو الذكاء الاصطناعي لأغراض تتعلق باحتياجاتها المحلية لإنفاذ القانون، وذلك باستخدام تقنيات التعرُّف علـى الوجـه أكثر مـن رغبتها في اسـتخدامه بمنشآتها العسـكرية أو المدنية. ونظرًا لنظامها المغلق، فإن المعلومات الرسمية حول تخصيص الحكومـة الصينية ميزانيـة معينة للتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي تبقى طي الكتمان.

مـن جانبهـا تسـتغل الولايـات المتحدة والاتحاد الأوروبي تكتم الصيـن لصالحهما من خلال المبالغـة في كثير من الأحيـان في حجم التهديـدات الماثلة من الأسـلحة المسـتقلة لمنافسيها، الصين وروسـيا. هذا النهج يساعد على حشد الرأي العام لسن تشـريعات وقائية وتخصيص أمـوال لتقنينه بينمـا يخيف أيضًا المنافسين من إجراء أي تدابير مضادة.

لا يقتصـر اسـتخدام الـذكاء الاصطناعي علـى الجيش والشـرطة، لذلك يثيـر مخاوف بشـأن الخصوصيـة والمصداقيـة وتداعياتها المخيفـة على مسـتوى الأفراد والـدول، على رأسـها نذكر هنا برنامـج الـذكاء الاصطناعي شـات جي بي تـي / ChatGPTوهو عبـارة عن مجموعـة متنوعـة مـن روبوتات الدردشـة، وتتمثل هذه المخاوف فـي انتحال هوية الأفراد لارتكاب الجرائـم أو السـرقات /التدخلات في الانتخابات مثلًا، التي أصبحت مهمة سهلة، بل وأسهل من أي وقت مضى.

يتوجب علـى العالـم اتخاذ إجمـاع عاجل بخصـوص اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي

(1) Erica L. Green, "Harris Warns That the 'Existential Threats' of A.I. Are Already Here," *The New York Times*, Nov 1, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/MxGd

(2) "Position Paper of the People's Republic of China on Regulating Military Applications of Artificial Intelligence AI," Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva, Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva and Other International Organizations in Switzerland, December 13, 2021, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/kbVe

(3) Ben Jiang, "Communist Party's 20th Congress: Xi Sends Supportive Message To Domestic IT, AI, And New Energy Sectors," *SCMP*, October 17, 2022, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/rLcx

(4) "China's AI Market Spending To Cover 10% Of World Total In 2023: Report," *CGTN*, April 10, 2023, https://2h.ae/xkNj

(5) "China's AI investment expected to exceed &38 bln in 2027," *Xinhua in China Daily*, August 26, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/VeKS

(6) "Face Recognition Technology Evaluation FRTE 1:1 Verification," *NIST*, November 21, 2023, accessed November 29, 2023, https://cutt.us/l6TNw

للأغراض المدنية والعسكرية، ولكنه حلم أقرب إلى الخيال أن يحـدث في القريب العاجل، حتى لو اتفقت الولايـات المتحدة والصين على وضع خطوط تأطيرية تعرف ماهية الأسـلحة المعدة بالذكاء الاصطناعي، فلن تشـاركهما روسيا هذا التأطير إلى أن تحصل علـى صفقتها المرادة في أوكرانيا وغيرها من المطالب[1].

وإلى جانـب القضايا الشـائكة الأخرى، فإن المحادثات العسكرية المتوقفة بشأن استخدام وتقنين الذكاء الاصطناعي ستكون أيضًا جزءًا من جدول الأعمال بين الجانبيـن، لذا فمن المرجح أن تربـط الصين تقدمها نحو وضـع إطار يحدد استخدامات الذكاء الاصطناعي، سواء كان ذلك في الجانب العسـكري أو المدنـي، مع تخفيف الولايات المتحـدة ضوابطهـا المفروضة على صادرات الصين مـن الرقائق المتقدمة بموجب «قانون الرقائق والعلوم».

مـن جانبهـا سـتعترض واشـنطن علـى الدعم السـخي الذي تقدمه بكين إلى شـركات التكنولوجيا الفائقة إلى جانـب التفاوض معها لتخفيف التوترات المتصاعدة مع تايوان.[2]

لم تسـتطع الأمم المتحدة الخروج بتعريف موحد للإرهـاب، لذا فـإن نجاحها فـي تقنين اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي يبقـى رهينة التكهنـات، ومـا دام العالم الآن منقسـمًا في معسـكرين أو ثلاثة معسـكرات حول وظيفة الذكاء الاصطناعي، فإن الدول النامية، لا سـيما الفقيرة منها، ستواجه خسائر فادحة.

ثانيًا: الرقائق المتقدمة وسباق التسلح الجديد

باتـت الرقائـق الإلكترونية مسـعى كل الدول العظمى، حتى بلغ الأمـر بالولايات المتحدة إلى تفكيك مبادئ اقتصاد السـوق العالمية بمنحها استثمارات عامة لشـركات الرقائق دون تأميمها، إذ يتيح قانـون «الرقائق والعلـوم» الذي أقرّته الولايات المتحدة تقديم ما قيمته 52 مليار دولار لدعم شركات أشـباه الموصلات، وهو أحد أكبر برامج التنميـة الصناعية الممولـة من القطاع العام منذ الحـرب العالمية الثانيـة[3]، ويهدف هـذا الإجـراء الدقيق إلـى حظر الاسـتثمارات

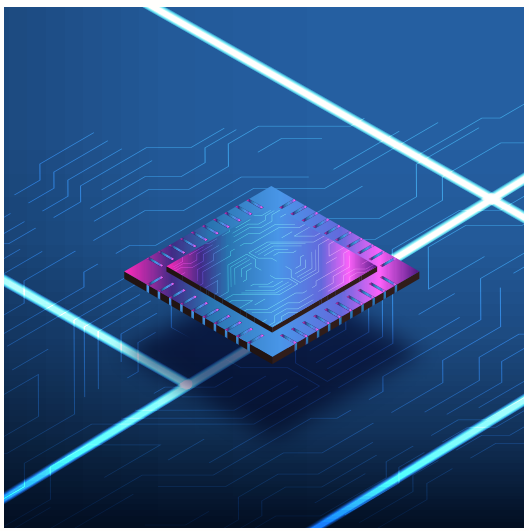

الأمريكية في ثلاثة قطاعات تقنية صينية مهمة: أشـباه الموصلات، والحوسـبة الكمية، والذكاء الاصطناعي.

ويسـعى هذا التشـريع، الذي أقره الحزبان الأمريكيان، إلى جذب مجموعة شـركاتٍ كبيرةٍ لتصنيع أشباه الموصلات إلى الولايات المتحدة، عن طريـق تمويلها بعشـرات المليـارات من الدولارات لدعـم البحث والتطويـر الفيدرالي والشركات الإقليمية الناشئة في مجال التقنية، وبالفعـل تعمل الولايـات المتحـدة على دعم مشـاريع كبرى لشـركات الرقائق الإلكترونية مثل «إنتل» و«شـركة تايوان لتصنيع أشـباه الموصلات/TSMC» و«ميكـرون» و«جلوبال فاوندريز» وغيرها.

وبعد عام أقر الاتحـاد الأوروبي قانون الرقائق الخـاص تحت اسـم «السـيادة الرقمية»،[4] ويهـدف الاتحاد الأوروبي مـن وراء هذا القانون إلى الوصول إلـى هدفه المتمثـل في مضاعفة حصته في السـوق العالمية مـن الرقائق لتصل إلـى 20% في عام 2030م. كمـا يتضمن القانون مبادرة صناعة رقائق أوروبية، و«سيدعم الاتحاد الأوروبي المبـادرة بمبلغ 3.3 مليـار يورو. ومن المتوقـع أن تدعم الدول الأعضـاء أيضًا بنفس المبلـغ»[5]. وبهذا التطـور، نـرى أن الولايات المتحدة تمكنـت من وضع حاجـزٍ صعبٍ أمام الصين، ليس بتقييد صـادرات أجهزتها التقنية المتقدمة من مصانعها فحسـب، بل وحشدها

(1) "Vladimir Putin Plans AI Boost In Russia to Fight 'Unacceptable and Dangerous' Western Tech Monopoly," *AP* in *Euronews*, November 27, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/Smkn
(2) Karen Freifeld, "Exclusive: US Tackles Loopholes In Curbs On AI Chip Exports To China," *Reuters*, October 16, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/PGvA
(3) Jeanne Whalen, "A New Era of Industrial Policy Kicks Off With Signing of the Chips Act," *The Washington Post*, August 8, 2022, accessed November 29, 2023, https://2u.pw/lwcDbRT
(4) "Digital Sovereignty: European Chips Act Enters Into Force Today," *European Commission*, September 21, 2023, accessed November 29, 2023, https://cutt.us/c5aBs
(5) Ibid.

الاتحاد الأوروبي وتايوان واليابان إلى جانب الولايات المتحدة في هذا المسعى.

ونظرًا لفائدتها في الأجهزة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والحواسيب العملاقة وأنظمة الأسلحة المتقدمة، وتطبيقات الفضاء وغيرها، فإن الولايات المتحدة تخشى احتمالية أن تصبح الصين موازية لها أو حتى متفوقة عليها، ومن ثم بدأت إدارة بايدن وضع قواعد متراتبة لتقييد تصدير الرقائق الدقيقة إلى الصين[1]. وبموجب نهج واشنطن الجديد «ففي حال منعت الحكومة الأمريكية من إجراء عمليات فحص في الشركات المُدرجة بالقائمة التي لم يجرِ التحقق منها، ستبدأ واشنطن عملية إضافتها إلى [قائمة الكيانات] بعد 60 يومًا».[2]

ويبدو أن هدف الولايات المتحدة أوسع بكثير من المنظومات التي تهدد الأمن الوطني، لا سيما أنّ الولايات المتحدة تعرّف الحاسوب العملاق بأنه أي نظام تتجاوز قوة الحوسبة فيه 100 بيتافلوب داخل مساحة أرضية تبلغ 6400 قدم مربع، ناهيك بأن التصنيفات تشمل مراكز بيانات تجارية للشركات الكبرى والبنوك أيضًا، مما يتناقض مع مزاعم واشنطن بأنها لا تسعى إلى فصلٍ شامل لاقتصادها عن بكين.

كما يبدو أن الولايات المتحدة مستميتة في سبيل الحفاظ على هيمنتها في الثورة الصناعية الرابعة القائمة على الرقائق الإلكترونية والتوصيل البيني والذكاء الاصطناعي. فمنذ الثورة الصناعية الثالثة والحرب العالمية الثانية احتكرت الولايات المتحدة -خصوصًا المجمعات الصناعية العسكرية- التقنيات المتقدمة. وخلال العقد ونصف العقد الماضي انكسر هذا الاحتكار، وظل جهاز الأمن الوطني يحاول اللحاق بالركب في سباقٍ بدأ للتو[3].

كانت شركة «إنتل» الأمريكية أول من اخترع وطوَّر الرقائق الإلكترونية على مدى عقود، ولكنها خسرت هذه الريادة في النصف الأخير من العقد الماضي، وحلت محلها شركة «سامسونج» الكورية و«شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات». وتقلّص حجم الرقائق الإلكترونية إلى 4 «نانومتر/Nanometre» ومن ثم اقتربت من عقدة عملية الإنتاج البالغة 2 نانومتر، وهي منتهى دقة التصنيع، وأقصى تطويرٍ للترانزستور، علمًا بأن النانومتر هو جزء من مليار جزء من المتر.

ومنذ أن ظهرت الرقائق الإلكترونية في عام 1965م ظل قانون «مور»، الذي سُمّي تيمنًا بـ«جوردون موريس» أحد مؤسسي شركة «إنتل»، ثابتًا. وذكر موريس في ورقة بحثية أن عدد الترانزستورات الموجودة على رقاقة صغيرة سيتضاعف كل عامٍ أو عامين تقريبًا[4]، وتُجري أفضل الجامعات في العالم حاليًّا أبحاثًا حول عصر ما بعد شرائح السيليكون في ظل اقترابها من طاقتها القصوى.

وباستخدام آلات التصوير الضوئي من هولندا يمكن للصين إنتاج رقائق بحجم 7 نانومتر على الأكثر، بينما تصنع تايوان 92% من الرقائق المتقدمة، وتصنّع الثمانية في المائة المتبقية في كوريا الجنوبية. وبدأت حقبة المنافسة الصينية في مجال الهواتف الذكية الانحسار، وكانت «هواوي» أول الخاسرين. وفي حال كانت الرقائق الإلكترونية هي النفط الجديد للنصف القادم من القرن، فإن الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن الرقائق يشبه حظر النفط العربي عام 1973م.

والسؤال المطروح: هل تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها عرقلة نمو الصين؟ هل نرى العملاق الآسيوي يستسلم لعجزه عن صنع رقائق متقدمة؟

الإجابة لا بالتأكيد. ففي عام 2014م ذكر الرئيس الصيني شي جين بينغ أن أشباه الموصلات هي التقنية الأساسية التي يجب على الصين أن تنتجها محليًّا، وعليه دعمت الحكومة الصينية «الشركة الدولية لتصنيع أشباه الموصلات»، وهي الشركة الرائدة في الصين في صناعة الرقائق الإلكترونية والمحظورة من الولايات المتحدة، بمبلغ نقدي بلغ 47 مليار دولار منذ 2014م إلى جانب الإعانات الصينية السخية[5].

وبالتالي فان الرئيس الصيني يعطي تصنيع الرقائق الإلكترونية أهمية لا تقل عن برنامج القنبلة الذرية، فبالإضافة إلى قدرتها على إعاقة ظهور بكين قوة عظمى منافسة، فإن الاعتماد

(1) Stephen Nellis, Karen Freifeld and Alexandra Alper, "U.S. aims to hobble China's chip industry with sweeping new export rules," *Reuters*, October 10, 2022, accessed November 29, 20223, https://2h.ae/DzGQ
(2) Ibid.
(3) Thomas Alsop, "Semiconductor Market Revenue Worldwide From 1987 To 2024," *Statista*, October 17, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/HqcS
(4) James McKenzie, "Moore's law: further progress will push hard on the boundaries of physics and economics," *Physics World*, June 20, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/rxfy
(5) Giulia Interesse, "China Considers Extending its EV Subsidies to 2023 updated," *China Briefing*, June 27, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/xtWx

على الواردات يمثل عبئًا أكبر من واردات النفط الخام على الاقتصاد الصيني. وفي عام 2022م استوردت الصين ما قيمته 415.58 مليار دولار من أشباه الموصلات مقارنة بـ365.51 مليار دولار من النفط الخام[1].

ولا تقتصر حرب الرقائق على القوى العظمى فحسب، بل تواجه الشركات الرائدة في العالم تحديات وجودية بعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على التصدير إلى أكبر عملائها. وفعليًا من بين 25 شركة مصنعة في 2023م لم يتبق اليوم سوى ثلاثة فقط: «شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات» و«سامسونج» و«إنتل». فالتنافس في التقدم سريع جدًا لدرجة أن شركة بقيمة 5 مليارات دولار قد تصبح متخلّفة عن الركب خلال 5 سنوات. وحين تُستبعد الصين، وهي مركز التصدير العالمي، من معادلات الإيرادات الخاصة بشركات الرقائق الإلكترونية، فإن هوامش الربح تتضاءل ومعها جدوى نموذج الأعمال، أضف إلى ذلك تضاؤل اثنين أو أكثر من عمالقة الرقائق الإلكترونية الممولة من الدولة في خمس سنوات مما سيضطرها إلى بيع الرقائق الإلكترونية بسعر أقل ودون قيود سياسية متعلقة بها.

وحتى إن لم تتمكن الصين من اللحاق بالولايات المتحدة في غضون بضع سنوات، فإن قيود التصدير ستضعف بمرور الوقت، وستعيد بعض الدول بيع رقائقها إلى الصين مقابل المال والنفوذ. وأيضا قد تستطيع الصين تصنيع أجهزة مماثلة عن طريق التجسس الصناعي أو الابتكار، وفي أسوأ الأحوال، إن ظلت الصين في الطرف الأدنى من سلسلة التوريد، وظل تصنيعها منخفض المستوى، فإن السياسة الحمائية الأمريكية تعرض استقلال تايوان للخطر، فبينما تتعثر الولايات المتحدة في أوكرانيا والشرق الأوسط، فإنها غير قادرة على مواجهة قوة الصين بالقرب من خطها الساحلي، حيث تايوان وشركتها الرائدة «شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات»، ويبدو أن شي جين بينغ واثق بقدرة بلاده على هزيمة الاستعمار التقني الغربي دون تعريض صعودها مستقبلًا كقوة عالمية للخطر.

ثالثًا: أثر التكنولوجيا العسكرية في أنماط الحروب الحديثة

في العصر الحديث يعتبر تطور تكنولوجيا السلاح من أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في أنماط الحروب على المستوى الإستراتيجي، إذ أصبحت مقاييس كفاءة الجيوش تعتمد بشكل مباشر على مدى القدرة في استخدام وتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ليسهم بشكل مباشر في تغيير أنماط الحروب الحديثة. لذلك يتنافس كثير من الدول على تطوير التقنيات التكنولوجية للأسلحة العسكرية من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، لتشمل عديدًا من الوسائل العسكرية مثل أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة والصواريخ الفرط صوتية وطائرات الدرونز، بالإضافة إلى وسائل الحرب السيبرانية المتقدمة.

بالنسبة للصواريخ الفرط صوتية Hypersonic Missiles، فقد لعب الذكاء الاصطناعي دورًا مُهمًّا في تطورها، وتعرف هذه الصواريخ في أغلب الأحيان بأنها تلك الصواريخ

(1) Nicole Willing, "Chips Over Oil: China's Strategic Pivot in the Global Tech Race," *Techopedia*, Oct 24, 2023, accessed November 29, 2023, https://2h.ae/nVeL

التي تتجاوز سرعة الصوت بخمسة أضعاف ماخ 5 أو 6125 كيلومترًا في الساعة، ويقتصر هذا التعريف على جانب فقط من مواصفاتها، إذ إن كثيرًا من المركبات منذ الحرب العالمية الثانية تستطيع تجاوز هذه السرعة، بما في ذلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تتخطى سرعتها 22 ألف كيلومتر في الساعة، أي ما يقارب ماخ 18، ولكن قوة تأثير الصواريخ الفرط صوتية الحديثة تكمن في قدرتها على المناورة في جميع مساراتها مع احتفاظها بنفس السرعة.

وقد كان هذا التطور من الأمور المستبعدة حتى وقت قريب، إذ إن أي صاروخ باليستي، حتى وإن كانت سرعته أعلى من سرعة الصوت، فإن رادارات الرصد المضادة لا تحتاج إلى تتبعه وتكتفي فقط بدراسة مساره بحكم ثبات المسار منذ انطلاقه إلى الغلاف الجوي الخارجي حتى عودته مجددًا إلى الأرض ليصيب الهدف في مسار شبيه بالقوس، الأمر الذي يتيح للرادارات تحديد هذا المسار بشكل دقيق، وإطلاق دفاعاتها على هذا الأساس. ولكن للصواريخ الفرط صوتية القدرة على المناورة والتغطية، والالتفاف على جميع العوائق، وتجاوز الصواريخ الدفاعية حتى في المسارات القريبة من الأرض، مع الاحتفاظ بنفس السرعة التي تتجاوز سرعة الصواريخ المضادة، بحيث تكون قدرة الدفاعات على استشعار وجود الصاروخ الفرط صوتي واستجابتها للتصدي له أطول من مدة وصول الصاروخ لهدفه[1].

أما النسبة إلى طائرات الدرونز Drones، فمن خلال استخدام الخوارزميات المتقدمة تمكن الذكاء الاصطناعي من تحويل تكنولوجيا الطائرات دون طيار إلى أحدث ثورة في الصناعات العسكرية المتقدمة، إذ أدى إدماج الذكاء الاصطناعي في تكنولوجيا الطائرات دون طيار إلى إمكانيات عديدة في مختلف الصناعات العسكرية، لا سيما الطائرات دون طيار، بما في ذلك تطوير قدراتها ومهامها القتالية التي عادة ما تتطلب الذكاء البشري، مثل الإدراك والتعلم والاستدلال، بالإضافة إلى اتخاذ القرار، إذ يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي معالجة كميات كبيرة من البيانات والحسابات المعقدة بشكل يمكّنها من أداء المهام بشكل أكثر كفاءة ودقة، فقد أثبتت الطائرات دون طيار في الحروب الأخيرة، خصوصًا حرب أوكرانيا، أنها مستقبل الصناعات العسكرية. وذلك بعد النجاحات التي قدمتها من خلال قدرتها على إحداث الفارق في ساحات القتال، إذ تتنافس الدول الكبرى على امتلاك وتطوير تكنولوجيا الطائرات المسيّرة، وتمتلك كل من روسيا والولايات المتحدة والصين وبريطانيا أفضل أنواع الطائرات المسيّرة.

شكل (1): قدرة الصواريخ الفرط صوتية على تغيير مستقبل الحروب

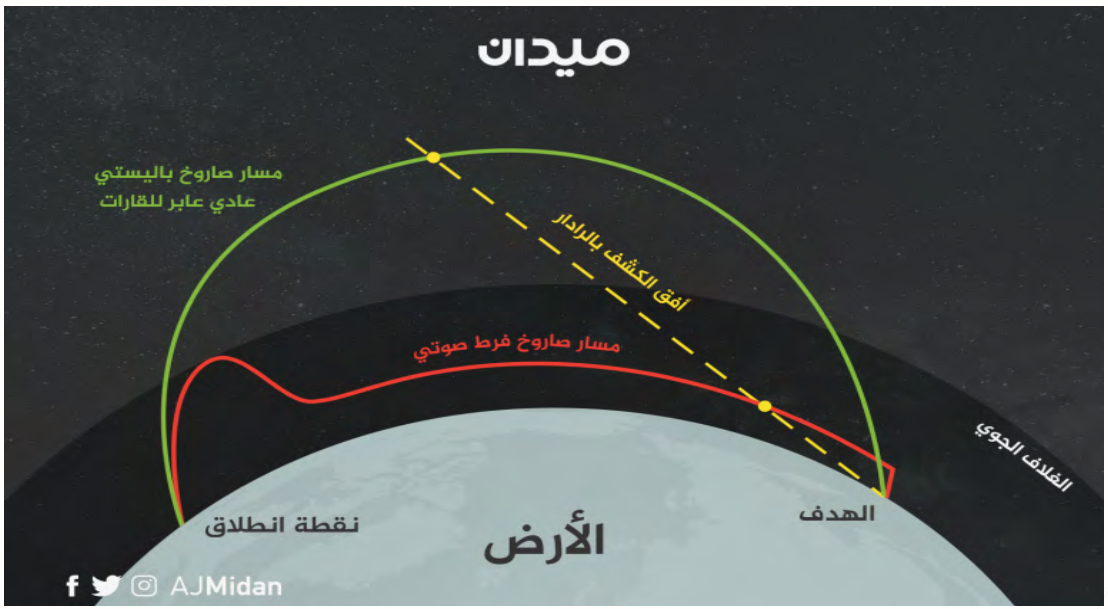

المصدر: شادي عبد الحافظ، جيم دونغ-فينغ.. كيف تغير الصواريخ الفرط صوتية الصينية مستقبل الحروب؟ الجزيرة، (02 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/wV7v9

(1) الجزيرة، «جيم دونغ-فينغ».. كيف تغير الصواريخ الفرط صوتية الصينية مستقبل الحروب؟ (02 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/wV7v9

جدول (1): أقوى طائرات الدرون الحربي في العالم

م	اسم الطائرة	الدولة	المواصفات
1	MQ-9 Reaper	الولايات المتحدة	■ جمع المعلومات الاستخباراتية ■ القدرة على الاشتباك مع الأهداف الجوية والأرضية والبحرية ■ حمل 1701 كغ متفجرات ■ سرعتها القصوى 240 عقدة ■ تحتوي على أجهزة استشعار دقيقة وكاميرات مراقبة ■ الطيران لمدة 14 ساعة متواصلة ■ القدرة على الانطلاق من حاملات الطائرات ■ حمل أكثر من 10 أنواع من الصواريخ
2	وينغ لونغ آي دي	الصين	■ تنفيذ عمليات استخباراتية وقتالية ■ القدرة العالية على الاشتباك والمناورة وضرب الأهداف بدقة ■ التحليق 35 ساعة متتالية ■ حمل عدة صواريخ الموجهة بالليزر ■ القدرة على الاشتباك مع أهداف أرضية من ارتفاع 7 كيلو ■ حمل أسلحة بوزن 400 كيلوغرام
3	الصياد الروسي	روسيا	■ أكثر الطائرات قدرة على التخفي ■ تحتوي على تكنولوجيا عالية الدقة ■ يمكن استخدامها مع المقاتلة «سو57» للجيل الخامس دعمًا في عمليات الاشتباك ■ تزن 20 طنًا، وتعتبر أثقل الطائرات المسيرة في العالم ■ ذخيرة عالية الدقة يمكنها قصف الأهداف الأرضية بالقنابل وتدميرها ■ مزودة بصاروخ جو أرض المضاد للرادار و4 صواريخ X-74M2 فوق الصوتية و8 قنابل موجهة من طراز «كاب 250».
4	سكاي غادرين	بريطانيا	■ معدة لضرب الأهداف الأرضية والبحرية والاشتباك الجوي ■ يمكنها حمل 1,8 طن من الصواريخ والقنابل الموجهة ■ تحلق على ارتفاع يتجاوز 13 ألف متر ■ تستطيع حمل صواريخ أرض-جو، جو-جو ■ تؤدي عمليات التشويش «الحرب الإلكترونية» ■ أجهزة استشعار عالية الدقة ■ يمكنها البقاء في الجو 40 ساعة

المصدر: سكاي نيوز عربية، تمتلكها 4 دول.. أقوى طائرات الدرون الحربي في العالم، https://cutt.us/mPybm، 20 نوفمبر 2023م، تاريخ الاطلاع: 17 مارس 2023م)

ومن جهة أخرى ومع تقدم التكنولوجيا وتطور الذكاء الاصطناعي تتزايد تحديات الأمن السيبراني، إذ يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات الهجمات الإلكترونية ويجعلها أكثر وسائل الحروب غير المباشرة تطورًا وتعقيدًا. ومن جانب آخر يمكن أن يستخدم الذكاء الاصطناعي لتعزيز إمكانيات مواجهة التهديدات الإلكترونية سلاحًا ذا حدّين.

ويمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تتفاعل مع الهجمات السيبرانية المتقدمة، لا سيما تلك التقنيات التي تتعلق بتحليل البيانات، والإسهام في كشف الأنماط غير المعتادة في الشبكات السيبرانية، الأمر الذي يساعد في الكشف المبكر عن الهجمات المحتملة، ويمكن لتكنولوجيا الاستجابة التلقائية السريعة الحد من تأثير أي هجوم سيبراني من خلال تطوير أنظمة العزل لمنع انتشار أي هجوم.

وفي العالم الرقمي المترابط والمعقد يأتي التطور السريع للتكنولوجيا، المتعلق بالذكاء الاصطناعي بفرص وتحديات غير مسبوقة، إذ تكمن أبرز التحديات وأكثرها إلحاحًا في العصر الرقمي في التطور المتصاعد بوتيرة عالية للتهديدات السيبرانية من خلال إدماجها بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ومع استمرار تقدم هذا النوع من التكنولوجيا صار من الضروري بحث واستكشاف كيفية أن تتفاعل عملية التقدم التكنولوجي بشكل فعّال مع التهديدات السيبرانية المتقدمة والتصدي لها[1].

في المجمل، يمكن القول إنه في وقتنا الحاضر أسهم التطور التكنولوجي الهائل في تغيير أنماط الحروب، وتعددت الأساليب الهجومية غير العسكرية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدول، كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في تغيير النظرة النمطية للأسلحة التقليدية، وصار التطور التكنولوجي إحدى أبرز الوسائل في تقويض أسس الدول. ويرى الخبراء أن الدول النامية في حاجة إلى فكر استباقي غير نمطي لفهم واستيعاب الثورة التكنولوجية التي أسهمت في تغيير أنماط الحروب الحديثة، لا سيما أنها لا تخضع لنوع معين من قواعد الاشتباك العسكرية المتعارف عليها، سواء على مستوى التخطيط أو القيادة أو التنفيذ. وهنا يمكننا القول إن خطورة استخدام التقنيات المتطورة للأسلحة العسكرية تتضاعف عند امتلاك الفاعلين من غير الدول هذه التقنيات مثل الجماعات الإرهابية أو الانقلابية، إذ إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على الأسلحة، بل تمتد إلى القطاع المدني، وبالتالي يسهل الحصول عليها، ومن المرجح أن تستمر التكنولوجيا العسكرية في التطور وبشكل متسارع لتغير أنماط الحروب.

رابعًا: مزيد من التسابق لغزو الفضاء

شهد عام 2023م منعطفًا غير مسبوق في مجال سباق الفضاء، إذ لم يعد السباق الفضائي سِباقًا نظريًّا أو افتراضيًّا، بل صار سباقًا تتنافس عليه الدول وتستثمر فيه الشركات الكبيرة، وتزايدت المنافسة بين عدد من الدول، خصوصًا في ما يتعلق بالرحلات الاستكشافية نحو القمر، لا سيما بعد اكتشاف الجليد المائي في القطب الجنوبي من القمر، الذي من المحتمل أن يحتوي على أكثر موارد القمر قيمة، وفي عام 2023م تصدَّرت الهند مشهد سباق الفضاء، كونها أول دولة بالتاريخ تهبط مركبتها الفضائية «تشاندريان-3» بنجاح على القطب الجنوبي من القمر، لتنضم بذلك إلى ثلاث دول سبقتها نحو القمر، وهي: روسيا والولايات المتحدة والصين، وقد أتت التجربة الهندية بعد محاولة روسية فاشلة للهبوط على القطب الجنوبي للقمر.

وعلى الرغم من التنافس الهندي-الروسي على الفضاء، فإن التنافس الأمريكي-الصيني يتزايد ويتصدَّر المشهد بشكل ملحوظ لما تمتلكه الدولتان من تطورات تكنولوجية فضائية هائلة، لا سيما أن روسيا مشغولة منذ أكثر من عام في الحرب الأوكرانية، فقد انتقل الصراع الجيو-سياسي بين أمريكا والصين في الفترة الأخيرة من النزاعات الأرضية إلى الفضاء. وصار التسابق على أشدُّه بين الدولتين لإرسال مركبات إلى سطح القمر للبحث العلمي والاستكشاف الفضائي، إذ يعد إطلاق الصاروخ «أرتميس1» في العام الماضي، من وكالة ناسا، بمثابة مرحلة أولى من برنامج إعادة الإنسان إلى القمر، ونقطة تحول لاستكشاف موارد الفضاء والبحث في سبل إمكانية تشكيل نموذج أرضي وسياسي وتجاري ومجتمعي من القوى الفضائية الكبرى الصين والولايات المتحدة الأمريكية[2].

(1) «العربية»، ما أبرز تحديات الأمن السيبراني مع تقدم الذكاء الاصطناعي؟ (20 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/Ymtgl

(2) القاهرة الفضائية «عسكرة الفضاء.. لماذا تتسابق القوى الكبرى على ثروات القمر؟» (10 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/yYOgF

وتجدر الإشـارة إلى أن تزايد المنافسـة على القطب الجنوبي للقمر تعود لكون الحفر المظلمة في القمر تحتوي على جليـد مائي يرى الخبراء أنه من الممكن أن يسـهم في التوطين على سـطح القمر في المسـتقبل، فضلًا عـن إمكانيته توفير الوقود للمهمـات الفضائية المسـتقبلية، إذ إن اكتشاف وجود الماء على سطح القمر قد يساعد على إقامة بشـرية لفتـرات أطول علـى القمر، ومحاولة اسـتخراج الموارد القمرية الهامة مثل: الهيليـوم-3 الذي يُعتبـر نظيرًا للهيليـوم النادر الموجود على الأرض، إذ تُقدَّر كميته بنحو مليون طن على القمر. وتذكر وكالة الفضاء الأوروبية أن هذا النظير من الممكن أن يوفر طاقة نووية، دون أن تنتج عن ذلك نفايات خطرة، لأنه غير مُشع، فضلًا عن وجود معادن نادرة أخرى مثـل: الأسكانديوم والإتريـوم والخمسـة عشـر عنصـرًا المكونة لمجموعة اللانثانيدات في الجدول الدوري[1].

في عام 2023م شهد اقتصاد الفضاء زخْمًا غير مسبوق، فقد توجه كثير من الشركات الخاصة، بالإضافة إلـى المسـتثمرين، لضـخ الأموال في المشـاريع المرتبطة بهـذا القطاع، ولعبت هذه الشـركات دورًا مؤثرًا في وضع حد لاحتكار الحكومات النشـاط الفضائي، إذ إن عديدًا من الشركات الخاصة الرائدة صارت تستثمر في هذا المجال مثل: شـركة «سبيس إكس» المملوكة لرجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسـك، وشركة «بلـو أوريجين» التـي يملكها جيـف بيزوس، بالإضافة إلى شـركة «فيرجين غالتيك»، التي أسسـها البريطاني ريتشارد برانسـون. وتعمل جميع هذه الشركات في أنشطة مختلفة بالقطاع الفضائي لتؤدي مهام مختلفة مثل إرساء الأقمار الصناعية، والسياحة الفضائية، والسفر الفائق عبر الفضـاء، إذ يعتبـر تعاقد وكالة «ناسـا» الأمريكية مع عدة شركات تجارية بمثابة تدشين لعهد خصخصة المدار المنخفض للأرض، وهو الأمر الذي يتيح للوكالة التركيز على استكشاف مهام أبعد علـى سـطح القمر ونحـو المريخ. ويعتقد العاملون في وكالة ناسـا أن المنافسـة بين أكبر الشـركات التجارية في مجال الفضاء والطيران بهذه الوتيرة المتسـارعة سوف يسهم بشكل كبير في إنشـاء عدة محطـات فضاء في الخمس سنوات القادمة[2].

وامتـدادًا لذلـك دخلت شـركة «أمازون» المنافسة مع شـركة «سبيس إكس» في سباق الإنترنت الفضائـي، فقد حصلـت «أمازون» على ترخيص لجنة الاتصالات الفيدرالية لنشر وتشـغيل أقمار لما يسـمى «مشـروع كوبير للأقمـار الاصطناعيـة»، وهو مشـروع يهدف لتوفيـر الإنترنـت بتـرددات وسـرعات عالية

شكل (2): عسكرة الفضاء والتسابق على ثروات القمر

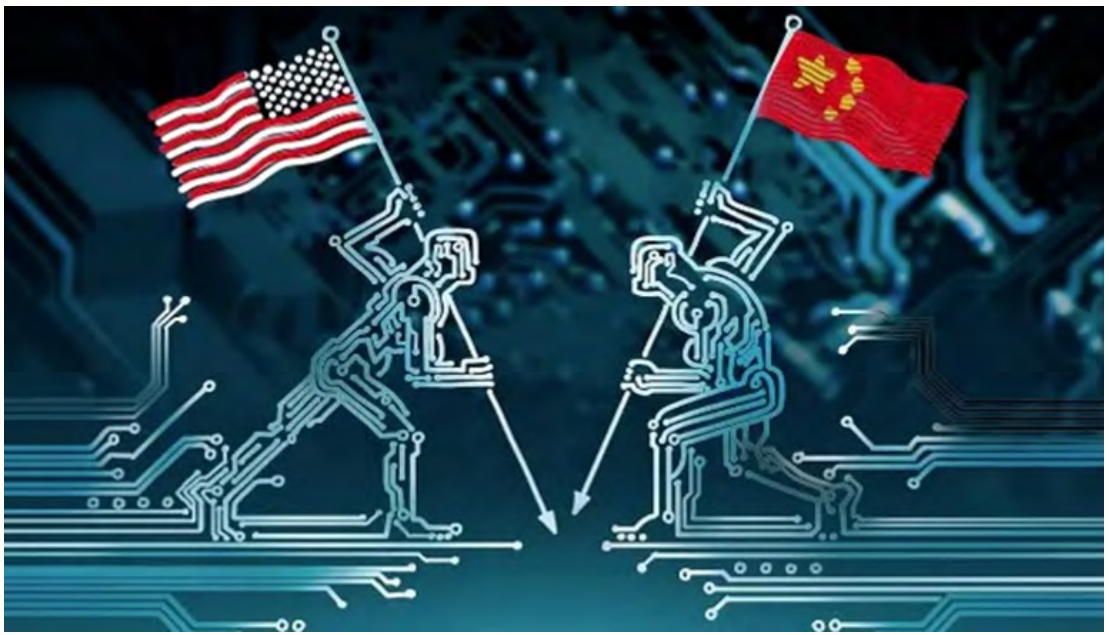

المصدر: محمد أبو سريع، عسـكرة الفضاء.. لماذا تتسـابق القوى الكبرى على ثروات القمر؟ (15 سـبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/yYOgF

(1) المصدر نفسه.

(2) الجزيرة نت، مستعمرات السماء.. سباق الساعات الأخيرة لخلافة محطة الفضاء الدولية، (25 أكتوبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/VcZT2

وبأسعار معقولة في جميع أنحاء العالم عن طريق نشر آلاف الأقمار الصناعية في المدار الأرضي المنخفض. ومن المتوقع أن يبدأ تقديم الخدمات للعملاء بحلول نهاية عام 2024م، إذ يتكون مشروع «كويبر» من 3 مكونات رئيسية، وهي البنية التحتية والأقمار الصناعية ومحطات الفضاء[1].

في المجمل، يمكن القول إنه في وقتنا الحالي تُعدُّ البنية التحتية الفضائية، التي تدور حول الأرض، أحد أهم الإنجازات المرتبطة بتاريخ الرحلات الفضائية، فقد أثرت بشكل كبير في طبيعة ونمط حياة أغلب الناس على كوكب الأرض، وتشكَّلت من خلالها معلومات الملاحة والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والطقس، فضلًا عن أنظمة وتكنولوجيا الإنذار المبكر، كما لعبت دورًا مُهمًّا في الحروب العسكرية، ولا سيما الوسائل الدفاعية وتحديد ورصد الأهداف وغيرها. وأسهمت الأقمار الصناعية في تشكيل الثقافات من خلال النشر العلمي للمعلومات، حتى أصبح السفر إلى الفضاء الخارجي، الذي كان غريبًا يومًا ما، أمرًا طبيعيًّا في وقتنا الحالي، ومن المرجح أن تستمر الدول والشركات ورجال الأعمال في الاستثمار في هذا القطاع وأن تستمر الرحلات الفضائية المأهولة وغير المأهولة، حتى يصبح هذا القطاع واحدًا من أهم القطاعات الحيوية في الاستثمار والاقتصاد على المديين المتوسط والبعيد.

خامسًا: أبعاد التنافس الدولي على الموارد في القطب الشمالي

بَدَأَ هذا النوع من التنافس منذ نهاية الحرب الباردة وحتى بداية الأزمة الأوكرانية في الألفية الجديدة. ومنذ ذلك الحين، دفع تصاعد التوترات الإقليمية، جيران روسيا إلى الدخول في عضوية الناتو، وتسببت أزمة أوكرانيا في ظهورِ جَبْهة شمالية مناهضة للجبهة الغربية، وذلك بسبب تجدد المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة[2].

في عام 2014م، وفي أعقاب ضم روسيا شبه جزيرة القرم، نَظَّمت موسكو تدريباتٍ عسكرية واسعة النطاق سُميت «فوستوك-2014» استعدت بها القوات القتالية الروسية لعمليات عسكرية في القطب الشمالي[3]. عاملان رئيسيان يدفعان إلى تصاعد التوترات، العامل الأول: عسكرة القوى العظمى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية القطب الشمالي. والعامل الثاني: الدفاع الاستباقي عن المصالح الاقتصادية المُتَصَوَّرَة في المنطقة القطبية التابعة للقوى العظمى، إذ تحتدم المنافسة على الموارد الهائلة غير المستغلة في المنطقة القطبية الشمالية، خصوصًا في ما يتعلق باحتياطي الغاز غير المستغل، إذ يوجد بها 13% من احتياطيات النفط في العالم وقرابة 30% من الغاز الطبيعي[4].

وقد أثرت حرب روسيا في أوكرانيا التي بدأت في 24 فبراير 2022م، بشكل أكبر على البيئة الجيو-سياسية للمنطقة من خلال دفع دول القطب الشمالي السبع إلى تعليق معظم أشكال التعاون في القطب الشمالي مع روسيا، وتعقدت الأمور من خلال دفع فنلندا والسويد إلى التقدم بطلب للحصول على عضوية الناتو، إضافة إلى عوامل أخرى[5].

كما أَثَّرَ تصاعد التوترات بين روسيا والولايات المتحدة في الأجواء التعاونية حول القطب الشمالي، ناهيك بتنامي اهتمام الصين في القطب الشمالي، لا سيما في ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية والعلمية والعسكرية. وما يحرك هذا الاهتمام من جانب بكين هو الهدف طويل المدى المتمثل في تشكيل إدارة إقليمية للقطب الشمالي. وعلى الجبهة العسكرية، وحسبما أفادت المصادر الأمريكية، «وسعت جمهورية الصين الشعبية أسطول كسر الجليد، التابع لها، وأرسلت سفنًا بحرية إلى القطب الشمالي لأول مرة، كما عززت دول أخرى، ليس منها دول القطب الشمالي، وجودها واستثماراتها وأنشطتها في القطب الشمالي»[6].

---

(1) الجزيرة نت، مشروع كويبر.. هل تنافس «أمازون» «سبيس إكس» في سباق الإنترنت الفضائي؟، (21 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/AqoKl

(2) Dmitri Trenin, The Ukraine Crisis and the Resumption of Great-Power Rivalry, Russia in Global Affairs, July 14 .2014, accessed: November 28. 2023. https://2u.pw/2KrjTR

(3) Isabelle Mandraud, Russia prepares for ice-cold war with show of military force in the Arctic, the guardian, Tue 21 Oct 2014, , accessed: November 28. 2023. https://2u.pw/gwRk1gG

(4) Foreign policy, Arctic Competition – Part One: resource Competition in the Arctic, October 13, 2020, accessed: November 28. 2023. https://2u.pw/vuwMaac

(5) Congressional Research Service, Changes in the Arctic: Background and Issues for Congress, October 11, 2023, accessed: November 28. 2023, https://sgp.fas.org/crs/misc/R41153.pdf

(6) Matthew Gross, Geopolitical Competition in The Arctic Circle, Harvard International Review, December 02. 2020, accessed: November 28. 2023, https://hir.harvard.edu/the-arctic-circle/

في عـام 2023م، بات مـن الواضح أن إحدى النتائج الرئيسـية للحـرب في أوكرانيـا[1] إزاء التنافـس العالمي علـى الموارد فـي القطب الشـمالي، هي أن التعاون والحـوار بين الغرب والمحور الروسـي- الصيني أضحـى الآن أكثر صعوبة، مـا دامـت المواجهة العسـكرية في أوكرانيا ظلـت قائمة. وحتى نهايـة عام 2023م يبقـى الحل السـلمي هو الشـرط الأساسـي لتحقيق تعـاون أفضـل والتمكن مـن مجابهة التحديـات المتعـددة فـي منطقـة القطب الشـمالي، لا سـيما تلـك المتعلقـة بتطوير الموارد الهيدروكربونيـة، ومكافحة تَغَيُّر المناخ، وخطر التصعيـد نظـرًا لتنامي العسـكرة في الإسـتراتيجيات الإقليمية التـي تتبناها القوى العظمى الرئيسـية الثلاث، وتزايد السياسـات المستقبلية لروسيا والولايات المتحدة والصين في عام 2024م على القطب الشمالي.

نشـرت روسـيا، في مارس 2023م، نسخة محدثـة لمفاهيم سياسـتها الخارجيـة، وهي «الوثيقة العقائدية» الروسـية التي تكشـف عن الكيفية التي تنظر بها روسـيا إلى الشـؤون الدولية ومكانتها فـي النظام العالمي الجديد[2]. صـارت منطقة القطـب الشـمالي واحدة من المناطـق ذات الأولويـة القصوى مـن منظور روسيا. وفي هذا السـياق تنص الوثيقة على أن هدف روسـيا يتمثل في «مواجهة سياسة الدول غير الصديقة التي تهدف إلى عَسْـكَرَة المنطقة والحد من قدرة روسـيا على ممارسـة حقوقها السـيادية فـي المنطقـة القطبية الشـمالية للاتحاد الروسي»[3]. جدير بالذكر هنا أن الوثائق الرسمية الروسية السابقة قد ذكرت في نصها أن القطب الشـمالي يندرج تحت اهتمام السياسة الغربية. ولكـن في مـارس 2023م، وبعد إعادة تقييـم الأولويات الإقليمية من منظور روسـيا، صـار «القطب الشـمالي يحتـل الآن المرتبة الثانية» بعـد دول الجوار القريـب «أي رابطة الدول المسـتقلة أو اتحاد الدول المستقلة»[4]. يظهر النهج المسـتمر للعقيدة الروسية جليًّا في الهدف الثابـت المتمثل في تطويـر طريق بحر الشمال للنقل بين أوروبا وآسيا.

يجب فهم هـذه النغمة الجديـدة في إطار الاستثمار العسكري الروسي في الوجود بالقطب الشمالي على مدى العقد الماضي، والمتمثل في تحديث قواعدها العسـكرية ومطاراتها، كَنَشْر أنظمة صواريخ دفاعية سـاحلية وجوية جديدة وغواصات متطورة. ومع ذلـك، يمكن أن تصبح هذه الإنجـازات بطيئة نوعًا ما بسـبب الصراع طويل الأمد بين روسيا وأوكرانيا.

إلى جانـب التوترات الروسـية المتزايدة مع الـدول الغربية فـي القطب الشـمالي، تحاول الصيـن أيضًا زيـادة نفوذها في هـذه المنطقة باستخدام الورقة العسـكرية والمالية. وخلال العقد الماضي، ضاعفت الصين استثماراتها في القطب الشمالي، خصوصًا في مجال استخراج المعادن.

نشـرت الولايـات المتحدة إسـتراتيجيتها الجديدة التي تخص منطقة القطب الشـمالي في عـام 2022م، وتهدف إلـى مواجهة تحديات المنـاخ، وتزايد المنافسـة الإسـتراتيجية في القطـب الشـمالي، خصوصًا مع روسـيا، في سياق الحرب الروسـية الأوكرانية. وتقوم هذه الإسـتراتيجية على أربع ركائز، هي: تعزيز الأمن، تغير المناخ وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، والتعاون وشؤون الحكم على الصعيد الدولي.

فـي السـنوات القادمة، ومن وجهـة النظر الرسمية الأمريكية التي قدمتها إدارة بايدن، صار التعاون مع روسـيا ضربًا من المستحيل، بالنظر إلى المواجهة العسـكرية الحالية فـي أوكرانيا. وعلى مدى السـنوات العشـر المقبلـة، تنظر واشنطن في إمكانية إعادة فتح قنوات الاتصال للتعامـل مع القضايـا الإقليمية مثـل القطب الشمالي مع موسكو.

أخيرًا وليس آخـرًا، فإنه مـن الجدير بالذكر أن صعود منافسـة القـوى العظمى في القطب الشـمالي يمكن أن يدفع، على المدى الطويل، دول المنطقة إلى السـعي للتعاون على الصعيد الثنائي لتجنب الانجـرار لتصعيد التوترات غير المرغوب فيها، مدفوعًـا بالتنافس العالمي بين موسكو وبكين من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى.

(1) Abbie Tingstad, Yuliya Shokh, Great Power Competition Is on the Arctic Agenda, The RAND Corporation, February 16, 2023, accessed: November 28. 2023, https://2u.pw/brv6L0t
(2) The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation, 31 March 2023, accessed: November 28. 2023, https://2u.pw/nII0l38
(3) Ibid.
(4) Nikita Lipunov and Pavel Devyatkin, The Arctic in the 2023 Russian Foreign Policy Concept, The Arctic Institute, may. 30, 2023, accessed: November 28. 2023. https://2u.pw/847TFNG

سادسًا: أوروبا وإشكالية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط

تنبع معضلة أوروبا والهجرة غير الشرعية من حقيقة التضارب ما بين تعزيز القيم الأوروبية الإنسانية من جهة وضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي الأوروبي الذي يهدده صعود الحركات اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء أوروبا، فما أشبه عام 2023م بعام 2015م[1]، حينها كانت أزمة اللاجئين والمهاجرين في ألمانيا أحد الأسباب الرئيسية وراء صعود حزب «البديل من أجل ألمانيا» في ألمانيا و«حزب الحرية» في النمسا، والآن أصبح حزب «البديل من أجل ألمانيا» أحد الأحزاب السياسية الرئيسية في ألمانيا، حتى في المناطق الغنية، مثل بافاريا وهيسن[2]. وفي النمسا، يتصدر «حزب الحرية» استطلاعات الرأي[3]، وخلال الانتخابات الهولندية الأخيرة، حقق حزب «خيرت فيلدرز» الشعبوي المناهض للإسلام انتصارًا مدويًّا.[4]

ولفهم الأسباب وراء صعود هذه الأحزاب الشعبوية، يجدر بنا التمعن في مدى أهمية الهجرة غير الشرعية في عملية صنع القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي وأيضًا على مستوى الدول الأعضاء، ولا سيما إسبانيا وإيطاليا، فقد صارت الهجرة غير الشرعية قضية سياسية فتحت باب النقاش بين ممثلي النخب السياسية الأوروبية الذين يحاولون مواجهة التصور السلبي للعولمة، السائد بين غالبية مواطني الاتحاد الأوروبي.

في عام 2023م صارت إيطاليا الدولة الأولى في خط المواجهة، وتأتي بعدها إسبانيا، من حيث التحديات التي تتمخض عنها الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا. وكانت إسبانيا الدولة الأولى من حيث دخول المهاجرين غير الشرعيين في عام 2020م، فمنذ يناير 2023م وحتى بداية شهر أغسطس، وصل 44 ألف مهاجر ولاجئ من الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا، خصوصًا في جزيرة لامبيدوزا. وشهدت هذه الفترة ارتفاعًا بنسبة 40% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021م، وذلك حسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[5].

وتستوعب إيطاليا حاليًّا قرابة 56% من إجمالي تدفق المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، مقارنة بنسبة 9.2% فقط في عام 2019م، أما فترة الانخفاض في عدد المهاجرين إلى إيطاليا فقد انتهت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حينها انخفض عدد الوافدين من 181436 في عام 2016م إلى 11500 في عام 2019م، ولكن ما لبث إلا أن ارتفع مرة أخرى عام 2020م ليصل إلى 36435، وارتفع أكثر عام 2021م إلى 68309 مهاجرين[6].

وكان السبب الرئيسي وراء ارتفاع الهجرة غير الشرعية في إيطاليا هو إعادة فتح المعابر من ليبيا، فعلى الرغم من الجهود السياسية التي بذلتها إيطاليا للتعاون مع السلطات الليبية، كان الوضع السياسي الداخلي المتقلب والفوضى المؤسسية في ليبيا الدافعين الرئيسيين وراء ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين، الذين يصلون إلى الشواطئ الإيطالية. واستمر هذا الاتجاه في التسارع خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022م، فقد وصل العدد إلى 3442 مهاجرًا إلى الشواطئ الإيطالية كل شهر من ليبيا مقارنة بـ2543 عام 2021م.[7]

وفي ظل الصعوبات السياسية التي تواجه إدارة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، فإن التحديات التي تواجه الحكومات الأوروبية تتلخص في إقناع ناخبيها بأن عملية الهجرة ما زالت تحت السيطرة. وتبدو هذه الضرورة عنصرًا جوهريًّا في الإستراتيجية الانتخابية التي تنتهجها القوى المعتدلة التي تسعى إلى تجنب تحول البرلمان الأوروبي في الانتخابات القادمة نحو الأحزاب اليمينية غير الليبرالية. إن معضلة القوى المعتدلة في أوروبا تكمن في الظهور بمظهر القادر على إدارة قضية المهاجرين دون التخلي عن القيم الأوروبية.

وفي هذا الصدد، ثلاثة سيناريوهات مختلفة لعام 2024م، الأول: سيؤدي صعود

(1) Roula Khalaf, Europe's problem? It's too attractive, THE FINANCIAL TIMES, NOVEMBER 24 2023, accessed: December 3, 2023, https://2u.pw/L2TBzOy
(2) Kate Connolly, Far-right AfD says it is now 'major all-German party' after state elections, the Guardian, 9 Oct 2023, accessed on: December 3, 2023, https://2u.pw/jW7pubq
(3) Euronews, Polls suggest Austria's populist Freedom Party is on course to lead the country, 08/05/2023, accessed on: December 3, 2023, https://2u.pw/rfp0k1y
(4) By Paul Kirby &Anna Holligan, Dutch election: Anti-Islam populist Geert Wilders wins dramatic victory, BBC News, 23 November 2023, accessed on: December 3, 2023, https://2u.pw/wdQ1Pox
(5) The Operational Data Portal ODP, Mediterranean Situation, Sea and land arrivals monthly, accessed on: December 3, 2023, https://2u.pw/Fv72HDH
(6) Frédéric Bobin, Italy again becomes main entry point for migrants arriving in Europe, August 29, 2022, le monde, accessed on: December 3, 2023, https://cutt.us/iR9aW
(7) Ibid.

اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي المقبلة[1] إلى إعادة التركيز الأوروبي على الهجرة غير الشـرعية في عام 2024م. وهذا السيناريو مُرجَّح جدًّا في ظل النجاح الانتخابي الذي حققته أحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية الأخيرة على مستوى الدول الأعضاء.

والسيناريو الثاني: في حالة الهجوم الروسي المضاد في ربيع عام 2024م، قد تسـتقبل أوروبا موجةً جديدة من المهاجريـن الأوكرانيين التي ستشـهد بالضرورة خطابًـا جديـدًا للتضامن الأوروبي تجاه المهاجرين على مسـتوى النخب السياسـية، ولكن في نفس الوقت قد يثير ذلك توترات اجتماعية فـي الداخل الأوروبي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التـي تعاني منها أوروبا. ولكـن الآن تحول الاهتمـام نحو الحرب الدائـرة في غزة، وصـارت القضيـة الأوكرانية ثانوية في الخطاب الإعلامي الأوروبي.

أما السـيناريو الثالث، فقـد يتحول الجدل الدائر في أوروبا حول أزمـة اللاجئين من قضية سياسـية إلى قضية أمنية تحركها دول الجنوب في أوروبا اليونـان، وإسـبانيا، وإيطاليا. لذلك سـتحاول الدول الأعضاء في الاتحـاد الأوروبي إبرام شـراكات مع دول مثل تركيا وليبيا والجزائر والمغـرب وتونس للحد مـن آثـار الهجرة غير الشـرعية على الصعيد السياسـي الداخلي في أوروبا. وهذا السـيناريو مُرجَّح فـي ظل النهج التنازلي الذي يتبعه القادة الأوروبيون في سعيهم للسيطرة على أزمة الهجرة.

أما ما هـو مؤكدٌ في هـذا النقـاش، فهو أن الحرب في أوكرانيا وخطر امتداد الحرب في غزة يظلان يمثلان مصدريـن محتملَيْن للهجرة غير الشرعية في العام المقبل. ويمكن أن يفتح عدم قدرة الدول الأوروبية على الاسـتجابة سياسيًّا لقضيـة الهجرة وما يلحقها من آثار سـلبية غير مقصـودة، الباب لصعـود الأحـزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية خلال فترة ما بعد الحرب، في حملة انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2024م.

خاتمة: مستقبل التنافس الدولي في المجالات غير التقليدية

في إطار التنافس الدولي، اتجهت الدول الكبرى إلى تعزيز قوتها والاسـتحواذ علـى نصيب أكبر من الموارد لإثبات تفوقهـا وقيادتها، وقد تجلى ذلك في عديد من المجالات، بما في ذلك عسكرة مجال التكنولوجيا، وتوظيف الذكاء الاصطناعي فـي الصراعات والحـروب وتطوير الأسـلحة، فضلًا عن السـباق نحو الفضاء، وتعزيز الحضور في القطب الشمالي. وتشير هذه التطورات إلى أن الصراعـات التقليدية على السـاحة الدولية لن تكـون وحدها هي التي تحسـم المنافسـة الحاليـة، وأن من يمتلـك القـوة التكنولوجية والموارد الحاسمة في المستقبل، سيقبض على دفة القيادة. وكلمـا أخفقت الـدول في تنظيم علاقاتهـا في إطار مـن التعاون، فمـن المرجح أن تقود المنافسـة إلى صراعات كثيرة، ستمتد إلى المناطـق الغنية بالمـوارد، والصراع خلف الحواسيب الإلكترونية، ونحو السباق الفضائي، وإلـى أي منطقة فـي العالم لديهـا مخزون من مصـادر القوة غير التقليدية، كمـا هو الحال في انتقـال التنافس إلـى القارة الإفريقيـة الغنية بالموارد والمعـادن النادرة، وكمـا هو الحال في التسابق على تعزيز النفوذ في القطب الشمالي، الذي يبدو أنه في المستقبل سيكون محورًا مُهمًّا للصراع والتنافس.

الواقع أن التقديرات تشـير إلى أن المنافسة في هذه المجالات سـتتزايد، خصوصًا في ظل الخلافـات الجوهريـة بين واشـنطن والصين من جهة علـى مَن يقود النظام في المسـتقبل، وواشنطن وموسـكو من جهة ثانية كما هو جارٍ الآن في أوكرانيـا، فالصين تزاحـم بقوة لتعزيز قوتها، وروسـيا تحاول أن تُبقـي حضورها بين الكبار، في وقـت تدافع الولايـات المتحدة عن مكانتهـا. وهو ما قد يدفع نحو مزيـد من التوتر، ويحد من التعـاون الدولي، وذلك على الرغم من محاولات احتواء هذا الصراع والسـيطرة عليه، ويزيد حدة التوتر الدولي ما تعانيه بعض الدول من الهجـرة غير الشـرعية التـي تضغط على اقتصاداتها المتأزمة أصلًا.

(1) the European Union, European elections 2024 6–9 June 2024, accessed on: December 3, 2023, https://elections.europa.eu/en/

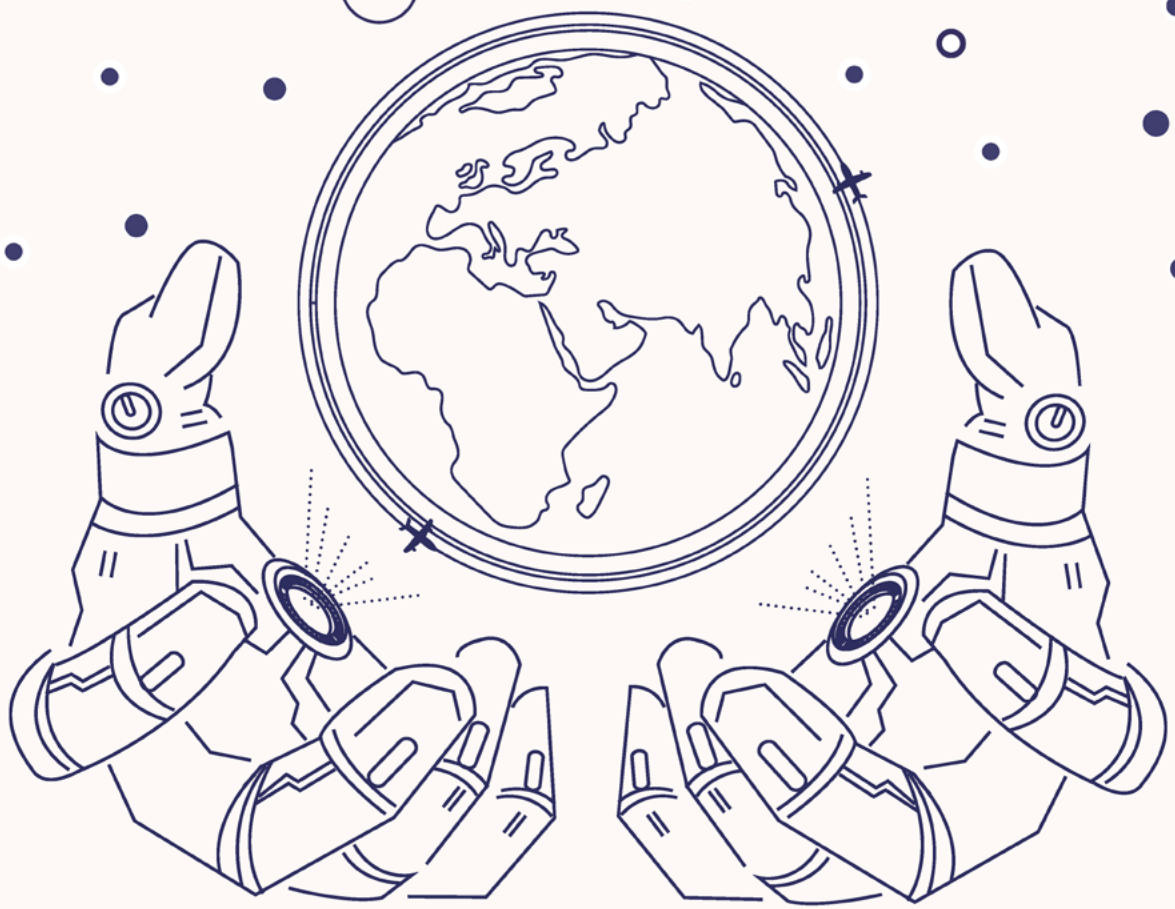

القضايا الأمنية والمنافسة في المجالات غير التقليدية

القوى الكبرى ومعضلة الذكاء الاصطناعي

أطلقت الولايات المتحدة مبادرة لوضع حواجز حول الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.

تشارك الصين روسيا شكوكها تجاه الولايات المتحدة لتقنين الذكاء الاصطناعي.

الرقائق المتقدمة وسباق التسلح الجديد

تعطي الصين تصنيع الرقائق الإلكترونية أهميةً لا تقل عن برنامج القنبلة الذرية.

أقرَّ الاتحاد الأوروبي قانون الرقائق «السيادة الرقمية».

يهدف قانون «الرقائق والعلوم» إلى حظر الاستثمارات الأمريكية في قطاعات أشباه الموصلات، والحوسبة الكمية، والذكاء الاصطناعي.

أثر التكنولوجيا العسكرية على أنماط الحروب الحديثة

تعتمد مقاييس كفاءة الجيوش على استخدام وتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

لعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تطور الصواريخ الفرط صوتية وطائرات الدرونز.

مع تقدم التكنولوجيا وتطور الذكاء الاصطناعي تتزايد تحديات الأمن السيبراني.

مزيد من التسابق لغزو الفضاء

أصبح سباق الفضاء مجالًا للمنافسة واستثمار الشركات الكبرى.

لعبت البنية التحتية الفضائية دورًا مهمًا في الحروب العسكرية.

أبعاد التنافس الدولي على الموارد في القطب الشمالي

بدأ التنافس الدولي على الموارد في القطب الشمالي منذ نهاية الحرب الباردة.

تحاول الصين زيادة نفوذها في القطب الشمالي.

تصاعُد التوترات

الدفاع الاستباقي.

تحاول الصين زيادة نفوذها في القطب الشمالي.

أوروبا وإشكالية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط

- إعادة التركيز حول الهجرة غير الشرعية 2024م.
- قد تتحول أزمة اللاجئين من قضية سياسية إلى أمنية.

خلاصة: مستقبل التنافس الدولي في المجالات غير التقليدية

ستزيد المنافسة الدولية من التعقيدات الخاصة بقضايا الأمن غير التقليدي، فمِن المتوقع أن يتم:

1. فرض مزيدٍ من العسكرة على مجال التكنولوجيا.
2. لعب التكنولوجيا دورًا أوسع في الصراعات والحروب الحديثة.
3. توظيف الذكاء الاصطناعي في الصراعات والحروب وتطوير الأسلحة.
4. العودة بصورة أوسع نطاقًا إلى السباق نحو الفضاء.
5. تعزيز الحضور في القطب الشمالي.
6. سيتفاقم انعدام الأمن في الجنوب العالمي وستتزايد معدلات الهجرة نحو الشمال.

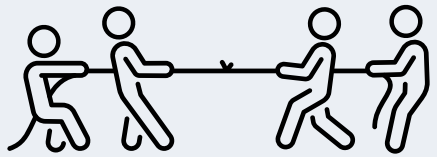

صراع الأيديولوجيات وحالة الحركات الأصولية والجماعات المتطرفة في العالم

تناول التقرير الإستراتيجي في العام الماضي، 2022م، في ملفي الحوزة الدينية وحركات الإسلام السياسيّ السُّنِّي والشيعيِّ، عددًا من المسائل التي أثَّر بعضها في تفاعلات عام 2023م، ففي الحديث عن الحوزة تناول تقرير العام الماضي أزمة الحجاب المتصاعدة في إيران، وكذلك استقالة المرجع آية الله الحائري وإحراجه الصَّدْريين، ومن ثمَّ نشوب أزمة بينه وبين التيار الصدري، باعتباره تيارًا مقلِّدًا للحائري في المسائل المستحدَثة. كذلك تناول أزمة القيادة لدى جماعة الإخوان المسلمين، وانحسار المرجعية الدينية والتنظيرية بعد وفاة الشيخ القرضاوي، وكذلك أزمة تنظيم القاعدة بعد مقتل زعيمه أيمن الظواهري

◄

وذهب التقرير إلى أن التأثيرات بشأن غالبية هذه القضايا ستكون مستمرة، وهو ما سيُتطرَّق إليه في تقرير هذا العام، 2023م، مع مسائل مستجدة مُلحَّة، من بينها: بروز اليمين المتطرف، وانتهاك المقدسات الدينية، وعولمة الانحرافات الجنسية، وأبرز المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي وموقفها من المسائل العامة، وعلاقتها بالأحداث السياسية والاجتماعية.

أولاً: المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي وتعزيز الوسطية

في العالم الإسلامي السُّنِّي والشيعيِّ عددٌ من المؤسسات الدينية الفاعلة والمركزية، التي تملك صياغة الخطاب الديني وأحقية الإفتاء، ومن ثمَّ توجيه الرأي العام وتشكيله، وبالتالي من المهم أن نقف على حالة تلك المؤسسات هذا العام 2023م، وذلك على النحو الآتي:

1. المؤسسة الدينية السعودية

استطاعت المملكة العربية السعودية أن تُحدث توازنًا بين الانفتاح الثقافي والاجتماعي وبين الحفاظ في نفس الوقت على خطاب ديني عقلانيٍّ ومعتدلٍ.. فالخطاب المتشدد، سيّما المتعلق بالشأن العام، كقضايا المرأةِ والمذاهب والأديان، لم يعُدْ يلقى قبولًا حكوميًّا ومجتمعيًّا، فنُبِذَ وهُمِّش حتى تجاوزه المجتمعُ تمامًا متطلعًا إلى حقبة جديدة تكون فيه المؤسسة الدينية مُرشدًا للمجتمع وحصنًا له من الأفكار الهدَّامة والمتشددة. لكنَّ الملاحظ أن الدولة السعودية حافظت على الإرث المذهبي بصيغةٍ منقَّحةٍ على ما كان عليه قبل بروز موجة الصحْوة والتشدُّد بعد اقتحام الحرم المكّي من جماعة

جهيمان عام 1979م، ونشـوب الثـورة الإيرانية وما تلاهما من بروز جماعات متشـددة وموجات عنيفة فـي العالم الإسلامي، بعبـارة أوضح، لم تلجـأ المملكة إلى تبنِّي خِيـارات مذهبية وافدة علـى إرثهـا وتراثهـا وهُويتهـا، «معتزلية» أو «أشـعريَّة» أو «ماتريدية»، بل اتخذت مسافة واحدة من جميـع مذاهب أهـل القِبْلة، وأبقت المذهب السَّلَفي ومركزية التوحيد عنوانًا ومِظلةً للمؤسسـة الدينية الرسـمية، ثمَّ عزَّزت الحوار ورسَّـخت الانفتاح على بقيـة مذاهب الإسلام وقراءاته المعتمـدة، دون نبذ أحدها، وفرَّقت في لمحة مهمة بين القَطْعيَّات والظَّنِّيات والثوابت والمتغيـرات، وأعادت النظر فـي مركزية أخبار الآحـاد، بردِّها إلى سُـلَّمها الطبيعي فـي دائرة المعارف الإسلامية، لتأتي بعد ترتيب القَطْعيَّات والمركزيـات اليقينيـة، ويمكـن رصد بعض التطورات التي طرأت على المؤسسـة الدينية السعودية على النحو الآتي:

أ. فصل الإدارة فـي الحرمين عن الشـؤون الدينية: في أغسـطس من هذا عام 2023م قرر مجلس الوزراء السـعودي، بنـاءً على توجيهات مَلَكية، ما يأتي: إنشاء جهاز مستقل باسم رئاسة الشـؤون الدينية بالمسـجد الحرام والمسجد النبويِّ يرتبط تنظيميًّا بالملـك، ويُنقل إليه كل ما يتصل بالشـؤون الدينية في المسجد الحرام والمسـجد النبـويِّ، وتحويل الرئاسـة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسـجد النبوي إلى هيئة عامة باسـم الهيئة العامة للعناية بشؤون المسـجد الحـرام والمسـجد النبـويِّ تتمتع بالشـخصية الاعتبارية، وبالاسـتقلال المالي والإداري، وترتبـط تنظيميًّـا بالملـك، وتتولى اختصاصات ومهام وأعمال الخدمات والتشغيل والصيانة والتطوير المتصلة بالمسـجد الحرام والمسجد النبوي، ويكون لها مجلس إدارة يُعيَّن رئيسـه وأعضاؤه بأمر مَلَكي. ووصف الشـيخ صالـح الفوزان القرار بأنه: «سـيعظِّم رسـالة الحرمين الشـريفين الدينيـة ويعمِّقها، ويُثري تجربة القاصدين والزائرين دينيًّا، ويعزز رسـالة الإسلام الوسطية عالميًّا»[1]. وفي سياق هيكلة المؤسسـة وعَقْلنتهـا، أصدر مفتـي المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، في سبتمبر من هذا العام، 2023م، قرارًا بتكليف الشيخ خالد بن فهد الجليل، متحدثًا رسـميًّا للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتـاء، وذلك للتواصـل مع الإعلام وإبراز دور المؤسسة وجهودها للإعلام[2].

ب. موقـف الهيئة من الدعـوة إلى تأسيس مذهب فقهـيٍّ جديد: في أبريل مـن هذا العام، 2023م، دعـا الشـيخ صالـح المغامسـي إلى تأسيس مذهب جديد[3]. وسـارعت هيئة كبار العلماء بالردِّ على تلك الدعوة في بيان رسـمي: «إن الدعـوة إلى إنشـاء مذهب فقهـي جديد تفتقر إلـى الموضوعية والواقعيـة»، ثم أكدت أن الفقه الإسلامي بمذاهبـه الفقهية المعتبرة واجتهاداته المتنوعة «يستجيب لجميع مطالب

(1) الرياض، الفوزان: قرار إنشاء الشؤون الدينية يجسد اهتمام الدولة بالحرمين، (04 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2023م، https://www.alriyadh.com/2030827
(2) الرياض، المفتي يكلِّف الجليل متحدثًا رسميًّا لرئاسة الإفتاء، (18 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2023م، https://www.alriyadh.com/2033285
(3) العربية، السعودية، هيئة كبار العلماء ترد على المغامسي، (10 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/46rg9

الحياة الحديثة، ويوفق بين حاجاتها والشريعة الإسلامية، وهو ما تبرهن عليه الهيئات العلمية والمجامع الفقهية التي تمارس الاجتهاد الجماعي»[1]. ويُلاحظ في بيان الهيئة أنها لم ترفض الاجتهاد الجديد من حيث المبدأ، بل أكدت أن المجامع الفقهية تمارس الاجتهاد الجماعي، ويبدو أن دعوة تأسيس مذهب جديد أثارت تخوفًا لدى المؤسسات التقليدية الراسخة على مكانتها التاريخية، ومهمتها الفتووية.

2. المؤسسة الدينية المصرية

تشمل المؤسسة الدينية المصرية عدة مؤسسات، مثل الأزهر ودار الإفتاء ووزراة الأوقاف، وغيرها، وجميعها ينتمي إلى الأزهر بصورة غير مباشرة، إذ إن العاملين في تلك المؤسسات من خريجي الأزهر، وهذا لا يمنع وجود خلافات بين تلك المؤسسات، تطفو على السطح في كثير من الأحيان، بعضها سياسيٌّ وبعضها مصلحيٌّ.

أ. بين الأزهر ودار الإفتاء: تضم مشيخةُ الأزهر عددًا من الهيئات تحت إدارتها مثل هيئة كبار العلماء، ومجمع البحوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، وقطاع المعاهد الأزهرية، وتنص المادة السابعة من الدستور المصري على أنَّ: «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على شؤونه كافة، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية.. وتلتزم الدولة توفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء». أما **دار الإفتاء** فهي تابعة لوزارة العدل، لكن يجري التعامل معها باعتبارها مؤسسة دينية قائمة بذاتها، وذلك لرغبة السلطة المصرية، منذ منتصف القرن العشرين، إحداث توازن مع مشيخة الأزهر وهيئاتها المختلفة، وكذلك لإدارة وتوظيف التنافس بين المؤسستين. وقد جدَّد الرئيس المصري مدة عمل المفتي الشيخ شوقي علام، دون تفعيل بند الرجوع إلى هيئة كبار العلماء الذي ينصُّ عليه القانون[2]، وكذلك دون ملاحظة بلوغه سنَّ التقاعد[3].

ب. القضايا الدينية والمسافة من السلطة: عمدت الدولة المصرية هذا العام، 2023م، إلى حسم الجدل الديني عبر دار الإفتاء، وليس عبر الأزهر، في عدد من القضايا المجتمعية والدينية المهمة، مثل قضيتي تحديد النسل، والطلاق الشفوي. وهنا برز الخلاف بين مؤسستي الأزهر والإفتاء. فقد ارتأى الأزهر أن حسم الجدل وكلمة الفصل في تلك القضايا منوطة به، وليس بدار الإفتاء، وفقًا للنص الدستوريِّ.

القضية الأولى، تحديد النسل: استعانت الدولة بدار الإفتاء هذا العام في مسألة تحديد النسل، فالدولة تريد تحديد النسل، وترى الزيادة السكانية أكبر مُهدِّد للنمو الاقتصادي، وتسعى إلى إيجاد حلول عاجلة لمشكلة الكثافة السكانية، باعتبارها المشكلة الرئيسية في كبح التنمية وقلة الموارد[4] وبالتالي صرّح المفتي الشيخ شوقي علام بوجوب تحديد النسل ومشروعيته[5]. ونلحظُ أنّ تلك الفتوى مخالفة لفتاوى سابقة لفقهاء أزهريين[6].

والقضية الثانية، الطلاق الشفوي: إذ سعت الحكومة المصرية أكثر من مرة إلى تعديلات تشريعية تقرُّ عدم الاعتراف بالطلاق إلا موثَّقًا، بمعنى ألا يقع الطلاق إلا بعد توثيقه في الدوائر الرسمية، وقد قوبل المقترحُ برفض هيئة كبار العلماء في الأزهر فبراير 2017م، فقد رفضت الهيئة تغيير التشريع، وإن كان شيخ الأزهر نفسه قد أعلن موافقته الشخصية، لكنه نزل على رأي هيئة كبار العلماء، لكنَّ رفضَ الهيئة الأزهرية أحدث أزمة في العَلاقة بين الأزهر ومؤسسة الرئاسة[7]، ثمّ رفض الأزهرُ ذلك المقترح مرة ثانية هذا العام، حسب تصريحات

---

(1) واس، عام / الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء: الدعوة إلى إنشاء مذهب فقهي إسلامي جديد تفتقد الموضوعية والواقعية، (10 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/xQj6i

(2) ينصُّ القانون 103 لسنة 1961م، المعدَّل بالقانون 13 لسنة 2012م، على اشتراط ترشيح المفتي عن طريق هيئة كبار العلماء، وتصديق رئيس الجمهورية عليه.

(3) توجد لائحة صادرة من وزير العدل سنة 2008م، وقرار جمهوري سنة 2021م، اعتبر دار الإفتاء من الهيئات ذات الطبيعة الخاصة، وبالتالي تُستثنى من الخضوع لقانون الخدمة المدنية الخاص بسائر موظفي قطاعات الدولة. انظر: منشورات، مد خدمة الأستاذ الدكتور شوقي إبراهيم، (11 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 18 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/q0b7s

(4) للتفصيل، راجع: بي بي سي، هل للزيادة السكانية دور إيجابي في التنمية أم تلتهم ثمارها؟، (14 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/6MTji

(5) دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي، مفتي الجمهورية يواصل حديثَه عن تحديات المشكلة السكانية، (15 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 18 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/gqUpz

(6) راجع على سبيل المثال: فتاوى شيخ الأزهر الإمام عبد الحليم محمود، القاهرة: دار المعارف، ط5، د.ت، 2/254، 481. وفي كتابه: «الحمد لله هذه حياتي» يصف تحديد النسل بأنَّه: «فكرة منكرة»، القاهرة: دار المعارف، 2019م، ص32–36.

(7) برنامج حديث شيخ الأزهر: فضيلة الإمام الدكتور أحمد الطيب متحدثًا عن «الطلاق الشفهي»، (17 فبراير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/JcdZw

شـيخ الأزهر في أبريل من هذا العام، 2023م[1]، وذلك رغم الضغوط الإعلامية والسياسية، التي واجهتها المشـيخة لإثنائها عن هـذا الموقف. ومع ذلك تنوي وزارة العدل تغيير القانون ووضع قانون بديل يخالـف رأي الهيئة الأزهرية، خلافًا لما ينص عليه الدستور المصري.

بالنسـبة لـدار الإفتاء، فقد رفضـت أيضًا، في بداية الأمر، على لسـان المفتي الاستعجال في إصدار هـذا القانون[2]، لكن وبعد تمسـك السـلطة التنفيذية بموقفها إزاء محاولات تغيير التشـريعات لتجعل التوثيق هو الطريق الوحيد للاعتـراف بالطلاق، عاد المفتـي في مارس من هذا العـام، 2023م، ليُبدي موافقةً تجاه الأمر[3]. وبالتالي بقي التجاذب بين الأزهـر ودار الإفتاء، وبقيت الإفتاء تميل إلى جانب السلطة التنفيذية وتُرجّح كفتها، لأسـباب كثيرة، أهمها أن الإفتاء تريد الاسـتقلال التام عن الأزهـر، وتريد إلغاء قانون تبعية اختيار المفتـي لهيئة كبار العلماء، وكذلك تريد أن يكون المفتي في نفس مقام شيخ الأزهر، ومن ثمّ تلعب الدولة على تلك المفارقات لتمرير ما تريده من مقترحات في الشأن الديني.

ج. وزارة الأوقاف: في تطور لافت هذا العام، 2023م، نسّـقت وزارة الأوقاف مع كلية ضباط الاحتيـاط، التابعة لـوزارة الدفـاع المصرية، لتدريب الأئمة والخطباء المرشـحين للعمل في وزارة الأوقاف. وقد أعلن المتحدث باسم الجيش المصـري في سـبتمبر من هذا العـام، 2023م، تخريـج الدفعة الأولى مـن الأئمـة والخطباء بكليـة الضبـاط الاحتياط. والغـرض من هذا التنسيق، كما أشار إليه اللواء أركان حرب السيد عبد الرحيم، مدير كليـة الضباط الاحتياط، هو: «الدعم المسـتمر الذي توليه القيـادة العامة للقوات المسـلحة للكلية لتطويـر نظم الإعداد والتأهيل، بما يعود بالنفع على الدارسين»، مؤكدًا أهمية تنفيذ تلك الدورات لبناء الوعي المجتمعي وتحصين الأجيـال القادمة ضد الفكر المتطرف والهدام وتحقيقًا لرؤية الدولة المصرية[4].

وخلاصـة القـول، إنَّ السـلطة التنفيذية حرصـت علـى إبقـاء المؤسسـات الدينيـة الإسلامية كافة تحت سـيطرتها وإدارتها، لعدة أسـباب، أهمها ذلك النصّ الدستوري في المادة السـابعة الخاص بالأزهر، التـي جعلت الأزهر شبه مستقل، لا سيَّما في اختيار إمامِه، وبالتالي فإنّ أعضاء هيئة كبار العلماء هم الذين ينتخبون شـيخ الأزهر، وهم الذين يرشحون مفتي الدولة في نفس الوقـت، ومن ثمّ حرصـت الحكومة على الانفـراد بتعيين المفتي، متجـاوزة النصّ القانوني في ذلك، الذي يعطي هيئة كبار العلماء، التابعة للمشيخة، حق ترشيح المفتي حصرًا دون غيرها. وحرصـت الحكومة كذلـك على هيكلة وزارة الأوقاف، بما ينسـجم مع رؤيتها وأهدافها الإسـتراتيجية، وبما يخدم الخطـاب الحكوميَّ الرسـميَّ في خطبة الجمعة. وفـي الواقع ليس للأزهر أي سـلطة فعلية على وزارة الأوقاف ودار الإفتاء، بل إنَّ رئيس جامعة الأزهر نفسه لا يُعيَّن بعد ترشـيحه من شـيخ الأزهر إلا بعد موافقة الأجهزة الأمنية كما هو متبع عُرفًا[5]. ومن أسباب حرص الدولـة، أيضًا، على تبعية المؤسسـات الدينية لها، خشـيتها من حدوث أيّ مظاهرات على غـرار تلك التي حدثت فـي 2011م، وهو ما كرره المسؤولون الرسميون في خطابات عديدة، وبالتالي تَهْيئة المؤسسة الدينية لكبح مثل تلك البوادر بخطابٍ دينيّ مُهَنْدَس ومحدد.

3. المؤسسة الدينية الشيعية

استمرت المرجعية العليا في النجف في سياسة النأي بالنفـس عمَّا يخص الأوضـاع الداخلية السياسـية في العراق، ولا تـزال خطبة الجمعة للمرجعية معطلـة، لكن هذا لـم يمنعها من أن تُصدر بيانـات في الشـأن العام مثـل بياناتها الداعمـة للقضية الفلسـطينية. أمـا قم، فقد انتقـد فقهـاءُ الدولـةِ المعارضةَ السياسـية، وأعلنوا كذلـك دعمهم القضية الفلسـطينية، واسـتعدادهم، بعد إذن المرشـد، للذهاب إلى سـاحات القتال في غزة حتى «محو إسرائيل». وذلك يحتاج إلى بيان وتفصيل:

أ. النجف والشأن العام: لا تزال النجف تنأى بنفسها عن الشأن السياسـي العراقي الداخلي، كما هـو الحال فـي العـام الماضـي، 2022م، عندما نأت بنفسـها عن أزمة اسـتقالة المرجع الحائري، وما أعقبه مـن أزمة كبيرة بين الحائري والصدريين، لكنها في نفس الوقت اشـتبكت

(1) ما حكم الشريعة في مسألة الطلاق الشفهي؟ فضيلة الإمام أحمد الطيب شيخ الأزهر يتحدث عن «فوضى الطلاق»، (13 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/0sHp2

(2) مفتي الجمهورية عن «توثيق الطلاق الشفوي»: يحتاج إلى كثير من الدراسات، (12 فبراير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/wR2JM

(3) الرئيس السيسي يتحدث عن توثيق الطلاق مع وزير العدل وفضيلة مفتي الجمهورية، (20 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/R0EDs

(4) الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري على موقع فيسبوك، كلية الضباط الاحتياط تخرج الدفعة الأولى من الأئمة المرشحين للعمل بوزارة الأوقاف، (17 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 18 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/ssL0r

(5) انظر: جريدة الوطن المصرية، الإمام الأكبريعين «المحرصاوي» رئيسًا لجامعة الأزهر متجاوزًا القوانين، (07 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 18 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3FLyRLw

قليلًا مع الشـأن العام، فأصدرت بيانًا في أكتوبر من هـذا العـام، 2023م، دعمت فيـه القضية الفلسطينية، ثم طالبت العالم بالوقوف في وجه «التوحش» الإسـرائيلي[1]. وفي ذات السـياق فقـد أفتى السيسـتاني بحرمة شـراء البضائع الإسرائيلية، والتعامل مع الشركات الداعمة لها دعمًا حقيقيًّا ومؤثرًا[2]. ويبـدو أنّ هذا الموقف الذي يعتبر شـديد اللهجة مـن النجف، مقارنة بغيره من مواقف وبيانات، جاء استجابة لضغوط الشـارع العربي والعراقي، ونبذًا لتهمة «الحوزة الصامتة» التي يسـتعملها خصوم النجف ضد المرجعية العليا في كثيـر من الأوقات، مما يعزز شرعية خصومها في قم.

ب. قم والقضية الفلسـطينية: اسـتنكرت إدارة الحـوزات العلميـة مـا سـمته «جرائم الصهاينة» ضد الفلسطينيين في غزة، وأعلنت في بيان لهـا في أكتوبر هذا العام عن اسـتعداد الأسـاتذة والطلاب لارتـداء ملابـس القتال والذهاب إلى غزة للقضاء على إسـرائيل تمامًا، إذا سـمح المرشـد بذلك[3]. وكان مدير مدرسة أميـر المؤمنيـن العلميـة في تبريـز، روح الله بجاني، أكثر شـدة عندما صرح بأنه جرى تشكيل كتيبة جيش خامنئي الاستشـهادية، وهي عابرة للحدود، من أجل الحرب ضد إسـرائيل[4]، وقال إنه ينتظر الإذن الشـرعي من المرشـد للدفاع عن غزة والوصول إلى القـدس. ولا يخفى ما في هـذا الكلام من توظيف سياسـي داخلي لتعزيز الشـرعية، وتهدئة الرأي العام، ورفعًا للحرج عن النخبة الدينية الحاكمة، ويدل على ذلك هجومه في نفس تصريحاته على أذربيجان «الشيعية»، واتهامه «الصهيونية» بالتحكم في قرارها وزمام أمورها، مما يشـير إلى توظيف الأحداث في غزة من أجـل المصالـح الإيرانية الخارجيـة أيضًا. كذلك لم يتـردد خطباء المسـاجد في توظيف الأحداث داخليًّا لتعزيز حضـور الحرس الثوري وتحسين صورته[5].

ج. قم والمعارضة السياسـية: انتقد البعضُ الحـوزةَ العلمية في قـم إثر صمتهـا إزاء عنف السـلطة ضد المظاهرات في إيران عمومًا، وفي المناطق السُّـنية على وجه الخصـوص، التي يتظاهر فيها الناس منذ مقتل مهسـا أميني في سبتمبر من العام الماضي 2022م، واستمرت هذا العـام. فخرجت أصوات حوزويـة تنتقد الأمور خشـية خروجها عن السـيطرة ومن ثـمَّ تفقد الحوزة شرعيتها في الشارع الشيعي، ومركزيتها في الحكم، فقـد انتقد آية الله محقـق داماد ما يسعى إليه المشـرعون البرلمانيون من تشريع قانون يقضي فيه بالسـجن من 10 إلى 15 سـنة لكل من ينتقد النظـام، قائلًا: «لا أدري هل يوجد شيء مماثل في كوريا الشـمالية»، ثمّ برّأ الفقه من الإخفاق في الميدان السياسـي والاقتصادي باعتبار أن أحكامه لا تُنفَّذ بصورة صحيحة[6].

في نفس السياق، اسـتمرت معارضة رجال الدين السُّـنة، ومظاهـرات المناطق السُّـنية والكردية ضد سياسـة القمـع الإيرانية، وعمل النظـام الإيراني فـي خطين متوازييـن، ترغيبًا وترهيبًـا، أولًا: عبر محاولات تهدئـةٍ وتفاوضٍ مع رجال الدين السُّـنة، وثانيًا: عبر اعتقال عدد من رجال الدين المؤيديـن للمظاهرات في تلك المناطـق، وتشـويه زعامات سُـنية معارضة. وقد شـنَّ آية الله محمود رجبي، رئيس مؤسسة الخميني للتعليـم والبحوث، هجومًا على الزعيم السُّنّي مولوي عبد الحميد، متهمًا إيّاه بالتشتت الفكري، والابتعاد عن الإسلام الصحيح، وحاول تأليب الجماعة السُّنية على عبد الحميد[7].

لكن فقهاء السُّـنة اسـتمروا في ممارسـة الضغط على النظام وسياسـته الأمنية، فانتقد مولوي عبد الحميد سياسةَ النظام في الحصول على الاعترافات القسرية من السجناء[8]، واحتج رئيس مجلس المجمع الفقهي للعلماء السُّنّة في كردستان إيران ومدير مدرسة الإمام البخاري في سنندج، حسـن أميني، على عمليات الاعتقال الواسـعة لعلماء السُّـنَّة، منتقدًا صمت رجال الدين الشـيعة على قمع المحتجيـن واعتقال الأسـاتذة ورجال الديـن وطلاب الفقه، وانتقد

(1) وكالة أنباء الحوزة، بيان مكتب السيد السيستاني حول ما يتعرض له قطاع غزّة من قصف متواصل، (11 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/46LBNUj

(2) بغداد، المرجع السيستاني يُحرم التعامل مع المنتجات الإسرائيلية أو دعمها، (03 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3tKwDcN

(3) وكالة فارس، حوزويان تهران آماده پوشيدن لباس رزم و اعزام به غزه هستند، (16 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 06 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3SvnUW1

(4) ديده بان إيران، تشكيل كُردان استشهادى جيش الخامنه اى براى جنگ با اسرائيل، (20 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/49Dq7VJ

(5) ديده بان إيران، نماينده ولى فقيه در كُيلان: چندين هزار نيروى نظامى و سپاهى براى رفتن به غزه اعلام حضور كرده اند، (20 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/49mbu8R

(6) صحيفة آرمان امروز، واكنش تند آيت الله محقق داماد درباره مجازات منتقدان سرشناس، (02 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3HsPYlL

(7) ديده بان إيران، حمله تند جانشين مصباح يزدى به مولوى عبدالحميد: علماى اهل سنت پاسخ مواضع ضددينى عبدالحميد را بدهند...، (13 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3HPZ79l

(8) راديو فردا، انتقاد مولوى عبدالحميد از اعترافات اجبارى در ايران، «زندانى حرمت دارد»، (05 فبراير 2032م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3JFM3oA

كذلك عدم اســتجابة النظــام لمطالب الناس، وأنه فقط يريــد إخماد الاحتجاجــات بأي شكل من الأشكال، في الوقت الذي لــم يحرك علماء الشيعة ســاكنًا[1]! وكأنَّه يحاول تخليق حواضن جماهيرية وظهيرًا شــعبيًّا للحــراك الجماهيري السُّني والشيعي على الســواء لمواجهة النظام، مع عتاب وتأنيــب للحوزة الشــيعية في نفس الوقت.

ثانيًا: اليمين المتطرف والإسلاموفوبيا وموجة الاعتداء على المقدسات الدينية

برزت تيارات اليمين المتطرف عالميًّا هذا العام، 2023م، لتكــون ســمة بارزة له، فأُحرقت نُســخُ من المصحف الشــريف من متطرفين في دول أوروبية، كالســويد وهولندا، وتعرض المسلمون في الهند لمضايقات كثيرة من التيار الهندوســي المتطرف، وكذلــك تعرض المســجد الأقصى لعــدة اقتحامات من متطرفيــن يهود مدعومين من متطرفين في الحكومة، كذلك برزت عنصرية في تركيا ضد السياح والمقيمين العرب تعبِّر عن وجه من وجوه التطرف.

1. تصاعد اليمين المتطرف أوروبيًّا

في مايو من هذا العام 2023م، صرح وزير الداخلية الفرنســي بأن «الإرهاب الإسلامي السُّنّي» هو أبرز تهديد لــبلاده وأوروبــا، دون أن يبيّن فحواه وماهيته[2]. وكانت الحكومة الفرنســية أعلنت في نهاية أغسطس 2023م، مســتندة إلى مبدأ علمانية الدولة، منع ارتداء العباءة في المدارس

بســبب طابعها الديني الذي يثير جدلًا، إذ يُحظر في فرنسا وضع رموز دينية في المدارس بموجب قانون صدر في عــام 2004م[3]، من ناحية أخرى شهدت دول أوروبية أخرى مثل السويد وهولندا حرق نســخ من المصحف الشــريف من بعض المتطرفين، دون إدانات رســمية غربية، مما قد ينعكس على مستوى التطرف العالمي.

2. تزايد الفكر اليميني المتطرف في الهند

هدمــت الســلطات الهندية في ينايــر من هذا العام، 2023م، جزءًا كبيرًا من مســجد «شاهي» التاريخي، الذي بُني قبل نحو خمســة قرون في مدينــة الله آباد بولايــة أوتار براديــش، بدعوى توسعة الطريق العام. جدير بالذكر أن المسلمين يواجهون تشــددًا كبيرًا من حكومة مودي، التي أطلقــت العنــان لــغلاة الهنــدوس لاضطهاد المسلمين، فقُتل مئات المســلمين في مناحي متفرقة في البلاد بتهمة ذبح الأبقــار، ومُنع بيع اللحم الحلال، ومُنع حجــاب الطالبات، وجرى تغيير المواد الدراســة لإزالة أي إشــادة بتاريخ الحكم الإسلامي في الهند، وتشويهه بالكلية[4].

(1) راديو فردا، انتقاد روحانی سرشناس کردستان از سکوت روحانیون شیعه و بازداشت علمای اهل سنت، (14 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3E6xyGI

(2) الجزيرة نت، «الإرهاب الإسلامي السُني عدونا الأول».. فرنسا تتحسر لتراجع نفوذها بإفريقيا وتبث لأمريكا مخاوفها، (20 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3Sc1YPI

(3) العربية نت، فرنسا تحظر العباءة في المدارس الرسمية، (07 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/404mnYN

(4) الجزيرة نت، شُيِّد منذ القرن السادس عشر.. استنكار وغضب لهدم مسجد تاريخي في الهند، (17 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/46DhxUM

3. بروز القومية التركية والتعصب

برزت موجة اعتداءات على الأجانب والسياح في تركيا، في الآونة الأخيرة، وعزا وزير الداخلية تلك الموجة العنصرية إلى خطاب المعارضة التركية، وفي سبتمبر وصف الرئيس التركي أردوغان العنصريين بـ«أصحاب العقلية الفاشية»، وشدد بقوله «لا يمكننا أن نسمح للعنصرية وكراهية الأجانب التي ليس لها مكان في تاريخنا وثقافتنا ومعتقداتنا بالانتشار في مجتمعنا»[1]. لكن تبقى تركيا، إن أرادت فعلًا حلَّ المشكلة، أمام معضلة كبيرة تحتاج إلى تعديلات جوهرية في الخطاب الرسمي والإعلامي، وإدخال تعديلات جوهرية على النظام التعليمي التركي، يرسخ قيم التعايش وقبول الآخر.

4. عولمة الانحرافات الجنسية

أعلنت الكنيسة الكاثوليكية على لسان البابا فرانشيسكو أن الأشخاص الذين يجرّمون المثلية الجنسية «مخطئون»، في محاولة لتوضيح تعليقات سابقة له حول كون الممارسات الجنسية المثلية «خطيئة». وفي رسالة نُشرت في يناير الماضي 2023م، وجّهها إلى الكاهن اليسوعي الأمريكي جيمس مارتن، قال البابا إنه كان يريد أن يوضح في المقابلة أن المثلية ليست جريمة، «من أجل التأكيد أن تجريمها ليس جيدًا ولا عادلًا»[2]. يأتي ذلك في ظلّ ضغوط غربية على دول العالم للتعايش مع المثلية الجنسية، وإقرار شعارات المثليين وعدم ملاحقتهم، ووضع ذلك في قاموس حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الدينية والعرقية بغض النظر عن المبادئ الدينية والأعراف المحلية لكل مجتمع ودولة. لكنَّ أفعالًا مقاومة لذلك المسعى في كثير من دول العالم جرَّمت رسميًّا ظاهرة المثلية الجنسية، فقد حظر العراق استخدام مصطلح «المثلية الجنسية» بجميع وسائل الإعلام، واستبدال به مصطلح «الشذوذ الجنسي»[3]، وأعلنت وزارة الداخلية الماليزية عقوبات تصل إلى السجن 3 سنوات ودفع غرامات تتجاوز 4 آلاف دولار لمن يبيع أو يروّج أو يرتدي ساعات تُظهر رموز المثليين أو شعاراتهم أو عَلَمهم[4]. وفي مايو الماضي 2023م صدَّق الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني على قانون مناهض لمثليي الجنس والمتحوِّلين جنسيًّا، وينص على فرض عقوبات شديدة على العلاقات المثلية أو «ترويج» المثلية[5].

ثالثًا: الحركات الإسلامية بين الأزمات الداخلية والعمل السياسي

لا تزال الحركات الإسلامية، وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، تمرُّ بأزمات داخلية عاصفة، إثر الفراغ في القيادة السياسية والمرجعية الدينية، اللذَين استفاض فيهما تقرير العام الماضي 2022م. وما طرأ حديثًا هذا العام 2023م أن جماعة الإخوان المصرية حاولت ترميم أزماتها وتعيين قيادة جديدة للتنظيم بعد وفاة إبراهيم منير، لكن القيادة الجديدة لم تَلْقَ قبولًا من بقية الأجنحة الداخلية المنشقة والمتشظية. أما إخوان تونس وحركة النهضة فقد ازدادت أزمتهم وتعمقت مشكلتهم السياسية والمرجعية أيضًا بعد اعتقال الغنوشي وعدد من قيادات الحركة، وبالتالي حدوث فراغ كبير على المستوى الهرمي للتنظيم، وهو ما انعكس على هيكل الحركة وعملها ورؤيتها الأزمة السياسية التي تمرُّ بها. كذلك فإنّ تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية يمران بأزمة قيادة إثر مقتل الظواهري، ومقتل عدد من قادة داعش، أما حركة طالبان فتتحالف مع القاعدة لكبح نفوذ داعش من ناحية، والضغط على الإيرانيين، أيديولوجيًّا، من ناحية أخرى.

1. إخوان مصر.. القيادة الجديدة ومحاولات الترميم

مرَّت جماعة الإخوان المسلمين هذا العام، 2023م، بعدد من الأزمات، على غرار العام الماضي، بل تفاقمت أزماتها الداخلية، ولم تستطع الجماعة أن ترمِّم هيكلها بسبب الخلافات الداخلية، والضغوط الخارجية عليها، فبعد وفاة إبراهيم منير، القائم بأعمال مرشد الإخوان في نوفمبر 2022م، اجتمع عدد من قيادات الإخوان في الخارج لاختيار قيادة جديدة تخلفه. وفي نفس الوقت أعلن جناح محمود حسين «جبهة تركيا» اختيار محمود حسين قائمًا بأعمال المرشد خلفًا لإبراهيم منير، وذكر بيان صدر عن جبهة محمود حسين في إسطنبول أن مجلس الشورى العام قرر تفعيل العمل بالمادة الخامسة من اللائحة العامة للجماعة، وتنفيذها

(1) الجزيرة نت، خطاب حازم من أردوغان.. هل يضع حدًّا للعنصرية في تركيا؟، (07 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3QtnT3q

(2) الجزيرة نت، البابا فرانشيسكو يصدر توضيحًا لتصريحاته المثيرة للجدل بشأن المثلية الجنسية، (28 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/46KUxn3

(3) الجزيرة نت، العراق يحظر مصطلح المثلية الجنسية بجميع وسائل الإعلام، (09 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3s1r2OK

(4) الجزيرة نت، ماليزيا تعاقب بالسجن والغرامة من يبيع ويروج ويرتدي ساعات تُظهر شعارات المثليين، (11 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3Q5Mda4

(5) الجزيرة نت، تضمن عقوبات مغلظة تبلغ حد الإعدام.. رئيس أوغندا يصدّق على قانون مناهض لمثلي الجنس وتنديد غربي واسع، (30 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3MitmYC

اقرأ أيضًا

مقال

تأمّـلات في الاستبـداد الدينـي.. بيـن عهـد أردشيـر ودستـور الخمينـي

يُعدّ عهد أردشير الأول (180-242م)، من المواثيق المهمة بالنسبة للإرث السياسيّ الفارسيّ، فقد كان بمثابة دستور للدولة الفارسية؛ نظرًا لمكانة أردشير في تاريخ الفرس، وشهرة عهده عند من جاء بعده. فأردشير هو الذي أعاد الإمبراطورية الفارسية، ووحَّدها، ووسَّع جغرافيتها، وهو مؤسس الدولة الساسانية التي بقيت قائمة حتى الفتح الإسلامي، (وقد طُبع عهد أردشير بتحقيق إحسان عباس، سنة 1967م).

بقلم: د.محمد السيد الصياد
باحث متخصص في الدراسات الفكرية والأيدولوجية بـ«رصانة»

وفق نصها الأصلي، وهو أنه في حال حدوث موانع قهرية تحول دون مباشرة المرشد العام مهامه يحل محله نائبه الأول، ثم الأقدم فالأقدم من النواب، ثم الأكبر فالأكبر من أعضاء مكتب الإرشاد، وبالتالي يحل محمود حسين محل المرشد لأنه الأكبر سنًّا. لكن جناح إبراهيم منير «جبهة لندن» أعلن أن محيي الدين الزايط هو القائم بأعمال المرشد حتى يجري انتخاب قائم جديد، ثم أعلنت جبهة لندن اختيار صلاح عبد الحق المولود سنة 1945م قائمًا بأعمال المرشد في مارس من هذا العام 2023م. ويرجع عبد الحق إلى تنظيم 1965م مع سيد قطب ورفاقه، وهو مسؤول جهاز التربية في التنظيم الدولي للإخوان لما يقرب من خمسة عشر عامًا، وقيل إن محمد بديع آخر مرشد لجماعة الإخوان أخرج رسالة من سجنه تزكي صلاح عبد الحق لهذا المنصب، وبالتالي حاولت جبهة لندن التغلب على جبهة تركيا بهذا الاختيار، في جماعة تعتبر أن عوامل مثل الابتلاءات والسجون والأقدمية مهمة في الطاعة وتسيير عمل الجماعة. وقد توقع البعض إجراء مصالحة داخلية تلم شمل الجماعة، أو أن تحدث مراجعات فكرية وتربوية، لكن شيئًا من هذا لم يحدث، وظل صلاح عبد الحق مختفيًا لا يجيد «أو لا يحب» الظهور الإعلامي، ولا المواقف الحاسمة والصريحة، الدينية والسياسية.

2. الإسلاميون وانتخابات الرئاسة المصرية

أعلن حزب النور المصري، وهو أكبر حزب سياسي للجماعة السلفية الإسكندرانية، في الثالث من أكتوبر هذا العام 2023م، تأييده الرئيس السيسي في الانتخابات الرئاسية، وجاء ذلك بعد يوم واحد من إعلان السيسي نية ترشحه لفترة رئاسية ثالثة، وقبْل قبول أوراق الترشح الرسمية لأيٍّ من المرشحين من الهيئة العليا للانتخابات، وبرر الحزبُ اختياره بسبب ما سماه قدرة السيسي على إدارة مؤسسات الدولة[1]. أما جماعة الإخوان المسلمين فلم تُبد أيّ تصريحات رسمية إزاء مرشحي الانتخابات الرئاسية، وفضلت الصمت، في فترة تقديم أوراق الترشح، وقد يرجع ذلك إلى انشغالها بأزماتها الداخلية، أو بسبب إدراكها التحولات الجديدة، التي يمر بها المشهد السياسي المصري، الذي تجاوزها بالكلية[2].

3. حركة النهضة والأفول السياسي

تعرضت حركة النهضة هذا العام 2023م لضربات مؤلمة، فقد اعتُقل زعيمها التاريخي راشد الغنوشي وُلد عام 1941م في أبريل من هذا العام، على خلفية تحقيقات عدد من

(1) صفحة حزب النور الرسمية على فيسبوك، بيان حزب النور بشأن انتخابات الرئاسة 2024م، (03 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/KV8BO
(2) قناة الشرق الصفحة الرسمية على فيسبوك، د. حلمي الجزار في حوار حصري للشارع المصري حول مستقبل الجماعة والانتخابات الرئاسية، (19 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/fHDMm

القضايا، بينها ما يُسمى بملف الجهاز السري لحركة النهضة، ثم اعتقل عدد من قادة الحركة الآخرين[1]. وقد استغرب الرئيس قيس سعيد من انزعاج بعض الدول لاعتقال الغنوشي، وأعلن رفضه التدخل في الشأن التونسي! في حين تتهم حركة النهضة الأجهزة الأمنية بتلفيق التهم، والاعتقالات العشوائية، وتجاوز دستور 2014م الذي لا تعترف النهضة إلا به!

4. حركتا الجهاد وحماس

أحداث فارقة حدثت هذا العام 2023م، وكان لحركتي حماس والجهاد الإسلامي دورٌ فاعل فيها، بدءًا من اقتحام مجموعات من المستوطنين المتطرفين حرم المسجد الأقصى، ثمّ المناوشات بين حركة الجهاد وجيش الاحتلال الإسرائيلي، ثمّ بين الحركتين وجيش الاحتلال بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023م. بُعدٌ مهمٌّ لا يُلتفت إليه في هذه الحرب وهو البُعد الديني، فرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو استشهد في خطابات رسمية له بآيات من التوراة، وقادة حماس والجهاد يستشهدون أيضًا بآيات من القرآن والحديث النبوي، وبالتالي فقادة المعركة ينطلقون من زاوية دينية في الأساس، وما العمل العسكري والسياسي في كثير من الأحيان إلا محاولة لتحقيق النبوءة الدينية، وهو ما صرح به المتحدث باسم حماس في تصريح له.

أ. الخلافات والمحاور داخل حماس: في أبريل الماضي 2023م، قال موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، إن حركته ليست جزءًا من أي محور سياسي أو عسكري في المنطقة، بغض النظر عن الاسم والعنوان، في تصريح يناقض فيه، أو يردُّ على، تصريحات رئيس الحركة في غزة، يحيى السنوار، التي قال فيها إن حركته جزء مهم من المحور الذي تقوده إيران في سوريا ولبنان واليمن. لكن جاءت عملية طوفان الأقصى، والحرب الإسرائيلية على غزة لتؤكد كلام السنوار، وتجعل كلام أبي مرزوق خطابًا دبلوماسيًّا صرفًا، خوفًا من غضب دول الخليج[2]. ولا نُرجّح وجود خلافات داخل حماس حول العلاقة بإيران، لأن العلاقة مع الإيرانيين تاريخية وممتدة حتى قبل تولي السنوار زمام الأمور في الحركة داخل القطاع، بل إنها ترجع إلى عهد مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين، ولأن الجناح السياسي خارج القطاع في قطر وتركيا ولبنان صرح كثيرًا بتلك العلاقة الخاصة والإستراتيجية بين الحركة وإيران، وبالتالي فإنّ تصريحات أبو مروزق التي جاءت في سياق الرد على تصريحات السنوار جاءت وكأنها رسالة تطمين إلى الدول العربية القلقة من تنامي العلاقة بين الحركة وإيران، سيما وأنها جاءت في توقيت أُشيعت فيه زيارة وفد من حماس إلى عواصم خليجية مركزية.

ب. عملية طوفان الأقصى والحضور العقائدي: ثارت مناوشات في مايو الماضي 2023م، بين حركة الجهاد الإسلامي، والإسرائيليين، وقد هددت الجهادُ الإسرائيليين بالرد العنيف ردًّا على اغتيال عدد من قادة الحركة. ثمّ جاءت عملية «طوفان الأقصى» بسبب ما سمته حماس «التعديات المستمرة على المسجد الأقصى» خلال العام 2023م، واقتحامه من المتطرفين اليهود، ففي السابع والعشرين من يوليو 2023م اقتحم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى وسط حماية أمنية إسرائيلية، قائلًا: «هذا المكان هو الأهم لشعب إسرائيل وإليه يجب أن نعود ونُظهر سيادتنا عليه»[3]. واعتبر المتحدث باسم حماس حينئذ أن هذه الخطوة «تصعيد خطير للحرب الدينية»[4]. وفي أول أكتوبر 2023م، اقتحم مئات المستوطنين باحات المسجد الأقصى، وسط حماية من قوات الأمن، وكررت حماس تأكيدها أن هذه الخطوات بمثابة تصعيد للحرب الدينية. ومن قبل ذلك في أبريل 2022م قال السنوار: «عليكم أن تتجهزوا لمعركة كبيرة إذا لم يكُفَّ الاحتلال عن الاعتداء على المسجد الأقصى»[5]. وفي أثناء عملية طوفان الأقصى برز الخطاب العقائدي لدى قادة حماس، فجاء خطاب محمد الضيف، الذي مهد به للعملية، وبعد أن ردَّ سببها إلى تنكر إسرائيل للمواثيق

(1) الجزيرة نت، بعد اعتقال الغنوشي.. السلطات التونسية توقف قياديين بالنهضة وسعيد يتحدث عن حرب تحرير وطني، (18 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3PLYcJX

(2) الجزيرة نت، أبو مرزوق: حماس ليست جزءًا من أي محور سياسي أو عسكري، (16 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3QfQA2o

(3) الجزيرة نت، بن غفير يقتحم المسجد الأقصى للمرة الثالثة ودول عربية وإسلامية تندد بالتصعيد، (27 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3rVdLHr

(4) الجزيرة نت، اقتحام المسجد الأقصى.. إدانات عربية وإسلامية وأمريكا تعلن معارضة تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة، (27 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/40fR9Or

(5) صفحة الجزيرة الرسمية على فيسبوك، رئيس حماس في غزة يحيى السنوار: لن نسمح بتكرار استباحة المسجد الأقصى، (30 أبريل 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/49jsU6d

الدولية، وما سـماه «جرائم الاحتلال»، «عربدة إسـرائيل»، قال: «مجاهدونا الأبرار... اقتلوهم حيث ثقفتوهم... لا تقتلوا **الشـيوخ والأطفال**، قاتلوا والملائكة سيقاتلون معكم»[1].

ج. الإلهـام الأيديولوجي والفتاوى الشـاذة:

يبـدو أن عملية طوفان الأقصـى ألهمت بعض المتحمسـين في العالم العربي، فأطلق شرطيٌّ مصـري النار على فوج سـياحي إسـرائيلي في الإسـكندرية شـمال مصر، مما أسفر عن مقتل سـائحَيْن اثنين، وإصابـة آخرين. وثـار جدلٌ كبير بسـبب قتل مواطنين إسـرائيليين خارج حدود منطقة الصـراع، فجاءت فتوى لمجموعة محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، بجواز اسـتهداف الإسـرائيليين حتى المدنيين منهم، في أي مكان في العالم، وقد جـاءت الفتوى في توقيت استهداف شرطي مصري وفدًا إسرائيليًّا سـياحيًّا في مدينة الإسكندرية شـمال مصر، وكأنهـا مباركـة لهذا الفعـل، وبعـد انتقادات كبيرة حذفـوا الفتوى[2]، لكن ذلـك في العموم، يدلُّ على أزمة التنظير لـدى عموم الإسلاميين وغيـاب المرجعيات الدينية، وإصـدار الفتاوى اللا مسـؤولة. ومن تلك الفتاوى اللا مسـؤولة التـي أصدرها الإسلام السياسـي كذلك البيان الذي صدر من مجموعة تسـمّي نفسها «علماء الإسلام»، ينتقـد شـيخ الأزهـر، ويدعوه إلى الذهاب بنفسـه لفتح معبر رفح[3]! وهو خطاب متهوّر لا يعي ماهية الحـرب ولا مفردات القوة، ولا حتى حدود ومسـاحات عمل مشيخة الأزهر باعتبارها مؤسسـة محكومة بدسـتور وقوانين وأعراف!

رابعًا: الإسلام السياسي الشيعي بين السياسة والمذهبية

ثارت أزمـات بين تيـارات الإسلام السياسـي الشيعي هذا العام 2023م، سـيّما بين الفاعلين الرئيسـيين منها، ولـم تنحصـر الخلافات في التنافس السياسي، بل هي مجرّد عَرَض لحقيقة الخلاف المتمثل فـي اختلاف القـراءة الدينية داخل المذهب. وتلك الخلافـات تدل على أزمةٍ فكريـة عميقة عنـد كثير من تيـارات الإسلام السياسـي، التي لم ينتقل معظمها بعد إلى فقه الدولة الحديثة، والإيمان بالمواطنة، والتعددية الدينية، والسياسية.

1. أزمة الحركية الشيعية وتعزيز الخطاب الطائفي

هاجم الأمين العام لحزب الدعوة، نوري المالكي، في يوليـو 2023 من هـذا العام، رموزًا سُـنِّيّة، متجاوزًا وحدة النسيج المجتمعي العراقي وفقه الدولة المدنية والدستورية، فقد انتقد في كلمة له بمناسـبة «عيد الغدير» الصحابة ورموز أهل السُّنة، قائلًا: «سبعين سـنة يُشتم الإمام عليّ علَى منابر المسلمين»، «كان المسلمون يصافح بعضهم بعضًـا بلعن عليّ»، ووصـف عمرو بن العاص بأنـه «خبيث»[4]. وتلـك التصريحات الجدليـة وإنْ دلّت على النَّفـس الطائفيّ لقادة الحركية الشيعية الممثلة في حزب الدعوة، فإنها تشـير إلى التحولات الكبيرة التي مرَّ بها الحزب -الذي تأسس على نمط الإخوان المسلمين- منذ تأسيسـه وحتى اليوم، إضافة إلى وجود أهداف ومصالح خاصـة يريدها المالكي مـن وراء تلك التصريحات، فقد أراد أن يموضع نفسه سياسيًّا بعد الإخفاقات الكبيرة التي لحقت به وبحزبه في السنوات الماضية، مستعملًا الخطاب الطائفي أسـلوبًا شـعبويًّا، لتعزيز الحواضن الشعبية، والتمتـرس المذهبيّ[5]. أهـداف أخرى للمالكيّ أبعد من مسـألة التنافس الداخلي مع خصومه في تيارات الإسلام السياسـي الشـيعي، فربما أراد أيضًـا ضـرب التفاهمـات الداخلية ونزوع العراقييـن بكل أطيافهم في الآونـة الأخيرة إلى الدولة الوطنية الدستورية، وكذلك التفاهمات الخارجيـة بين الفاعليـن الإقليميين، فكلاهما، أي التفاهمـات الداخليـة والخارجيـة، تُقلـق حزب الدعوة، خشـية على موقعه في الخارطة السياسية والدينية.

2. الخلاف على مرجعية الصدر الدينية

لم يكتـفِ حزب الدعـوة بتوتيـر علاقته بأهل السُّـنة، بل توترت العلاقات بينـه وبين التيار الصدري، وهو من أكبر تيارات الإسلام السياسي الشـيعي المعاصر، بسـبب ما تردد عن إساءة أفراد في حـزب الدعوة للمرجـع الديني آية الله محمد محمـد الصـدر ت: 1999م، وهو المرجع الديني للتيار الصدري في كل المسـائل الدينية،

(1) الجزيرة نت، هجوم غير مسبوق للمقاومة من غزة على إسرائيل وتل أبيب «تتأهب للحرب»، (07 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2023م، https://bitly.is/3s4GARG

(2) راجع: عصام تليمة، طوفان الأقصى وبيان كارثي لمجموعة من العلماء، الجزيرة مباشر، (09 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/40lw8lm

(3) رسالة العلماء إلى شيخ الأزهر، (31 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/40CoLpK

(4) قناة آفاق الفضائية الرسمية على فيسبوك، السيد نوري المالكي: كل ما حصل للإسلام والمسلمين والدماء....، (06 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 29 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/5BqFo

(5) راجع: رصانة، من السياسة إلى الطائفية.. المالكي والجناية على العراق، (13 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/Ikwj4

ما عدا المسائل المستحدثة التي كانوا يرجعون فيها إلى مرجعية آية الله كاظم الحائري، ثمّ أصبحوا يرجعون فيها إلى السيستاني ومراجع آخرين بعد استقالة الحائري في أغسطس 2022م، ومهاجمته التيار الصدري[1]. وبناء عليه، هاجمت عناصر من التيار الصدري عددًا من مقارّ حزب الدعوة في عدة محافظات عراقية، واستُهدِف مقر الدعوة في النجف بقذيفة آر بي جي[2]. وجاء ذلك الهجوم بعد أن كتب القيادي في التيار الصدري، حسن العذاري، منشورًا يتهم فيه حزب الدعوة بتشويه صورة آية الله محمد الصدر، والإساءة إلى سمعته باتهامه بالعلاقة مع البعث، وطالب العذاري في الوقت نفسه بتشريع قانون يجرم الإساءة للصدر ومرجعيته الناطقة. ويلاحظ أنّ ناشر خبر الإساءة للصدر قياديٌّ دينيٌّ في التيار الصدري، وليس مجرد خبر عابر في الصحافة والإعلام، ما يعني أن الصدريين أرادوا الضغط الشعبي والحوزوي على حزب الدعوة، وحمله على الموافقة على تشريع قانون يجرم الإساءة للمراجع، وإحراجه شعبيًّا وحوزويًّا أيضًا باعتباره يهاجم أحد أهم مراجع الشيعة في القرن العشرين، ومؤسس «الحوزة الناطقة»، كما يسميه أتباعه في التيار الصدري. في المقابل، حرص حزب الدعوة على امتصاص غضب الصدريين، وأصدر المالكي بيانًا ينفي فيه اتهامات الصدريين، واستنكر أي إساءة إلى الصدر وبقية المراجع، ولم يكتفِ بذلك، بل ذكّر الصدريين بمساعدة الدعوة لهم بعد وفاة الصدر داخل وخارج

العراق. فأصدر الصدريون عدة بيانات، بعضها رسمي عن مكتب الصدر نفسه، وبعضها غير رسمي، عن قيادات وسيطة أو عليا تؤكد ضبط النفس وعدم الاجترار إلى أي معارك مذهبية.

3. الإسلام السياسي الشيعي والقضية الفلسطينية

أعلنت «كتائب القسام» ارتباطها بالمحور الإيراني، وقد أشار محمد الضيف في كلمته صباح يوم عملية طوفان الأقصى، إلى ما سماه «محور المقاومة الإسلامية»، قائلًا: «يا إخواننا في المقاومة الإسلامية في لبنان وإيران واليمن والعراق وسوريا، هذا هو الوقت الذي تلتحم فيه مقاومتكم مع أهلكم في فلسطين..». ثم أعلنت حركات الإسلام السياسي الشيعي، وعدة فصائل ومليشيات شيعية عراقية ويمنية مباركتها عملية طوفان الأقصى، ودعمها «المقاومة

(1) راجع: رصانة، استقالة الحائري.. دلالات وسيناريوهات محتملة، (18 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/INItB
(2) العرب، إغلاق مقرات حزب الدعوة: الصدر يتصدى لمحاولات إقصائه، (17 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 31 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/90nno

الإسلاميـة» فـي غزة ضـد جيـش الاحتلال الإسـرائيلي. لكن في نفس الوقت اختلف تقييم الحركات الإسلامية الشيعية في العراق للحلول التي ينبغي دعم غزة بها، فالتيار الصدري دعا أولًا في التاسع من أكتوبر إلى مظاهرات مليونية في سـاحة التحرير ببغداد دعمًا لغزة ضد القصف الإسـرائيلي[1]، ثم خرج الصدر وتكلم بنفسـه في العاشـر مـن أكتوبر ليُثني علـى «حماس» و«الجهاد» و«كتائب القسـام»، وانتقد بعض «حكام العـرب الذين لـم يُحركوا سـاكنًا من أجل تلـك القضيـة العادلة، لحفظ كراسـيهم وسـلطتهم»، ووصف الأفعال الإسرائيلية بأنها «إرهاب صهيوني أموي» في عبارة لافتة لا تخلو من توظيف مذهبـي للتاريخ، وتعزيز شـرعية داخل الجماعة الشيعية، وانتقد في نفس الوقت رئيس السلطة الفلسـطينية وأوروبا وأمريكا[2]. كمـا أن جماعة «أصحـاب الكهـف» أعلنت مباركتهـا عملية طوفـان الأقصـى، واعتبرت العملية ثأرًا لمقتل قاسم سـليماني، وأبو مهدي المهندس، وهـددت الحركة بتسـوية القواعد الأمريكية بالأرض، إذا أمرت القيـادة بذلك[3]. أيضًا أعلن حزب الدعوة على لسـان زعيمه نوري المالكي دعمه عملية طوفـان الأقصى[4]. وهذه التنديـدات كلهـا لا تخلو من توظيـف داخلي، ومحاولة لرفع الحرج أمام القواعد الشعبية، وإلا فلا يوجد فصيل من تلـك الفصائل دخل الحرب بعتاده وعدته.

خامسًا: الجماعات الجهادية بين الإخفاق ومحاولات التمدد

منـذ مقتل زعيـم القاعدة أيمـن الظواهري في يوليو من العام الماضـي 2022م، تعرض تنظيم القاعـدة لحالـة من الكمـون، بسـبب الفراغ القيادي، وعدم قدرة قادة التنظيم الموجودين في بلدان مختلفة، ومتضاربة المصالح، على حسـم اختيار زعيم جديد للتنظيم الذي لم يعلن رسميًّا حتـى الآن اختيار خليفة للظواهـري، وإن أكدت بعـض التقارير اختيـار التنظيم سـيف العدل لقب لمحمـد صلاح الدين زيـدان، الذي يُعتقد أنه مسـتقر في إيران. وكذلك الحال يمر تنظيم الدولـة الإسلامية «داعش» بأزمـة قيادة أيضًا بعد مقتل عدد من قادته فـي فترات قريبة، وهو وإن أعلن عن قائده الجديد فإنَّ جسـم التنظيم وهيكليتـه وقدرته علـى التجنيـد والإقناع في الدوائر الجهادية لم يعد مثلما كان عليه الأمر قبل هزيمته العسـكرية في معاقله الأهمّ. بالنسـبة لحركة طالبان فلا تزال تكافح حتى اليوم من أجل قبول دوليٍّ بهـا، وأثبتت قدرتها علـى المراوغة والتفاوض والضغط في بعـض الملفات، لكنها في نفـس الوقت لا تـزال تتمسـك بتقليديَّتها المذهبية تجاه عدد من القضايا الاجتماعية.

1. تنظيم القاعدة ما بعد الظواهريِّ

أفـاد تقرير للأمـم المتحدة في يونيـو 2023م، بأن تنظيـم القاعـدة يحاول تعزيـز وجوده في أفغانسـتان، فضلًا عن وجود تحالف بينه وبين طالبان لمواجهة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية خراسـان «داعـش»[5]. وبالفعل اسـتطاعت القاعدة كبـح تنظيـم الدولة في أفغانسـتان بالتعـاون مـع طالبـان. وهو مـا أكـده تقرير للاسـتخبارات الأمريكية أنه من غير المرجح أن ينشط تنظيم القاعدة في أفغانستان وباكستان، بالرغم مـن الجهود والمحـاولات لتعزيز وجوده هنـاك، ومواجهتـه تنظيم الدولـة الإسلامية «داعش»[6].

أ. أسـباب أفول القاعدة: من أهم الأسـباب لأفول التنظيم مقتل قيادات كبيرة به في سوريا وأفغانستان وباكستان، وإفريقيا وغيرها، إضافة إلى مقتل زعيمـه الأول والأهم أيمن الظواهري، أدى ذلك إلى ضعف التنظيـم وعدم قدرته على شن هجمات خارجية مؤثرة، علاوة على انخفاض عدد المقاتليـن الأجانب في صفوفه، بسـبب كمـون التنظيـم، وزوال الحالـة الجاذِبة التي اجتذبت آلاف المقاتليـن إبان ذروة عملياته ضد المصالح الغربية وحكومات الشـرق الأوسط. أيضًا من أسـباب ضعفـه دخوله فـي معارك مسـلحة مع تنظيم الدولة «داعش» في أماكن كثيـرة، مما أنهك التنظيميـن وأبعدهما إلى حد

(1) بيان لمقتدى الصدر على الصفحة الرسمية في فيسبوك، (09 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3Qk6cCa
(2) كلمة سماحة القائد السيد مقتدى الصدر أعزه الله حول الأحداث في غزة، الصفحة الرسمية على فيسبوك، (10 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3StmueH
(3) صفحة الحركة على تليجرام، (10 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2023م، https://t.me/aishab_alkahf/84
(4) كلمة الأمين العام لحزب الدعوة نوري المالكي حول الأحداث الجارية في فلسطين، (12 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/47iCCUr
(5) العربية نت، تقرير أممي: تنظيم القاعدة يعيد بناء قواعده في أفغانستان، (21 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3s4ff1V
(6) سي إن إن عربي، مع اقتراب ذكرى 11 سبتمبر.. استخبارات أمريكا توضح ماذا حدث لتنظيم «القاعدة» بعد أيمن الظواهري، (08 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 نوفمبر 2023م، https://cnn.it/3QJz0pa

كبير عن استهدافٍ مؤثر للمصالح الغربية والحكومات العربية.

ب. القيادة الجديدة ومراوغة التنظيم: أخفى التنظيم اسم قائده الجديد بعد مقتل الظواهري، وإن أكدت تقارير عديدة بعضها مقرب من الوسط القاعدي، اختيار التنظيم سيف العدل، محمد صلاح الدين زيدان، زعيمًا جديدًا له، وزيدان من مواليد 1963م كان ضابطًا برتبة عقيد في القوات الخاصة المصرية «الكوماندوز» في ثمانينيات القرن العشرين، قبل فصله من الجيش بسبب انتمائه لتنظيم الجهاد، ثم سفره إلى السعودية، ومنها إلى أفغانستان، ثم أصبح من قادة التنظيم ورعيله الأول[1]. وفي سبتمبر من هذا العام، 2023م، أصدر زيدان كتابًا في ذكرى هجمات 11 سبتمبر، بعنوان: «قراءة حرة في كتاب 33 إستراتيجية»، وكانت «القاعدة» قد أصدرت أيضًا عددًا جديدًا من مجلتها الرئيسية «أمة واحدة» مخصصة لذكرى هجمات 11 سبتمبر، هددت فيه «بهجمات أكبر بكثير من هجمات سبتمبر»، وجادل مقال في العدد، يُعتقد أن زيدان كتبه، بأن تلك الهجمات «لم تكن كافية لإجبار الولايات المتحدة على تغيير سياساتها، وحث الجهاديين على مواصلة هجماتهم لتحقيق أهدافهم»[2]. وتلك الرسالة، وإن أريد بها إثبات حضور التنظيم، فإنها قد تدل على عكس ذلك، من ضعف في بنيته، وهيكله.

2. تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

أفاد تقرير الأمم المتحدة الصادر في يونيو من هذا العام، بأن تنظيم الدولة الإسلامية-ولاية خراسان، لا يزال يحاول التوسع في الأراضي الأفغانية، وبلغ عدد مقاتليه ما يقرب من ستة آلاف مقاتل. لكن الملاحظ هو أفول التنظيم وكمونه في مواقعه الإستراتيجية ومحلّ نشأته، في سوريا والعراق، وروافده في سيناء واليمن، وإفريقيا، وذلك نتيجة قلة المقاتلين الأجانب المنضمين حديثًا للتنظيم، بسبب ذهاب إلهاميّته وقدرته على جذب الشباب من مختلف أنحاء العالم. أيضًا تعرَّض التنظيم لضربات قوية في مواقعه الرئيسية والإستراتيجية في سوريا والعراق، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من قياداته وصفوفه العليا، فأفقده القدرة على الإدارة السياسية والعسكرية والمالية، واتخاذ القرار ومواصلة القتال، وإن حاول التنظيم أن يبدو وكأن التسليم والتسلم للقيادة سلس وطبيعي، لا سيما بعد أن أعلن عن زعيمه الجديد أبو الحسين الحسيني القرشي، بعد مقتل أبو الحسن الهاشمي القرشي، العام الماضي.

أ. خطر عودة التنظيم: برغم الضربات التي تعرض لها التنظيم وكمونه، فإنّ خطر عودته لا يزال قائمًا، إذ تحذر تقارير للأمم المتحدة من عودة التنظيم، كونه يقود ما يقرب من سبعة آلاف مقاتل في سوريا والعراق[3].

ب. استمرار عمليات الذئاب المنفردة: مما يُقلق الفاعلين الدوليين أن التنظيم، وإن فقد قدرته على السيطرة المكانية كما كان الأمر في ذروة صعوده، فإنه لا يزال يتبع إستراتيجية «الذئاب المنفردة» منذ هزيمته وفقدانه السيطرة على الأرض منذ مارس 2019م، بعد سقوط آخر معقل له في الباغوز في سوريا. يحاول التنظيم إثبات حضوره وقدرته على الفعل من خلال العمليات الإرهابية في بعض المناطق الرخوة أمنيًا، فقد أعلن عن تبنيه تفجيرًا انتحاريًا استهدف تجمعًا لحزب سياسي ديني في باكستان، أسفر عن مقتل وإصابة عشرات[4].

والخلاصة أن التنظيم يبدو متشظيًا وغير قادر على إعادة ترتيب صفوفه مرة ثانية على غرار ما فعل في 2014م، خصوصًا أنَّ الفاعلين الإقليميين والدوليين مُجمعون على كونه مهدِّدًا للأمن العالمي والمصالح الإستراتيجية للدول، لكن الملاحظ هو قدرة التنظيم في باكستان وأفغانستان على التحرك العملياتي أكثر من قدرته على ذلك في معاقله الأصلية في سوريا والعراق، ويبدو أن هذا يدلل على لا مركزية قيادة التنظيم، وتحوله إلى أيديولوجيا تعطي مساحات عمل للتنظيمات الفرعية في البلدان المختلفة وفقًا للمعطيات والسياقات.

3. حركة طالبان.. من التنظيم إلى الدولة

حاولت طالبان تعزيز حكمها في أفغانستان عبر سياسات لاقت انتقاداتٍ من المجتمع الدولي، في حين استمرت الحركة في توسيع نفوذها، ومواجهتها تنظيم الدولة الإسلامية، داعش، ولإيران في نفس الوقت.

---

(1) بي بي سي عربي، سيف العدل: ضابط الكوماندوز المصري الذي يُرجح توليه زعامة القاعدة، (04 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 09 سبتمبر 2023م، https://bbc.in/49kDuK1

(2) بي بي سي عربي، ما الجديد في كتاب زعيم تنظيم القاعدة الجديد؟، (23 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 نوفمبر 2023م، https://bbc.in/47mQRYf

(3) العربية نت، خبراء أمميون: أتباع داعش بالآلاف في سوريا والعراق، (15 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 09 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/474bI31

(4) دويشته فيله، ارتفاع حصيلة الهجوم الانتحاري في باكستان.. وتنظيم داعش يتبناه، (31 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 09 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3MDK7gL

أ. بيـن طالبان والشـيعة: بـرزت خلافات في يوليو الماضي 2023م، بيـن حكومة طالبان والجماعة الشـيعية الأفغانيـة، عندما حاولت طالبان منـع تجمهرات شـيعية مـن طقوس عاشـوراء، وأزالـت الحركـة أعلام محـرم من المحلات والمتاجر والأسواق، في المقابل دعا آية الله سيد محسـن حجات، وهو رجل دين شيعي مؤثر في كابول، إلى عدم الانصياع لأوامر طالبان التقييديـة، مطالبًا الحركـة بـ«احترام طقوس محرم وإزالة القيود»[1]. جاء ذلك في ظل توترات كبرى بين طالبان والحكومة الإيرانية، لدرجة أن عبد الحميد خراساني، القيادي في طالبان، هدد بفتح إيران إذا قرر قادة طالبان الجهاد ضد النظام الإيرانيّ!

ب. طالبان والإصلاح الاجتماعي: أصدر زعيم طالبان، هبة الله آخوند زادة، في مارس الماضي، مرسومًا يمنع المسـؤولين في إدارة طالبان من توظيـف أقاربهم فـي مناصب حكوميـة، كما يأمرهم بإقالة أبنائهـم وأقاربهم الآخرين الذين يعملون بالفعل في الإدارة[2]. وفي يوليو الماضي 2023م، أمرت سـلطات طالبان، عبر وزارة الأمر بالمعروف والنهي عـن المنكر، بـإغلاق مراكز التجميل النسـائية، وذلك فـي محاولة لفرض القراءة الدينية للحركة.

خاتمة: المؤسسات والأصوليات.. اتجاهات التطورات الفكرية والأيديولوجية

تبـدو المؤسسـات الدينيـة المركزيـة فـي العالـم الإسلامي فاعلة هذا العام، فقد سـعت المؤسسة الدينية السعودية إلى تعزيز الوسطية والاعتدال، وإجراء هيكلة إدارية تسـمح بتطوير العمل الديني والإعلامي، ومن المرجَّح أن تستمر هيكلة المؤسسة، وأن يستمر نزوعها نحو صياغة خطـاب عقلاني معتـدل مع إحداث تـوازن مع الخطاب الديني التقليديّ. وسعى الأزهرُ في مصر إلى إبقاء مسـافة بينه وبين السلطة التنفيذية، وحاول التمسك بحقوقه الدستورية في ما يتعلق بترشـيح المفتي، وفي ما يتعلق بحسم الخيارات الفقهية للدولة. ومن المرجح أن يستمرّ الأزهر في مواقفه الخاصة بالمسائل الاجتماعية والأحوال الشـخصية، وبالتالي قد يزيد اعتماد السـلطة التنفيذية على دار الإفتاء دون الأزهر.

على مستوى المؤسسـة الدينية الشيعية، فمِن المرجّح أن يستمر التنافس القمي النجفي، وأن تستمر النجف في خلق مسـافة بينها وبين العمل السياسـي، وأن تستمر قمّ في انتهاج خط الدولة، وشـرعنة أفعالها من داخـل المنظومة الأصولية والتراثية.

على صعيـد حـركات الإسلام السياسـي فمِن المرجح أن تسـتمر أزمـة جماعة الإخوان المسلمين، ولن يسـتطيع القادة الجدد أن يلموا شـمل الجماعـة وأجنحتها المختلفـة، كذلك اسـتمرار أزمة حركة النهضة في تونس لاعتقال قادتها الكبار، وبالتالي فقدت الحركةُ السـلطةَ وفقـدت الحضـورَ الجماهيري، والقـدرة على الفعـل أو حِيْلَ بينها وبينه. بالنسـبة لجماعات العنف، فقـد تعرض تنظيـم القاعـدة لحالة كمون بعد مقتـل زعيمه الظواهـري، ولم يعلن رسـميًّا عن زعيمـه الجديد، ممـا انعكس على بنيـة التنظيم وهيكليته، وضعفـه في اجتذاب المقاتلين، سـيّما وقد دخل التنظيم في معارك مسـلحة مع تنظيـم الدولة، «داعـش»، في أفغانسـتان ومواقع أخـرى، ففقـد التنظيمان قدرات عسكرية وقتالية كبيرة في تلك المعارك، ولم يسـتطع تنظيـم الدولة «داعـش» إيجاد موطئ قدم له في أفغانسـتان، بسـبب التعاون بين طالبان والقاعدة في استهدافه.

وبالتالـي؛ فمِـن المرجح أن يسـتمر كمون التنظيمين وانعدام قدرتهما على التأثير ورسـم المشـهد، ما لم تحدُث مفاجآت غير محسوبة. أما عن تجربة طالبان، فقد اسـتطاعت أن تُثبت كفاءتها الدبلوماسـية في بعـض الملفات، من ضغط تـارة ومفاوضات أخرى، كمـا فعلت مع طهران، بيـد أن ملفاتٍ أخـرى أقلقت المجتمع الدولي، سيّما تلك المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الإنسـان، فلم تُبدِ طالبان حتى اليوم أي تنازلات فيها، أو مراجعة لاختياراتهـا الفقهية التقليدية المُتبنَّـاة؛ وهو ما يضع مسـتقبلها السياسـي المنظور في خطر ولا سيّما مع استمرار الغرب في فرض عقوباته وحثّه الحركةَ على تغيير سلوكها ومراجعة أفكارها، وعلى فرض اسـتمرار الحركة بنفس الأفكار والأفعال مع القدرة في إمسـاك زمام المشهد السياسي والعسكري، فإنّ قدرتها على النجـاح الاقتصـادي والاجتماعي محفوفٌ بالمخاطر ما لم تتم مراجعات حقيقية.

(1) RT، باستخدام السيوف.. عناصر من «طالبان» يمنعون الشيعة من أداء مراسم عاشوراء فيديو، (28 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3Q7eygp

(2) قناة الجزيرة، الصفحة الرسمية، طالبان تصدر قرارات لمكافحة المحسوبية في أفغانستان، (20 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/40eDM0P

صراع الأيديولوجيات وحالة الحركات الأصولية والجماعات المتطرفة في العالم

شهد العام الجاري 2023م أحداثًا مفصلية للحركات الأصولية والجماعات المتطرفة حول العالم، فضلًا عن مسائل مستجدة مُلحَّة، من بينها: بروز اليمين المتطرف، وانتهاك المقدسات الدينية، وعولمة الانحرافات الجنسية، بالإضافة إلى الدور الفاعل للمؤسسات الدينية في العالم الإسلامي وموقفها من المسائل العامة، وعلاقتها بالأحداث السياسية والاجتماعية، ويمكن إبراز ذلك عبر النقاط التالية:

المؤسسات الدينية في العالم الإسلاميّ

المؤسسة الدينية السعودية:

أحدثت المؤسسة الدينية السعودية توازنًا بين الانفتاح الثقافي والاجتماعي وبين الحفاظ على خطاب ديني عقلانيٍّ معتدلٍ.

حافظت الدولة السعودية على الإرث المذهبي بصيغةٍ منقَّحةٍ على ما كان عليه قبل بروز موجة الصحْوة والتشدُّد.

في أبريل 2023م، دعا الشيخ صالح المغامسي إلى تأسيس مذهب جديد، ردَّت عليه هيئة كبار العلماء بالمملكة بأنها دعوة تفتقر إلى الموضوعية والواقعية.

المؤسسة الدينية المصرية:

- عمدت الدولة المصرية إلى حسم بعض مسائل الجدل الديني عبر دار الإفتاء، كمسألة تحديد النسل، التي رفض الأزهر موقف الرئاسة منها.
- بقي التجاذب بين الأزهر ودار الإفتاء المصرية، التي بقيت تميل إلى جانب السلطة التنفيذية وترجّح كفتها.
- حرصت السلطة التنفيذية في مصر على إبقاء المؤسسات الدينية كافة تحت سيطرتها وإدارتها بسبب مخاوف من الاستقلالية التامة للأزهر وشيخه.
- تسعى الدولة المصرية للسيطرة على المؤسسات الدينية، خشية حدوث أيّ مظاهرات على غرار ما حدث في 2011م، وبالتالي تُهيء الدولة المؤسسة الدينية لكبح مثل تلك البوادر بخطابٍ دينيّ مُهَنْدَس.
- نسّقت وزارة الأوقاف المصرية مع كلية ضباط الاحتياط، لتدريب الأئمة والخطباء المرشحين للعمل في وزارة الأوقاف، لهندسة الخطاب الديني بما يتوافق مع إستراتيجية الدولة.

المؤسسة الدينية الشيعية / الحوزة:

استنكرت إدارة الحوزات العلمية ما سمته «جرائم الصهاينة» ضد الفلسطينيين في غزة، وأعلنت استعداد الأساتذة والطلاب الذهاب إلى غزة للقضاء على إسرائيل «إذا سمح المرشد».

صرَّح مدير مدرسة أمير المؤمنين العلمية في تبريز بأنه جرى تشكيل كتيبة جيش خامنئي الاستشهادية، العابرة للحدود، للحرب ضد إسرائيل، وقال إنه ينتظر «الإذن الشرعي من المرشد للدفاع عن غزة».

استمرت معارضة رجال الدين السُّنة، ومظاهرات المناطق السُّنية والكردية ضد سياسة التهميش والاستهداف، فيما حاول النظام الإيراني احتواء ذلك مرة بالترغيب وتارة بالترهيب.

اليمين المتطرف والإسلاموفوبيا

- برزت تيارات اليمين المتطرف عالميًا هذا العام، فأُحرقت نُسخٌ من المصحف من متطرفين بدول أوروبية، وتعرض المسلمون في الهند لمضايقات التيار الهندوسي المتطرف، وتعرض المسجد الأقصى لاقتحامات متطرفين يهود، وبرزت عنصرية في تركيا ضد السياح والمقيمين العرب.
- سعت دول غربية إلى تعميم نموذج المثلية والانحرافات الجنسية في دول العالم وخصوصًا في العالم الشرقي وأفريقيا، لكنها لا تزال تواجه مقاومةً تحوُل دون اعتراف الدول ذات الثقافات والهُويات الخاصة بالانحرافات الجنسية.

الحركات الإسلامية بين الأزمات الداخلية والعمل السياسي

لا تزال الحركات الإسلامية، وفي القلب منها جماعة الإخوان، تمرُّ بأزمات داخلية عاصفة، إثر الفراغ في القيادة السياسية والمرجعية الدينية، والخلافات الفكرية والمصلحية الداخلية، والاستهداف الأمني.

تعرضت حركة النهضة في تونس هذا العام لضربات مؤلمة بعد اعتقال زعيمها التاريخي راشد الغنوشي.

أعلن حزب النور المصري، وهو أكبر حزب سياسي للجماعة السلفية الإسكندرانية، في الثالث من أكتوبر 2023م، تأييده الرئيس السيسي في الانتخابات الرئاسية، بعد يوم واحد من إعلان السيسي نية ترشحه لفترة رئاسية ثالثة.

جاءت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023م لتعبر عن بُعد ديني في مواجهات حركات المقاومة الفلسطينية وإسرائيل.

الإسلام السياسي الشيعي بين السياسة والمذهبية

هاجم الأمين العام لحزب الدعوة، نوري المالكي، في يوليو من هذا العام، رموزًا سُنيّة، متجاوزًا وحدة النسيج المجتمعي العراقي وفقه الدولة المدنية والدستورية.

حدث خلاف بين أكبر فصيلين في تيار الإسلام السياسي الشيعي: حزب الدعوة والصدريون، على مرجعية آية الله محمد الصدر، بعدما اتهم قادة في التيار الصدري حزبَ الدعوة بإهانة مرجعية الصدر.

الجماعات الجهادية بين الإخفاق ومحاولات التمدد

- منذ مقتل زعيم القاعدة أيمن الظواهري في يوليو من العام الماضي 2022م، تعرض التنظيم لحالة من الكمون، بسبب الفراغ القيادي، وعدم قدرة قادة التنظيم الموجودين في بلدان مختلفة، ومتضاربة المصالح، على حسم اختيار زعيم جديد للتنظيم، انعكست على فاعلية التنظيم هذا العام.
- يمر تنظيم «داعش» بأزمة قيادة بعد مقتل عددٍ من قادته، لكن خطر عودته لا يزال قائمًا، وفقًا لتقارير أممية.
- حاولت طالبان تعزيز حكمها في أفغانستان عبر سياسات لاقت انتقاداتٍ من المجتمع الدولي، في حين استمرت الحركة في توسيع نفوذها، ومواجهتها تنظيم الدولة الإسلامية، داعش، ولإيران في نفس الوقت.
- لم تُبدِ طالبان حتى اليوم أي تنازلات أو مراجعات لاختياراتها الفقهية التقليدية المُتبنَّاة.

التفاعلات الإستراتيجية في البيئات الإقليمية

شهدت البيئات الإقليمية المتعددة ضمن سياقات وتفاعلات النظام الدولي القائم، تطورات أمنية وسياسية واقتصادية متباينة خلال العام 2023م، حيث عاد الصراع الجيوسياسي المحتدم مجددًا ليخيم على منطقة الشرق الأوسط نتيجة انفجار الصراع بين إسرائيل وحركات المقاومة الفلسطينية على خلفية عملية طوفان الأقصى ورد إسرائيل بحرب شاملة وواسعة على قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، والذي أعاد الشرق الأوسط إلى بؤرة الاهتمام الإقليمي والدولي بعد أن توقع الكثيرون إقباله على مرحلة تهدئة بفعل الاتفاق السعودي الإيراني الموقع في العاصمة بكين برعاية صينية، وما لحقه من إرهاصات مصالحات إيرانية مع بعض الدول العربية، وما تلاه من تصدر القارة الأفريقية لأجندة الاهتمامات العالمية، بفعل تداعي سلسلة الانقلابات في منطقة الساحل الأفريقي، وتنامي ظاهرة مساعي القوات الرديفة الاستيلاء على السلطة في بعض البلدان الأفريقية.

◄

وبينما عاد الشرق الأوسط إلى المربع الأول ليتقدم أجندة الحروب والصراعات الدولية خلال العام 2023م، مقابل تواري الحديث عن الحرب الروسية الأوكرانية والتحولات في القارة الأفريقية، تبنت الدول الخليجية سياسات جماعية منسقة ومنسجمة في مواجهة التحديات الناتجة عن التحولات الإقليمية والدولية وتعزيز أدوات التأثير وأوراق الضغط عبر سياسة تنويع البدائل الخارجية بنسج وتعزيز تحالفاتها الاستراتيجية مع العديد من الكيانات المشابهة والقوى الدولية المؤثرة في مجريات الشؤون الإقليمية والدولية، كما صاغت دول آسيا الوسطى مقاربات مختلفة لتعزيز علاقاتها الخارجية في ظل التحولات الدولية من خلال اغتنام الفرص التي ترافق مساعي التنافس الدولي عليها، مع العمل على تقليص حجم التحديات والمخاطر السياسية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن تلك التحولات الدولية، لذلك سينقسم هذا المحور إلى خمسة موضوعات رئيسية، على النحو التالي:

أوّلًا: الأزمات في الشرق الأوسط

شهِد العام 2023م تفجُّرًا للصراعات واستمرارًا للأزمات وتصاعدًا للتوتُّرات، في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، على نحوٍ أعادها إلى المربّع الأول، ضمن قائمة الصراعات الإقليمية والدولية الأكثر احتدامًا وحِدَّةً خلال 2023م، بعد الحديث عن بوادر دخول الشرق الأوسط مرحلة تهدئة، عقِبَ توقيع القوّتين الإقليميتين الكبيرتين، السعودية وإيران، اتفاقَ تسوية برعاية صينية في العاصمة بكين. فعلى المستويين الفلسطيني والإسرائيلي، وقعت تطوُّرات فارقة،

تمثَّلت في انفجـار الصراع مجـدَّدًا على خلفية عمليـة طوفان الأقصـى، وما تلاهـا من حرب إسرائيلية شـاملة على قطاع غزة المحاصر منذ سـنوات، والتي أعادت القضية الفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام الإقليمي والعالمي، كما انعكسـت علـى التفـاعلات الداخليـة على السـاحتين الفلسـطينية والإسـرائيلية، وألقت بتداعيات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كذلك اسـتمرَّت أزمة الحُكم فـي ليبيا، في ظـل ديمومة حالة الانسـداد السياسـي، على خلفية الانقسام بين أطراف المعادلة السياسية الليبية حول قواعد تنظيم الانتخابات الرئاسـية والبرلمانيـة المؤجَّلة وأهلية مرشَّـحيها، وتعثُّر توحيد المؤسَّسات السياسية والأمنية، ما وضع مصير ومسـتقبل عملية الانتقال السياسي في ليبيا في حالة من الضبابيـة والغموض. وذلك مع تعرُّض الـبلاد لكارثة فيضانـات درنة، التي زادت مـن معاناة الليبيين، وكشـفت عن مدى عُمق الانقسام السياسـي في البلاد، وتداعياته على الداخل الليبي وعلاقات الـبلاد الخارجية. كما اسـتمرَّت الأزمة الاقتصادية في تركيا، في ظل التحدّيات، التي تواجه الحكومة في معالجة المشكلات المتمثِّلة في انخفـاض قيمة الليرة وارتفاع معـدل التضخم وزيادة حجـم الديون الخارجية، فضلًا عن مواجهة آثار الزلزال المدمِّر، الذي ضرب جنوب البلاد.

أعـادت التطـوُّرات، التي شـهدتها منطقة الشرق الأوسـط قبل نهاية عام 2023م، لا سيّما الحـرب الإسـرائيلية فـي قطاع غزة، الشـرق الأوسـط إلى صدارة الأزمـات الدولية، لحجم تداعياتها على أمن الشـرق الأوسط ومستقبله في ظل عالم مضطرب، ما يفرض ضرورة تحليل أزمات الشرق الأوسط الحادَّة في 2023م، ورسْم الاتّجاهـات المتوقَّعة لتداعياتهـا على الوضع الأمني الإقليمي. لذلك، سـوف نتناول بالتحليل في هذا الجزء مـن التقرير الإسـتراتيجي ثلاثة محاور رئيسـية: يبحث الأول اتّجاهات الحرب الإسرائيلية في غزة وعودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، ويتطرَّق الثاني إلى مستقبل الأزمة الليبية على ضوء المبادرات المطروحة لتسويتها سياسـيًا، أمّا المحور الثالث يتناول مسـتقبل الإصلاحات الاقتصادية وفُرَص نجاح الحكومة التركية في معالجة الركود الاقتصادي.

1. تداعيـات انفجار الصـراع واتجاهات الحرب الإسرائيلية في غزة

في صباح السـابع مـن أكتوبر 2023م، شـنَّت كتائب عزالدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غـزة، عمليـة عسـكرية مفاجئة تحت اسـم «طوفان الأقصى». بدأت هـذه العملية بهجوم صاروخي كبيـر، شـمِلَ إطلاق آلاف الصواريخ نحو العديد من المواقع الإسـرائيلية. وبالتزامن مع ذلك، قامت قوّات المقاومة باقتحام المناطق المتاخمة للقطاع، والتي تُعرَف باسم غلاف غزة، وخاضت معـارك عنيفة في عدد مـن المواقع العسكرية والمستوطنات هناك، أسفرت، على حدِّ الرواية الإسرائيلية، عن مقتل 1300، وإصابة قرابة 3300، وأسرِ ما يُقدَّر بنحو 200 إسرائيلي[1] -تتضارب الأنباء الإسرائيلية حول العدد الدقيق للرهائن لـدى حماس ما بين 200 و240 أسـيرًا، في حين تتحدَّث عدد من وسائل الإعلام العربية عن 230 أسيرًا- فضلًا عن الاستيلاء على بعض الآليات العسكرية الإسرائيلية.

ردَّت إسـرائيل بإعلان الحرب على قطاع غزة تحت اسـم «السـيوف الحديديـة»، لتحقيق هدفين رئيسـيين: الأول، اسـتعادة الأسـرى، والثاني، القضاء على حماس. وبدأ جيش الاحتلال هجومَه باستعادة السيطرة على المستوطنات، والمواقع التي سبق لقوّات المقاومة اقتحامها في غلاف غزة، كما قام بقصف مختلف مناطق قطاع غزة، مع تكثيف الهجمات على شـمال القطاع، بهـدف تهجير سُكّانـه إلى المنطقـة الجنوبية باتّجاه الحدود مع مصر، وذلك بالتزامن مع قطع إمـدادات الغذاء والمياه والكهربـاء والوقود عن القطاع. وفي مساء السابع والعشرين من أكتوبر، بدأ جيش الاحتلال توغُّلـه البري في قطاع غزة، وسط اشتباكات ضارية مع قُوى المقاومة. وفي الوقت نفسـه، تفاقمت حدَّة التوتر في الضفة الغربية، مع تكثيف الاحتلال اقتحاماته لمختلف مناطقهـا، وتصاعُـد اعتداءات المسـتوطنين على المدنيين الفلسـطينيين. كمـا تصاعدت المناوشات والقصف المتبادل بين حزب اللـه اللبناني المدعوم من إيران والجيش الإسرائيلي، على طول الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، ودخل الحوثيون المدعومـون من إيران على خط الأزمة باستهداف إسرائيل واختطاف السفن في البحر الأحمـر، وصعَّدت إسـرائيل وتيرة اسـتهدافها للأراضي السورية، ردًّا على بعض القذائف التي

(1) إيمانويل فابيان، إسرائيل تستعد لحرب طويلة بعد تجاوُز عدد القتلى الإسرائيليين 1300، تايمز أوف إسرائيل، (12 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/aTPod

انطلقت منها، بينما اتّهمت الميليشيات الموالية لإيران بشنِّها تجاه إسرائيل.

وفي الثاني والعشرين من نوفمبر 2023م جرى الإعلان عن التوصُّل إلى اتفاق هُدنة لعدَّة أيام، بوساطة مصرية وقطرية ورعاية أمريكية، على خلفية التداعيات الكارثية للحرب في غزة، باستشهاد قرابة الـ15 ألفًا من المدنيين من قطاع غزة، معظمهم من الأطفال والنساء، وإصابة قرابة الـ30 ألفًا، مع آلاف المفقودين تحت الركام، وخروج غالبية مستشفيات القطاع عن الخدمة. وقد نصَّ هذا الاتفاق على وقْف الأعمال العسكرية بكافَّة مناطق قطاع غزة، وإطلاق سراح بعض الرهائن الإسرائيليين من النساء والأطفال، مقابل الإفراج عن عدد من النساء والأطفال الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال، بالإضافة إلى إدخال المساعدات الإنسانية لغزة. وقد دخل الاتفاق حيِّز التنفيذ في الرابع والعشرين من نوفمبر 2023م. لكن إسرائيل أكدت أنَّها ستواصل عملياتها العسكرية بعد انتهاء الهدنة حتى القضاء على حماس. وفي الأول من ديسمبر 2023م، أعلن مجلس الحرب الإسرائيلي انتهاء الهدنة واستئناف الحرب، لاستعادة بقية الرهائن والقضاء على حماس.

أتت عملية طوفان الأقصى، التي فجَّرت الصراع بشكل غير مسبوق، كنتيجة حتمية لانسداد أُفُق التسوية السِلْمية للقضية الفلسطينية، خاصَّةً في ظل وصول حكومة أقصى اليمين إلى السُلطة في إسرائيل، وتقويضها لفرص حل الدولتين، من خلال تكثيف الاستيطان ومصادرة الأراضي بهدف تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومواصلة حصارها الخانق لقطاع غزة، فضلاً عن تصاعُد انتهاكاتها ضدّ المسجد الأقصى والمواطنين الفلسطينيين، والتي بلغت مستوىً خطيرًا.

فقد كان عام 2023م، في ظل الحكومة اليمينية المتطرِّفة بقيادة بنيامين نتانياهو، حافلًا بالاستفزازات والممارسات القمعية والضغوط، التي ساهمت في إحداث الانفجار أو الطوفان. فخلال الشهور الأولى من العام المنقضي، قتلت سُلطات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 220 فلسطينيًا في الضفة الغربية والقدس وغزة، كما أصدرت أكثر من 2600 أمرَ اعتقال إداري، بينما بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال قبل «طوفان الأقصى» نحو 5200 أسير، وبلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين اقتحموا المسجد الأقصى حتى نهاية شهر سبتمبر 2023م، نحو 41 ألف مستوطن، فضلًا عن مئات الهجمات من قِبَل المستوطنين ضدّ الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهدْم سُلطات الاحتلال لمئات المنازل، كما سجَّلت أنشطة

الاســتيطان ارتفاعًا قياســيًا، بإقرار مخطَّطات لإقامة أكثر مــن 14 ألف وحدة اســتيطانية في الضفة الغربية[1].

علاوةً علــى ذلك، عادت سُــلطات الاحتلال الإســرائيلي إلى سياســة الاغتيالات ضدّ قادة المقاومة في قطاع غزة، وهو ما اتّضح من خلال عملية «الدرع والســهم»، التي اســتمرَّت من التاســع وحتى الثالث عشــر من مايــو 2023م، وأسفرت عن اغتيال عدد من قادة حركة الجهاد الإسلامي مع عائلاتهم.

أ. تداعيات تفجُّر الصــراع بين إسرائيل وحماس في غــزة

أحدثت عملية طوفان الأقصى وما تلاها من حرب إســرائيلية شــاملة على قطاع غزة، زلزالًا إستراتيجيًا في منطقة الشرق الأوسط، وحملت تداعيات عميقــة وذات طابع ممتَدّ على مختلف المستويات.

(1) على الصعيد الفلســطيني: شــكَّلت عمليــة طوفان الأقصــى ومــا تبِعها من حرب إســرائيلية على قطاع غزة اختبارًا صعبًا للساحة الفلسطينية، خاصَّةً أنَّها جاءت في ظرف حرِج، تصاعدت فيه التحدّيات الداخلية والخارجية، التي تواجــه المجتمــع الفلســطيني، في ظل احتدام الجدل حول جدوى الخيار السِــلْمي في مقابل مســار المقاومــة، وحول دور السُــلطة الفلســطينية، وتصاعُــد التوتُّــر بيــن فصائل المقاومة والأجهــزة الأمنية التابعة للسُــلطة، واســتمرار حالــة الانقســام السياســي، الذي تجاوزت تداعياته الســاحةَ الداخلية، وامتدَّت إلى المستوى الخارجي. حيث شهِدَ العام 2023م تطوُّرًا خطيرًا باندلاع اشــتباكات مسلَّحة بين حركة فتح وبعض المجموعات الإسلامية في مخيَّم عين الحلوة، أكبــر مخيَّمات اللاجئين الفلسطينيين بلبنان، والتي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى[2].

وقــد أدَّت عملية طوفان الأقصــى والحرب الإســرائيلية على غزة، إلى تهدئة نســبية لتلك

(1) ما قبل «الطوفان».. عام من الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، الجزيرة نت، (24 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 01 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/z8E1a

(2) تجدُّد الاشتباكات المسلَّحة في مخيَّم عين الحلوة بلبنان» بي بي سي عربي، (09 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 01 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/4GypC

التوتُّرات، مع تراجُع ملف الانقسام الفلسطيني إلى خلفية المشهد السياسي، في ظل تنامي التعاطف الشعبي مع المقاومة. ومن ناحية أخرى، وضعت هذه التطوُّرات السُلطةَ الفلسطينية في موقف بالغ الصعوبة، في ظل تزايُد الانتقادات الشعبية لعجزها عن توفير أيّ نوع من الحماية للمواطنين الفلسطينيين من اعتداءات قوّات الاحتلال والمستوطنين، ما زادَ من تآكل شرعيتها، وسطَ تصاعُد المخاوف من تهميش دورها أو انهيارها، لا سيّما في حالة انفجار الوضع الأمني بالضفة الغربية إذا طال أمد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

(2) على الداخل الإسرائيلي: شكّلت عملية طوفان الأقصى تحدّيًا خطيرًا لإسرائيل، حيث جاءت في سياق أزمة سياسية حادَّة، نجمت عن خطّة الإصلاحات القضائية، التي تبنَّتها حكومة نتانياهو، وتسبَّبت في تفاقُم الخلافات والانقسامات، التي امتدَّت إلى كافّة أرجاء الدولة. وازدادت هذه الأزمة حدَّةً وتعقيدًا، مع دخول المؤسَّسة العسكرية على خط الاحتجاجات، حيث هدَّد آلاف من جنود الاحتياط برفض الخدمة العسكرية، من أجل الضغط على الحكومة للتراجع عن التعديلات القضائية[1].

وقد أدَّت عملية طوفان الأقصى، التي أحدثت صدمةً شديدةً للمجتمع والقيادة، وكشفت عن ضعْف الجبهة الداخلية في إسرائيل، إلى تهدئة نسبية مؤقَّتة للأزمة السياسية، حيث دفعت الائتلاف الحاكم وغالبية قطاعات المعارضة إلى تنحية الخلافات جانبًا، من أجل التفرُّغ لإدارة الحرب الصعبة والمعقَّدة مع حماس وقوى المقاومة. وكجزء من محاولات ترميم الجبهة الداخلية، اتّجه نتانياهو إلى الشراكة مع زعيم المعارضة بيني غانتس لتوسيع الائتلاف الحاكم، وتشكيل حكومة طوارئ وطنية، مع الإعلان عن أنَّ هذه الحكومة لن تمرِّر أيّ قوانين أو تتّخِذ أيّ قرارات لا تتعلَّق بسير الحرب[2]. لكن هذا المسعى لم يفلح في الحيلولة دون حدوث خلافات بين أطراف الحكومة، حول القرارات المتعلِّقة بالمواجهة العسكرية مع المقاومة، وذلك وسط سخط شعبي ومظاهرات مطالِبة باستقالة نتانياهو ومحاكمته[3].

وقد أضافت تداعيات عملية طوفان الأقصى والحرب على غزة، المزيد من التعقيد للأزمة السياسية الإسرائيلية، التي تبدو مرشَّحةً للاستمرار والتفاقم خلال المرحلة المقبلة. فمن المرجَّح أن تتصاعد الانتقادات ضدّ حكومة نتنياهو، وسط الخسائر والضغوط الاقتصادية الكبيرة، والتحدّيات الأمنية بالغة الصعوبة الناجمة عن حالة الحرب. وذلك مع احتمال تصدُّع حزب الليكود وانهيار تحالفه مع قُوى أقصى اليمين، وتغيُّر التوازنات السياسية لصالح قُوى المعارضة، وصولًا إلى إسقاط الحكومة الأكثر تطرُّفًا في تاريخ الدولة العبرية، ومحاسبة نتانياهو وإقصائه هو وكثير من القيادات السياسية والأمنية والعسكرية، ما قد يفتح المجال لعودة التيّارات الأكثر اعتدالًا إلى السُلطة في إسرائيل.

(3) على القضية الفلسطينية ومعادلات الصراع: مثَّلت عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة نقطة تحوُّل فارقة في مسار القضية الفلسطينية، حيث أعادت تموضُعها في صدارة أولويات الأجندات السياسية الإقليمية والدولية، بعد أن كانت مكانتها قد تراجعت إلى مرتبة متأخِّرة وتحوَّلت إلى قضية إنسانية، نتيجةً لتحوُّل الاهتمام العالمي نحو أزمات وقضايا دولية عديدة أكثر حدَّةً واحتدامًا، مثل الأزمة الأوكرانية، والتنافس الأمريكي-الصيني على القيادة الدولية. فضلًا عن أنَّها أكدت استحالةَ تصفية هذه القضية أو تجاوزها، وأنَّها لا تزال القضيةَ المركزية الأولى بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي.

أمّا على مستوى معادلات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فقد أثبتت عملية طوفان الأقصى وتفاعلات العدوان الإسرائيلي على غزة فشلَ إستراتيجية الردع الإسرائيلية القائمة على القوة الضاربة والحروب الخاطفة، فضلًا عن الفشل الذريع لمختلف مكوِّنات المنظومة العسكرية والأمنية، التي لم تتوقَّع العملية أو تتمكَّن من الوصول إلى أيّ معلومات عنها. كما أثبتت أيضًا خطأ الاعتقاد الإسرائيلي بإمكانية احتواء حركة حماس في قطاع غزة المُحاصَر، والفصل بين الضفة الغربية والقطاع في إدارة الصراع مع الفلسطينيين.

---

(1) تصاعُد التوتُّر في إسرائيل مع تهديد جنود الاحتياط برفض الخدمة»، بي بي سي عربي، (30 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع 01 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/5E042

(2) نتانياهو وغانتس يتفقان على تشكيل حكومة طوارئ لإدارة الحرب مع حماس، سي إن إن بالعربية، (11 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 02 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/NJWKJ

(3) هدفهم استقالة نتانياهو.. المئات من ذوي الرهائن الإسرائيليين يتظاهرون في تل أبيب، الشرق الأوسط، (22 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/vvE5I

كذلك أضـاف تفجُّر الصراع عنصـرًا جديدًا لمعادلة الصراع، تمثَّل في انخراط قوى أخرى في تفاعلاته دعمًا للمقاومة الفلسطينية بالإضافة إلى حزب اللـه اللبنانـي، مثل قـوّات الفجر، الجناح المسلَّح للجماعة الإسلامية في لبنان[1]، والتـي قامت بتوجيـه ضربـات صاروخية إلى بعض المواقـع الإسـرائيلية المحاذية للحدود اللبنانيـة، والتنظيمـات العراقية المسـلَّحة المتحالفـة مع إيـران، التي اسـتهدفت قواعد القوّات الأمريكية في العراق وسـوريا بهجمات صاروخية ردًّا على الدعم الأمريكي لإسـرائيل، والحوثييـن المدعومين من إيران فـي اليمن بإطلاقهم عـددًا مـن الصواريخ والمسـيَّرات نحوَ إسـرائيل، كما أسـقطت إحدى الطائرات المسيَّرة الأمريكية قبالة الساحل الغربي لليمن، وهدَّدت باسـتهداف السـفن الإسـرائيلية في البحر الأحمر، واسـتولت بالفعل على سـفينة مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي.

(4) على الصعيد الإقليمـي: حملت عملية طوفان الأقصى وما تبِعها من حرب إسـرائيلية على غزة، تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة، وفاقمت من التوتُّر على نحوٍ شكَّل تهديدًا كبيرًا للاستقرار الإقليمي، وذلك بعد أن كانت هناك بوادر لدخول المنطقة لمرحلة من التهدئة، على خلفية الاتفاق بين السعودية وإيران باستئناف العلاقـات الدبلوماسـية بينهما. فمـع دخول الميليشـيات المتحالفة مع إيران فـي العراق وسوريا على خط المواجهة، تصاعدت الضربات الأمريكية ضدّ هذه الميليشيات، وضدّ المنشآت التابعـة للحـرس الثـوري الإيرانـي في بعض المناطق العراقية والسـورية، ما فاقمَ من حالة التوتُّر في البلدين.

ومـع تصاعُد تهديدات الحوثييـن الموجَّهة لإسـرائيل ولسُـفنها في البحر الأحمر، تزايدت المخاوف من إمكانية قيـام الولايات المتحدة أو إسـرائيل بالرد على هذه التهديدات، ما قد يؤدِّي إلى عسـكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وبالتالـي تعريض الملاحـة الدوليـة في هذا الممرّ الملاحي الحيوي للخطـر أو للاضطراب. ومع تزايُـد هجمات حـزب اللـه اللبناني على المواقع الإسرائيلية المحاذية للحدود اللبنانية، تصاعدت المخاوف مـن اتّخاذ إسـرائيل هذه الهجمات ذريعةً لتنفيذ اعتداءات واسعة النطاق ضدّ لبنان. وذلك وسط احتدام الجدل والخلاف بيـن الأطـراف اللبنانيـة حول مبـدأ مقاومة إسـرائيل، وحـول المطالبات، التـي تطرحها الأطـراف المناوئة لـ«حزب اللـه»، والمتعلِّقة بحصر قرار السِـلْم والحرب بيد الدولة، وحصر السلاح في يد الجيش اللبناني.

وقد اختارت إسرائيل تنفيذ عمل انتقامي ضد إيران على الأراضي السورية من خلال استهداف القائد البارز في فيلق القدس رضا موسوي، الأمر الذي من المتوقـع أن يزيد حـدة التصعيد بين الطرفين.

ونتيجةً لتصاعُـد حدَّة الحرب الإسـرائيلية على غزة، والتي هدفت إلى تدمير كافّة مقوِّمات الحياة فـي القطـاع، ومطالبة الفلسـطينيين بمغادرة شـمال القطاع إلـى جنوبـه، وتفاقُم اعتداءات قـوّات الاحتلال والمسـتوطنين في الضفـة الغربية، تزايـدت المخـاوف الجيو-سياسية من محاولات تهجير الفلسطينيين نحو مصـر والأردن، وبالتالي تصديـر الأزمة إليهما، مع ما قـد يحمله ذلك من عواقـب وخيمة على الاسـتقرار في البلدين. وقـد رفضت مصر هذه المحاولات، وأكدت أنَّ تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلـى مصر يعتبر خطًّـا أحمر، كما أكد الأردن أيضًا أنَّ أيَّ محاولة لتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية، تُعتبَر بمثابة إعلان حرب.

وكذلك تبلورَ موقف عربي وإسلامي شـعبي ورسـمي رافـض للعـدوان، ومطالِب بكسـر الحصار المفروض على القطاع، ومتمسِّك بحل الدولتيـن، باعتباره السـبيل الوحيد لتسـوية القضية الفلسـطينية، وتحقيق الاسـتقرار في الشـرق الأوسـط. وهو ما اتّضح مـن الحراك الجماهيري، الذي شـهِدَته العديـد من الدول العربية والإسلاميـة، كما اتّضح من القِمَم، التي انعقدت لمناقشـة تطوُّرات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، مثل قمَّة القاهرة للسلام والقمَّة المصرية-الأردنية والقمَّة المصرية-القطرية، ثم القمَّـة العربية الإسلامية المشـتركة، التي انعقدت بالرياض في الحادي عشـر من نوفمبر 2023م، وحملَ بيانها الختامي مـا يُبرز الموقفَ العربـي والإسلامـي الرافض بشـدَّة للعدوان الإسرائيلي بإدانته الصريحة للحرب، ومطالبته بالوقف الفـوري لها، ورفضـه توصيفَ الحرب الانتقاميـة دفاعًا عن النفـس أو تبريرها تحت أيّ ذريعة، ونصّه على كسْـر الحصـار على غزة وفرْض إدخال قوافل مسـاعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية إلـى القطـاع، والتأكيد على ضرورة تحرُّك المجتمع الدولـي لإطلاق عملية

(1) ظهرت قوّات الفجر لأول مرة إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982م، لكنّها غابت عن ساحة الصراع مع إسرائيل بعد تحرير الجنوب اللبناني في عام 2000م.

جادّة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود يونيو 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن بين التداعيات أيضًا، تجميد مسار التطبيع. ففي ظل انفجار الصراع على نحوٍ غير مسبوق، وتنامي الغضب الشعبي من جرّاء الحرب الإسرائيلية الانتقامية في غزة، أصبح من الصعب على الحكومة الأمريكية، الراعية لهذا المسار، الدفع في اتجاه إبرام مزيد من اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل. هذا التطوُّر اللافت، المترافق مع عودة القضية الفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام على المستويين الشعبي والرسمي إقليميًا ودوليًا، يوفِّر للسعودية مجالًا أوسع للتعامل مع ملف التطبيع، بما يتناسب مع شروطها ويخدم مصالحها، وبما يتوافق مع نهجها الواقعي والعقلاني، المستند إلى مبدأ ضرورة إنجاز خطوات ملموسة نحو التسوية السِلْمية للقضية الفلسطينية، قبل المُضي قُدُمًا في مسار التطبيع.

(5) على الصعيد الدولي: أحدثَ تفجُّر الصراع بين إسرائيل وحماس حالةً من التجاذب والانقسام بين الأطراف الدولية، التي انقسمت إلى كتلتين: إحداهما داعمة لإسرائيل، تضُمّ الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، والأخرى رافضة للاعتداءات الإسرائيلية، تضُمّ روسيا والصين وإسبانيا والنرويج وغالبية دول العالم، وفي مقدِّمتها الدول العربية والإسلامية بالطبع.

وقد امتدَّت حالة الانقسام والتجاذب إلى داخل دول الكُتلة الداعمة لإسرائيل، حيث شهِدَت العديد من الدول الأوروبية خروجَ تظاهُرات مندِّدة بالعدوان الإسرائيلي وداعمة للقضية الفلسطينية، حتى في الدول التي فرضت حظرًا على المظاهرات الداعمة للفلسطينيين كألمانيا وفرنسا، في حين تضامنت قطاعات شعبية أوروبية أخرى مع إسرائيل.

على المستوى الأمريكي، تزايد انخراط الولايات المتحدة في المنطقة عسكريًا وسياسيًا. وتنحية الإدارة الأمريكية خلافاتها مع الحكومة الإسرائيلية جانبًا، وشهِدَت العلاقة بين الطرفين انتعاشةً كبيرة، حيث اتّخذت إدارة بايدن موقفًا داعمًا بشدَّة لإسرائيل، سواءً على المستوى الدبلوماسي، من خلال البيانات الرسمية المساندة، وزيارة الرئيس بايدن ووزير خارجيته التضامنية لإسرائيل، ومنْع صدور أيّ قرارات من مجلس الأمن لا تخدم المصلحة الإسرائيلية، أو على المستوى العسكري، الذي تجسَّد في إرسال حاملتي الطائرات «يو إس إس جيرالد آر فورد» و«يو إس إس آيزنهاور» إلى شرق البحر المتوسِّط[1]، ومدّ إسرائيل بكُلِّ ما تحتاجه من أسلحة وذخائر، ودعمها استخباراتيًا ومعلوماتيًا، من خلال قيام الطائرات المسيّرة الأمريكية بالتحليق فوق قطاع غزة منذ اليوم التالي لعملية طوفان الأقصى، للمساعدة في استعادة المُحتجزين الإسرائيليين لدى المقاومة[2]، أو على مستوى الدعم المالي، بموافقة مجلس النوّاب الأمريكي على تقديم حزمة مساعدات لإسرائيل بقيمة 14.3 مليار دولار[3].

ويأتي الدعم الأهم في إعلان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في التاسع عشر من ديسمبر 2023م، عن عملية عسكرية متعددة الجنسيات تحت اسم حارس الازدهار، بقيادة أمريكية تضم دولًا، وهي: الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسيشل وهولندا والنرويج والبحرين، للقيام بدوريات مشتركة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن لتحقيق الردع العسكري من خلال التصدي لهجمات الحوثيين ضد سفن التجارة عند باب المندب الإستراتيجي للتجارة الدولية، حيث تتصاعد هجمات الحوثيين الصاروخية وبالطائرات المسيرة ضد السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية عبر البحر الأحمر؛ ما أدى إلى إجبار شركات شحن عالمية كبرى على تعليق مرور سفنها عبر مضيق باب المندب الذي تمر من خلاله قرابة 40% من التجارة الدولية[4]، وهذا بدوره أدى إلى تحويل مسار سفن التجارة نحو طريق رأس الرجاء الصالح، ما من شأنه ارتفاع تكلفة التأمين والشحن وطول المدة لوصول الشحنات وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

يواجه التحالف عقبات عديدة، منها التباين بين الدول حول طبيعة القيادة ومسرح العمليات والأهداف الحقيقية للتحالف، بينما توالي إسرائيل حربها على غزة، فضلًا عن عزوف عديد من الدول عن الانضمام إلى التحالف،

(1) لدعم إسرائيل.. الولايات المتحدة ترسل حاملة طائرات ثانية إلى شرق المتوسِّط، فرانس 24، (15 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/Ujw1R

(2) U.S. Drones Are Flying Over Gaza to Aid in Hostage Recovery, Officials Say, The New York Times, Nov 02, 2023, Accessed: Dec 02, 2023, https://cutt.us/ikWT4

(3) "House Passes Aid Bill for Israel but Not for Ukraine", The New York Times, Nov 02, 2023, Accessed: Dec 03, 2023, https://cutt.us/envLt

(4) فرانس 24، الولايات المتحدة تعلن عن تشكيل تحالف دولي لمكافحة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، (19 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/YoxMs

مقـال

اقرأ أيضًا

العمليـة العسكريـة الإسرائيليـة على غـزة وعـودة قضيـة فلسطيـن إلى الواجهـة

رغم مأساوية وضبابية المشهد في ما ستؤول إليه الحرب التي تدور رحاها هذه الأيام بين حركات المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسط مخاوف وتحذيرات إقليمية ودولية من اتساع نطاق الحرب وتحوُّلها إلى حرب إقليمية كبرى، أعيدت القضية الفلسطينية إلى الواجهة مجددًا، ووضعت الدول أمام إدراك مخاطر استمراريتها دون تسوية، كما أعادت الأحداث الزخْم إلى المبادرات الإقليمية والدولية لحلِّ الدولتين، من منطلق أن الأمن والسلام لن يتحققا لإسرائيليين إلا بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية بحصول الفلسطينيين على حقوقهم ضمن حلّ الدولتين...

بقلم: د.محمد بن صقر السلمي
رئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

في مقدمتها الدول العربية، وذلك لترك الإدارة الأمريكية معالجةَ القضية الرئيسية المتمثلة في القضية الفلسطينية والحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة والحرب الشاملة التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الشهداء والمصابين والمفقودين، كما يرى عديد من الدول العربية أن الهدف الرئيس للتحالف يتمثل في كسر العزلة الدولية على إسرائيل بسبب جرائم الإبادة والحرب التي ترتكبها ضد المدنيين العُزّل في غزة، وتجلى ذلك في تصويت الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، باستثناء الولايات المتحدة، لصالح وقف الحرب في غزة.

كذلك كشف عديد من وسائل الإعلام العالمية انسحاب ثلاث دول أوروبية مؤثّرة ومهمة: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من التحالف، وأشارت إلى أنَّ الدول الثلاث أوضحت موقفها بأنها لن تقوم بإجراء مزيد من العمليات البحرية في الشرق الأوسط إلَّا تحت قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وليس الولايات المتحدة[1]، ومِن ثَـمَّ لم يتبق سوى الولايات المتحدة وبريطانيا، التي أكدت مشاركتها بالمدمرة دايامونـد، وكندا التي لم تحدد بعد حجم مشاركتها، وسيشل وهولندا والنرويج والبحرين، الذين أعلن بعضهم عن المشاركة بعدد ضئيل للغاية من القوات لا تتجاوز في أكثرها 10 جنود، وكذلك أشارت إلى عدم رضا عديد من الدول لتناقض القوى الغربية في سرعة التحرك لحماية التجارة الدولية بينما تعجز عن حماية السكان المدنيين العُزَّل في غزة من الحرب الإسرائيلية.

لكن هذا الدعم الأمريكي المُطلَق لإسرائيل لم يُخفِ طبيعةَ الانقسام المجتمعي والسياسي حول الموقف من الحرب، فقد تزايدت حدَّة الانتقادات الداخلية لموقف إدارة بايدن من الحرب، وهو ما اتّضحَ من رسائل المعارضة العديدة، التي وجَّهها كثير من السياسيين والدبلوماسيين وموظَّفي الوكالات الحكومية إلى البيت الأبيض ووزير الخارجية وأعضاء الكونجرس[2].

وعلى المستوى البريطاني، تنامت الانقسامات كذلك بسبب الموقف من الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث حدثت خلافات بين الحكومة والشرطة بشأن المظاهرات الداعمة

(1) صحافة العرب اليمن، الحوثي يعلق على انسحاب دول أوروبية من التحالف الأمريكي لحماية السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر، (25 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/eEkp2
(2) -بايدن يواجه معارضة داخلية متزايدة بخصوص الحرب الإسرائيلية على غزة، بي بي سي عربي، 19 نوفمبر 2023م، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/xP8oq

للفلسطينيين، وأدَّت هذه الخلافات إلى إقالة وزيرة الداخلية، كما شهدَ حزب العُمّال، الذي يقود المعارضة أزمةً حادَّة، بسبب الخلاف بين أعضائه حول ضرورة وقْف الحرب. وفي حين رفض البرلمان البريطاني قرارًا يدعو إلى وقْف إطلاق النار في غزة، انتقدَ رئيس الوزراء الاسكتلندي هذا الرفض، وتبنَّى برلمان اسكتلندا وبرلمان ويلز قرارًا يطالب بإنهاء الحرب.

كذلك أدَّى انفجار الصراع إلى تغيير في أولويات أجندة الأزمات الدولية، حيث صرفت الانتباه عن أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية، وأضعفت الدعم الأمريكي والأوروبي لأوكرانيا، ما قد يفضي إلى دخول الصراع الروسي-الأوكراني في حالة من الجمود خلال الفترة المقبلة.

ب. اتجاهات الحرب الإسرائيلية على غزة خلال 2024م

يمكن تصوُّر التفاعلات المستقبلية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، من خلال ثلاثة اتّجاهات رئيسية: يفترض **(1) الاتجاه الأول**: استمرارية التصعيد بمواصلة قوّات الاحتلال الإسرائيلي حربها الانتقامية على قطاع غزة، وتوسيع نطاق الاجتياح البرِّي ليشمل جنوب القطاع، الأمر الذي من شأنه أن يتسبَّب في مزيد من المجازر ضد الفلسطينيين، على نحوٍ يدفع إلى انفجار الأوضاع في الضفة الغربية، وفي الأوساط الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وتزايُد الهجمات والمواجهات على الجبهات الأخرى، خاصَّةً على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية والجولان، بالترافق مع تصعيد الميليشيات العراقية المتحالفة مع إيران لهجماتها ضدّ القواعد الأمريكية في العراق وسوريا، وتصعيد الحوثيين لتهديداتهم لخطوط الملاحة، وصولًا إلى اندلاع حرب إقليمية مفتوحة، تشمل إيران، مع مشاركة أمريكية واسعة في هذه الحرب.

(2) ويتمثَّل **الاتجاه الثاني** حول احتمالية دخول الحرب في مرحلة من الجمود، بعدم توسُّعها على جبهات أخرى، وتباطؤ تقدُّم قوّات الاحتلال الإسرائيلي في بقية مناطق قطاع غزة، واستمرارها في عمليات القصف والإبادة الجماعية، مع استمرار صمود المقاومة، وتحوُّل العملية العسكرية إلى حرب استنزاف للجانب الإسرائيلي. أمّا **الثالث**، يتمحور حول إمكانية نجاح الضغوط الدولية الرسمية والشعبية في تهدئة الصراع، والوصول إلى اتفاق لإعادة بقية الأسرى، مع إجراء ترتيبات معيَّنة في قطاع غزة تضمَن أمن إسرائيل. هذا السيناريو لن يتحقَّق بالطبع في القريب العاجل، في ظل إصرار إسرائيل على مواصلة الحرب حتى القضاء التام على حماس، وهو هدف يبدو غير واقعي. لكن احتمالية تزايُد الخسائر الإسرائيلية مع إطالة أمد الحرب، من المرجَّح أن تؤدِّي إلى تصاعُد ضغوط الجبهة الإسرائيلية الداخلية من أجل التهدئة.

أمّا فيما يخُصّ مستقبل قطاع غزة بعد الحرب، فيبدو في غاية التعقيد والغموض، في ظل تعدُّد الاحتمالات والتكهُّنات المتعلِّقة بوضع القطاع في المرحلة المقبلة، والتي يمكن إجمالها في ما يلي: إعادة احتلال قطاع غزة، أو احتفاظ إسرائيل بسيطرتها العسكرية عليه على غرار سيطرتها العسكرية على الضفة الغربية المحتلَّة، أو احتفاظ إسرائيل بسيطرة جزئية على القطاع، خاصَّةً على شماله وإقامة مناطق عازلة بطول حدوده مع إسرائيل، مع بقاء سُلطة حماس في بعض مناطق القطاع، خاصَّةً في الجنوب، أو إعادة السُلطة الفلسطينية إلى حُكم قطاع غزة بدعم دولي وإقليمي، أو تشكيل نظام سياسي بديل لإدارة القطاع، يتكوَّن من قيادات محلِّية كرؤساء البلديات ووجهاء العشائر، بمشاركة السُلطة الفلسطينية، ودعمٍ من أطراف إقليمية ودولية، أو تسليم حُكم قطاع غزة لإدارة دولية عربية مشتركة، أو ربطه بمصر، أو وضعه تحت إدارة الأُمم المتحدة، أو استمرار حُكم حركة حماس للقطاع. وبالطبع يعتمد تحقُّق أيٍّ من هذه الاحتمالات، على ما سوف تسفر عنه الحرب الدائرة بين إسرائيل وحماس من نتائج.

وبشكلٍ عام، ستُواجه القضية الفلسطينية تحدِّيات معقَّدة خلال الفترة المقبلة، أيًّا كانت نتيجة الحرب الدائرة في غزة. فمن ناحية، لا يزال ملف الانقسام السياسي الفلسطيني مفتوحًا، وقد يزداد هذا الملف تعقيدًا في ظل تفاعلات الحرب، التي وضعت السُلطة الفلسطينية في موقفٍ حرِج وبالغ الصعوبة، مع تصاعُد الانتقادات الشعبية لأدائها، فضلًا عن تعرُّضها لضغوط أمريكية للعودة إلى قطاع غزة في حالة ما تمَّ إنهاء حُكم حماس أو إضعافه، وهو ما قد يضع السُلطة في مواجهة خطيرة مع فصائل المقاومة. ومن ناحية أخرى، ستُمثِّل مواجهة تداعيات الحرب الوحشية الإسرائيلية على قطاع غزة تحدِّيًا كبيرًا، نظرًا إلى آثارها الكارثية، التي ستحتاج لجهود وتكاليف هائلة لمعالجتها.

وفي المقابل، مع عودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، من خلال تصعيد الصراع بشكل غير مسبوق، من المُحتمَل أن تشهدَ جهودُ التسوية السياسية بعضَ الزخم، خاصَّةً مع إدراك القوى الدولية لاستحالة الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون حل عادل لهذه القضية، فضلًا عن تأكيد بعض الأطراف الدولية، مثل الصين وروسيا وغيرهما، على ضرورة إطلاق مفاوضات للتسوية بعد انتهاء الحرب. لكن تحقيق أيّ تقدُّم في هذا الإطار، سيبقى مرهونًا بمدى جدِّية القُوى الدولية، لا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، في الدفع باتّجاه تسوية عادلة للقضية، وسيبقى مرهونًا أيضًا بوجود حكومة إسرائيلية معتدلة وعقلانية، ومدركة لحقيقة استحالة ضمان الأمن اعتمادًا على القوّة العسكرية والردع، ومقتنعة بأفضلية الحل السِلْمي.

2. الأزمة الليبية..
هل من خارطة طريق للتسوية السياسية؟

خلال العام 2023م، سادت حالة من الجمود والارتباك الساحةَ الليبية، باستمرار أزمة الحُكم، كنتيجة لاستمرار الانقسام السياسي، وتعثّر توحيد المؤسَّسات السياسية، وعدم إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بسبب الخلاف حول أُطرها التنظيمية.

أ. استمرار الانقسام وارتباك المشهد السياسي:

كانت مؤشِّرات الانقسام والارتباك قد تصاعدت بشدَّة منذ مارس 2022م، بعد قيام مجلس النوّاب بتكليف حكومة جديدة تحت اسم حكومة الاستقرار برئاسة وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، بدلًا من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في طرابلس، والتي اعتبرها مجلس النوّاب منتهيةَ الولاية. وهو ما رفضهُ الدبيبة، معلنًا أنَّه لن يسلِّم السُلطة إلّا لحكومة منتخبة[1]، وبعد ثلاث جولات من الاشتباكات العنيفة، كان آخرها في أغسطس 2022م، فشلت حكومة باشاغا في الدخول إلى طرابلس بالقوة المسلَّحة، وأعلنت أنَّها ستُمارس عملها من مدينتي سرت وبنغازي[2]. وبالتوازي مع تنازُع الشرعية بين هاتين الحكومتين، وكمؤشِّر على اتّساع دائرة الانقسام، أعلنت مجموعة من أهالي الجنوب، من مؤيِّدي سيف الإسلام القذافي، نيّتها تشكيل حكومة ثالثة للجنوب الليبي إقليم فزان كردّ فعل على التهميش والإقصاء، الذين يعاني منهما الإقليم، ودعت إلى سحب أبناء الجنوب الليبي من القوّات المسلَّحة، التي يقودها المشير خليفة حفتر، والتوجُّه إلى تشكيل قوّة عسكرية موازية لتأمين الجنوب وحماية ثرواته.

استمرَّت هذه الحالة من الانقسام والارتباك على مدى عام 2023م، الذي شهِدَ قيام مجلس النوّاب بإقالة فتحي باشاغا من رئاسة حكومة الاستقرار وإحالته للتحقيق، وتكليف أسامة حماد بدلًا منه في 16 مايو 2023م، مع تواصُل النزاع على السلطة والشرعية بين حكومة الاستقرار المدعومة من مجلس النوّاب في الشرق الليبي، وحكومة الوحدة الوطنية في العاصمة طرابلس.

وبينما يحتدم الانقسام بين أطراف الأزمة الليبية، جاءت كارثة فيضانات مدينة درنة شرق ليبيا سبتمبر 2023م، التي أسفرت عن آلاف القتلى والمصابين والمفقودين ونزوح عشرات الآلاف، لتكشف عن عُمق الانقسام بين أطراف الأزمة الليبية، حيث فشلت هذه الأطراف في نبْذ خلافاتها وتوحيد جهود التعاطي مع تداعيات الكارثة، وتصاعدت حدَّة الانتقادات والاتّهامات المُتبادلة بالإهمال والتقصير ونهْب المال العام بين حكومة الاستقرار وحكومة الوحدة الوطنية، واندفعت كلٌّ منهما في تقديم نفسها باعتبارها الجهةَ الرئيسية في جهود الإغاثة والإعمار. فقد زعمت حكومة الاستقرار أنَّها صاحبة القرار الأول والأخير في عمليات إعادة الإعمار، وأكدت أنَّها قادرة على القيام بإعادة الإعمار في المُدُن والمناطق المتضرِّرة في إطار خطَّتها التنموية، التي تشمل جميع المُدُن في كل أنحاء ليبيا، وحذَّرت جميع الجهات الإدارية والسُلطات المحلِّية التابعة لها في المُدُن الخاضعة لسيطرتها، من التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية بأيّ شكلٍ من الأشكال، بينما توالت تصريحات حكومة الوحدة واجتماعاتها مع بعض المسؤولين الدوليين، لإبراز دورها في التعامل مع الكارثة، على الرغم من عدم وجود أيّ سُلطة فعلية لها في شرق ليبيا.

وعلى مستوى صياغة القوانين المنظِّمة للانتخابات، جرى إقرار التعديل الـ13 للإعلان الدستوري في فبراير 2023، وتمَّ تشكيل لجنة من 12 عضوًا لجنة 6+6، بواقع 6 أعضاء من مجلس

(1) مجلس النوّاب الليبي يمنح الثقة لحكومة باشاغا المنافسة لحكومة الدبيبة»، يورونيوز، (01 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/JauxI
(2) حاول دخول طرابلس 3 مرات.. باشاغا يستسلم «سنعمل من سرت»، العربية نت، (21 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/y0ckv

النوّاب ومثلهم من مجلس الدولة، للعمل على إعداد قوانين الاستفتاء والانتخابات. وأعلنت هذه اللجنة عن إعداد قانون الانتخابات، والتوافق حول النقاط المتعلِّقة بانتخاب رئيس الدولة وأعضاء البرلمان، ووافق مجلس النوّاب المُنعقِد في شرق ليبيا، على إقرار هذه القوانين في شهر أكتوبر. لكن، ذلك لم يُفضِ إلى إنهاء الخلاف والجدل حول الإطار التنظيمي للانتخابات، حيث أعلن مجلس الدولة المُنعقِد في طرابلس رفضَه تمرير قوانين الانتخابات، باعتبارها مخالِفةً للتعديل الدستوري الـ13، ومشوبةً بعيوب وأخطاء[1].

ب. اتجاهات تسوية الأزمة خلال عام 2024م:

في ظل استمرار الخلافات والتجاذبات بين الأطراف السياسية الليبية، يبدو من الصعب الوصول إلى خارطة طريق واضحة وقابلة للتطبيق، لتسوية الأزمة، وتحقيق الانتقال السياسي خلال المدى القريب، نظرًا إلى العديد من المعوِّقات، التي تحول دون إنجاز الانتقال السياسي، وإعادة بناء المؤسَّسات الرسمية. ومن أبرز هذه المعوِّقات، غياب التوافق على منهجية واضحة وشاملة لعملية الانتقال، وعدم وجود جدول زمني لإنجاز الخطوات اللازمة لهذه العملية، بما في ذلك حسْم قوانين الانتخابات وصولًا إلى انتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان وتشكيل الحكومة، إلى جانب تنامي نفوذ الميليشيات المسلَّحة واستقواء أطراف الأزمة بهذه الميليشيات، وتناقُض مواقف الأطراف

الدولية والإقليمية من الأزمة، مع استمرار تنافسها على النفوذ في الساحة الليبية. هذه العقبات تزيد من احتمالية استمرار حالة الجمود في المرحلة المقبلة.

3. الإصلاحات الاقتصادية وفرص نجاح الحكومة في معالجة الركود الاقتصادي بتركيا

يواجه الاقتصاد التركي منذ فترة تحدِّيات صعبة، تتمثَّل في انخفاض قيمة الليرة، وارتفاع معدل التضخم، وتزايُد حجم الديون الخارجية. وقد جاءت كارثة الزلزال، الذي ضربَ جنوبي البلاد في فبراير 2023م، لتُضيف المزيدَ من الأعباء على هذا الاقتصاد، ما دفعَ حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي أعيد انتخابه في شهر مايو 2023م، إلى تبنِّي برنامج متوسِّط المدى، يتضمَّن مجموعةً من الإصلاحات لتعزيز التنمية والاستقرار الاقتصادي في تركيا.

أ. التحدّيات التي تواجه الاقتصاد التركي:

يُعتبَر انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم في مقدِّمة التحدّيات، التي تواجه الاقتصاد التركي، حيث استمرَّ تراجُع سعر الليرة ليسجِّل 27.5 مقابل الدولار خلال العام المنقضي، وبلغ التضخم مستويات قياسية تُقدَّر بنحو 62%[2]، كما مثَّلت الديون الخارجية، التي سجَّلت ارتفاعًا كبيرًا، تحدِّيًا صعبًا للاقتصاد التركي، فقد بلغَ إجمالي رصيد الدين الخارجي لتركيا 475.8 مليار دولار أمريكي، بنسبة 46.5% من الناتج المحلِّي الإجمالي، في حين بلغ صافي رصيد الدين الخارجي 267.7 مليار دولار، بنسبة

(1) مجلس الدولة الليبي يرفض تمرير قوانين الانتخابات لأنَّها «باطلة»، الشرق الأوسط، (07 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/IvRuO

(2) Turkish inflation rises to 61.53% in September, near forecast, Reuters, Oct 03, 2023, Accessed: Dec 03, 2023, https://cutt.us/z9zLL

26.2% من الناتج المحلـي الإجمالي، في يونيو 2023م[1].

كذلك يواجـه الاقتصـاد التركـي مشكلة عجز الميزانيـة العامَّة، حيث سـجَّلت ميزانية الحكومة المركزية التركية عجزًا قدره 4.63 مليار دولار في شهر سـبتمبر، وفقًا للبيانات الرسمية الصـادرة عـن وزارة الخزانـة والماليـة في 16 أكتوبـر 2023م[2]. علاوةً على ذلك، تُعَدُّ معالجة تداعيات الزلـزال المدمِّر، الـذي ضربَ جنوب البلاد في السـادس من فبراير، تحدِّيًا آخر يواجه الاقتصاد التركي، حيث أدَّى إلى نزوح 2.7 مليون شخص، وتدمير نحو 600 ألف مبنى ومركز عمل، وقُدِّرت الخسائر الناجمة عنه بأكثر من 100 مليار دولار[3]. ومن أجل التعامل مـع هذه التحدّيات، تبنَّت حكومة الرئيس أردوغان برنامجًا للإصلاح، يهدُف إلى تحقيق عدد من الأهداف والسياسات الاقتصادية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ب. أهداف برنامج الإصلاحات الاقتصادية:

تتمثَّـل أهمّ أهـداف البرنامـج الاقتصادي التركي متوسِّـط المدى، الذي دخلَ حيِّز التنفيذ اعتبارًا من سبتمبر 2023م، في: تخفيض معدل التضخـم ليصِل إلـى 33% خلال عـام 2024م، و15.2% في عـام 2025م، و8.5% في عام 2026م، ورفْع معدل النمـو الاقتصادي من 4.4% في عام 2023م، ليصِل إلـى 5% مع نهاية عـام 2026م، وتخفيـض نسـبة عجـز الموازنة إلـى الناتج المحلِّي الإجمالي لتصِل إلى 2.9% في نهاية فترة البرنامج، وتقليل معدل البطالـة إلى 9.9% في عـام 2025م، وصولًا إلى 9.3% فـي عام 2026م، وزيادة الصادرات لتصِـل إلى 267 مليار دولار في عام 2024، و283.6 مليـار دولار في عام 2025م، و302.2 مليار دولار في نهاية البرنامج[4].

ج. فُرَص نجاح الإصلاحات:

على الرغم ممّـا يتضمَّنـه برنامج الإصلاح الاقتصادي من أفكار طموحـة، وعلى الرغم من امتلاك تركيا قُدرات كبيرة يمكن أن تسـاعدها فـي تحقيق تحـوُّلات اقتصاديـة إيجابية، فإنَّ فُرَص إنجـاز كافَّة أهداف برنامـج الإصلاح في المدى المنظـور تبدو محدودةً نسـبيًا، في ظلّ المعوقـات أو القيود التي تواجه هـذا البرنامج، والتي يتمثَّل أهمَّها في ارتباط الاحتياطي النقدي بالاسـتثمارات القادمة من الخـارج، والاعتماد المتزايد علـى الديون الخارجيـة قصيرة الأجل لتلبية احتياجات التمويل. وسجَّلت تركيا خلال الأشهر الأولى من عام 2023م رقمًا قياسيًا للديون الخارجية، التي تُسـتحَقّ في غضون عامٍ واحد أو أقلّ، والتي ارتفعت قيمتها إلى 207 مليار دولار[5]. وينطوي هذا النوع مـن الديون على مخاطر أكبر من الديون طويلة الأجل، ما قد يؤثِّر سـلبًا على جهود تحقيق الاسـتقرار المالـي والاقتصادي. ذلك فضلًا عن التداعيات السـلبية للصراعات والتوتُّـرات السياسـية الإقليمية، لا سـيّما في أوكرانيا ومنطقة الشـرق الأوسـط، وإشكالات علاقات تركيا مع بعض الأطـراف الدولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تؤثِّر على نشاط التجارة الخارجية التركية والاسـتثمارات الأجنبية، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي.

خاتمة: التوقعات المستقبلية لأزمات الشرق الأوسط

تُشـير تفاعلات الأزمات في العديـد من دول منطقـة الشـرق الأوسـط، إلـى أنَّ التوتُّرات والتحدِّيات الصعبة، التـي واجهتها تلك الدول على مـدى العـام المنقضي، سـوف تتواصل خلال المدى المنظور، وقد يـزداد بعضها تفاقُمًا وتعقيدًا، ما سيؤدِّي إلى تصاعُد مؤشِّرات التوتُّر وعدم الاسـتقرار في المنطقة. فعلى المستوى الفلسـطيني، سـوف تتعاظـم التحدِّيات في المرحلة المقبلة، في ظل انفجار الأوضاع عقِب عملية طوفـان الأقصى، والحرب الإسـرائيلية الوحشـية على قطاع غزة، حيث سـتكون لهما تداعيات خطيرة ومعقَّدة وذات طابع ممتَد، كما سيترتَّب عليهما تحوُّلات فارقة في مسار القضية الفلسطينية.

وفي إسرائيل، تبدو الأزمة السياسية مرشَّحةً للاسـتمرار والتفاقم خلال المرحلة المقبلة، في ظل تداعيات عملية طوفان الأقصى، واحتمالية تصاعُد الاحتجاجات ضدّ حكومة نتانياهو، وتغيُّر التوازنات السياسـية لصالح قـوى المعارضة. وسوف تُلقي الأوضاع في فلسطين بظلالها على العلاقات الدولية المتشـابكة مع دول المنطقة،

(1) Republic of TÜrkiye–Ministry of Treasury and Finance, Gross and Net External Debt Stock Of TÜrkiye As Of 30 June 2023,Sep 29, 2023, Accessed: Dec 02, 2023, https://cutt.us/rZvaZ

(2) Turkey posts budget deficit of &4.6B in September after two months of surplus", Duvar English, Oct 16, 2023, Accessed: Dec 3, 2023, https://cutt.us/L1Q3G

(3) الأمم المتحدة تتوقع تجاوز خسائر زلازل تركيا 100 مليار دولار، وكالة أنباء الأناضول، (07 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/lHCMT

(4) برنامج تركيا الاقتصادي متوسِّط المدى يدخل حيِّز التنفيذ، وكالة أنباء الأناضول، (07 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/y0EsL

(5) دين تركيا الخارجي قصير الأجل يسجِّل 207 مليار دولار، جريدة زمان التركية، (18 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/S0fFf

ورُبّما الوصول إلى مقاربات جديدة تُوحي بعالم متعدِّد التوجُّهات والأقطاب.

ومن المرجَّح أن تستمر حالة الجمود السياسي والتجاذب بين الأطراف الليبية المختلفة، مع عدم إنجاز أيّ خطوات ملموسة تُفضي إلى التوافق على خارطة طريق واضحة وقابلة للتطبيق لتسوية الأزمة، ولتحقيق الانتقال السياسي خلال المدى القريب.

أمّا في تركيا، سوف تظل التحدِّيات الاقتصادية قائمةً على المدى القريب، مع دخول البرنامج الإصلاحي حيِّز التنفيذ، والذي سيعتمدُ نجاحه في تحقيق أهدافه الطموحة على مدى نجاح الحكومة في معالجة المعضلات الهيكلية للاقتصاد التركي، ومدى توافُر الظروف الإقليمية والدولية المواتية.

ثانيًا: اتّجاهات العلاقات بين القُوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

استشرف التقرير الإستراتيجي في 2022م، من بين أطروحاته إمكانية التقارب الخليجي-الإيراني. وتجسَّد ذلك في الاتفاق السعودي-الإيراني الموقَّع في مارس 2023م، وفي دور الصين البارز في الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع قُوى الشرق الأوسط بوساطتها ورعايتها تحقيق المصالحة السعودية-الإيرانية، واستئناف العلاقات الدبلوماسية، متخلِّية بذلك عن سياسة الحياد تجاه قضايا المنطقة. ويعوِّل كثيرون على أنَّ من شأن الاتفاق رتْق نسيج الخلافات السعودية والخليجية والعربية-الإيرانية، وتسارُع التحوُّلات الدبلوماسية في المنطقة، حيث برز اتّجاه الحلول السياسية لتسوية الأزمة في اليمن، والتأمت قمَّة جامعة الدول العربية بمدينة جدة، في مايو 2023م، بعودة العاصمة السورية دمشق إلى مقعدها في الجامعة العربية، كذلك مهَّد تقرير 2022م، بتناول دينامية السياسة الخارجية التركية في أقاليم متعدِّدة، إلى تناوُل التحوُّلات في السياسة التركية خلال العام 2023م، ما تجسَّد في التوجُّه التركي نحو الدائرة الخليجية بزياراتٍ للرياض ودبي والدوحة، وإزالة جمود علاقاتها مع مصر، ولذلك، سوف يركِّز هذا الجزء من التقرير الإستراتيجي على تحليل عدَّة محاور رئيسية تتطرَّق إلى: الاتفاق السعودي-الإيراني.. الدور الصيني والتداعيات الإقليمية، وجولة أردوغان الخليجية للسعودية وقطر والإمارات، وانتهاء مرحلة الجمود السياسي في العلاقات المصرية-التركية، وقمَّة جدة العربية والانفتاح العربي على سوريا.

1. الاتفاق السعودي-الإيراني.. الوساطة الصينية والتداعيات الإقليمية

شهِدَ الثُلث الأول من العام 2023م، توقيع الاتفاق التاريخي بين المملكة العربية السعودية وإيران بوساطة صينية، على خلفية مباحثات صينية مع الطرفين، أسفرت عن توقيع الاتفاق في بكين، في العاشر من مارس 2023م، بعد عدَّة جولات من التفاوض برعاية جمهورية العراق وسلطنة عُمان، ليشهد البلدان حقبةً جديدة من العلاقات، بعد سبع سنوات من القطيعة، نتيجة اقتحام محتجُّون إيرانيون للمقار الدبلوماسية والقنصلية السعودية في طهران ومشهد. وقد نصَّ الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية، والتباحث حول تعزيز العلاقات البينية، واحترام سيادة الدول وعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية، مع تفعيل اتفاقية التعاون الأمني السعودي-الإيراني في أبريل 2001م، والاتفاقية العامَّة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقَّعة في مايو 1998م[1].

وما أن وقَّع الطرفان الاتفاق في العاصمة بكين، سارعت إيران نحو إبداء رغبتها في توسيع التسوية، لتطال العديد من الدول الخليجية والعربية، منها البحرين لخصوصيتها ومركزيتها في الإستراتيجية الإيرانية مقابل علاقتها الإستراتيجية بالسعودية، حيث كانت المنامة أول العواصم، التي قطعت علاقاتها مع إيران على خلفية انقطاع العلاقات السعودية-الإيرانية. كما سعت للتقارب مع مصر، التي قطعت علاقاتها مع إيران منذ عام 1979م، كما خطا السودان وإيران باتّجاه استعادة العلاقات الدبلوماسية، التي قُطِعت أيضًا منذ عام 2016م، احتجاجًا على اعتداء طهران على المقار الدبلوماسية السعودية.

أ. الوساطة الصينية لتسوية الصراع السعودي-الإيراني:

أجرى الطرفان السعودي والإيراني عدَّة جولات من المحادثات في بغداد ومسقط، خلال العامين الماضيين، غير أنَّ الوساطة الصينية، تمكَّنت من تحقيق اختراق دبلوماسي، بجذب

(1) وكالة الأنباء السعودية واس، صدور بيان ثلاثي مشترك لكُلّ من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية، (10 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2023م، https://shorturl.at/cgpCX

الطرفين إلى مائدة المحادثات وتوقيعهم الاتفاق في بكين، ما وضع قدم الصين في طريق الوساطة الدولية، لا سيّما أنَّ ما يربطها بالعالم عمومًا، والشرق الأوسط خصوصًا، مشاريع إستراتيجية تشكّل رافعة تحقيق الهدف الصيني الأسمى، المتمثّل في إرساء نظام دولي متعدِّد الأقطاب، مثل المشروع الصيني العالمي «الحزام والطريق». كما أنَّ لبكين مصلحة في توقيع الطرفين للاتفاق، لاعتبارات اقتصادية الدولتان مصدِّران للنفط، الذي يشكّل العصب الرئيس لدوران عجلة الإنتاج الصيني الضخمة، كما أنَّها بحاجة إليهما ضمن مساعيها لتنفيذ مشروعها الاقتصادي العالمي، واعتبارات سياسية الدولتان مهمَّتان ضمن مساعيها لتغيير النظام الدولي القائم، واعتبارات أمنية إنهاء الصراع بين الطرفين يضمن سلامة التجارة الصينية المارَّة عبر مضيقي هرمز وباب المندب الإستراتيجيين[1].

ترغب الصين في لعب دور أكثر نشاطًا كوسيط دولي، والانتقال من طور الاستاتيكية التقليدية، إلى الإيجابية في الدبلوماسية الدولية. وفي الشأن الإيراني بشكل خاص، فإنَّ الصين رُبّما ترغب التعويض عن نهجها السلبي في المفاوضات، التي أنتجت «خطَّة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015م»، إضافةً إلى دورها في المحادثات المتعثِّرة لإحياء الاتفاق النووي. كما تهتمّ بكين بدعم خطَّة موسكو لتطوير ممرّ عبر إيران، من شأنه أن يسمح للتجارة البينية بالوصول إلى الأسواق العالمية، دون استخدام قناة السويس. وتطوير هذا الممرّ، من شأنه أن يسمح للصين بالتحايل على مضيق ملقا في مواجهة الأسطول الهائل، الذي تبنيه الولايات المتحدة وحلفاؤها[2].

ولذلك يمثِّل الاتفاق فُرَصةً جيِّدة لتحقيق انتصار دبلوماسي قوي للصين في الجنوب العالمي، في إطار سعيها إلى تقديم رؤية بديلة للنظام الدولي الأُحادي القطبية، ليلتقي بتصوُّر إيران في النقطة، التي يُغذِّي فيها الحديث عن تضاؤل الدور الأمريكي، خصوصًا في الشرق الأوسط.

ب. تداعيات الاتفاق على القضايا الإقليمية:

حظِيَ الاتفاق بترحيب رسمي عربي وإقليمي ودولي كبير، وصدرت بيانات مرحِّبة من بعض المليشيات المسلَّحة المدعومة من إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن، نسبةً لأدوار السعودية وإيران في الساحة الإقليمية وانعكاساتها الدولية. لكن عبَّرت إسرائيل عن قلقها من عودة العلاقات السعودية-الإيرانية، وما يمكن أن يشكِّله ذلك من مصدر تهديد مباشر لهدفها الإستراتيجي، المتمثِّل في تدشين

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، الاتفاقية السعودية-الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية، (14 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2023م، https://rasanah-iiis.org/?p=30699

(2) Maria Fantappie and Vali Nasr, A New Order in the Middle East? Iran and Saudi Arabia's Rapprochement Could Transform the Region, Foreign Affairs Magazine, March 22, 2023, Accessed on: Oct. 30, 2023, https://shorturl.at/eoqB4

تحالف إقليمي ضدّ إيران، يسهم في منعها من التمدُّد في ساحات النفوذ وتجاوُز الخطوط الحمراء الإسرائيلية، وعدَّته تطوُّرًا خطيرًا يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على أمن الشرق الأوسط. وفيما يلي أبرز التداعيات الإقليمية للاتفاق السعودي-الإيراني:

(1) الملف اليمني: تمثِّل الأزمة اليمنية أهمَّ اختبار للنوايا الإيرانية، ومدى التزامها بتجسيد الاتفاق السعودي-الإيراني. ففي ظل تعقيدات المشهد اليمني بسبب الدور الإيراني، الذي كان حجر عثرة في مسار العملية السياسية اليمنية من خلال تبنِّيه المواقف والاشتراطات الحوثية، التي تهدُف إلى تكريس سُلطة جماعة الحوثي ذات البُعد المذهبي في شمال اليمن، بالإضافة إلى تهميش الحكومة الشرعية المُعترَف بها دوليًا مُمثَّلةً بمجلس القيادة الرئاسي، الذي يمثِّل جميع المكوِّنات اليمنية، من المرجَّح أن يشهد الملف اليمني تحوُّلًا كبيرًا بعد الاتفاق، الذي يُعَدُّ بمثابة عامل معزِّز لجهود السلام الدولية والإقليمية ومبادرات السلام، التي توصَّلت إلى تهدئة على المستوى العسكري، ابتداءً من أبريل 2022م. لذلك، من المفترض أن تنخرط جماعة الحوثي بشكلٍ جاد في مباحثات السلام مع مجلس القيادة الرئاسي، الأمر الذي سوف يؤدِّي إلى رسْم ملامح جديدة في مسار التسوية السياسية في اليمن، إذ أعلنت البعثة الإيرانية الدائمة في الأمم المتحدة أنَّ استئناف العلاقات بين إيران والسعودية، سيُسهِم في بدء الحوار اليمني، وتشكيل حكومة وطنية شاملة في اليمن[1].

(2) الملف اللبناني: توقَّع كثيرون أن يُسهِم توقيع الطرفين السعودي والإيراني للاتفاق في حل الأزمة اللبنانية المُستفحِلة، في ظل نفوذ «حزب الله»، وتأثيره القوي بالإبقاء على لبنان في حالة نزاع طائفي وجمود سياسي بعدم التوافق على ترشيح رئيس للجمهورية. وكذلك يمكن أن يقود الاتفاق إلى عقْد حوار بين المملكة العربية السعودية و«حزب الله» اللبناني، في إطار انعكاس التهدئة على مختلف ساحات الاشتباك الإقليمي، كما يمكن أن يقود إلى نجاح الحوار، الذي يتوسَّط فيه رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي بين المملكة و«حزب الله»، والاتفاق على مرشَّح رئاسي، ما سينعكس على الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني للبنان.

(3) الملف السوري: حضر الرئيس السوري بشار الأسد، في مايو 2023م، أول قمَّة له في جامعة الدول العربية، بعد تعليق عضوية دمشق عام 2011م، إثر اندلاع الحرب السورية. كما تأتي وسط تطلُّعات عربية بإنهاء عزْل سوريا وإعادتها للجامعة العربية، وسْط اعتراضات غربية. وتضمَّن قرار جامعة الدول العربية رقم 8914، الذي وافق على استئناف مشاركة سوريا في مجلس الجامعة، التأكيد على ضرورة اتّخاذ خطوات عملية لحل الأزمة في سوريا تدريجيًا، وتماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في سوريا، وفق الآليات المُعتمَدة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[2].

(4) الملف العراقي: اعتبر العراق أنَّ الاتفاق بدايةً لصفحة جديدة من العلاقات، بين القوتين الإقليميتين الكبيرتين. وإضافةً إلى أنَّه سيقود إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وإلى التعاون، الذي سينعكس إيجابيًا على المصالح العراقية، سيخدم مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية للعراق، ويزيد من تعزيز العلاقات العراقية بالجانب السعودي، ضمن مُخرَجات المجلس التنسيقي السعودي-العراقي، كما يمكن أن يُسهِم في إعادة التوازن، بإدراك التحالفات السياسية العراقية الموالية لإيران أنَّ مصالح العراق يجب أن تتقدَّم على مستوى الولاءات، لأنَّه سيؤثِّر في ميزان قوّتها وقُدرتها السياسية[3].

(5) حرب غزة: لأهمِّية القضية الفلسطينية للطرفين، فإنَّ أول محادثة هاتفية بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية، كانت في 11 أكتوبر 2023م، لبحث تداعيات الحرب الإسرائيلية في غزة[4]. انتقدت المعارضة اليمنية الإسرائيلية الاتفاق، وزاد من مخاوفها المقرونة مع الموقف الأمريكي، احتمالية تأسيس محور إقليمي

---

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية، مرجع سابق.

(2) سيمون مابون، قراءة إستراتيجية للمشهد الإقليمي بعد الاتفاق السعودي-الإيراني: الاختبار الأول، (09 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 نوفمبر 2023م، https://shorturl.at/tAHIX

(3) الشرق الأوسط، بغداد: ترحيب رسمي بالاتفاق السعودي-الإيراني وسط صمت الأطراف الموالية لطهران، (12 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 نوفمبر 2023م، https://shorturl.at/AC128

(4) فرانس 24، الرئيس الإيراني وولي العهد السعودي يبحثان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أول مكالمة بينهما، (12 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 نوفمبر 2023م، https://cutt.ly/2wTgYSLB

يتكوَّن من السـعودية وإيران والصين، ما يمكن أن يهدِّد «اتفاق السلام»، ويهدر جهودها لتعزيز تحالُف إقليمي مناهض لإيران. وقد عَدَّ كثير من المعارضين الإسرائيليين، أنَّ الإعلان المشترك الصادر عن طهران والرياض، بشأن رغبتهما في استعادة العلاقات الدبلوماسـية، بمثابة نكسة شـخصية لرئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتانياهو. وترى الطبقة السياسـية الإسرائيلية بأكملهـا فـي إيـران وبرنامجها النـووي المثير للجدل، تهديدًا وجوديًا لإسـرائيل[1]. وبالنسبة للفلسـطينيين، لطالمـا أكد الأميـر محمد بن سلمان، أنَّ القضية الفلسـطينية ستظلّ مهمَّة لمسـألة تطبيـع العلاقات مع إسـرائيل، وهي مرهونة بتطبيق حل الدولتين، وبتسـوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

(6) الملف النووي: يسـتند تأثيـر الاتفاق السـعودي-الإيراني إلى تأسيس مسار إيجابي حول الملـف النـووي الإيراني، ويمكـن لدور السعودية في ظل إعادة العلاقات، أن يُسهِم في أن تخطو إيران في الاتّجاه الإيجابي للالتزام ببنود الاتفاق. ويُتوقَّع من إيران أن تقوم بتهدئة مخاوف جيرانها، فيما يتعلَّـق بزيادة تخصيب اليورانيوم، وإبداء حُسـن النية كذلك في التعايش السِلْمي الإقليمي، لكـن تحقيق ذلك علـى أرض الواقع يتوقَّف علـى تقوية أكثر لبنود الاتفـاق. ويعبِّر توصُّل الطرفين لتسويات لحل القضايا الشائكة بينهما، عن إتاحة المجال لتجاوز بعض العقبات الجزئية في الملف النووي، كتأثير المملكة عليها بضرورة السماح لمفتِّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاينة المواقـع المطلوبة. ومن ناحية أخرى، فإنَّ أيّ نجاح يحرزه هذا الاتفاق سيسـهم في بناء الثقة بين إيران والدول الغربية، لا سـيّما الولايات المتحدة، ويعكس جدِّيتها في التوصُّل للاتفاق[2].

ج. مستقبل العلاقات السـعودية-لإيرانية خلال 2024م:

في مقابـل ضعف تحقُّـق سـيناريو انهيار الاتفـاق حال أيّـة تطـوُّرات، مثل اسـتئناف الحوثيين اسـتهدافهم الأراضي السـعودية، أو نتيجةً لتوجُّس الأطراف المُعرقِلة على مصالحها الخاصة من توقيع الاتفاق، يبدو سيناريو الوضع الراهن هو الأقرب إلى الاستمرار، على أقلّ تقدير خلال العام المقبـل 2024م، بأن تبقى العلاقات على ما هـي عليه، بما يضمـن تحقيق المصالح المختلفـة للطرفين، بالنظر إلى مكاسـبهما من الاتفاق. فالسـعودية رابحٌ رئيـس، لاعتبارات تتعلَّق بخروجها من دائرة الصراعات المُنهِكة في المنطقة، كما أنَّ إنهاء الصراع مع إيران من شأنه تقليص حجم التكلفة السياسـية والأمنية على المملكة، خصوصًا التهديـدات الأمنية القادمة من سـاحات النفـوذ الإيرانية، وتقليـل فُرَص حالة الابتزاز الإسـرائيلي والأمريكـي للمملكة من بوابة إيران، وخروج السـعودية من حسابات الطرفين الإسرائيلي والإيراني فيما يخُصّ اندلاع أيّ حـرب مُحتمَلة بينهما. وذلـك بالإضافة إلى تعاظُـم فُـرَص دور المملكة كوسـيط إقليمي، يمكنه المساهمة في تسوية العديد من الأزمات الإقليمية، والإعلاء من فُرَص الفاعلين من الدول على حسـاب الفاعلين من غير الـدول، إضافةً إلى أنَّ التهدئة تضمـن للمملكة بيئـةً إقليمية إيجابية لتحقيق مُسـتهدَفات رؤية 2030م. في المقابل، حقَّقت إيران عدَّة مكاسب تتعلَّق بإنهاء حالة العُزلة والحصار الإقليمي، وإنهاء الحشـد الإقليمـي والدولي من السـعودية ضـدّ إيران لتعديل سلوك نظامها.

2. جولة أردوغان الخليجية في السعودية وقطر والإمارات

بـدأ الرئيـس التركي رجـب طيـب أردوغان جولته الخليجية في الفترة مـن 17 إلى 19 يوليو 2023م، من المملكة العربية السـعودية ثمَّ قطر والإمارات. وركَّزت الجولة، التي اسـتمرَّت لمدَّة ثلاثة أيـام، على العلاقات الثنائيـة والإقليمية والدولية، وكذلك مجالات الاقتصاد والاستثمار.

تواجه تركيا وضعًا اقتصاديًا صعبًا، فقد اتّبَع الرئيس أردوغان سياسـةً نقدية أثارت كثيرًا من الجدل، تتعلَّق بخفض أسعار الفائدة بقوّة، نتيجةً لاسـتخدام روسـيا النظام المالي والاقتصادي التركي من أجل التهرُّب مـن العقوبات الغربية. وتأتي هذه الجولـة في صميم سـعي تركيا إلى جذْب الاسـتثمارات الأجنبية، لمسـاعدتها في التخفيف من آثار أزمتهـا الاقتصادية، إذ تعمل على توسـيع التكامل الاقتصادي والاستثماري مع دول المنطقة، خصوصًا السعودية والإمارات وقطر، بديلًا للاعتماد على رأس المال الغربي.

قبل فوز أردوغان في انتخابات الرئاسـة مايو 2023م، كشَـفَ أنَّ عدَّة دول خليجية أرسـلت

(1) الحرة، انتقادات للحكومة الإسرائيلية على خلفية الاتفاق السعودي-الإيراني، 10 مارس 2023م، تاريخ الاطلاع: (05 نوفمبر 2023م)، https://rb.gy/oyyqs8

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، الاتفاقية السعودي- الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية، (14 مارس 2023م)، مرجع سابق.

مســاعدات مالية إلى أنقــرة، لتخفيف الضغط عليهــا، وبذلك عوَّضــت الصناديــق الخليجية الانخفاض في احتياطيــات البنك المركزي من النقد الأجنبي. وفــي إطار دعْم الــدول الثلاث لتركيا، وفي مارس 2023م، أودعت الســعودية 5 مليارات دولار في البنــك المركزي التركي، كما قدَّمت قطر والإمارات إلى تركيا اتفاقيات مُبادلة عملات بقيمة 20 مليار دولار. كما أُفيد بأنَّ تركيا تُجري محادثات مــع دول الخليــج لبيع حقوق تشغيل ميناء السانجاك في إزمير[1].

أ. زيارة أردوغان للسعودية:

قبــل توجُّه الرئيــس التركــي للمملكة أولى محطّات جولته الخليجية، مهَّدت حكومته لذلك بزياراتٍ للرياض حملت طابعًا اقتصاديًّا، أجراها وزير الخزانة والمالية محمد شيمشك، ومحافظة المصرف المركزي حفيظة غايا إركان. ويُذكَر أنَّ التجارة السعودية-التركية بلغت خلال الأشهر الستة الأولى من 2023م، نحو 3.4 مليار دولار[2]، وقد شهِدَت العلاقات بين السعودية وتركيا نقلةً نوعية في الآونة الأخيرة. وفي أثناء ملتقى الأعمال السعودي-التركي، الذي انعقد في إسطنبول في 12 يوليو 2023م، وقَّع الجانب السعودي وشركات تركية 16 اتفاقية لتعزيز التعاون الاستثماري في مجــالات التطوير العقــاري والتنمية الحضرية والمُــدُن الذكية والإنشــاءات والاستشــارات الهندســية، وعدد من القطاعات الاســتثمارية الأخرى، بقيمة تتجاوز 2.3 مليار ريال.

مثَّــل الملتقــى فرصــةً لتعزيــز التعــاون والعمل المشــترك، وتبادُل التجــارب الناجحة فــي التطوير الحضــري والإسكان، فــي الوقت الذي تشــهد فيه الســعودية تقدُّمًــا نوعيًا في مختلــف القطاعــات الاقتصاديــة والتنموية، مــن بينهــا القطــاع الإسكانــي، تحقَّــق عبر التخطيط الإســتراتيجي الفاعــل للوصول إلى مُستهدَفات رؤية السعودية 2030م[3].

وفي أثناء زيارة أردوغــان للمملكة، وُقِّع عدد من مذكِّــرات التفاهم، غطَّت جوانــب الدفاع المشــترك والطاقة والتعــاون الإعلامي. ويأتي تطوير الصناعة العســكرية السعودية جزءًا من خطَّة ولي العهد الأمير محمد بن ســلمان لتنويع اقتصــاد المملكة بعيــدًا عن النفــط، وتوطين الصناعات العسكرية، لذلك تضمَّن الاتفاق بين البلدين التعــاون في نقــل التكنولوجيا لتصنيع

(1) The Cradle, Erdogan begins three-nation Gulf tour, July 17, 2023, Accessed on: Nov. 09, 2023, https://shorturl.at/hpPVY

(2) The Arab Weekly, Erdogan's Gulf tour underlines Turkey's economic priorities, July 21, 2023, Accessed on: Nov. 09, 2023, https://shorturl.at/eixHO

(3) الشرق الأوسط، أردوغان يبدأ الاثنين جولة خليجية تنطلق من السعودية، (17 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 07 يوليو 2023م، https://rb.gy/3po424

بعض الطائرات المُسيَّرة في المملكة، وقال وزير الدفاع الأمير خالد بن سـلمان، إنَّ ذلك «بهدف تعزيز جاهزية القوّات المسلَّحة للمملكة، وتعزيز قُدراتها الدفاعية والتصنيعية»[1].

ب. زيارة أردوغان لقطر:

شـهِدَت الزيـارة، التـي أجراهـا الرئيس أردوغان إلـى الدوحة في 18 مـن يوليو 2023م، التوقيع على البيان المشـترك بين قطر وتركيا، بمناسـبة مـرور 50 عامًا على إقامـة العلاقات الدبلوماسـية بيـن البلديـن، وجـرى الاتفاق علـى تعزيـز التجـارة الثنائية والتعـاون في «المجالات ذات الاهتمام المشترك».

ومع ما عدَّه سـفير تركيا فـي قطر مصطفى كوكصو مـن أنَّ هـذه الزيارة جـاءت في وقت تشـهد فيه المنطقة والعالم تطـوُّرات كبيرة، تستدعي تنسيقًا عاليًا للمواقف مع حُلفاء تركيا وأصدقائهـا، ذكر أيضًـا أنَّ التوافق السياسـي والتكامـل الاقتصـادي والشـراكة الأمنيـة والعسـكرية، تظهـر العلاقـات التاريخية بين البلدين، في ظل تعزيز الثقة المتبادلة، وتفضيل العمل المشـترك بينهما في القضايـا الثنائية والإقليمية. وإضافةً إلى الاسـتقرار الاقتصادي والفُرَص التجاريـة، توجد قُوى دافعة أخرى وراء الزيـارة، مثل المخـاوف الأمنيـة الإقليمية[2]. ويُذكَر أنَّ حجم التبادل التجاري بين البلدين قد فاق الـ46 مليار دولار[3]، كما تُعَـدُّ قطر من كبار المستثمرين في تركيا، بحجم استثمارات تناهز 20 مليار دولار[4].

ج. زيارة أردوغان للإمارات:

مهَّدت لزيارة أردوغان إلى الإمارات في نهاية جولتـه الخليجية فـي الـ19 من يوليـو 2023م، زيارة نائب الرئيـس التركي جـودت يلماز، في يونيو 2023م. وأتت الزيـارة متزامنةً مع احتفاء الدولة التركيـة بالذكرى الخمسـين للعلاقات الدبلوماسـية بين تركيا والإمارات. وخلالها، تمَّ التوقيع على 13 اتفاقية بين البلدين في مجالات الاستثمار والاقتصاد والصناعة والدفاع والقانون والقضـاء والطاقـة المتجـدِّدة والصناعـات الفضائيـة. وتُقـدَّر قيمة اتفاقيـات ومذكرات التفاهـم، بنحـو 50.7 مليـار دولار، وبموجبها، وافقت شـركات النفـط والدفـاع الإماراتية-التركية على تعزيـز التعاون. وشـهِدَت الزيارة إعلان اتفاق مشترك لإنشـاء لجنة إستراتيجية عُليا، هي «آلية المجلس الإستراتيجي التركي-الإماراتي رفيع المسـتوى»[5]. وكانت الدولتان قد وقَّعتا في مـارس 2023م اتفاقية تجارة حُرَّة، تهدُف إلـى زيادة التجارة الثنائيـة إلى 40 مليار دولار سـنويًا، فـي غضون خمس سـنوات[6]. ويُذكَر أنَّ تركيا هي الشـريك رقم 11 بالنسـبة لدولة الإمارات، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين أكثر من 30 مليار دولار[7].

وعكست جولة أردوغان الخليجية للسعودية وقطر والإمارات، استمرار مركزية منطقة الخليج بالنسـبة للشـرق الأوسـط والعالم، والقاسم المشـترك لزيـارة أردوغان للـدول الثلاث، هو اقتصادي وسياسي وأمني وإستراتيجي.

اقتصاديًا، تحتفظ الـدول الثلاث بعلاقات جيِّدة مع تركيـا، حيث تتمتَّـع المنطقة بمرونة تتعلَّق بدورها كمزوِّد رئيسـي للطاقة، بالإضافة إلى زيادة التجارة والاستثمار.

وسياسـيًّا، بما أنَّ الزيارة حُفَّـت بزخمٍ كبير، فإنَّ الطريق سـتكون مفتوحة لتكامل الجوانب السياسـية، ومناقشـة القضايـا والمخاطـر والتحدِّيـات، التي تواجه المنطقـة، كما يمكن لهـذه الدول مجتمعةً أن تُسـهِم عـن كثب في ملفّات اليمن والسودان وغزة.

وأمنيًّا، بمـا أنَّ تركيا والدول الـثلاث تتمتَّع بفعالية البنية الأمنية، فإنَّها يمكن أن تُسهِم في نتائج ملموسـة، مثل تطوير قُدرة الأمن القومي للخليج والصناعات الدفاعية.

أمّا إستراتيجيًّا، فإنَّ أردوغان كان قد اعترض على إقامـة الممـرّ الاقتصادي، الذي سـيربط أوروبا بالهند عبر الإمارات والسـعودية والأردن وإسـرائيل، الذي أُعلِن عنه في قمَّة العشـرين

(1) The Arab Weekly, Erdogan's Gulf tour underlines Turkey's economic priorities, op. cit.

(2) دويتشه فيله، في ظل علاقات معقَّدة.. ما المتوقَّع من جولة أردوغان الخليجية؟، (17 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 08 نوفمبر 2023م، https://rb.gy/etvvcm

(3) العربي الجديد، جولة أردوغان الخليجية.. كيف سينعكس التقارب على الاقتصاد والسياسة؟، (19 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 08 نوفمبر 2023م، https://t.ly/KGL38

(4) آر تي عربية، بماذا عاد أردوغان من السعودية وقطر والإمارات؟، (20 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 08 نوفمبر 2023م، https://rb.gy/a7pe0q

(5) فرانس 24، الإمارات وتركيا توقِّعان اتفاقيات بقيمة 50.7 مليار دولار خلال زيارة أردوغان لأبوظبي، (20 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 09 نوفمبر 2023م، https://t.ly/WktjU

(6) AL monitor, Turkey's Erdogan caps economy-driven Gulf tour in UAE, Jul 19, 2023, Accessed on: Nov. 09, 2023, https://shorturl.at/nMQUZ

(7) العربي الجديد، جولة أردوغان الخليجية.. كيف سينعكس التقارب على الاقتصاد والسياسة؟، مرجع سابق.

بنيودلهي، لكن مع إحراز تركيا والعراق تقدُّمًا في المباحثات بشأن مبادرة «مشروع طريق التنمية»، وهو خط سكّة الحديد وطريق سريعة تربط ميناء الفاو الكبير في مدينة البصرة بالحدود التركية الجنوبية، وتدعمه دولتا قطر والإمارات، لذلك سيعمل أردوغان لوضعه في إطار إقليمي بدلًا من مبادرة ثنائية.

د. مستقبل العلاقات الخليجية-التركية خلال 2024م:

على الرغم من التوقُّعات بأنَّ تركيا ستوسِّع شراكاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية مع دول الخليج الثلاث، إلّا أنَّ هذا التقرير يستشرف إشارات بإمكانية محاولة تركيا المناورة بإبراز المنافسة، خصوصًا في مجال توطين الصناعات الدفاعية.

3 انتهاء مرحلة الجمود السياسي في العلاقات المصرية-التركية

شهِدَت العلاقات المصرية-التركية تحسُّنًا ملحوظًا في 2023م على مستوى الدولة، بعد انقطاع دام عقدًا من الزمن. وفي الجولة الأخيرة من التقارب، زار وزير الخارجية التركي السابق مولود تشاووش أوغلو القاهرة، في مارس 2023م، وأجرى محادثات ثنائية مع نظيره المصري سامح شكري. وجاءت بعد زيارة شكري إلى تركيا في مارس 2023م، للتعبير عن دعْم مصر في أعقاب الزلازل المدمِّرة، التي ضربت جنوب شرق تركيا. وبعد زيارة وفد تركي لمصر لبدء عملية إعادة العلاقات في مايو 2021م، جاءت نقطة التحوُّل الرئيسة بلقاء قصير بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، خلال افتتاح بطولة كأس العالم لكرة القدم بقطر في نوفمبر 2022م. وفي يونيو 2023م، اتّفق وزير الخارجية المصري ونظيره التركي هاكان فيدان على أهمِّية المُضي قُدُمًا بمسيرة استعادة كامل العلاقات بين البلدين، وفي يوليو 2023م، كانت عودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لأول مرة، منذ عقْد من الزمن، على خلفية أحداث ما يُسمَّى بـ«الربيع العربي». وأعلنت وزارتا خارجية مصر وتركيا، أنَّهما رفعتا التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء.

أ. عوامل التقارب بين البلدين:

عدَّة عوامل أثَّرت في تسريع وتيرة التقارب بين مصر وتركيا، وإزالة جمود العلاقات بينهما، وأبرزها: تداعيات الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية والتأثير الناتج عنها في أسعار الطاقة والغذاء، بالإضافة إلى تغيُّر المناخ، توجد حاجة مُلِحَّة للتعاون في مجال الأمن الغذائي، نسبةً إلى أنَّ كُلًّا من مصر وتركيا يُعَدَّان من المورِّدين الرئيسيين للمنتجات الزراعية إلى أوروبا والشرق الأوسط. كما أبرزت الحاجة إلى الاستثمار في مجال الطاقة المتجدِّدة، وهو القطاع الذي أظهرت فيه مصر تقدُّمًا ملحوظًا.

بعد مرور نحو 10 أعوام على أحداث «الربيع العربي»، أدرك الطرفان ضرورة تحويل التركيز من الأيديولوجية السياسية إلى المصالح المشتركة، وتجاوُز تلك المرحلة بإحداث اختراق دبلوماسي ذي مسارات متعدِّدة تشمل مؤسَّسات الدولة، والشركات الخاصَّة، والمنظَّمات غير الحكومية، والمجال الأكاديمي، والدبلوماسية الشعبية. وكدليل على إبداء حُسن النوايا، طلبت تركيا من محطّات المعارضة المصرية، التي تبُثّ من أراضيها، وقْف أيّ هجوم على النظام المصري. كذلك، لعِبَت السعودية دورًا مهمًّا في التقارب، وأصدرت بيانًا داعمًا لتحسُّن العلاقات بين البلدين، إذ تراه فُرصةً جديدة لخلق أجواء أفضل في المنطقة، وجزءًا مهمًّا من الدفع نحو شرق أوسط آمن، تكون الأولوية فيه إلى التنمية والاستقرار وخلْق شراكات تجارية واستثمارات بين بلدان المنطقة[1].

ولا يمكن تجاهُل تأثير التغييرات الدولية والإقليمية الدافعة نحو التقارب، ما استلزم من البلدين مراجعة سياستهما الخارجية، وفقًا للمبادئ والقِيَم الدولية، وما تفرضه الظروف المحيطة من مراعاة المرونة في العلاقات، بما يحفظ السِلْم والأمن الإقليمي والدولي. وكذلك الإسهام في تهدئة التصعيد الإقليمي، وتبنِّي المبادرات والمصالحة بين الأطراف المتنازعة في المنطقة.

ب. آثار التقارب بين البلدين:

(1) الأثر الاقتصادي: على الرغم من فتور العلاقات الدبلوماسية في الفترة الماضية قبل إزالة الجمود، إلّا أنَّ البلدين حافظا على علاقات اقتصادية قوية. وكانت تركيا أكبر مستورد للمنتجات المصرية في عام 2022م، بقيمة إجمالية بلغت 4 مليارات دولار. وفي فبراير 2023م، زار وفد مكوَّن من 14 ممثِّلًا للشركات التركية القاهرة، والتقى برئيس الوزراء المصري

(1) الشرق الأوسط، نائب وزير الخارجية السعودي: زيارة إردوغان تأتي تعميقًا للعلاقات التاريخية، (21 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 08 نوفمبر 2023م، https://t.ly/baZ1a

مصطفى مدبولي، لبحث التعاون الاقتصادي بين البلدين. ويبلغ حجـم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو 9.2 مليـار دولار، بما في ذلك الطاقة. وبدون الطاقة، تبلغ قيمتها نحو 7 مليارات دولار. ويمكن أن يصِل حجم التجارة إلى 20 مليار دولار، في غضون عشر سنوات[1].

وتسعى كلٌّ من الشركات المصرية والتركية إلى تحقيق الأهـداف المناخيـة، والاندماج مع الأسـواق الأوروبية بما يتماشـى مع «الصفقة الأوروبية الخضـراء»، ما يوفِّـر فُرَصًا إضافية للتعاون بين البلدين في مجالات مثل الاستفادة من مِنَـح الاتحـاد الأوروبي، وتدريـب القطاع الزراعي علـى التكيُّف مع تغيُّر المنـاخ، خاصَّةً في مجال الزراعـة المحمية وأسـاليب الإنتاج المُسـتدام. كما يمكـن أن يؤثِّر التقـارب بين البلدين إيجابيًا على قطاع السـياحة، التي كانت دائمًا مجالًا للتنافس بين البلدين المتوسِّطيين. وقـد زاد عدد السـيّاح الأتراك فـي مصر بما لا يقِلّ عن 5 مرّات، مقارنـةً بالعام 2022م، وهناك توقُّعات بأن يصِل عدد السيّاح المصريين، الذين يزورون تركيا خلال الخمس سنوات المقبلة، إلى نحو مليون شخص[2].

(2) الأثـر الإقليمي: من شـأن التقارب بين البلديـن أن ينعكس علـى التوصُّل إلـى اتفاق سياسـي في ليبيا، لأنَّهما عضـوان في مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، وداعمان أساسيان لجهـود الأُمـم المتحـدة وإجـراء الانتخابات لضمان وحدة ليبيا وسلامة أراضيها واستقلالها السياسـي، ولِما تتمتَّـع به القاهـرة وأنقرة من إمكانية تسريع حل الأزمة، مع حماية مصالحهما على الأرض. وفي الوقت نفسـه، فإنَّ التشـدُّد المُحتمَل من جانب واحد، يمكن أن يجُرّ ليبيا مرَّةً أخرى إلى هاوية الحرب الأهلية، كما ينهي حالة المواجهة بينهما علـى الأراضي الليبية بدعم كلٍّ منهما لأحد الطرفين.

وبينمـا تتوقَّع مصـر تغييرًا في السياسـة التركيـة فيمـا يتعلَّـق بالوضع الليبـي، تتوقَّع تركيا أن تغيِّر مصر سياسـتها فيما يتعلَّق بشرق البحر المتوسِّـط. ومع إنهاء جمود العلاقات بين أنقرة والقاهرة، سـتكون هناك تطوُّرات جديدة في هاتيـن القضيتين، بما يتوافـق مع مصالح الطرفيـن. وفي مقابل طمأنة مصـر فيما يتعلَّق بليبيا، ونظرًا لحساسـيات مصر ومحاولة إيجاد حل مشترك، تتوقَّع أنقرة عدم تورُّط القاهرة في مشـاريع من شـأنها الإضرار بمصالح تركيا في شـرق البحر المتوسِّـط، وإعادة ضبْط الاتفاق، الذي قطـع معظم الحـدود البحريـة لليونان متجاهلًا وجـود جزيرة كريت، مـا يتعارض مع الحـدود البحرية، التي أنشـأتها الـدول تحت مظلَّة منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسِّط، والذي تُعَـدُّ مصر عضوًا فيه. وفـي حين تشكِّل الحـدود البحرية عنصـرًا حيويًا في السـيادة الوطنية، فـإنَّ أهمِّيتها في هـذه الحالة تتزايد بسـبب وجود احتياطيات من الغـاز الطبيعي تحت البحـر، والتـي ترغـب جميـع البلدان في استثمارها والسيطرة عليها[3].

يُثبت انتهـاء مرحلة الجمود السياسـي في العلاقات المصرية-التركيـة، أنَّ المراجعة في السياسـة الدوليـة والعلاقـات الخارجية، أمرٌ وارد تفرضه الظروف، وتحكمه المبادئ والقِيَم، ويحقِّقه الحوار. وعلى الرغم من أنَّ مصر وتركيا أبدتا حُسن النية لتحسين علاقاتهما، إلّا أنَّ ذلك يظل محكومًا بخطـوات عملية، هي ما تؤدِّي إلى الانفراج في العلاقات، خصوصًا أنَّه ليس هناك تأثير كبير علـى العلاقـات الاقتصادية، حيث التزمت الدولتان بالحفـاظ على اتفاقية التجارة الحُرّة الثنائية بينهما.

ج. مسـتقبل العلاقـات المصرية-التركية خلال 2024م:

يتوقَّـع التقريـر أن تقـود عـودة العلاقات خلال 2024م، إلى تحويـل التركيز إلى المصالح المشـتركة واستكشـاف الفُـرَص مـن خلال التعـاون الإسـتراتيجي، وكذلك التنسـيق إلى جانب السـعودية بشـأن تسـهيل المحادثات بخصوص أزمـة قطاع غـزة، وتمديـد الهُدنة بين إسـرائيل و«حماس»، والوصـول إلى حل الدولتين. ويتوقَّع أيضًا أن تتعاونا لضمان الأمن والاستقرار في ليبيا، نظرًا للنفوذ، الذي تتمتَّعان به، على الأطراف المتحاربة. ويستشرف التقرير إمكانية تأثير اسـتعادة العلاقات بشكل عميق، على السياسة الإقليمية، وديناميات الطاقة.

4. قمَّة جدة والانفتاح العربي على سوريا

بعد شـهرين من عودة العلاقات السـعودية-الإيرانيـة، وهـو الحدث الـذي تبِعه تسـارُع

(1) Mohamed Samir, TÜrkiye–Egypt trade exchange can rise to $20bn within 10 years: Turkish Charge Affaires in Cairo, Daily News, July12, 2023, Accessed on: Nov. 14, 2023, https://t.ly/DBe0s
(2) PInar AkpInar, Dalia Ziada, Putting Egypt–Turkey relations on a sustainable footing, Middle East Institute, Aug 29, 2023, Accessed on: Nov. 13, 2023, https://t.ly/lSF7z
(3) Sinan Ciddi, Erdogan's Charm Offensive Will Not Satisfy Egypt, Syria, or Israel, Defense of Democracies, Marh 27, 2023, Accessed on: Nov. 14, 2023, https://t.ly/wMWGR

التحوُّلات الدبلوماسية في المنطقة، التأمت قمَّة جامعة الدول العربية بمدينة جدة في الـ19 من مايو 2023م، وكان شعارها هو «العمل العربي المشترك والتطلُّع إلى المستقبل». وكانت الجامعة قد قرَّرت في اجتماعها الطارئ بالقاهرة في السابع من الشهر ذاته، عودة دمشق إلى مقعدها، وهو القرار، الذي جاء بعدما شهدت العلاقات بين دمشق والحكومات العربية الأخرى في المنطقة تحسُّنًا، حيث زار وزراء خارجية السعودية والإمارات ومصر سوريا أخيرًا.

شارك الرئيس بشار الأسد في القمَّة العربية الـ32، للمرة الأولى منذ 12 عامًا، عقِبَ عودة سوريا لمقعدها بعد تجميد عضويتها عام 2011م على خلفية اندلاع الأزمة السورية. وجاءت القمَّة، التي استضافتها المملكة العربية السعودية بمدينة جدة، في ظروف استثنائية أحاطت بالمنطقة والعالم، ما جعل القادة يعملون بمواجهة التحدِّيات المشتركة، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي. وأتت استضافة المملكة للقمَّة العربية امتدادًا لدورها القيادي على المستوى الإقليمي والدولي، الذي يعمل على تعزيز التواصل مع قيادات الدول العربية، والتباحث المستمِرّ وتنسيق المواقف حيال الملفّات والقضايا المشتركة.

أ. إستراتيجية التقارب مع سوريا:

يحمل قرار عودة سوريا، التي زار رئيسها الأسد الإمارات وسلطنة عُمان مطلع 2023م، أهمِّية كبيرة تعكس رغبة عربية في طرْح حلول ضمن البيت العربي، وتغليبها على حدَّة الاستقطاب الدولي والإقليمي. وقال الأسد في كلمته أمام القمَّة: «ونحن نعقد هذه القمَّة في عالم مضطرب، فإنَّ الأمل يرتفع في ظل التقارب العربي-العربي، والعربي-الإقليمي والدولي، والذي تُوِّج بهذه القمَّة». وأضاف: «أتمنّى أن تشكِّل القمَّة بداية مرحلة جديدة للعمل العربي للتضامن فيما بيننا للسلام في منطقتنا والتنمية والازدهار، بدلًا من الحرب والدمار»[1]. وأتت مشاركة دمشق في القمَّة العربية، على خلفية وصول العديد من القُوى العربية والإقليمية إلى قناعة إستراتيجية بضرورة الدخول في مرحلة التهدئة، وتخفيف التوتُّرات، التي وضعت المنطقة على شفا معركة إقليمية لا تُحمَد عقباها على الجميع. كما أعطى الزلزال، الذي ضرب شمال سوريا في السادس من فبراير 2023م، زخمًا للتقارب العربي مع سوريا، بتدفُّق المساعدات الإنسانية العربية.

اكتسبت قمَّة جدة رمزية مهمَّة، إذ أنَّها تُعَدُّ أهمّ القمم منذ فترة طويلة، ونبع التركيز عليها من أنَّه يؤمَل أن تعيد بناء المنطقة العربية بما يجسِّد المصالح العربية المشتركة، والتغاضي عن بعض التجاوزات، وتحويل التحدِّيات إلى فُرَص. وعلى الرغم من معارضة بعض الدول لإعادة تطبيع العلاقات مع دمشق، مثل قطر، إلّا أنَّها أكدت أنَّها لن تكون حجر عثرة أمام قرارات الجامعة. ويأتي قرار الجامعة العربية في سياق حراك عربي، قادته السعودية ومصر والأردن لحل الأزمة السورية، وذلك بمبدأ الخطوة مقابل الخطوة وبما لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. وقد عبَّرت الولايات المتحدة ودول غربية عدَّة عن تحفُّظات بشأن عودة دمشق إلى الجامعة العربية، لكن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان أشار إلى تفهُّم وجهة نظر الولايات المتحدة وأوروبا، مؤكدًا على الحوار معهم لمعالجة مصادر القلق المشتركة، مثل الأزمة الإنسانية، وقضايا اللاجئين[2].

كذلك تمثِّل قمَّة جدة والانفتاح العربي على سوريا بمشاركة دمشق في فعاليات القمَّة والعودة إلى الجامعة العربية، بعد عديد من المحطَّات التي شهِدَت خلافات كبيرة، خطوةً مهمَّة نحو بناء فهم مشترك للتشابك الدولي والإقليمي في الأزمة السورية. ومع وجود العديد من التحدِّيات، التي تجعل الدول العربية، وفي مقدِّمتها السعودية، تتّجِه نحو إيجاد توازُن بين موقف القوى الدولية -خصوصًا الولايات المتحدة- من هذه العودة، وموقف دمشق، إلّا أنَّ ثمَّة نتائج مضيئة لهذه الجهود، مثل عودة الثقة بإمكانية وجود حل عربي-عربي لهذه الأزمة من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة الدولية في إعادة الإعمار بسوريا.

ب. مستقبل التقارب مع سوريا في 2024م:

ويُعَدُّ السيناريو الأكثر ترجيحًا، الذي يستشرفه التقرير الإستراتيجي، أنَّه مع مواجهة دول الجامعة لتشدُّد الموقف الأمريكي والأوروبي مع النظام السوري، لكنّها ستمضي في محاولة تأمين صفقات إعادة الإعمار، وتوسيع نطاق التبادلات الاقتصادية مع سوريا، لرفع المعاناة عن الشعب السوري. وعليه، يتوقَّع

(1) العربية نت، الرئيس السوري: نحن أمام فرصة تاريخية لإعادة ترتيب أوضاعنا، (19 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 نوفمبر 2023م، https://rb.gy/785o58

(2) الشرق، وزير الخارجية السعودي: الحوار مع سوريا ضروري ونتفهَّم وجهة نظر الغرب، (19 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2023م، https://shorturl.at/fjo26

التقرير استمرار ديناميات النشاط الدبلوماسي لبقاء سوريا في الحضن العربي، ما يبُثّ قدرًا من الحوار والتعاون، يدفع الأسد إلى المحافظة على هذه المكتسبات.

خاتمة: رؤى مستقبلية لاتجاهات العلاقات بين القُوى خلال 2024م

يطرح هذا الجزء من التقرير الإستراتيجي عديدًا من الرؤى المستقبلية، بخصوص اتّجاهات العلاقات بين القُوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط. جاء الاتفاق السعودي-الإيراني بوساطة الصين هذا العام 2023م، بمثابة مؤسِّس لواقع جيو-سياسي جديد في الشرق الأوسط، وهو يشير إلى التقارب الحذِر من المصالح الإستراتيجية، كما يمثِّل تحدِّيًا من أجل المواءمة بين مصالح الدولتين والمحافظة على السِلْم والأمن الإقليمي من جهة، والكف عن المواجهة من جهة أخرى. يدُلّ التعاون التركي مع السعودية وقطر والإمارات على إعادة تقويم أكبر للتحالفات والشراكات الإقليمية، من خلال مذكِّرات التفاهم للتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والدفاع، لا سيّما مع اهتمام هذه الدول بتعزيز الشراكة. على مدى السنوات العشر الماضية، كانت مصر وتركيا تبديان رسائل عامَّة متشدِّدة بشأن إزالة الجمود في علاقتهما السياسية، ومع ذلك حافظتا على مستوى معيَّن من العلاقات الاقتصادية، إلى أن تمكَّنتا أخيرًا من تحقيق نتائج محدودة، لكنّها تتطلَّب المزيد من المشاركة على المستوى الدبلوماسي مع الجهات الفاعلة الإقليمية. يطوي هذا العام مناخًا سلبيًّا بالتوصُّل إلى الانفتاح العربي على سوريا، حقَّقته قمَّة جامعة الدول العربية بجدة، برعاية السعودية. وتوضِّح هذه النتيجة عودة سوريا إلى الحضن العربي، ومن خلالها تستطيع دمشق المشاركة في القضايا العربية، وإتاحة الفرصة لمشاركتها في حل أزمتها بإيصال المساعدات وعودة اللاجئين والإسهام في الإعمار.

عبَّرت هذه الملفّات، التي تناولها التقرير الإستراتيجي للعام 2023م عن قراءة واقعية للقضايا المعنية، ووضعت الأساس لأحداث متّصِلة قد يستغرقها العام المقبل 2024م، إلى أن تستبين نتائجها، ما استلزم وضع خطوط عامَّة لجولة أخرى من المناقشات، التي ركَّزت في هذا الجزء على التفاعلات الإستراتيجية في البيئة الإقليمية.

ثالثًا: دبلوماسية القمم والتطلُّعات الخليجية لتعزيز الحضور الدولي

تسير الأحداث الدولية بوتيرة متسارعة، وتتعاظم التحدِّيات أمام الدول للاستجابة لتلك الأحداث والتكيف مع معطياتها. ودول الخليج ليست استثناءً من مواجهة التحدِّيات، التي فرضتها الأحداث والأزمات، التي ضربت العالم أجمع، لكنَّها الأقلّ تأثُّرًا بتداعياتها، بحُكم توافُر عنصر الإدراك الإستراتيجي لقادتها، وتوظيف مقدراتها المالية الهائلة في خلْق قنوات استثمارية تحوُّطية تقيها تداعيات التقلُّبات الحادَّة، ولا يعني ذلك أبدًا انخفاض مستوى التحدِّيات والمخاطر أمام دول الخليج العربي، إذ تشير تقلُّبات الأحداث خلال أول عقدين من الألفية الثالثة إلى أنَّه لا دولة محصَّنة ضدّ التقلُّبات والتحوُّلات السريعة، التي أصبحت سِمةً رئيسية في العلاقات الدولية المعاصرة، فقد عانت الدول الخليجية من تداعيات التوجُّهات الجيو-سياسية لبعض القوى الإقليمية والدولية، وبينها تفشِّي الإرهاب والمجاميع الإرهابية، وانطلاق الصراعات المذهبية، التي مزَّقت أوصال بعض الدول الوطنية في المنطقة، وشكَّلت مصادر تهديدات مفصلية لدول الخليج العربية، لكن بفضل إدراك قادتها تمكنَّت من الحفاظ على توازنها للخروج من دوامة التحدِّيات.

وقد تداعى عديد من التحدِّيات الإقليمية والدولية المعقَّدة أمام دول الخليج العربية نتيجةً للتحوُّلات العالمية الكبرى، والاختلال في ميزان القوى الدولي، إثر مساعي بعض القوى الكُبرى لتحقيق معادلة التوازن الإستراتيجي بين القوى الدولية، ومعالجة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الخليجي، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، والتنافس بين القوى الدولية على تراتُبية القوة في النظام الدولي والقيادة الدولية، وفي صدارتها التنافس الأمريكي-الصيني-الروسي، وصولًا إلى انفجار الصراع في قطاع غزة المحاصَر منذ سنوات، وما يمكن أن يترتَّب عليه من زعزعة للاستقرار والتنمية في المنطقة. لكن تختلف تلك التحدِّيات عن تحدِّيات العقدين الماضيين، في كونها وفَّرت فُرَصًا أدركتها واغتنمتها دول الخليج العربي، لتعزيز مكانتها الإقليمية، بل والدولية.

وبما أنَّ الأزمات والتحدِّيات المتداعية عابرة للحدود الوطنية للدول، باتت التكتُّلات سِمةً رئيسية من سِمات العصر الحالي لمواجهتها، فلم تستطِع الدول فرادى مجابهتها، خصوصًا في ظل انقسام عالمي وحالات استقطاب دولي حاد بين القوى الكُبرى، ضمن المعركة الكُبرى على

القيادة الدولية، بما يعيد إلى الأذهان أجواء فترة الحرب الباردة. وخلال أربعة عقود من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرَّت دول المجلس بتحدِّيات عديدة، أثَّرت في قراراتها وتوجُّهاتها تجاه سُبُل الحفاظ على مواردها ومقدّراتها. وقد برز في الآونة الأخيرة إدراكٌ جمعي لدى قادة دول المجلس لضرورة انتهاج سياسة اقتراب منسَّقة تساعدهم في تعزيز أدوات التأثير وأوراق الضغط، من خلال تنسيق تحالفات تعقدها دول المجلس مع كيانات مشابهة، أو مع قوى كُبرى مؤثِّرة في مجريات الشؤون الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من وقوع الخلافات أحيانًا، وضعْف الأداء الجماعي بين دول المجلس أحيانًا أخرى، فإنَّ الأحداث أثبتت مع مرور الأيام أن كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد شكَّل قناةً تجمع وتوحِّد جهود دول المجلس لزيادة الفعالية والتأثير واحتواء الخلافات البينية، فبعد أن تجاوزت دول المجلس أحداثًا هامَّة، مثل حرب الخليج الأولى وتداعيات الربيع العربي وصولًا إلى تجاوُز التحدِّيات الاقتصادية والسياسية المترتِّبة على جائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية، أصبح تحرُّك وعمل دول المجلس بشكل جماعي مصدر قوة وتأثير وفعالية وقُدرة على الدفاع عن مصالحها، في ظل التوتُّرات الإقليمية المستعصية والتحوُّلات الدولية الراهنة، التي جعلت عديدًا من منظِّري العلاقات الدولية يتحدَّثون عن إمكانية تداعي النظام الدولي أُحادي القطبية، لصالح نظام دولي جديد ومغاير قيد التشكيل.

يسعى هذا التقرير لمناقشة مدى فعالية التوجُّه الخليجي الجماعي في تعزيز القُدرات الفردية للدول الخليجية، وتعزيز ثقة المنظَّمات والدول الكُبرى بعلاقاتها مع منظومة دول الخليج ككتلة هامَّة ووازِنة في التوازنات الدولية، في ظل الظروف الدولية الحالية والمستقبلية.

1. التوجُّهات الخليجية في ظل الفُرَص والتحدِّيات الراهنة

أ. دوافع تعزيز التحرُّك الجماعي لدول المجلس:

يهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون على خلفية التحوُّلات الدولية، إلى صياغة مواقف مشتركة وموحَّدة تجاه تعزيز القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تهمّ دول مجلس التعاون في الأُطُر العربية والإقليمية والدولية، والتعامل متجمعًا واحدًا مع العالم، وفق الأُسُس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخُّل في شؤون الغير، ومراعاة المصالح المشتركة، بما يصون مصالح دول المجلس كلها، ويعزِّز أمنها واستقرارها ورخاء شعوبها، كما يهدف أيضًا إلى تعزيز القُدرات الجماعية لدول المجلس في مواجهة تداعيات التحدِّيات المعقَّدة، التي فرضتها التحوُّلات الدولية على دول العالم،

وعدم الارتهان لبديل دولي واحد، من خلال تعزيز التحالفـات الدولية، وخلْق بدائـل دولية عديدة أمـام دول الخليـج، لتعظيـم مصالحها بشكل يوازي مقدّراتها وتأثيرها في مرحلة ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية.

تتيح الأهداف الواردة في الميثاق الأساسـي لإنشـاء مجلس التعاون الخليجي مظلّةً لتعزيز التوسُّع في العمل المنسَّـق والمشترك، وتعزيز القُدرات الجماعية لمواجهة التحدِّيات بين دول المجلس، فقد نصَّ الميثاق على تحقيق التكامل والترابط بين الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتهـا، وتوثيـق الروابط بين شـعوبها، ووضـع أنظمة متماثلـة في مختلـف الميادين الاقتصاديـة والماليـة، والتجاريـة والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشـريعية، والإدارية، فضلًا عن دفْع عجلة التقدُّم العلمـي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، مع إنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص[1].

ب. سِـمات التوجُّهـات الخليجيـة في ظل المتغيِّرات الدولية:

تُعَـدُّ الرغبة الخليجيـة الجماعية في تنويع أنمـاط الاقتصاديـات، بالخـروج مـن النمط التقليـدي القائم علـى النفط، مقابـل تنويع مصادر الدخول، في مقدِّمة سِـمات التوجُّهات العامَّة للدول الخليجية تجاه الدائرتين الإقليمية والدولية خلال السـنوات الأخيرة، إذ تواجه دول الخليج تحدِّيـاتٍ اقتصادية بسـبب اعتمادها التقليدي على النفـط. لذا، تسـعى إلى تنويع قواعـد اقتصاداتها مـن خلال تعزيز القطاعات الأخرى، مثـل السـياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجـدِّدة. وتتمتَّع الـدول الخليجيـة بموارد طبيعية غنية مثل الشمس والرياح، وتركِّز عديد من المشـاريع التي تتبنّاها على تطوير مشاريع الطاقة المتجدِّدة، والاسـتثمار في التكنولوجيا، والصناعات، والخدمات اللوجسـتية، للحدِّ من الاعتماد علـى النفط والغاز. ويهـدف ذلك إلى تعزيز النمو المُستدام من مصادر متنوِّعة.

ويتمثَّل ثانـي التوجُّهات فـي تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تعزيـز الروابط التجارية، وتسهيل حركة الأشـخاص والسِّلَع والخدمات بيـن دول المجلـس لرفـع مكانتها فـي ميزان الاقتصاد العالمي، وتحقيق فوائد مشـتركة. أمّا ثالثها، يـدور حول الاتّجاه نحـو التحوُّل الرقمي والابتكار، الذي تسـتثمر فيه الـدول الخليجية بشكلٍ مكثَّف. وتتبنَّى الـدول الخليجية معايير التكنولوجيـا الحديثة والابتكار فـي مجالاتٍ، مثل الذكاء الاصطناعـي، والتكنولوجيا المالية، والتجـارة الإلكترونيـة، ما يسـهم فـي تعزيز التنافسـية، وتطوير قطاعات جديدة ذات قيمةٍ مُضافـة عالية. ويتمحـور رابعها حـول تعزيز العلاقات الدولية والتموضُع الجيو-سياسـي، عبر تعزيز التبادل التجاري، والدعم السياسـي، وتعزيز التعـاون في مجالات مختلفـة، إذ تركِّز الدول الخليجية على تعزيز الشراكات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع العالم الخارجي، بما في ذلك الدول الناشئة والقوى الاقتصادية الكُبرى.

ج. التحدِّيـات التـي فرضتهـا المتغيِّرات الإقليمية والدولية:

شكَّلـت التحدِّيـات الجيو-سياسـية أحد العناصر الرئيسـية لتشـكيل مجلس التعاون الخليجي، الـذي يضطلع بأدوارٍ قـد تبدو قليلة الفعاليـة، لكنَّهـا ضروريـة للأمـن الجماعي الخليجي، وقد تميَّزت بالثبات والاسـتمرارية، وتجـاوزت العديد من الأزمات السياسـية منذ تأسيس المجلـس، مقارنةً بغيرهـا من الهياكل والمنظَّمات العربية والإقليمية.

فرضت التحـوُّلات الإقليمية والدولية حزمةً مـن التحدِّيـات أمـام دول الخليـج، تتقدَّمها التحدِّيـات الأمنية، على خلفيـة اختلال ميزان التوازن العسكري بين دول الخليج العربي وجارتها الشـمالية إيران، نتيجةً لسـعي الأخيرة لفرض العسكرة والسعي للحصول على السلاح النووي، وتأزيـم المنطقة مـن خلال دعْم المليشـيات المسـلَّحة الخارجة عن نطاق الدول، عطفًا على لغة التهديـد ورفْض المقاربات السِّـلْمية لحل القضايا العالقة، مثل الجُـزُر الإماراتية الثلاث المحتلَّة من إيران أبو موسـى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى، والإثارة الدائمـة لقضايا تتعلَّق بالحقـوق النفطية فـي الميـاه الإقليمية لدول الخليج، وعدم التـزام المرجعيـة الدولية لحل الخلافات القائمة.

كذلك، فرضت التحـوُّلات الدولية تحدِّيات اقتصادية علـى دول الخليج نتيجة الاضطرابات القائمة فـي أسـعار الطاقة، وإرباك سلاسـل الإمداد، وتعطيـل الاقتصاد العالمـي، وارتفاع الأسـعار عالميًّا. لذا، تسـعى الدول الخليجية

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية / أهداف مجلس التعاون، تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/40DwQuG

لانتهاج سياسات اقتصادية بديلة وشراكات إستراتيجية، تدعم اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد الكلّي على النفط على المديين المتوسِّط والبعيد، علاوةً على التحدِّيات الجيو-إستراتيجية، إذ تتسابق القوى الكُبرى على اكتساب مناطق نفوذ جديدة لتعزيز مكانتها التنافسية. وتُعَدُّ الدول الخليجية من المناطق، التي تتنافس عليها الدول لتمرير مشاريعها الاقتصادية واللوجستية العالمية، نتيجةً للإمكانات الاقتصادية الكبيرة لدول الخليج، واقتصاداتها المستقِرَّة، ما يمثِّل تحدِّيًا مستمِرًّا لدول الخليج للموازنة بين علاقاتها الدولية.

د. الفُرَص المتاحة أمام دول الخليج العربي:

تمتلك دول الخليج إمكانات نفطية هائلة ارتفعت قيمتها وبرزت إلى الواجهة، على خلفية التحوُّلات الدولية، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على البترول والغاز، عقِبَ ارتباك إمدادات الطاقة بفعل الامتناع الروسي عن تصدير النفط لأوروبا الداعمة لأوكرانيا في حربها مع روسيا، مع الدخول في مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي، ما وفَّر لدول الخليج عديدًا من الفُرَص، التي يمكن من خلالها تعظيم المكانة الاقتصادية والسياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، يتقدَّمها البروز إلى الواجهة بفعل مقدّراتها النفطية الهائلة، والدخول في استحواذات كُبرى في بعض الدول، التي تظهر لديها عجوزات مالية، ما يعزِّز أرباح دول المجلس وقُدرتها على التأثير، وتعزيز البنية التحتية داخل دول المجلس، وبناء مشاريع ذات مدى طويل تخدم مستقبل دول المجلس، والدخول في شراكات مع دول وتكتُّلات تقي دول المجلس كثيرًا من الاضطرابات السياسية في النظام الدولي، والمواقف الإقليمية والدولية الحادَّة تجاه مصالحها، وتعزِّز دعْم دول المجلس على المستوى الدولي، مثل انضمام بعض دولها إلى «البريكس» ومنظَّمة شنغهاي للأمن، وعضوية السعودية في مجموعة دول العشرين.

2. العمل الخليجي المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية

يُجري مجلس التعاون عديدًا من الحوارات الإستراتيجية مع دول ومنظَّمات إقليمية ودولية، بهدف تعزيز العلاقات معها، وفتْح آفاق جديدة لتعظيم مصالح دول المجلس في جميع المجالات، على المستوى الجماعي. وتسعى دول الخليج من وراء مساعيها تلك لبناء شراكات إستراتيجية على جميع المستويات مع الدول والمنظَّمات الدولية، لتحقيق الأهداف التالية[1]:

أ. تطوير علاقات دول مجلس التعاون مع تلك الدول والتجمُّعات، وتأكيد حضور المجلس في الساحة الدولية، لما في هذا الحوار المنتظم من تعميقٍ للتفاهم المشترك حول القضايا، التي تُناقَش في هيئة الأُمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وغير ذلك من القضايا الإقليمية والدولية، وتنمية العلاقات بين دول المجلس والعالم.

ب. تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لصياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه القضايا السياسية، التي تهمّ دول المجلس في الأُطُر العربية والإقليمية والدولية، والتعامل مثل تجمُّعٍ واحد مع الفواعل الدولية، في إطار الأُسُس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخُّل في شؤون الغير ومراعاة المصالح المشتركة، بما يصون مصالح دول المجلس، ويعزِّز أمنها واستقرارها ورخاء شعوبها. ويُعتبَر ذلك مدخلًا ورافدًا لا غِنى عنه لدعم سياسة دول مجلس التعاون، الرامية إلى نصرة ومساندة القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية.

ج. تأكيد اهتمام دول المجلس بأجندة القضايا الدولية، وأنَّها تُشاطر العالم الحُرّ كثيرًا من المفاهيم والقِيَم الحضارية، ووجود كثير من المصالح المشتركة، التي يجب المحافظة عليها وتعزيزها.

3. أبعاد العمل الخارجي المشترك لدول المجلس

ضمن مساعيها لتنويع تحالفاتها وبدائلها الدولية، تمكَّنت دول الخليج العربي من توسيع فضاءاتها الخارجية وشراكاتها الدولية، مع عديد من القوى الكُبرى المؤثِّرة في مجريات الشؤون الدولية. وفي ما يلي أبرز الشراكات، التي أنجزتها الدول الخليجية مع العالم الخارجي خلال 2023م:

أ. القمَّة الخليجية مع دول آسيا الوسطى.. التموضُع والتأثير:

سعت دول الخليج إلى تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، حيث انعقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الإستراتيجي بين الدول الخليجية ودول آسيا الوسطى في سبتمبر 2022م، وقد اعتمدت الدائرتان الجغرافيتان

(1) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحوارات الإستراتيجية مع الدول والمجموعات الإقليمية، تاريخ الاطلاع: 22 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3GblRix

خلال الاجتمـاع خطَّة العمل المشـتركة لدول الخليج وآسيا الوسطى 2023م–2027م، ثمّ انعقد المنتدى الاقتصـادي الأول فـي يونيو 2023م، وكذلك انعقـدت قمَّـة دول مجلـس التعاون ودول آسـيا الوسـطى في يوليو 2023م. وخلال هذه الاجتماعـات، جرى تأكيد التعـاون لتعزيز جهـود التعافي الاقتصادي العالمـي، ومعالجة المضاعفات، التي خلَّفتها جائحة كورونا، وتعزيز الشـراكة في مختلـف المجالات السياسـية والاقتصاديـة والصحية، وتعزيـز التواصل بين الشعوب، والاستمرار في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وتشجيع الاستثمارات المشتركة. وانطلاقًا من حرْص قـادة الجانبين على تطبيق الخطَّة المشـتركة لدول الخليج وآسيا الوسطى 2023–2027م، تحدَّد موعـد لعقد القمة الثانية في عام 2025م[1].

تكتسـب القمَّة أهمِّيتها من كـون التعاون بينهمـا يخلُـق تكـتُّلًا سياسـيًّا واقتصاديًّا ذا ثِقَل فـي النظاميـن الإقليمي والدولـي، بحُكم الموقع الجيو–إسـتراتيجي للجانبين، والسِّـلَع الإسـتراتيجية المُتاحة لديهما، ووقوعهما ضمن المشاريع التجارية العالمية، والرغبة المشتركة فـي تحقيق قفـزات تنموية، وتحقيـق قدْر من الاسـتقلالية في السياسـة الخارجيـة وتنويع البدائل الدولية. وكذلك، تحظى آسـيا الوسطى بأهمِّية كبرى لدول الخليج، لاعتبارات اقتصادية تجعلها حليفًا هامًّا في أسـواق الطاقة العالمية، بحُكـم وقوع معظمهـا على بحـر قزوين الغني بالنفـط والغاز تتعـدَّى احتياطاتهـا 150 مليار برميل مـن النفط، وأكثر من 76 ألـف مليار متر مكعَّب من الغاز، كما تحوي مصادر تعدينية مثل الذهب والحديد واليورانيوم، واعتبارات سياسية تتعلَّق بكون تعزيز العلاقات معها قد يُسـهم في خلْق توازُن مع تركيا وإيران في هذه المنطقة.

وكذلك لاعتبـارات جيو–سياسـية تتعلَّق بكونها امتدادًا طبيعيًّـا لمنطقة الخليج العربي، وتمثِّل قلب الأرض، حسب افتراضات أحد أهمّ روّاد علم الجيوبوليتيـك، العالم البريطاني جون ماكينـدر، وتشـابكها مـع دول ذات وزن جيو–إستراتيجي بالنسبة للنظامين الإقليمي والدولي، ومناطق نفـوذ لقوى كُبـرى علـى الصعيدين الإقليمـي والدولي، واعتبـارات تاريخية تتعلَّق بطبيعة الروابط التاريخية، التي تربطها بالجزيرة العربية منـذ بدايـة العهد الإسلامـي، حيث أنجبت آسـيا الوسـطى أشـهر علماء التفسير والفقه الحديث ممَّن لهم الفضل في نشر العلوم الإسلامية في أنحـاء العالم، وكانـت الدائرتان الخليجيـة ووسـط آسـيا ضمـن إمبراطورية إسلامية كُبرى في مراحل تاريخية سابقة، وبذلك تشكَّلت روابط مشـتركة بينهما وصلت إلى حد التماهي الثقافي والفكري، بل والعَقَدي.

في المقابل، تحظى دول الخليج العربي عامَّةً والسـعودية خصوصًـا، بميـزات تجعلها ذات أهمِّية كبيرة لدى دول آسـيا الوسطى، منها أنَّها تحوَّلـت إلى قُطب إسـتراتيجي مهم في النظام العالمي، والمكانـة الدينية والرمزيـة الكبيرة، التي تحظى بها الجزيرة العربية لدى الشـعوب الإسلامية في وسط آسـيا بوقوع مكة والمدينة فـي المملكة العربيـة السـعودية، والمقدّرات الاقتصاديـة الهائلة لـدول الخليـج، والفُرَص الاستثمارية الجاذبة والواعدة، نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسـي والأمني، والنمو والتنوع الاقتصادي غير المسبوق، وطرحها المشروعات التنمويـة العملاقة، والموقع الجيو–سياسـي التنافسـي، والبنية التحتيـة ذات المواصفات العالمية، مـا يجعها في قلب خارطـة المحاور اللوجسـتية العالميـة، والأهـمّ وجـود رغبة سياسية خليجية في الانتقال من نمط الاقتصاد التقليدي إلـى الاقتصاد المعاصـر، القائم على التصنيع والاسـتثمار والمعرفة، ضمن سياسة تنويع مصادر الدخول وعدم الاعتماد فقط على الاقتصاد الريعي النفطي مصـدرًا واحدًا للدخل ولاستدامة النمو.

الإدراك المتبـادل للأهمِّية الإسـتراتيجية للتعـاون البينـي، انعكـس فـي تصريحـات القادة، ومضمون البيان الختامـي للقمَّة، الذي تضمَّن ضـرورة التعاون في المجـالات كافة، ما يعظِّم مكاسـب الجانبين، لا سـيّما في المجال الاقتصـادي، الذي يحظـى بأهمِّيـة كبرى في سُـلَّم أولويات العلاقـات بيـن دول الجانبين، ويأتي فـي مقدِّمتها إمكانية التعـاون في قطاع الطاقة وتنسيق السياسـات النفطية، للحفاظ على أسـعار الطاقـة، وعدم الإضـرار بمصالح الدول المصدرة للنفط بمـا يخدم دول الجانبين في قطاع الطاقـة، مع إمكانيـة تكثيف الجهود المشـتركة لمواجهة تداعيات الارتباك في أمن الطاقة، وسلاسـل الإمداد العالميـة، وتحقيق التكامل في إدارة الثروات المتشابهة، والاستفادة من الخبرة الخليجيـة في قطـاع الطاقة، ومن الاسـتثمارات الخليجية فـي تطويـر الموارد

(1) الجزيرة، القمَّة الخليجية مع دول آسيا الوسطى.. تعزيز التعاون الإستراتيجي، (19 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع 21 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/47Jl1VR

النفطية والمشروعات الاستثمارية والتنموية، خصوصًا أنَّ دول آسيا الوسطى ترغب في جذْب الاستثمارات الخليجية، في ظل الثقة المتبادلة بين الجانبين المُستمَدَّة من العلاقات المتكافئة وتوجُّهات الدول الخليجية نحو الحفاظ على الدول الوطنية، وعدم امتلاكها أجندات أو مشاريع أو أطماعًا خفية في وسط آسيا، مقارنةً بعديد من الدول الجارة لآسيا الوسطى ذات النزعات التوسُّعية، واحترامها مبادئ سيادة الدول وشؤونها، وعضوية الجانبين في منظَّمة التعاون الإسلامي، ما يعزِّز تنفيذ الرغبة المتبادلة في الشراكة في تنفيذ مشاريع تجارية ولوجستية عالمية تخدم الجانبين، وتعزِّز العلاقات الثقافية والاقتصادية وتنسيق السياسات تجاه القضايا العالمية، كذلك يمكن تبادل الدعم في الملفات السياسية والاقتراحات، التي تطرح من الجانبين في المحافل الدولية، كدعم دول آسيا الوسطى الإيجابي لاستضافة السعودية «إكسبو 2030م».

ب. القمَّة الخليجية مع دول الآسيان.. النفاذ إلى أسواق جديدة:

بمقترح سعودي لتعزيز العلاقات بين الجانبين على الأصعدة كافة[1]، التأمت في العاصمة السعودية الرياض في 19 أكتوبر 2023م، القمَّة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا الآسيان[2]، بمشاركة كامل زعماء الخليج والآسيان، وبرئاسة ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان. واختتمت القمَّة أعمالها بإقرار خطَّة للعمل المشترك بين مجلس التعاون ورابطة الآسيان 2024–2028م، وتتضمَّن تعزيز التعاون في عدد من المجالات، أبرزها القضايا السياسية والاقتصادية والطاقة والأمن الغذائي، وإبرام اتفاقية تفاهُم تحدِّد آلية المشاورات بين الجانبين، كما جرى تشكيل ست فرق عمل متخصِّصة، وفقًا لمجالات التعاون المحددة في خطة العمل المشتركة، في مجالات: الاقتصاد والتجارة، السياحة، الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، الطاقة، التعليم، والثقافة والإعلام[3].

تكتسب القمَّة أهمِّيتها من تنامي تأثير وثِقَل دول الدائرتين في النظامين الإقليمي والدولي، بحُكم إمكاناتها ومقدّراتها الاقتصادية، وتجاربها التنموية والاقتصادية الصاعدة، وتوجهُاتها نحو تنويع الحلفاء والشركاء الإقليميين والدوليين، والاحتياج المصلحي المتبادل، إذ تُعتبَر دول الخليج مصدرًا مهمًّا لتوريد النفط لدول الآسيان، التي تعتمد بنسبة 70% من حاجاتها إلى الطاقة على دول الخليج. وفي المقابل، تُعتبَر السوق الخليجية كبيرة بما يمكِّنها من جذْب مختلف المنتجات الزراعية والصناعية لدول الآسيان، بما يتوافق مع الإستراتيجية الخليجية الهادفة لتنويع الشركاء التجاريين، خصوصًا في ظل التوجُّه الاستثماري لدول الخليج في منطقة الآسيان.

تنظُر الدول الخليجية بأهمِّية كبيرة إلى تعزيز العلاقات القائمة بين مجلس التعاون ودول رابطة الآسيان، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، من أجل تعزيز التواصل والتشاور وتبادُل المصالح والبحث عن مجالات جديدة تدعم الجانبين، إذ تضُمّ دول الآسيان عددًا من أهمّ وأكبر دول قارة آسيا بتعداد سُكّاني يبلغ أكثر من 672 مليون نسمة. ويبلغ الناتج المحلِّي لدول الآسيان نحو 3.7 مليارات دولار، حسب تقديرات عام 2022م، كما تتميَّز دول الآسيان بشبكة عالمية من التحالفات وشركاء الحوار، وتُعَدُّ منظَّمة بارزة ومؤثِّرة في آسيا والمحيط الهادي، كما تجري حوارات مع دول أخرى خارج المنظَّمة مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، والهند وأستراليا ونيوزيلندا، وأصبحت هذه الدول مقرًّا لمنتديات بارزة لمناقشة القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية لآسيا والمحيط الهادي والعالم.

يسهم تعزيز العلاقات بين دول الخليج والآسيان، في استفادة الطرفين من كُتلتيهما التصويتية بالمحافل الدبلوماسية الدولية في مختلف المجالات، لتعزيز فُرَص المساندة والتأييد، وقد كان ذلك جليًّا في دعمها ترشُّح المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج لاستضافة عديد من الفعاليات العالمية. وبكل تأكيد، سيوجد منحى تصاعدي لهذا الشكل

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشؤون الساسية والمفاوضات 2023م–1445هـ، العلاقات بين دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان، تقرير بمناسبة انعقاد القمة التاريخية بين الجانبين في 20 أكتوبر 2023م، ص9، تاريخ الاطلاع 22 نوفمبر 2023م.

(2) نشأت رابطة الآسيان باعتبارها منظَّمة سياسية اقتصادية عام 1967م، بهدف تعاون الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتعليمية، وتعزيز السلام في منطقة الآسيان، وتتألف هذه المجموعة من 10 دول: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي دار السلام، فيتنام، لاوس، ميانمار، وكمبوديا.

(3) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشؤون الساسية والمفاوضات 2023م–1445هـ، العلاقات بين دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان، ص 11–14. مرجع سابق،

من التعاون في الجوانب السياسية، خصوصًا في ظل التوافق حول كثير من القضايا الدولية، وكذلك إشراف التكتُّلين على ممرّات بحرية للتجارة الدولية، تُمكّنهما من فرْض متغيِّر مهم لتأكيد مصالحهما في مواجهة مختلف التحدِّيات الأمنية، التي يواجهها النقل البحري.

كذلك تشير التحولات التي يعرفها النظام الدولي إلى إبراز وتعاظم دور الكتلة الشرقية، التي تشكل رابطة الآسيان ومجلس التعاون الخليجي، أبرز منصاتها الإقليمية، وتؤدي دورًا مؤثِّرًا في القضايا العالمية وتوطيد العلاقات بين الطرفين ودفعها نحو مرحلة التعاون الإستراتيجي، إلى أحد مظاهر التغيُّرات في بنية العلاقات الدولية. ويتقاطع النموذجان في مقاربتهما الإستراتيجية، التي تركز على التنمية الاقتصادية، وهي الأرضية المناسبة لتعزيز فُرَص التعاون بينهما، في ظل الاستقطاب الحاد بين القوى الكُبرى، التي تفرض على القوى المتوسِّطة والصغيرة تنسيق سياساتها للحد من الآثار السلبية للتدافع بين القوى الدولية.

ج. القمَّة الخليجية-الصينية.. التعاون والتنمية:

استضافت العاصمة السعودية الرياض 9 ديسمبر 2022م، قمَّة خليجية-صينية بين قادة دول الخليج والرئيس الصيني شي جين بينغ. وفي كلمته الافتتاحية، اعتبر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان القمَّة بأنّها تؤسِّس لبداية مرحلة تاريخية جديدة في العلاقات بين الصين ودول الخليج. كما أشار سموه إلى أنَّ القمة تأتي في ظل تحدِّيات كثيرة تواجه المنطقة والعالم، وأنَّ الظروف الاستثنائية تستدعي التعاون المشترك لمواجهة هذه التحدِّيات، موضِّحًا أنَّ هدف القمَّة يتمَّثل في تعميق التعاون في جميع المجالات، وتنسيق وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية.

وانسجامًا مع كلمة سمو الأمير محمد بن سلمان، أعرب الرئيس الصيني عن دعم بلاده دول الخليج في الحفاظ على أمنها، ووصف تجمُّع دول مجلس التعاون الخليجي بأنَّه المنظَّمة الأكثر حيوية في المنطقة، وأشاد بقُدرة دول الخليج على تحقيق التنمية رغم جائحة كورونا، وجهودها في إيجاد حلول سياسية للقضايا المعقَّدة في المنطقة، مؤكدًا استمرار الصين في تعزيز التعاون مع دول الخليج خلال الخمس سنوات المقبلة على الأصعدة كافَّة، بما في ذلك مشروعات الطاقة النظيفة والنووية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وحاجة الصين إلى الاستمرار في استيراد موارد الطاقة الهيدروكربونية من دول الخليج.

تُعتبَر الصين أكبر شريكٍ تجاري لدول الخليج، وتتصدَّر السعودية لائحة شركاء الصين التجاريين بين الدول العربية، بحجم تبادُل تجاري يُقدَّر بنحو 82.4 مليار دولار عام 2021م، وتجاوز مستوى التبادل التجاري بين الإمارات والصين 64 مليار دولار، ومع سلطنة عُمان نحو 21 مليار دولار، ومع الكويت نحو 20.2 مليار دولار، ومع قطر ما يزيد على 18 مليار دولار، وما يزيد على ملياري دولار بين البحرين والصين. وحسب الأرقام، فإنَّ التعاون بين دول مجلس التعاون والصين في الطاقة يتطوَّر بخُطىً ثابتة، ومستمِرٌّ نحو اتجاهٍ أكثر عُمقًا واتّساعًا في استخراج النفط والغاز الطبيعي وتكرير النفط[1].

تحظى دول الخليج بأهمِّية كبيرة في إستراتيجية الصعود الصيني شريكًا تجاريًّا هامًّا، وسوقًا دولية كبيرة للمنتجات الاقتصادية والعسكرية، ومصدرًا رئيسيًّا للطاقة، والموقع الجغرافي ومضيقي هرمز وباب المندب الإستراتيجيين، اللذين يمُرّ من خلالهما النصيب الأكبر من السِّلَع الإستراتيجية إلى الصين، وحركة التجارة الدولية التي غالبيتها تجارة صينية. كما أنَّ منطقة الخليج الأكثر استقرارًا تقع ضمن نطاق المشروع الصيني العابر للحدود «الحزام والطريق»، وفي المقابل تحظى الصين بأهمِّية كبرى في الإستراتيجية الخليجية، لكونها قُطبًا دوليًّا لموازنة مصالح الدول الخليجية بين الفواعل الرئيسية في العالم، لتجنُّب الاستقطاب والتحوُّط للمواقف الحادَّة للدول العظمى، كالحصول على التقنيات المتقدِّمة والأسلحة. كما أنَّ الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وتقود الاقتصاد الثاني في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي، كما أنَّ الصين تُعلي من مبادئ احترام الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وتتزَّعمها قيادة سياسية تُعطي أولوية كبيرة لتعزيز العلاقات مع الدول الخليجية المستقِرَّة والجاذبة للاستثمار.

تعزيز العلاقات بين الجانبين يحقِّق عددًا من المكاسب، يتقدَّمها تعزيز دول الخليج علاقاتها

(1) العربية، الصين أكبر شريك تجاري للدول الخليجية.. حلَّت مكان الاتحاد الأوروبي منذ 2020م، (09 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع 23 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3QS1VX1

بتوازن دولي يمكنه أن يسهم في مناصرة القضايا والمصالح العربية والخليجية بالمنظَّمات الدولية، ويحدّ من سياسات الأقطاب الدولية تجاه المصالح الخليجية ونموها وتطوُّرها، ويعزِّز العلاقات في القطاعات المتطوِّرة والحسّاسة، مثل الذكاء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية، التي تطمح دول الخليج، خصوصًا السعودية، إلى الدخول في صناعتها. كما أنَّ الصين مصدر رئيسي في مجالات وتجارب النقل والتسليح، التي تطمح دول الخليج لتعزيز صناعاتها فيها. وفي المقابل، يسهم تعزيز الصين تعاونها مع دول الخليج في تثبيت قدمها في منطقة ظلَّت لعقود منطقة نفوذ أمريكي خالص، وهذا من شأنه أن يسهم في حصْد بكين نقاطًا إضافية في معركتها مع الولايات المتحدة على تراتُبية القوة في النظام الدولي، وكذلك ضمان دوران عجلة إنتاجها الضخمة بضمان إمدادات النفط، خصوصًا في ظل فرض العقوبات على صادرات النفط الإيراني، وتقليص التحدِّيات أمام تنفيذ الحزام والطريق. ومن أبرز النجاحات الصينية تجاه دول المنطقة بفضل تعزيز علاقاتها بالدول الخليجية، رعاية المصالحة بين المملكة وإيران، التي من المتوقَّع أن تسهم في تهدئة التوتُّرات القائمة بمنطقة الخليج العربي.

د. القمَّة الخليجية-الروسية.. مصالح متبادلة:

انعقدت سلسلة من الحوارات الإستراتيجية بين دول الخليج وروسيا الاتحادية، في ظل الرغبة الإستراتيجية المتبادلة لتعزيز التعاون، من بينها القمَّة الخليجية-الروسية السادسة في موسكو في 10 يوليو 2023م. ويمثِّل الحوار الخليجي-الروسي رغبةً مشتركة في تبادُل وجهات النظر، في ظل التطوُّرات الجارية على مستوى العالم، والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك. تعطي روسيا دول الخليج أولوية في سياستها الخارجية، خصوصًا منذ تأزُّمها مع المجتمع الدولي، عقِبَ العقوبات الغربية على موسكو بسبب الحرب مع أوكرانيا، المحسوبة على المعسكر الغربي، ورغبتها في تحقيق توازُن دولي لتعزيز مصالحها على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ ترغب روسيا في تعزيز تحالفاتها مع دول الخليج التنسيق بشأن أسواق الطاقة المهمة للاقتصاد الروسي.

في المقابل، ترغب دول الخليج من وراء تعزيز علاقاتها مع روسيا الاتحادية، باعتبارها قطبًا دوليًّا كبيرًا، في تنويع شراكاتها الإستراتيجية لتفادي حالات الاستقطاب الثنائي الحاد للقوى الإقليمية بين الولايات المتحدة والصين ضمن معركتهما على الريادة والقيادة الدولية، وللمحافظة على تحالف أوبك+[1]، مع الحليف الروسي، لضمان استقرار المورد الأهمّ لدول الخليج، البترول والغاز، إضافةً إلى استقطاب روسيا لعدم دعْم القضايا، التي تهم أو تشغل دول الخليج العربي، مثل قضية الانتشار المليشياوي المسلَّح في عديد من الدول العربية، وكذلك التنسيق مع روسيا باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، لتعزيز المطالب الخليجية بتنفيذ حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود يونيو 1967م، وكذلك التنسيق في قضايا الحد من الانتشار النووي، وللحصول على الأسلحة الروسية وتقنياتها المتقدِّمة.

هـ. الاجتماعات الخليجية-الأمريكية.. شراكة أساسية:

شهِدَت دول الخليج عامَّةً، والسعودية خصوصًا، زيارات عديدة لكبار المسؤولين الأمريكيين في 2023م، إذ تكرَّرت الزيارات إلى العواصم الخليجية بخصوص قضايا المنطقة، ما يشير إلى رغبة أمريكية في العودة إلى المنطقة، بعد الحديث عن تراجُع النفوذ الأمريكي. لذلك، رغِبَت واشنطن من زيارات مسؤوليها المتكرِّرة إلى الخليج العربي في كسْر الجمود والفتور، الذي أصاب العلاقات بين واشنطن وبعض العواصم الخليجية، لا سيّما السعودية، إذ تكرَّرت الزيارات الهامَّة لكبار مسؤولي إدارة بايدن إلى الرياض في 2023م، مثل زيارة عضو الكونجرس السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام من أشدّ منتقدي المملكة، ثمّ زيارة كبير مستشاري البيت الأبيض إلى الشرق الأوسط بريت ماكغورك برفقة المبعوث الأمريكي لشؤون أمن الطاقة العالمي آموس هوكستين، وزيارة مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، وبعدها زيارة وزير الخارجية أنتوني بلينكن على خلفية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كما زار العاصمة القطرية الدوحة. وقبلها، نسَّقت إدارة بايدن مع المملكة في طرْح مبادرة لتسوية الصراع الدائر بين الجيش وقوّات الدعم السريع في السودان.

(1) فرانس 24، «أوبك بلس» يخفض إنتاج النفط لدعم الأسعار وواشنطن تعتبر أنَّ التحالف «يقف مع روسيا»، (05 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع 05 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3MqP3Wn

وحـرِصَ الجانبان الخليجـي والأمريكي في اجتماعاتهمـا المتكـرِّرة على تأكيـد التزامهما المشـترك حفظ أمـن المنطقة واسـتقرارها، ودعْم الجهـود الدبلوماسـية الهادفـة لتهدئة التوتُّرات الإقليميـة، وتعميق تعاونهما الإقليمي الدفاعي والأمني والاسـتخباري، وضمان حرِّية وأمن ممرّات الملاحة البحرية. إلى جانب تأكيد الجانب الأمريكي المتكرِّر الأهمِّيـة التي توليها الولايات المتحدة لشـراكتها الإسـتراتيجية مع دول الخليج، وأنَّها مستعِدَّة دائمًا للعمل جماعيًّا مع أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لـردع ومواجهة جميـع التهديـدات الخارجية لأمنهـا، وضدّ أيّ تهديـدات للممـرّات المائية الحيوية، خصوصًا بـاب المندب ومضيق هرمز، والعمل علـى تطوير التعـاون والتنسـيق بين الجانبين لتطوير قُدرات الدفاع والردع المشتركة إزاء المخاطر المتزايدة، والتصدِّي للمليشـيات الإرهابية والجماعات المسلَّحة[1].

تنظُـر دول الخليج للولايـات المتحدة على أنَّها القطب الدولي الهـام والمؤثِّر في مجريات الشـؤون الدولية، وبالتالي علاقاتهـا قوية مع الولايات المتحدة، ضمن مبدأ الشراكة والمنفعة المتبادلة، وحماية وتعزيـز المصالح المتبادلة. وتحظى العلاقات الخليجية-الأمريكية باهتمام كبير في السياسـات الخليجية الخارجية، لذلك تحـرص دول الخليـج علـى التأكيـد دائمًا أنَّ مسـاعي دول الخليج لتنويع حلفائها وشركائها الإسـتراتيجيين في المحيط الدولي ودعْم دول الخليج نظامًا دوليًّا متوازنًا يحمي مصالح الدول الخليجيـة، لا يعني رغبـة خليجية فـي تنمية العلاقات مع الأقطـاب الدولية على حسـاب العلاقـات مع القُطـب الأمريكي الهـام لدول الخليج في مسـألة محاربة الإرهـاب وتصدير الأسلحة المتقدِّمة والمتطوِّرة لدول الخليج، إذ إنَّ تسليح المؤسَّسات العسكرية الخليجية أمريكي بامتياز، كما تجمع الجانبين الخليجي والأمريكي مصالح اقتصادية وتجارية واسـتثمارية كُبرى، بجانب العلاقـات التاريخية الممتـدَّة بين دول الخليج والولايات المتحدة. فالرياض على سبيل المثال تحظى بحضور اقتصادي وتجاري واسـع في الاقتصاد الأمريكي، آخره التوقيع على صفقة كُبرى مع شركة بوينج الأمريكية لتصنيع طائرات بقيمة 37 مليار دولار، كما أنَّ الدول الخليجية في حاجة إلى خبرة الشركات التكنولوجية الأمريكية الكُبرى في مجالات البنى التحتية والإنشـاءات والتقدُّم الصناعي في مسيرتها التنموية.

خاتمـة: اتجاهـات العمل الجماعـي الخليجي الخارجي خلال 2024م

في ظل التحدِّيات والفُـرَص، التي تواجه الدول الخليجية نتيجة للمتغيِّرات المحلِّية والإقليمية والدولية، ونظرًا إلى تشـابه الهياكل الاقتصادية والأنظمة الساسية، أصبحت التوجُّهات العامَّة، التي شـهِدَتها الـدول الخليجية في السـنوات الأخيرة، التي تُعلي من أهمِّية توجُّه دول الخليج نحو العمـل الجماعـي لخدمة مصالـح الدول الخليجية بشكل أكثر فعالية سِمة مشتركة، بما يؤدِّي إلـى تحييد تداعيات التحـوُّلات الدولية، من خلال الشـراكات مع التكتُّلات السياسـية والاقتصاديـة، وتعزيـز العلاقـات الدولية من خلال نهْـج جماعـي أكثـر فاعلية، إذ تسـعى الدول الخليجية إلى تنويـع اقتصاداتها لتفادي الأزمات الاقتصادية المرتبطة بتذبذُب أسـعار الطاقة، واسـتغلال الفُرَص المحلِّية والعالمية المُتاحة لاستثمار قُدراتها المالية، والتركيز على تطوير مشـاريع الطاقة المتجدِّدة والاسـتثمار في التكنولوجيا والـذكاء الاصطناعي، للحد من الاعتماد على النفط والغاز، وتحقيق الاسـتدامة البيئية.

وفي ظل التحـوُّلات الدولية تقـع أمام دول الخليج ثلاثة سـيناريوهات في ما يتعلَّق بعملها الجماعي:

أ. من المتوقَّع أن يزيـد زخم العمل الجماعي لدول الخليـج لتحقيق تموضُع فـي المجالات، التي يتيحها التنافـس في النظام الدولي، وزيادة التركيز علـى تخفيف حـدَّة التوتُّـر الإقليمي، واستغلال ارتفاع أسعار النفط، لتحقيق مزيد من النمو في دول مجلـس التعاون الخليجي وتنويع مصادر الدخل، من خلال الاسـتثمار في الفُرَص المتاحة، خصوصًا في مجـال الطاقة النظيفة، والتقنيات الحديثـة والصناعات، تحقيقًا لرؤى التنمية المشـجِّعة، التي تبنَّاها عديد من الدول الخليجيـة، بالإضافة إلى محاولـة التقليل من التنافس الضار بين دول المجلس.

ب. سـيناريو آخر يتمثَّل في اسـتمرار دول الخليج في اتّباع آلية عمـل تقليدية تتباين بين المنفعة الجماعية والمنفعة الخاصَّة لكل دولة، والتنافس غير الصحي لمسـيرة عمل المجلس

(1) وزارة الخارجية السعودية، البيان المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع 25 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3sGm629

الجماعية، لكنَّ التحدِّيات، التي تقف أمام دول مجلس التعاون قد تخفِّف طغيان العمل الفردي لصالح تحقيق مصالح أكبر، من خلال التأثير الجماعي واستغلال النجاحات السابقة نحو مزيدٍ من النجاحات.

ج. تجدُّد الخلافات بين دول المجلس على نحوٍ قد يُفقدها الفعالية، التي تقودها الأمانة العامَّة لدول المجلس، على وقْع التطوُّرات الإقليمية المتوقَّع حدوثها على خلفية حرب غزة، لكنَّ هذا الاحتمال يظل ضعيفًا في ظل ترسُّخ منظومة مجلس التعاون على المستوى الإقليمي والدولي والفعالية، التي بدأت الأمانة العامة لمجلس التعاون تضطلع بها تجاه العمل مع التكتُّلات الفاعلة في العالم، وصعوبة التراجع عن الالتزامات، التي بَنَتْها دول الخليج مع هذه التكتُّلات الهامة، وعودة التوتُّرات إلى المنطقة بعد حرب غزة بشكل يزيد إدراك القادة الخليجيين حول ضرورة المسؤولية الأمنية الجماعية لدول المجلس لمواجهة التحدِّيات الإقليمية المُحتمَلة، حال اتّساع رقعة الحرب بدخول أطراف إقليمية عديدة ضمن نطاقها.

رابعًا: أفريقيا في قلب عاصفة التنافس الدولي

عاد التكالب الدولي على إفريقيا، ويجوز القول إنَّ القارة السمراء باتت في قلب عاصفة التنافس الدولي من جديد، إذ تسعى بعض القوى الدولية المتنافسة لتعزيز نفوذها، ولعِبَ دورٍ أكبر على هذه الساحة. وكما ارتبطت التدخُّلات الخارجية بتأثيرات مهمَّة في الأمن والاستقرار بإفريقيا، فقد تجلَّى تأثير هذه التدخُّلات في عديد من التفاعلات والصراعات والأزمات، التي تشهدها القارة الإفريقية خلال هذه المرحلة، ولعلَّ أبرزها في عام 2023م تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية، كما جرى في النيجر والجابون بمنطقة الساحل الإفريقي، وكذلك تنامي ظاهرة الصراعات الداخلية، وأبرز مظاهرها محاولة القوّات الرديفة الاستيلاء على السُّلطة أو مواجهة الحكومات والمؤسَّسات الوطنية، على غرار ما يجري في السودان أو في إثيوبيا، وهما الظاهرتان اللتان سيحاول التقرير أن يلقي عليهما الضوء، باعتبارهما من أبرز التفاعلات والتطوُّرات على الساحة الإفريقية، في ظل تزايُد الاهتمام الدولي والإقليمي بالقارة.

1. الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا.. صعود روسي وأفول فرنسي

شهِدَت منطقة غرب إفريقيا في 2023م اثنين من الانقلابات العسكرية، أحدهما في النيجر في يوليو، والآخر في الجابون في سبتمبر. ويُعَدُّ الانقلابان الأحدث في سلسلة من الهجمات

العســكرية على الحكومات المُنتخَبة دستوريًّا في غــرب إفريقيا، وبهما يصِل عــدد الانقلابات في المنطقــة إلى ثمانية منذ عــام 2020م. وقد اشــترك الانقلابان في بعض سِمات الانقلابات العسكرية، التي شــهِدتها منطقة غرب ووسط إفريقيــا، بما في ذلــك إصرار قادتهــا على أنَّهم كانوا يتصرَّفــون من منطلق الواجــب الوطني، لإنقاذ بلادهم من ويلات انعدام الأمن والفســاد والضائقــة الاقتصادية والارتهــان للخارج، لكن إلى حدٍّ ما اختلف الانقلابان نسبيًّا، في ما يتعلَّق بأدوار القوى الخارجية، لا ســيّما التأثير في نفوذ فرنســا، الذي يتراجع في غرب إفريقيا، وروسيا، التي توسِّــع حضورها من خلال مجموعة فاغنر المنتشرة في المنطقة.

أ. الانقلاب في النيجر:

يُعَدُّ الانقلاب، الذي جري في النيجر، خامس انقلاب في البلاد منذ الاســتقلال عام 1960م، والأول منــذ 2010م. وتعــود أســبابه إلى وجود خلافات بين النُّخبــة الحاكمــة، خصوصًا بين الرئيس محمد بازوم وســابقه محمد إيســوفو، الذي كان يطمــح إلى العودة إلى السُّــلطة وفق اتفاق مُســبَق مع بازوم. لكن يبدو أنَّ بازوم تخلَّى عن وعده له، وحاول توطيد سُلطته ودعْم نفوذه في أجهزة الدولة، بما في ذلــك الجيش، وهو ما جعلــه في مواجهة مــع أعضاء حزبــه النافذين وعناصر من الجيش، وقــد أضعف موقف بازوم انتماءه إلى الأقلِّية العربية، التي لا تمثِّل ســوى 1% من عدد سُكّان النيجر، الأمر الذي منح الدولة العميقــة فُرصةً للإطاحــة به، مســتفيدةً من تنامي المعارضة المتزايدة نتيجة تردِّي الأوضاع المعيشية، إذ تحتلّ النيجر المركز 189 من أصل 191 دولة، في مؤشِّــر التنمية البشــرية الصادر عن الأُمم المتحدة عام 2022م، وأكثر من نصف سُكّانهــا تحت خــط الفقر، مع نســبة 50% من الأطفال في عُمر التعليم غير مقيَّدين بالمدارس. وفضلًا عن ذلك، تعاني البلاد من تردِّي الأوضاع الأمنية، في ظل انتشار الحركات المسلّحة، سواء جماعة بوكو حرام أو تنظيم القاعدة، وغيرها من التنظيمات المتطرِّفة.

ولا يُعتبَر انقلاب النيجر بعيدًا عن سلســلة الانقلابات، التي تفشَّــت في منطقة الساحل، وهُنا يمكن القول إنَّ ما حدث جاء في إطار عدوى الانقلابات، وهي ظاهرة لهــا تاريخها في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاســتقلال، وهي ترتبط خلال هذه المرحلة بصعود جيلٍ جديد من القادة، لديهم تصوُّرات ونزعات أكثر استقلالية. هذا بالإضافة إلــى السياســات غير المدروســة مــن القوى الخارجية في منطقة الساحل، لا سيّما من جانب فرنســا، التي أرســلت في 2013م عدَّة آلاف من قوّاتها إلى المنطقة، وتحديدًا إلى مالي، لمواجهة النشــاط المتصاعد للجماعات الجهادية، إذ لم

المصدر: وكالة الأناضول، النيجر إحدى أفقر الدول.. تحت العقوبات الاقتصادية، (02 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/ylGghwL

تحقِّق الحملة هدفها، بل على العكس أسهمت في توسيع نطاق انتشار الجماعات الجهادية في منطقة الحدود الثلاثية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ما زعزع استقرارها. وقد تجاهلت فرنسا دعوات دول الساحل إلى إجراء حوار سياسي لوقف العنف والاضطرابات، وبدلًا من تحقيق الاستقرار، استغلَّت الأزمات لتعزيز نفوذها الأمني والسياسي في هذه الدول، وأنشأت عديدًا من شركات الأمن، لمواجهة التحدِّيات الأمنية فيها، وهو ما أسهم في تحويل مناطق السلام والاستقرار إلى بؤر للتوتُّر والنزاعات، خصوصًا بعد أن ذهبت المجتمعات المحلِّية للتسلُّح دفاعًا عن نفسها.

ونفَّذت فرنسا سياساتها بالشراكة مع الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، وبالتالي انصَبَّ جام الغضب الشعبي على هذه الأنظمة، التي بات يُنظَر إليها على أنَّها وكيلة لباريس، لهذا مع الانقلابات، التي بدأت في المنطقة منذ 2020م، بدأ نفوذ فرنسا يتعرَّض للتآكُل، فقد اضطرَّت إلى سحب قوّاتها من مالي، لكنّها دفعت بهم إلى النيجر بدلًا من إعادتهم إلى فرنسا. كما نشرت فرنسا في النصف الثاني من عام 2022م ألف جندي في النيجر، ومقابل ذلك حصل بازوم من فرنسا على 70 مليون يورو إضافية، في شكل مِنَح وقروض جديدة للأغذية والبنية التحتية، التي تشتدّ الحاجة إليها، وكانت هذه الصفقة مغامرة من جانب بازوم، لكنّه راهن على أنَّه يستطيع إبقاء الوجود الفرنسي سرًّا.

رُبّما تعزَّزت مكانة بازوم لدى الغرب بتقديمه هذه التسهيلات، لا سيّما بعدما سمح أيضًا للولايات المتحدة باستخدام قاعدة طائرات دون طيّار تابعة لوكالة المخابرات المركزية في ديركو لأداء مهام مراقبة سرِّية فوق جنوب ليبيا، كما سمح لواشنطن باستثمار أكثر من 100 مليون دولار في قاعدة جوِّية في العاصمة الإقليمية الشمالية للنيجر، أغاديز، لتوسيع قُدرات الاستخبارات الأمريكية في المنطقة، هذا إلى جانب احتفاظ الولايات المتحدة بنحو 1000 من جنودها في قواعد بالنيجر وبالعاصمة نيامي.

لكن، جعلت هذه التوجُّهات بازوم يقف على جانب آخر بعيدًا عن شعبه، خصوصًا أنَّ النيجريين لديهم مرارة من الاستغلال الاقتصادي، الذي تمارسه فرنسا في ما يتعلَّق بتأمين السُّلطات لوصولها إلى اليورانيوم بأسعار رخيصة، وعدم استفادة البلاد من عوائد هذا المورد الإستراتيجي، ناهيك بدعمها السياسي لبقاء بازوم، ومن ثمَّ تنامي الغضب الشعبي ضدّ باريس. وقد مهَّد هذا الاستياء الشعبي الطريق أمام تحالُف غير مُعلَن بين الجهات المدنية والجهات العسكرية، التي كان يخطِّط بازوم للإطاحة بعديد من كبار قياداتها والدفع بأنصاره بدلًا منهم. في الأخير، تحت وطأة ضغوط قادة الانقلاب، اضطرَّت فرنسا في 24 سبتمبر 2023م إلى الإعلان عن مغادرة القوّات الفرنسية النيجر بنهاية 2023م، وهو ثالث انسحاب لها بعد انسحابها من مالي وبوركينا فاسو خلال العام نفسه، وهو الأمر الذي يكشف مدى تراجُع النفوذ الفرنسي في المنطقة.

وبينما كانت منطقة الساحل وغرب إفريقيا، بما في ذلك النيجر، تواجه تراجعًا فرنسيًّا وأوروبيًّا وأمريكيًّا، كان كلٌّ من روسيا والصين وتركيا تعزِّز حضورها منذ زمن، روسيا تحديدًا قدَّمت دعمًا عسكريًّا وأمنيًّا واسعًا، بما في ذلك انتشار عناصر مجموعة فاغنر. وقد سرَّع وجود روسيا عملية الانفصال عن فرنسا، فقد قدَّمت روسيا أدوات فعّالة من خلال الشركات الأمنية، لسيطرة الدول على الأوضاع المضطربة في المنطقة، كما أنَّها جاءت في إطار النزعة لتنويع الشراكات من جانب هذه الدول. ومن جانبها، وجدت روسيا في الهشاشة الأمنية، التي تعاني منها المنطقة فُرصةً من أجل تعزيز نفوذها في القارة الإفريقية، ومن وجهة نظر الرئيس بوتين فإنَّ نفوذه في منطقة الساحل ورقة مساومة، بينما تتنافس موسكو مع خصومها في ليبيا وسوريا وأوكرانيا وأماكن أخرى.

وعلى الرغم من عدم وجود أدلَّة على تورُّط مجموعة فاغنر في انقلاب النيجر، فإنَّ المخاوف الغربية من أنَّ روسيا تتمثل في احتمالية استغلالها الأوضاع الراهنة في النيجر من أجل تعزيز حضورها، خصوصًا أنَّ قادة الانقلاب العسكري طلبوا المساعدة من فاغنر، التي توجد بقوة في منطقة الساحل، بعد تهديد فرنسا ومجموعة دول غرب إفريقيا «الإيكواس» بالتدخُّل العسكري لإعادة الرئيس الشرعي إلى السُّلطة. وقد تجِد روسيا في ذلك فُرصةً لتوجيه ضربة قاصمة للنفوذ الفرنسي والغربي في مناطق نفوذها التقليدي، وتدعم استعداد روسيا لهذا التدخُّل تصريحات مسؤوليها المؤيِّدة للانقلاب، والرافضة للتدخُّل العسكري ضدّ قادته في النيجر، لا سيّما أنَّ هذا التدخُّل يوفِّر فُرصة للاستفادة من المعادن الإستراتيجية، وامتلاك ورقة ضغط تجاه أوروبا بدفع المهاجرين نحو سواحلها الجنوبية، وبناء تحالفات مناهضة

للغرب. ولدى روسـيا أوراق وحوافـز للعِب هذا الدور، سواء علاقاتها بالأنظمة في تلك المنطقة، ونمو التيّار المعادي للغرب في المنطقة، والإغراء بالتعاون النووي والشراكات الأمنية مع الأنظمة الجديدة[1].

وبينما فـرَضَ الانـقلاب توتُّرًا مـع القوى الدولية والإقليمية، التي أصرَّت على عودة الحُكم الدستوري، فإنَّ الجزائر طرحت مبادرة للتسوية السِّـلْمية، وإبعـاد خيـار التدخُّل العسـكري الخارجي، لكن لم تثمر الجهـود حتى الآن اتفاقًا حول مسار لتسوية سِلْمية للأزمة. لكن يبدو أنَّ الأطراف كافة بصدد التعاطي مـع الأمر الواقع الجديد، فقد أعادت فرنسا سـفيرها، وتناقش مسـارًا جديدًا للعلاقات، كما أبـدت الولايات المتحدة انفتاحًـا مع الحكومـة الجديدة، وقد تشـير هذه التحـرُّكات إلى وجود اتّجـاه لقبول النظام الجديد والتعامل معه، وعدم ترْك الفُرصة لروسـيا والصين لتعزيز نفوذهما فـي هذا البلد المهم بغرب إفريقيا.

ب. الانقلاب في الجابون:

يُعتبَر الانقلاب، الذي شـهدته الجابون، أول انقلاب ناجـح في البلاد منذ أن تسـلمت عائلة بونجو السُّـلطة فـي 1967م[2]، إذ جاء الانقلاب بعـد إعلان فوز الرئيـس علي بونجـو أونديمبا في الانتخابـات، التي جرت في 26 أغسـطس 2023م، فقد اعتبرت المعارضـة أنَّ الانتخابات تفتقر إلى النزاهـة، بعدما شـهِدَت تجاوزات، أهمّها حرمان وسائل الإعلام الأجنبية من تغطية الانتخابـات، وقطْع شـبكة الإنترنـت بدعاوى أمنية، وأعمال عنف على غرار مشـهدٍ تكرَّر مع الانتخابات السـابقة عـام 2016م،، التي حظِيَ فيها بونجو بولاية ثانية. فـي ظل هذه الأوضاع غير المسـتقِرَّة، أعلـن قادة الانـقلاب، بقيادة رئيس الحرس الرئاسـي الجنرال بريس أوليجي نجويما، إلغاء نتائج الانتخابات، وإغلاق الحدود، وحل جميع مؤسَّسات الدولة. ونَدَّدت الحكومة الانتقالية الجديدة، التي تُسمَّى «لجنة الانتقال واستعادة المؤسَّسات»، بحُكم بونجو، ووصفته بأنَّه يروِّج «حُكمًا غير مسـؤول ولا يمكن التنبُّؤ به»[3].

مع ذلك، لا يبـدو أنَّ الانقلاب فـي الجابون مشـابهًا للانـقلاب فـي النيجر، حتـى القوى الإقليميـة والدوليـة تنظُر للحدثين بعدسـة مختلفـة. ويعبِّـر عن ذلـك مفوَّض الشـؤون الخارجيـة الأوروبيـة جوزيب بوريـل بقوله: «في النيجـر كان الرئيس محمد بـازوم مُنتخَبًا ديمقراطيًّـا، أمّا في الجابون فقبل سـاعات من الانقلاب العسـكري حصل انقلاب مؤسَّساتي لأنَّ الانتخابات سُـرِقت»[4]، كما أنَّ المجموعة الاقتصاديـة لـدول وسـط إفريقيـا إيكواس، اكتفت بمراقبة الموقف دون التهديد بأيّ تدخُّل عسكري، حتى الجانب الفرنسـي اتّسم موقفه بالاحتواء وليس التصعيد والمواجهة، كما حدث في النيجر.

ولا يمكن إنكار وجود عوامل داخلية عدَّة أدَّت إلى انفجـار الأوضاع، فاقتصاديًّـا يعيش 30% مـن سُكّان الجابون فـي حالة فقـر، ويعاني ما يقرُب من 40% من الشـباب مـن البطالة، على الرغـم مـن أنَّ الدولـة حقَّقت فائضًـا بنحو 6 مليارات دولار في 2022م مـن ثروتها الهائلة في إنتاج النفط، إذ ذهبت هذه الأموال إلى الأُسـرة الحاكمـة ومؤيِّديها ورُعاتهـا الخارجيين، بينما عاش الشعب في فقر مُدقع. وسياسيًّا، كان عهد عائلة بونجو واحدًا من أطول السلالات الحاكمة فـي إفريقيا، وقبل بونجو، الذي شـغِلَ منصب رئيـس الدولة منـذ 2009م، كان والـده يحكُم البلاد منذ ما يقرب مـن 42 عامًا، وقد اجتمعت المعارضة خلف مرشَّـح واحد فـي الانتخابات الأخيرة من أجل وضْع حدٍّ لهذا المسار السياسي، الذي طال أمده وأضرَّ بالـبلاد، ووضعها رهينة لحسـابات فرنسـا ومصالحهـا، خصوصًا بعد محاولات بونجو تكريس سُلطته من خلال بعض التعديلات الدستورية المعيبة، وقمعه المُفرط للمعارضة، وإغلاقـه المجال العام. وشـعبيًّا، وجد تحرُّك الجيش صدىً إيجابيًّا من الجماهير، التي خرجت لتأييد الانـقلاب. إلى جانب ذلك، أظهرت الانتخابات الانقسـامات داخل العائلة الحاكمة، فقد وُجِد جناح معارض لاستمرار علي بونجو في السُّلطة، وذلك في ظل وضعه الصحي المتدهور، وبقاء قيادة البلاد في يد مجموعة من المستشارين المقرَّبين والمؤثِّرين.

وإقليميًّـا، وعلى الرغم مـن أنَّ الانقلاب في الجابون جاء في سـياق موجـة الانقلابات، التي تضرب غرب ووسـط القـارة الإفريقيـة، فإنه

(1) كاثرين أرمسترونغ، بلينكن لـ«بي بي سي»: فاغنر تستغل عدم الاستقرار في النيجر، بي بي سي، (08 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/CbmfO

(2) مصطفى دله، الجابون والنيجر.. انقلابان بظروف وحيثيات مختلفة تحليل، وكالة الأناضول، (03 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/PalY87c

(3) Gulf news, Gabon awaits word on its future after end of Bongo era, August 31, 2023, accessed: December 12. 2023, https://2u.pw/b9uIbCJ

(4) مصطفى دله، الجابون والنيجر.. انقلابان بظروف وحيثيات مختلفة تحليل، (04 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/PalY87c

مختلف إلى حدٍّ ما مع السياق الإقليمي، الذي جاء فيه غيره من الانقلابات السبعة، التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الأخيرة. وتوجد تقديرات بأنَّ الانقلاب جاء متأثِّرًا بصورة أكثر وضوحًا بالصراع الداخلي على السُّلطة، وذلك استنادًا إلى التطوُّرات التي صاحبت العملية الانتخابية، وكذلك استنادًا إلى أنَّ قائد الانقلاب الجنرال نجويما له صلة قرابة بالعائلة، وأنَّ جزءًا من العائلة قد انحاز له مقابل جناح آخر، وأنَّ هذا التحرُّك جاء بالأساس استباقًا لاحتجاجات شعبية قد تطيح بالعائلة تمامًا. وقد اتّضح ذلك من ردود فعل القوى الإقليمية، بما في ذلك التجمُّعات الإقليمية، وكذلك نيجيريا، وذلك بعكس انقلاب النيجر، الذي ذهبت فيه القوى الإقليمية إلى حدّ التهديد بالتدخُّل العسكري.

أمّا دوليًّا، فعلى الرغم من إدانة فرنسا الانقلاب، فإنَّها لم تطالب بعودة بونجو إلى الحُكم مثلما تعاملت مع انقلاب النيجر، ويُرجَّح أنَّ فرنسا، التي لم تعارض هذا الانقلاب، قد دفعت به جزءًا من إستراتيجيتها لوقف تمدُّد انهيار نفوذها في غرب ووسط القارة الإفريقية مع تصاعُد عملية التغيير، بمعنى أنَّ ما جرى هو «انقلاب قصر» للحفاظ على امتيازات عائلة بونجو من جهة، والحفاظ على النفوذ الفرنسي من جهة أخرى. لكن المظاهر الشعبية، التي صاحبت الانقلاب في الجابون، لم تحمل المبالغة في العداء لفرنسا كما ظهر في الاحتفالات المصاحبة للانقلاب بالنيجر. كما أنَّ قادة الانقلاب ووسائل الإعلام كانت أقلّ حدَّةً في توجيه الانتقادات لفرنسا، حليفة أُسرة بونجو، لهذا فعلى الرغم من إدانة فرنسا الانقلاب فإنَّها اعترفت به.

وطوال العقود الستة الماضية، رسَّخت فرنسا وجودها العسكري القوي في الجابون، فهي شريك أساسي لمختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية الجابونية، في مجالات التدريب والتسليح والعتاد والتعاون الاستخباراتي القوي. ولدى فرنسا قاعدة عسكرية دائمة بها، وتهيمن مجموعة «توتال» على إنتاج النفط في الجابون، العضو بمنظَّمة الدول المصدرة للنفط أوبك، التي تنتج 200 ألف برميل يوميًّا بنسبة 80% من صادرات البلاد. كما تستخرج شركة «إيراميت» الفرنسية المنجنيز في الجابون، التي تُعتبَر ثاني أكبر منتج لهذا المعدن في العالم، ويُستخدَم في صناعة الحديد والصُّلب وبطاريات السيارات. وكانت الجابون تصدِّر الأخشاب، باعتبار 90% من أراضيها غابات، لكن الرئيس علي بونجو وقف تصديره في 2010م لأسباب بيئية، بعد عام واحد من تولِّيه الحُكم، ولم يخدم ذلك مصالح فرنسا، التي كانت تُعتبَر ثاني زبون لأخشاب الجابون بعد الصين. وأيّ اضطراب سلبي في العلاقة بين البلدين –وصولا إلى طرْد القاعدة الفرنسية– يعني أنَّ باريس فقدت جزءًا رئيسيًّا من المتبقِّي من قوتها الإفريقية، ومع استمرار التراجع الفظيع في حضور ومكانة فرنسا، فإنَّها ستتحوَّل –وفق عبارة الرئيس الجابوني السابق عمر بونجو– إلى «سيارة دون وقود».

أمّا روسيا، فلا تملك نفوذًا بارزًا في الجابون، التي لا تعاني من نشاط للجماعات الإرهابية مثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو، وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى خدمات شركة فاغنر الروسية، المنتشرة في بعض بلدان إفريقيا الوسطى، لكن الصين تملك بعض النفوذ، إذ إنَّها الزبون الأول للنفط الجابوني، وكانت إلى وقتٍ مضى الزبون الأول لأخشابها، ولها استثماراتها، التي تزاحم الشركات الفرنسية. والجابون على عكس دول الساحل، تُعتبَر من أغنى الدول الإفريقية على الورق، فقد بلغ ناتجها الفردي الخام 8 آلاف و820 دولارًا للفرد، وناتجها الإجمالي الخام 21 مليار دولار، وفق بيانات البنك الدولي 2022م، بالنظر إلى أنَّ عدد سُكّانها قليل ولا يتجاوز 2.3 مليون نسمة، لكن غالبية شعبها يعيش الفقر بسبب الفساد وتركُّز الثروة بأيدي أقلِّية. وهذا الوضع يُصعِّب مهمَّة روسيا للتغلغل في البلاد، خصوصًا أنَّ شعب الجابون لم يُبدِ نفس العداء لباريس، ولم يتظاهر أمام سفارتها أو قاعدتها العسكرية، ولم يرفع الأعلام الروسية، كما حدث في النيجر. فانقلاب الجابون أقرب إلى انقلاب غينيا منه إلى انقلاب دول الساحل الثلاث النيجر ومالي وبوركينا فاسو. كما أنَّ قائد الانقلاب نجويما تخرَّج في المدرسة العسكرية بمدينة مكناس المغربية، وعمِلَ ملحقًا عسكريًّا في المغرب والسنغال، ولديه أملاك وعقارات في الولايات المتحدة، وفق إعلام فرنسي، وبالتالي ميوله غربية، وليست له ارتباطات معروفة بروسيا. وبالنسبة للجابون مثلًا، تُعَدُّ الصين شريكًا رئيسيًّا، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والجابون في 2022م أكثر من 4.5 مليار دولار، وهو أعلى بـ5 أضعاف من حجم التبادل التجاري مع فرنسا.

2. النتائج واتجاهات المستقبل خلال 2024م:

في المجمل، يمكن الإشـارة إلى عدد من النتائج الأساسية:

أ. إنَّ انقلابَـي النيجر والجابون يشـيران إلى أنَّ المنطقـة تحوَّلت إلى حـزام من الانقلابات النشِـطة، واتّسـاع دائرة المراحـل الانتقالية، وعدم الاسـتقرار السياسـي، وتراجُـع التقدُّم الديمقراطي، وتفاقُم السيولة الأمنية، وتصاعُد أنشطة الجماعات الإرهابية. لكن في الحقيقة، هذه الانقلابات لا تضمـن أن تحقِّق فعليًّا الأمن والاستقرار المنشـودين، لأنَّ تجربة طويلة من الانقلابات العسـكرية في القارة ثبت فشلها مرّاتٍ عديدة. كذلك، فإنَّ هذه الانقلابات جاءت من رحـم الأنظمة القائمة بالفعـل، ولا تمثِّل إلّا تغييرًا للأسـماء دون تغيير حقيقي للسياسات. ويبدو من الواضح أنَّ الدول الإفريقية ومنظّماتها القارِّيـة والإقليمية عاجزة عن تنفيـذ أجندتها بشأن مواجهة حالة عدم الاستقرار في القارة، أو تطوير أدوات للحد من سيطرة العسكريين على السُّـلطة، وهي مضطرَّة في الأخير إلى التعامل والتعاطي معهم باعتبارهم سُلطة أمر واقع، بدلًا من تعميق الفوضى، ومنْح الجماعات المتطرِّفة بيئةً مواتية لتعزيز انتشارها.

ب. من الواضح أنَّ فرنسـا تواجـه مأزقًا في علاقاتها مـع دول منطقة السـاحل، فهي على وشك استكمال انسحاب قوّاتها من النيجر، بعد أن انسحبت من مالي وبوركينا فاسو في السابق. وهذا يُعَدُّ بمثابة ضربة كبيرة للنفوذ الفرنسي في إفريقيا، ويحمل معه خسائر اقتصادية كبيرة، بما في ذلك الوصول إلى المواد الخام الإستراتيجية، كاليورانيوم وغيرها من المعادن الإستراتيجية.

كما أنَّ الشركات الفرنسية قد تواجه صعوبات في المسـتقبل بسبب توجُّهات الحكومات المعادية لفرنسـا فـي بعض هذه البلـدان، او لمنافسة الشركات الصينية، التي تعزِّز حضورها بقوة في إطار سياسـة الصين لمـد نفوذها في إفريقيا، وكذلك الحضور الأمريكي والبريطاني، الذي يقدِّم بدائل اقتصادية وأمنية أفضل. لكن لا يعني ذلك أنَّ فرنسا قد تخسر وجودها بالكلِّية، فالانقلاب فـي الجابون لم يحمـل معه مظاهر العداء لفرنسا مثل بقية دول الساحل الإفريقي، لهذا فإنَّ فرنسـا سـتُبقي على موطـئ قدم لها يضمن مصالحها في المنطقـة، وقد تتدخَّل في عملية استباقية لوقف تمدُّد الموجة المعادية لها في الفضاء الفرنكفوني الإفريقي، وهو ما ظهر في الإستراتيجية، التي أعلنتها فرنسا لوقف تدهور نفوذها في هذه المنطقة.

ج. تحاول الولايـات المتحدة مـلء الفراغ، الذي تركته فرنسا، بدلًا من ترْك الساحة لكُلٍّ من الصين وروسـيا، لهذا فإنَّ الصراع في المنطقة خلال المرحلة المقبلة سينحصر بين هذه القوى الكُبرى، وهو صراع متّصِل بأبعاده الإستراتيجية والجيو-سياسـية على الصعيد العالمي، كما أنَّ له وجه اقتصادي في الوصـول إلى المواد الخام والصراع على المعـادن الحرِجـة المهمَّة، التي تلعب دورًا بارزًا في الصـراع الدولي الراهن. ولا شـكّ أنَّ «فاغنر» توفِّر لروسـيا فرصة لتعزيز حضورهـا في هـذه المنطقة، بحكم شـراكاتها الأمنية مع الأنظمة الحاكمـة، ودورها المتنامي خلال السـنوات الأخيرة، ولا ترغـب الولايات المتحـدة في تدخُّل عسـكري قد يمنح روسـيا فُرصةً لتوسيع وجودها بالمنطقة.

وعلـى ذلك، فمـن المتوقَّع أن تشـهد دول القارة، خصوصًا غرب إفريقيا، أحد سيناريوهين، الأول أن يتّسِـع نطاق الانقلابات وتتنامى حالة عدم الاسـتقرار السياسـي، لا سـيّما في ظل تفاقُم الأزمات الداخليـة، وعجْز الحكومات عن تلبية تطلُّعات جماهيرهـا، فضلًا عن الضغوط الخارجيـة الناجمة عن التنافـس الدولي، الذي يلقي بظلالـه علـى القـارة، أو أن تتوقَّف هذه الموجة، بعدما بدأت القوى الاسـتعمارية تدرك خطورة هذه الموجة علـى مصالحها، وتحرَّكت نحو عملية استيعاب لطموحات القيادات الشابة والتطلُّعـات الشـعبية. ويبدو أنَّ السـيناريو الأول هو الأرجح، لأنَّ أزمـات دول القارة هيكلية ومعقَّـدة، وتتداخـل فيهـا العوامـل الداخلية والخارجية إلى حدٍّ بعيد.

3. عدوى التمرُّد.. انقلاب القـوّات الرديفة على الجيوش النظامية (السودان وإثيوبيا) نموذجان

انتشـرت بشكل ملحوظ ظاهـرة الجيوش الموازيـة والمليشـيات المسـلَّحة، علـى المسـتويين الإقليمي والدولي، خلال السنوات القليلة الماضية، لدرجة أنَّها باتت تشكِّل تحدِّيًا حقيقيًّـا يواجه الجيـوش الوطنية واسـتقلال الدول وسيادتها. وجاء انتشار هذه الظاهرة نتيجة لهشاشة الأنظمة السياسية، والحروب الأهلية، والتدخُّلات الخارجية.

تنتشـر ظاهرة الجيوش الموازيـة في عددٍ من الدول، نذكـر منها قوّات خليفـة حفتر في ليبيا، والحوثيين في اليمـن، والجيش الحُرّ في سـوريا، وحزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العـراق، وفي روسـيا قوات فاغنـر. أمّا في إفريقيا، فقد ظهر عدد من الجيـوش الموازية،

كحركة شباب المجاهدين في الصومال، وقوّات الدعم السريع في السودان، والجيوش الخاصة المنتشرة في جميع الأقاليم الإثيوبية.

انتشار ظاهرة الجيوش الموازية، فرَضَ عديدًا من التحدِّيات والتداعيات على هذه الدول، مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتفلُّتات الأمنية، والانقسامات الداخلية، وانتشار الأسلحة، والتدخُّلات الخارجية. في هذا الملف، سنناقش ظاهرة تمرُّد وانقلاب الجيوش الموازية على الجيوش النظامية في كلٍّ من السودان وإثيوبيا، ومخاطر ذلك على أمن واستقرار هذين البلدين.

أ. الصراع بين الجيش السوداني والدعم السريع: قبل أن تكتسب الصفة الرسمية، كانت قوّات الدعم السريع تتكوَّن من مليشيات عسكرية قَبَلية، وهي ذاتها مليشيات «الجنجويد»، التي استخدمها نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير منذ عام 2003م لمساندة الجيش في مواجهة الحركات المتمرِّدة في دارفور، واتُّهمت بارتكاب جرائم حرب في عدد من المناطق بالسودان، خصوصًا في إقليم دارفور. وفي عام 2013م، عمِلَ نظام البشير على إعادة هيكلة هذه القوّات، ونزَعَ صفة القَبَلية عنها، وبذلك أصبحت هذه المليشيات قوّات «شبه نظامية» تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، كان الهدف منها الإسهام في إخماد التمرُّد بإقليم دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. وفي عام 2017م، قرَّر البشير اعتماد هذه القوّات بشكل أكثر رسمية، فقد أجاز المجلس الوطني البرلمان قانونًا ينظِّم وضْع

هذه القوّات، ونقَلَ تبعيتها من جهاز المخابرات إلى الجيش[1]. لكن، عندما طلب نظام البشير من قوّات الدعم السريع قمْع المحتجين في أثناء الثورة الشعبية، التي خرجت في ديسمبر 2018م، رفض قائدها «حميدتي» محمد حمدان دقلو هذه المطالب، ووقف في صف المحتجِّين، بل شاركت في أبريل 2019م في الإطاحة بالبشير، تحت ضغط الشارع السوداني واعتصامات المحتجِّين أمام القيادة العامَّة للجيش السوداني.

وبعد ثورة 2019م، التي أطاحت بنظام البشير، أصبحت قوّات الدعم السريع تمثِّل ركيزةً أساسية في المعادلة السياسية وتشكيل المشهد السياسي السوداني، فقد أصبح قائدها دقلو، الذي جاء من خارج المؤسَّسة العسكرية وتدرَّج سريعًا في الرُتَب العسكرية، نائبًا للفريق أول عبد الفتاح البرهان في مجلس السيادة الانتقالي، وصاحب اليد العُليا في اختيار المسؤولين ووُلاة الولايات وتحديد السياسات.

انحياز الدعم السريع لخيار المحتجِّين ومشاركته في الإطاحة بنظام عمر البشير في 2019م خلَقَ له ولقائده شعبية وسط الشعب السوداني، لكن سُرعان ما تراجعت مكانته، بعد اتّهامه بالمشاركة في فضّ اعتصام القيادة العامَّة بالخرطوم في 03 يونيو 2019م، الذي سقط فيه عدد كبير من المدنيين، ثمّ زادت الفجوة بين «حميدتي» والمدنيين، بعدما شاركت قواته في الإطاحة بالحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك في 25 أكتوبر 2021م.

توسَّعت مهام قوّات الدعم السريع، التي حقَّقت انتشارًا واسعًا في ولايات السودان كافة، وجرى تسليحها بكل أنواع الأسلحة الثقيلة، من بينها مضادّات الطائرات والمدافع، وخلال العامين الماضيين حقَّقت قوّات الدعم السريع

(1) الشرق الأوسط، البرلمان السوداني يجيز قانونًا جديدًا لـ«قوّات الدعم السريع» (17 يناير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 03 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/aJNa4

قفزة كبيرة في عدد قوّاتها نتيجة لافتتاحها عددًا كبيرًا من مراكز التدريب، ليصِل قوامها إلى أكثر من 100 ألف عنصر.

السياسات الخاطئة وغير المحسوبة للمؤسَّسة العسكرية السودانية أسهمت في تمدُّد قوّات الدعم السريع أكثر عن ذي قبل. ففي 30 يوليو 2019م، أي بعد أقلّ من شهرين على الإطاحة بنظام البشير، أصدر الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بصفته رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي، مرسومًا دستوريًّا حذَف بموجبه المادة 5 من قانون قوّات الدعم السريع، وكانت هذه المادَّة تنُص على خضوع قوّات الدعم السريع لأحكام قانون القوّات المسلَّحة[1]. كما وكل إليها مهام حسّاسة أخرى، كاستدعاء آلاف المقاتلين من عناصر الدعم السريع من المناطق الحدودية بغرض تأمين العاصمة، ونشرت هذه القوّات آلاف السيارات المُدجَّجة بالسلاح في الجسور والإذاعة والتليفزيون والقصر الجمهوري بالخرطوم، والقيادة العامَّة للقوّات المسلَّحة، وعدد من المؤسَّسات كالوزارات والبنوك ومقار البعثات الدبلوماسية، الأمر الذي مكَّنها لاحقًا من معرفة كل مداخل ومخارج العاصمة، ومكّنها من سهولة الانتشار والسيطرة على عدد كبير من المقار والمؤسَّسات.

ترافق توطيد قوة «حميدتي» ونمو قوّاته وتوسع انتشارها، مع توسُّع المصالح التجارية والتراكم السريع لثروة «حميدتي»، بعدما استحوذ على مناطق تعدين الذهب الرئيسية في منطقة دارفور، وعلى الرغم من الهدف، الذي أُنشِئت بصدده قوّات الدعم السريع، فإنَّها شاركت في معارك تجري في دول أخرى، لتجِد لنفسها موردًا ماليًّا ودعمًا دوليًّا. كما حصلت على دعْم مالي أوروبي لتعاونها في الحيلولة دون تدفُّق اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولتأمين مستقبله في العمل السياسي بالسودان، اتّخذ «حميدتي» خطوات عديدة، مثل بناء تحالفات مع عدد من الأحزاب والقيادات السياسية، والتقرُّب من لجان المقاومة الثورية، التي كان لها دور فعّال في إسقاط نظام عمر البشير، وتعهَّد بتطبيق الديمقراطية في السودان، في محاولة لكسب جميع القوى السياسية إلى صفه.

تحرُّكات «حميدتي» خلال الفترة الأخيرة، أثارت قلق وحفيظة الجيش من الدعم السريع، خصوصًا بعد أن سعى «حميدتي» إلى الحصول على أسلحة متطوِّرة وطائرات مسيّرة وأسلحة ثقيلة، لذا رأت قيادة الجيش ضرورة وضْع حد لمغامرات الدعم السريع وطموح «حميدتي»، عبر الإصرار على إدماج الدعم السريع في المؤسَّسة العسكرية وتكوين جيش موحَّد.

الخلافات العميقة بين الجيش السوداني وقوّات الدعم السريع طفت على السطح، منذ بدء الحديث عن إدماج تلك القوّات، التي تنامت قُدراتها وإمكانياتها خلال السنوات الأخيرة، في جيش موحَّد. وبعد التوقيع على الاتفاق الإطاري المؤسِّس للفترة الانتقالية في ديسمبر 2022م، الذي أكد خروج الجيش من السياسة وتسليمه السُّلطة إلى المدنيين، فضلًا عن إدماج جميع القوّات في جيش وطني موحَّد، عاد الخلاف بقوة بين الطرفين حول مسألة إدماج قوّات الدعم السريع، وظهر ذلك بصورة جلية بعد انسحاب ممثِّلي الجيش من لجنة الإصلاح الأمني والعسكري في نهاية مارس 2023م لعدم شمول توصياتها أي جدولة زمنية لعملية الإدماج، فقد كان الجيش السوداني يطالب بألّا تتجاوز فترة إدماج الدعم السريع العامين، وهي الفترة الانتقالية المقرَّرة حسب الاتفاق الإطاري، بينما يريد الدعم السريع أن يكتمل إدماجه في الجيش خلال فترة تتجاوز 10 سنوات، فيما اقترح وسطاء دوليون 5 سنوات.

هذه الخلافات كانت سببًا رئيسيًّا في إرجاء توقيع الاتفاق النهائي مع القوى السياسية، الذي كان مقرَّرًا في مطلع أبريل 2023م. ثمّ زادت حدَّة التوتُّر والتصريحات المتبادلة بين قادة الجيش والدعم السريع، ووصل التوتُّر إلى مرحلة متقدِّمة، بعدما دفعت قوّات الدعم السريع بعشرات المركبات المُحمَّلة بالجنود والأسلحة نحو مطار مروي في شمال السودان، الذي يُعتبَر مطارًا إستراتيجيًّا مساندًا لمطار الخرطوم المدني في حالات الطوارئ، ويضُمّ قاعدة جوِّية مساندة للمطار العسكري الأول الموجود بالخرطوم، دون تنسيق مع قيادة الجيش. كما بدأت قوّات الدعم السريع بالانتشار والتحشيد العسكري في العاصمة الخرطوم، وعدد من المُدُن السودانية. وفي 15 أبريل 2023م، اندلعت المواجهات المسلَّحة بين الطرفين بمهاجمة قوّات الدعم السريع مقرّات ووحدات الجيش السوداني، والسيطرة على عدد

(1) سودان تريبون، البرهان يحل قوّات الدعم السريع ويلغي قانونها، (06 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/7of6a

من المواقع الإستراتيجية في العاصمة ومناطق متفرِّقة في البلاد، أسفرت حتى الآن عن سقوط آلاف القتلى والجرحى، فضلًا عن نزوح ولجوء الملايين من العاصمة الخرطوم إلى ولايات السودان المختلفة ودول الجوار، وسط دمار هائل للبنية التحتية وتعطُّل الخدمات. وعلى الرغم من دخول الطرفين في عدد من الهُدنات، وتوسُّط المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وعقْد جولات من المباحثات في جدة، فضلًا عن توسُّط دول إقليمية عدَّة، فإنَّ هذه الجهود لم تُفلح حتى الآن في وقف الحرب، إذ يُصِرُّ الجيش على خروج الدعم السريع من منازل المواطنين والمؤسَّسات الحكومية والخدمية، شرطًا لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات لإنهاء الحرب.

وعلى الرغم من الحديث عن تقدُّم الجيش ونجاحه في تدمير عدد كبير من معسكرات الدعم السريع، وقطع الإمدادات القادمة من إقليم دارفور وبقية المناطق وتراجُع أعداد قوّات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم، لكن الجيش لم يتمكَّن بعد من دحْر هذه القوّات أو السيطرة الكاملة على العاصمة الخرطوم. وفي ظل هذا الوضع، فإنَّ استمرار الاقتتال بين الجيش وقوّات الدعم السريع، يجعل الأزمة مفتوحة أمام كل الاتّجاهات والسيناريوهات خلال 2024م، التي يتمثَّل أهمّها في التالي:

الاتّجاه الأول: تمكُّن الجيش من حسْم المعركة لصالحه، نسبةً لتفوُّقه في الإمكانيات والتكتيك وخبرته الطويلة في خوض الحروب، وكذلك نسبة لانحسار قوّات الدعم السريع في الخرطوم، نتيجة مقتل الآلاف والخلافات البينية، فضلًا عن عودة آلاف للمشاركة في المعارك، التي يشهدها إقليم دارفور، وفرار أعداد كبيرة من القوّات المرتزِقة إلى دولهم، خصوصًا القادمين من تشاد وإفريقيا الوسطى والنيجر وليبيا، بالإضافة إلى لجوء البعض الآخر إلى نهب البنوك والمؤسَّسات الحكومية ومنازل المواطنين، بدلًا من المشاركة في قتال الجيش السوداني.

الاتّجاه الثاني: انسحاب قوّات الدعم السريع إلى إقليم دارفور، وتمركُزها في هذا الإقليم. وقد نقلت قوّات الدعم السريع، مؤخَّرًا، الصراع إلى إقليم دارفور، بالسيطرة على عدد من المُدُن، وقد يكون ذلك مقدِّمة للسيطرة على جميع إقليم دارفور، ورُبّما لانفصاله عن السودان، ما لم يتدخَّل الجيش أو يعمل على التوصُّل إلى حل ينهي الأزمة.

الاتّجاه الثالث: استمرار الحرب نتيجة عدم تمكُّن أيٍّ من طرفي الصراع من حسْم المعركة لصالحه. هذا السيناريو سيؤدِّي إلى تمدُّد الأزمة، ورُبّما تحوُّلها إلى حرب أهلية، خصوصًا في إقليم دارفور، الذي يشكِّل بيئة خصبة للصراعات القبلية، ما قد يفاقم الأزمة ويزيد كلفتها الأمنية والاقتصادية والسياسية على السودان، الأمر الذي قد يستدعي تدخُّلًا دوليًّا لوضع حدٍّ لها.

الاتّجاه الرابع: وقْف الاشتباكات وجلوس الطرفين على مائدة التفاوض، قد يتحقَّق هذا السيناريو إذا أُنهِكت قوى الطرفين واستعصى الحسم العسكري أو خارت قوى طرف معيَّن. لكن هذا السيناريو يرتبط أولًا: بنجاح جهود الوساطات الإقليمية والدولية في إقناع طرفي الصراع بوقف الحرب والدخول في مفاوضات جادَّة، وثانيًا باستعداد الطرفين لتقديم تنازلات، خصوصًا في ما يتعلَّق بعملية إدماج قوّات الدعم السريع في المؤسَّسة العسكرية السودانية.

ب. أزمة القوّات الخاصة في الأقاليم الإثيوبية وتمرُّد مليشيا «فانو»:

يمنح الدستور الإثيوبي حكومة البلاد مهمَّة الإشراف على إنشاء وإدارة الجيش والأمن العام، بالإضافة إلى قوّات الشرطة الاتحادية، كما يمنح كل إقليم من الأقاليم الإثيوبية الأحد عشر إنشاء وإدارة قوة شرطة تابعة له، للحفاظ على النظام العام والسلام داخل الإقليم. لكن خلال الأعوام القليلة الماضية، أنشأ بعض الأقاليم الإثيوبية مليشيات وقوّات خاصَّة بها مخالفةً للدستور الإثيوبي، كان لها دور كبير في تأجيج الاقتتال الداخلي.

وفي إطار خطَّة الحكومة الإثيوبية لمنع تجدُّد الحروب الداخلية، ووضْع حدٍّ لانتشار ظاهرة القوّات الموازية، والتغلُّب على الصعوبات، التي واجهتها إثيوبيا بعد تشكيل هذه القوّات، كانتشار الجرائم ونقاط التفتيش غير القانونية وعمليات التهريب، فضلًا عن تقوية الجيش وتعزيز قُدرته على الحفاظ على السلام والأمن في البلاد، وإنهاء مظاهر التسلُّح في الأقاليم الإثيوبية المختلفة، التي فرضتها ظروف الحرب السابقة مع تيجراي، قرَّرت الحكومة الإثيوبية في 09 أبريل 2023م، وضع خطَّة لتفكيك تلك القوّات، التي أنشأتها بعض الأقاليم الإثيوبية انظر الخريطة رقم 1، وإدماجها في

الجيش أو الشـرطة أو الحياة المدنية، وحذَّرت من أنَّهـا سـوف تتّخِـذ الإجـراءات القانونية ضدّ من يعارض القرار أو يرفض تنفيذه[1].

رفضـت مليشـيا «فانـو»، إحـدى أكبر الجماعات المسلَّحة في إقليم أمهرة، الذي دعمَ الجيش الإثيوبي في حربه ضدّ المسـلَّحين في إقليم تيجراي فـي حرب أهلية اسـتمرَّت قرابة العامين، وانتهت في نوفمبـر 2022م بعد توقيع اتفاقيـة بريتوريا للـسلام، قرار إدمـاج قوّاتها فـي الجيش أو الشـرطة، كما رفضت تسـليم أسلحتها، وخرج آلاف في إقليم أمهرة للاعتراض على القرار. وحاولت الحكومـة الإثيوبية حينها تهدئة الأمهرة، بتأكيـد رئيس هيئة أركان الدفاع أنَّ التحـرُّك لحل القوّات الخاصَّـة الإقليمية لم يكُن لنزع الأسـلحة أو تفكيك تلك القوّات، أمّا رئيس الإقليم فقـد عمِلَ هو الآخـر على تهدئة الوضع بقوله إنَّ القرار أُسـيئ فهمه، وأنَّه يهدف إلى تنظيم القوّات الإقليمية في ظل المؤسَّسات الأمنية الاتحادية[2].

ونتيجـة لهذا الـخلاف، اندلـع القتال بين الجيش الإثيوبي ومليشيا «فانو» في أغسطس 2023م، بعـدد من مُـدُن إقليم أمهـرة. وبدأت الشـرارة الأولى لهـذه الحرب في نهايـة يونيو 2023م، عندمـا نصبت قـوّات «فانـو» كمينًا استهدف كبار الضباط بالقيادة الشمالية الغربية التابعة للجيش الإثيوبي، فـي أثناء توجُّههم إلى أحد المنتجعات السياحية، لتصبح أخطر حرب تخوضها إثيوبيا خلال الأعـوام الأربعة الأخيرة، بعد حرب تيجـراي، التـي انتهت فـي نوفمبر 2022م[3].

وتطـوَّرت الأحداث شـيئًا فشـيئا، إلى أن فقـدت الحكومـة الإقليميـة السـيطرة على الإقليم، بسـقوط عدد من المُدُن والمناطق في إقليم أمهرة، أشـهرها مدينة لاليبيلا التاريخية ومطارها، ما قـاد الجيش الإثيوبـي إلى إطلاق عملية عسـكرية، اسـتعاد على أثرهـا 6 مُدُن، من بينها «بحر دار» عاصمـة المنطقة ومدينة لاليبـيلا ومدينة بورنا. بالقرب مـن الحدود مع

خريطة (1): الأقاليم الإثيوبية

المصدر: https://2u.pw/3TAF10c

(1) أ ف ب، رئيس وزراء إثيوبيا يتعهَّد بتفكيك قوّات أنشأتها بعض الولايات، (09 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 07 نوفمبر 2023م https://cutt.us/fWHCV
(2) إندبندنت عربية، إقليم أمهرة الإثيوبي يرفض حل قوّاته بالاحتجاجات والرصاص، (09 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 07 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/Wuxwn
(3) وكالة الأناضول، الحرب بين الجيش الإثيوبي ومليشيا «فانو» في 3 أسئلة إضاءة، (03 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 08 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/Dkden

إقليم تيجراي، وبعد أن أعلنت أديس أبابا تحرير المدن الكُبرى من مليشيا «فانو»، أعلنت الحكومة الإثيوبية فرْض حالة الطوارئ لمدَّة ستة أشهر، وفرْض حظر التجوال، وتقييد الحركة، وحظْر حمل السلاح، وحظْر التجمُّعات العامَّة، وتنفيذ اعتقالات وإجراء عمليات تفتيش دون أوامر قضائية. وأكدت أنَّه يمكن توسيع حالة الطوارئ، لتشمل مناطق أخرى بإثيوبيا، في حال نشأ أي وضْع جديد يؤدِّي إلى تفاقُم الأوضاع الأمنية.

في نوفمبر2023م، أي بعد أكثر من 3 أشهر من إجراءات إنفاذ القانون، أعلنت الحكومة أنَّ حالة الطوارئ أسهمت في إفشال محاولات قوّات «فانو» لتفكيك النظام الدستوري في منطقة أمهرة وإثيوبيا بشكل عام، عبر استخدام العنف المسلَّح ونشْر الفوضى وفرْض دوافعها الاقتصادية والسياسية بطريقة غير دستورية، بعدما تكبَّدت خسائر مادِّية وبشرية، وتراجعت قوّتها إلى مستوى لا يمكِّنها من التغلُّب على قوّات الأمن بإقليم أمهرة[1].

دلالات رفْض مليشيا «فانو» الاستجابة لقرار الحكومة بتسليم أسلحتها وإدماج قوّاتها في الجيش الإثيوبي تتمثَّل في اعتقاد المليشيا أنَّ قرار الإدماج يستهدفها بشكل رئيسي، إلى جانب أنَّ الاحتفاظ بالأسلحة والقوّات سيؤدِّي إلى الحفاظ على أراضي إقليم أمهرة من خطر التيجراي، خصوصًا في ظل الخلافات التاريخية بين الإقليمين، وأنَّ حل المليشيا سيجعل السُّكّان في إقليم أمهرة أكثر عُرضة للهجمات، خصوصًا من القوّات في منطقتي تيجراي وأوروميا، وكان الأمهرة قد اتّهموا حكومة آبي أحمد بغضِّها الطرف عن الانتهاكات، التي ارتُكبت بحقّ مواطنين ينتمون إلى الأمهرة في إقليم أوروميا[2]، فضلًا عن مخاوف الأمهرة من إعاددة حكومة آبي أحمد الأراضي المُتنازَع عليها مع التيجراي إلى إقليم تيجراي، إضافة إلى ذلك طموحات الأمهرة بالعودة إلى الحُكم مرَّةً أخرى، بعد أن فقدوه منذ سقوط الإمبراطور هيلا سيلاسي عام 1974م[3].

وعلى غرار الدور الذي لعِبه رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان في صعود قوّات الدعم السريع، فقد كان للحكومة الإثيوبية، ممثَّلةً في رئيس وزرائها آبي أحمد، دور في دعْم وصعود مليشيا «فانو»، إذ كان عديد من قادة هذه المليشيا يقبعون في السجون عندما كانت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي تستولي على السُّلطة، لكن آبي أحمد أطلق سراحهم بمجرَّد تولِّيه السُّلطة في 2018م في عفو جماعي عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين. وخلال الحرب مع التيجراي، استغلَّت مليشيا «فانو» دعمها الحكومة في قتال التيجراي لتعظيم قوّتها وثروتها وتجنيد مزيد من القوّات والاحتفاظ بالأسلحة، التي عثروا عليها خلال الحرب ضد التيجراي[4]. لذا، يمثِّل تمرُّد إقليم أمهرة مأزقًا وتحدِّيًا حقيقيًّا للحكومة ولآبي أحمد شخصيًّا، لأنَّ الحكومة كان لها دور كبير في تقوية قوات «فانو»، ولأنَّ إقليم أمهرة، كان يمثِّل السَّنَد الرئيس بالنسبة لآبي أحمد، وظلَّ يدعمه طوال فترة حُكمه الممتدَّة خمس سنوات.

وعلى الرغم من أنَّ الجيش الفيدرالي قد استعاد السيطرة حاليًّا على المُدُن والبلدات، التي سيطرت عليها قوّات «فانو»، فمن الممكن أن تستأنف المليشيا هجماتها داخل إقليم أمهرة، وقد تلجأ إلى إدارة حرب عصابات ضدّ القوّات الحكومية، الأمر الذي قد يقود الحكومة إلى الدخول في مفاوضات للتوصُّل إلى اتفاق مع قوّات «فانو»، على غرار الاتفاق مع جبهة تيجراي، الذي أنهى حربًا داخلية طاحنة كادت أن تقسِّم إثيوبيا.

التمرُّد في إقليم الأمهرة لا يقل خطورة على أمن ووحدة التراب الإثيوبي عن تمرُّد التيجراي، باعتبار أنَّ الأمهرة والتيجراي هما العِرقيتان اللتان حكمتا إثيوبيا لسنوات طويلة، ما يعني أنَّ عدم نجاح الحكومة في وضْع حل جذري لهذه الأزمة قد يشكِّل خطورة على وحدة البلاد، وقد يعرِّضها للتفكُّك مستقبلًا.

كما أنَّ تمرُّد مليشيا «فانو» قد يدفع مليشيات في أقاليم أخرى إلى رفْض تنفيذ قرار الاندماج في الجيش أو الشرطة أو الحياة المدنية، مثل جيش تحرير أورومو، الذي يسيطر على مساحات شاسعة في إقليم أوروميا، ويمتلك أسلحة وخبرات سياسية وعسكرية طويلة، خصوصًا أنَّ الأورومو، الذين يشكِّلون أكبر عِرقية في إثيوبيا، لا يزالون يشعرون بالتهميش، على الرغم من أنَّ رئيس

(1) Fanabc, State Of Emergency Fruitful In Safeguarding Constitutional Order: GCS, On Nov 2, 2023, Last viewed on November 10, 2023, https://cutt.us/LwuDo

(2) إقليم أمهرة الإثيوبي يرفض حل قوّاته بالاحتجاجات والرصاص، مصدر سابق.

(3) الجزيرة نت، من التيجراي إلى حرب الأمهرة.. ما الذي يجري في إثيوبيا؟، (06أغسطس2023م)، تاريخ الاطلاع: 09 نوفمبر2023م. https://cutt.us/xVCe9

(4) لؤي هشام، مع «الأمهرة» ذلك أسوأ-هل تنزلق إثيوبيا نحو حرب أهلية جديدة؟ حكومة هشة وبلد منقسم، مصر 360، (20 أغسطس 2023م)، تارخ الاطلاع: 10 نوفمبر2023م، https://cutt.us/BqydG

الوزراء ينتمي إليها، لكنَّهم يـرون أنَّ مناطقهم لا تزال تعاني من ضعْفٍ في التنمية.

لتجنُّب انزلاق إثيوبيا في حـربٍ جديدة، قد تلجأ حكومة آبي أحمد إلـى عقد اتفاق مع قوّات «فانو»، على غرار الاتفاق مع التيجراي، لكن أيّ اتفاق لن يسمح للمليشيا بالاستمرار والاحتفاظ بأسـلحتها في إقليم أمهرة، لأنَّ ذلك من شأنه أن يؤدِّي إلى اعتراض بقية الأقاليم.

خاتمة: أفريقيا.. مستقبل محفوف بالمخاطر

يمكن القول إنَّ الانقلابات العسـكرية في غرب القارة، والصـراع الداخلـي على السُّـلطة في الشـرق، مثَّلا صـورًا من حالة عدم الاسـتقرار السياسـي، الذي يعيد إلى الأذهان مشهد عدم الاستقرار في التسعينيات، الذي شهِدته القارة بعد نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يُشـير إلى أنَّ القـارة تبدو في مواجهـة عاصفة التغيير في النظام الدولي مـن جديد. وبينمـا تبدو الدول عاجزة عـن إنجاز اسـتحقاق الدولـة الوطنية وتحقيـق الاندماج الوطني، ولا تـزال تعاني من التبعيـة للخـارج، وليس لديها مشـروع وطني جامع لتحقيق التنمية، ناهيك بأنَّ المؤسَّسـات الجماعية في أقاليم القارة عاجزة عن إحداث أيّ اختراق أو انتقال، أو تقديم المبادرات والتسويات اللازمة لامتصـاص الأزمات، فإنَّ المسـتقبل سـيكون محفوفًا بالمخاطر، ومفتوحًا على كثير من السـيناريوهات، التي سـيكون أحلاها مُرًّا، إلّا إذا أخـذت دول القارة بزمام المبادرة، وخلقت لدولها مسـارًا مسـتقِلًّا فـي خِضَـم التنافس الدولي المحتدم، الذي أعاد إلى الواجهة التكالب الاستعماري على القارة ومواردها، وهذا يبدو غير مرجَّح خلال الفترة المقبلة.

خامسًا: دول آسيا الوسطى وتفاعلاتها مع التحولات الدولية

تشهدُ الدوائر الجيو-سياسـية المحيطة بدول آسـيا الوسـطى عديدًا من التطوُّرات السياسية والاقتصاديـة وبؤر التوتُّر، التـي جعَلت من هذه المنطقة محلَّ جـذْبٍ للتنافس الجيوسياسـي بين القـوى الإقليمية والدوليـة. فعلى الحدود الشـمالية، لا تزال الحرب بين روسـيا وأوكرانيا مشتعلة، ولا أُفُق قريب لتسـويتها، وغربًا النزاع الأذربيجاني-الأرميني حول إقليم ناغورنوكرباخ، وجنوبًا تعانـي كلٌّ من إيران وأفغانسـتان أزمات داخلية متباينة المسـتويات فـضلًا عن التوتُّر بينهما حول مياه نهر هلمند، أمّا شـرقًا فالتنافس الأمريكي-الصيني محتـدم ويُلقي بظلاله على دول آسيا الوسـطى بطريقة غير مباشرة. لذلك سـيرصد التقرير في هذا الجزء أهمّ التحدِّيات، التـي تواجههـا دول آسـيا الوسـطى الناجمة عن الوضـع الدولـي المضطرب، ويعـرِّج على المقاربات، التي انتهجتها هذه الدول في مجابهة تلك التحدِّيات والتخفيف من وطأتها، ثمَّ يسعى لاستشراف اتّجاهاتها خلال عام 2024م.

1. التحدِّيـات التي فرضتها التحـوُّلات الدولية على دول آسيا الوسطى

تنبع التحدِّيات، التي تواجهُ دول آسـيا الوسطى في محيطها الإقليمي، من ميزاتها الجيوسياسية والتداخُـل الإثنـي والثقافـي والسياسـي والاقتصادي مـع دول جوارها، الـذي يجعل كلَّ دولة تتخوَّف من اسـتهدافها بتوظيف دول آسيا الوسطى ضدّها، حيث تتوجَّس الصين من دعم الإيغوريين، الذين ينتمون جغرافيًا ودينيًا لدول آسيا الوسـطى، والأمر نفسه بالنسـبة لروسيا صاحبة النفوذ التقليدي في آسـيا الوسطى منذ

2024-2023 Rasanah
www.rasanah-iiis.org

الحقبة السوفييتية، وتريد استمرار نفوذها فيها، كما تحاول كلٌّ من تركيا وإيران الاستثمار في التقاطعات العِرقية، سواءً التركية أو الفارسية بينهما وبين شعوب آسيا الوسطى، لتعزيز نفوذهما وتقليص مستويات نفوذ المنافسين. بينما تهدف قوى دولية وإقليمية للتموضُع في المنطقة، كالولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل ودول الخليج، لمزاحمة منافسيها الجيوسياسيين في دوائر النفوذ القريبة منهم.

يُعَدُّ تحدِّي التوفيق بين مصالح القوى الكُبرى المتنافسة على آسيا الوسطى، في مقدِّمة التحدِّيات، التي تواجهها هذه الدائرة ذات الثِقَل في إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية، حيث تواجهُ دول آسيا الوسطى معضلة القُدرة على إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى، فتستفيد من التنافس لخدمة مصالحها وتطوُّرها، لكنَّها تخشى أن تتحوَّل إلى فضاء لتصفية الحسابات، لعدم قُدرتها على الوقوف بمسافة واحدة من الجميع، فهي من جهة تسعى إلى النأي بنفسها عن حرب روسيا ضد أوكرانيا، لكنَّها تتجنَّب في الوقت نفسه القطيعة مع روسيا. وهي تريد أن تستفيد أيضًا من الاهتمام الأمريكي والأوروبي بآسيا الوسطى في إطار التنافس مع روسيا والصين، لكنَّها لا تريد أن تصبح ساحتها أداةً تُوظَّف لضربهِما.

كذلك، انخرطت الصين بقوة كبيرة في الاستثمار بمجالات البنية التحتية في منطقة آسيا الوسطى، ضمن مشروع الحزام والطريق، وبقدر المكاسب، التي يُتيحها هذا الاستثمار، إلّا أنَّه في الوقت نفسه يُثير هواجس هذه الدول من الهيمنة الصينية عليها، من خلال ما أسمته الدول الغربية بفخّ الديون الصيني. وعلى الرغم من تبنِّي الصين مبادئ عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول وسيادتها ووحدتها الترابية، غير أنَّ ذلك لا يمنع من فرْض شكلٍ من الوصاية في الخيارات الإستراتيجية الكُبرى، على مستوى العلاقات الدولية لدول آسيا الوسطى، بما يخدم مصالح الصين على حساب دول المنطقة في المستقبل.

وشهِدَت القطاعات المالية في آسيا الوسطى اضطرابات، بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، وقد لجأت الكثير من الشركات العالمية، التي كانت تعمل سابقًا في روسيا إلى دول آسيا الوسطى، لمواصلة أنشطتها بطريقة غير مباشرة، في محاولة للالتفاف على العقوبات الدولية. ولم تمانع الحكومات هُناك من الترحيب بها، للعوائد الاقتصادية من جهة، ولتوظيفها كورقة تقارُب مع روسيا من جهةٍ أخرى، لكن القوى الغربية كانت تُدرك جيِّدًا تلك التجاوزات، وتعاملت معها للتأكيد على فعالية العقوبات ضدّ روسيا. فعلى سبيل المثال، استخدمت الشركات الدولية العاملة في التجارة مع روسيا قيرغيزستان كدولة وسيطة للتحايل على العقوبات، وبسبب ذلك تعرَّضت العديد من الشركات القرغيزية، في يوليو 2023م، لعقوبات أمريكية، لتورُّطها في الالتفاف على العقوبات، وتسهيل الأعمال التجارية الروسية[1].

يُضاف لما تقدَّم، تحدِّيات الاستقرار السياسي لدول آسيا الوسطى، حيث تنبع هذه التحدِّيات من الأوضاع الداخلية، نتيجةَ الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية، وما يمكن أن يتمخَّض عنها من أزمات، وأيضًا المشكلات البينية، على غرار مسألة الحدود بين طاجيكستان وقرغيزستان، وإن كانت هذه القضايا قديمة، إلّا أنَّ أكبر الهواجس بالنسبة لدول آسيا الوسطى أن تتجدَّد بفعل عوامل خارجية، كتوظيف الجماعات المتطرِّفة أو العِرقية، وإن كانت المنطقة لم تشهد أحداثًا كبيرة في 2023م، مقارنةً بما حدث في 2022م، من احتجاجات في كازاخستان نتيجةَ الارتفاع الحاد في أسعار الغاز، ولم تتمكَّن الحكومة من احتوائها إلّا بمساعدة قوّات من منظَّمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا، وأيضًا المناوشات الحدودية بين طاجيكستان وقرغيزستان في سبتمبر 2023م. لكن عودتها في نفس الدول أو غيرها من بلدان آسيا الوسطى تبقى واردة، خاصَّةً في ظل استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، وتصاعُد التوتُّر بين الصين والولايات المتحدة، وما يرافق ذلك من مشاكل سياسية واقتصادية قد تكون على الأقلّ من الأسباب غير المباشرة لإثارة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

2. تفاعُل دول آسيا الوسطى مع التحدِّيات الإقليمية والدولية

لمجابهة التحدِّيات الإقليمية والدولية الضاغطة، صاغت دول آسيا الوسطى مقاربات مختلفة تتركَّز بشكل إستراتيجي على اغتنام الفُرَص، التي ترافق مساعي التنافس الدولي عليها، وفي الوقت نفسه التقليل بأكبر قدرٍ ممكن من التحدِّيات والمخاطر السياسية والأمنية

(1) Elsa Court, "New US Sanctions Target Russian Mining Corporations, Suppliers Helping Russia Evade Restrictions," *The Kyiv Independent*, Jul 20, 2023, Accessed: Oct 24, 2023, https://bit.ly/3QlXJOK.

مجلـــــــة الدراســـــات الإيرانيـــــــة

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

- دراسات وتقارير استراتيجية حول قضايا الشأن الإيراني الداخلية والخارجية.
- دراسات استشرافية للشأن الداخلي الإيراني.
- دراسات معمقة عن علاقات إيران مع دول العالم.
- شراكات علمية مع معاهد مماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش حول الشأن الإيراني والمساهمة بفاعلية فيها.
- دورات شاملة متخصصة في الشأن الإيراني.
- تدريب وتأهيل الباحثين والصحفيين المهتمين بالشأن الإيراني.
- تنفيذ دورات أساسية ومتقدمة في اللغة الفارسية.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني.

تصدر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
www.rasanah-iiis.org

والاقتصادية الناجمة عنه. ففي خِضَم التوتُّرات المتصاعدة بين الولايات المتحدة وروسيا وكذلك الولايات المتحدة والصين، تسعى دول آسيا الوسطى إلى تنويع سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية. يرتبط هذا النهج متعدِّد الجوانب، بمصالحها الاقتصادية والأمنية، ويمكن إبراز أهمِّ ملامح ذلك، في النقاط التالية:

أ. الحد من التأثيرات الداخلية للحرب الروسية-الأوكرانية: من خلال مواصلة منْع انخراط مواطنيها في الحرب، ففي عام 2023م، كشفت عدَّة تقارير عن توجُّه مهاجرين من آسيا الوسطى[1]، بما في ذلك قيرغيزستان ومواطنين من كازاخستان، للانضمام إلى الجيش الروسي في المناطق التي مزَّقتها الحرب في أوكرانيا، بعد حصولهم على حوافز مالية وجوازات سفر روسية. وحذَّرت السُلطات القرغيزية والكازاخية من أنَّ الانضمام للجيوش الأجنبية، سيُعرِّضهم للمعاقبة أمام القانون[2]، وقد سجنت بالفعل بعض المرتزقة في قرغيزستان، بعد مشاركتهم في أعمال قتالية في أوكرانيا. وعلى الرغم من هذه الإجراءات العقابية، تستمِرّ السُلطات الروسية بحملتها في تجنيد مواطنين طاجيك من حاملي الجنسية المزدوجة، ويُحتمَل أنَّها تستخدمهم في حربها على أوكرانيا[3].

ب. تعزيز التعاون الإستراتيجي مع روسيا والصين: تبقى روسيا والصين لاعتبارات جغرافية وأمنية وسياسية وتاريخية، شريكين إستراتيجيين بالنسبة لدول آسيا الوسطى، لا يمكن الاستغناء عنهما، أو انتهاج سياسات معارضة كلِّيًا لمصالحهما، خاصَّةً في ظل التجربة الأوكرانية. وعلى الرغم من موقف دول آسيا الوسطى من الحرب الأوكرانية، فإنَّها واصلت تعزيز علاقتها مع موسكو، التي أصبحت بدورها في حاجة ماسَّة لجيرانها الآسيويين، بعد غلْق جُلِّ الأبواب مع أوروبا أمامها. وقد تجلَّى هذا في الاتفاقيات، التي أُبرِمت بين الطرفين في إطار ثنائي أو جماعي في 2023م، في مختلف المجالات، فأمنيًا أصدرَ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مايو 2023م، قانونًا يُصادق على الاتفاقية بين روسيا وقيرغيزستان لإنشاء نظام دفاع جوي إقليمي مشترك، والتي صادقَ عليها البرلمان القرغيزي في 11 أكتوبر2023م.

وفي مجال الطاقة، أبرمت كازاخستان وأوزبكستان في أغسطس 2023م، اتفاقيات تعاون مع «شركة غازبروم الروسية». وفي سبتمبر 2023م، أبرمت شركة ترانسنفت الروسية وكازاخستان اتفاقيةً لنقل النفط الكازاخستاني عبر روسيا، ويسمح الاتفاق بتدفُّق النفط الكازاخستاني عبر مختلف خطوط النقل الروسية. ويهدُف هذا التطوُّر، الذي ظهر على خلفية تحدِّيات الطاقة المُلِحَّة في المنطقة، إلى تلبية الحاجات العاجلة، مع الأخذ بالاعتبارات الجوهرية طويلة الأمد لكُلٍّ من كازاخستان وأوزبكستان. في هذا السياق، زارَ رئيس كازاخستان قاسم جومرت توكاييف موسكو في أكتوبر 2023م، بالتزامن مع عيد ميلاد الرئيس بوتين، كما افتتحت روسيا خطوط إمدادات الغاز عبر كازاخستان إلى أوزبكستان، لمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة في أوزبكستان.

وفي مجال التجارة، أبرمت روسيا وقيرغيزستان، في يونيو 2023م، اتفاقيةً بشأن التجارة الحُرّة في مجال الخدمات والاستثمارات. تلى ذلك إبرام الطرفين عدَّة اتفاقيات في أكتوبر 2023، ما عمَّق تعاونهما في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم، والزراعة، وحماية البيئة. في أكتوبر 2023م، زارَ الرئيس بوتين قيرغيزستان، لعقدِ اجتماع مع الرئيس صدير جاباروف قبل «قمَّة كومنولث البلدان المستقِلَّة» بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وفي أبريل 2023م، أبرمت شركات السكك الحديدية في روسيا وكازاخستان وتركمانستان مذكرةً لإنشاء مشروع مشترك لتطوير النقل، وفي يوليو 2023م، وافقَ رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين على انضمام تركمانستان إلى ممرّ النقل الدولي بين الشمال والجنوب، الأمر الذي يدُلّ على دعْم توسُّع نطاق المشروع.

يَحدُّ تراجُع الاقتصاد الروسي في خِضَم العقوبات بشكل كبير، من قُدرة روسيا على تقديم استثمارات اقتصادية ثابتة تحتاجها هذه الدول. نتيجةً لذلك، توجَّهت دول آسيا الوسطى إلى دول أخرى، مثل الصين، للحصول على الاستثمارات، ولذلك انعقدت قمَّة الصين وآسيا الوسطى في شيان الصينية، في مايو 2023م، مع قادة آسيا الوسطى، التي حثّ خلالها الرئيس

(1) Baktygul Chynybaeva, "Be A Nurse Or A Cook': Kyrgyz Women Migrants In Russia Recruited For War In Ukraine," *RFERL*, Oct 7, 2023, Accessed: 19 Oct 2023, https://bit.ly/49hnqbT

(2) Huileng Tan, "Russia's so desperate for soldiers that it's offering a $5,200 sign-on bonus to recruit from neighboring Kazakhstan", Business Insider, 4 Aug 2023, Accessed on 19 Oct 2023, https://bit.ly/49jo3li

(3) Eurasia Net, "Tajikistan: Dual citizenship-holders fear Russian army call-up," *Eurasia Net*, Jun 1, 2023, Accessed Oct 19, 2023, https://bit.ly/47aBpP8

الصيني شـي جين بينغ الأطراف على تسـريع وتيرة بنـاء «الخـط The Line D/»، الذي تُقدَّر تكلفتهُ بنحو 6.7 مليار دولار، وسـينقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا[1].

وفي الإطار الثنائي، وقَّعت كازاخستان نحو30 اتفاقية تعاون اقتصادي مع الصين بقيمة 16.54 مليار دولار، خلال زيارة الرئيس قاسـم جومارت توكاييـف لبكيـن، وفي مجـال الطاقـة جرى الاتفـاق على تمديد عقْد تطويـر حقول النفط، وتحديث خـط أنابيب كينكياك–أتيراو. تُشـير هذه المبادرات إلى شـراكةٍ إستراتيجية، تهدف إلى تعزيز البنيـة التحتية للطاقـة والعلاقات الاقتصادية. كما أبرمت الشـركات، التي تديرها الدولة شـركة «كازمونيجاز/ KazMunayGaz» وشـركة «قزاقغاز/ Qazaqgaz»، اتفاقيات مع «شـركة البترول الوطنيـة الصينية/ CNPC» وشركة «سـينوبك/ Sinopec»، لتطوير طريق النقل الدولي عبر بحر قزوين، وبناء خط سـكّة حديد تاتشنغ–أياغوز، وهو ما يؤكد أهمِّية الربط الشامل وتسهيل التجارة.

واصلـت أوزبكسـتان بدورها السـعي نحو شراكات جديدة مع الصين، في مجالات التعاون الصناعـي، والاسـتثمار، والتنميـة الإقليمية، والاقتصاد الرقمي، والطاقـة، والزراعة، والبنية التحتية، والاتصالات والتقنيـة المتقدِّمة. في مايـو 2023م، خلال منتدى الأعمـال الصيني، وقَّع البَلَدان عـدَّة اتفاقيات حول الحد من الفقر والتعاون الاقتصادي والطاقـة البديلة وتطوير البنية التحتية، بقيمة 25 مليار دولار أمريكي.

كما عزَّزت تركمانسـتان وقيرغيزسـتان من تعاونهمـا مع الصين، في قطـاع الطاقة، إذ تُعَدُّ تركمانسـتان موردًا بالغَ الأهمِّية للغاز الطبيعي للصين، فقد اسـتثمرت الصين بشكلٍ كبير في حقول الغاز والبنية التحتيـة لخطوط الأنابيب في البلاد، لتأمين إمـدادات الغاز منها. وأبرمت قيرغيزسـتان اتفاقيةً مع كونسـورتيوم صيني، لبناء أربع محطّات للطاقـة الكهرومائية، كجزءٍ من مشـروع كازارمـان للطاقـة. ويعكس هذا أيضًا التعـاون الوثيـق بين البلديـن في قطاع الطاقة المتجدِّدة، التي تنسـجم مع التزام البلاد بإسـتراتيجيات تنمية طويلة الأجل للانبعاثات المنخفضـة حتى عـام 2050م. وبالمثل، نوَّعت طاجيكسـتان أيضًا من تعاونها مع الصين. ففي مايـو 2023م، أثناء اجتمـاع الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان، مع شـي جين بينغ في الصين، أبرم العديد من الاتفاقيـات لتعزيز التعاون بين البلديـن في مختلـف المجالات، بمـا في ذلك عمليات مكافحة الإرهاب المشتركة، والاقتصاد، والزراعة، وتطوير البنية التحتية، والتكنولوجيا.

ج. تنويع الشـراكات مع الدائـرة الخليجية:

لم يقتصر انفتاح دول آسـيا الوسـطى وتنويع شـراكاتها على القـوى الكبرى، بل شـمِلَ أيضًا القوى الإقليمية من خارج المنطقـة، وبرزَ ذلك

(1) Chen Aizhu and Marat Gurt, "China prioritising Turkmenistan over Russia in next big pipeline project," *Reuters*, May 24, 2023, Accessed : Oct 30, 2023, https://bit.ly/3seJCmm

بشكلٍ كبيرٍ جـدًّا في مبادرة التعـاون الجماعية بين دول آسيا الوسـطى من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجـي من جهةٍ أخـرى. ففي يوليو 2023م، اجتمع قادة الطرفين في المملكة العربية السـعودية، لتعزيز العلاقات بما يخدم الطرفين وثِقَلهُما الإقليمـي والدولي، وقـد مثَّلت القمَّة لحظةً بالغةَ الأهمِّية فـي العلاقات بين الخليج وآسـيا الوسـطى، نظرًا للأهمِّيـة الاقتصادية للمنطقتين. تعتمدُ اقتصادات آسـيا الوسـطى والخليج بشكلٍ أساسـي على الموارد الطبيعية والطاقة، الأمر الـذي يخلق فُرَصًا للتعاون القوي عبر مختلـف القطاعات. بالإضافـة إلى ذلك، وفي الوقت الذي تسـعى دول آسيا الوسطى إلى توسـيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تتبنَّـى دول الخليج نهجًـا متميِّزًا من خلال الامتناع عن التدخُّل في الشؤون الداخلية لهذه الـدول. ويمثِّل هذا النهج ميـزةً لها، الأمر الذي جعلَ موقفَ دول الخليج مختلفًا عن الدور الغربي، الذي ينزع دائمًا إلـى التدخُّل في الأمور الداخلية بالمنطقة. ومع ذلـك، تُوجَد تحدِّيات، مثل الحاجة إلى نهْجٍ عملي لإقامة شراكة وثيقة، والترابط، والتغلُّب على التحدِّيات الجغرافية[1].

د. تعزيز العلاقات مع الدول الأوروبية: زادت بلدان آسيا الوسـطى في 2023م، من تفاعلاتها مع الولايـات المتحدة والاتحـاد الأوروبي على الصعيـد السياسـي والاقتصـادي، مـن أجل تحقيق التـوازن مع روسـيا والصيـن، وجذْب الاسـتثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية من حيـث المصالح الوطنيـة. في يونيـو 2023م، زارَ الرئيـس الألمانـي فرانك فالتر شـتاينماير كازاخستان، لتعزيز العلاقات مع آسيا الوسطى، وسلَّط الضوء على التعاون المُحتمَل في مختلف القطاعـات، بما في ذلك التعليـم والتكنولوجيا والاقتصاد. وأبرمت ألمانيا وأوزبكستان اتفاقية هجرة لتسـهيل عمليات الترحيل، من أجل الحد من الهجرة غيـر النظامية. وفـي أكتوبر أبرمت شـركة «دي بي للهندسـة والاستشارات/DB E&C»، وهي شـركة تابعة «لشـركة السـكك الحديدية/DB» الألمانية، اتفاقًـا إطاريًا مدَّته ثلاث سـنوات مع «شركة السـكك الحديدية الكازاخسـتانية»، لتقديم خدمات استشـارية لنقـل الـركاب والبضائع بالسـكك الحديدية، ترمي إلى تعزيز الترابط بين كازاخسـتان وأوروبا الوسطى عبر الممر الأوراسي، وضمّ كازاخستان في نظام النقل الأوروبي. وفي سـبتمبر 2023م، استضافَ المستشـار الألماني قادةَ خمس دول في آسيا الوسطى، لبحث تعزيز التعاون الإقليمي والاقتصادي، مـع التركيز على طريـق «الممرّ الأوسط»، وتمويل مشـاريع البنية التحتية[2]. ومـع ذلك، يتوقَّـف نجاح الممرّ الأوسـط على التغلُّب على العقبـات البيروقراطيـة، وتعزيز التعـاون بين البلـدان، التـي تفتقر إلـى إطار تنظيمي موحَّد، وعـدم كفاية الالتزام الحكومي، والتعقيـدات السياسـية واللوجسـتية، الأمر الذي دفعَ الشركات الأوروبية إلى تفضيل الممرّ البحري على طريق آسيا الوسطى.

وقامَ الرئيس الفرنسـي إيمانويـل ماكرون أيضًا بجولة في آسـيا الوسـطى، قادته إلى كلٍّ من كازاخسـتان وأوزبكسـتان، وقـد تمخَّض عن الزيـارة توقيع صفقات تجارية بين فرنسـا وكازاخسـتان، بما في ذلك إعلان نوايا للشراكة في المعادن النادرة. وتُعَدُّ كازاخستان أهمَّ موزِّدي اليورانيـوم لفرنسـا، المادَّة الأولية الأساسـية للصناعـة النووية. وذكَّـر الرئيـس الكازاخي توكاييف ماكـرون بالأهمِّية الكبـرى لـ«تطوير ممرّ وسـط بحـر قزوين، لربـط أوروبا بآسـيا الوسـطى»، ومن شـأنه أن يمثِّل بديلًا للطُرُق اللوجسـتية الصينية والروسية في المنطقة[3]. ووقَّع الطرفان أيضًا عقـودًا عديدة في قطاعات المعادن الإسـتراتيجية، ضمنهـا اتفاق للتعاون الجيولوجـي، والصناعة والصيدلـة والطاقة، بينها مشروع لبناء مشـروع لطاقة الرياح بشكل مشترك مع شـركة «توتال إنرجي» الفرنسية، بالإضافة إلى اتفاق لتشـجيع اللغة الفرنسـية في كازاخسـتان. أمّا على المسـتوى العسكري، فأعلنت الرئاسـة الفرنسـية تزويد كازاخستان برادارات عسـكرية مـن طراز «جـي إم 40»، وسيتِم تركيب أجزاء هذه الرادارات، التي تصنعها شركة «تاليس» الفرنسية، في كازاخستان[4].

خاتمة: اتّجاهات اسـتجابة دول آسيا الوسطى للتحدِّيات في 2024م

تواجهُ دول آسيا الوسـطى، في خِضَم التغيُّرات الجيوسياسـية الإقليمية والعالمية، عوامل دفْع

(1) لمزيد من التفاصيل حول القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى، انظر موضوع دبلوماسية القمم والتطلُّعات الخليجية لتعزيز الحضور الدولي، بموضوعات البيئات الإقليمية من هذا التقرير الإستراتيجي السنوي.

(2) "Germany and Central Asian States Voice Support For Closer Cooperation Via Middle Corridor," *Euro News*, Sep 30, 2023, Accessed: Oct 30, 2023, https://bit.ly/3tYaVlB

(3) ماكرون يبدأ جولة في آسيا الوسطى، الشرق، (01 نوفمبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر2023م، https://2u.pw/bmhOxlk

(4) - ماكرون يواصل في أوزبكستان جولته في آسيا الوسطى، فرنسا 24، (01 نوفمبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر2023م، https://2u.pw/UASxx00

وجذْب مختلفة، والتي ستُحدِّد مسارَ التفاعلات في المستقبل. تشـمل عوامل الدفع التحدِّيات الاقتصاديـة، والقضايـا الاجتماعية، ومخاوف الصراع/الأمن. وعلى العكس من ذلك تتضمَّن عوامل الجذب الاستقرارَ الإقليمي، والوصول إلى العمالة الرخيصة، وزيادة التحويلات الخارجية، بعد أن شـهِدت هبوطًا في عـام 2022م، نتيجةَ الحرب الروسـية–الأوكرانية. وأبرز ما يرجِّح أن تسلكهُ دول آسيا الوسطى في 2024م، يتمثَّل في الاتّجاهات التالية:

أ. من المتوقَّـع أن تحافظ اقتصـادات دول آسـيا الوسـطى على النمو الاقتصـادي، حيث قد يصِل نمـو إجمالي الناتـج المحلِّي الإقليمي إلى نسـبة 5.9%. تتوقَّع كازاخستان نموًا بنسبة 5.0% تقريبًا، وتتوقَّع قيرغيزسـتان 7%، وتتوقَّع طاجيكسـتان 7.5%، وتهدُف أوزبكسـتان إلى الوصول لنمو بنسبة 6.5% مدعومةً بعدَّة عوامل مثل التعاون الإقليمـي، وزيادة صادرات الطاقة، والتجارة الدولية، والسياحة[1].

ب. لـم تمنع هواجـس الحرب الروسـية–الأوكرانية دولَ آسـيا الوسـطى مـن مواصلة علاقاتها المتميِّزة مع موسـكو، بـل عملت على تعزيزها، لإدراكها أهمِّيةَ روسـيا الإسـتراتيجية بالنسـبة لهـا، وعلـى الأرجـح ستسـتمِرّ دول آسـيا الوسـطى فـي إدارة علاقتهـا مـع روسيا بنفس النمط.

ج. تشـهد دول آسـيا الوسـطى، خصوصًا أوزبكستان وكازاخستان، ارتفاعًا في الطلب على الغاز، بسبب النمو الاقتصادي والنمو السُّكّاني، الأمر الذي يوفِّـر فُرَصًا جديدة لصـادرات الغاز الروسية، التي سـتواصل موسكو إيلاءها أولوية قصوى.

د. تشـير التوقُّعـات الحاليـة والتوجُّهات الاقتصادية في المسـتقبل القريب، إلى أنَّ آسيا الوسطى ستُوسِّع تفاعلاتها مع الصين، خصوصًا أنَّها سـتواجه مزيـدًا من الطلب علـى الطاقة، الذي يمكن لـدولٍ مثل تركمانسـتان معالجته. علاوةً على ذلك، سـيكون لدى آسـيا الوسطى مصالح تسـعى لمداراتها مع أوروبا الغربية، ما يسـتلزم التعاون مع الدول المجاورة. وتأسيسًا علـى ذلك، مـن المرجَّـح أن تشـهد المنطقة المزيد من المشـاركة الصينية على الصعيدين الثنائي والمتعدِّد الأطـراف، لحماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

هـ. سوف تتفاعل دول آسـيا الوسطى أيضًا على نحو أوثـق مع القـوى الاقتصادية الأخرى، مثل دول الخليج، فـضلًا عن التعاون في التجارة والعبور مع القوى الإقليمية مثل الهند، لامتلاك خيارات إستراتيجية متنوِّعة.

و. في خضم الطلب المتزايـد على المعادن الأرضية النادرة، مـن المتوقَّـع أن تبحث دول آسـيا الوسـطى، التي لديها موارد مثل الليثيوم والكوبالـت، التي تُعَـدُّ عناصر بالغـة الأهمِّية للبطاريات الكهربائية، عن أسـواق واستثمارات جديـدة للتصديـر. يتّضِح هـذا الاتّجـاه من النقاشـات والتعاقـدات مع الـدول الأوروبية والشركاء الآخرين مثل الهند.

ز. كشفت التقارير في عام 2023م، أيضًا، عن أنَّ أوزبكستان وكازاخستان زادتا بشكل كبير من صادرات اليورانيوم إلى أوروبا، كجزءٍ من التوجُّه، الذي صرفت فيه النظر شركات الطاقة الأوروبية عن اليورانيوم الروسي. من المرجَّح أن يكون هذا الأمر على مدى السـنوات المقبلة، مجالًا مهمًّا للتعاون، لا سيّما بالنظر إلى الطلب على مصادر الطاقة البديلة. ويبقى دورُ الاتحاد الأوروبي بالغ الأهمِّية بالنسبة للاستقلال الإستراتيجي لآسيا الوسـطى، في خضم التحدِّيات الجيوسياسية الناشـئة، وللتحرُّر من تبعيتها لروسيا، وتحقيق الاستقلالية في السياسة الخارجية.

بشكلٍ عام، سـتُواصل آسيا الوسطى توسيعَ آفـاق تفاعلاتهـا الرامية إلـى تعزيـز التعاون في قطـاع الطاقة، ودعْـم تنويع الشـراكات. تقودُ هـذه الاسـتمرارية اعتبـاراتٌ اقتصادية وسياسـية وأمنيـة، ناهيك عن دوافـع الأمن الإقليمـي المتغيِّر في خِضَم الحـرب بأوكرانيا، ومـع ذلك علـى الصعيـد الأمنـي، تبقى تلك الـدول تعتمد بـشكلٍ كبير على روسـيا، الأمر الذي سيحدُّ من استقلالها الإستراتيجي.

(1) Anton Usov, "EBRD Forecasts Strong Economic Performance In Central Asia," *Europe Bank for Reconstruction and Development*, Sept 27, 2023, Accessed: Nov 23, 2023, https://bit.ly/3Rc9Cse

التفاعلات الإستراتيجية في البيئات الإقليمية

الأزمات في الشرق الأوسط

01

تداعيات انفجار الصراع واتجاهات الحرب الإسرائيلية في غزة:

على الصعيد الفلسطيني: شكل انفجار الصراع في غزة بداية مرحلة تهدئة وتراجع ملف الانقسام الفلسطيني إلى خلفية المشهد السياسي، في ظل تنامي التعاطف الشعبي مع المقاومة.

على القضية الفلسطينية: اعاد تفجر الصراع القضية للواجهة، بعد تراجع مكانتها وتحولها إلى قضية إنسانية، وأكدت استحالة تصفيتها أو تجاوزها.

على الداخل الإسرائيلي: أحدث تفجر الصراع صدمة شديدة للمجتمع والقيادة، وكشفت عن ضعف الجبهة الداخلية في إسرائيل

على الصعيد الإقليمي: أشعلت المنطقة من جديد بعد أن كانت هناك بوادر لدخول المنطقة لمرحلة من التهدئة، على خلفية الاتفاق بين السعودية وإيران، وذلك مع دخول الميليشيات المتحالفة مع إيران على خط المواجهة.

على الصعيد الدولي: أحدث تفجر الصراع حالة من الانقسام الدولي: أحدهما داعم لإسرائيل، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، والثاني رافض للحرب مثل روسيا والصين وإسبانيا والنرويج وغالبية دول العالم.

اتجاهات الحرب الإسرائيلية على غزة خلال 2024م

استمرارية التصعيد بمواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي حربها الانتقامية على قطاع غزة، وتوسيع نطاق الاجتياح البري ليشمل جنوب القطاع.

احتمالية دخول الحرب في مرحلة من الجمود، بعدم توسعها على جبهات أخرى، وتباطؤ تقدم قوات الاحتلال في بقية مناطق غزة، واستمرارها في عمليات الإبادة الجماعية، مع استمرار صمود المقاومة.

إمكانية نجاح الضغوط الدولية الرسمية والشعبية في تهدئة الصراع والوصول إلى اتفاق لإعادة بقية الأسرى، مع إجراء ترتيبات معينة في قطاع غزة تضمن أمن إسرائيل.

02

الأزمة الليبية وإمكانية إيجاد خارطة طريق للتسوية السياسية:

سادت حالة من الجمود والارتباك باستمرار أزمة الحكم، كنتيجة لاستمرار الانقسام السياسي، وتعثر توحيد المؤسسات السياسية، وعدم إجراء الانتخابات بسبب الخلاف حول أطرها التنظيمية.

في ظل استمرار التجاذبات بين الأطراف السياسية، يبدو من الصعب الوصول إلى خارطة طريق واضحة وقابلة للتطبيق لتسوية الأزمة وتحقيق الانتقال السياسي خلال المدى القريب.

03

فرَص نجاح الحكومة في معالجة الركود الاقتصادي في تركيا:

يواجه الاقتصاد التركي تحديات مثل انخفاض قيمة الليرة، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد حجم الديون الخارجية، وتداعيات كارثة الزلزال.

أجرت الحكومة اصلاحات لمواجهة التحديات منها تخفيض معدل التضخم، ورفع معدل النمو، وتخفيض نسبة عجز الموازنة، وتقليل معدل البطالة، وزيادة الصادرات، لكن فرص نجاحها كانت محدودة للغاية بسبب تعقد التحديات.

استشراف تفاعلات أزمات الشرق الأوسط في 2024م:

فلسـطينيًا، سـوف تتعاظـم التحديـات في المرحلـة القادمـة، في ظـل انفجـار الأوضـاع عقـب تفجـر الصـراع كمـا سـيترتب عليهمـا تحـولات فارقـة في مسـار القضيـة الفلسـطينية.

وفي إسـرائيل، احتماليـة تصاعـد الاحتجاجـات ضـد حكومـة نتنياهـو، وتغـير التوزانـات السياسـية لصالـح قـوى المعارضـة.

ومـن المرجـح أن تسـتمر حالـة الجمـود السـياسي والتجـاذب بـين الأطـراف الليبيـة، مـع عـدم إنجـاز أي خطـوات ملموسـة تفـضي إلى التوافـق على خارطـة طريـق واضحـة وقابلـة للتطبيـق.

أمـا في تركيـا، سـوف تظـل التحديـات قائمـة على المـدى القريـب، ويعتمـد نجـاح الإصلاحـات على مـدى نجـاح الحكومـة في معالجـة المعضـلات الهيكليـة للاقتصـاد، ومـدى توافـر الظـروف الإقليميـة والدوليـة المواتيـة.

اتجاهات العلاقات بين القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

01

الاتفاق السعودي- الإيراني.. الدور الصيني والتداعيات الإقليمية

للصين مصلحة في توقيع الطرفين للاتفاق لاعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية ودبلوماسية.

ستنعكس تداعيات الاتفاق إيجابيًا على القضايا الإقليمية في العراق واليمن وسوريا ولبنان والصراع الإسرائيلي -الفلسطيني والملف النووي.

02

جولة أردوغان الخليجية

عكست جولة أردوغان للسعودية وقطر والإمارات، استمرار مركزية منطقة الخليج بالنسبة للشرق الأوسط والعالم.

ستوسع تركيا شراكاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية مع السعودية وقطر والإمارات.

03

انتهـاء مرحلـة الجمـود السـياسي في العلاقـات المصرية-التركيـة

سـينعكس أثـر انتهـاء جمـود العلاقـات علـى الأزمـة الليبيـة، والتطـورات في شـرق البحـر المتوسـط.

سـيقود انتهـاء الجمـود إلى تحويـل التركـيز إلى المصالـح المشـتركة والتعـاون الإسـتراتيجي.

سـتؤثر استعادة العلاقات بشكل عميق على السياسة الإقليمية وديناميات الطاقة.

04

قمة جدة والانفتاح العربي على سوريا

تمثـل قمـة جـدة خطـوة مهمـة نحـو بنـاء فهـم مشـترك للتشـابك الـدولي والإقليـمي في الأزمـة السـورية.

سـتمضي دول الجامعـة العربيـة في محاولـة تأمـين صفقـات إعـادة الإعمـار وتوسـيع نطـاق التبـادلات الاقتصاديـة مـع سـوريا وحسـم مصـير اللاجئـين السـوريين ومكافحـة الإرهـاب وتجـارة «الكبتاجـون».

ستستمر ديناميات النشاط الدبلوماسي لبقاء سوريا في الحضن العربي.

خاتمة: رؤى مستقبلية لاتجاهات العلاقات

- سيستمر سيناريـو الوضع الراهـن للاتفـاق السـعودي-الإيـراني خـلال العـام الـقادم 2024م.
- يـدل التعـاون التركـي مـع السـعودية وقطـر والإمـارات علـى إعـادة تقـويـم أكـبر للتحـالـفـات والشـراكات الإقليمية.
- إنهـاء جمـود العـلاقـات المصريـة- التركيـة يتطلـب المزيـد مـن المشـاركة علـى المسـتوى الدبلـومـاسي مـع الجهـات الفاعلـة الإقليميـة.
- يطـوي هـذا العـام مناخًـا سـلبيًا بالتوصـل إلى الانفتـاح العـربي علـى سـوريا، حققتـه قمـة جامعـة الـدول العربيـة بجـدة برعايـة السـعودية.

دبلوماسية القمم والتطلّعات الخليجية لتعزيز الحضور الدولي

1

التـوجّـهـات الخـلـيـجـيـة في ظـل الـفُـرَص والتحـدِّيـات الـراهـنـة

دوافع تعزيز التحرُّك الجماعي: يهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون على خلفية التحولات الدولية إلى صياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه تعزيز القضايا السياسية، تحيد العقبات وتعظم الفرص.

التحدِّيات التي فرضتها المتغيِّرات الإقليمية والدولية: يتقدمها التحديات الأمنية على خلفية اختلال ميزان التوازن العسكري بين دول الخليج العربي وجارتها الشمالية إيران، نتيجة لسعي الأخيرة لفرض العسكرة والسعي للحصول على السلاح النووي، كذلك فرضت التحولات الدولية تحديات اقتصادية على دول الخليج.

سِمات التوجُهات الخليجية في ظل المتغيِّرات الدولية: تعد الرغبة الخليجية الجماعية في تنويع أنماط الاقتصاديات بالخروج من النمط التقليدي القائم على النفط، مقابل تنويع مصادر الدخول في مقدمة سمات التوجهات العامة للدول الخليجية تجاه الدائرتين الإقليمية والدولية.

الفُرَص المتاحة أمام دول الخليج العربي: تمتلك دول الخليج إمكانات نفطية هائلة ارتفعت قيمتها وبرزت إلى الواجهة على خلفية التحولات الدولية، كما تمتلك شراكات مع فاعلين إقليميين ودوليين مؤثرين، وبنية تحتية جبارة عززت من فرصها على خارطة المشاريع اللوجستية العالمية.

2

العمل الخليجي المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية:

يجري مجلس التعاون العديد من الحوارات الاستراتيجية مع دول ومنظمات إقليمية ودولية بهدف تعزيز العلاقات معها، وفتح آفاق جديدة لتعظيم مصالح دول المجلس في جميع المجالات، على المستوى الجماعي، لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير علاقات دول المجلس التعاون مع الدول والتجمُّعات.
- السعي لصياغة مواقف مشتركة وموحَّدة تجاه القضايا السياسية.
- تأكيد اهتمام دول المجلس بأجندة القضايا الدولية.

3

أبعاد العمل الخارجي المشترك لدول الخليج:

تموضُع وتأثير القمَّة الخليجية مع دول آسيا الوسطى: سعت دول الخليج الى تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، حيث انعقدت قمة دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في يوليو 2023م، ضمن سياسة تنويع الشركاء والبدائل الخارجية.

النفاذ إلى أسواق جديدة عبر القمَّة الخليجية مع دول الآسيان: إلتأمت في العاصمة الرياض القمة الأولى من نوعها بين دول الخليج ودول الآسيان، واكتسبت أهميتها من تنامي تأثير وثقل دول الدائرتين في النظامين الإقليمي والدولي بحكم إمكاناتهم ومقدراتهم الاقتصادية وتوجهاتهم نحو تنويع الحلفاء والشركاء.

تعاون وتنمية في إطار القمَّة الخليجية-الصينية: استضافت السعودية خلال 2023م، قمة خليجية-صينية، نظرا لأهمية الصين كقطب دولي يعتبر أكبر شريكٍ تجاري لدول الخليج، وتتصدر السعودية لائحةَ شركاءِ الصين التجاريين بين الدولِ العربية.

مصالح متبادلة ضمن القمَّة الخليجية-الروسية: انعقدت سلسلة من الحوارات الاستراتيجية بين دول الخليج وروسيا الاتحادية في ظل الرغبة الاستراتيجية المتبادلة لتعزيز التعاون.

شراكة أساسية بالاجتماعات الخليجية-الأمريكية: شهدت دول الخليج عامة والسعودية خاصة زيارات عديدة لكبار المسؤولين الأمريكيين، ما يشير إلى رغبة أمريكية للعودة للمنطقة بعد الحديث عن تراجع النفوذ الأمريكي.

4

سيناريوهات واتجاهات العمل الجماعي الخليجي الخارجي خلال 2024م:

زيادة زخم العمل الجماعي لدول الخليج لتحقيق تموضع في المجالات التي يتيحها التنافس في النظام الدولي، وزيادة التركيز على تخفيف حدة التوتر الإقليمي.

تجدُّد الخلافات بين دول المجلس على نحو قد يفقدها الفعالية التي تقودها الأمانة العامة لدول المجلس.

استمرار دول الخليج في اتباع آلية عمل تقليدية تتباين بين المنفعة الجماعية والمنفعة الخاصة لكل دولة.

أفـريـقيا في قلب عاصفة التنـــافس الـــدولي

أولًا: الانـقـلابـات الـعـسـكريـة في غـرب أفـريـقـيـا.. صـعـود روسي وأفـول فـرنسي:

الانقلاب في النيجر

- يـعـد الانقـلاب الخـامس منـذ الاسـتـقلال عام 1960 والأول منـذ 2010
- يرجـع الانقـلاب إلى وجـود خلافـات بـين النخبـة الحاكمـة، ولا سـيّما بين الرئيـس محمـد بـازوم وسـابقه محمـد إيسـوفو، فضـلًا عـن تدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة وعلاقـة الرئيـس بـازوم بفرنسـا والقـوى الغربيـة

الانقلاب في الجابون

- أول انقـلاب ناجـح في الجابـون منـذ أن اسـتلمت عائلـة بونجو السـلطة في 1967، ولا يبـدو انقـلاب الجابـون مشـابهًا لانقـلاب النيجـر، حـتى القـوى الإقليميـة والدوليـة تنظـر للحدثـين بعدسـة مختلفة
- للانقـلاب أسـباب اقتصاديـة حيـث يعيـش 30% مـن سـكان الجابـون في فقـر، ويعـاني مـا يقـرب مـن 40% مـن الشـباب مـن البطالـة، بينمـا تعاني البـلاد مـن فسـاد عائلـة بونجـو المتورطـة في علاقـات تخـادم مـع الغـرب

النتائج:

- تحـوُّل المـنـطـقـة إلى حـزام من الانقـلابات النشِطة.
- تـراجـع نـفـوذ فـرنـسـا في بـعـض الـدول
- تعزيز روسيا والصين وتركيا حضورها
- محاولة الـولايـات المتحـدة ملء الفراغ الذي تركته فرنسا
- تفشـي عـدم الاستـقرار السياسي، وتراجع التقدم الديمقراطي
- تفاقم السيولة الأمنية، وتصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية

السيناريوهات واتجاهات المستقبل

السيناريو الأول

اتسـاع نطـاق الانقلابـات وتنـامي حالـة عـدم الاسـتقرار السـياسي، لا سـيّما في ظـل تفاقـم الأزمات الداخلية وعجز الحكومات عن تلبية تطلعـات جماهيرهـا، فضـلًا عـن الضغـوط الخارجيـة الناجمـة عـن التنافـس الـدولي الـذي يلقـي بظلالـه علـى القـارة

السيناريو الثاني

توقـف موجـة الانقلابـات بعدمـا بـدأت القـوى الاسـتعمارية تـدرك خطـورة هـذه الموجـة علـى مصالحهـا، وتحركـت نحـو عمليـة اسـتيعاب لطموحـات القيـادات الشـابة والتطلعـات الشـعبية.

يبدو أن السيناريو الأول هو الأرجح لأن أزمات دول القارة هيكلية ومعقدة وتتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية إلى حد بعيد.

ثانيًا: انقلاب القوّات الرديفة على الجيوش النظامية (السودان وإثيوبيا نموذجان):

صراع بين الجيش السوداني والدعم السريع

- فجرت قضية إدماج قوات الدعم السريع الأزمة الداخلية في السودان
- فشلت المفاوضات والوساطات الإقليمية والدولية في تسوية الصراع

تمرُّد ميليشيا «فانو» والقوّات الخاصة في أقاليم إثيوبيا

- أنشأت بعض الأقاليم الإثيوبية ميليشيات وقوات خاصة بها مخالفة للدستور الإثيوبي، كان لها دور كبير في تأجيج الاقتتال الداخلي
- يعود التمرد الذي تشهده إثيوبيا إلى الصراع الإثني بين المكونات العرقية
- محاولة الحكومة دمج القوات الرديفة وانهاء سلطتها فجر الصراعات الداخلية

النتائج:

- اتسع نطاق الحرب الأهلية
- اتساع نطاق التمرد في الآقاليم المختلفة في الدولتين
- تبدو الدول عاجزة عن إنجاز استحقاق الدولة الوطنية وتحقيق الاندماج الوطني
- عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الأزمات الإنسانية
- التدخلات الخارجية
- أنّ المؤسسات الجماعية في أقاليم القارة عاجزة عن إحداث أي اختراق أو انتقال، أو تقديم المبادرات والتسويات اللازمة لامتصاص الأزمات

اتّجاهات الصراع في السودان وإثيوبيا خلال 2024م:

الاتّجاه الأول

الحسم العسكري وسيطرة القوات الحكومية على الأوضاع ووضع حد لتمرد المليشيات والقوات الرديفة

الاتّجاه الثاني

التسوية السياسية للأزمة من خلال المفاوضات وتدخل الوسطاء

الاتّجاه الثالث

اتساع نطاق التمرد والاتجاه إلى سيناريو الانفصال والتفكيك

في ظل الانقلابات العسكرية في غرب القارة، والصراع الداخلي على السلطة في الشرق المستقبل، سيكون محفوفًا بالمخاطر ومفتوحًا على كثير من السيناريوهات التي سيكون أحلاها مرًا، إلا إذا أخذت دول القارة بزمام المبادرة وخلقت لدولها مسارًا مستقلًا في خضم التنافس الدولي المحتدم الذي أعاد للواجهة التكالب الاستعماري على القارة ومواردها.

دول آسيا الوسطى وتفاعلاتها مع التحوُّلات الدولية

01

تحدِّيات فرضتها التحوُّلات الدولية:

تنبع التحديات التي تواجه دول آسيا الوسطى في محيطها الإقليمي من ميزاتها الجيوسياسية والتداخل الإثني والثقافي والسياسي والاقتصادي مع دول جوارها.

يعد تحدي التوفيق بين مصالح القوى الكبرى المتنافسة على آسيا الوسطى في مقدمة التحديات التي تواجهها هذه الدائرة ذات الثقل في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية.

انخراط الصين بقوة كبيرة في الاستثمار بمجالات البنية التحتية في منطقة آسيا الوسطى ضمن مشروع الحزام والطريق، وبقدر المكاسب التي يتيحها لهذه الدول إلا أنه في الوقت نفسه يثير هواجس الهيمنة الصينية.

شهدت القطاعات المالية في آسيا الوسطى اضطرابات بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، وقد لجأت الكثير من الشركات العالمية التي كانت تعمل سابقًا في روسيا إلى دول آسيا الوسطى لمواصلة أنشطتها بطريقة غير مباشرة في محاولة للالتفاف على العقوبات الدولية.

أضف إلى ما تقدم، تحديات الاستقرار السياسي لدول آسيا الوسطى، حيث تنبع هذه التحديات من الأوضاع الداخلية نتيجة الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية وما يمكن أن يتمخض عنها من أزمات.

02

تفاعُل دول آسيا الوسطى مع التحدِّيات الإقليمية والدولية:

الحد من التأثيرات الداخلية للحرب الروسية-الأوكرانية من خلال مواصلة منع انخراط مواطنيها في الحرب.

تعزيز التعاون الإستراتيجي مع روسيا والصين، حيث تبقى روسيا والصين لاعتبارات جغرافية وأمنية وسياسية وتاريخية شريكين إستراتيجيين بالنسبة لدول آسيا الوسطى.

تنويع الشراكات مع الدائرة الخليجية وبرز ذلك بشكل كبير جدًا في مبادرة التعاون الجماعية بين دول آسيا الوسطى من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى.

موازنة العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي من أجل تحقيق التوازن مع روسيا والصين، وجذب الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية من حيث المصالح الوطنية.

اتّجاهات استجابة دول آسيا الوسطى للتحدِّيات في 2024م:

- المحافظة على النمو الاقتصادي.
- الاستمرار في العلاقة المتميِّزة مع روسيا والصين
- تواصل سياسات الموازنة بتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي
- توثيق التعاون مع قوى الخليج والهند.

عـــــام
الإبـــــل
2024

تأصيـلٌ لإرث تاريخـــي

#عام_الإبل_2024

التحـــــــولات الإستراتيجيـــــة فـي السياســة السعوديـــــــة

يُعتبر عام 2023م عامًا اســتثنائيًا في مســيرة المملكة العربية السعودية على المســتويات كافّة، إذ بدأت تظهر نتائج «رؤية 2030» بوضوح على الصعيديــن الداخلي والخارجــي. وظهر أنَّ المملكة تحقِّــق قفزات مهمَّة في مســار التحديث الداخلي، الذي يُعتبَر قوّةً دافعة مهمَّة لتتبوّأ المملكة مكانتها المُستحَقَّة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في هذا الســياق، ســيركِّز هذا القسم من التقرير الإســتراتيجي على أهمّ التحوُّلات المؤثِّرة والمهمَّة، التي تشــهدها المملكة داخليًّا وخارجيًّا، وذلك على المستويات الآتية:

- سياسات التحديث والحُكم الرشيد في إطار «رؤية 2030م»
- السعودية.. صانع السلام ومحفِّز الاستقرار الإقليمي
- تنويع الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط
- إستراتيجية التحول الدفاعي

ذهب التقرير الإستراتيجي في عام 2022م إلى أن المجالات الجديدة التي ارتادتها السياسة السعودية خارجيًا لن تتراجع، وإنما ستشهد دفعات جديدة من البرامج والمبادرات، التي سوف تعود بالمكاسب على المملكة، في ظل رؤية 2030م، التي وضعت يدها على مكامن القوة الوطنية، والدور الحضاري للمملكة، والطموح الاقتصادي والاجتماعي والمكانة السياسية اللائقة بالدولة السعودية. وهي رؤية صنعتها قيادة ملهمة، ودفعت بها إلى صدارة الهدف الوطني العام، وعبأت كل قدرات الدولة لأجل تحقيقها.

وبالفعل، تشير النظرة الإجمالية على أوضاع المملكة العربية السعودية عام 2023، إلى أنها بلغت في هذا العام المستوى الأعلى للتميز في أدائها الداخلي والخارجي. ويمكن وصف هذا العام بأنه عام السعودية؛ حيث عززت المملكة نهجها الخاص في التحولات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأكدت وضعيتها القيادية في الإقليم، وأصبحت منطقة التقاء ووصل في السياسات الدولية، ومحطة أساسية في النظام العالمي.

على الصعيد السياسي الدولي، شهد عام 2023م انتقال السعودية من دبلوماسية تنظيم القمم الجماعية الخليجية العربية مع الأقطاب الدوليين، مثل الولايات المتحدة والصين، على نحو ما جرى عام 2022م، إلى دبلوماسية القمم السعودية مع المناطق والقارات (القمة السعودية / الخليجية مع دول آسيا الوسطى في يوليو، القمة السعودية / الخليجية مع دول الآسيان في أكتوبر، القمة السعودية الأفريقية في نوفمبر، القمة

السـعودية مـع دول الكاريبي "الكاريكـوم" في نوفمبـر)، وذلك يجعل السـعودية دولة تبني دبلوماسـيتها وسياسـتها تجاه مناطق وتكتلات وقارات، وليس تجاه دول على أساس ثنائي فقط.

وفي عام 2023م، اسـتضافت المملكة القمة العربية الثانية والثلاثين في مايـو، والقمة العربيـة الإسلامية في نوفمبر بخصـوص الحرب في غزة، فضلًا عن كثير من المؤتمرات التي عُقدت في السـعودية لمناقشة قضايا متخصصة ونوعية محددة، ويمكن الإشارة بوجه خاص إلى: انعقاد النسـخة الثانية من مؤتمر ليب LEAP التقني الدولي السنوي في فبراير، والاجتماع غير المسبوق لمُستشـاري الأمن القومي وممثلي نحو 40 دولةً في العالم لبحث سُبل حل الأزمة الأوكرانية في أغسطس، والمؤتمر الدولي لـ (التواصل مع إدارات الشـؤون الدينية والإفتاء في العالم في أغسطس، وقمة الرياض العالمية للتقنية الحيوية الطبية في سـبتمبر، وقمة الأمن السـيبراني في أكتوبر، و«المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام»، الذي نظمته "منظمة التعاون الإسلامي" في نوفمبر.

ضمن هذا السـياق، سـوف يجري تناول التحولات الإستراتيجية في السياسة السعودية 2023م، من خلال أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: سياسات التحديث والحكم الرشيد في إطار رؤية 2030م

المحور الثاني: السعودية.. صانع السلام ومحفز الاستقرار الإقليمي

المحور الثالث: تنويع الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط

المحور الرابع: القوات المسلحة.. برامج التطوير والتصنيع العسكري

سياسات التحديث والحكم الرشيد في إطار رؤية 2030

بدت المملكة في عامها الثالث والتسعين مختلفة كثيرًا عما كانت عليه قبل أكثر من عقد، بفضل الخطوات الجادة التي اتخذتها القيادة الرشيدة لتعظيم مكامن القوة الاقتصادية والاجتماعية وتعضيد مسار الإصلاحات الهيكلية والتغييرات الاجتماعية الجذرية. واستحوذت قضايا النهضة الكلية للدولة، وتعزيز الأمن الوطني، وتمكين المجتمع المحلي وتعزيز دور أفراده في المجالات التعليمية والثقافية، والمساعي الدؤوبة لأجل التنويع الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، فضلًا عن تعزيز الدور السعودي الريادي في الرياضة والآداب والفنون وإثراء المجالات المختلفة للترفيه، وتحسين جودة الحياة، بجانب تعزيز البنية التحتيّة الرقميّة وتكثيف توظيف الذكاء الاصطناعي، ودعم الجهود المحلية في الحفاظ على الهوية التاريخية العمرانية، استحوذت كل تلك القضايا والجهود بمجملها على جزء مهم من سياسات التحديث المتبعة من الدولة خلال عام 2023م. ولقد قطعت المملكة شوطًا كبيرًا في بناء صورة الدولة الوطنية بمؤسساتها المختلفة، وأعادت تقديم نفسها إلى مجتمعها والعالم بصورة عملية، وعبر برامج ومبادرات تلامس اهتمامات المواطن بالداخل وتؤثر في أحوال الدول والمجتمعات في الإقليم والعالم.

في سياق ذلك، يناقش هذا الجزء من التقرير أهم التحولات السعودية الداخلية، ومسارات التحديث في ثماني نقاط، تتناول سياسات تعزيز الهوية الوطنية، أوضاع المرأة وسياسات التمكين وتعزيز الدور، والسياسات التعليمية ودعم الابتكار والبحث العلمي. والهُوية العمرانية والمحافظة على التراث الوطني، والذكاء الاصطناعي وسياسات التحول الرقمي، ودور الرياضة في تعزيز القوة الناعمة، ودلالات فوز السعودية بتنظيم إكسبو لعام 2030م، وأبعاد الحراك الثقافي والأدبي في السعودية.

أولًا: تعزيز الهوية الوطنية

أولت السياسة السعودية اهتمامًا كبيرًا بغرس مبادئ المواطنة، وزرع الهوية الوطنية في نفوس أبنائها، خصوصًا لما بات يشهده العالم من انفتاح وعولمة، نتيجة ما أفرزته الثورة التقنية والذكاء الاصطناعي والكوارث الطبيعية والبشرية والأوبئة، التي أدت إلى ظهور تحديات جديدة أمام المواطنة وتهديدات للهوية والانتماء الوطني. وفي

هذا المضمـار يأتي توجيه القرار السـامي في 1 مارس 2023م[1]، بتخصيص يوم 11 مارس من كل عام يومًا للعَلَم السـعودي، تأكيدًا لحرص الدولة على توثيق الهوية الوطنية السـعودية وتفعيل الوعي لدى الجميع بأهمية ورمزية العَلَم السعودي بوصفه أحد مظاهر الدولة، ورمزًا لتاريخها الحافل ولعزتها وقوتها وهويتها، ولمـا يشكله العلَم من الائـتلاف والتلاحم والوحـدة الوطنية لكل من ينضوي تحت سـاريته ورايته. لتستكمل بذلك جهدًا أكبر بدأته خلال الأعوام السابقة في اعتبار اليوم الوطني ويـوم التأسيس مظهرًا من مظاهر غرس مبادئ الـولاء والانتماء للوطن والمحافظة على المكتسـبات الوطنية في نفوس الناشـئة والشباب، وإظهار التلاحم بين الشعب والقيادة وارتباطه بهويته وموروثه التاريخي.

ولأن اللغـة العربيـة الحاضنـة الرئيسـية للهويـة العربيـة والإسلامية للمملكـة أيضًا، جـاءت موافقة مجلس الشـورى على مشـروع نظام تعزيز اسـتعمال اللغة العربية والتزام لغة الضـاد من خلال حثّ الجهـات الحكومية وغير الحكومية على استعمالها، لِتُعبر عن عزم الدولة على خدمـة تعزيز اللغـة العربيـة، ليس فقط محليًّا، بل وأيضًا عالميًّا، بتبنِّيها عشرات البرامج والأنشـطة والكراسـي والمبـادرات والجوائز داخل السعودية وخارجها[2].

كما جاء إعلان الرياض عام 2023م عامًا للشعر العربي جهدًا إضافيًّا لزيادة اعتزاز أفراد المجتمع بلغتهم العربيـة، بوصفها إحدى الركائز المشكِّلة هوية المجتمع السعودي عمومًا، والجسر الذي يربط أجياله بالماضي والحاضر والمستقبل، وهو ما يعزز الذائقة المجتمعية ويعيد الاعتبار للهوية التاريخيـة التراثيـة واللغة العربيـة الفصحى ويشـجع الأجيال الجديدة علـى الاعتزاز بلغتها الأصلية وتجويدها وصـب عواطفهم وعقولهم فيهـا، في ظل اسـتيعابهم لغات العالـم أيضًا، وهو ما يأتـي احتفاءً بالدور الحضـاري والقيمة المحورية للشـعر العربي في الثقافـة المحلية العربيـة والعالميـة، ويعزز من جانـب آخر دور الجزيرة العربية وشعرائها في بناء التاريخ الأدبي والفكري للتراث العربي في المنطقة.

ثانيًا: أوضـاع المـرأة.. سياسات التمكين وتعزيز الـدور

بـات تمكيـن المـرأة ومشـاركتها فـي جميع الأنشـطة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلميـة والثقافيـة، فـي مقدمـة أولويات سياسات التحديث والحكم في المملكة العربية السعودية، لذلك شهدت الدولة خلال السنوات الأخيرة قفزات نوعيـة في هذا الصدد، فقد جرى اتخاذ عديد مـن الإجراءات والتشـريعات التي تهدف إلى تأميـن التمكين الفعـال والحقيقي للمرأة وضمان مشـاركتها الكاملة وفقًا للأنظمة السعودية في مجالات برامج التعليم والتدريب، وبرامـج الصحـة، وبرنامج الدعـم الاجتماعي، والبرنامج الوطني لسلامة الأسرة، وتمكين المرأة في أنظمة العدالة والأعمال والسياسـة والعلوم والأبحـاث والفضـاء، وفي عام 2023م صـدر مرسـوم ملكي يقضـي بالموافقة على تعديل المـادة الثامنـة من نظام الجنسـية، أجاز منح الجنسـية السـعودية «بأمر من رئيس مجلس الـوزراء» بنـاءً علـى اقتـراح وزير الداخليـة، ووفق المرسـوم فإنّ له شـروط محددة[3].

(1) وكالة الأنباء السعودية «واس»، عام/أمر ملكي: يكون يوم «11 مارس» من كل عام يومًا خاصًا بالعلم باسم «يوم العلم»، (01 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/48Knz7C

(2) المنصة الوطنية الموحدة، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية يُطلق مشروع «الانغماس اللغوي»، (13 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/45HeObM

(3) بي بي سي عربي، قانون الجنسية السعودية الجديد، (13 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://www.bbc.com/arabic/trending-64266380

واهتمامًا من ولي العهد بالمرأة السعودية، جاء إطلاق برنامج «سند محمد بن سلمان» المبادرة الطموحة «أسرة مستقرة» التي تستهدف الوصول النوعي إلى شريحة واسعة من المستفيدين والمستفيدات، عبر حزمة متنوعة ومدروسة من المنتجات والمشروعات لدعم طيفٍ واسعٍ من المبادرات الأهلية والاجتماعية غير الربحيّة، وصولًا إلى تمكين القطاع من دعم استقرار الأسرة السعودية، وتنمية الوعي المجتمعي للأم والطفل، إضافة إلى العاملين في قطاعهم بشكل عام. ويأتي اهتمام برنامج «سند محمد بن سلمان» بإطلاق المبادرة ترجمة لحرص ولي العهد على ضرورة التمكين الفعال والمؤسسي للمبادرات الاجتماعية غير الربحية العاملة في مجالات الطفولة والأمومة واستقرار الأسر، من أجل بناء مجتمع حيوي فعال، نواته أسرة سعيدة مستقرة. وتركز مبادرة «أسرة مستقرة» على دعم جهود 6 جمعيات خيرية عبر مناطق المملكة، تعمل في ميدان مساندة وتوعية الأمهات المستجدات، والمقبلات على الأمومة[1].

وعلى نحو خاص، فقد مثَّل إطلاق المرأة السعودية إلى الفضاء مناسبة بالغة الأهمية لجهة رؤية القيادة الرشيدة وإستراتيجيتها في تأهيل كوادر سعودية قادرة على خوض السباق الدولي نحو استكشاف الفضاء، وفرض حضور السعودية وتمكين قدراتها الوطنية في مجال رحلات الفضاء المأهولة لخدمة الإنسانية والاستفادة من الفرص الواعدة التي توفرها صناعة الفضاء. وكانت رائدة الفضاء السعودية ريانة برناوي وزميلها علي القرني قد خضعا -مع زميلين أجنبيين آخرين- لبرنامج تدريبي خاص مكثف، للتحضير للرحلة التي تضمنت إجراء 14 تجربة رائدة في الجاذبية الصغرى، وتعد هذه المهمة الأولى لامرأة سعودية في الفضاء، مما يؤكد التقدم الذي تحرزه المرأة السعودية في أكثر القطاعات تميزًا[2]. وتأتي خطوة إعداد أول رائدة فضاء سعودية لتعكس إيمان المملكة بالتكامل والمساواة بين الجنسين، وفي تحقيق طموح السعوديات في الفضاء بإعطائهن مساحة موازية للمشاركة وتفعيل دورهن في تحقيق التقدم للدولة وفق رؤية 2030م. وتعكس التغيرات الجذرية وسياسات التحديث التي تقودها الدولة السعودية في هذا المجال، في مجملها الثقة التي توليها القيادة بالمرأة السعودية وطاقتها الشبابية في مواجهة التحديات.

ولم يقتصر التقدم في تمكين المرأة على مجال الفضاء، وإنما يشمل مختلف المجالات بما فيها المجال العسكري، ففي 8 مارس 2023م، احتفت وزارة الدفاع بـ «اليوم العالمي للمرأة»، من خلال عدد من الفعاليات نظمتها الإدارة العامة للتواصل الإستراتيجي تحت عنوان «حاضر واعد.. مستقبل مشرق». وأطلقت الوزارة عملًا مرئيًّا سلطت فيه الضوء على عدد من القصص الملهمة والنجاحات المشرِّفة لعدد من منتسبات الوزارة في المجال العسكري والمدني، وذلك باعتبارها بادرة تقدير لجهود المرأة السعودية وتفانيها اللافت ودورها الفاعل في تحقيق مستهدفات رؤية الوزارة، وبما يتماشى مع اهتمام القيادة الرشيدة بالمرأة، وتحقيقًا للأهداف المنشودة في إطار رؤية المملكة 2030م. وكانت

(1) الشرق الأوسط، «سند محمد بن سلمان» يطلق مبادرة «أسرة مستقرة» دعمًا للأسرة والطفولة، (10 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/blqs

(2) واس، الهيئة السعودية للفضاء تعقد مؤتمرًا صحفيًا لإعلان موعد رحلة رائدي الفضاء السعوديين في مهمة AX-2 (7 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 4 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/w1885559

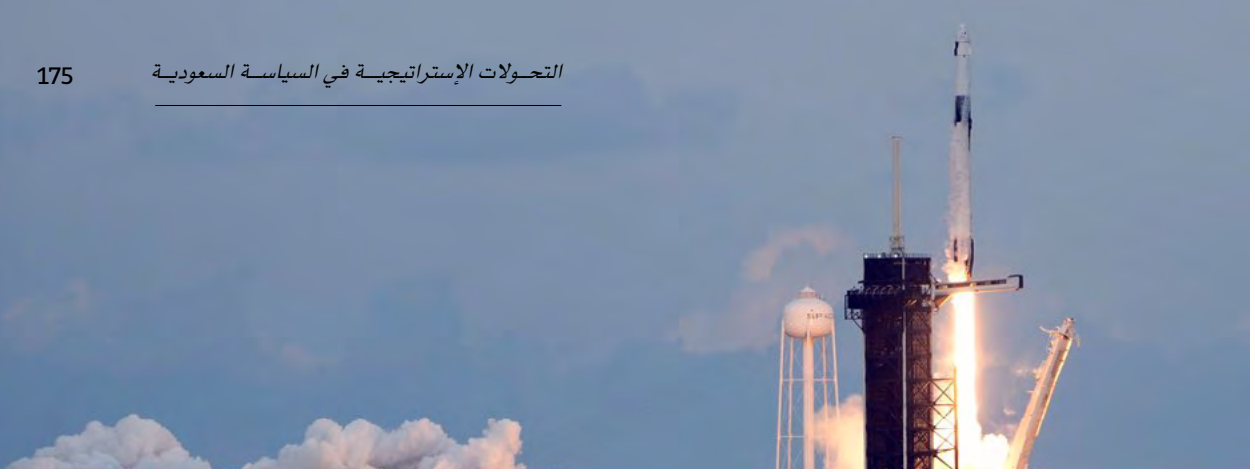

وزارة الدفاع قد حققت خلال السـنوات الأخيرة تقدمًا كبيرًا في مجـال تمكين المرأة في جوانب متعددة، إذ أطلقت الوزارة عديـدًا من البرامج والمبادرات للاسـتثمار في العنصر البشـري وتمكين المرأة السـعودية للعمل في قطاعاتها كافة، ووسعت النطاق العسـكري النسائي عبر فتح بوابـة القبول والتجنيـد الموحد للتقديم على وظائف عسـكرية برُتب مختلفة في أفرعها المتعددة من القـوات البحرية والجوية والبرية والدفاع الجوي والخدمات الصحية، كما أنشأت مركزًا لتدريب الكادر النسائي للقوات المسلحة، يقدم برامج ومناهج تدريبية متميزة ويهدف إلى توفير بيئة تعليمية مثالية للكادر النسائي بمعايير عالمية تلبي احتياجات القوات المسلحة وتحقق أهداف الوزارة[1].

وفـي الحقيقة، كانـت النقلـة النوعية التي شـهدتها المملكة في تمكين المرأة محل شهادة واعتراف من الجهات الدوليـة. وفي هذا الصدد أكدت مديـرة البنـك الدولي فـي دول مجلس التعـاون الخليجي، أنـه لا توجد دولـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي ومنطقة الشـرق الأوسط وشـمال إفريقيا عمومًا، شهدت الزيادة السـريعة في مشـاركة المرأة، وفي فترة قصيرة من الزمن، كما هو الحال في السـعودية، مؤكدة أن هذه الزيادة شـملت مختلف الفئات العمرية ومسـتويات التعليم، وأسـهمت في انخفاض معدلات البطالـة العامة، لا سـيما في صفوف السيدات السعوديات. وأشـار تقرير صادر عن البنك الدولي فـي 22 نوفمبر 2023م حول الآفاق الاقتصاديـة لـدول الخليـج، إلى أن مشـاركة المـرأة السـعودية في القـوى العاملـة زادت بأكثـر من الضعف بيـن عامَـي 2017 و2023م، من 17.4% إلى 36%[2].

ثالثًا: السياسة التعليمية.. دعم الابتكار والبحث العلمي

يشـهد التعليـم السـعودي نقلة نوعيـة على المستويات كافة، دعمتها القرارات الإستراتيجية والإدراك الواضـح مـن القيادة بركائـز التقدم الحقيقـي للمجتمعـات والدول. ولقـد أولت القيادة اهتمامًا كبيرا بتطوير التعليم وتحسـين البيئـة التعليمية خلال عـام 2023م، بما يضمن أثرًا إيجابيًّا في تنمية قـدرات ومواهب المواطن السـعودي، وتعزيز كفاءة رأس المال البشـري، وإكسـاب الطلبة المهارات والمعارف، وتهيئتهم للمنافسة عالميًّا، بما يواكب مستهدفات التنمية الوطنيـة وبرنامج تنمية القدرات البشـرية في سـياق رؤية 2030م. وانعكست هذه الأهمية في قرار ولي العهد الأمير محمد بن سـلمان بتحويل جامعة الملك سـعود إلـى مؤسسـة أكاديمية مستقلة، وتشـكيل مجلس إدارتها، ليتبعها خبرٌ آخر لافت بمضامينه، باسـتحداث إستراتيجية جديدة لجامعة الملك عبـد الله للعلوم والتقنية «كاوست». وفي سياق هذه الإستراتيجية يجري تأسيس صندوق للابـتكار التقني العميق بقيمة 750 مليون ريال (200 مليون دولار)، للاسـتثمار المبكر فـي شـركات التقنية الفائقـة المحلية والعالمية، يسـتهدف التركيز علـى الأولويات الوطنيـة للبحـث والتطوير والابـتكار، إضافة إلى تعزيز الشـراكات الدولية والمحلية المثمرة، والشـراكة مع القطاع الخاص، مما يسـهم في تحقيـق أهداف رؤية السـعودية 2030م .وتركز الإسـتراتيجية الجديدة على زيادة فرص تحويل الأبحاث إلى ابـتكارات ذات مـردود اقتصادي، ويشـمل ذلك مبادرات رئيسـة، تتضمن إطلاق معهـد التحـول الوطنـي للبحـوث التطبيقية وإعادة تنظيم معاهد الأبحاث فـي الجامعة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار، وتحفيز نمو الشـركات الناشئة القائمة على التقنية المتقدمة، بما يعزز تنافسية اقتصاد المملكة وريادتها عالميًّا في الابتكار[3].

(1) واس، تحت شعار «حاضر واعد.. مستقبل مشرق» في اليوم العالمي للمرأة.. وزارة الدفاع تستعرض جهودها في دعم وتمكين المرأة، (08 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/rnqR
(2) الشرق الأوسط، البنك الدولي لـ«الشرق الأوسط»: السعودية تتميز عربيًّا في تطور عمل المرأة، (23 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/uZRk
(3) الشرق الأوسط، إستراتيجية جديدة لتعظيم الأثر الاقتصادي لجامعة سعودية محليًّا ودوليًّا، (20 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/rRYo

مشاريــع رؤيـــة 2030

البحــر الأحمــر الدوليــة

تمتد الوجهة الساحرة البالغة مساحتها 28 ألف كيلومتر مربع، على طول الساحل الغربي للمملكة، وتضم مجموعة من الأراضي والبحيرات، واكثر من 90 جزيرة بكر، وشواطئ صافية، وتزخر بمجموعة من عجائب الطبيعة، بما في ذلك البراكين الخامدة، والكثبان الرملية، والجبال الخلابة. تعد الوجهة موطناً لرابع أكبر حيد مرجاني مزدهر في العالم، والذي يزخر بالعديد من الموائل البحرية والشعب المرجانية الخلابة والتي لا مثيل لها في العالم بأسره.

اطلع على المزيد

وتزداد الاهتمامات العلمية السعودية بمجال دعم المواهب المحلية، وفي هذا الصدد، أطلقت «هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار» مبادرة تعد الأولى لتعزيز البحث العلمي بين الشباب ضمن مسارات مختلفة، وأدرجت وزارة التعليم مقرر «المعرفة المالية» ضمن المناهج الدراسية للسنة الأولى المشتركة من مسارات الثانوية، الذي قدمته بعد دراسة لأفضل الممارسات الدولية والعالمية الخاصة بالمقررات الدراسية المؤهِّلة لإعداد الطلاب والطالبات، بما يتوافق مع سعي الدولة نحو المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. كما أطلقت «هيئة الأدب والنشر والترجمة» النسخة الثالثة من «مؤتمر الرياض الدولي للفلسفة 2023م»، تحت عنوان «القيم العابرة للثقافات والتحديات الأخلاقية في العصر التواصلي». شارك في المؤتمر أكثر من 70 ضيفًا قدِموا من أكثر من 20 دولة، تباينت تخصصاتهم بين الفلسفة، والعلوم الفكرية، والنقدية، والطبيعية، والأدب، واللغة، والفنون. وعلى هامش انطلاق فعاليات المؤتمر، وقّعت الجمعية السعودية للفلسفة "اتفاقية انضمامها" إلى الاتحاد الدولي للجمعيات الفلسفية (FISP) التي تهدف إلى تعزيز مكانة الفلسفة المحلية في ساحة الحوار الفلسفي العالمي، حيث يندرج تحت المنظمة العالمية أغلبُ الجمعيات المتخصصة من دول العالم المختلفة[1].

ولقد عادت تلك الجهود بمردوداتها الفعلية، إذ تمكنت المملكة من تحقيق خطوات متسارعة في عدد من المؤشرات الدولية لقطاع التعليم لعام 2023م، كمؤشر الابتكار العالمي، فقد صُنفت الدولة في المرتبة الثامنة والأربعين عالميًّا في مؤشر الابتكار العالمي للعام 2023م ضمن قائمة تضم 132 دولة، وذلك حسب التقرير الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). وكانت المملكة قد قفزت خمس عشرة مرتبة في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وحققت مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الفرعية، وحلَّت ضمن قائمة الدول العشر الأولى عالميًّا في أربعة مؤشرات، من تلك المؤشرات مؤشر استثمار رأس المال الجريء في شركات التقنية الناشئة، إذ حلَّت السعودية في المرتبة السابعة عالميًّا متقدمة بثلاثة وسبعين مركزًا[2].

رابعًا: الهوية العمرانية والمحافظة على التراث الوطني

تُولي القيادة السياسية جُلَّ اهتمامها بالحفاظ على الهوية العمرانية وتبذل قصارى مساعيها لأجل استثمار ثراء وتنوع المناطق والمدن السعودية، الذي يمنح كلًّا منها هوية تميزها من غيرها من المدن. وترتكز الرؤية الطموحة للدولة على ترسيخ الذاكرة التاريخية والتراثية والثقافية للمجتمع، وتوثيق هُوية المملكة المعمارية وضمان عدم ذوبانها في خضم الفلسفات الإنشائية والأنظمة الهندسية للأبنية الحديثة، مع الانخراط التقني والتكنولوجي في الحداثة واقتناء أدوات العصر. وكان لافتًا عام 2023م ما كشفه مؤشر "IMD" للمدن الذكية، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي أشار إلى تقدم مدينة الرياض إلى المرتبة 30 من بين 141 مدينة، ودخول كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة إلى المؤشر، ليصبح إجمالي المدن السعودية الذكية ضمن المؤشر 4 مدن. وحافظت العاصمة السعودية الرياض على مكانتها بوصفها ثالث أذكى مدينة عربية[3].

ولقد شهد العام 2023م مشاريع متنوعة في المدن الرئيسية وحواضرها وما جاورهما، البعض منها حديث يستلهم روح العصر، على نحو ما ألمحت إليه فعاليات معرض «سيتي سكيب العالمي» تحت شعار «لبناء مسكن المستقبل»، التي أقيمت في مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات في سبتمبر 2023م في ملهم شمال مدينة الرياض، بحضور عدد من الوزراء وقيادات القطاع العقاري والمصرفي، وأعلن خلالها وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان عن إطلاق عددٍ من المشاريع بقيمة تجاوزت 65 مليار ريال (17.3 مليار دولار)، منها إطلاق مشروع لتطوير مدينة بنان بالعاصمة الرياض، الذي سيُنفّذ وفق معايير عالمية ترتقي إلى تطلعات الباحثين عن السكن المتميز في مدينة الرياض[4].

---

(1) الشرق الأوسط، «مؤتمر الفلسفة الدولي» يناقش علاقة القيم العابرة للثقافات بالقضايا الأخلاقية، (08 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/GaQrVBe

(2) العربية، السعودية تقفز 15 مرتبة في مؤشر الابتكار العالمي، (30 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/MZTq

(3) العربية نت، 4 مدن سعودية تتقدم عالمياً في مؤشر «المدن الذكية للعام 2023م"، (10 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Em9XgvN

(4) «الوطنية للإسكان» تعلن إطلاق مدينة «بنان» بالرياض، الشرق الأوسط، (10 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/rVDp

أما البعض الآخر من مشـروعات العمرانية، فيسـتلهم روح الماضـي من مفـردات العمران السـعودي وقيمـه التاريخيـة والموروثة، ومن أهمها مشـروع برج المكعب في قلب مشـروع المربـع الجديد، الـذي أطلقه سـمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أيقونة معمارية، ومَعلمًا إبداعيًّا اسـتثنائيًّا يعكس إرثًا وقيمـةً تاريخية وحضاريـة للبيئـة العمرانيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة للريـاض خلال منتصـف القرن العشرين الميلادي، إذ تمكنت الرياض من إخراج نفسها من مدينة محاطة بأسوار إلى مدينة ذات نمو عمراني وتحول اجتماعي واقتصادي متسارع، واسـتمرت هذه التطورات الكبرى حتى أصبحت العاصمة إحدى أسرع المدن نموًّا في العالم خلال

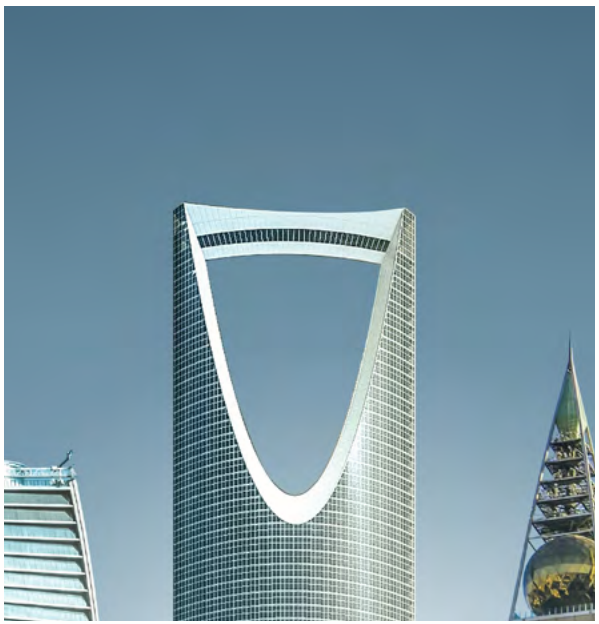

عام 2023م. ويتناغم الشكل الهندسـي للمكعب مع الهوية العمرانية لمدينة الرياض، حيث يوجد عديد من المباني فـي المدينة بالشكل المكعب أو شبه المكعب، ومن أبرز تلك المباني المحكمة الجزائية وسط الرياض، إضافة إلى مباني «وزارة الشـؤون البلدية والقروية والإسكان»، على نحو يؤكد الربط العمراني بين هوية المدينة ومشروع المربع الجديد.

وضمن إطار الجهود المتواصلة لسياسـات تحديث الدولة في تعزيز عناصر الهوية الوطنية السعودية، لا سيّما الموروث الوطني والعمراني، أُطلقت «مبـادرة التراث المعمـاري الحديث» وأُسس عديد من الشركات التطويرية كـ«شركة تطوير البلد» فـي جدة، بهـدف تنمية وتطوير المناطـق التاريخيـة فـي المدن السـعودية، وإدراجها ضمن منظومـة متكاملة ورؤية وطنية شـاملة تهتم بالتـراث المعمـاري الحديث في الدولة، إذ تعتبر المعالـم المعمارية ذات أهمية ومكانة ثقافية كونها تـشكل عنصرًا من عناصر الهوية الوطنية وجزءًا من التراث الثقافي المادي للمملكة، وهي تجسد قيمًا ثقافية متعددة كالقيم التاريخية والمعمارية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تسـهم بدورها في ترسيخ وتعزيز التلاحم الوطني والتكاتف المجتمعي.

وفي سـياق الاهتمـام السـعودي بالتراث وأصالـة العمارة أيضًـا، كان أهم مـا حمله عام 2023م هـو إدراج محمية «عروق بني معارض»، أول موقع طبيعي سـعودي ضمن لائحة التراث العالمـي، وتأتي محمية «عـروق بني معارض» ضمن المواقع التراثيـة والطبيعية ذات القيمة

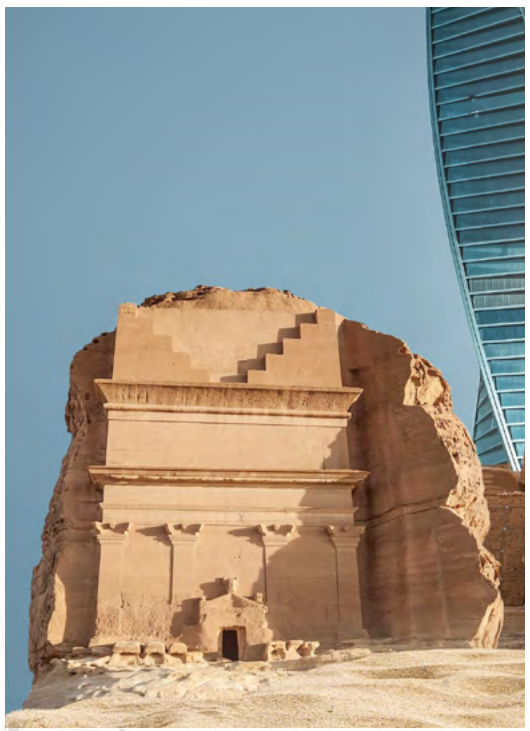

الاستثنائية على مستوى العالم، مع وقوعها ما بين ثاني أطول سلسلة جبال في شبه الجزيرة العربية وصحراء الربع الخالي، التي تعد أكبر مسطح رملي متصل على وجه الأرض[1]. وفي إنجاز سعودي آخر، أعلن وزير الثقافة الأمير بدر بن فرحان في مايو 2023م، تسجيل جبل عكمة في محافظة العُلا، في سجل «ذاكرة العالم» التابع لمنظمة «اليونسكو»، وذلك بدعم وتوجيه ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة الملكية لمحافظة العلا الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز. ويعد «جبل عكمة» أحد أبرز المواقع التاريخية في محافظة العلا، الذي يصنف أكبر المكتبات المفتوحة في الجزيرة العربية، ويشكل إدراج «جبل عكمة» ضمن «ذاكرة العالم» نموذجًا للتعاون في تطوير العلا لتصبح وجهة عالمية رائدة للتراث الثقافي والطبيعي[2].

وخلال الفترة بين 16 نوفمبر و02 ديسمبر، جرى افتتاح مهرجان الممالك القديمة السنوي 2023م بمحافظة العلا، الذي يتضمن تجارب غامرة فريدة من نوعها تُقام في مجموعة من المواقع القديمة التي تشكِّل جزءًا من المناظر الطبيعية القديمة لمحافظة العلا. وقد ركز مهرجان هذا العام بوجه خاص على المدن الواقعة على طريق البخور، بما فيها دادان والحِجر، حيث تزخر هذه المواقع بإرث غني يعزى لكونها ملتقى للطرق التاريخية التي كانت تربط بين الثقافات والحضارات، حيث كانت مراكز حيوية على طول طريق البخور الذي كانت تُنقل عليه البضائع الثمينة مثل اللبان والمر والبهارات والمجوهرات[3].

واستمرارًا لجهودها في الحفاظ على التراث العالمي، احتضنت المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين 10 و25 سبتمبر، أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجنة التراث العالمي، في نسخة وصفت بـ«الاستثنائية»، من حيث عدد المواقع التي سُجلت في قائمة التراث العالمي. وشارك في أعمال الدورة 195 من الدول الأعضاء والجهات الاستشارية والمنظمات غير الربحية ذات العلاقة. وكانت المملكة قد قدمت مشروع قرار إلى لجنة التراث العالمي يقترح تشكيل مجموعة عمل مفتوحة تضم كل من يرغب من الدول التي اعتمدت اتفاقية 1972م، ويهدف القرار إلى دراسة هذه المجموعة التوازن في قائمة التراث العالمي لإعطاء الدول التي ليست لديها مواقع أو الأقل تمثيلًا على القائمة أولوية، فقد جرى اعتماد مقترح المملكة بالإجماع، مع التوصية بأن يُشكَّل فريق العمل المفتوح برئاسة السعودية[4].

> بدت المملكة في عامها الثالث والتسعين مختلفة كثيرًا عما كانت عليه قبل أكثر من عقد، بفضل الخطوات الجادة التي اتخذتها القيادة الرشيدة لتعظيم مكامن القوة الاقتصادية والاجتماعية وتعضيد مسار الإصلاحات الهيكلية والتغييرات الاجتماعية الجذرية.

خامسًا: الذكاء الاصطناعي وسياسات التحول الرقمي

تُسارع القيادة السعودية خطواتها في مواكبة السباق الدولي في المجالات غير التقليدية، كمجال الذكاء الاصطناعي والتقدم التقني، بوصفه واحدًا من أهم محركات النمو العالمي ومحفزاته، وركيزة أساسية في برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الهائل في المملكة لأجل تحقيق رؤية 2030م، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية المستقبلية الطموحة وإستراتيجيات التحول الرقمي. ولم يكن صدور قرار اعتماد

(1) العربية نت، أول موقع للتراث الطبيعي بالسعودية.. «عروق بني معارض» على قائمة اليونسكو، (20 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/lyjK

(2) عكاظ، الهيئة الملكية للعلا: تسجيل «جبل عكمة» في سجل «ذاكرة العالم» بمنظمة «اليونسكو»، (24 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/lyjK

(3) انظر: مهرجان الممالك القديمة: أسبوعان من الأنشطة المقامة في مجموعة من المواقع القديمة، الموقع الإلكتروني لليونسكو على الرابط التالي: https://2h.ae/YnYV

(4) العيدروس: استضافة السعودية فعاليات لجنة التراث العالمي دعم للأجندة الثقافية الإقليمية، المال، (30 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/XGBD

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) عام 2019م بقرارٍ مفاجئ في ظل سعي الحكومة جاهدةً إلى تعزيز القدرات وتجهيز البنية التحتية من أجل تمكين القطاعين الحكومي والخاص في الاستغلال الأمثل لتقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

ولقد ركزت سياسات المملكة نحو التحول الرقمي والاستثمار في تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر على تنمية رأس المال البشري في مجالات متعددة، بينها الصحة والتعليم والإعلام والصناعة والقطاع المالي والأمن السيبراني، وتنوعت المبادرات والإستراتيجيات التي شهدها كل مجال من تلك المجالات خلال عام 2023م، فشهد المجال التعليمي مبادرات مشتركة بينه وبين «سدايا»، من بينها إطلاق برنامج «مبرمجي ذكاء المستقبل» الهادف إلى تدريب 5 آلاف طالب وطالبة ضمن المرحلة الأولى من البرنامج، الذي يستهدف تدريب 30 ألف طالب وطالبة من مرحلتي المتوسط والثانوية في مراحل لاحقة، على مبادئ تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما أُطلق «الأولمبياد الوطني للبرمجة والذكاء الاصطناعي» ليكون إحدى أكبر التظاهرات الوطنية، التي تستهدف صناعة جيل واعد من المبرمجين والمتمكنين من تقنيات البرمجة والذكاء الاصطناعي في سن مبكرة وتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم، وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع لديهم. وكان السعي إلى سد الفجوة والفوارق العلمية والتقنية بين الجنسين من أهم السياسات التي تبنَّتها القيادة السعودية خلال عام 2023م، فأطلقت الدولة برنامج «Elevate» في مايو لإعداد النساء للوظائف في الأسواق الجديدة، لتكون مبادرة هي الأولى في تمكين نساء العالم من تولي المهن الجديدة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولا تهدف الإستراتيجية السعودية للذكاء الاصطناعي إلى تعزيز نشر التكنولوجيا الجديدة وتدريب الكفاءة المحلية من أجل زيادة فرص الاستفادة الاقتصادية من هذا القطاع الناشئ فحسب، بل تهدف أيضًا إلى تعظيم المكانة الجيو-سياسية للدولة، وتعزيز دورها الإقليمي والدولي بجعلها مركزًا عالميًّا لأحدث التقنيات المتقدمة. وضمن هذا الإطار وافق مجلس الوزراء في 25 يوليو 2023م على إنشاء المركز

الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (ICAIRE) في الرياض، ومن المقرر أن تركز أعمال مركز الذكاء الاصطناعي على أربعة مجالات هي: تقديم الدعم في البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الوعي والتواصل بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتقديم التوصيات ذات الصلة بسياسات الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن بناء قدرات الذكاء الاصطناعي، والإسهام في الجهود العالمية التي تخدم البشرية في مجالات الذكاء الاصطناعي.

وكانت المملكة في طليعة الدول في تبنّي توصيات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدتها «اليونسكو» في نوفمبر 2021م بمشاركة 193 دولة، فقد أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي خلال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثانية في سبتمبر 2022م. ولقد تجسد كل ذلك عمليًّا خلال موسم الحج لعام 2023م وتنظيم أداء المناسك، الذي قدَّم الصورة المُثلى لقدرة السعودية على إثبات ذاتها وتفوقها في استخدام التطبيقات الذكية وتوظيف البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات المعلوماتية في تسهيل إدارة الحشود وتمكين انسيابية الحراك الجمعي بكل نجاح، وكل ذلك هو أحد منتجات ومستهدفات رؤية 2030م.

ولقد مكَّن هذا الاهتمام من مستوى القيادة العليا بتحديث وتنويع إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة ببُعديها المحلي والدولي، من تأهيل المملكة للوصول إلى مراتب متقدمة في المؤشرات العالمية، وتسجيل نتائج مبكرة في مشوار التحول الرقمي، من بينها تتويج السعودية بالترتيب الأول عالميًّا في مؤشر الإستراتيجية الحكومية لمؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي لعام 2023م[1]، والثاني عالميًّا في الوعي المجتمعي بالذكاء الاصطناعي 2023م[2].

سادسًا: دور الرياضة في تعزيز القوة الناعمة

لم يكن الحراك الرياضي السعودي والاهتمام بتعزيز وتحسين البنية التحتية الرياضية، وتوفير المرافق الحديثة، وتعزيز التدريب والتطوير المهني للمدربين واللاعبين، من قبيل المصادفة، بل جاء ضمن رؤية 2030م، التي سعت إلى تنمية جميع مجالات الحياة بالمجتمع السعوديّ، ومن بينها الرياضة والترفيه. أسباب رئيسية أخرى تكمن خلف هذا الاهتمام السعودي بالارتقاء بالرياضة المحلية، ويتأتى من بينها، هدف تنويع اقتصاد الدولة ومداخيله بعيدًا عن الاعتماد الأساسي على الصادرات من البترول، إذ يُعد الاستثمار بكثافة في الرياضة، خصوصًا كرة القدم، واستقطاب الأسماء اللامعة من اللاعبين الدوليين، ذا تأثير محفز للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك السياحة والترفية، وبالتالي تعزيز التنوع الاقتصادي. ويحقق تطوير الرياضة أهدافًا متعددة للمملكة، فهي أداة لإظهار القوة الناعمة وكسب قلوب وعقول الناس على مستوى العالم، وجزء من حملة أوسع لإعادة هيكلة اقتصاد المملكة قبل أن تبدأ عائدات النفط في التضاؤل، فضلًا عن أن الرياضة تُعد إحدى الركائز الأساسية لمشروع رؤية 2030م الحكومية. ويبقى أحد

> أنا سعيد هنا في السعودية ولن أرحل
>
> كريستيانو رونالدو

الأهداف هو تقديم الترفيه للشعب السعودي جزءًا من رؤية 2030م، وفي الوقت نفسه، تطوير المواهب المحلية التي من شأنها تعزيز مستوى الدوري السعودي للمحترفين على المدى الطويل[3].

ولقد تُرجم هذا الاهتمام بشكل واضح خلال عام 2023م، باتخاذ

(1) وكالة الأنباء السعودية، المملكة الأولى عالميًا في مؤشر الإستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي وفقًا للتصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي، (01 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3tFK7GH

(2) السعودية الثانية عالميًا في الوعي بالذكاء الاصطناعي وفقًا لمؤشر جامعة ستانفورد الدولي للذكاء الاصطناعي 2023م، (06 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3MbhQOv

(3) سمير الهاشمي، رهان سعودي بمليارات الدولارات على كرة القدم كـ«قوة ناعمة»، بي بي سي عربي، (29 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/OPDp

قرارات أحدثت تغييرًا جذريًّا في القطاع الرياضي، إذ أُطلق مشروع الاستثمار والتخصيص للأندية الرياضية، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030م في القطاع الرياضي، الذي يسعى إلى بناء قطاع رياضي فعال، من خلال تحفيز القطاع الخاص وتمكينه للإسهام في تنمية القطاع الرياضي، بما يحقق التميز المنشود للمنتخبات الوطنية والأندية الرياضية والممارسين على الأصعدة كافة. وتأتي هذه الخطوة على أثر إطلاق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في الخامس من يونيو 2023م مشروع الاستثمار في الأندية السعودية أو خصخصتها تحقيقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030م في القطاع الرياضي، وما تبعه مع إعلان وزير الرياضة السعودي الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل، نقل ملكية أندية الهلال والنصر والاتحاد والأهلي إلى صندوق الاستثمارات العامة، ونقل ملكية أندية القادسية والعلا والصقور والدرعية إلى صناديق استثمارية أخرى.

وفي 18 يوليو أعلنت رابطة الدوري السعودي لكرة القدم عن اعتزامها إطلاق إستراتيجية التحول، من أجل رفع مستوى اللعبة، لتحقيق مستهدفات القطاع الرياضي ضمن رؤية السعودية 2030م، وتقوم الإستراتيجية على 3 أهداف رئيسية هي، تعزيز تنافسية الدوري وحضوره على المستوى العالمي، وتحقيق النمو المستدام للدوري على المدى الطويل، والوصول بالدوري السعودي ليكون ضمن أقوى 10 دوريات في العالم[1]. وفي أغسطس 2023م وقَّع التطبيق الرسمي للهيئة السعودية للسياحة «روح السعودية» شراكة إستراتيجية مع الدوري الإسباني للمحترفين (LALIGA) بصفتها الوجهة السياحية الرسمية لعشاق كرة القدم الإسبانية حول العالم، لرفع مستوى الوعي بروح السعودية، الهوية الرسمية للسياحة السعودية. وضمن خطة تنويع الاقتصاد وخصخصة الأندية أيضًا، استحوذ كل من صندوق الثروة السعودي وشركة النفط الحكومية «أرامكو» في يونيو 2023م على عديد من الأندية المحلية.

ولا يخفى مدى التأثير العالمي الذي أرساه توجّه السعودية نحو تطوير المنظومة الرياضية، عبر استقطاب وضم أبرز لاعبي كرة القدم العالميين للأندية السعودية، وما حققه وجود هذه الأسماء، ليس فقط على صعيد اقتصادات الرياضة والارتدادات العائدة على قيمة الدوري السعودي وتزايد حجم المتابعين له على مستوى الإقليم والعالم، فقد جعل وجود هذه الأسماء الكبيرة الدوري السعودي لهذا الموسم واحدًا

(1) لجعله ضمن أفضل الدوريات في العالم.. رابطة الدوري السعودي تعلن عن «إستراتيجية التحول»، سي إن إن بالعربية، (18 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/paAMK انظر أيضًا: إستراتيجية سعودية للوصول بدوري كرة القدم إلى الـ10 الأقوى عالميًّا، الشرق (18 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/vWToj

من أقوى الدوريات تنافسية وإثارة على مستوى العالم، وهو ما مكَّن تعزيز الحضور السعودي في مختلف وسائل الإعلام الدولية[1].

ولم تقتصر جهود القيادة السعودية على وضع الإستراتيجيات والسياسات العامة المتصلة بقطاع الرياضة، بل أولت اهتمامًا مماثلًا بالجوانب والممارسات التنفيذية، فاستقبلت خلال عام 2023م عديدًا من الأحداث الرياضية الكبرى، من سباقات السيارات، وبطولات العالم للوزن الثقيل، ثُم بطولة كأس العالم للأندية. كما فازت السعودية بتنظيم كأس آسيا 2027، وكذلك الفوز بتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2034م.

وفي المحصلة النهائية، تعمل الاستثمارات السعودية في المجال الرياضي على تقديم صورة حقيقية بشأن التحولات الكبرى القائمة في الدولة، وتبديد الصورة النمطية الغربية المقلوبة عن السعودية، والبعث برسالة سلام وتقدم وانفتاح، لأجل ازدهار ورخاء وخير للجميع.

سابعًا: دلالات فوز السعودية بتنظيم معرض (إكسبو 2030م)

تمكنت المملكة العربية السعودية في خطف أنظار العالم بالفوز بملفها المقدم لتنظيم نسخة معرض إكسبو 2030م الدولي، وجاء فوز الرياض بعد حصولها على 119 صوتًا، في إطار تصويت جرى في العاصمة الفرنسية في 28 نوفمبر بمشاركة 165 دولة[2]. ويعد إكسبو أقدم وأعرق وأكبر المعارض العالمية، وهو يُقام كل خمس سنوات، ويرتكز على الحوار الثقافي وإبراز الجهود المشتركة لتحويل الأفكار الابتكارية العلمية إلى واقع يسهم في إيجاد حلول للتحديات الأساسية التي تواجه البشرية، وهو ما استمد منه السعوديون شعار حملتهم لملف الاستضافة، المتمثل في (حقبة التغيير: معًا نستشرف المستقبل). وتسعى المملكة باستضافتها هذا الحدث إلى تحقيق عديد من الفوائد

(1) Outlook India, Saudi Pro League Scores Big Secures Broadcast Deals with Multiple Networks Across Globe, 10 Aug 2023, Accessed: 02 Oct 2023. https://bit.ly/3LLmsdT

(2) وكالة الأنباء السعودية (واس)، عام / «إكسبو 2030م».. العالم يختار المملكة، (28 نوفمبر 2030م)، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3QYQXPp

الاقتصادية، كتدفق الاستثمار الأجنبي وتعزيز التجارة والصناعة المحلية، ورفع نسبة السياحة الداخليـة. ويُعد معرض إكسـبو حدثًا مُهمًّا في سياق مكانة الدولة السـعودية عالميًّا، وهو أحد أكبر التجمعات الدوليـة للإعلاميين والقنوات والصحف العالمية، بما يمكن أن يُسهم في تعزيز التواصل الدولي ودعم وجـذب أنظار العالم إلى السعودية ودول المنطقة العربية عامةً.

والأرجـح أن اسـتضافة المملكة لإكسـبو 2030م سيحقق لها منافع كثيرة، وسيُحدث زخْمًا اقتصاديًّـا وماليًّا وثقافيًّا كبيرًا يؤدي بصورة عامة إلى تعزيز اقتصاديات المملكة، وسيؤثر بالإيجاب وبشكل مباشـر في بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية مثل السـياحة والعقارات والضيافة والترفيه، وسينشـط حركـة البناء والتشـييد والسفر وتجارة التجزئة، فضلًا عن الرواج وارتفاع الطلب على نشـاط الدفع الإلكتروني والأعمال المالية، وعلى رأسـها البنوك العاملة بالمملكة، كما أنه يُعتبر سوقًا لإبرام الصفقات الاستثمارية والتجارية، وجسـرًا للتواصل بين الدول ويسهم في خلق أسواق تصديرية جديدة بما يتضمنه من الفرص لدفع الأعمـال التجارية، فضلًا عن دوره في تعزيز القوة الناعمة للمملكة.

ويأتي هذا النجاح للقيادة السـعودية تتويجًا لمسار نشط ورحلة عمل دؤوب، بدأ منذ عامين، سـعت خلالهما الحكومة السـعودية وقيادتها الرشـيدة إلى إعـداد ملف متكامـل ومتجانس يلبي الطموحات الخارجية والتوجهات الداخلية ورؤيتها الطموحـة 2030م، في إبراز دور المملكة ومكانتها وتوجهاتها التنموية، وستكون استضافة المملكة إكسـبو ذات أهمية إعلامية في تسليط الضوء على التحـولات التي مرت بهـا المملكة والنجاحات التي حققتهـا عبر رحلة تاريخية غير مسـبوقة امتدت لسـنوات تبنَّت خلاله الدولة تحولًا إيجابيًّا في مختلف المسارات الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية، وهو ما انعكس في تحقق هذا الفوز باعترافٍ دولي واضح بدور المملكة الريـادي والمحوري والثقة الدولية التي تحظى بها.

ثامنًا: الحراك الثقافي والأدبي والفني

تمثّل النقلة النوعية في الحراك الثقافي والأدبي والفنـي السـعودي أحـد أهـم أشكال التطور والتحول المدني الذي تشهده المملكة، بناءً على ما تشكله الثقافة من مسـار مهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وباعتبارها جـزءًا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعيـة للمجتمع المحلـي، وجانبًا مُهمًّا في تعزيز مكانة المملكة دوليًّا من خلال الاستثمار في تاريخها وتراثها وثقافاتها المتنوعة.

وعلى جانب الأنشطة الثقافية والأدبية، فقد أطلقت وزارة الثقافة النسخة الأولى من معرض «بين ثقافتين» بمحافظـة الدرعية التاريخية، ليأتـي ضمن جهود الدولة وقيادتها في تسـليط الضوء علـى ثقافة المملكة المميـزة من منظور مختلف يرتكـز على إظهـار العمـق الحضاري والتفـرد الثقافي لكثير مـن عناصرها وتوضيح التبايـن وكذلك التقـارب بينها وبيـن ثقافات الدول الأخرى، بهدف مد جسور حضارية وتعزيز التواصل والتبادل الثقافـي الدولي بوصفه أحد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها تحت مظلة رؤية السعودية 2030م.

ومـن جانبها، فعلـت الديوانيـات والمراكز الثقافية والتراثية أنشطتها ومبادراتها الخاصة، وعلى سـبيل المثال، أطلقـت دارة الملك عبد العزيز اليوم في 06 نوفمبر 2023م ضمن مبادرتها الثقافيـة برنامـج (أنتمي)، للتعريـف بالعمق

التاريخي والثقافي للمملكة، وإطلاع الناشئة واليافعين على العمق التاريخي والثقافي والجغرافي لبلادهم، ويعمل البرنامج من خلال الوسائل الرقمية والترفيهية الحديثة التي تتناسب مع توجهات الجيل الشاب ورؤية المملكة 2030م[1]. وشهدت المملكة نشاطًا ثقافيًّا لم ينقطع، ففتحت معاهد وأكاديميات للفنون والموسيقى[2]، وأُطلق عديد من المبادرات الثقافية والأدبية كـ«بوابة الثقافة»[3]، و«مبادرة 100 كتاب»[4]، وغيرها من المبادرات التي قدمتها ولا تزال تقدمها وزارة الثقافة وغيرها من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لهدف دعم مشروع النهوض بالقطاع الثقافي، وتعزيز حراكه ونشاطه في الاتجاهات المعرفية والمجتمعية، لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م في جوانبها الثقافية.

وكان وزير الثقافة الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود، قد ألحق الأندية الأدبية بمنصة المركز الوطني لمؤسسات القطاع غير الربحي، وأكد على تفعيل ما تضمنته إستراتيجية وزارة الثقافة للقطاع غير الربحي، الهادفة لبناء منظومة متنوعة من المنظمات غير الربحية في مختلف القطاعات الثقافية، تنتشر في جميع المناطق، من خلال ست عشرة جمعية مهنية في ثلاثة عشر قطاعًا ثقافيًّا. وتهدف إستراتيجية الوزارة للقطاع غير الربحي إلى إعادة تصنيف المؤسسات الثقافية غير الربحية حسب أدوارها تصنيفًا أوسع من التصنيف الثنائي المقرر في نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتوسيع مجالات اختصاصها بالنظر إلى القطاعات الثقافية، وتطوير قدراتها الإدارية والتسويقية والتشغيلية، ومواءمتها مع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ورفع قدرتها على خلق فرص جديدة في جذب الدعم، وتتيح الإستراتيجية للمثقفين والفنانين السعوديين، الانتماء المهني عبر روابط مخصصة. وتمنح

يعد قطاع السياحة إحدى أهم ركائز تحقيق رؤية 2030م، من ناحية الإسهام في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وخفض الاعتماد على النفط. وقد أعطت «الرؤية» هذا القطاع أولوية خاصة، فأوردت أنه سيجري تطوير المواقع السياحية وفق أعلى المعايير العالمية.

(1) صحيفة المدينة، دارة الملك عبد العزيز تطلق برنامج «أنتمي»، (06 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/KFEp

(2) وكالة الأنباء السعودية (واس)، ثقافي / إطلاق أول جمعية مهنية للموسيقى في المملكة ومقرها الرياض، (21 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3ts4sPz

(3) Farah Elakkad, Saudi Minister of Culture Launches New Platform Culture Gate, Leaders MENA, 09 Oct 2023, Accessed: 11 Oct 2023. https://bit.ly/45H2dFl

(4) وكالة الأنباء السعودية (واس)، ثقافي / «أدب» تطلق مبادرة لدعم 100 كتاب سعودي، (08 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/48PERA7

الفرص للمحترفين في هـذه القطاعات لتنمية مهاراتهـم، وبنـاء مبادراتهم، وتطويـر الوعي، وتكوين آليات الدعم، وتشكيل نموذج اجتماعي جاذب لاحتراف الثقافة والفنون[1].

وفـي السـياق الثقافي والأدبـي المناطقي، سـوف تنظم «هيئة الأدب والنشر والترجمة» السـعودية «مهرجان الكُتّاب والقـرّاء» الثاني خلال الفترة بين 4 و10 يناير 2024م، بمركز الأمير سـلطان الحضاري في مدينة خميس مشـيط بمنطقة عسـير، وذلك للاحتفاء بالثقافة والأدب العربـي والعالمي. وسـوف يتضمـن المهرجان عروضًا تراثية للفنون الأدائية التقليدية المتنوعة في عسـير، ويوفـر منصة للفنون التشـكيلية؛ لتسـمح للفنانين المحليين بإبـراز مواهبهم في المزج بين الفن والأدب عبر مجموعة متنوعة من الأنشطة الفنية[2].

وعلى الجانب الفني، كان الوجود السـعودي السـينمائي في أهـم المهرجانات السـينمائية الدولية، لتسـليط الضوء علـى صناعة الأفلام بالمملكـة، والتجـارب الناجحـة فيهـا، ودعم المواهـب السـعودية عبر تعزيـز حضورها في المنصات السـينمائية الكبـرى، وإيجاد فرص لتطويرها ونموها عبر الشراكات الدولية الفاعلة. ومن جانبها، واصلت هيئـة الترفيه جهودها في إبراز القوة الناعمة السـعودية والفن السعودي وروائع الفـن العربي والحـفلات والمهرجانات. وكان لافتًا في عام 2023م مشـاركة فرقة سيالة السـعودية للفنـون الشـعبية مـن محافظة الأحساء، في حفل أمام برج إيفل، ضمن فعاليات مهرجـان أقورا الـذي أقيـم بباريـس. ثم جاء الأوركسترا السـيمفوني السعودي في نيويورك في 19 سبتمبر 2023م، والذي أحياه 80 موسيقيًا من فرقة الأوركسترا والكورال الوطني، في حفل نظمته «هيئة الموسيقى» على مسرح دار الأوبرا (متروبوليتـان) فـي مركز لينكلـون بنيويورك، ضمن مبادرة «روائع الأوركسـترا السعودية». وقد مثلت هذه المشـاركة ثالثَ وجهات «روائع الأوركسـترا السـعودية» التي جابـت العالم؛ حيث بدأت من العاصمة الفرنسـية باريس، ثم إلى مكسـيكو سيتي بالمكسـيك، قبل أن تحط رحالها في نيويـورك؛ لتعريف المجتمع العالمي بروائع الموسـيقى والفنون الأدائية السعودية، تعزيزًا للتبـادل الثقافي الدولي الـذي يعد أحد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى وزارة الثقافة لتحقيقهـا تحت مظلـة رؤيـة 2030م[3]. وفي ديسمبر انعقدت الدورة الثالثة لـ«مهرجان البحر الأحمر السـينمائي الدّولي»، والذي جمع العديد من الأفلام والمخرجين والممثلين الموهوبين من مختلف أنحاء العالـم، واحتفلت خلاله صناعة السينما بأعمال فنية متميزة[4].

بالمجمل، يمكن القول إن السياسة السعودية في الداخل شهدت خلال عام 2023م حراكًا كثيفًا ونشاطًا موسعًا نحو تعزيز الهوية الوطنية وتمتين الترابط بين أفراد المجتمـع ومكوناته المختلفة وارتباطه العميـق بالدولة، وسـعت إلى تنويع المبـادرات والإسـتراتيجيات المختلفة، وذلك في سـبيل النهوض بالمجتمع نحو أفق أرقى على سلم التطور والتقدم الحضاري والثقافي. ويجدر بالذكر هنا، أن هذه المبادرات والإسـتراتيجيات التي أطلقتها القيادة الرشـيدة، وحتى الإنجازات والنجاحـات التي حُقِّقَت خلال عـام 2023م، لم تكن وليدة المصادفة، وإنما هي نتيجة سياسات مدروسـة وخطوات متراكمة ضمن إستراتيجية واضحة جرى تطبيقها، فسهَّلت اجتياز الحواجز، وأفسحت الطريق أمام القيادة ودوائر القرار نحو قيادة الدولة إلى مسـتقبل أكثر تميزًا في 2023م. وعلى الأرجح أن هذا الطمـوح لن يتوقف خلال 2024م، في ظل إصـرار القيادة وطموحها لتجاوز رؤيـة 2030م التي حققت على مدى السـنوات الماضية مستهدفاتها بقدر فاق الجداول الزمنية المحـددة لها، مما يسـتلزم إتباعَهـا برؤية أكثر شمولًا وتنوعًا، وهي الرؤية التي أطلق عليها الأمير محمد بن سلمان رؤية 2040م.

(1) عكاظ، وزير الثقافة يُلحق الأندية الأدبية بمركز القطاع غير الربحي، (01 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2h.ae/jWoG
(2) الشرق الأوسط، عسير تستضيف «مهرجان الكُتّاب والقرّاء» يناير المقبل، (08 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/bymlNvJ
(3) الشرق الأوسط، الموسيقى السعودية تصدح في نيويورك، ، (13 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/9D6Qao3
(4) الشرق الأوسط، ختام «البحر الأحمر السينمائي»... تكريمٌ للأفلام المتميزة وتألقٌ للنجوم، (8 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/fsOkK47

سياسات التحديث والحكم الرشيد في إطار رؤية 2030م

في عامها رقم 93 بدت المملكة مختلفة كثيرًا عبر تعظيم مكامن القوة الاقتصادية والاجتماعية وتعضيد مسار الإصلاحات الاجتماعية.

تمكنت الرياض من الخروج من نمط مدينة محاطة بأسوار إلى إحدى أسرع المدن نموًّا في العالم خلال 2023م.
استثمرت المملكة رياضيًّا، خصوصًا كرة القدم، لتنويع الاقتصاد، فاستقطبت أسماء لامعة من اللاعبين لتحفيز قطاعات اقتصادية كالسياحة والترفيه.
جاء إعلان الرياض عام 2023م عامًا للشعر العربي جهدًا إضافيًّا لزيادة اعتزاز أفراد المجتمع بلغتهم العربية، بوصفها إحدى ركائز هُوية المجتمع السعودي.
خُصِّص يوم 11 مارس من كل عام يومًا للعَلَم السعودي، تأكيدًا لحرص الدولة على توثيق الهُوية الوطنية السعودية.
ركزت سياسات المملكة نحو التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتنمية رأس المال البشري في الصحة والتعليم والقطاع المالي والأمن السيبراني.
تركز الإستراتيجية الجديدة للتعليم على زيادة فرص تحويل الأبحاث إلى ابتكارات ذات مردود اقتصادي لتحفيز نمو الشركات الناشئة.
صُنفت المملكة في المرتبة رقم 48 عالميًّا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023م ضمن 132 دولة.
احتفت وزارة الدفاع بـ«اليوم العالمي للمرأة» بفعاليات نظمتها الإدارة العامة للتواصل الإستراتيجي تحت عنوان «حاضر واعد.. مستقبل مشرق».
استضافة المملكة إكسبو 2030م الذي سيحقق منافع اقتصادية كبيرة، وسيؤثر إيجابيًّا في أنشطة اقتصادية كالسياحة والعقارات والضيافة.
استحوذت قضايا النهضة الكلية للدولة، وتعزيز الأمن الوطني، وتمكين المجتمع المحلي وتعزيز دور أفراده تعليميًّا وثقافيًّا على اهتمام القيادة السعودية.
جملة السياسيات التي تبنّتها الدولة السعودية في 2023م والحراك الكثيف نحو تنويع المبادرات والإستراتيجيات التعليمية والتقنية والرياضية، بغية تعزيز الهُوية الوطنية وتمتين الترابط بين أفراد المجتمع ومكوناته المختلفة وارتباطه العميق بالدولة.
يحمل عام 2024م تنبؤات متفائلة ومسارًا مماثلًا في سعي الدولة وقيادتها في ظل إصرار القيادة وطموحها لتجاوز رؤيتها 2030م برؤية أكثر شمولًا وتنوعًا وهي الرؤية التي أطلق عليها الأمير محمد بن سلمان رؤية 2040م.

مشاريــع رؤيـــة 2030
ذا لايـــن

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مشروع مدينة ذا لاين في عام 2021، لتؤسس مفهوماً جديداً للحياة الحضرية التي تتمحور حول الإنسان والطبيعة، وتكون نموذجاً فريداً للمدن المستدامة العاملة بالطاقة المتجددة 100%، إلى جانب المحافظة على 95% من الأراضي كمحمية طبيعية، انسجاماً مع أهداف المملكة للاستدامة. وتشمل المشاريع المبتكرة الأخرى في نيوم، أوكساچون وتروجينا وسندالة.

اطلع على المزيد

السعودية.. صانع السلام ومحفز الاستقرار الإقليمي

كان أهم مجالات الحركة والنشاط في الحالة السعودية عام 2023م هو مجال السياسة الخارجية، الذي شهد حركية ملفتة، بمعايير السياسات الخارجية والدبلوماسيات الإقليمية والدولية على السواء. ولقد أكدت المملكة عام 2023م رؤيتها وفلسفتها السياسية بشأن الاستقرار العالمي والنظام الدولي، وهي الرؤية التي تبتعد عن سياسات المحاور والاستقطاب، وتسعى لبناء جسور مصالح مع جميع القوى، بحيث لا تعني علاقاتها مع إحداها القطيعة مع الآخرين؛ وهي الرؤية والفلسفة التي وجهت الحركة الدبلوماسية السعودية على مدى العام 2023م. لقد تمكنت المملكة من التحرك النشط خارج صناديق الحركة الدبلوماسية الضيقة، وانتقلت في عام 2023م من مرحلة الحفاظ على وضعيتها القيادية في العالم الإسلامي إلى مرحلة بناء الدور العالمي، لقوة إقليمية ذات طموح دولي.

◄

ظهرت المملكة في 2023م بوصفها قطبًا إقليميًّا بخصائص عالمية، وانتقلت من مركز لقيادة العالم الإسلامي، إلى قطب إقليمي صاعد ذي هُوية حضارية محددة، ويمارس دورًا عالميًّا أصبح محل احتياج في الوساطات والتوازنات الدولية، وكان ذلك مميزًا بعد سنوات أُثقل خلالها دورها السياسي بفعل انخراطها في أزمات الإقليم وفي حرب اليمن. وإلى حدٍ كبير. هذا ما يشيرُ إليه بشكل خاص حجم المؤتمرات والقمم الجماعية والثنائية التي استضافتها المملكة، والتي شملت دولًا من مختلف القارات، وحجم الزيارات الرسمية والوفود التي توالت على المملكة، ونوعية الأفكار والمبادرات الجديدة التي أطلقتها السعودية، والبيانات الثنائية والجماعية التي صدرت عن هذه القمم. كل ذلك جعل من عام 2023م ذروة النشاط الدبلوماسي السعودي، وهو مسار يرجّح أن يستمر ويزداد في عام 2024م.

لقد مكن المملكة من لعب هذا الدور: تنامي الرضا عن الدور السعودي، وازدياد الطلب والمقبولية الإقليمية لهذا الدور، الذي تعاملت معه المملكة بجهوزية سياسية ودبلوماسية وتقنية عالية، وتفاعلت معه بثقة كبيرة. ولعل ما ساعد المملكة أيضًا على إحداث هذا الزخم السياسي، هو أنها مارست الانضباط على نفسها أوّلًا قبل الآخرين، وطبقت مبدأ صفر مشكلات فعلًا لا قولًا، حين سعت إلى تصفير مشكلاتها مع قطر والعراق وإيران، والحوثيين، وتركيا، وسوريا. وإلى حدٍ كبير سلط عام 2023م الضوء على القدرات الخاصة للمملكة، التي جعلتها محطة محورية، يرغب الكثيرون في القدوم إليها وقبول وساطتها والاستضافة لأجل إبرام اتفاقيات التسويات على أراضيها.

وكان أهم ما أكده عـام 2023م هو هذا النهج الدبلوماسي الجديد، الذي كانت محصلته ظهور المملكة بوصفها قُطبًـا إقليميًّا ذا طموح عالمي، ويمارس ممارسـات القـوى العالميـة، وهو ما تجسَّد في مناحٍ عديدة، منها ما يلي:

أولًا: الرؤية السعودية للعالم وللشرق الأوسط

اسـتأنفت المملكة في عام 2023م تقديم رؤيتها للعالم وللشرق الأوسط في إطاره. ولقد سلَّط لقاء ولي العهد مع قناة «فوكس نيوز» الضوء على هذه الرؤية بجلاء، فوفقًا لرؤيـة ولي العهد، فإنه يرى العالم بناءً متسـقًا ومتعاضدًا، لا ينبغي الإضرار بأيٍّ مـن أركانه وأعمدته، ولا يـرى أن التحالفات أو التكـتلات الدوليـة هـي تكـتلات متعادية

أهم ما أكده عـام 2023م هو هذا النهج الدبلوماسي الجديد، الذي كانـت محصلته ظهور المملكة بوصفها قُطبًا إقليميًّا ذا طموح عالمـي، ويمارس ممارسات القوى العالمية، وهو ما تجسَّد في مناحٍ عديدة.

بالضرورة، لذلك حين سُئل عن عضوية المملكة في البريكس، أكد أن مجموعة «بريكس» ليست ضد أمريكا، بدليل وجود حلفاء واشنطن داخلها، و«بريكس ليس تحالفًا سياسـيًّا». وحين سُئِل عـن الصين قـال «لا أحد يريد أن يـرى الصين ضعيفـة، إن انهارت الصين فـدول العالم أجمع معرضة للانهيار بما فيها أمريكا»[1].

هذه الرؤيـة التصالُحيـة والتكاملية للنظام الدولي تنتصر لرؤية عالم يسـوده السلام وليس الصراع، وهي رؤية تدعو الأقطاب المتصارعة في العالم لأن تتبصَّر في أهمية وجودها المشـترك، وأن وجودهـا هـو جزء أساسـي لوجـود الآخر، وأن فناءها يسـتبطن احتمالات الفنـاء للذات أيضًا. وفي ما يتعلق بالسياسـة النفطية أكد أن

(1) الشرق بلومبرغ، النص الكامل لمقابلة الأمير محمد بن سلمان مع قناة «فوكس نيوز»، (21 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Vxgc4A4

«سياستنا البترولية يحكمها العرض والطلب، وملتزمون استقرار أسواق النفط، وقرارات أوبك+ لا تدعم طرفًا على حساب الآخر».

ولقد ترافق مع الرؤية التصالحية لولي العهد بشأن النظام الدولي توجُّهٌ سعودي للانفتاح بثقة على الشراكات الدولية الجديدة، والاستمرار في آلية تعزيز العلاقات عبر مجالس التنسيق الإستراتيجية، التي لن يكون آخرها إعلان المملكة وجمهورية البرازيل الاتحادية، خلال زيارة الرئيس لولا دي سيلفا إلى الرياض في أواخر أكتوبر، عن إنشاء (مجلس التنسيق السعودي البرازيلي)، وَفق ما تضمنه البيان المشترك الصادر في ختام زيارة الرئيس البرازيلي إلى المملكة في أواخر نوفمبر 2023[1].

وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، تقدّم المملكة، عبر الأمير محمد بن سلمان، رؤية لشرق أوسط يسوده الاستقرار ويتنافس على التقدم والرخاء والازدهار، ولا تسيطر عليه الصراعات، وليس أسيرًا لنزاعات أيديولوجية تُهدر مقدراته»[2]. شرق أوسط تسود علاقات السلام بين قواه الفاعلة، ويسهم فيه العرب بدورهم الطليعي التاريخي، وذلك ما عبَّر عنه الأمير في ختام القمة الصينية العربية في 09 ديسمبر 2022م، حين قال: »نؤكد للعالم أجمع أن العرب سيسابقون على التقدّم والنهضة مرة أخرى.. وسوف نثبت ذلك كل يوم». وهو نفس ما كان قد قاله الأمير خلال انعقاد النسخة الثانية لمنتدى مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض قبل أكثر من خمس سنوات، في أكتوبر 2018م، حين أكد أن «منطقة الشرق الأوسط ستصبح أوروبا الجديدة»، مما يعكس الاستمرارية والاتساق في الرؤية السياسية لولي العهد.

وعلى الرغم من إدراك الأمير محمد بن سلمان أهمية تحقيق النهضة للمملكة العربية السعودية ونظرته للوضعية السياسية والتاريخة والاقتصادية والدينية الخاصة لبلاده في الإقليم، وأهمية تصدُّر المملكة وقيادتها النهضة والنمو، وعلى حد قوله إنه «لا يليق أن يكون هذا البلد العظيم إلا في موقع الصدارة في كل المجالات»[3]، فإنه لا يرى ذلك إلا في إطار شرق أوسطي شامل ومستقر ينعم فيه الجميع بالاستقرار والرخاء، لذلك يقول في حواره مع فوكس نيوز: «لنحقق أهدافنا في المملكة يجب أن تكون المنطقة مستقرة، ونتطلع إلى أن تنعم المنطقة ودولها كافة بالأمن والاستقرار لتتقدم اقتصاديًّا»، وهو نفس ما كان الأمير قد قاله سابقًا عام 2019م، حين قال: «لن يهدأ لنا بال حتى نحقق هذا الهدف لوطننا أولًا ثم لأشقائنا في المنطقة»[4]. وفق ذلك يرى الأمير أن تقدُّم السعودية وصدارتها في المنطقة أمر حتمي، ويصل إيمانه بمستقبل الشرق الأوسط المزدهر –أوروبا الجديدة– إلى حد القناعة والعقيدة السياسية.

ولا تقتصر رؤية المملكة للشرق الأوسط على الجانبين السياسي والاقتصادي، كما لا تقتصر على مجرد الرؤى والطموحات، وإنما ترافقها خطوات عملية على الأرض، حتى تشمل مجال البيئة والمبادرات بشأن المناخ والتشجير. وكان ولي العهد قد أطلق مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في عام 2021م، وهي التحالف الإقليمي الأول الذي يهدف إلى الحد من آثار تغير المناخ على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما انطلقت النسخة الثانية من مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في 07 نوفمبر 2022م في مدينة شرم الشيخ، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP27)[5].

وتبقى الدائرة الخليجية المركز الأول لنشاط الدبلوماسية والفكر الإستراتيجي السعودي، وهي مركز الرعاية الخاصة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ويبقى الهدف الأسمى للمملكة داخل هذه الدائرة هو العمل على الحفاظ على وحدة دول مجلس التعاون الخليجي وتضامنها وأمنها القومي وإبعادها عن الأزمات، ودفع أي تهديدات يمكن أن تطالها من العالم أو من الإقليم، وليس أدل على ذلك من حرص السعودية على وجود دول المجلس معها في كل خطوة دبلوماسية عالمية تخطوها، أو فضاء دبلوماسي جديد تتحرك نحوه، وذلك نهج المملكة المستمر، ففضلًا عن جذب السعودية معها دول المجلس في القمتين الخليجية–الأمريكية والخليجية–الصينية اللتين عُقدتا في السعودية عام 2022م، فقد حرصت المملكة عام 2023م على وجود

(1) واس، صدور بيان مشترك في ختام زيارة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية للمملكة، (30 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/N2006418

(2) الشرق الأوسط، محمد بن سلمان لـ«الشرق الأوسط»: هجمات إيران الأخيرة تتطلب موقفًا حازمًا من المجتمع الدولي، (16 يونيو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/kdXJYdq

(3) المرجع السابق

(4) المرجع السابق.

(5) الشرق الأوسط، السعودية تدعم «الشرق الأوسط الأخضر» بـ2.5 مليار دولار، (08 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/7Nje7Si

دول المجلس معها في التحركات الدبلوماسية الجديدة التي أحدثتها في سياستها الخارجية، على نحو ما حدث في القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى في جدة في يوليو، والقمة الخليجية مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في الرياض في أكتوبر.

وفيما يتعلق بمواقف التضامن العملية للمملكة مع شقيقاتها من دول مجلس التعاون الخليجي، وكمثال واحد فقط، يمكن الإشارة إلى البيان شديد اللهجة الذي أصدرته وزارة الخارجية السعودية في 2 أغسطس 2023م تضامنًا مع دولة الكويت ضد الموقف الإيراني[1]. حيث صدر البيان بعد مُضي خمسة أشهر على اتفاق تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران، برعاية صينية، مما يؤكد أولوية قضايا دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للمملكة، وأنها لا تتأثر في ذلك بأي مواقف أو حسابات سياسية متعلقة بأطراف أخرى، حينما يكون الحق مع دول المجلس.

ثانيًا: السعودية وسيط دولي صاعد

كان أهم ما أبرزته توجهات السياسة السعودية عام 2023م، تنامي دور الوساطة للمملكة في الأزمات الدولية كمرتكز مهم في السياسة الخارجية السعودية، واتجاهها لتنويع العلاقات الدبلوماسية مع التكتلات الدولية والإقليمية. حيث برزت المملكة في عام 2023م تقود عمليات الوساطة في النزاعات والأزمات، بهدف إطفاء الحرائق التي تشعلها الأزمات الإقليمية والدولية.

المؤكد أن توجُّه المملكة إلى ذلك هو بمثابة استئناف لدورها السياسي التاريخي، وهي التي سبقت منذ 30 سنة ورعت اتفاق الطائف عام 1989م -منذ أكثر من 30 سنة- بين الفرقاء في لبنان، وهو الاتفاق الذي تأسس عليه استقرار الدولة اللبنانية لعقود، وكان تراجع المملكة عن هذا الدور حافزًا لقوى إقليمية لملء هذا الفراغ بأدوات مختلفة عن الأدوات السعودية. وجاء استئناف المملكة لعب دور صانع السلام الإقليمي والعالمي بعد 2020م، أيضًا انطلاقًا من تراكم خبراتها على مدى العقد الماضي.

وفي عام 2023م قدَّمت السعودية أوراق اعتمادها ومؤهلاتها لأداء هذا الدور، التي تمثَّل أهمها في ما يلي:

التوازن في إدارة العلاقة مع الأقطاب: فضلًا عن أن السعودية تمكَّنت من تصحيح وجهة النظر الأولى التي سيطرت على الرئيس الأمريكي جو بايدن وإدارته، وكانت على مدى عام 2023م

(1) أكد البيان أن «المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تجددان التأكيد على أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة. كما تجددان دعواتهما السابقة والمتكررة للجمهورية الإسلامية الإيرانية للتفاوض حول الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت كطرف تفاوضي واحد، والجمهورية الإسلامية الإيرانية كطرف آخر، وفقًا لأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار». انظر: واس، وزارة الخارجية: المملكة والكويت تجددان التأكيد على أن ملكية الثروات الطبيعية في حقل الدرة هي ملكية مشتركة بين البلدين فقط، (02 أغسطس، 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/e66f505544c

قِبلة لوزيـــر الخارجية ومستشـــار الأمن القومي ومدير الـ«سي آي إيه» وأعضاء بالكونجرس، فقد تمكَّنت على مدى العام من إدارة علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا بسلاسة، دون أن تُحســـب على هـــذا القطـــب الدولي أو ذاك، لقـــد واصلت تطوير علاقاتهـــا مع الصين وقبلت بالاتفاق الذي توسَّـــطت فيه بكين بينها وبين إيران، كما حافظت على علاقاتها مع روسيا وأوكرانيـــا في الوقت نفســـه، ومن خلال «أوبك بلس» ظلت طوال العام تدير سياستها النفطية وفقًا وفقا للقاعدة التي ألزمت نفسها بها كمبدأ، وهي قاعدة العرض والطلب، والتزمت بسياسات أوبك بلاس التي كانت تتوافق مع روســـيا في ظل موقف دولي اســـتقطابي حـــاد خلال الحرب في أوكرانيا، ورغم تباين ذلك مع الموقف الأمريكي. وفـــي الوقت الـــذي توافقت فيه مع روســـيا في «أوبك بلس»، فقد استضافت الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينســـكي الذي ألقى كلمة في القمة العربية الثانية والثلاثين في مايو بجدة، ووقَّعت على اتفاقية ومذكرة تفاهم لتقديم مســـاعدات لأوكرانيـــا بقيمة تصـــل إلى 400 مليـــون دولار. واســـتمر ولي العهد الســـعودي في إدارة علاقة متوازنة بين بوتين وزيلينسكي، وظل على تواصل مع كليهما على مدى العام.

ويثير الانتباه تلك الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الروسي إلى الرياض في 7 ديسمبر، والتي مثلت وجهة خاصة للرئيس الروسي عام 2023م، الـــذي تقلصت فيـــه زياراته الخارجيـــة على إثر مذكرة التوقيف التي أصدرتها الدائرة التمهيدية الثانية في المحكمة الجنائية الدولية بحقه في 17 مارس 2023م. وبلغ الأمر حد عدم حضور الرئيس الروســـي قمة البريكس في جوهانسبيرج، فيما كان أشبه بحصار دولي على روســـيا، لتأتي زيارة الرئيس الروســـي للمملكة لتكســـر هذا الحصار، ولتشير إلى قدرة الســـعودية على إدارة علاقاتها بتوازن وقوة مـــع الجميع. والأرجح أن ذلك يجعل روسيا والرئيس بوتن شخصيًا في موقف التقدير والامتنـــان للمملكة. وذلك من شـــأنه أن يعظّم أوراق الســـعودية في أي أدوار وساطة لاحقة بين روسيا وأكرانيا، كما أنّ من شأنه أن يعزز مبادرات المملكة فـــي القضية الفلســـطينية بالنظر إلى الدور الذي تقوم به روسيا في مجلس الأمن، وعلى

أرض الواقع في الشـرق الأوسـط. والمؤكد أنّ زيارة الرئيس بوتن شهدت نقاشات موسّعة لدور تلعبه المملكة وروسيا على ساحتَي أوكرانيا وغزة، وهو ما يشـيرُ إلى دور المملكة الدولي المتنامي بوصفهـا صانعة سلام. وكان ولـي العهد الأمير محمد بن سلمان قد أعلن أكثر من مرة عام 2023م عن اسـتعداد المملكة للوسـاطة بين موسـكو وكييف وبذل الجهود للوساطة بين كل الأطراف.

وكانـت مبـادرة ولـي العهـد في سـبتمبر 2022م قد نجحت في الإفراج عن 10 أسـرى من مواطني المغرب والولايات المتحدة، وبريطانيا، والسويد، وكرواتيا. وفي وقتٍ ما في عام 2023م تواصل التفكير في عقد قمة عالمية للسلام بشأن أوكرانيا في السعودية[1].

وكان لافتًا انعقاد الاجتماع غير المسبوق الذي استضافته المملكة بمدينة جدة في 05 أغسطس لمستشـاري الأمن القومي وكبار المسؤولين في ما يزيد على 40 دولة ومنظمة دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وبمشـاركة الولايـات المتحدة والصين والهنـد، بدعوة من ولـي العهد الأمير محمد بن سلمان، وبرئاسة مستشار الأمن الوطني السـعودي د. مسـاعد بن محمد العيبان، وهو الاجتماع الذي جاء استمرارًا للمبادرات الإنسانية والجهود التي بذلتهـا المملكة لوضع حد للحرب الروسية–الأوكرانية، وامتدادًا لجهود ولي العهد الأمير محمد بن سـلمان منذ أن قدَّم مبادرته في بداية الأزمة في فبراير 2022م، وعرض وسـاطته على الجانبين. وبهذا الاجتماع سـعت السعودية إلى الخروج برؤية موحدة باتجاه تحقيق السلام، وأكـدت أنها الوسـيط الدولي الأمثـل في هذه المرحلة، وأنها تريد الإبقاء على التوازن في النظام الدولي، ونـزع فتيل الأزمـات. والمؤكد أنّ عقد الاجتماع بالمملكة والمشـاركة الدولية الواسعة فيه، قد أبرزا الدور السعودي المؤثّر والفاعل على السـاحة الدولية وأكدا تـوازن علاقات المملكة وتميزها مع الجميع. لذلك عبَّر المشـاركون عن شكرهم وتقديرهم لقيادة السعودية للدعوة لهذا الاجتماع واستضافته[2].

وإلـى حدٍ كبيـر بـدت المملكة فـي الفترة الأكبـر من عـام 2023م، تتبنَّى نهجًـا أقرب إلى الراديكاليـة في سياسـاتها الخارجيـة، وبدت طرفًـا ضمن شـراكات وتكتلات جديـدة، وكان نتاج ذلك موافقة مجلس الوزراء السـعودي في 28 مارس علـى انضمام السـعودية إلى منظمة شـنغهاي للتعاون بصفة «شريك للحوار»، وهي المنظمة التـي تقودها الصيـن، وكان نتاج ذلك أيضًا دعـوة المملكة ومجموعة مـن الدول إلى عضوية البريكـس، خلال انعقاد قمة المجموعة في جوهانسـبرغ في 24 أغسطس، وهي الدعوة التي استقبلتها المملكة بكل تقدير لذاتها واحترام لمكانتها، حين أكدت على لسـان وزير خارجيتها الأميـر فيصل بـن فرحـان أنها سـوف تدرس الدعوة وتتخذ القرار المناسـب[3]. وبانضمامها إلى عضوية البريكـس – إذا قررت ذلك– تصبح المملكة الدولة الشـرق أوسطية الأولى بعضوية كاملة في ثلاثة من التكتّلات الرئيسية في العالم، هي: «مجموعة العشرين» و«منظمة شنغهاي» و«بريكس»[4]، وكانـت المملكة قد وقّعت في 12 يونيو 2023م على وثيقـة انضمامها لمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا(TAC). وهكذا أدارت المملكة علاقاتها بالغرب والشـرق بدرجـات من التـوازن مثيرة للإعجـاب. وبينما صـدّرت نفطها إلـى الصين ودخلـت معها في شـراكات إسـتراتيجية، فقد انخرطت في فكرة مشـروع الممر الاقتصادي العالمي مع الولايات المتحدة وأوروبا والهند وشركاء إقليميين آخرين.

هكـذا دارت المملكـة دورتهـا الكاملة في السياسـة الخارجية، دون أن تخسر في علاقاتها بالولايـات المتحدة، وهـو ما تبـدَّى من حجم التوافقات والعمل الثنائي بين الرياض وواشنطن في كثير من الملفات (خصوصًا ملفَّي السـودان واليمن)، وكانـت المملكة قبـل عملية طوفان الأقصى التي شنَّتها حركة حماس الفلسطينية في 07 أكتوبر، على وشك «إبرام أكبر صفقة تاريخية منذ نهاية الحرب الباردة»، على حد وصف الأمير

(1) قال رئيس مكتب الرئيس الأوكراني، أندريه يرماك، إن فريقه يستعد لقمة سلام مقبلة في المملكة العربية السعودية، وكتب في منشور عبر تيليجرام: «نواصل التحضير للاجتماع الثاني على مستوى مستشاري الأمن القومي والمستشارين السياسيين لقادة الدول في المملكة العربية السعودية. ستكون مكرسة لمبادئ السلام الأساسية على أساس صيغة السلام (التي طرحها) الرئيس فولوديمير زيلينسكي أشار رئيس مكتب الرئيس الأوكراني إلى أن «هدفنا في المملكة العربية السعودية هو تطوير رؤية موحدة للصيغة والعمل على احتمالات عقد قمة السلام العالمية في المستقبل"، انظر: سي إن إن بالعربية، رئيس مكتب زيلينسكي: نستعد لقمة السلام المرتقبة حول أوكرانيا في السعودية، (02 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Fhfiu5N

(2) الشرق الأوسط، عبدالهادي حبتور، اجتماع جدة... نحو بلورة كافة مبادرات السلام للأزمة الأوكرانية، (05 أغسطس 2023م)، https://cutt.us/G3atI، انظر أيضًا: صحيفة سبق الإلكترونية، جدة.. اختتام أعمال اجتماع مستشاري الأمن الوطني وممثلي 40 دولة ومنظمة دولية بشأن الأزمة الأوكرانية، (06 أغسطس 2023م). انظر أيضًا: سكاي نيوز عربية، اختتام مؤتمر أزمة أوكرانيا في جدة.. على ماذا اتفق المشاركون؟، (06 أغسطس 2023م). انظر أيضًا: العربية، البيت الأبيض: نشكر السعودية على استضافة 40 دولة للتشاور بشأن أوكرانيا، (06 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Z1Vkitn

(3) العربية، وزير الخارجية السعودي للعربية: سندرس دعوة «بريكس» ونتخذ القرار المناسب، (24 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/x3oZNI5

(4) الشرق الأوسط، السعودية تدرس دعوة «بريكس»... وتؤكّد التعاون البنّاء، (24 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/t6NLX6B

محمد بن سلمان في حواره مع فوكس نيوز، كما كانت على مقربة من إبرام اتفاقية دفاعية غير مسبوقة مع الولايات المتحدة. وكل ذلك جعل المملكة 2023م هي الدولة التي اجتمع حولها الفرقاء الإقليميون والدوليون، بمن فيهم الأقطاب الكبار.

تصفير المشكلات: على مدى السنوات الماضية، دخلت المملكة في اشتباكات سياسية وعسكرية لاعتبارات ضاغطة في الواقع الإقليمي عقب الثورات العربية في 2011م، وسعت إلى درْء تهديدات على حدودها وفي جوارها. وفي بعض هذه الاشتباكات كانت المملكة تتبنَّى نهجًا مُغايرًا لقوى سياسية دولية وإقليمية، وهو ما كانت له ارتدادات أطالت أمَد هذه الاشتباكات، وقد مكَّن ذلك من التصدي لحالات انهيار الدولة الوطنية في عدد من الدول العربية. وعلى الرغم من تكاليف الدور السعودي على مدى الأعوام الماضية وحجم الأعباء السياسية والاقتصادية التي تحمَّلتها المملكة بانخراطها في الشؤون العربية، فقد كان هذا الدور هو الأساس لما بدا عليه الدور السعودي من نشاط وحركية مصقولة بالخبرة عام 2023م.

لقد مكَّنت الخبرة التي حصدتها السعودية مع أزمات الإقليم من تراكم مجموعة من أطروحات الحلول لتلك الأزمات، ناتجة عن تجارب عملية خاضتها المملكة عبر الانخراط الناعم والخشن في الشأن الإقليمي بين 2011 وحتى 2020م. واستخلاص الدروس من قراءة تفاصيل الواقع. وكانت الخلاصة التي توصلت إليها المملكة هي أن المشكلات والقضايا لا تنتهي في عالم السياسة، وأنه رغم الخلافات معها وفي ما بينها فإنه يمكن الاجتماع على هياكل وأُطر جماعية للمصالح. وكانت الخطوة التالية للمملكة هي تطبيق سياسة تصفير المشكلات على نفسها أولًا، قبل دعوتها الآخرين إلى انتهاج السياسة نفسها، فطبَّقت الاستدارة في سياستها الخارجية، ووقفت على مسافة واحدة من جميع الفرقاء، لتصبح في موضع الوسيط المحايد.

لقد كان لافتًا في عام 2023م تحوُّل السعودية إلى وسيط بين الحكومة الشرعية والحوثيين، واستضافة المملكة لعديدٍ من جولات التفاوض بين الجانبين، الأمر الذي حقق انكسارًا في خط الأزمة اليمنية لم يحدث منذ سنوات. وترافق ذلك مع قبول السعودية بالوساطة الصينية بينها وبين إيران وتوقيع اتفاقية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات والممثليات مع الجمهورية الإيرانية. ويثير الانتباه التعليق الأمريكي على هذا الاتفاق، الذي وصفته وزارة الخارجية الأمريكية بـ«الأمر الجيد للغاية. كما يثير الانتباه أيضًا استمرار خط التسكين في العلاقات السعودية التركية، الذي تجلَّى أوضح ما يكون في 2023م، وكانت مقدماته قد بدأت عام 2022م، بعدما مرَّت العلاقات السعودية التركية بأزمات متعددة بين 2017 و2021م، وتُرجم ذلك في زيارة الرئيس التركي إلى المملكة في 18 يوليو 2023[1]. وعلى جانب العلاقة السعودية مع سوريا، فقد احتضنت المملكة أول قمة عربية يحضرها الرئيس بشار الأسد، بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بعد غياب سوريا عن مقعدها بالجامعة العربية لمدة 12 سنة. وخلال عام 2023م زار الرئيس السوري المملكة مرتين، إحداهما لحضور القمة العربية في مايو، والثانية لحضور القمة العربية الإسلامية المشتركة بالرياض في نوفمبر. وكان لافتًا على مدى العام رعاية السعودية -وسط اهتماماتها المتعددة- بالشراكة مع الولايات المتحدة، للمفاوضات بين طرفي الحرب في السودان، الجيش وقوات الدعم السريع، فقد استضافت المملكة عددًا من جولات التفاوض، التي صدرت عنها بيانات واتفاقيات خفّفت حدة الأزمة السودانية، ووضعت قواعد تتعلق بالمدنيين وأماكنهم، مما فرض بعض الضوابط على سلوك طرفَي الحرب.

دبلوماسية القمم القارية والمناطقية: استمرارًا للنهج السياسي والدبلوماسي للمملكة منذ سنوات، باستضافة مؤتمرات قمة متعددة الأوجه في الوقت نفسه (ثنائية/خليجية/عربية/ودولية)، على غرار القمة الخليجية العربية الأمريكية بالرياض في مايو 2017م، والقمة الخليجية العربية الأمريكية بجدة في يوليو 2022م، والقمة الخليجية العربية الصينية بالرياض في ديسمبر 2022م، فقد أكدت المملكة عام 2023م وضعيّتها باعتبارها المقر

(1) جرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقيات تعاون في مجالات استثمارية ودفاعية أبرزها شراء المملكة طائرات مسيّرة تركية، إذ وقّع الطرفان ثلاث مذكرات تعاون في مجالات الطاقة والاستثمار المباشر والتعاون الإعلامي، وخطة تنفيذية للتعاون في مجالات القدرات والصناعات الدفاعية والأبحاث والتطوير وعقدين مع شركة «بايكار للتكنولوجيا» للصناعات الدفاعية والجوية، لا سيما الطائرات المسيَّرة. وكتب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان على تويتر أنّه وقع «عقدَي استحواذ بين وزارة الدفاع وشركة بايكار التركية للصناعات الدفاعية، تستحوذ بموجبهما وزارة الدفاع على طائرات مسيَّرة، بهدف رفع جاهزية القوات المسلحة، وتعزيز قدرات المملكة الدفاعية والتصنيعية». انظر: العربية نت، توقيع 10 اتفاقيات في ملتقى الأعمال السعودي التركي بجدة، (17 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/mXbZoPM

الأساســي للقمم الإقليمية العربية والإسلامية، كالقمة العربية فــي مايو في جدة والقمة العربية الإسلامية في الرياض في نوفمبر. وكان جديد عام 2023م هو استضافة المملكة مجموعة من القمم السعودية المناطقية والقارية مع مناطق عالمية مختلفة ومــع قارة إفريقيا، وهــي مرحلة جديدة للدبلوماســية الســعودية، وهو تقليد سياســي ودبلوماسي ليس معهودًا كثيرًا إلا بالنسبة للقوى العظمى، التي تدير سياســاتها وتقدم رؤاها حول هذه السياسات على الصعيد القاري والمناطقي، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا.

في عام 2023م اســتضافت المملكة أربع قمم قارية ومناطقية دلّلت على هذا النهج السعودي الدبلوماســي الجديد، وهي: القمة الخليجية مع دول الآســيان، والقمة الخليجية مع دول آســيا الوســطى، القمة الســعودية الإفريقية، والقمة الســعودية مع دول الكاريبي (كاريكوم). وهذه القمــم الأربع بمثابة مؤشــرات على طموح قاري وعالمي للمملكة، وفضلًا عن أن ذلك يعزز مكانة الســعودية لدى هذه المناطق والتكتلات ويخلق قوة تأثير إقليمي وقاري للدولة الســعودية، فإنه يشكّل فرصة لبناء أسس استقرار وعلاقات تنمية اقتصادية بين المملكة وهذه المناطق ذاتها، التي ستسعى من جانبها أيضًا إلى بناء تصورات وأفكار عملية تصــوغ علاقاتها بالمملكــة. وذلك يمكّن المملكة من بنــاء إســتراتيجيات تخدم الهدف الوطني الســعودي ورؤية 2030م، لذلك لم يكن غريبًا أن تتضمــن البيانات الختامية لهذه القمم منهجًا متســقًا وحزمة بنود وسياسات منسجمة مع الأهــداف والتوجهات الوطنية الســعودية. هكــذا تنطلق الســعودية نحو النظــام العالمي باعتبارها مركز اســتقطاب اقتصادي وسياســي فعّال ومستدام، فهذه القمم –فضلًا عن عشرات الزيارات لقيــادات كبرى سياســية واقتصادية وثقافية وروحية– أضحت لا تبارح السعودية[1].

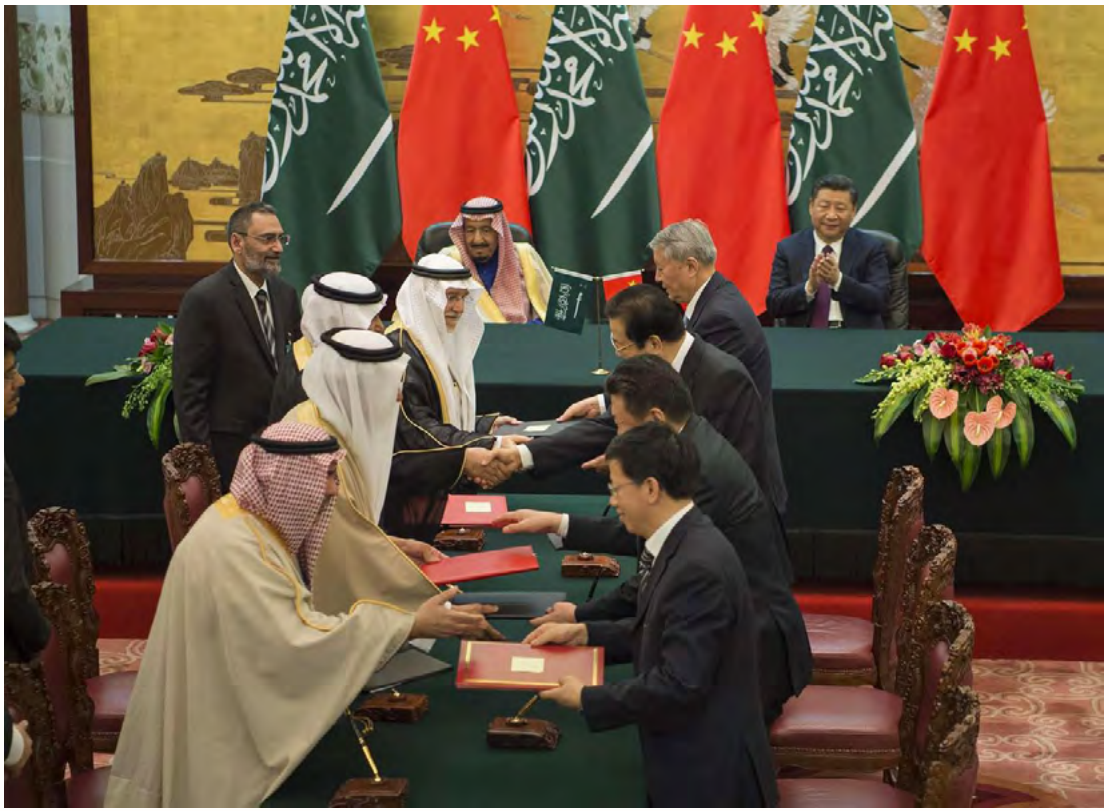

الدور الإغاثي العالمــي: كان أكثر ما ميَّز عام 2023م، من مؤهلات الدور الســعودي باعتباره وســيطًا دوليًّــا صاعــدًا، هــو دور المملكة في أعمــال الإغاثة الإنســانية، خصوصًا فــي أثناء الكــوارث والأزمات. وتأتي المملكــة في طليعة دول العالــم في هذا الشــأن، وتباشــر ذلك من خلال هيئات داخليــة عدة متخصصة في أعمال الإغاثة والأعمــال الخيرية، منهــا: مركز الملك ســلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والصندوق الســعودي للتنمة، ورابطة العالم الإسلامي[2]. وضمن هذا الســياق، تصــدّرت المملكة الدول المانحة في مجال تقديم المســاعدات الإنمائية

(1) عكاظ، محمد الساعد، عندما اتصل الأمير محمد بن سلمان بالعالم!، (20 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/zkIIuOb

(2) المنصة الوطنية الموحدة، لتعرُّف برامج كل جهة من الجهات الثلاث والجهات الأخرى العاملة في حقل العمل الإنساني في المملكة، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/paya7ws

الرسمية (إنسانية وتنموية) إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بمبلغ 26.71 مليار ريال سعودي (ما يعادل 7.12 مليار دولار أمريكي)، وفق بيانات لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 21 ديسمبر 2022م، وهذه المساعدات تشكِّل 1.05% من الدخل القومي الإجمالي للمملكة، وبهذه النسبة تكون المملكة قد تخطت الهدف الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1970م، المتمثل في أن تخصص الدول المانحة نسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدات إنمائية رسمية[1]. وكان لافتًا ما أعلنه الأمير محمد بن سلمان خلال افتتاحه أعمال القمة السعودية-الإفريقية الأولى في الرياض عن أن السعودية قدَّمت أكثر من 45 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية والإنسانية في 54 دولة إفريقية، مؤكدًا عزم المملكة على تطوير علاقات التعاون والشراكة مع القارة، وتنمية مجالات التجارة والتكامل[2].

وخلال عام 2023م، شملت المساعدت السعودية وأعمال الإغاثة دولًا عديدة، ففي 08 مايو 2023م وجَّه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتقديم مساعدات إنسانية متنوعة للسودان بقيمة 100 مليون دولار، وتنظيم حملة شعبية عبر منصة «ساهم» لتخفيف آثار الأوضاع التي يمر بها الشعب السوداني، وكان لدور القوات المسلحة السعودية في إجلاء رعايا الدول الأجنبية من السودان والاحترافية العالية التي جرت بها عمليات الإجلاء نموذجًا أشاد به العالم، خصوصًا ما ظهرت عليه المجنَّدات السعوديات اللاتي لَفَتْن الأنظار إليهن، سواء من خلال مساعدتهن لكبيرات السِّن أو احتضانهن بكل مشاعر الأمومة الحميمية للأطفال الرُّضَّع، فضلًا عن أدائهن العمل الميداني العسكري. كما أعلنت المديرية العامة للجوازات في المملكة عن خطة إدارة أزمة، تمثَّلت في إنشاء غرفة عمليات لدراسة ومعالجة أوضاع رعايا الدول الشقيقة والصديقة بالتنسيق مع ممثليات بلدانهم، ودعم منصاتها بقوة الإسناد البشري والتقني لتسريع إنهاء إجراءات دخولهم خلال عمليات الإجلاء[3].

وعلى جانب آخر، جرى تسيير جسر جوي مكون من قطاعات الدولة الطبية والإسعاف والبحث والإنقاذ لإغاثة المنكوبين في جمهورية تركيا وجمهورية سوريا جراء الزلزال العنيف الذي ضرب البلدين في فبراير، وسجل ضحايا في الأرواح تجاوز عددها 10 آلاف قتيل، بخلاف الخسائر المادية الفادحة. وتواصلت مساعدات السعودية لليمن وشملت مختلف المحافظات اليمنية، وتبرعت المملكة بمائة مليون دولار لأوكرانيا، وفي سبتمبر أرسلت السعودية المساعدات الإغاثية بالطائرات إلى المتضررين من الفيضانات إلى مطار بنينا الدولي في مدينة بنغازي بليبيا على أثر الإعصار والفيضان المدمر. وفي الشهر ذاته أيضًا، وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية» بتسيير جسر جوي لتقديم المساعدات الإغاثية المتنوعة، للتخفيف من آثار الزلزال على الشعب المغربي. ثم الدعم الذي قدمته المملكة لقطاع غزة من خلال جسر جوي بعشرات الطائرات من المساعدات الإنسانية والطبية إلى غزة، ووقَّعت المملكة على 4 اتفاقيات تعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الأغذية العالمي، لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بقيمة إجمالية تبلغ 150 مليون ريال، وجرى توقيع «مذكرة دعم مشترك» بين «الهلال الأحمر المصري»، و«مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»، لتخفيف المعاناة الإنسانية على سكان القطاع[4].

وبشكل عام، بنَت المملكة سياستها الخارجية على ما يحقّق المصالح السعودية، وتحركت في بناء علاقات التوازن بين الأقطاب الدوليين، وانطلقت في مساعيها للوساطة في الأزمات، وعملت على تصفير المشكلات، بما يعزز مكانة المملكة ويخدم أهدافها الوطنية، وبما يسهمُ في تعبئة القدرات الوطنية لأجل تحقيق

(1) العربية نت، انظر تصريحات المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبد الله الربيعة: السعودية تتصدر الدول المانحة بتقديم المساعدات الإنمائية، (26 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/asI1AXw

(2) الشرق الأوسط، السعودية تطلق مبادرة إنمائية في إفريقيا بمليار دولار، (10 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/LlKRjnU

(3) العربية نت، استقبلن القادمين من السودان.. صور المجندات السعوديات تلفت أنظار العالم، (29 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/wW8tKN1

(4) الشرق الأوسط، السعودية تبرم 4 اتفاقيات بـ150 مليون ريال لإغاثة غزة، (23 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/MUpmVfY

رؤية 2030م، فـي جوانبها التنمويـة المختلفة الاقتصاديـة والاجتماعيـة وحتى العسـكرية والأمنية. ويؤكد ذلك ليس فقط نشاط السياسة الخارجية السـعودية، وإنما البيانات المشتركة الثنائيـة مع الـدول الأخرى خلال زيـارات ولي العهـد، والبيانـات التـي صدرت فـي أعقاب زيارات مسـؤولين ورؤسـاء أجانـب للمملكة، حيث ظلت السعودية طيلة العام قبلةً لمختلف زعماء العالم شرقًا وغربًا.

ويشير رصد البيانات الثنائية والجماعية التي صدرت في أعقاب تلك الزيارات إلى أنها كرست النهج السياسي السعودي، وأكدت على مواقف المملكـة في القضايا العالميـة، وهو ما يعني أن المملكة شيّدت خطًا عامًا في سياستها الخارجية وجعلت مواقفها في القضايا العالمية محل توافق مع شـبكة عريضة من الدول حول العالم، حيث عكسـت البيانات الختامية والمشتركة الصادرة عن الجـولات الخارجية لولي العهد الأمير محمد بن سـلمان، والقمـم الثنائيـة والجماعية التي عُقدت في المملكة، التأثير الواضح للسـعودية على الـدول والتجمعـات الكبرى فـي القضايا الأساسية التي تخص المملكة.

وإلـى حـدٍ كبيـر، فقـد انطـوت البيانات السـعودية خلال اللقـاءات الثنائية والجماعية والقاريـة ومع التكتلات الدوليـة، التي صدرت فـي أعقاب القمم السـعودية التـي عُقدت في المملكة مع الدول والتكـتلات عام 2023م، على التعاون في مجالات تتمحور حول أهداف الرؤية الوطنية للمملكة 2030م، وبـرز تأثير الرؤية في محاور هـذه البيانـات التي تركزت حـول بنود التعاون في تحقيق الرخـاء والازدهار الاقتصادي والتعاون في مجالات الطاقة النظيفة، والقضايا الدولية الأخرى الجديدة والقديمة، وفي السياسة الخارجية تضمنت هذه البيانات بنودًا ومضامين وجملًا وعبارات صاغتها الدبلوماسية السعودية على مدى تاريخها وتعَدُ علامةً ومأركة دبلوماسية خاصة بها، وهي جزء أساسي في خطاب وسياسة ونهج الدولة السعودية[1].

ثالثًا: قراءة الخارج للتحولات الجارية في المملكـة

قد تختلف قـراءة الخارج للتحـولات بالمملكة حسب المواقف، لكن المؤكد أن المملكة فرضت نفسها بتحولاتها الداخلية المتسارعة وتوجهاتها الجريئة في سياسـتها الخارجية، وبقفزاتها في المؤشرات التنموية خلال سنوات معدودة.

وهنا، كثيـرة هـي الكتابـات الأجنبية التي تحدثت عـن ذلـك وتناولته من زوايـا عديدة؛ فكتب جون ألترمان على موقع مركز الدراسـات الإسـتراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) أنـه بينما تحـدث الرئيس بايدن بقسـوة عن السـعودية خلال حملته الرئاسية، فقد وجد هو وفريقه لاحقًا أنّ السـعوديين شركاء أساسـيون في كل شيء، بدءًا من تسـعير الطاقة إلى الأمن الإقليمي إلى مكافحة الإرهاب. وأكد ألترمان أن المناقشـات الإستراتيجية الجادة بين السـعودية والولايات المتحدة أدت إلى إنهـاء كل الخطاب حول تخلّي الولايات المتحدة عن الشـرق الأوسط، واعتبر أنّ: «التحريـر السـريع لبعض جوانـب الحياة السعودية علامةٌ على أنّ المملكة تتغير[2].

وحول صوابية السياسـات النفطية للمملكة العربية السـعودية فيما يتعلـق بخفض الإنتاج داخل أوبك بلاس، كتب جاسـون بوردوف Jason Bordoff وكاريـن يونـج Karen E. Young على موقع فورين بوليسي Foreign Policy Magazine، أنّ خفض إنتاج النفط يؤدي إلى تعزيز الاعتراف المتزايـد بـأن المملكـة تنتهـج إسـتراتيجية دبلوماسـية عدم الانحياز، حيث إنـه بينما تظل العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية مهمة لكلا الجانبين لأسـباب أمنية واقتصادية، تعمل المملكة على التحوط في رهاناتها من خلال إظهار قدرٍ أكبر من الاسـتقلال عن الولايات المتحدة وتعميق علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسـية مع الصين وروسـيا وجيرانها في الخليج. وبعد عقود من وضع نفسها كمدير مسـؤول لأسواق النفط

(1) انظر على سبيل المثال البيانات الختامية للقمم التالية:
– موقع وزارة الخارجية، البيان المشترك في ختام زيارة رئيس جمهورية تركيا للمملكة،) 17يوليو2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/wN61LMw
– موقع وزارة الخارجية، البيان المشترك لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى،)19 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/0qGkGhA
– موقع وزارة الخارجية، البيان المشترك في ختام زيارة سمو ولي العهد لجمهورية الهند، (11 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/VDwgPEY
– واس، البيان المشترك لقمة الرياض بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة الآسيان، (20 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023، https://www.spa.gov.sa/N1983213
– عكاظ، «إعلان الرياض» يرسم خريطة التعاون السعودي – الأفريقي، (10 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://www.okaz.com.sa/news/local/2147930
– واس، البيان المشترك عن القمة السعودية ودول الكاريكوم، (16 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/N1999404

(2) Jon B. Alterman, Biden's Efforts to Bring Saudi Arabia into the Abraham Accords, Center for Strategic and International Studies (CSIS), September 22, 2023, accessed: December17, 2023, https://2u.pw/ucIu1Gu

العالميــة المعنية بعوامل مثــل صحة الاقتصاد العالمي، أصبــح موقف الرياض الآن بوضوح هو مبدأ «المملكة العربية الســعودية أولاً". ويعزز تخفيض الإنتاج من النفط اليد الجيوسياســية للمملكــة من خلال زيــادة طاقتهــا الاحتياطية المتاحة. ومــن خلال خفض الإنتــاج وتقليص الفائض في مخزونات النفــط الموجودة اليوم، تعمل أوبك بلاس على تســريع الإطــار الزمني الــذي تدخل فيه ســوق النفط فتــرةً من العجز الهيكلي عندمــا يتجاوز الطلــب العرض. وبعد أن اســتنفدت الولايات المتحــدة بالفعل جزءًا كبيرًا مــن الاحتياطي الإســتراتيجي للنفط، لم يعُــد أمامها خِيارات لترويض الأســعار من دون الاتصال بالرياض[1].

وكتب توماس واتكينز Thomas Watkins في صحيفة The National News فــي تعليقه على لقاء ولــي العهد مع فوكس نيــوز، أنّ تصريحات ولي العهد أحدثت تأثيرًا دائمًا على المشــاهدين الأمريكيين، مؤكــدًا أنه بينما انحصرت تصورات الأمريكيين للمملكــة العربية الســعودية على مــدار عقود مــن الزمن مــن خلال منظور ضيق ســلط الضوء على مجموعة صغيرة من القضايا (مبيعات الأسلحة، وأســعار النفط، والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنســان، وغيرها من القضايا الجانبية)، فإنّ اللقاء مــع الأمير أكد أنّ المملكة العربية السعودية تركز على المستقبل، وأنّ ولي العهد يريد أن يأتي الســياح الأمريكيون لزيارتها، وأنّ الرياض حريصة على الحفاظ على الولايات المتحدة بوصفها شريكها الأمني الرئيسي. وقال

جوناثان بانيكوف، مدير مركز سكوكروفت للشرق الأوســط: «لقد حقّق ولي العهد ما أراد تحقيقه في مخاطبــة الجمهور الأمريكــي والغربي على نطاق أوسع، وتمكن من جعل المملكة يُنظر إليها على أنها دولة صاعدة ومتطورة وحديثة[2].

وكتبت إيدي لوش علــى "لينكيدإن" معلقةً على تطور القوة الناعمة السعودية، أنه: "لقرونٍ من الزمــان، كان العالم الغربــي يعتبر قدرته في القــوة الناعمة أمرًا مفروغًا منــه، والآن المملكة العربية السعودية دولة شــابة، كانت واحدة من أكثر الــدول عزلة في العالم، لا توجد فرص كثيرة لنشــر علامتها التجاريــة خارج شــركة أرامكو للنفط، لكن رؤية 2030م فتحت المملكة، وساعد صندوق الاســتثمارات العامة في تعزيز الإنجاز الذي حققته الســعودية بوصفها الدولة الأسرع نموًا فــي العالم العام 2022م، وهــو يدفع البلاد نحو أن تصبــح قوة عالمية خــارج نطاق النفط، مع الاســتثمار في شعبها وشــركاتها الخاصة". وتضيف أن "ما لفت انتباه الصحافة خارج الشرق الأوســط مؤخرًا هو التحركات الدولية لصندوق الاســتثمارات العامة (تدفق لاعبــي كرة القدم، ودمج PGA Tour مع LIV Golf، وشــراء فرق كرة القدم)، بما بدا معه وكأن الغرب يخســر شــيئًا كان يتمتع بــه ذات يوم". وتؤكــد أنّ التغييرات داخل الســعودية تعمل الآن على توسيع علامتها التجاريــة، وفي كل مرة أزور المملكة، تدهشــني وتيرة التحول المذهلة، حيث ارتفعت مشــاركة المرأة في القــوى العاملة مــن 20% عام 2018م إلى 37% عام 2022م. وتشــغل النســاء عضوية مجلس إدارة البنك المركزي، وتتولّى امرأة رئاسة البورصة، كما تشــغل منصــب رئيس الحوكمة في صندوق الاستثمارات العامة. وهناك الدوري السعودي الممتاز لكرة القدم للسيدات -وهو الآن في عامه الثاني، ودوري كرة القدم لمدارس البنات يضمُ ما يقرب من 5000 فريق في 2000 مدرسة"، لتتساءل "ألا يستحق هذا التغيير الدعم؟"[3].

وكتبــت جريســلين بيســكران Gracelin Baskaran فــي مقالــة لهــا على موقــع مركز الدراســات الإســتراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) عن الميزة الإســتراتيجية للسعودية في علاقاتها بدول القارة الأفريقية، مشيرةً إلى نظرة هذه الدول إلى المملكــة بوصفها نموذجًا تعمل على الاقتداء به، وتشير إلى ســببين رئيسيْن يجعلان المملكة شــريكًا جذابًا للدول الأفريقية: أولهما، أنّ قصة التنمية الســعودية المتمثلة في الاســتفادة من

(1) Jason Bordoff, Karen E. Young, OPEC+ Cut Shows Saudi Geopolitical Ambitions, Foreign Policy Magazine, April 6, 2023, accessed: December17, 2023, https://2u.pw/jvOU79T
(2) Thomas Watkins, Crown Prince Mohammed bin Salman aims to change US perceptions of Saudi Arabia, The National News, Sep 21, 2023, accessed: December17, 2023, https://2u.pw/QSTNFUw
(3) Edie Lush, Challenges and Opportunities: Saudi Arabia's Soft Power Surge, 20 September, 2023, accessed: December17, 2023, https://2u.pw/YCoPxKD

القطاع الاســتخراجي لتحقيق النمو الاقتصادي العــادل مــن خلال صنــدوق الثروة الســيادية السعودي تحظى بجاذبية لدى الدول الأفريقية. وثانيهما، أداء المملكة في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، والتي احتلــت الترتيب 33 بين 143 دولة في هذا المؤشــر، في مفارقة مع الدول الأفريقية التي يقع 74% من دول الربــع الأدنى من البلدان في تصنيفات مؤشــر التنمية البشرية فيها، رغم تصنيف 73% منها على أنها غنية بالموارد. ويشيرُ هذا إلى أنه على الرغم من امــتلاك هذه البلدان احتياطيــات كبيرة من المعــادن والنفط والغاز، فقد فشلت في الاســتفادة منها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك؛ فإنّ رواية النمو في المملكة العربية الســعودية هي قصة تسعى العديد من الدول الأفريقية إلى محاكاتها[1].

وفي الحقيقة، فقد ساعد كل ذلك على ارتقاء المملكة في كثير من المؤشرات الدولية المهمة؛ فتقدمــت المملكــة خمس مراتــب عالمية في منظور «القوّة النّاعمة»، ودخلت لأول مرة ضمن قائمة الـ20 دولة الأعلى مــن بين 121 دولة حول العالم، وفق مؤشرات مؤسسة «براند فاينانس»، المتمثلة في: العلاقات العالمية، الألفة والشهرة، الســمعة، التأثير، التجارة والأعمال، الحوكمة، التــراث والثقافــة، الإعلام والاتصــال، الناس والقيم، الاســتدامة، والتعليم والعلوم. وهو ما لا يمكن النظر إليه بأي حال من الأحوال بمعزل عن رؤية 2030م[2].

قد يكون جديــرًا إيراد كلمات الأميرة ريما بنت بندر، سفيرة المملكة لدى الولايات المتحدة، التي قالت: »أغادر مملكة شهدنا فيها خلال 5 سنوات تغييرات أكثر مما شهدنا خلال 80 عامًا، إذ تحتل حقوق المــرأة الصــدارة، ويحتــل إدراج الإناث الصدارة، فهل انتهينا؟ لا، لقد حددنا عام 2030م ليكون نقطة ننجز فيها أقصى ما هو ممكن«[3].

وفي تفسير للتحولات التي شهدتها المملكة، ســطرت كاتبة سعودية عام 2023م كلمات قالت فيهــا عن الأميــر محمد بن ســلمان »لقد شكّل هذا القائــد الملهم أيقونة عالميــة وحُلمًا تتمناه الشعوب، رســم حاضر ومستقبل وطنه، ووضع رؤيته الموسومة برؤية المملكة 2030م وحققها قبــل أوانهــا، وكأنه ســابق بها الزمــن واختصر السنوات، فتقافزت الأرقام والإنجازات، وتصدَّر موقــع المملكــة المؤشــرات العالميــة، وعلى مختلف الصُعُد السياسية والاقتصادية والأمنية الدفاعيــة والاجتماعية، فأَبْهَــرَ العالم بعظيم ما صنعه وحققه.. في ظرف بضع سنوات معدودة، مــا أكســبه كل ذلك الحــب والإيمــان برؤيته العظيمة«[4].

وفي الحقيقة، فإنه لا يمكن التعرض للأوضاع في المملكة وتحولاتها الهائلة دون تناول صاحب الرؤية، شــخص الأمير محمد بن سلمان، الذي انطبق عليه وصف صحيفة واشــنطن بوســت الأمريكية منذ أكثر من 6 ســنوات، عام 2017م، حين قالــت إن الأمير محمد بن ســلمان «يُعيد هندســة المملكــة«[5]، ولعل كلمــات الرئيس الروســي بوتين هي أفضل ما يمكن اســتحضاره في هذا الســياق، إذ قال الرئيس بوتين في أكتوبر 2022م إنَّ ولي العهد الســعودي «زعيم شــاب حازم يســتحق الاحترام»، مضيفًا أنه «يسترشد بالمصالــح الوطنيــة» وأن مبادئــه ومصالحه الوطنية «متوازنة تمامًا»[6].

ووفق ما يقول أحد المفكريــن، فإن المملكة في هذا العهد بلغت ذروة في قوة التأثير الإقليمي والعالمي، وصارت القيادة الرئيسية في العالمين العربي والإسلامي، بحيــث يكون من المرجَّح أن تُصغي ســائر الأطراف لمبادرتها الســلمية التي تحمي ولا تهدد، وتصون ولا تبدد[7]. ومن الطبيعي أيضًا أن يقول مفكر آخر إن فوز المملكة باستضافة معرض إكسبو لم يكن مصادفة عشوائية، وإنما هو حصاد ســنين من العمل الــدؤوب، ولم تكن النجاحــات التي حققتها المملكة إلا نتاج رســم وتخطيط لبرامج، والتزام آليات تنفيذ، وجداول ومواعيــد، ونهضة أمة صادقــة وقفت الحكومة والشعب وراءها لتحقيقها[8].

(1) Gracelin Baskaran, Saudi Arabia Has a Strategic Advantage in Sourcing Critical Minerals from Africa, Center for Strategic and International Studies (CSIS), December 5, 2023, accessed: December17, 2023, https://2u.pw/kUip2Jb

(2) عكاظ، المملكة تقدم في «القوّة النّاعمة».. ولكن!، (17 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023، https://2u.pw/vVN9x6V

(3) RT، تركي آل الشيخ ينشر مقابلة لأميرة حول تغييرات في السعودية (فيديو)، (15 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/x8AFhFA

(4) صحيفة الرياض، بينة الملحم، عرّاب الرؤية.. القائد الاستثناء.. ورئاسة مجلس الوزراء، (02 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/UFYv2Gg

(5) خالد علي، واشنطن بوست: الأمير محمد بن سلمان «يُعيد هندسة المملكة»، صحيفة سبق، (30 نوفمبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/6UG23Fm

(6) سي إن إن بالعربية، بوتين: يجب على كل شخص احترام محمد بن سلمان وألا يكون «وقحًا» معه، (27 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/9XpD7sN

(7) الشرق الأوسط، رضوان السيد، القيادة السعودية والمستقبل العربي–الإسلامي، (01 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/zn1WiZc

(8) إميل أمين، «إكسبو 2030م».. انتصارات ديناميكية للدبلوماسية السعودية، الشرق الأوسط، (02 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/5CbIe0p

السعودية صانع السلام ومحفز الاستقرار الإقليمي

كان أهم مجالات النشاط في الحالة السعودية عام 2023م هو مجال السياسة الخارجية، فظهرت المملكة في وضعيتها الجديدة مركزًا لقيادة الإقليم والعالم الإسلامي.

حققت السعودية توازنًا في إدارة العلاقة مع الأقطاب الدولية، ونجحت على مدى 2023م في إدارة علاقاتها مع أمريكا والصين وروسيا بسلاسة، دون أن تُحسب على أحد.

استضافت السعودية مؤتمرات قمة متعددة الأوجه (ثنائية / خليجية / عربية / ودولية)، على غرار القمة الخليجية العربية الأمريكية بالرياض في مايو 2017م.

ترافق مع الرؤية التصالحية لولي العهد بشأن النظام الدولي توجُّهٌ سعودي للانفتاح بثقة على الشراكات الدولية واستمرار آلية تعزيز العلاقات عبر مجالس التنسيق الإستراتيجية.

أهم ما أكده عام 2023م النهج الدبلوماسي الجديد للمملكة، وبناءً عليه ظهرت المملكة قُطبًا إقليميًّا ذا طموح عالمي.

تحولت المملكة في 2023م إلى وسيط بين الحكومة الشرعية والحوثيين في اليمن.

قبلت السعودية بالوساطة الصينية بينها وبين إيران وتوقيع اتفاقية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات والممثليات مع جمهورية إيران.

استضافة القمم الدولية المختلفة على أرض المملكة خلال 2023م أكد أن السعودية صارت المقر الأساسي للقمم العالمية، ما أدخل الدبلوماسية السعودية مرحلة جديدة.

تصاحب رؤية المملكة للشرق الأوسط على الجانبين السياسي والاقتصادي خطوات عملية على الأرض تشمل مجال البيئة والمبادرات بشأن المناخ والتشجير.

تمكَّنت المملكة من لعب دور الوسيط عبر تنامي الرضا عن السعودية، وازدياد الطلب والمقبولية الإقليمية لها.

من المتوقع أن تستمر السعودية في تعزيز قيادتها الإقليمية ودورها على الصعيد الدولي وذلك في إطار سياساتها الإيجابية القائمة على تنويع الشراكات، كما ستتزايد حاجة القوى الإقليمية والدولية لها بوصفها محفزًا للاستقرار الإقليمي، وقادرة على تجاوز حالة الفوضى الإقليمية الراهنة، وذلك على الرغم من أن البيئة الدولية والإقليمية أصبحت مليئة بالأزمات والتحديات الطبيعية والبشرية، التي لا تجعل بالإمكان بناء تصورات أو رسم سيناريوهات إستراتيجية مأمونة أو دقيقة حول المستقبل.

مشاريـــع رؤيـــة 2030

بوابـــة الدرعيـــة

تقع الدرعية على بعد 15 دقيقة شمال غرب العاصمة الرياض. وتحتضن حي الطريف التاريخي أحد المواقع المسجلة في قائمة اليونيسكو للتراث والثقافة. ويعتبر حي الطريف التاريخي مثالًا رائعًا للهندسة المعمارية الفنية، وأحد الأحياء السكنية التاريخية المبنية من الطين "اللبن" على الطراز النجدي التقليدي، كما يعتبر مهد انطلاق الدولة السعودية ومعقل الأسرة الحاكمة. وبمزج استثنائي بين التاريخ العريق والمعالم العصرية، يرتبط الزوّار مع المكان ليتعرفوا على أوجه وتجارب جديدة تعكس للجميع ثراء التاريخ السعودي وعمق القيم المتجذّرة في أرضها وأهلها.

اطلع على المزيد

تنويع الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط

يمثل هدف تنويع الاقتصاد أحد المستهدفات الأساسية التي طرحتها رؤية المملكة 2030م، التي سجلت أرقامًا قياسية في تنفيذ أهداف الرؤية خلال عام 2023م، وهو ما أكدته بعض التقارير الدولية، إضافة إلى التصريحات الرسمية السعودية، إذ أشارت إلى أن خطط التنويع الاقتصادي بدأت تؤتي ثمارها، مع بلوغ حصة الاقتصاد غير النفطي نسبة 59%، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022م بنسبة 15% بالقيمة الفعلية[1]، وزيادة إيرادات المصادر غير النفطية من 163 مليار دولار إلى411 مليار دولار (1.54 تريليون ريال) في عام 2022م[2]. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تحافظ القطاعات الاقتصادية غير النفطية في السعودية على معدل نمو قوي يصل إلى 4.9% خلال 2023م[3]. وأشار بيان لبنك الرياض إلى أن شركات الاقتصاد غير المنتج للنفط أفادت بوجود زيادة حادة في الأعمال الجديدة[4].

(1) الشرق الأوسط، انظر تقرير لشركة بي دبليو سي: السعودية تنجح في تجاوز مستهدفات «رؤية 2030م» مع قرب نصف المدة، (15 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/yfHgTD6

(2) عكاظ، تجاوز تريليون دولار.. الناتج المحلي السعودي لأعلى مستوى تاريخي، (27 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/bXFLLqU

(3) الشرق الأوسط، السعودية: الأنشطة غير النفطية تنمو بنسبة 3.6% في الربع الثالث، (31 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/hYNkbCy

(4) الشرق الأوسط، القطاع غير النفطي يسجل أعلى معدل توظيف في 9 سنوات، (05 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/AqVjqaW

وقد أشار ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في مقابلته مع قناة «فوكس نيوز» الأمريكية في سبتمبر 2023م، بتطور إسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، الذي ساعد على تحقيق الاقتصاد السعودي أعلى معدل نمو في 2022م بين دول مجموعة العشرين، كما سجل هذا القطاع ثاني أعلى معدل نمو في 2023م ضمن المجموعة أيضًا. وأوضح وزير المالية محمد الجدعان أن السنوات الخمس الماضية شهدت إصلاحات هيكلية، مفيدًا بأن الإيرادات غير النفطية كانت تغطي فقط 10% من الإنفاق، وفي نهاية 2021م غطَّت 40% من الإنفاق[1]. كما أثنت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، على التطور الذي يشهده القطاع غير النفطي في المملكة، على هامش مشاركتها في إحدى جلسات اليوم الثاني من منتدى «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض. وقالت إن السعودية حققت أداءً استثنائيًّا خلال السنوات الخمس الماضية، وإنها كانت في عام 2022م الاقتصاد الأسرع نموًّا بين مجموعة دول العشرين، بفضل إصلاحات «رؤية 2030م» التي وصفتها بـ«الناجحة جدًّا». ورحب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بالتحول الاقتصادي الجاري في السعودية، الذي تدعمه إصلاحات وصفها بأنها جديرة بالثناء في ظل برنامج رؤية 2030م[2].

(1) عكاظ، وزير المالية: السعودية استغلت البترول بكفاءة لتحقيق مستهدفاتها الإستراتيجية، (11 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/W1T3c2N

(2) الشرق الأوسط، غورغييفا لـ«الشرق الأوسط»: إصلاحات «رؤية 2030م» ناجحة جدًّا، (25 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/V4NXyXi

وتبـدو أهمية الاسـتمرار في إسـتراتيجية التنويع الاقتصادي من القراءة المدققة للميزانية السعودية 2024م، حيث وافق مجلس الوزراء في 6 ديسـمبر على الميزانية العامة للمملكة للسنة المالية، وتوقعـت وزارة المالية السـعودية أن يبلغ الإنفاق للسـنة المالية 2023م حوالي 1.275 تريليون ريال بزيـادة 9.5% عن النفقات الفعلية لعام 2022م نتيجةً لتطلعات المملكة نحو التركيز علـى الإنفاق التوسـعي الإسـتراتيجي الموجّه للقطاعـات الواعـدة ذات العائـد الاقتصادي والاجتماعي المسـتدام2024م، وأكد بيان الوزارة أنّ الحكومـة تعتـزم خلال العـام 2024م وفي المدى المتوسـط التوسّـع في الإنفاق الموجّه بشكل رئيسـي إلى البرامج والمشاريع التنموية والإستراتيجيات المناطقية والقطاعية الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين ورفع جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في مختلـف مناطق المملكة، وتوقعـت التقديرات الأولية أن يتسارع نمو اقتصاد المملكة إلى 4.4% في العام 2024م[1].

وبشكل عام، فقد ترجمت سياسـات التنويع الاقتصـادي عام 2023م في خمسـة مؤشـرات أساسـية، تمثلت في: التحول نحو مشـروعات الطاقـة النظيفـة، والدبلوماسـية الاقتصادية وتشـجيع الاسـتثمارات، وإسـتراتيجية الأمن الغذائي، واللوجسـتيات وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد العالمية، وإستراتيجية التصنيع المحلي «Made in KSA»، وبـروز السـعودية وجهـة سياحية جاذبة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحول نحو مشروعات الطاقة النظيفة

تسـعى المملكة لأن تكون في صدارة الدول في إنتـاج مصادر الطاقة المتجـددة، باعتباره هدفًا أساسـيًا ركزت عليه رؤية 2030م، التي تشتمل على بند خاص يتعلق بسـوق الطاقة المتجددة، ويسـتهدف زيادة حجم الإنتاج منها بنسبة 50% بحلول 2030م[2]. وكانت السـعودية قد أعلنت في 23 أكتوبر 2021م اعتزامها الوصول إلى الحياد الكربوني/الصفـري بحلول عام 2060، من خلال نهج الاقتصاد الدائري الكربوني، وأعلن ولي العهد الأمير محمد بن سـلمان «انضمـام المملكة إلى التعهد العالمي بشـأن الميثان الذي يسـتهدف تخفيـض الانبعاثـات العالميـة مـن الميثان بـ30%»[3]. ولقد شـرعت السـعودية في بناء مدينة نيومNeom ، وهي أول مدينة على مستوى المنطقة يجري تشـغيلها بالكامل بالهيدروجين الأخضر، ويتضمن المشـروع مدينة ذا لاينThe Line ، التي تهدف إلى توفير حياة عصرية مبتكرة لأكثر من مليون نسـمة دون سيارات أو شوارع أو تلوث، وتسـتخدم الطاقة المتجددة، فضلًا عن مدينة أوكساجون الصناعية الملحقة بنيوم التي

(1) العربية، إقرار الميزانية السعودية في 2024م بإيرادات متوقعة 1.172 تريليون ريال، (06 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/3TITWHu
(2) آفاق حياري، إنتاج الطاقة المتجددة في السعودية ورؤية 2030م، سولارابيك، (05 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/W6Y7xC1
(3) سويس إنفو، السعودية تعلن عزمها الوصول إلى الحياد الكربوني، مرجع سابق.

تتبنى تطبيق مفهوم منظومة صناعية متقدمة ونظيفة تراعي مبادئ الحفاظ على البيئة[1].

وفي عام 2023م واصلت المملكة مبادراتها حول السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، وقد نجحت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة 43.9 مليون شجرة، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة في أنحاء المملكة. ويجري العمل حاليًا على تنفيذ أكثر من 40 مبادرة تدعم الهدف المرحلي المتمثل في زراعة أكثر من 600 مليون شجرة واستصلاح 8 ملايين هكتار من الأراضي بحلول عام 2030[2]. وشهدت المملكة منذ عام 2022م، ربط مشاريع طاقة متجددة بسعة 2100 ميجاوات بشبكة الكهرباء الوطنية، لتصل السعة الإجمالية لمصادر الطاقة المتجددة المستخدمة إلى 2800 ميجاوات (2.8 جيجاوات)، كما أطلقت عددًا من المشاريع الهادفة إلى تقليل الاعتماد على الوقود السائل واستبداله بالغاز لتوليد الكهرباء، وحتى شهر ديسمبر 2023م، تم تشغيل 4 محطات عالية الكفاءة تعمل بالغاز لتوليد الكهرباء بسعة إجمالية تقارب 5600 ميجاوات. وتعمل المملكة حاليًا على بناء محطات عالية الكفاءة مزوّدة بتقنيات احتجاز وتخزين الكربون، وتبلغ سعتها الإجمالية 8.4 جيجاوات تقريبًا[3].

وفي مايو 2023م، أعلنت المملكة أنها سوف تبدأ في بناء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، بعد نجاحها في تأمين الإغلاق المالي للمشروع بقيمة 8.4 مليار دولار، ويتوقع أن ينتج المصنع ما يصل إلى 4 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي سوف يجري استعمالها لإنتاج نحو 600 طن متري يوميًا من الهيدروجين الخالي من الكربون مع نهاية عام 2026م[4].

وعلى صعيد المبادرات الأخرى، أعلنت شركة أكوا باور السعودية، وشركة المياه والكهرباء القابضة «بديل»، وشركة «أرامكو الطاقة» المملوكة لأرامكو السعودية، عن تحقيق الإغلاق المالي لمشاريع «الشعيبة 1»، و«الشعيبة 2»، للطاقة الشمسية الكهروضوئية المستقلة في

(1) عبد الله محمد الشعلان، جهود حكومة خادم الحرمين في تحسين المناخ، الرياض، (25 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/hqCmdFM
أيضًا: عبد الله محمد الشعلان، سوق الكربون الطوعي، الرياض، (22 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/8UgKJNm
(2) العربية، السعودية.. زيادة بنسبة 300% في حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة، (04 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/matnlAE
(3) المرجع السابق.
(4) سبوتنيك، السعودية تنفرد بإطلاق أول قطار يعمل بالهيدروجين في الشرق الأوسط، (08 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/lRy1SIg

مركز الشعيبة التابع لمنطقة مكة المكرمة، ومن المقرر أن تبدأ عمليات التشغيل التجاري في عام 2025م[1]. وفي مارس 2023م وضعت أرامكو حجر الأساس لمشروع شاهين بقيمة 26.3 مليار ريال، الذي يُعدُّ جزءًا رئيسًا من إستراتيجية أرامكو السعودية لتحويل النفط الخام إلى كيميائيات، وهي إستراتيجية لها تأثير إيجابي في الاستدامة وخفض انبعاثات الكربون. ونجحت أرامكو في إنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمالها جنوب الغوار، ما يدعم إستراتيجية الشركة لزيادة إنتاج الغاز في السعودية بأكثر من نصف إنتاج عام 2021م بحلول عام 2030م[2].

وكسياسة عامة، تتجه المملكة إلى زيادة توظيف الطاقة النظيفة، حتّى في النقل والمواصلات، وعلى سبيل المثال، أعلنت الهيئة الملكية لمدينة الرياض في 18 مارس 2023م، عن إطلاق المرحلة الأولى من خدمة "حافلات الرياض»، ضمن مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام بمدينة الرياض، وأوضحت الهيئة أنّ خدمة «حافلات الرياض»، ستُسهم في المحافظة على البيئة والصحة العامة في المدينة، من خلال تشغيل حافلات صديقة للبيئة تعمل باستخدام وقود «منخفض الكبريت»، فضلًا عن مساهمتها في خفض تلوث الهواء الناتج عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج من عوادم السيارات، من خلال تقليص الاعتماد على استخدام السيارات الخاصة، مع توفر وسيلة نقل عام آمنة ومريحة وسهلة[3].

كما صدر الأمر السامي بإنشاء محمية ملكية باسم الإمام فيصل بن تركي الملكية في 8 أكتوبر 2023م، لتكون ثامن المحميات الملكية السعودية وثالث أكبر المحميات التي تحتضنها المملكة. وتمتد المساحة الإجمالية للمحمية إلى 30.152.7 كم^2، وتشمل ثلاث مناطق إدارية - عسير-مكة المكرمة-جازان، وجزءًا في المياه الإقليمية للمملكة في البحر الأحمر، وتهدف المحمية إلى الإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية سعودية مستدامة» ضمن رؤية المملكة 2030م الرامية إلى حماية البيئة الطبيعية في المملكة وتعزيزها، من خلال تبني رؤية شمولية للنظم البيئية الثمينة عبر الحفاظ على المكونات البيئية والطبيعية، وإعادة توطين الحياة الفطرية في كل منطقة، وضمان التوازن المائي والتنوع

(1) العربية، إتمام الإغلاق المالي لمشروعي الشعيبة للطاقة الشمسية في السعودية، (20 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/uOzyrU1
(2) المنتدى العربي للدفاع والتسليح، أرامكو تضع حجر الأساس لمشروع شاهين في كوريا الجنوبية بقيمة 26.3 مليار ريال، (09 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/G1fJod1
(3) واس، الهيئة الملكية لمدينة الرياض تطلق المرحلة الأولى من «حافلات الرياض"، (18 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/w1872893

البيولوجي والتصدي لظاهرة التصحر واستدامة الحياة البرية؛ إذ ستُسهم المحمية في رفع نسبة المحميات الملكية في المملكة من 13.5% إلى 14.9% للإسهام في تحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء في حماية 30% من المناطق البرية والبحرية بحلول عام 2030م.

وعلى جانب آخر، استضافت المملكة فعاليات أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023م بالعاصمة الرياض خلال الفترة 8–12 أكتوبر، وخلاله أعلن الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة، عن ثلاث مبادرات تعمل جميعها على تعزيز الأهداف المناخية العالمية، وهي آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري (الكربون المكافئ) في المملكة، وخارطة الطريق المرتبطة بمبادرة السعودية الخضراء التي تستهدف زراعة 10 مليارات شجرة، ومبادرة «تمكين إفريقيا» المبنية على مبادرة حلول الطهي النظيف لتوفير الغذاء[1]. وفي 4 ديسمبر انطلقت فعاليات النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء بالتزامن مع انعقاد الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)؛ بهدف توفير منصة مهمة لمختلف الجهات المعنية من أجل مناقشة أفضل السبل المتاحة لتسريع وتيرة العمل المناخي[2].

وفي مجال التعاون الدولي في مشروعات الطاقة النظيفة، أعلنت المملكة واليابان في 16 يوليو عن تأسيس مبادرة «منار للتعاون في مجال الطاقة النظيفة»، وسيجري في إطار هذه المبادرة تطوير عددٍ من المشروعات التي ستقود التوجه نحو التحول إلى الطاقة النظيفة، بالتركيز على مجالات مثل الهيدروجين والأمونيا، والوقود الاصطناعي، والاقتصاد الدائري للكربون/ إعادة تدوير الكربون، واستخلاص الكربون من الهواء مباشرة (DAC)[3]، وكان من أبرز الأفكار الإستراتيجية الدولية التي انخرطت فيها المملكة في ما يتصل بمشروعات الطاقة الخضراء، مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي طُرح جزءًا من مبادرة الشراكة من أجل الاستثمار في البنية التحتية العالمية. وفي إطار ذلك وقَّعت المملكة والولايات المتحدة في 08 سبتمبر مذكرة تفاهم تحدد أطر التعاون بينهما لوضع بروتوكولٍ يسهم في تأسيس ممرات عبور خضراء عابرةٍ للقارات. ويهدف المشروع إلى تيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط أنابيب، كما يهدف إلى دعم جهود تطوير الطاقة النظيفة[4].

وتسعى المملكة لحيازة الطاقة النووية السلمية وبناء مفاعلاتها منها، والإسهام في توفير متطلبات التنمية الوطنية المستدامة التي تنص عليها رؤية 2030م، وتخطط لحيازة «الدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي التي تحتوي على الكعكة الصفراء، واليورانيوم منخفض التخصيب، وإنتاج الوقود النووي للاستهلاك المحلي والتصدير»[5]. ولقد أشار الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة، خلال مؤتمر التعدين المنعقد في الرياض في يناير 2023م، إلى أن الاكتشافات أظهرت وجود مواقع جيولوجية مختلفة داخل المملكة غنية باليورانيوم، من بينها جبل سعيد والمدينة المنورة، وأضاف أن المملكة تسعى لتصنيع الوقود النووي للاستخدام المحلي وتصديره[6]. وفي اجتماع الدورة السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، أكد الوزير التزام المملكة سياستها الوطنية للطاقة النووية التي تضمن أعلى معايير الشفافية والموثوقية وتطبيق أعلى مستويات الأمان، وكشف أن السعودية تعمل على مشروع بناء أول محطة للطاقة النووية[7]. وإلى حدٍ كبير، فقد تمكنت المملكة عام 2023م من جعل مشروعها لبناء محطات نووية وتوظيف الاستخدام السلمي من هذه الطاقة أمرًا اعتياديًّا وحقًّا من حقوقها، خصوصًا في ظل وضعها ذلك ضمن توجهاتها نحو تنويع الاقتصاد ومصادر الطاقة.

---

(1) طلعت حافظ، جهود سعودية لإصلاح المناخ، الرياض، (19 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://www.alriyadh.com/2038826

(2) العربية، السعودية.. زيادة بنسبة 300% في حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة، مرجع سابق.

(3) واس، اقتصادي/صدور بيان مشترك حول مبادرة «منار للتعاون في مجال الطاقة النظيفة» بين المملكة واليابان، (17 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/cc3fe28a6dq

(4) موقع وزارة الخارجية السعودية، المملكة والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تحدد أطر التعاون بينهما لوضع بروتوكولٍ يسهم في تأسيس ممرات عبور خضراء عابرةٍ للقارات، (09 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Y0Li6jc

(5) سمية نصر، إلى أين سيتجه الطموح النووي السعودي؟ بي بي سي نيوز عربي، (03 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/KXcXiJ2

(6) العربية، وزير الطاقة: السعودية تسعى لتصنيع الوقود النووي لاستخدامه محليًّا وللتصدير،)11 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/tfSGslu

(7) الشرق الأوسط، وزير الطاقة: السعودية لديها مشروع وطني لبناء أول محطة للطاقة النووية،)25 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/cUwcTze

ولا تسـعى المملكة إلـى زيـادة جاهزيتها وحصتها من مصادر الطاقة المتجددة فقط، وإنما تعمل أيضًا على تحسين معالجة مصادر الطاقة التقليدية لتمتلك خصائـص الطاقة المتجددة والنظيفـة، وفق ما أكد وزيـر الطاقة الأمير عبد العزيز بن سـلمان خلال فعاليات أسبوع المناخ في منطقة الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023م. كما تسير السـعودية في تحركاتها نحو مصادر الطاقة المتجـددة بحكمة ورؤية تأخذان فـي اعتبارهما التوازن بين مسـتلزمات مواجهة المخاطر المناخية في ظل الحفاظ على مستوى أداء الاقتصـاد العالمي، الذي يتطلب اسـتمرار الاستثمار في الطاقة التقليدية[1].

ثانيًا: الدبلوماسية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات

عملـت المملكـة عـام 2023م علـى تعزيـز الاسـتثمارات وتقوية دور القطـاع الخاص في الاقتصاد، في سياق سعيها للتنويع الاقتصادي، وتحسـين البيئة الاسـتثمارية، وذلـك تنفيذًا للإسـتراتيجية الوطنية للاستثمار، التي كان ولي العهـد الأمير محمد بن سـلمان بـن عبدالعزيز قد أطلقها فـي أكتوبر عام 2021م، لتُسـهم في دفع عجلـة التنمية وتنويع الاقتصـاد المحلي، حيث تسـتهدف الإسـتراتيجية زيادة مساهمة القطاع الخـاص في الناتج المحلـي الإجمالي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتقليل البطالة، وتعزيز تصنيف المملكة بين أفضل عشرة اقتصادات في مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030م[2].

وتسـعى الإسـتراتيجية الوطنية للاستثمار التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سـلمان في أكتوبر 2021م إلى تمكين عدة قطاعات، مثل الصناعة والطاقة المتجـددة والنقل والخدمات اللوجستية والسـياحة والبنية التحتية الرقمية والرعايـة الصحيـة، ودعم نموها عبـر مصادر تمويل متنوعة، بما في ذلك صندوق الاستثمارات العامة، والشركات السعودية الكبرى، من خلال برنامج شـريك، إضافةً إلى تعزيز الاستثمارات المحليـة والدوليـة، والإنفـاق الحكومي. وتشـمل الإسـتراتيجية القطاعـات ذات الأهميـة الخاصـة، الطاقـة الخضـراء، والتقنيـة، والرعاية الصحيـة والتقنيات الحيوية، والأنمـاط المتقدمة للتنقل والخدمـات اللوجسـتية، فضلًا عن المحاور الأفقية التي تتقاطـع مع جميع القطاعات مثل الشركات الناشئة المبتكِرة وريادة الأعمال[3]. وبعد إطلاق الإستراتيجية الوطنية للاسـتثمار عام 2021م، انضمت قطاعات اقتصادية جديدة لم تكن ذات إسـهام ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة، مثل: قطاع السـياحة والترفيه، وقطاع تقنيـة المعلومات، وقطـاع التقنيـة الحيوية والرعاية الصحية، والأنشطة العقارية. وتسعى المملكة لتوجيه الاسـتثمارات نحـو القطاعات الاقتصادية الواعدة «ذات الأولوية» لما لها من دور كبير في تسريع نمو اقتصادها[4].

(1) فهد محمد لن جمعة، إنتاج الطاقة النظيفة.. من النفط والغاز، الرياض، (17 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/VHjDbpe

(2) رؤية 2030م، تنمي الإستراتيجية الوطنية للاستثمار البيئة التنافسية السعودية وتصنع مستقبلًا أكثر إشراقًا للقطاعات الحيوية، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/iKEXb

(3) الموقع الإلكتروني للإستراتيجية الوطنية للاستثمار، الإستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/iKEXb

(4) سبوتنيك، وكيل وزارة الاستثمار السعودية يكشف لـ«سبوتنيك» تفاصيل الوضع الاقتصادي في المملكة، (18أكتوبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/221GcP2

لقد سعت المملكة على مدى السنوات الماضية إلى تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية عالمية، فتمَّ إطلاق مجموعة من الإصلاحات والمبادرات لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفير بيئة أعمال محفزة أسهمت في تعزيز القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل، وسعت لتعزيز نمو الاستثمار المحلي عن طريق بناء الشراكات مع القطاع الخاص على نطاق واسع وتأهيله ليشمل جميع المناطق لما تتميز به المملكة من بيئة استثمارية متنوعة إضافةً إلى التحسين والتطوير للتشريعات والسياسات التي أدت لتقدم المملكة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال[1]، كما عملت المملكة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي على منهجية جديدة لاحتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعاون بين وزارة الاستثمار والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، وتهدف المنهجية الجديدة إلى تحسين جودة وشفافية بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة وفقًا لأفضل الممارسات العالمية[2].

وضمن هذا السياق، أصدر مجلس هيئة السوق المالية السعودية، قراره المتضمن نشر مشروع تعديلات القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، لاستطلاع مرئيات العموم حياله لمدة 30 يومًا تنتهي بتاريخ 9 يناير 2023م. وقالت الهيئة في بيانٍ لها في 11 ديسمبر 2022م: إنّ أهم العناصر الرئيسية للمشروع تتمثل في تطوير شروط التأهيل وتسهيل المتطلبات الواجب استيفاؤها من المستثمر الأجنبي المؤهل، منها إلغاء متطلبات تقديم طلب التأهيل واتفاقية تقييم المستثمر الأجنبي المؤهل، والاكتفاء بمتطلبات فتح الحساب الاستثماري وفقًا لتعليمات الحسابات الاستثمارية. كما تتضمن إعفاء بعض الفئات من متطلب حجم الأصول المدارة. وإضافة قناة جديدة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية المدرجة في السوق الرئيسية، وذلك من خلال السماح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب بالاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في السوق الرئيسية من خلال المحافظ الاستثمارية المُدارة من مؤسسات السوق المالية. وأيضًا تطوير شروط استثمار الأجنبي غير المقيم في الأوراق المالية المدرجة من خلال اتفاقيات المبادلة، بما في ذلك إلغاء الشرط المفروض على مدة الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء متطلَّب إشعار الهيئة قبل إبرام اتفاقية المبادلة[3].

وأتى إعلان ولي العهد في 13 أبريل عن إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة، في الرياض وجازان ورأس الخير ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية شمال مدينة جدة. ووفقًا لولي العهد، فإن هذه المناطق الخاصة ستفتح آفاقًا جديدة للتنمية،

(1) عبدالرحمن أحمد الجبيري، الميزانية العامة السعودية .. تحقيق النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاستدامة، صحيفة مال، (08 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/13MkJ27

(2) العربية، السعودية تعتمد منهجية جديدة لاحتساب بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (21 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/nYGhpOo

(3) العربية، هيئة السوق السعودية تعلن تعديلات قواعد الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، (11 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/oSt2THw

معتمدة على المزايا التنافسية لكل منطقة لدعم القطاعات الحيوية والواعدة، ومنها اللوجستية والصناعية والتقنية وغيرها من القطاعات ذات الأولوية للمملكة، وسوف تتمتع هذه المناطق بنظم تشريعية ولوائح خاصة للنشاطات الاقتصادية، وستجعل منها الأكثر تنافسية في العالم لاستقطاب أهم الاستثمارات النوعية، وتتيح فرصًا هائلة لتنمية الاقتصاد المحلي، وتوفير أرضية خصبة لتحقيق مستهدفات الإستراتيجيات القطاعية التي تخدم رؤية السعودية 2030م، وهي أيضًا «ترسخ مكانة المملكة بوابة لعبور منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وحلقة وصل بين أسواق الشرق والغرب»[1].

وعلى جانب آخر، أعلن مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض في نوفمبر عن إنشاء مركز المناطق الاقتصادية الخاصة بالمدينة، لتعزيز القدرة التنافسية للأعمال في العاصمة، وتحويلها إلى مركز إقليمي رئيس للشركات العالمية وتعزيز أثرها الاقتصادي باعتبارها واحدة من أكبر اقتصادات المدن في العالم، إذ من شأن المركز أن يوجد بيئة تنافسية تسهم في نمو الاقتصاد، ويسهل استقطاب الكفاءات والخبرات الوطنية والعالمية مع الأعمال والشركات الجديدة في المناطق الاقتصادية الخاصة بمدينة الرياض، كما سيسهم في ترسيخ مكانة الرياض، خصوصًا، والسعودية عمومًا، باعتبارها مركزًا إقليميًّا للشركات العالمية[2].

وتمثلت الخطوة الأهم الأخرى في إعلان الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، في فبراير، عن تأسيس المكتب الإستراتيجي لتطوير منطقة الحدود الشمالية، بهدف رفع مستوى التنمية في مدن ومحافظات المنطقة، وتعزيز جودة الحياة بها، عبر استثمار المقومات الاقتصادية والطبيعية والتاريخية للمنطقة، وموقعها الحدودي الإستراتيجي بوصفها إحدى بوابات المملكة الشمالية. ويقع في صُلب مسؤوليات المكتب الإستراتيجي إطلاق المبادرات والمشروعات النوعية التي تسهم في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، بما يعزز أهداف التنمية المستدامة[3].

وعلى جانب الصفقات الخارجية، توصّلت شركة أرامكو السعودية إلى اتفاقية استحواذ كامل على شركة إسماكس للتوزيع (إس بي إي) (إسماكس) من مجموعة ساوثرن كروس. وتمثّل هذه الصفقة أول استثمار لأرامكو في أعمال التجزئة والتسويق في أمريكا الجنوبية، وستمكّن الصفقة من تعزيز إستراتيجية أرامكو السعودية

(1) سي إن إن بالعربية، السعودية.. محمد بن سلمان يعلن إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة.. ما أهميتها؟، (13 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/TpDYjlE

(2) عكاظ، مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض يعلن إنشاء مركز المناطق الاقتصادية الخاصة بالعاصمة، (06 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/fzCBbkX

(3) الشرق الأوسط، مكتب إستراتيجي لتطوير الحدود الشمالية السعودية، ولي العهد أعلن عنه ليتولى مبادرات نوعية تنموية واستثمارية، (21 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/pTj2BjP

أيضًا: الشرق الأوسط، مكتب إستراتيجي لتعظيم المقومات الاقتصادية شمال السعودية، الأمير محمد بن سلمان يعلن تولي الجهاز الجديد مسؤولية مبادرات التنمية وجلب الاستثمار وتعزيز جودة الحياة في مدن ومحافظات المنطقة، (20 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/dgqaAad

الخاصة بسلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق. كما أكملت الشركة في 21 يوليو 2023م صفقة الاستحواذ على حصة في رونغشنغ للبتروكيميائيات بقيمة 3.4 مليار دولار وبنسبة 10%، وذلك من خلال شركتها التابعة والمملوكة بالكامل، أرامكو لما وراء البحار[1]. وفي نوفمبر، أعلنت شركة مشاريع الترفيه «سفن»، المملوكة لـ«صندوق الاستثمارات العامة»، تشييد الوجهة الترفيهية الخامسة على مستوى المملكة، والأولى في منطقة عسير (جنوب غربي السعودية)، بقيمة استثمارية تبلغ 1.3 مليار ريال (346 مليون دولار)، وتقع الوجهة الترفيهية بين مدينتي أبها وخميس مشيط، وبالقرب من مطار أبها الدولي. ويمتد المشروع على مساحة 64 ألف متر مربع على ومساحة بناء تتجاوز79 ألف متر مربع، مما يجعله وجهة ترفيهية فريدة[2].

وفي مارس 2023م أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن تأسيس شركة «طيران الرياض»، الناقل الجوي الوطني الجديد، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، للمساهمة في تطوير قطاع النقل الجوي في المملكة. وستُسهم قدرات الصندوق المالية، في تمكين الشركة من التوسع في عملياتها التشغيلية بما يدعم خططها المستقبلية. ومن المتوقع أن تسهم شركة «طيران الرياض» في جذب المزيد من الزائرين والسياح إلى المملكة وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بقيمة تصل إلى 75 مليار ريا (نحو 20 مليار دولار) مع استحداث أكثر من 200 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة[3].

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد أعلن في 28 نوفمبر 2022م، عن إطلاق المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي، الذي من المؤمل أن يجعل الرياض بوابة للعالم، وذلك مسايرًا لإستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة التي تركز على إطلاق إمكانات القطاعات الواعدة، والمشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية محليًا، ومسايرًا كذلك للإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية والمبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية. ويتوقع أن يسهم المشروع بحوالي 27 مليار ريال (7.2 مليار دولار) سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وأن يستحدث 103 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وسيكون المطار الجديد بمثابة وجهة عالمية للنقل والتجارة والسياحة، وجسرًا يربط الشرق والغرب بما يرسخ مكانة السعودية كمركز لوجيستي عالمي[4].

وفي إطار سعيها لتوسيع الاستثمار الخاص، نشر المركز الوطني للتخصيص وبالتعاون مع القطاعات المستهدفة بالتخصيص، سلسلة مشاريع التخصيص المكونة من 200 مشروع معتمد في عدد من القطاعات المستهدفة بالتخصيص، بهدف إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين والدوليين للتعرف إلى مشاريع

(1) المنتدى العربي للدفاع والتسليح، أرامكو السعودية تدخل سوق التجزئة في أمريكا الجنوبية بالاستحواذ على (إسماكس)، (29 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/E77WA1T

(2) الشرق الأوسط، «سفن» السعودية تعلن تشييد وجهة ترفيهية في منطقة عسير بقيمة استثمارية 346 مليون دولار، (26 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/6282Cy5

(3) سكاي نيوز عربية، السعودية.. تأسيس ناقل جوي وطني جديد تحت مسمى «طيران الرياض»، (12 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Ue3ERuq

(4) الشرق الأوسط، إطلاق مخطط «مطار الملك سلمان الدولي» في الرياض، (29 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Ghdfyx1

التخصيص بالمملكـة وطبيعتها قبل فترة كافية من طرحها رسـميًّا للسـوق، مما يعـزز قدرات المستثمرين في الاسـتعداد المسبق والتحضير الجيـد، ويضمـن كفـاءة الطـرح للمشـاريع ومخرجاتها[1].

وتسـعى المملكـة لتعزيز الاسـتثمار على المسـتوى الكلـي والقاعـدي الجزئـي، وعلى مسـتويات المناطق والبلديـات، فعلى صعيد البلديـات، عُقد فـي الرياض فـي يناير ملتقى الاسـتثمار البلدي 2023م «فرص» في نسخته الثانية من أجل التعرف إلى الفرص الاستثمارية، فقد عُقـد المؤتمر تحـت هدف إسـتراتيجي، هو دور الاسـتثمار في تنمية المدن السـعودية، فالقطاع البلـدي يتكامل مع كثيـر من الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية من أجل إعمار المـدن والقرى والهجـر، كما أن الاسـتثمارات البلدية لها علاقة بخمسة من برامج الرؤية، وهي (التخصيـص، الإسكان، جودة الحيـاة، خدمة ضيوف الرحمن، الاستدامة المالية)[2]. ويلفت الانتبـاه إلى أنه فـي ملتقى الاسـتثمار البلدي، شـاركت الهيئـة العامة للترفيـه بهدف عرض الفرص الاسـتثمارية السـعودية في مجالات قطـاع الترفيـه أمـام المسـتثمرين المحليين والدوليين[3]. وهو ما يشير إلى حقيقة التناغم في الأداء الحكومي نحو تحقيق رؤية 2030م.

وعلى صعيـد المناطق، انطلقـت فعاليات منتـدى الطائف للاسـتثمار فـي نوفمبر تحت شعار «استثمر بالطائف»، بهدف دعم محافظة الطائف السـعودية، وإبراز مقومات الاسـتثمار فيها ووضعها على خريطة الوجهات الاستثمارية العالمية[4]. وفـي نوفمبر انعقد «منتدى الحدود الشمالية للاستثمار» الذي نظمته إمارة المنطقة واتحاد الغرف السعودية في عرعر، وطرح خلاله أكثر من 157 فرصة اسـتثمارية بمنطقة الحدود الشمالية بقيمة تقدر بنحو 22 مليار ريال[5]. وكان لافتًا ما كشـفه وزير التجـارة د. ماجد القصبي، خلال المؤتمر، من أن وزارة التجارة اهتمت بإعداد وتطويـر أكثر من 70 تشـريعًا خلال السـنوات السبع الماضية «لتسـهيل رحلة المستثمر»، إذ جرى إلغاء 485 اشـتراطًا ومتطلبًا في 18 قطاعًا، واستحداث أكثر من 40 نشاطًا اقتصاديًّا لتطوير فرص اسـتثمارية في القطاعـات الواعدة، فيما جرى تخفيض مدة فسـح الحاويات في الموانئ إلى ساعتين فقط[6].

وفي السـياق ذاتـه، انتهت الهيئـة الملكية للجبيل وينبع مُمثلة في مدينة جازان للصناعات الأساسـية والتحويليـة، مـن أعمال ترسـية المشروعات الرأسـمالية لعام 2023م «رواس»، في مدينة جازان (جنوب غرب السعودية) بنحو 53 مشـروعًا متنـوع الأهـداف والمخرجات ما بين مشـروعات بنى تحتية ومشروعات خدمية ومشـروعات سـكنية، بإجمالي تكلفـة تتجاوز 9 مليـارات ريال سـعودي (2.4 مليـار دولار). وتسـخّر هذه المشـروعات التي تم الانتهاء من أعمال ترسـيتها حوافـز اقتصاديـة جاذبة من أجل آفـاق جديدة للتنمية الاقتصادية، وتسـهم بطريقة مباشـرة في رفع جـودة الحياة بالمدينة مثل المرافق التعليميـة ومراكز الأعمال للجهات الحكومية، ومراكز للتشغيل والصيانة ومختبرات للحماية ومراقبـة البيئة ومحطة إطفاء للمنطقة الصناعية، إلى جانب المشـروعات السـكنية المتنوعة، والمشروعات السياحية[7].

وعلـى مسـتوى المبـادرات التشـجيعية للاستثمار، أعلنت وزارة الاسـتثمار السعودية، في 5 ديسمبر 2023م، بالتنسيق مع وزارة المالية، وهيئـة الزكاة والضريبة والجمـارك، عن تقديم حزمة حوافـز ضريبية جديدة، لمدة 30 سـنة، لدعم برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، لتشـجيع وتيسـير إجـراءات افتتاح الشركات العالمية لمقراتها الإقليمية في المملكة. وتضمنـت حزمة الإعفـاء الضريبـي للمقرات الإقليمية لمدة 30 سـنة، نسـبة صفر% لكل من :ضريبة الدخل على كيانات المقرات الإقليمية، وضريبة الاستقطاع للأنشطة المعتمدة للمقرات الإقليمية، وستسـتفيد الشـركات العالمية من حزمة الإعفـاءات الضريبية مـن تاريخ إصدار ترخيـص المقـر الإقليمـي». وأوضـح وزير

(1) عكاظ، المركز الوطني للتخصيص يبدأ بنشر 200 مشروع شراكة في البنى التحتية والمجتمعية، (05 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Ijsay2Z
(2) مها الوابل، ملتقى الاستثمار البلدي 2023، إيلاف، (30 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/EwIyVFu
(3) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للترفيه، هيئة الترفيه تختتم مشاركتها في ملتقى الاستثمار البلدي «فرص»، (27 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://www.gea.gov.sa/furas/
(4) الشرق الأوسط، انطلاق فعاليات منتدى الطائف للاستثمار،)05 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/1Dc3MyS
(5) الشرق الأوسط، الفالح: 100 فرصة استثمارية جديدة بـ20 مليار ريال شمال السعودية، (25 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/X9UhtoS
(6) عكاظ، منطقة لوجستية بمنفذ جديدة عرعر تخدم المصدّرين السعوديين والعراقيين: القصبي: 260 مليار ريال إيرادات التجارة الإلكترونية في 2025م، (26 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/d5L3WUg
(7) الشرق الأوسط، «الهيئة الملكية» لتدشين 53 مشروعاً رأسمالياً مستداماً في مدينة جازان، (08 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/BbLzMIT

الاستثمار أن وجود الكفاءات والخبرات المتميزة في المملكة، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي، وآفاق النمو القوية لها، أسهمت في جذب أكثر من 200 شركة إلى البرنامج. كما أكد وزير المالية: «إن الإعفاءات الضريبية الجديدة، الممنوحة على أنشطة المقر الإقليمي، ستمنح المقرات الإقليمية للشركات العالمية في المملكة المزيد من وضوح الرؤية والاستقرار، الأمر الذي يُعزز قدراتها على التخطيط المستقبلي، المتعلق بتوسيع أعمالها في المنطقة، انطلاقًا من المملكة[1].

وكانت وزارة الخارجية السعودية بالتعاون مع وزارة الاستثمار قد أطلقت المرحلة الثانية من خدمة إصدار تأشيرة زيارة الأعمال «مستثمر زائر» إلكترونيًّا لتشمل جميع دول العالم لإتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب ومنسوبي المنشآت الأجنبية، التقديم على تأشيرة زيارة إلكترونية، من خلال المنصة التابعة لوزارة الاستثمار «استثمر في السعودية»، ويأتي إطلاق هذه الخدمة «ضمن حزمة من المشروعات التطويرية للخدمات القنصلية، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030م الرامية إلى جذب مزيد من شرائح المستثمرين حول العالم[2].

وفي سياق الدبلوماسية الاقتصادية، فقد كان الهدف الاستثماري حاضرًا في كل مؤتمرات القمة التي عقدتها المملكة، وفي مختلف الزيارات الرسمية للخارج، خصوصًا جولات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وعلى سبيل المثال أكدت السعودية والهند خلال زيارة ولي العهد إلى نيولهي في سبتمبر، أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في جميع المجالات[3]. كما أطلق ولي العهد مبادرة خادم الحرمين الشريفين الإنمائية بإفريقيا، التي تشمل مشروعات وبرامج إنمائية في دول القارة بقيمة تتجاوز مليار دولار على مدى 10 سنوات، خلال افتتاحه أعمال القمة السعودية-الإفريقية الأولى في الرياض، وأعرب ولي العهد عن التطلع إلى ضخ استثمارات سعودية في مختلف القطاعات بما يزيد على 25 مليار دولار إلى إفريقيا[4].

ثالثًا: إستراتيجية الأمن الغذائي

عززت رؤية 2030م الخطوات العملية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم. ولدى وزارة البيئة والمياه والزراعة إستراتيجية تضم 59 مبادرة مختلفة، لتحقيق الأمن المائي والغذائي. وقد أسهمت جهود الدولة لأجل ذلك في جعل المملكة تتصدر دول العالم في مؤشر المعايير الغذائية، والصعود إلى المرتبة رقم18 عالميًّا في مؤشر معدل سلامة المحاصيل من بين 113 دولة في 2020[5]. وقفزت المملكة مرتبتين في مؤشر الأمن الغذائي الدولي بنهاية عام 2022م، لتحتل المركز رقم 41 عالميًّا، مقابل المركز رقم 43 في عام 2021[6]، فارتفع الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء 60%، ومن بيض المائدة 117%، ومن الأسماك 60%، ومن منتجات الألبان 118%، ومن لحوم الدواجن 68%، وأطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة علامات لتعزيز جودة المنتجات الزراعية، والسمكية، والحيوانية في المملكة، تمثّلت في علامات «سمك» و«تمور السعودية»، إضافة إلى شهادة «سعودي قاب»، بهدف رفع القيمة السوقية للمنتجات، وتمكين المزارعين والمستثمرين من تسويق منتجاتهم وتصديرها، وزيادة الفرص التسويقية في الأسواق المحلية والعالمية[7].

وتستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة حزمة أهداف رئيسية، منها: رفع نسب الاكتفاء الذاتي، والوصول إلى نظام غذائي بإنتاج محلي يعتمد أساسًا على الاستدامة، وتأمين استقرار وتنويع المصادر الخارجية، مع ضمان أفضل جودة للغذاء السليم والآمن، وتجهيز مخططات واضحة تحسبًا لمخاطر الأمن

---

(1) السعودية تقر حوافز ضريبية لـ30 عاما لجذب مقار الشركات العالمية، العربية، (05 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/3BK4SzC

(2) الشرق الأوسط، السعودية تتيح تأشيرة «مستثمر زائر» لجميع دول العالم، إطلاق المرحلة الثانية من الخدمة الإلكترونية زيارة الأعمال، (06 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/QvgD2Af

(3) الشرق الأوسط، تأكيد سعودي-هندي تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، (01 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/CXmLJIg

(4) الشرق الأوسط، السعودية تطلق مبادرة إنمائية في إفريقيا بمليار دولار، (10 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/LlKRjnU

(5) العربية نت، تأمين الاحتياجات الغذائية في السعودية كافة أبرز مستهدفات رؤية 2030م، (13 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/5DiPjPS، انظر أيضًا: وزارة البيئة والمياه والزراعة، معرض «إنفليفر».. جهود وطنية تعزز سلاسل الإمداد وترسم مستقبلاً واعدًا لقطاع الأغذية محليًّا ودوليًّا، (17 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/6KF3r1Y

(6) العربية نت، الأمن الغذائي في السعودية ورؤية 2030م.. إستراتيجيات طموحة، (13 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/O5wdiRD

(7) العربية نت، تأمين الاحتياجات الغذائية كافة، مرجع سابق.. انظر أيضًا: وزارة البيئة والمياه والزراعة، معرض «إنفليفر»، مرجع سابق.

الغذائي[1]. وتتمثل مجالات التركيز الإستراتيجي لبرنامج الأمـن الغذائي، الذي وضعتـه الهيئة العامة للأمـن الغذائـي، في خمسـة أهداف، تتضمن: رفع مسـتويات الاكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي السعودي، ودعم التطوير المحلـي لقطاعات تصنيع المنتجـات الغذائية الإسـتراتيجية، فضلًا عن إنشـاء آليـات وأطر للشـركات التجارية، وتحويل المملكة إلى مركز إقليمي لتجارة الأغذية، وتفعيـل آليات التعاون في مجـال الأمـن الغذائي الإقليمـي والدولي، والعمل علـى تحقيق تنـوع واسـتقرار مصادر الغذاء الخارجية، وصياغة الآليات والسياسـات المناسبة لتشغيل وإدارة المخزون الإستراتيجي للأغذية، بالشـراكة مـع الجهـات الفاعلة من القطاع الخاص[2].

وكان لافتًا إعلان وزير البيئة والمياه والزراعة عبـد الرحمن الفضلـي في كلمة له فـي ملتقى الميزانية في 7 ديسـمبر، عـن أنّ المملكة تنتج نحو 11 مليون طن تقريبًا من المنتجات الزراعية، واسـتطاعت أن ترفـع الاكتفاء مـن المنتجات الزراعية التى يمكنُ إنتاجهـا داخلها دون أن تؤثر على المياه، موضحًـا أنّ المملكة كادت أن تكتفي ذاتيًا من منتجات الخضراوات، وأن الوزارة أعادت ترتيب الأولويات العام الماضـي، وتم إنتاج 1.5 مليون طن من القمح .. تمثل 50% من احتياجات المملكة، ولكـن في الحـالات الطارئة قد يكون كافيًا بنسـبة 100% من المملكة[3]، وهو ما يشير إلى حجم الجهود التي بذلتها المملكة حتى تحقق هذا المستوى من الإنتاجية.

ولا تنتهي المبادرات والأفكار والشراكات بين الهيئات والمؤسسـات الوطنيـة لأجل تعظيم المـوارد الغذائية، وعلى سـبيل المثـال، فقد زادت شـركة «سـالك»، وهي إحدى شـركات صندوق الاسـتثمارات العامة في 18 سـبتمبر، حصتها في الشـركة الوطنيـة للتنمية الزراعية «نادك» من 32.46% إلـى 38.65%، انطلاقًا من توجهاتها الإسـتراتيجية في الإسهام في تحقيق المسـتهدفات الوطنيـة للأمـن الغذائي عبر تمكيـن قطاع الأغذية الزراعيـة المحلي، إذ تعد هي الزيـادة الثانية بعد أن كانت حصة سـالك 20%. وتعـد «نـادك» من الشـركات الوطنية الرائـدة فـي الصناعـات الغذائيـة والزراعية، وتتواءم إستراتيجيتها مع مستهدفات «سالك» للاستثمار المحلي في السلع الغذائية، إذ تسعى «نادك» إلـى تعزيز دورها الفعـال في منظومة الأمن الغذائي على المسـتوى المحلي والإقليمي عبـر التحول إلى شـركة غذائيـة متكاملة، مما يسـهم في رفع نسـب الاكتفـاء الذاتي لبعض السلع المسـتهدفة ودعم سلاسل الإمداد داخل المملكة[4].

كما لا تقتصر جهود المملكـة لتحقيق الأمن الغذائي على تطوير القدرات ووضع الخطط في

(1) صحيفة البلاد، السعودية تعزز ابتكارات الأمن الغذائي، (05 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Bnklv2d
(2) الرياض، خالد بن علي المطرفي، كيف نجحت السعودية في إستراتيجية أمنها الغذائي؟، (06 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/VvOrI7Z
(3) العربية نت، وزير الزراعة: السعودية حققت الاكتفاء الذاتي من القمح بنسبة 50% ، (07 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/GwstvG0
(4) سالك، استمرارًا لإسهاماتها الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي «سالك» تزيد حصتها في «نادك» إلى 38.65%، (18 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/CAce0RT

الداخل، وإنما بناء تحالفات الأمن الغذائي مع الخارج. وفي هذا الصدد أكد وزير البيئة والمياه والزراعة أن موقع المملكة الإستراتيجي يتيح لها عديدًا من الفرص لبناء تحالفات عالمية مع دول أمريكا الجنوبية، ودول شرق إفريقيا للاستثمار في مجالات الصناعات الغذائية، والثروة الحيوانية، والزراعة، والاستيراد وإعادة التصدير[1]. كما أكد الوزير خلال مشاركة في فعاليات الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين 2023م، أن المملكة والصين يمكنهما تحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدين والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في العالم[2]. ومن خلال الاستثمارات الزراعية السعودية في كثير من الدول، مثل: السودان والمغرب وإثيوبيا ومصر والأرجنتين والبرازيل والهند وأستراليا وأوكرانيا وكندا، التي تجاوز حجمها 10 مليارات دولار في غضون 10 أعوام، نجحت المملكة في تعزيز الأمن الغذائي لها في السلع الأساسية، وأطلقت المملكة حزمة دعم مالي تزيد على 10 مليارات دولار لمؤسسات مجموعة التنسيق العربية لتعزيز الأمن الغذائي[3].

وإلى جانب الجهود الساعية لتحقيق الأمن الغذائي تعمل المملكة على تكثيف حملات التوعية بالهدر والفاقد من الغذاء، أطلقت الهيئة العامة للأمن الغذائي ممثلة بالبرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر في الغذاء، حملة توعوية متزامنة مع اليوم الدولي للتوعية بالفقد والهدر الغذائي الموافق ليوم 29 من شهر سبتمبر من كل عام، بهدف زيادة الوعي بأهمية الأمن الغذائي وتعزيز الممارسات السليمة للاستهلاك، والتحفيز على تبني الحلول التي تسهم في الحد من الهدر الغذائي، إذ إنه حسب دراسة «خط الأساس للمملكة»، التي أجراها البرنامج، بلغت نسبة الفقد والهدر في الغذاء بالمملكة نحو 33%، بما يعادل 4 ملايين طن سنويًّا، فيما تقدر قيمة الهدر بنحو (40) مليار ريال سنويًّا[4].

وعلى الجانب التنظيمي صدر في 17 يناير 2023م، الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة للأمن الغذائي، بمقتضى قرار مجلس الوزراء، الذي حوَّل (المؤسسة العامة للحبوب) إلى هيئة باسم (الهيئة العامة للأمن الغذائي)، وحدد هدفها في تنظيم الأمن الغذائي وتطويره وتعزيزه، بما يكفل حماية المصالح الحيوية للدولة وأمنها الوطني، ومراقبة التزام الأنظمة والخطط الصادرة بشأنه. ووكل إليها القرار 20 مهمة، منها: مراجعة إستراتيجية الأمن الغذائي، وتطويرها وتحديثها متى لزم الأمر، وإعداد خطة تنفيذها، والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الغذائي بما يعزز من الأمن الغذائي، وتصميم نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي بالتنسيق مع الجهات المعنية، ووضع خطط للاستجابة للطوارئ المتعلقة بمنظومة الأمن الغذائي والتعافي منها، وتحديثها، ووضع خطط التخزين الإستراتيجي ذات الصلة بمنظومة الأمن الغذائي، والرفع عما يلزم استكمال إجراءات نظامية في شأنه، ووضع برامج توعية للحد من الفقد والهدر الغذائي ومتابعة تنفيذها[5].

رابعًا: اللوجستيات وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد العالمية

يعد قطاع الخدمات اللوجستية من القطاعات الواعدة في المملكة، ومن مستهدفات برامج رؤية 2030م، التي ركزت على رفع إسهام قطاع الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أهم الملفات الاقتصادية التي ركز عليها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، باعتبارها من الفرص الاقتصادية المهمة غير المستغلة.

وتسعى الرياض إلى تنمية قطاع الخدمات اللوجستية ليصبح أحد الركائز الواعدة للتنوع الاقتصادي والتنموي بما يتوافق مع تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع فرص الاستثمار ودعم إستراتيجية الصادرات، ضمن حزمة مبادرات أطلقتها وزارة النقل والخدمات اللوجستية لرفع كفاءة القطاع وتطبيق أفضل الممارسات العالمية. وشمل ذلك إطلاق المنطقة اللوجستية بمطار الملك سلمان الدولي في الرياض، ضمن إستراتيجية وطنية تهدف إلى وضع المملكة ضمن أفضل 10 دول على مؤشر الأداء اللوجستي في العالم في 2030م. كما تخطط المملكة أن تكون مركزًا عالميًّا للخدمات اللوجستية، ويؤهلها موقعها

---

(1) وزير «البيئة»: موقع المملكة الإستراتيجي فرصة لبناء تحالفات عالمية لاستدامة الغذاء، وزارة البيئة والمياه والزراعة، (18 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/lCdtMDn

(2) موقع وزارة البيئة والمياه والزراعة، المهندس الفضلي: التعاون بين المملكة والصين يسهم في تحقيق الأمن الغذائي محليًّا وعالميًّا، (11 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/El3K3ak

(3) الحرة – واشنطن، السعودية توسع استثماراتها في الأمن الغذائي، (01 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/uUUu6PH

(4) صحيفة مال، الأمن الغذائي: 33% نسبة فقد وهدر الغذاء في المملكة، (29 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/0rvMfqP

(5) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة للأمن الغذائي، (27 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/E0FkUpg

الجغرافي لأن تكون كذلك، حيث تتوسط ثلاث قارات وتُطل بإطلالات ممتدة وشاسعة على البحر الأحمر والخليج العربي، وتقع في مركز وقلب حركة التجارة العالمية، وهي تُشكِّل حلقة الربط الطبيعي بين أسواق يعيش فيها أكثر من 6 مليارات نسمة.

وانطلاقًا من ذلك كانت المملكة قد أطلقت برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عام 2019م، ويهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية. كما أطلقت المملكة الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تهدف إلى الوصول إلى عديد من الأهداف المخطط لها في قطاع الخدمات اللوجستية، والمُضي قُدُمًا نحو التكامل والترابط في منظومة النقل والخدمات اللوجستية، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030م[1].

وفي منتصف عام 2021م أطلقت المملكة الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي استهدفت ترسيخ مكانة المملكة باعتبارها مركزًا لوجستيًّا عالميًّا يربط القارات الثلاث. وفي 23 أكتوبر 2022م، أطلق ولي العهد السعودي المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية التي تهدف إلى جعل المملكة البيئة الاستثمارية المناسبة والأمثل لجميع المستثمرين في سلاسل الإمداد، مستفيدين بما تتمتع به المملكة من مزايا تنافسية تُعزز فرص نجاح هذه الاستثمارات، ووفقًا للمبادرة، سيجري تطوير إستراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد العالمية إلى المملكة، بهدف جذب استثمارات نوعية، صناعية وخدمية، بقيمة 40 مليار ريال خلال أول عامين من إطلاقها. وتريد المملكة أن يكون لديها 65% من سلسلة الإمداد الخاصة بها[2].

ولقد شهد عام 2023م دفعة قوية لمشروع المملكة اللوجستي، مع إطلاق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية -المخطط العام للمراكز اللوجستية، الذي يضم 59 مركزًا بإجمالي مساحة تتجاوز 100 مليون متر مربع، تتضمن 12 مركزًا لوجستيًّا لمنطقة الرياض، و12 مركزًا لوجستيًّا لمنطقة مكة المكرمة، و17 مركزًا لوجستيًّا للمنطقة الشرقية، و18 مركزًا لوجستيًّا في بقية مناطق المملكة[3]. وتتضمن المراكز اللوجستية مراكز شحن جوي متعددة الوسائط على الجانب البري للشحن الجوي العام ومشغلي المحطات المتكاملة، وميناءً جافًّة تمثل مراكز لوجستية داخلية وميناء سكة حديد/جافة لمناولة وتوزيع البضائع، ومراكز توزيع دولية لوجستية للنقل والتخزين والتوزيع لإعادة التصدير دوليًّا، ومُدنًا صناعية تمثل مراكز خدمية لدعم النشاط الاقتصادي الصناعي، ومراكز توزيع لوجستية داخلية للنقل والتخزين والتوزيع للمراكز الوطنية

(1) سبوتنيك، ما المخطط العام للمراكز اللوجستية الذي أطلقه محمد بن سلمان؟، (27 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/3QSU4oW
(2) الشرق اقتصاد بلومبرغ، السعودية تستهدف توطين 65% من سلسلة الإمداد، (25 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/lgtzAQM
(3) العربية نت، عبد الرحمن أحمد الجبيري، القوة اللوجستية في السعودية.. التميز والاستدامة، نقلًا عن صحيفة مال، (01 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/aGBkRWv

والإقليمية وشبه الحضرية، ومعابر حدودية برية تقدم تسهيلات للتوزيع والشحن والتخزين على المدى القصير، ومراكز الخدمة على مقربة من الحدود البرية، ومراكز لوجستية في الموانئ لعمليات التجميع والفرز والأعمال اللوجستية الأخرى[1].

وفي الحقيقة، فلقد عادت مساعي المملكة للاستثمار اللوجستي بعوائدها بسرعة كبيرة، وهو ما لخصه إعلان وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح بن ناصر الجاسر، خلال افتتاح مؤتمر «سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية» في دورته الخامسة، التي حملت عنوان «نحو سلاسل إمداد مستدامة لتعزيز الاقتصاد الدائري»، الذي أكّد أنّ المملكة تشهد، بدعم من القيادة، قفزات متتالية وغير مسبوقة في تطور أداء قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وفق المؤشرات الدولية المتخصصة، مشيرًا إلى أن القطاع اللوجستي شهد خلال عام 2023م إنجازات بارزة بعد أن قفزت المملكة 17 مرتبة عالميًّا في مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي و8 مراتب دولية في مناولة أعداد الحاويات وفق تصنيف «قائمة لوديز 2023» العالمي لكميات مناولة الحاويات لأكبر 100 ميناء بالعالم. وشهد قطاع الموانئ تدفق الاستثمارات المحلية والدولية من كبرى الشركات للاستثمار في القطاع اللوجستي، إذ جرى خلال الفترة الماضية توقيع عديد من الاتفاقيات لإنشاء 12 منطقة لوجستية من القطاع الخاص في ميناء جدة الإسلامي، وميناء الملك عبد العزيز في الدمام، وميناء الملك فهد الصناعي في ينبع، بقيمة استثمارية تناهز 4.2 مليار ريال (1.11 مليار دولار)، الأمر الذي سوف يسهم في توفير أكثر من 13 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في القطاع اللوجستي، وفقا لوزير النقل والخدمات اللوجستية[2].

خامسًا: إستراتيجية التصنيع المحلي «Made in KSA»

تخطط المملكة لأن تشهد تحولًا صناعيًّا يشبه القفزة التي شهدتها كوريا الجنوبية خلال ربع قرن، ذلك هدف وطني طموح، عبَّر عنه الأمير محمد بن سلمان في مقولة له تتصدر الإستراتيجية الوطنية للصناعة، يقول فيها: «لدينا جميع الممكنات للوصول إلى اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام من مواهب شابة طموحة، وموقع جغرافي متميز، وموارد طبيعية غنية، وشركات صناعية وطنية رائدة. ومن خلال الإستراتيجية الوطنية للصناعة وبالشراكة مع القطاع الخاص ستصبح المملكة قوة صناعية رائدة تساهم في تأمين سلاسل الإمداد العالمية، وتصدر المنتجات عالية التقنية إلى العالم»[3].

وكانت رؤية 2030م قد أكدت اعتزامها تحويل شركة أرامكو من شركة لإنتاج النفط إلى عملاق صناعي يعمل في أنحاء العالم، وأكدت ضرورة الاستثمار في الصناعات الجديدة، كما أكدت أنه في قطاع التصنيع سوف تعمل المملكة على توطين قطاعات الطاقة الجديدة والمعدات الصناعية، وبناء مدينة لصناعة الطاقة، وأكدت على تخصيص أراضي مناسبة للمشروعات الصناعية، وتعزيز مكانة الشركات الوطنية الكبرى في الصناعات الغذائية، وأفردت قسمًا خاصًا للحديث عن توطين الصناعات العسكرية، وأعلنت الرؤية أن المملكة ستقدم كل دعم ممكن للصناعات الوطنية لتمكينها من تسويق خدماتها في الخارج، وإبرام اتفاقيات لتصدير منتجاتها[4].

وحددت المملكة طريقها للتحول إلى قوة صناعية كبرى من خلال الإستراتيجية الوطنية للصناعة التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في أكتوبر 2022م، ووفق الإستراتيجية سيضيف قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ضعف ونصف ما يضيف إليه اليوم، إذ سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 331 مليار ريال في عام 2020م ليصل إلى 895 مليار ريال بحلول عام 2030م، كما ستضاعف الفرص الوظيفية التي يخلقها القطاع من 0.9 مليون وظيفة في عام 2020م، لتصل إلى 2.1 مليون وظيفة بحلول عام 2030م، وأما الصادرات الصناعية التي قدرت بـ169 مليار ريال بحلول 2020م فمن المتوقع أن تتضاعف لتبلغ 557 مليار ريال بحلول 2030م[5]. وتستهدف الإستراتيجية مضاعفة عدد المصانع في المملكة بما يقارب أربعة أضعاف، من 10600 مصنع في 2022م إلى

(1) أنواع المراكز اللوجستية على موقع منصة رائدة للخدمات اللوجستية في المملكة، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://logisti.sa/areas

(2) الاقتصاد والأعمال، السعودية تحجز مكانها على خارطة المراكز اللوجستية العالمية، (23 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/ClQOqPG

(3) وزارة الصناعة والثروة المعدنية، الإستراتيجية الوطنية للصناعة (وطن يصنع)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2023، https://2u.pw/gN7C740

(4) انظر: الموقع الإلكتروني للمنصة الوطنية الموحدة، رؤية Vision المملكة العربية السعودية 2030م، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/NCOXi

(5) وزارة الصناعة والثروة المعدنية، الإستراتيجية الوطنية للصناعة (وطن يصنع)، ص15، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/gN7C740

36 ألف مصنع في 2035[1]. كما تعمل على وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف[2].

وتطبيقًا لرؤية 2030م، تسعى السعودية إلى تأكيد شعار صنع في السعودية «Made in KSA»، ويعد برنامج صنع في السعودية، الذي تأسس عام 2021م، محركًا إستراتيجيًّا آخر لتوطين الصناعة وسلاسل الإمداد، وقد أطلق بهدف ترويج المنتجات السعودية محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا، وهو بمثابة برنامج اعتماد يضمن الجودة، وإنشاء هوية وطنية متفردة، ونشر الوعي والثقة بالمنتجات الوطنية بين المستهلكين المحليين والأجانب[3]. ووفق الصفحة الرسمية للبرنامج، فإنه لا يقتصر على تشجيع المواطنين على شراء المنتجات المصنوعة محليًّا، ولكنه يعزز مكانة المملكة وجهة صناعية عالمية جاذبة للاستثمارات، ويمكّن البرنامج الشركات المتعاونة معه، من استخدام شعار «صنع في السعودية» وإبراز صورة إيجابية عن المملكة في جميع أنحاء العالم[4]. ولقد حقق برنامج «صنع في السعودية» منذ تأسيسه عددًا من الإنجازات الهامة، منها: أكثر من 20 شريكًا من القطاعين

العام والخاص، 1500 شركة مسجلة في البرنامج، 190 شركة لديها شعار «صنع في السعودية على منتجاتها»، 7112 منتجًا جرى تسجيله[5].

وتعمل وزارة الصناعة والثروة المعدنية على عدد من المبادرات التي تهدف لتحقيق مستهدفات رؤية 2030م، من خلال برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، الذي تتمثل أهدافه وفق موقعه الإلكتروني في: تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وتوطين الصناعات الواعدة، وتوطين الصناعات العسكرية، وإنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين، والاستفادة منها، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز[6]. وتعمل الوزارة على عشرات المبادرات في قطاعي الصناعة والتعدين، منها -في قطاع الصناعة- «مبادرة تحفيز الصناعة المحلية»[7]، ومبادرة «مسرعة وحاضنة الأعمال الصناعية»[8]، و«مبادرة برنامج مصانع المستقبل»[9].

ومن أبرز طموحات القطاع الصناعي في المملكة بحلول 2030م توطين صناعة آلات ومعدات رائدة ومنافسة عالميًّا، وتوطين 40% من قيمة السوق المحلية في صناعة الأدوية، ورفع نسبة توطين صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى 15%، وأن تكون المملكة مركزًا إقليميًّا للصناعات الغذائية، لتلبية 85% من الطلب المحلي على الصناعات الغذائية، بجانب الوصول إلى نسبة 50% في توطين الإنفاق العسكري والأمني[10].

وخلال عام 2023م وقّعت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) مذكرتي تفاهم مع هيئتي الصادرات السعودية،

(1) العربية نت، كيف ستتحول السعودية إلى قوة صناعية كبرى خلال 13 سنة؟، (26 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/SExpTgO
(2) واس، اقتصادي / سمو ولي العهد يطلق الإستراتيجية الوطنية للصناعة، (18 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/hUTb6YT
(3) صندوق التنمية الصناعية السعودي SIDF، من أجل بناء اقتصاد مرن، التركيز على التوطين وسلاسل الإمداد، 50 عامًا، ص17، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/YDuStAJ
(4) الصفحة الإلكترونية لبرنامج صُنع في السعودية، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، على الرابط التالي: https://2u.pw/BPYKCtU
(5) صندوق التنمية الصناعية السعودي SIDF، من أجل بناء اقتصاد مرن، مرجع سابق.
(6) الموقع الإلكتروني لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، على الرابط التالي: https://2u.pw/WLWlQNV، أيضًا: انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والثروة المعدنية على الرابط التالي: https://mim.gov.sa/initiatives
(7) لمعرفة المزيد عن المبادرة، انظر موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/0zJ3r8W
(8) المرجع السابق.
(9) لمعرفة المزيد عن المبادرة، انظر موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023، https://2u.pw/GMbaGjK
(10) ملتقى أسبار، تقرير رقم 105: يونيو 2023م، الصناعة والتعدين في المملكة العربية السعودية، الواقع والتحديات والتوقعات المستقبلية، ص4، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/YKs3xcd

والمحتوى المحلي لتمكين المنتجات الوطنية، ضمن مشاركتها في النسخة الثانية لمعرض «صنع في السعودية»، تحت شعار «الصنعة سعودية»[1]. وأطلق الصندوق الصناعي برنامج «توطين» لتسهيل وتعزيز وتمويل فرص توطين سلاسل الإمداد. ولتحقيق ذلك عقد الصندوق الصناعي شراكات مع الشركات الرائدة بالمملكة العربية السعودية، لدعمها في أن يستبدل بالمنتجات المستوردة وقطع الغيار المنتجات المصنعة محليًّا[2]. وضمن هذا السياق، كشف مجلس تنسيق المحتوى المحلي عن توطين 176 صناعة بقيمة إجمالية تجاوزت 128 مليار ريال (34.1 مليار دولار)[3]. وشهدت المملكة تطورًا كبيرًا في مساعي توطين الصناعات على سبيل المثال، توطين صناعة الأدوية ومنها صناعة الإنسولين بعد توطين خطوط التصنيع لإنتاج الإنسولين، تنفيذًا للإستراتيجية الوطنية الصناعية لتأمين الاحتياجات المتنامية في قطاع الصناعات الدوائية المتخصصة عالية التقنية[4]. كما تستهدف المملكة توطين 85% من الصناعات الغذائية بحلول 2030م[5].

وعلى جانب التطوير المستمر، كشف وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية للتطوير الصناعي في السعودية عن انخراط جميع المصانع بالمملكة ضمن برنامج مصانع المستقبل للتحول من الصناعة التقليدية إلى الحديثة[6]. وكانت الوزارة قد أطلقت برنامجًا لأتمتة 4000 مصنع بمشاركة شركة كفاءة وصندوق التنمية الصناعية السعودي والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، بهدف تحويلها من الاعتماد الكثيف على العمالة الوافدة إلى الأتمتة الصناعية الرقمية، وذلك بالتعاون مع المركز الدولي للتحول الصناعي INCIT، وبرعاية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات[7].

وعلى جانب التعدين، تتمتّع المملكة بمختلف المقومات التي تؤهلها لأن تصبح مركزًا ومستقرًا إقليميًا وعالميًا لمعالجة المعادن، يساعدها على ذلك ما تتمتع به من علاقات جيدة وواسعة مع كافة دول العالم، وبالأخص دول منطقة التعدين الكبرى في أفريقيا وآسيا، وموقعها الإستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب، كما يساعدها: توفر مصادر الطاقة المتجددة بها، والبنية التحتية المتطورة، وشبكة الطرق والموانئ البحرية والخدمات اللوجستية المتقدمة. ولعل ذلك ما أشار إليه نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين، في كلمته خلال الإعلان عن تفاصيل برنامج النسخة الثالثة من مؤتمر التعدين الدولي بمركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات بمدينة الرياض[8].

سادسًا: السعودية كوجهة سياحية جاذبة

يعد قطاع السياحة إحدى أهم ركائز تحقيق رؤية 2030م، من ناحية الإسهام في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وخفض الاعتماد على النفط. وقد أعطت «الرؤية» هذا القطاع أولوية خاصة، فأوردت أنه سيجري تطوير المواقع السياحية وفق أعلى المعايير العالمية، وتيسير إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، وتهيئة المواقع التاريخية والتراثية وتطويرها، باعتبار أن قطاع السياحة من القطاعات الواعدة في المملكة[9]. وقد رسمت إستراتيجية السياحة السعودية خطوطًا عريضة لتطلعات القطاع السياحي بالتوافق مع رؤية 2030م، شملت: رفع إسهام القطاع السياحي في الناتج المحلي إلى ما يزيد على 10%، وتوفير مليون فرصة عمل إضافية، وجذب 100 مليون زيارة سنوية بحلول 2030م[10].

وتضم منظومة السياحة كلًّا من وزارة السياحة، وصندوق التنمية السياحي، والهيئة السعودية للسياحة، وقد أُسّس كل منها وفقًا لأفضل المعايير العالمية، لتتكامل أدوارها لتحقيق طموحات ومستهدفات هذا القطاع الهام

---

(1) العربية، «مدن» السعودية توقع مذكرتي تفاهم مع هيئتي الصادرات والمحتوى المحلي، (17 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://cutt.us/I6Lru

(2) برنامج توطين، صندوق التنمية الصناعية السعودي SIDF، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Sj0s6IE

(3) الشرق الأوسط، توطين 176 صناعة في السعودية باستثمارات تتخطى 34 مليار دولار، (04 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Mm3EI9r

(4) العربية، توطين صناعة الإنسولين في السعودية.. خبراء يكشفون، (09 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/zsw3RkW

(5) مباشر، «الصناعة» تستهدف توطين 10 قطاعات وتسجيل علامة صنع في السعودية خلال 2023م، (13 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Z8P4WOl

(6) العربية نت، «الصناعة» السعودية: 8 آلاف مصنع أتْمت المرحلة الأولى من برنامج مصانع المستقبل، (21 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/VSEoYwa

(7) أوشن إكس OCEANX، تقرير عن قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية، (فبراير 2023م)، ص33، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Bwrc0cU

(8) المال، الصناعة السعودية: المملكة لديها المقومات لتصبح مركزًا إقليميًا وعالميًا لمعالجة المعادن، (11 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/bKL5Oz5

(9) رؤية 2030م، المملكة العربية السعودية، ص43، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/NCOXi

(10) المنصة الوطنية الموحدة، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/0S45EX

ومســاندته في النمو والازدهار، ويؤدي كلٌّ منها أدوارًا محددة[1].

وأتــت إســتراتيجية الســياحة الرقمية في إطار جهود وخطط وزارة الســياحة لتنمية قطاع السياحة المحلية في المملكة، بهدف المساعدة في إثــراء جهود إعــادة بناء قطاع الســياحة في المملكــة، بما يحقق مســتهدفات رؤية 2030م، ويهدف تطبيق الإســتراتيجية إلــى توفير تجربة سلســة للســياح والجهات المعنيــة بما يدعم ازدهار قطاع السياحة، حيث تركز الإستراتيجية على عدد من المحاور تشــمل: الســفر السلِس، وســهولة ممارســة الأعمال، والابتكار، والسفر الرقمي، وتشجيع الاستدامة، وصناعة القرارات المدروســة، والقوى العاملة الرقمية الاحترافية، وجذب المســتثمرين[2]. وكانــت الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات في الســعودية قد أعلنت عن نحو 43 معرضًا ومؤتمرًا في كل أنحاء المملكة خلال شــهر أكتوبر 2023م فقط، وتعتبر سياحة المعــارض والمؤتمــرات مكونًا أساســيًّا لقطاع السياحة في المملكة، إذ توقع المجلس العالمي للســفر والســياحة نمو هذا القطاع في المملكة بنسبة 11% سنويًّا، على مدار السنوات المقبلة، ما يجعله الأسرع نموًّا في منطقة الشرق الأوسط. ويأتي ذلك في وقت أصبح معه إصدار التأشــيرة والقدوم إلى المملكة أكثر سهولة وسلاسة وأمانًا من أي وقت مضى، مع تمكين مواطني 59 دولة من إصدار التأشيرة الإلكترونية أو عند الوصول[3].

وتطبيقًا لرؤيــة 2030م الهادفة للاســتثمار في قطاع السياحة وتشجيعه، أجرت السعودية

(1) للتعرف إلى أدوار وأهداف كل منهم، انظر: موقع الهيئة السعودية للسياحة، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/8C3m6

(2) المنصة الوطنية الموحدة، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/77G3foc

(3) العربية نت، وزارة السياحة السعودية: الأرقام تؤكد أننا الوجهة السياحية الصاعدة عالميًا، (06 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/ArWsPTc

تعـديلات فـي لائحة تأشـيرة الزيـارة لغرض السياحة، تضمنت تسهيلات للمقيمين في دول الخليج، والحاصلين على تأشـيرة من الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو إحدى دول اتفاقية شنغن، إضافة إلى تسهيل إجراءات قدوم المعتمريـن من خارج المملكـة. وأتاحت المملكة في أغسطس 2023م منح تأشيرة الزيارة إلكترونيًّـا لـ8 دول جديدة، تشـمل: أذربيجان، وألبانيا، وأوزبكستان، وجنوب إفريقيا، وجورجيا، وطاجيكسـتان، وقيرغيزسـتان، والمالديـف، ليتسـع نطاق التأشـيرة إلى 57 دولة. وتأتي هذه الخطوة اتسـاقًا مع إسـتراتيجية السياحة في المملكة، وتطلعات القطـاع المتوافقة مع رؤية 2030م، التي تشمل رفع إسهام القطاع في الناتج المحلي من 3% إلى ما يزيد على 10%، وجذب 100 مليون زيارة سنويًّا[1].

وكان مـن أهم ما شـهده العـام 2023م من مبادرات إستراتيجية للمملكة في قطاع السياحة، إعلان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المخطط العام لمشروع تطوير السـودة وأجزاء من رجال ألمع تحت اسم «قمم السودة» الذي يهدف إلى تطوير وجهة جبلية سياحية فاخرة فوق أعلى قمة في السعودية، وبما يتماشـى مع جهود صندوق الاسـتثمارات العامة فـي تمكيـن القطاعات الحيويـة الواعدة، ودعـم إسـتراتيجية تطوير منطقة عسـير «قمم وشـيم». وأكد ولي العهد أن المشـروع سيُسـهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م، وتنمية القطاع السياحي والترفيهـي، ودعم النمو الاقتصـادي، من خلال المسـاهمة في زيـادة إجمالي الناتـج المحلي التراكمي بأكثر من 29 مليـار ريال، وتوفير آلاف الوظائف بشكل مباشر وغير مباشر[2].

وقد عادت جهود المملكة بعوائدها السريعة على قطاع السـياحة، فأعلنت وزارة السـياحة حصول المملكـة على المركز الثانـي عالميًّا في نسبة نمو عدد السـياح الوافدين خلال الشهور السـبعة الأولى من عـام 2023م. وفقًـا لتقرير السياحة العالمي «باروميتر» الصادر عن منظمة السـياحة العالمية[3]. وكشف تقرير حديث عن تقدم المملكة العربية السـعودية باعتبارها أكثر الوجهات حجزًا للسـفر بمنطقة الشرق الأوسط لهذا الصيف، مرتفعة بنسـبة 79% مقارنة بفترة ما قبل الجائحة[4]. وتقدمت السعودية في مؤشر إيرادات السـياحة الدولية 16 مركـزًا لتصل إلى المركز رقـم 11 في عـام 2022م، مقارنةً بالمركز رقم 27 في عام 2019م على مسـتوى العالم. كما واصلت المملكة إنجازاتها في قطاع السـياحة، فقد اسـتقبلت نحو 7.8 مليون سائح وافد خلال الربع الأول من عـام 2023، وهو ما يُعد أعلى أداء رُبعي تاريخيًّـا ليحقق نموًّا بنسـبة 64% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019م[5].

واسـتتباعًا للمؤشـرات الإيجابية في قطاع السـياحة، رفعت المملكة مستهدفها السياحي إلى 150 مليون زيارة سـنويًّا بحلول عام 2030م، من 100 مليون كانت تسـتهدفها عند إطلاق ولي العهـد الأمير محمد بن سـلمان «رؤية المملكة 2030م» قبل أكثر من سبعة أعوام. وجاء الإعلان عن الهدف الجديد على لسـان وزير السـياحة، أحمد الخطيب، بمقابلة مـع «فوكس نيوز»، إذ نوّه الوزير بأن نشـاط قطاع السياحة «تضاعف خلال العامين الأخيرين، ونتوقـع أن يتضاعف مجددًا فـي العامين المقبلين، مـا جعلنا نراجع أهدافنا لجهة زيادة عدد السياح الذين نتطلّع إلى جذبهم»[6]، كما ارتفعت نسـبة التوطين بقطاع السياحة من 28% إلى 43%[7].

(1) العربية نت، السعودية تحقق المركز الثاني عالميًّا في عدد السياح الوافدين خلال عام 2023م، أرقام، (03 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/JJSRO53

(2) الشرق الأوسط، ولي العهد السعودي يُطلق المخطط العام لمشروع «قمم السودة»، (25 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/cPGYxRD

(3) العربية نت، السعودية الثانية عالميًّا في نمو عدد السياح الوافدين هذا العام، (04 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/1VZkISu

(4) اليوم، تقرير حديث: السعودية تتقدم في السياحة الدولية خلال صيف 2023م، (04 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/qccihz9

(5) مصراوي، السياحة السعودية: 37 مليار ريال إيرادات السياحة الوافدة في الربع الأول من 2023م، (02 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/3r3noHt

(6) الشرق بلومبرغ، السعودية ترفع هدفها السياحي إلى 150 مليون زيارة في 2030م نصفها من الخارج، (20 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/l6WcL4r

(7) العربية نت، صناعة السياحة السعودية تستهدف توفير 3 ملايين وظيفة جديدة، (18 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/5NsTMwi

تنويع الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط

تنويع الاقتصاد أحد المستهدفات الأساسية التي طرحتها رؤية المملكة 2030م، وبالفعل بدأت خطط التنويع الاقتصادي تؤتي ثمارها بالمملكة، مع بلوغ الاقتصاد غير النفطي نسبة 59٪، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2022م.

1

توقع صندوق النقد أن تحافظ القطاعات الاقتصادية غير النفطية في السعودية على معدل نمو قوي يصل إلى 4.9% خلال 2023م.

2

أثنت مديرة صندوق النقد على تطور القطاع غير النفطي بالمملكة، وقالت إن السعودية حققت أداءً استثنائيًا خلال آخر 5 سنوات.

3

واصلت المملكة مبادراتها حول السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، وأعلنت في مايو 2023م بناء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم.

4

استضافت المملكة فعاليات أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023م في أكتوبر، وخلاله أعلن وزير الطاقة 3 مبادرات تعزز الأهداف المناخية العالمية.

5

تسعى المملكة لحيازة الطاقة النووية السلمية وبناء مفاعلاتها منها، والإسهام في توفير متطلبات التنمية الوطنية المستدامة التي تنص عليها رؤية 2030م.

6

أعلن ولي العهد في 13 أبريل إطلاق 4 مناطق اقتصادية خاصة، في الرياض وجازان ورأس الخير ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

7

وزارة التجارة اهتمت بإعداد وتطوير أكثر من 70 تشريعًا خلال السنوات السبع الماضية «لتسهيل رحلة المستثمر».

8

تتصدر المملكة دول العالم في مؤشر المعايير الغذائية، وقفزت مرتبتين في مؤشر الأمن الغذائي الدولي بنهاية 2022م.

9

نشاط قطاع السياحة تضاعف خلال العامين الأخيرين، وتوجد توقعات بأن يتضاعف مجددًا في العامين المقبلين، كما ارتفعت نسبة التوطين بقطاع السياحة من 28% إلى 43%.

10

شهد عام 2023م دفعة قوية لمشروع المملكة اللوجستي، مع إطلاق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، المخطط العام للمراكز اللوجستية على مساحة تتجاوز 100 مليون متر مربع.

تشير التقارير الدولية إضافةً إلى التصريحات الرسمية السعودية، إلى أنّ خطط التنويع الاقتصادي تسير بخطى ثابتة، وأنّ الإستراتيجيات والتوجهات السعودية تؤتي ثمارها وأنّ الوصول إلى الأهداف سيستمر في الحدوث بشكل أسرع، وسوف يتم توسيع الأهداف، وأنّ تحقق بعض برامج وأهداف الرؤية السعودية أكثر من المستهدف على الصعيد الاقتصادي، سيدفع إلى تغييرات وتبديلات في المسارات والخطط والبرامج اغتنامًا للفرصة القائمة.

مشاريــع رؤيـــة 2030
الريـــاض الخضـــراء

هدف مشروع الرياض الخضراء الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في عام 2019، إلى جعل العاصمة السعودية واحدة من أفضل 100 مدينة ملائمة للعيش في العالم، وتحسين الوصول إلى المساحات الخضراء، وجودة الهواء، والرفاهية لسكان المدينة.
يلتزم المشروع بتشجير حدائق الأحياء، المساجد، المدارس، الجامعات، ومرافق الرعاية الصحية، على امتداد الشوارع والطرق، وزراعة 7.5 ملايين شجرة في جميع أنحاء المدينة بحلول عام 2030.

اطلع على المزيد

إستراتيجيـــة التحـــول الدفاعـــي

واصلت القوات المسلحة السعودية خطط التطوير الدفاعي في مختلف المجالات خلال عام 2023م، ســـواء فـــي مجالي الهيكلة والتدريب أو في مجال التخطط والرؤى العســـكرية، أو في مجال توطين الصناعات العســـكرية. ولقد أفادت تقارير في أواخر عام 2022م بأن المملكة تستعد لإطلاق إســـتراتيجية الدفاع الوطني خلال عام 2023م، ولكن حتى آخر العام 2023 لم يعلن عن إصدار وثيقة بهذا الشأن.

◄

ووفق خبير عســـكري ســـعودي، فـــإن المملكة لديها إســـتراتيجية دفـــاع وطني وإســـتراتيجية عسكرية تخضعان للتحديث ضمن خطة تطوير وزارة الدفـــاع، التي بدأت منذ عـــام 2015م، وأن «الإستراتيجيات (الجديدة) تشمل طرقًا مبتكرة لبناء واســـتخدام القوات العسكرية في المملكة، وتوجيهات الاســـتثمار فـــي القـــدرات المحلية البشـــرية وغير البشـــرية، وحوكمة الإجراءات، وتنوع التســـليح، وتحديث منظومة الدفاع، بما يحقـــق التوافق العملياتي ومســـتهدفات توطين التقنية والإنفاق العسكري المحلي (50% بحلول عـــام 2030م)، حســـب رؤيـــة 2030م»[1]. وفي السياق ذاته، أكد القائد الأعلى للقوات الأمريكية في الشرق الأوســـط، الجنرال مايكل كوريلا، في ديســـمبر 2022م، أن «المســـؤولين العسكريين من الولايات المتحدة يعملـــون خلف الكواليس لمســـاعدة نظرائهم في السعودية في وضع رؤية طويلة الأجل للأمن القومي للمملكة»[2].

أولاً: برامج تطوير القوات المسلحة 2023م

شـــملت جهود القوات المســـلحة الســـعودية تطوير مختلف مجالات عمل الوزارة التخطيطية والتسليحية، واستكملت الوزارة التطوير الداخلي (داخـــل الوزارة، وعبر إبـــرام اتفاقيات مع وزارات ومؤسسات سعودية)، وأيضًا مع الدول الصديقة من الخارج:

(1) سبوتنيك، تصريحات اللواء عيسى آل فايع، خبير عسكري سعودي: المملكة لديها إستراتيجية دفاع وطني وأخرى عسكرية تخضعان للتحديث، (25 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/req521b

(2) سبوتنيك، لأول مرة في تاريخ السعودية.. جنرال أمريكي يكشف عن «خطة عسكرية خلف الكواليس»، (24 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/FBkDr8B

على صعيـد التطوير الداخلـي والاتفاقيات الداخلية، وقّعـت وزارة الدفاع مع وزارة التعليم، اتفاقيـة لتعزيز التعاون والعمل المؤسسـي بين الوزارتين في مجال معادلة الشـهادات العلمية الصادرة عن الكليات العسـكرية بوزارة الدفاع، والشـهادات الجامعيـة العسـكرية الخارجية لمبتعثي الوزارة. ونصّـت الاتفاقية على اعتماد معادلة شـهادة برنامج البكالوريوس في العلوم العسـكرية بجميع التخصصات الصـادرة من الكليات العسـكرية فـي وزارة الدفـاع، بدرجة البكالوريوس الصادرة من الجامعات السعودية، إلى جانب معادلة شـهادة الماجستير في العلوم العسـكرية الصادرة من كلية القيـادة والأركان للقوات المسـلحة، بدرجة الماجسـتير في ذات التخصص، كما تضمنـت الاتفاقية اعتماد آلية لمعادلة الشهادات الجامعية العسكرية الخارجية لمبتعثي وزارة الدفاع[1].

ووقّعت وزارة الدفاع، ممثلة في إدارة التعليم والتدريب بالإدارة العامة للموارد البشرية بوكالة الـوزارة لخدمات التميز، وجامعـة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية في الرياض، مذكرة تعاون تتضمن: تعـاون الجانبين في توطيـن البرنامج الجامعي للطلبة العسـكريين، وبرامج التجسير لخريجي الكليات والمعاهد العسـكرية، وبرامج الماجسـتير فـي التخصصـات المطلوبة وفق الاحتياج، بالإضافة إلى التعاون في مجال الإيفاد والابتعاث الداخلي للدراسـات العليا لمنسوبي وزارة الدفاع، وتبادل الخبرات في المجال العلمي والأكاديمي، وإجراء البحوث والدراسـات ونشر نتائجها وفقًـا للتحكيم العلمـي، بالإضافة إلى اسـتحداث مسـارات تدريبية لتغذية الاحتياج الحالي والمستقبلي لوزارة الدفاع[2]. كما وقّعت وزارة الدفـاع وجامعـة الملك عبـد العزيز في الرياض مذكرة تعـاون لبناء القـدرات وتبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات في مجالات التعليـم والتدريـب، بهدف تنميـة رأس المال البشري. وتتضمن المذكرة، التعاون في مجالات برامـج التجسـير لخريجي الكليـات والمعاهد العسكرية، والإيفاد والابتعاث الداخلي لمنسوبي الوزارة للدراسـات العليا، واستحداث مسارات تدريبية لتغذية الاحتياج الحالي والمسـتقبلي لوزارة الدفاع، وإنشـاء برامـج تدريبية تطبيقية قصيرة المدى للفنيين الممارسين[3].

وفي ناحيـة التقـدم التقنـي والإلكتروني، أطلقـت وزارة الدفاع منصة «إدامـة» المعنية بتأمين متطلبـات القوات المسـلحة من قطع الغيار والمـواد من المصانـع الوطنية، وتهدف

(1) واس، وزارتا الدفاع والتعليم توقّعان اتفاقية تعاون لمعادلة الشهادات العسكرية الداخلية والخارجية، (28 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/L51abPt

(2) واس، وزارة الدفاع وجامعة الإمام توقعان مذكرة تعاون لبناء القدرات وتبادل الخبرات، (10 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/iy932Qa

(3) واس، وزارة الدفاع وجامعة الملك عبد العزيز توقعان مذكرة تعاون لبناء القدرات وتبادل الخبرات، (05 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/QU5Vxgx

المنصة إلى تحقيق عدد من أهداف الوزارة الإستراتيجية والمتمثلة في تحسين كفاءة الإنفاق ودعم وتوطين التصنيع العسكري ورفع الجاهزية والاستدامة للمنظومات القتالية. كما تهدف إلى تحقيق التحول الرقمي في إجراءات توطين طلبات الوزارة من قطع الغيار والمواد والإصلاح، ودعم الصناعات الوطنية وتطويرها، بما يتوافق مع معايير الجودة والمواصفات العالمية[1]. كما دشنت الوزارة حزمة جديدة من الخدمات الإلكترونيَّة ضمن إستراتيجيَّتها في التحول الرقمي، واستمرارًا لجهودها في تحقيق مستهدفات برنامجها التطويري، وأتمتة الخدمات المقدمة لمنسوبي الوزارة والمتعاملين معها، بما يحقق رفع الأداء التنظيمي وتحقيق كفاءة الأعمال. وبلغ عدد الخدمات الإلكترونية التي جرى تدشينها في نادي ضباط القوات المسلحة في الرياض في 1 يونيو 2023م، 15 خدمة، تضمنت: منصة «إدامة» للفرص التصنيعية، ومنصة «شارك»، ومنصة البيانات المالية، ومنصة كفاءة الطاقة، ومنصة «مكِّن» لإدارة خدمات الاتصالات، ومنصة «مسار»، بالإضافة إلى منصة التكافل الاجتماعي. وتهدف الخدمات الجديدة إلى تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية لوزارة الدفاع، المتمثلة في تطوير الأداء التنظيمي، وتحسين كفاءة الإنفاق، ودعم وتوطين التصنيع العسكري، وتطوير الأداء الفردي، ورفع المعنويات، بحيث تكون لوزارة الدفاع الريادة في قيادة التحول الرقمي بالمملكة[2].

وعلى مستوى التطوير البحثي والعلمي، أطلقت وزارة الدفاع، مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الدفاعية، الذي يُعنى بقيادة وتوجيه الأبحاث المتعلقة بالسياسات والإستراتيجيات الدفاعية، وإدارة التعاون مع مراكز الأبحاث المحلية والإقليمية والدولية. ويُعد مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الدفاعية، إحدى مبادرات برنامج تطوير وزارة الدفاع، لتعزيز القدرات الرئيسية لوكالة الوزارة للشؤون الإستراتيجية، ممثلةً في الإدارة العامة للسياسات والإستراتيجيات. وفي كلمته بحفل إطلاق المركز، أكد الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الدفاع، أن الوزارة أسرعت من خلال مبادرات التطوير القائمة في تأسيس مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الدفاعية لدعم عملية تطوير السياسات والإستراتيجيات الدفاعية[3]. وعلى جانب آخر، عقد مجلس أمناء مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية اجتماعه الأول، الذي تدعم أعماله التوجهات الوطنية في مجال التطوير الدفاعي ودعم توطين الصناعات العسكرية للإسهام في تحقيق رؤية المملكة 2030م، وبناء قاعدة أساسية للأبحاث والتطوير التقني للأنظمة الدفاعية النوعية[4].

وبخصوص مؤشرات التميز والجودة، وافقت لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية بالإجماع على أن تكون المملكة مقرًّا لمركز الأمم المتحدة العالمي للتميز للبيئة الحاضنة للمعلومات الجيو-مكانية، ويكون مقره الرياض، في مرحلة جديدة نحو تعزيز الشراكة العالمية نحو البيئة المستقبلية لإدارة المعلومات الجيو-مكانية. ويعد المركز منصة مهمة لاستشراف مستقبل إدارة المعلومات الجيو-مكانية بأساليب نوعية ومبتكرة ومتطورة، لتحقيق النمو والابتكار والتنمية المستدامة[5]. ويعد هذا المركز ثالث مراكز الأمم المتحدة التي تشرف عليه لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية بعد مركز الأمم المتحدة للمعرفة والابتكار الجيو-مكاني بالصين ومركز الأمم المتحدة العالمي للتميز الجيو-ديسي بألمانيا، ويهدف إلى أن يكون المكان الذي يتعاون ويتفاعل فيه المجتمع العالمي في نظام جيو-مكاني شاملًا ومستدامًا، يعتمد فيه على المعلومات والبيانات عالية الدقة والجودة والموثوقية القائمة على الموقع الجغرافي[6]. وتسلَّمت وزارة الدفاع شهادتَي برنامج المدن الصحية بالمجتمعات العسكرية لقاعدة الملك فهد الجوية بالقطاع الغربي ومدينة الملك خالد العسكرية بالمنطقة الشمالية، باعتبارها أول مجتمعات عسكرية صحية تُصنَّف عالميًّا، بعد

(1) واس، وزارة الدفاع تطلق منصة «إدامة» لتأمين متطلبات أفرع القوات المسلحة من المصانع الوطنية، (02 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/63zlNPE

(2) واس، وزارة الدفاع تدشّن 15 خدمة إلكترونية ضمن إستراتيجيَّتها في التحول الرقمي، (01 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/60be758000o

(3) واس، وزارة الدفاع تُطلق مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الدفاعية، (01 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/w1848433

(4) واس، مجلس أمناء مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية يعقد اجتماعه الأول، (31 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/N1989553

(5) واس، المملكة تستضيف مركز الأمم المتحدة العالمي للبيئة الحاضنة للمعلومات الجيومكانية، (06 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/acc270134ao

(6) واس، «الجيو-مكانية» تشيد بتأييد الأمم المتحدة لاستضافة المملكة مركز التميز العالمي للبيئة الحاضنة للبيانات «الجيو-مكانية»، (10أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/234ffc0b89e

اســتيفائهما معايير المدن الصحية المطبَّقة من وزارة الصحة والبالغ عددها ثمانين معيارًا، تضم 200 نشاط وتندرج تحت 9 محاور[1]. كما تُوِّجت وزارة الدفاع، ممثلةً فــي الإدارة العامة للتواصل الإستراتيجي، بجائزة الشارقة للتواصل الحكومي عن فئة «أفضل إســتراتيجية اتصال للتعامل مع أزمة»، وتضمنــت معايير الفــوز بالجائزة نجاح الإدارة العامة للتواصل الإستراتيجي بوزارة الدفاع في إدارة وتنفيذ إســتراتيجيات التواصل للتعامل مع الأزمات، ومنها الحملة الاتصالية لإبراز جهود القوات المسلحة الســعودية في عمليات إجلاء المواطنين ورعايا الدول الشقيقة والصديقة من جمهورية السودان إلى المملكة[2].

وفي شــأن منشــآت ومبانــي وزارة الدفاع، أطلقت الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة «ترشــيد» ووزارة الدفاع، أعمال مشــروع رفع كفــاءة الطاقة في مباني ومرافق الــوزارة بمدينة الرياض. وتهدف «ترشــيد» من خلال المشروع إلى رفع كفــاءة الطاقة وخفض اســتهلاكها في المباني والمرافق التابعة للوزارة كافة، وذلك وفق أفضل المعاييــر العالمية. فقد أجرت الشــركة المســوحات الميدانية والدراســات الفنية على المباني والمرافق الواقعة ضمن نطاق المشروع، وتبيَّن لهــا أهمية العمل على رفــع كفاءة الطاقة وخفض استهلاكها في المباني والمرافق التابعة، مع أهميــة تطبيق 14 معيارًا رئيســيًّا لرفع كفاءة الطاقة[3]. وفي شــأن المحاســبات والانضباط الداخلي، أعلنــت وزارة الدفاع في 14 ســبتمبر تنفيذ حكم القتل بحق اثنين من منتســبيها أُدينا بتهمة الخيانة[4]. وفــي مايو أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفســاد «نزاهة» أنها حققت مع 211 متهمًا، وشــملت التحقيقات جهــات مختلفة، بينها وزارات الداخلية والدفاع والحرس الوطني. وفي 16 ســبتمبر أعلنت الهيئة أنــه جرى وقف 134 شــخصًا لاتهامهم في قضايــا مختلفة، وأن قائمة المتهمين تشمل عدة وزارات، بينها الدفاع والداخليــة[5]. وفــي 06 نوفمبر وَقَفَــت الهيئة ضابطًا برتبــة لواء متقاعد مــن وزارة الدفاع[6]. ويشير كل ذلك إلى مســتوى عالٍ من الانضباط الداخلي بوزارة الدفاع.

وعلى مســتوى التفاعل الخارجــي، كان من عمليــات وزارة الدفــاع فــي أبريــل 2023م هو عمليات الإجلاء الكبيرة للمواطنين الســعوديين ورعايا الدول الشــقيقة والصديقة من جمهورية السودان إلى المملكة، وهي العمليات التي أبرزت نجاح القوات المســلّحة، وفي مقدمتها القوات البحرية، في تنفيذ عمليات الإجلاء الإنســانية، وجاهزيتهــا وقدرتها على التعامــل مع الحالات الطارئــة متى اقتضى الأمر ذلــك. وهو ما أكد أن القوات المســلحة لا تقتصر أدوارها على المهام العســكرية والدفاعية، وإنما تمتد لتشمل خدمة المواطنيــن والإنســانية[7]. وعزز ذلك تســلم القوات البحرية الملكية السعودية في أغسطس 2023م قيادتَي قــوة الواجب المختلطة 152 وقوة الحارس في قاعدة الدعم البحرية الأمريكية في الأسطول الخامس بمملكة البحرين.

ووقعت حكومتا المملكة العربية الســعودية وجمهورية تشاد في الرياض مذكرة تفاهم للتعاون في المجــال الدفاعي، غطَّت عددًا من المجالات الدفاعيــة بين البلديــن أبرزها تطويــر التعاون في مجــالات التدريبات والتمارين العســكرية، والمســاندة الإمداديــة، والخدمــات الطبيــة العســكرية، والأنشــطة الثقافية والاجتماعية، والتوعيــة في مكافحة الإرهــاب[8]. ووقَّع الأمير خالد بن ســلمان بن عبــد العزيز ووزيــر الدفاع البريطاني، إعلان نيَّات بشــأن مشاركة المملكة العربية الســعودية في برنامج القدرات الجوية المستقبلية (FCAS)، الذي يتضمن تحديد رؤية شاملة ومشتركة للشراكة المستقبلية لعمليات القتال الجــوي والبحث في الشــراكة التي توفر احتياجات القدرات المطلوبة وتحديد مشــاريع المشاركة الصناعية ومشاريع البحث والتطوير

(1) واس، وزارة الدفاع تحصل على شهادتَي برنامج المدن الصحية، وهي أول مجتمعات عسكرية صحية، (04 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/da40aa0a54e
(2) واس، وزارة الدفاع تحصد جائزة الشارقة للاتصال الحكومي عن «أفضل إستراتيجية اتصالية»، (14 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/67becdfbb4v
(3) واس، «ترشيد» تطلق أعمال مشروع رفع كفاءة الطاقة في مباني ومرافق وزارة الدفاع بوفر متوقع بـ19%، (05 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/bcc2e92e91l
(4) واس، الدفاع السعودية تعلن إعدام اثنين من منسوبيها أُدينا بالخيانة، العربية نت، (14 سبتمبر 2023م). أيضًا: وزارة الدفاع تُعلن تنفيذ حكم القتل بحق اثنين من منسوبيها أُدينا بارتكاب جريمة الخيانة، (14 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/a68dfa9a8dw
(5) سبوتنيك، محمد بن سلمان يعلن الحرب على جبهتين جديدتين ونيرانها تصل إلى «الدفاع والداخلية»، (17 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/PEOMCSl
(6) الشرق الأوسط، هيئة الرقابة السعودية تضبط متورطين بقضايا فساد، (06 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Sc89S69
(7) واس، رئيس هيئة الأركان العامة يشكر القيادة على توجيهاتها ومتابعتها عمليات الإجلاء من السودان إلى المملكة، (28 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/44ec0f23b8t
(8) واس، المملكة وتشاد توقعان مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الدفاعي، (23 يناير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/0f19e5f0e8d

المشـــترك[1]، وخلال زيارته كوريـــا التقى الأمير خالد بن ســـلمان الرئيس الكوري يون سوك يول، وبحث مع نظيره الكوري تعزيز العلاقة المشتركة بيـــن وزارتي الدفـــاع، وتمهيد الطريق لشـــراكة دفاعية قوية وإستراتيجية[2].

وعلـــى صعيـــد التدريبـــات والمنـــاورات العســـكرية، ففـــي فبرايـــر 2023م، انطلقت في المملكة العربية الســـعودية منـــاورات التمرين الجـــوي المختلط «رمـــاح النصـــر 2023» في نســـختها الثالثـــة بمشـــاركة 8 دول شـــقيقة وصديقة. واستهدف التمرين الذي تنفذه القوات الجوية الملكية الســـعودية بمركز الحرب الجوي بالقطاع الشرقي، تعزيز مفهوم العمل المشترك وإقامة التحالفات لدى القوات العسكرية والدول الشـــقيقة والصديقة كافة. وفـــي مارس أجرت القوات الجويـــة الملكية الســـعودية تدريباتها العســـكرية في تمريـــن علم الصـــحراء 2023م بقاعـــدة الظفرة الجويـــة بـــدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة عـــدد من الدول الشقيقة والصديقـــة، وقد اســـتهدف تطويـــر الجاهزية القتالية لدى القوات المشاركة وتبادل الخبرات العسكرية.

وفـــي يونيـــو نفـــذت القـــوات المســـلحة الســـعودية، ممثلة فـــي أفرعها الأربعـــة البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، وبمشـــاركة قوات من دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكيـــة، مناورات التمرين المشـــترك «عزم النسر 23»، في عدد من مناطق المملكة. وضمن المراحـــل الرئيســـية للمناورات نفَّـــذت القوات المشـــاركة تمرين مركز القيادة في مركز الحرب الجوي بالظهران، ونفذت القوات البرية ونظيرتها الأمريكيـــة فـــي ميادين مدينة الملـــك خالد العسكرية بالمنطقة الشـــمالية، تمرين الدفاع ضد أسلحة التدمير الشـــامل وطبابة الإصابات الجماعية. وفي أغسطس، أجري تمرين جاهزية القوات المشـــتركة للوصول إلى مرحلة القدرات العملياتيـــة الأولية (IOC)، ضمن مســـتهدفات النموذج التشغيلي المعتمد لتطوير وزارة الدفاع. وجرى تنفيـــذ التمرين على مدار أســـبوعين في مقر القوات المشـــتركة ومركز عمليات الدرعية المشترك وبمشـــاركة الأركان المشتركة للقوات المسلحة وأفرع القوات المسلحة[3].

وفـــي ســـبتمبر جـــرت فعاليـــات التمرين المشـــترك «الرمال الحمراء 2»، بمشاركة أفرع القوات المسلحة الســـعودية ونظيرتها بالقيادة المركزيـــة الأمريكيـــة، بهدف تعزيـــز العلاقات العســـكرية بين القوات المســـلحة في البلدين الصديقين، واكتساب الخبرات وتنمية المهارات ورفع مستوى الكفاءة والقدرة والجاهزية للقوات المســـلحة، خصوصًا في التعامل مع التهديدات الناشئة. وفي سبتمبر، شاركت القوات المسلحة الســـعودية في فعاليات تمرين «النجم الساطع 2023» بقاعدة محمد نجيب العسكرية بمحافظة مرســـى مطـــروح المصرية، بمشـــاركة وحدات من مصر والولايـــات المتحـــدة و15 دولة أخرى، بالإضافة إلى 15 دولة بصفة مراقب[4].

وفي أكتوبر، أعلنت القوات البحرية الصينية عن اعتزامها إجـــراء مناورات «الســـيف الأزرق 2023»، في مقاطعـــة غوانغدونغ جنوبي الصين مع الســـعودية لمكافحة الإرهاب خارج الحدود. وفي نوفمبـــر انطلقت منـــاورات التمرين البري المختلط «رمايـــة الخليج العربـــي 2023»، في ميادين التدريب التكتيكية بالمنطقة الشـــمالية بحفـــر الباطن، بمشـــاركة وحدات مـــن القوات البريـــة الملكية الســـعودية، والقـــوة البرية في الجيـــش الكويتـــي، بالإضافة إلى قوة ســـبارتن الأمريكية.

وخلال زيارة ســـمو وزير الدفاع الســـعودي لفرنسا في 20 ديســـمبر 2023 تم توقيع مشروع خطـــة تنفيذية للتعـــاون مع فرنســـا في مجال القـــدرات والصناعـــات العســـكرية والأبحاث والتطويـــر بين وزارة الدفاع الســـعودية ووزارت القوات المسلحة الفرنسية.

ثانيًا: توطين الصناعات العسكرية 2023م

تأسست الرؤية الســـعودية للتصنيع العسكري وتوطيـــن الصناعات العســـكرية مـــن مفارقة جوهرية، لمســـها ولـــي العهد الأميـــر محمد بن ســـلمان، حين قال في مايو 2017 إنه «بالرغم من أن المملكة تعتبر من أكبر خمس دول إنفاقًا على الأمن والدفاع على مســـتوى العالم، فإن الإنفاق الداخلي لا يتعدى نســـبة 2% من ذلك الإنفاق»، مشـــددًا على ضـــرورة توطين نســـبة 50% من إجمالي الإنفاق العســـكري فـــي المملكة بحلول

(1) واس، سمو وزير الدفاع يلتقي وزير الدفاع البريطاني ويوقعان إعلان نيّات بشأن مشاركة المملكة في برنامج القدرات الجوية المستقبلية، (01 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/w1863320

(2) الشرق الأوسط، وزير الدفاع السعودي يبحث الشراكة الدفاعية الإستراتيجية مع كوريا، (06 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Wb67Tka

(3) واس، القوات المشتركة تختتم تمرين جاهزيتها للوصول إلى مرحلة القدرات العملياتية الأولية، (17 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/6751ddd35ac

(4) موقع الدفاع العربي، القوات المسلحة السعودية وشركاؤها يختتمون التمرين المشترك «النجم الساطع 2023م» في مصر، (16 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/CUP0iHT

عـام 2030م[1]. وكان لافتًا ما كشـفه ولي العهد من أن المملكـة تنفق على التصنيع العسـكري ما بيـن 50 و70 مليار دولار سـنويًا، وأن «99% من الإنفاق العسـكري يكون خارج السعودية». بنـاء على هـذه المعطيـات كان إعلان صندوق الاسـتثمارات العامة فـي الربـع الأول من عام 2017م عن إنشاء الشـركة السعودية للصناعات العسـكرية (SAMI)، الذي تبعهـا قرار مجلس الوزراء السعودي في 14 أغسطس 2017م بإنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية، لتتولى ملف تنظيم قطـاع الصناعات العسـكرية وتطويره ومراقبة أدائه[2].

وكان محافـظ الهيئـة العامـة للصناعات العسكرية قد أكد في ديسـمبر 2022م أن قطاع الصناعات العسكرية يشهد نموًا متسارعًا وحراكًا نوعيًـا داخل المملكة، إذ كان عدد المنشـآت في بداية إنشـاء الهيئة لا يتجاوز 5 منشآت وطنية، واليوم وصل عدد المنشـآت إلـى أكثر من 265 ترخيصًا حتى نهايـة نوفمبر 2022م، وبلغ إجمالي عدد المنشآت 156 منشأة بحجم استثمار تقديري 40 مليار ريال، ويعمل بها 21 ألف موظف. ووفقًا للمحافظ، فقـد بلغ إجمالي الطلبـات والعقود الـواردة للهيئة منذ التأسيس وحتى نهاية شـهر نوفمبر 2022م، أكثر مـن 400 طلب من وزارات «الدفاع، الداخلية، أمن الدولة، الحرس الملكي، الحرس الوطني، الاستخبارات العامة»، وبلغت قيمتها الإجماليـة 74.065.389.626 مليار ريال،

في حين بلغ إجمالي الطلبات والعقود المعروضة على الهيئة من التأسيس 318 طلبًا بلغت قيمتها الإجمالية 56.971.162.364 مليار ريال[3].

ووفقًـا للرئيـس التنفيـذي للصناعـات العسكرية السعودية، فقد وصلت نسبة توطين الصناعات الدفاعية بالمملكة إلى 14%، وتقترب مـن 15%. وتهدف المملكة إلـى أن تصبح مركزًا إقليميًـا لمصنّعي المعدات الأصليـة وأن تكون مركزًا هندسيًا إستراتيجيًا لجميع أنشطة الأنظمة الأرضية، بحيث يمكن ترقيـة وصيانة وتصميم وتصنيـع مركبـات النظـام الأرضي فـي هذه المنشأة التي تملكها وتديرها الشركة السعودية للصناعات العسـكرية بالكامل. وتبني الشركة السـعودية للصناعات العسكرية (SAMI) أيضًا مركز طيران فـي ملهم، يُخطَّـط أن يكون مركزًا للتميـز لجميع القدرات الفضائيـة، بما في ذلك الطائـرات ذات الأجنحـة الثابتـة أو الطائرات العموديـة أو الطائرات دون طيار. أما المنشـأة الثالثة التي بدأت أعمال البناء المسبق فيها فهي المجمـع الصناعي للذخيرة، الموجـود أيضًا في المملكة العربية السعودية[4].

وفـي 16 أكتوبـر 2023م أطلقـت «هيئـة الصناعات العسـكرية» السـعودية 10 فرص استثمارية لها اسـتعمالات عسـكرية ومدنية مشـتركة، مرحلة أولى، ضمن مخرجات برنامج تمكين المسـتثمر. وتهدف الفرص المتاحة عبر الموقع الرسـمي للهيئة ومنصة «اسـتثمر في السعودية» إلى توفير عوائد جاذبة للمستثمرين والمهتمين من المنشـآت العاملـة بالقطاع من المصنِّعيـن ومزوِّدي الخدمات، كما تسـتهدف الصناعات المسـاندة التي تمتلك فرصة خدمة القطاع والبلاد، وتلبية الأولويات الإسـتراتيجية من الجاهزية العسكرية[5].

وعلى صعيد الاتفاقيـات الخارجية الخاصة بتوطين الصناعـات الدفاعية، كان أبرز ما تحقق عـام 2023م، توقيـع وزارة الدفـاع السـعودية ونظيرتهـا التركيـة فـي 18 يوليـو 2023م على الخطة التنفيذيـة للتعاون الدفاعي بين البلدين، وعقدَي اسـتحواذ بين وزارة الدفاع في المملكة وشـركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية، وتسـتهدف «الخطـة» مجـالات القـدرات والصناعـات الدفاعيـة والأبحـاث والتطوير، وإنتاج وتطوير الصناعات العسـكرية الدفاعية وتبـادل الخبـرات، ونقـل وتوطيـن التقنيات الخاصة بالإنتاج الدفاعي والعسـكري. أما عقدا الاسـتحواذ، فتسـتحوذ بموجبهما وزارة الدفاع السـعودية على عـدد من الطائرات المسـيَّرة. ويشتمل العقدان على توطين صناعة الطائرات

(1) سكاي نيوز عربية، محمد بن سلمان: الصناعات العسكرية ستدعم التوطين بنسبة 50%، (18 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/tROf8qE
(2) العربية نت، بالتسلسل الزمني: هكذا بدأت المملكة توطين الإنفاق العسكري، (31 مارس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/0LXebBV
(3) واس، ملتقى ميزانية 2023م في يومه الثاني يناقش الصناعة الوطنية ودورها في مواجهة المخاطر، (12 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/w1825670
(4) breaking defense, Saudi Arabia Military Industries wants to be top 25 global firm: CEO, Breaking Defence, (une 21, 2023), accessed: December 5, 2023, https://2u.pw/lAthZe5
(5) الشرق الأوسط، السعودية: إطلاق فرص استثمارية في قطاع الصناعات العسكرية، (16 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/eij1ihN

المسيَّرة والأنظمة المكونة لها داخل المملكة بمشاركة الشركات الوطنية المتخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية، بالإضافة إلى تقديم خدمات التدريب والمساندة، وتطوير قدرات التوطين من خلال نقل التقنية والمعرفة، وتدريب الكوادر السعودية[1]. ووفقًا لذلك وقَّعت الشركة السعودية للصناعات العسكرية، في 07 أغسطس في الرياض (SAMI) اتفاقية التوطين لشراكات المجموعة مع شركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية، التي تستهدف تصنيع الأنظمة الإلكترونية، والقطع الميكانيكية، وهياكل الطائرات باستخدام المواد المركبة والتصنيع والاختبارات النهائية للطيران، إلى جانب تقديم خدمات التدريب والإسناد. كما وقَّعت الشركة الوطنية للأنظمة الميكانيكية NCMS مذكرتي تفاهم مع شركتي إسلسان وروكتسان التركيتين، لتوطين صناعة الذخائر والمستشعرات البصرية لمنظومة الطائرات المسيَّرة وتصنيعها داخل المملكة[2].

وعلى جانب آخر، جرى الإعلان عن إنشاء مصنع بين شركة الزاهد الصناعية السعودية، وشركة رايثيون العالمية، مخصص للإنتاج المحلي لوحدات الطاقة الرئيسية المستخدمة في رادارات الدفاع الصاروخي التابع لـ«رايثيون»، وذلك في مدينة جدة (غرب السعودية)، ينتج ما يقارب 4 وحدات طاقة للرادار سنويًّا[3]. وشاركت شركة سامي نافانتيا للصناعات البحرية (المشروع المشترك بين شركة SAMI الشريك الوطني الرائد في الصناعات الدفاعية للمملكة العربية السعودية والمملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وشركة نافانتيا الإسبانية)، في نسخة عام 2023م في معرض الدفاع والأمن الدولي FEINDEF الذي عقد خلال المدة من 17 إلى 19 مايو 2023م في العاصمة الإسبانية مدريد[4]. كما وقَّعت شركة سكوبا السعودية للصناعات العسكرية في يونيو، اتفاقية مع إيرباص لتوطين صناعة طائرات الهليكوبتر المدنية والعسكرية بالمملكة[5]. وفي 04 ديسمبر 2023م وقعت الهيئة العامة للصناعات العسكرية ووزارة الدولة للإنتاج الحربي المصرية، مذكرة تفاهم بهدف إقامة شراكات إستراتيجية تعود بالنفع على الجانبين، وذلك ضمن فعاليات اليوم الأول للمعرض الدولي للصناعات الدفاعية "EDEX 2023" المقام بمصر في نسخته الثالثة[6].

وإيمانًا بالتكامل، بين وزارة الدفاع ومختلف وزارات وهيئات ومؤسسات المملكة في الأعمال والأنشطة المساعدة على توطين الصناعات العسكرية، أبرمت جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مذكرة تفاهم مع الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) بمعرض الدفاع العالمي في الرياض، سعيًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة ضمن رؤية المملكة 2030م، بنقل وتوطين التقنيات الحديثة والصناعات العسكرية. ويعمل الطرفان من خلال مذكرة التفاهم على مواءمة مخرجات التعليم والتدريب الفني في الجامعة مع احتياجات قطاعات الصناعات العسكرية، والعمل على استقطاب الكفاءات الفنية، والإسهام في الجهود المبذولة لتمكين المرأة بما يتلاءم مع قدرتها، واستعدادها لتحقيق التقدم والازدهار على مختلف الأصعدة، خصوصًا قطاع الصناعات العسكرية[7]. وفي مسعى للارتقاء بالكوادر البشرية في مجال توطين الصناعات العسكرية، وقَّعت الهيئة العامة للصناعات العسكرية مذكرة تعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية، بهدف دعم وتمكين المنشآت العاملة في قطاع الصناعات العسكرية لتنمية الموارد البشرية، وتعزيز أوجه التعاون للإسهام في التوطين والتدريب وجذب الكفاءات للقطاع والإسهام في دفع عجلة تنمية القطاع، وذلك من خلال التعاون المشترك بين الجهتين بما يتواءم مع مخرجات وبرامج الصندوق سعيًا إلى تعزيز قدرات القطاع لتحقيق مستهدفات التوطين في الصناعات العسكرية[8]. ويُعد برنامج الإيفاد والابتعاث لمنشآت قطاع الصناعات العسكرية من أهم

(1) واس، توقيع الخطة التنفيذية للتعاون الدفاعي بين المملكة وتركيا.. وعقدا استحواذ بين وزارة الدفاع وشركة «بايكار» التركية، (18 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/29f2cff0fbb

(2) واس، برعاية سمو وزير الدفاع.. شركات سعودية وتركية توقع اتفاقية ومذكرتي تفاهم لتوطين صناعة الطائرات المسيَّرة، (07 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/9355944b62v

(3) الشرق الأوسط، مصنع «وحدة الطاقة» نموذج لتسارع خطط السعودية في توطين الصناعات العسكرية، (18 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/XABYEJD

(4) واس، سامي نافانتيا تشاركُ في المعرض الأكبر في إسبانيا للدفاع والأمن الدولي في نسخة عام 2023م، (17 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://www.spa.gov.sa/w1904305

(5) CNBC عربية، رئيس سكوبا: اتفاقية مع إيرباص على توطين صناعة الهليكوبتر بالسعودية، (19 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/DcTSNUp

(6) صحيفة الشروق المصرية، الإنتاج الحربي وهيئة الصناعات العسكرية السعودية يوقعان اتفاقية تعاون، (04 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Y2r7XlB

(7) الموقع الإلكتروني لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، بهدف تنمية الموارد البشرية وتوطين الصناعات العسكرية مذكرة تفاهم بين جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن والشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI)، (05 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/IqV997T

(8) صحيفة مال، مذكرة تعاون بين «الصناعات العسكرية» و«تنمية الموارد البشرية» لدعم وتمكين المنشآت العاملة في القطاع، (20 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/uiMl59x

المبـادرات ذات الأولويـة والمنبثقـة مـن إستراتيجية القوى البشـرية لقطاع الصناعات العسـكرية، إذ يهـدف إلـى ابتعـاث الكوادر السعودية الشابة والموهوبة من خريجي الثانوية العامـة والتعليـم العالي وموظفي المنشـآت العاملة في قطاع الصناعات العسكرية بالمملكة، علـى أن يسـتكمل هـؤلاء الطلاب مسـيرتهم التعليمية الجامعية في التخصصات الهندسـية والدفاعية، والانضمام بعد تخرجهم إلى مسـيرة توطين هذا القطاع الواعد[1].

وعلـى صعيـد الفعاليات العسـكرية، فقد اختتمـت المملكـة فـي فبراير مشـاركتها في معرض الدفاع الدولي «إيدكس 2023م»، الذي عُقد في أبـو ظبي. وضم الجناح السـعودي 14 شـركة وطنية متخصصة في مجال الصناعات الدفاعية والأمنية، وهي: الشـركة السـعودية للصناعات العسـكرية SAMI، وشـركة الشرق الأوسط لمحركات الطائرات المحدودة، وشركة الزامل البحرية، والشركة الكيميائية السعودية، والشـركة السـعودية للتقنيـات المتقدمـة «وهج»، والشـركة السـعودية لتهيئة وصيانة الطائرات، وشـركة الخطوط السعودية لصيانة وصناعة الطائرات، وشـركة الخريف، وشـركة ركن المعدات، وشـركة شمال، وشـركة الزاهد للصناعة، وشركة سكوبا للصناعات العسكرية، وشركة درع الحياة، وشـركة الإسناد، بالإضافة إلى مشـاركة معرض الدفاع[2]. كمـا اختتمت المملكـة مشـاركتها فـي معـرض الصناعات الدفاعية الدولي «آيـدف 2023»، الذي أقيم في مدينة إسـطنبول بجمهورية تركيا، وجرى خلاله اسـتعراض أبرز ما توصل إليه قطاع الصناعات العسـكرية من تطورات متسـارعة على صعيد توطين الصناعات العسـكرية ونقـل التقنية، وجرى اسـتعراض 8 منتجات دفاعية سـعودية الصنع بسواعد وطنية[3]. وخلال الفترة من 4 إلى 8 فبراير 2024م في الرياض، سوف تنظم الهيئة العامة للصناعات العسـكرية، النسخة الثانية من معـرض الدفاع العالمي، الـذي يعد الحدث العالمي الرائد في مجالات الأمن والدفاع[4].

هكذا تتقدم المملكة العربية السعودية بشكل سـريع نحو توطين الصناعات العسـكرية وفق نموذج يسعى إلى حرق المراحل، وملاحقة الزمن، للوصـول بنسـبة التوطين في هـذا الحقل إلى 50% في 2030م. وبرغم حجم التحديات لتحقيق هذا المسـتهدف إلا أن الدافعية الموجودة داخل القطاع الخاص كفيلة بتقريب الوصول إلى هذه النسـبة. ومع ذلك لا تزال أمام المملكة خطوات وجهود كثيرة لبلوغ الهدف المنشـود، سـواء في توفير الكـوادر الوطنية، أو فـي تحديد مجالات التصنيع العسـكري في ظـل التطويـر الهائل والمتسارع في صناعة السلاح عالميًّا[5].

أخيـرًا، تشـير تجربـة توطيـن الصناعات العسـكرية في السـعودية إلى أهمية النظر إلى توطين التصنيع العسكري باعتباره مجالًا تنمويًّا واسـتثماريًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا في الوقت نفسه، والربـط بين إسـتراتيجية التصنيع العسـكري والإسـتراتيجية الصناعية العامة للدولة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وزيـادة الناتج القومي. كما تؤكـد التجربة السـعودية أهمية بنـاء صناعة عسـكرية مدفوعـة بالتحديد الدقيق لشـبكة التهديدات والتحديات العسكرية الأكثر إلحاحًا على الأمـن الوطني، لأجل التميز في مسـاحات تصنيعية تتسـق مع الاحتياجـات الملحة. وفي ضوء التحديـات الأمنية الأكثـر إلحاحًا تحتاج المملكة إلى التركيز على تطوير منظومات الدفاع ضد الصواريخ البالسـتية والطائرات المسيّرة، مع السعي لبناء علامة عسكرية تجارية في مجال تصنيعي محدد أو منظومـة هجومية أو دفاعية محددة، تحقـق الردع، بحيث لا يضيع الوقت في «إعادة اختراع العجلة» وإنما تركز على الصناعات العسكرية الذكية وصغيرة الحجم، والصناعات النوعية الجديدة التي توظف الذكاء الاصطناعي، وتركز على تطوير صناعات الدرونات والصواريخ فرط الصوتية، والتكنولوجيات العسـكرية، مع كفاية الاحتياجات الأساسـية مـن الصناعات العسكرية الثقيلة.

(1) منصة الابتعاث والإيفاد لمنشآت قطاع الصناعات العسكرية، برنامج الابتعاث والإيفاد لمنشآت قطاع الصناعات العسكرية، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://misp.sa/scholarship_home/
(2) صحيفة الوطن السعودية، إقبال دولي على الجناح السعودي المشارك في معرض الدفاع الدولي إيدكس 2023م، (25 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/ILpQABr
(3) واس، المملكة تختتم مشاركتها في معرض «آيدف 2023م» بإسطنبول، (26 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/ze7S0y4
(4) عكاظ، برعاية خادم الحرمين وفي النسخة الثانية، «الصناعات العسكرية» تنظم معرض الدفاع العالمي، (16 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/j2CtJSl
(5) على سبيل المثال، انظر: ملتقى أسبار، تقرير رقم 92 (أكتوبر 2022م)، الصناعات العسكرية في ظل رؤية 2030م، (إعداد لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/Fsff79S

إستراتيجية التحول الدفاعي

1

أعلن عن إنشاء مصنع بين شركة الزاهد السعودية، وشركة رايثيون العالمية، لإنتاج وحدات الطاقة الرئيسية المستخدمة في رادارات الدفاع الصاروخي محليًا ضمن رؤية توطين الصناعات العسكرية.

2

على مستوى التطوير البحثي والعلمي، أطلقت وزارة الدفاع مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الدفاعية، الذي يُعنى بقيادة وتوجيه الأبحاث المتعلقة بالسياسات والإستراتيجيات الدفاعية.

3

على صعيد التدريبات، نفّذت القوات البحرية السعودية مناورات «السيف الأزرق 2023»، المشتركة مع البحرية الصينية في مقاطعة غوانغدونغ جنوبي الصين مع السعودية لمكافحة الإرهاب خارج الحدود.

4

شملت جهود القوات المسلحة السعودية تطوير مختلف مجالات عمل الوزارة التخطيطية والتسليحية.

5

تهدف «ترشيد» من خلال مشروع رفع كفاءة الطاقة إلى خفض استهلاكها في المباني والمرافق التابعة لوزارة الدفاع، وفق أفضل المعايير العالمية.

6

كان من عمليات وزارة الدفاع في أبريل 2023م إجلاء المواطنين السعوديين ورعايا الدول الشقيقة والصديقة من السودان إلى المملكة.

4

أطلقت الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة «ترشيد» ووزارة الدفاع، أعمال مشروع رفع كفاءة الطاقة في مباني ومرافق وزارة الدفاع بالرياض.

5

في شأن المحاسبات والانضباط الداخلي، أعلنت وزارة الدفاع في 14 سبتمبر تنفيذ حكم القتل بحق اثنين من منتسبيها أدينا بتهمة الخيانة. وفي مايو أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» أنها حققت مع 211 متهمًا، وشملت التحقيقات وزارات الداخلية والدفاع والحرس الوطني.

تهتم السعودية بتنويع مصادر التسليح وتطوير الإستراتيجيات العسكرية، وذلك ضمن خطة شاملة لتطوير القدرات الدفاعية السعودية، وبالفعل نجحت المملكة في تحقيق نجاحات مهمة في إطار خطط الدولة ورؤيتها في هذا المجال، ومن المتوقع أن تثمر هذه الإستراتيجيات المشتركة عن تعزيز القوة الدفاعية السعودية، وبالتالي قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات المتنوعة التي توجهها، وتعزيز قوة الردع السعودية، وتوسيع نطاق خيارات صانع القرار السعودي على الصعيد الخارجي.

مشاريـــع رؤيـــة 2030
نيـــــوم

في عام 2017 أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مشروع نيوم الجريء الذي يقوده صندوق الاستثمارات العامة، ليحول الصحراء إلى مدينة مستقبلية مبتكرة في شمال غرب المملكة، تعمل بنسبة 100% بالطاقة المتجددة، لتكون نموذجًا جديدًا للحياة المستدامة والعمل والازدهار، حيث يمكن البشرية من التقدم دون المساس بصحة كوكب الأرض.
تشتمل نيوم على مشاريع عصرية تشكل جزءاً أساسياً منها، هي: ذا لاين، أوكساچون، وتروجينا، وسندالة.

اطلع على المزيد

خاتمـــة:
المحصلة العامة للمشهد السعودي 2023م وآفـــاق المستقبـــل

يمكن إجمال المشـــهد الســـعودي خلال عـــام 2023م من خلال أربع ملاحظات، متصلة بالعوامل المحركة للواقع السعودي منذ ســـنوات، والتي يُرجَّح أن توجه حركة المملكـــة في 2024م وفي المســـتقبل، ومن المهم اســـتمرارها وازدهارها حتى تستمر روح الســـعودية الحالية التي تتســـم بالحيوية غير الاعتيادية، تتمثل الملاحظات الأربع فيما يلي:

◄

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتناغم والتنسيق عالي المســـتوى بين مختلف التوجهات والسياسات السعودية السياســـية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعيـــة والثقافيـــة والفنيـــة والرياضية، والتـــي تعمل وفـــق منظومة مؤسســـية موحدة ومنســـقة، تحركها عقيدة صلبة وحيوية لقيادة سياســـية شـــابة، تنطلق نحو تحقيـــق الأهداف مدفوعة بحالة من السباق مع الزمن. لذلك تبدو الإستراتيجيات السعودية في مختلف القطاعات كأنها شبكة تســـتظل بالإطار الإستراتيجي الذي حددته رؤية 2030م. ويبـــرز ذلك ليس فقط في إستراتيجيات المملكة وتوجهاتها داخل كل قطاع علـــى نحو مســـتقل، وإنما فيما بيـــن القطاعات وبعضها البعض، السياســـي منهـــا والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعســـكري والأمني، وهو ما يؤشـــر لاتجاهات تطور متعـــددة الأوجه وفي القطاعـــات المختلفة؛ على ســـبيل المثال، فإنّ توطين الصناعـــة يزيد الأيـــدي العاملة والناتج القومي، وهـــو ما يتطلـــب خدمات لوجســـتية وسلاســـل إمداد، ولذلك ترتبط اســـتراتيجيات الصناعـــة باســـتراتيجية المناطق اللوجســـتية وسلاســـل الإمداد، وترتبط إستراتيجية الصناعة بإســـتراتيجية الاســـتثمار، والأخيرة بإستراتيجية المناطق اللوجســـتية، والأمر نفســـه فيما يتعلق بالجانب السياسي والعســـكري والثقافي وحتى الترفيهي والفني.

الملاحظة الثانية: هـــي الالتفاف حول رؤية 2030م التي يجسِّدها ولي العهد الأمير محمد بن ســـلمان، والعمل وفق هذه الرؤية الإستراتيجية التـــي طُرحت في أبريـــل 2021م، قبـــل أكثر من ســـبع ســـنوات. فقد حرصت الإســـتراتيجيات التـــي وضعتها مختلف الـــوزارات والهيئات وكل

قطاعات العمل الســعودي وعلى كل مستويات القرار في المملكة من القمــة إلى القواعد، ليس فقط لتأكيــد عملهم في ضوء الأهــداف الكبرى لرؤية 2030م، وإنمــا تأكيد التزامهم التفصيلات الواردة فيها. وتحرص كل المؤسسات والوزارات والهيئــات على تخصيــص بند علــى مواقعها الإلكترونية يشــير إلى مدى ارتباط عملها برؤية 2030م. وهذا يجعــل حركة الدولة الســعودية منسقة نحو هدف إســتراتيجي محدد، ويؤسس لمقياس عام للأداء حســب مستوى الاقتراب أو الابتعاد عن أهداف الرؤية. و«الرؤية» هي أيضًا أكثر ما يدور الحديث عنه في الإعلام السعودي، وهي أكثر ما يجري تداوله على الصعيد الرسمي، ويعكس حرص المســؤولين الســعوديين على الحديــث عن الرؤيــة صدقهم ومســؤوليتهم، وانتهاجهم التخطيط العلمي والسير وفق خطط وأهداف موضوعة، وذلك يحفز الهمة، ويؤسس حالة إيجابية عامة. ويســاعد فــي ذلك أن ولي العهد يتابع بنفســه تنفيذ أهداف الرؤية متابعة دقيقة بهمَّة قوية وروح تفاؤل عالية، ويجعل منها مقياسًا للنجاح وتحقيق الأهداف، مما يُوجد حالة من السباق مع الزمن لتحقيق رؤية 2030م. يقول ولي العهد الأميــر محمد بن ســلمان إن «وتيرة تقدُّمنا ستســتمر بســرعة أعلى، ولن تتوقف أو تهدأ ليوم واحــد». ويضيف في لقائه مع فوكس نيوز: «إن السعودية أعظم قصة نجاح في القرن الحادي والعشرين».

الملاحظة الثالثة: تخصُّ المســار التطوري للأداء السعودي والمنطلق من رؤح تفاؤل لا نظير

لها، ويتضح من تجــاوز الواقع أحيانًا للطموحات والأهــداف الموضوعــة، وتســابق الواقــع مع الطموح. وهو ما أكده كثير من المؤشــرات التي تجاوز فيها ما تحقق مســتهدفات رؤية 2030م، الأمر الذي دعا ولي العهد إلى الإشارة إلى «ضرورة الانتقــال إلى التنفيذ والاســتعداد لرؤية 2040، والإعلان عنها في عام 2027 أو 2028م»[1]. وهذه الروح الإيجابية التي يمتلكها ولي العهد والمحركة للنهضة الســعودية، لم تكن نابعة من تطورات عام 2023م فقط، وإنما هي سابقة على ذلك، فقد ســبق لولي العهد أن أكد في عام 2021م أن رؤية 2030م ســتحقق عديدًا مــن أهدافها قبل حلول عام 2030م، منبِّها إلــى ضرورة وضع رؤية 2040 كي تأخذ في الاعتبــار الواقع الجديد، مضيفًا أن رؤية 2030م «تضعنا في موقــع متقدم جدًّا في العالم، لكن 2040 ســوف تكون مرحلة منافسة عالمية»[2]، وهو ما يعنــي أن القيادة تتعامل مع الرؤية باعتبارها هدفًــا ومخططًا وتطبيقًا للعمل

(1) الشرق بلومبرغ، النص الكامل لمقابلة الأمير محمد بن سلمان مع قناة «فوكس نيوز» مرجع سابق.
(2) العربية نت، محمد بن سلمان: نقترب من تحقيق أهداف رؤية السعودية قبل 2030م، (28 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/benLo08

والتنفيذ وليس للطموح فقط. ولكن ليس معنى ذلك حتمية تحقيق الرؤية لأهدافها في الجوانب المختلفة وفق الجداول الزمنية المحددة سلفًا (منذ أكثر من سبع سنوات)؛ فذلك أمر يتجاوز إمكانات وحسابات كل الدول. وتؤكد مراجعات الإستراتيجيات والرؤى التي تضعها الدول الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة، ذلك تمامًا؛ حيث تكون الرؤى والإستراتيجيات الموضوعة، والتي تصنعها العقول وفقًا للتوقعات والأهداف المرسومة، بمثابة موجهات ومرشدات للأهداف الوطنية العامة المنشودة، دون أن تعني التطبيق الحرفي، فقد تُوجّه الفترة الطويلة لتطبيق الرؤى والإستراتيجيات التي تستمر على مدى 5 أو 10 أو 20 سنة بمسارات بديلة لتحقيق الأهداف بطرق أسرع ومختصرة، وقد ترشد إلى أهداف أهم، وقد تظهر مستجدات تتطلب إدخال تغيير في الأولويات وتأجيل بعض المشروعات. وكل ذلك يستلزم مراجعات وتغييرات وتعديلات مستمرة في البرامج والجداول الزمنية المطروحة لتحقيق الأهداف (في سياق ذات الرؤية)[1]، لذلك تحقق بعض برامج وأهداف الرؤية السعودية أكثر من المستهدف، بينما يحقق بعضها الآخر أقل من ذلك، وقد تتبدى فرص إحراز نجاحات في جوانب محددة في منتصف الطريق تدفع إلى تغييرات وتبديلات في المسارات والخطط والبرامج اغتنامًا للفرصة القائمة.

الملاحظة الرابعة: هي أولوية الاقتصاد، والمصالح الوطنية؛ فكل الخطط والإستراتيجيات في المملكة تتمحور حول الهدف الاقتصادي والمصلحة الوطنية التي يمكن قياسها بحسابات المكسب والخسارة، حتى في مجالات الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر والسياحة والترفيه والرياضة، التي يجري حساب عائداتها الاقتصادية بدقة ومتابعة انعكاساتها على إستراتيجية تنويع الاقتصاد. وذلك يضع ميزانًا ومقياسًا موحَّدًا للنجاح. وحتى الآن تؤتي الإستراتيجيات والتوجهات السعودية ثمارها. وهو ما أشار إليه ولي العهد حين قال: «نُفاجأ يوميًّا بأننا نصل إلى أهدافنا بشكل أسرع، ونوسع ذلك نحو هدف جديد وطموح أكبر»، مضيفًا أنه في عام 2022م كُنا الأسرع نموًّا بين دول مجموعة العشرين، والاقتصاد غير النفطي هذا العام سيسجل ثاني أسرع نمو في مجموعة العشرين، في منافسة مع الهند، وأنه جرى وضع مستهدفات جديدة بطموح أكبر لرؤية 2030م[2].

ويمضي مسار الازدهار السعودي في ظل تحديات إقليمية تفاجئ بالجديد كل يوم؛ قبل 4 سنوات أزمة كوفيد 19، وقبل سنتين الحرب الروسية–الأوكرانية، ومنذ أكتوبر 2023م الحرب في غزة. وإذا كانت الرؤية واضحة أمام المملكة بشأن مسار النهوض الوطني في الداخل، فإنّ الارتدادات من الإقليم والعالم قد لا تسير بالتوافق مع الخيارات التي وضعتها المملكة لذاتها. والآن تقف المملكة في قلب مجموعة متباينة من الأحداث الإقليمية والدولية، وعليها أن تمضي في طريقها وسط كل ذلك.

وبين الأفكار والطموحات الكبرى للممر العالمي الاقتصادي الرابط بين الهند والخليج وأوروبا، والذي يعد بأن تكون المملكة في مركز النظام الدولي (وهي فكرة تستلزم دراسات مستفيضة)، وبين إفرازات الحرب الإسرائيلية في غزة؛ بين الواقع الشرق أوسطي الذي يعد بأوروبا جديدة وشرق أوسط جديد، ينعمُ فيه الجميع بالازدهار، وهو الأمر الذي ترغب به المملكة، والواقع الشرق أوسطي الذي جرى الاعتياد عليه على مدى العقود، والذي ذكّرت به الحرب في غزة!، لا شيء يمكن الرهان عليه واستشراف المستقبل من خلاله غير القرار الداخلي والإرادة الوطنية السعودية، واستمرار التقدم وفق رؤية 2030م، بعد أن أصبحت البيئة الدولية مليئة بالأزمات والتحديات الطبيعية والبشرية، التي لم تعُد تمكّن من بناء تصورات أو رسم سيناريوهات إستراتيجية دقيقة حول المستقبل. وإذا كان عام 2023م من الأعوام المفصلية بالنسبة للمملكة العربية السعودية (استمرار نجاحات رؤية 203م، ونهوض وطني شامل، ومكانة ودور في الإقليم والعالم)، فإنّ عام 2024م سيكون عامًا آخر من أعوام النهضة الوطنية في مجالات، يسهل توقع بعضها في ظل الحركة والانطلاق التي اعتادت القيادة السعودية أن تفاجي به العالم كل عام.

---

(1) قد يكون ذلك طبيعيًا في ضوء البيان التمهيدي الذي أعلنته وزارة المالية السعودية في 30 سبتمبر 2023م بشأن ميزانية العام المالي 2024م، والذي توقع بأن تسجل المملكة عجزًا محدودًا بنحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو نفس ما دفع وزير المالية محمد الجدعان للتحذير من أن تنفيذ الخطط «في فترة زمنية قصيرة» من شأنه أن يهدد بإذكاء التضخم والضغط على الدولة لاستيراد المزيد من الخارج لحشد الموارد اللازمة، مؤكدًا أنّ «تأخير بعض المشاريع أو بالأحرى تمديدها سيخدم الاقتصاد، وأن «بعض المشاريع يمكن توسيعها لمدة ثلاث سنوات – لذلك نحن في عام 2033م – سيتم توسيع بعضها حتى عام 2035م، وسيتم توسيع بعضها حتى أبعد من ذلك وسيتم ترشيد بعضها». انظر: وزارة المالية تعلن البيان التمهيدي لميزانية العام المالي 2024م بنفقات تقدر بـ 1,251 مليار ريال وإيرادات بـ 1,172 مليار ريال، واس، (30 سبتمبر 2023م)، https://www.spa.gov.sa/50b8542555o انظر أيضًا: السعودية تؤجل إطلاق بعض مشروعات 2030م لبناء المصانع والموارد البشرية، كابيتال، (07 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2023م، https://2u.pw/rJQ6D7y

(2) الشرق بلومبرغ، النص الكامل لمقابلة الأمير محمد بن سلمان مع قناة «فوكس نيوز»، مرجع سابق.

نحو عقل إستراتيجي جديد

هذا الكتاب يمثِّل «وصفة استراتيجية» للسياسيين والاستراتيجيين وصُنَّاع القرار، الطامحين إلى صناعة الأمن والرفاه. متعة هذا الكتاب أنه رحلة نقدية في علوم الاستراتيجية، تبدأ من ماضي الاستراتيجية مرورًا بحاضرها مستشرِفةً مستقبَلها.

داخل هذا السِّفْر الاستراتيجي ابتكر الباحث منهجًا للتفكير الاستراتيجي عَدّه سِرّ بقاء الأوطان ونموّها وريادتها. هذا «المفتاح السحري» ساعدَنا من خلاله المؤلف على الوعي بالواقع وإدراك تحديات المستقبل المقلقة والتخطيط الاستراتيجي، لزيادة فاعلية الدول في إدارة الأزمات الأمنية الحالية، وتصميم استراتيجيات استباقية شاملة للوقاية المبكرة من الصدمات الاستراتيجية والأعمال العدائية، إضافةً إلى بناء مقاربات جديدة حول تحديث الهُوِيَّة الوطنية والخطاب الوطني وإنتاج صورة ذهنية وطنية مضيئة.

استند هذا المنتج العلمي الرصين إلى خبرات المؤلِّف الثرية النظرية والعملية على مدى ربع قرن، متنقلًا بين حقول المعرفة الفلسفية والتاريخية والسياسية والاستراتيجية.

بقلم: د. أحمد بن ضيف الله القرني
نائب رئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

اقرأ أيضًا

تحوُّلات السياسة السعودية تجاه إيران.. الدوافع والسِّمات ونتائج السياسات

أحدَثَ الاتفاق السعودي-الإيراني، الذي جرى توقيعه في بكين في مارس 2023م، صدمةً وردود فعل متباينة في الغرب، ولم يُقرأ الحدث من زاوية محايدة في أغلب الأحيان، خصوصًا تقييم السياسة السعودية، إذ ركَّزت التحليلات على زوايا محدَّدة تتعلَّق بالجوانب الأمنية والجيوسياسية، متغافِلةً السياقات الداخلية والخارجية الأشمل، التي تحرَّكت فيها سياسة السعودية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إذ يُشير الواقع إلى أنَّ السياسة السعودية تجاه إيران شهِدَت تحوُّلات جوهرية منذ عام 2015م. هذه التغييرات ظهرت بالأساس كرَدّ فعل على تنامي تطلُّعات إيران المتزايدة للهيمنة الإقليمية، وسعيها الحثيث إلى إضعاف دور ومكانة المملكة، في وقتٍ كانت فيه المنطقة تمُرّ بتحوُّلات عاصفة تصُبّ في صالح إيران، إلى جانب تغييرات داخلية مهمَّة تمُرّ بها المملكة في ظل رؤية 2030...

بقلم: د. محمود حمدي أبو القاسم
مدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية

تطـــورات الحالـــة الإيرانيـــة

شهِدَت الساحة الإيرانية خلال العام 2023م تطوُّرات مهمّة، ألقت بظلالها على القضايا الداخلية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما اتّخذت إيران جملة من السياسات والمقاربات تجاه ساحات النفوذ العربي، كالعراق ولبنان، وواجه نفوذها في سوريا عديدًا من التحدِّيات، وفي اليمن اتّسم موقفها تجاه مبادرات السلام بعدم الوضوح. أمّا علاقات إيران بالقُوى الإقليمية والدولية، فقد شِهَدت هي الأخرى عديدًا من التطوُّرات، التي انعكست على مجمل الأوضاع الإيرانية. في هذا السياق، سيركِّز المحور الثالث من التقرير الإستراتيجي على الملفات التالية:

- أداء حكومة رئيسي ومواقف التيّارات السياسية قبل الانتخابات
- السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الأوضاع المعيشية
- مواقف القُوى الداخلية في إيران من العلاقات مع السعودية بعد اتفاق بكين
- صعود أزمة الحجاب وشرعية النظام في إيران
- الموقف الإيراني من مبادرة السلام الدولية في اليمن
- مقاربة إيرانية جديدة لتعزيز النفوذ في العراق
- تحدِّيات النفوذ الإيراني في سوريا
- مقاربة إيران تجاه الأزمة اللبنانية
- العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين الانفراج والتعقيد
- الضغوط الأوروبية على إيران
- الاستجابات الإيرانية للتحوُّلات في آسيا الوسطى والقوقاز
- علاقة إيران بباكستان
- تأزُّم العلاقات بين إيران وطالبان
- دوافع تحرُّك إيران تجاه دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا

التطـورات الداخليـة في إيــران

تطورات متسارعة شهدتها إيران في مختلف مستوياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية خلال العام 2023م، سياســيًا، واجه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال العام الثاني لحكومته، جملةً من التحديات التي انعكست على أدائه، وهو ما أدى لتعرضه لانتقادات من خصومه السياسيين خاصةً فيما يتعلق باستمرار ضعف أداء بعض الوزراء وعدم الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة على الشعب الإيراني. وفي ظل قرب الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء، طالت الحكومة ومؤسّسات النظام انتقاداتٍ شديدة بمحاولة مواصلة سياسة إقصاء «الإصلاحيين» خاصةً بعد سنّ قانون جديد للانتخابات البرلمانية. السياسات الاقتصادية الداخلية للحكومة كان لها انعكاسات سلبية على الأوضاع المعيشــية. اجتماعيًا، استمر السجال بين المجتمع والسلطات الإيرانية حول موضوع الحجاب وتصاعد بشكل ملحوظ بعد إصدار قانون جديد للحجاب. أما التأييد الوحيد الذي حظيَت به حكومة رئيسي هو توصلها لاتفاق مع الســعودية حول عودة العلاقات الدبلوماســية بين البلدين، حيث حدث شــبه إجماع بين «الإصلاحيين» و«المحافظين» على أهمية عودة العلاقات وتداعياتها الإيجابية على التخفيف من حدة التوترات في المنطقة.

أولاً: أداء حكومة رئيسي ومواقف التيارات السياسية قبل الانتخابات

خلُص التقرير الاســتراتيجي للعام 2022م فيما يتعلــق بالملف السياســي في إيــران، إلى أن تراجع الســخط الشــعبي من حكومة رئيسي، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنجــاح الرئيس في اتخاذ خطوات ملموســة فــي عملية اســتعادة ثقة الشــعب بالنظام الإيراني وتحقيــق تقدم فيما يتعلق بالحريــات المدنية والوضع الاقتصادي والانفتــاح على العالــم. وبعد مــرور عام على تقريرنا الاستراتيجي الســابق وأكثر من عامين على عمــر حكومــة إبراهيم رئيســي، تُشــير مجريات الأحــداث التي شــهدتها إيران خلال الفترة الماضية، إلى أن رئيســي لم يتمكن من الوفاء بوعوده، بل شــهدنا تراجعًــا كبيرًا فيما يتعلق بثقة الشــارع بالنظام والحريات المدنية والوضع الاقتصادي، لكنه واصل في سياســة التوجه شــرقًا ونجــح في الانضمــام لمنظمة «شــنغهاي» للتعاون ومجموعة «بريكس»، فضلًا عن التوصل لاتفاق مع الســعودية حول عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا التقرير تقديم قــراءة مختصرة لأداء إبراهيم رئيســي على مســتوى السياستين الداخلية والخارجية خلال العام 2023م، فضلًا عن مواقف التيارات السياســية قبل الانتخابات البرلمانية المقررة في مــارس 2024م، وفي نهاية التقرير ســوف نتطرق إلى مستقبل الوضع السياسي في إيران في ظل حكومة رئيسي.

1. أداء رئيسـي علـى المسـتويين الداخلـي والخارجي:

دخلت حكومـة إبراهيم رئيسـي عامها الثالث فـي أغسـطس 2023م، بقائمـة طويلـة من التحديات والوعود بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصاديـة وسـط انتقـادات مـن الأنصار والخصوم لأدائها خلال العام الثاني من عمرها.

وتمثَّلت الانتقادات التي طالت رئيسـي في استمرار قمع الحريات المدنية، واعتقال النشطاء وفصل أساتذة الجامعات لدوافع سياسية، فضلًا عن ضعف أداء بعض الوزراء والمسؤولين وعدم الشفافية في الإحصائيات التي تقدمها الحكومة حـول الوضع الاقتصادي في إيـران، كما طالت رئيسـي وأعضاء حكومته اتهامـات من بعض وسـائل الإعلام المحلية والنشطاء السياسيين بالتهرب من الإعلاميين وعدم مصارحة الشعب الإيراني بحقيقة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد.

«الإصلاحيـون» وجَّهـوا سلسـلةً مـن الانتقادات للحكومة، أهمها بأن السنتين اللتين قضاهما رئيسـي في الحكم، فترة مناسـبة لأي حكومة تريد بالفعل إحداث التغيير الذي تخطط له، خاصةً وأن حكومة رئيسـي تتمتَّع بانسجام وتجانس تام لم تتمتع به أي حكومة سـابقة منذ انتصار الثورة الإيرانية في 1979م، فهي مدعومة من السلطة التشـريعية والسـلطة القضائية والقـوات المسـلحة والمؤسسـات الثوريـة ومجلس صيانة الدسـتور ومجمع تشـخيص مصلحـة النظـام والمجلـس الأعلـى للثورة الثقافيـة ومجالس المدن والبلديات ووسـائل الإعلام الوطنية والشركات والمنظمات المالية والاقتصاديـة، والأهـم من ذلـك أن الحكومة تحظى بدعم كامل من قيادة النظام، ونتيجةً لهذه المدة الكافية والدعم القوي من كافة مؤسسات النظـام، يرفـض «الإصلاحيـون» أي مبررات وأعذار أو تعليق الفشـل على شماعة الحكومة السابقة[1].

على المستوى الاقتصادي، زعمت الحكومة في مناسـبات عِدة، تحسن الوضع الاقتصادي، نتيجةً لما أسـمته «الدبلوماسية الفعَّالة» التي انتهجتها خلال الأشـهر الماضيـة، لكن تقييم العديد من الخبراء الاقتصاديين ووسائل الإعلام الإيرانية، أكد بأن الحكومة لـم تحقق الأهداف الاقتصاديـة والوعود التي قطعتهـا على أرض الواقع بل تراجعـت مقارنةً بالماضي، خاصةً في مجالات التضخم ودخـول الناس وأجورهم، كما شـهدت إيران تراجعًا حادًا في التعليم والصحة والخدمات. وذهـب بعض الخبراء الاقتصاديين الإيرانيين إلى أن الإجراءات التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة الماضيـة، أدت إلى اتجاه الاقتصاد الإيراني نحـو الانهيـار، وهذا مـا يتناقض مع الإحصائيات التي تحدَّث عنهـا المحافظ العام للبنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين، والتي قال فيها إن الأشـهر القليلة الماضية شـهدت انخفاضًا في معدل نمو السيولة والتضخم، ووعد بخفض التضخم إلى 30%.[2]

علـى المسـتوى الخارجي؛ سـعت حكومة رئيسـي للتخفيف من الضغـوط الاقتصادية

(1) جمهوری اسلامی، ارزیابی کلی دو سال دولت یکدست، (14 مرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 1 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/drW5CI7

(2) صداي أمريكا، افزایش انتقادها به دولت رئیسی؛ رسانه‌ها: «عقب‌گرد به گذشته» همراه با افت شدید در خدمات عمومی، (14 مرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 1 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/toVxmCC

والعقوبات الأمريكية وتحسين صورتها في الداخل الذي يشهد حراكًا متواصلًا ضد النظام وسياساته، حيث كثَّفت من نشاطها الدبلوماسي خلال العام 2023م، وحقَّقت اختراقات مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث شهدت العلاقات الإيرانية مع المحيط العربي تحسنًا ملحوظًا بعد نجاح الصين في الوساطة بين السعودية وإيران وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مارس 2023م، وتبعًا لذلك تحسَّنت علاقات إيران مع عددٍ من الدول العربية، فيما يجري الحديث عن رغبة إيران في إعادة علاقاتها مع دول أخرى كمصر والبحرين والمغرب والسودان.

وفي أبريل 2023م، تم قبول عضوية إيران بصورة رسمية في منظمة «شنغهاي» للتعاون، لتكون بذلك العضو التاسع في هذا التكتل الإقليمي إلى جانب الصين روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان والهند وباكستان.

ولتحقيق أحد شعاراتها الرئيسية، وهو تفعيل قدرة الدبلوماسية الاقتصادية وتنفيذ سياسة خارجية شاملة؛ أعادت إيران اهتمامها وتوجهها نحو أفريقيا، إذ تجلَّى ذلك في سلسلة الزيارات التي قام بها الرئيس إبراهيم رئيسي إلى كلٍ من كينيا وأوغندا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا، كما أعادت تفعيل علاقاتها مع أمريكا اللاتينية عبر زيارة رئيسي إلى ثلاث دول هي فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا، فضلًا عن ذلك فقد سعت لتوطيد علاقاتها مع حلفائها التقليديين مثل روسيا والصين. أما آخر الاختراقات التي حقَّقتها إيران، فقد تمثَّلت في قبول عضويتها بمنظمة «البريكس».

لكن رغم هذا الانفتاح، يرى اقتصاديون إيرانيون بأن المزاعم حول دور الدبلوماسية في تحسين الأوضاع الاقتصادية، غير صحيحة؛ لأن التجارة مع الشركاء الدوليين لإيران لم تحقق حتى الآن أي نجاح أو آثار إيجابية على الاقتصاد الإيراني، كما أن تحركات المسؤولين الإيرانيين للانضمام إلى مجموعة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون الاقتصادي، لم تؤد حتى الآن إلى تحسن في الأوضاع الاقتصادية الإيرانية، حتى أن نسبة وحجم التعاون الاقتصادي مع أفريقيا وأمريكا الجنوبية، تراجعت بشكل ملحوظ[1].

2. موقف التيارات السياسية من الانتخابات البرلمانية القادمة:

الإقصاء الجماعي للمرشحين الذي نفَّذهُ مجلس صيانة الدستور قبل الانتخابات البرلمانية في 2020م، والانتخابات الرئاسية في2021م، أدَّى لرفض «الإصلاحيين» و«المعتدلين» المشاركة في تلك الانتخابات؛ وبالتالي تسجيل هذين الاستحقاقين الانتخابيين أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات التي نظمها النظام الإيراني منذ انتصار الثورة الإيرانية في 1979م. هذا الوضع تسبَّب في لا مبالاة الرأي العام الإيراني بل عدم رغبته في المشاركة مستقبلًا في أي انتخابات يجريها النظام، كما تراجعت مكانة البرلمان لدى الإيرانيين لدرجة أن 68% من الإيرانيين عبَّروا عن عدم رضاهم من البرلمان في استطلاع أجرته وكالة «إيرنا» الإيرانية، وهي نسبة عالية تعود لعدم اضطلاعه بدوره الريادي في خدمة المواطنين ولانحيازه التام لسياسات النظام بدلًا من الانحياز للشعب الذي اختار أعضاءه، فضلًا عن غياب روح التنافس التي كانت حاضرة بقوة في المجالس السابقة.

بالنسبة للنظام ودوائر صناعة القرار الإيراني، تحظى الانتخابات البرلمانية المقررة في مارس 2024م، بأهمية كبيرة، خصوصًا وأن هذه الانتخابات هي الأولى بعد موجة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها إيران عقب وفاة الشابة الكردية مهسا أميني داخل أحد معتقلات ما يعرف بـ «شرطة الأخلاق»، تلك الاحتجاجات التي اجتاحت المدن الإيرانية وهدَّدت أركان النظام الإيراني وخلَّفت نتائج كارثية على النظام كالتراجع غير المسبوق في شعبيته فضلًا عن ازدياد ظاهرة التمرد على الحجاب الإسلامي، رغم الإجراءات العقابية الصارمة التي تفرضها السلطات الأمنية.

3. التعديلات على قانون الانتخابات البرلمانية:

تمثِّل المشاركة الفعَّالة في الانتخابات، أهميةً خاصة للمرشد وبقية «المتشددين»، لأنهم يعتبرونها الدليل العملي على مساندة ودعم الشعب الإيراني للنظام. لكن بدلًا من البحث عن حلول لمعالجة معضلة ضعف المشاركة في الانتخابات، أجرى النظام تعديلات جزئية في قانون الانتخابات، تضمَّنت 57 مادة[2].

أحد الاختلافات المهمة بين قانون الانتخابات البرلمانية الجديد والسابق، هو

(1) إيران إنترناشيونال، الصحف الإيرانية: حرب غزة أثرت سلبًا على الملف النووي وواشنطن تريد القضاء على «أذرع» إيران، (11 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 5 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/67ld0KP

(2) مشرق نيوز، قانون جديد انتخابات مجلس چه ويژگی هايی دارد؟، (02 مرداد 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 05 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/050dkiz

أن القانون الجديد، أخذ موضوع «التسجيل المسبق» بعين الاعتبار وقبل وقتٍ كافٍ من العملية الانتخابية، أما في قانون الانتخابات السابق كان تسجيل المرشحين للانتخابات البرلمانية يتم بخطوة واحدة وقبل فترة وجيزة من الانتخابات، كما أنه في مرحلة «التسجيل المسبق»، يُطلب من الراغبين في الترشح للانتخابات البرلمانية تقديم مستنداتهم عبر موقع إلكتروني صُمم خصيصًا لهذا الغرض، وإذا صادقت وزارة الداخلية مع الجهات الأمنية والقضائية على صحة المستندات المرفقة، بإمكان المترشح التسجيل في المرحلة الرئيسية لتسجيل الأسماء، والتي سيبحث فيها آنذاك مجلس صيانة الدستور أهلية المرشحين. كما يُمنح المرشح فرصةً للدفاع عن نفسه ومعرفة الأسباب التي قادت مجلس صيانة الدستور لرفض ترشحه في الانتخابات، أو تلقيه إجابة كتابية توضح أسباب حرمانه من الترشح، إضافةً لذلك فإن التعديلات الجديدة، تُلزم وزارة الداخلية بإجراء عملية التصويت والفرز فيما لا يقل عن ثُمن الدوائر ذات المقاعد المتعددة لمجلس النواب بطريقة إلكترونية كاملة، وذلك لضمان الحضور والمشاركة الواسعة للناخبين في الانتخابات. هذه التعديلات، أشعلت المعركة الانتخابية مبكرًا أي قبل موعدها بنحو 7 أشهر، وتم تسجيل أسماء أكثر من 49 ألف مرشح في المرحلة الأولى التي تسبق بحث أهلية المرشحين من قِبل مجلس صيانة الدستور[1].

4. موقف «الإصلاحيين» من التعديلات الجديدة والمشاركة في الانتخابات البرلمانية:

جبهة «الإصلاحيين»، اعتبرت أن التعديلات تهدف لتعزيز وتوسيع نطاق صلاحيات مجلس صيانة الدستور، وزيادة دور المؤسسات الأمنية، وتقليص الوضع القانوني لوزارة الداخلية وتوسيع نطاق الانتهاكات والتزوير وإمكانية التغيير في النتائج من خلال تنفيذ هذا القانون[2]. كما اعتبرت أن التعديلات لم تترك أي مجال للشك بأنه لن يُفتح المجال لمشاركة جميع التيارات والمجموعات في

(1) فارس نيوز، نتايج صحت‌سنجی مدارک داوطلبان انتخابات مجلس تا 23 شهريور اعلام می‌شود، (06 ارديبهشت 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/0mwDj13

(2) انصاف نيوز، بيانيه جبهه اصلاحات درباره انتخابات: قانون جديد انتخابات مصداق بارز خودبراندازی است، (14 مرداد 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 07 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/sjGenVU

الانتخابات وأن قانون الانتخابات الجديد لا يسعى أساسًا إلى زيادة مشاركة الناس في الانتخابات، بل يسعى إلى تنقيتها وخلق ظروف غير مواتية لـ «الإصلاحيين» لعدم المشاركة في الانتخابات[1].

ورغم هذا الرفض انقسم «الإصلاحيون» حول خوض الانتخابات البرلمانية، بين مؤيد يرى أن السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الإصلاح هو التعامل مع النظام عبر الحضور في الانتخابات، ومعارض يرى أن النظام لن يوافق على تحقيق وإجراء أي تغييرات إصلاحية، وسيرفض أهلية المرشحين الأقوياء من قوائم التيار «الإصلاحي» ويبقي المرشحين على عدد من المرشحين المغمورين لضمان اكتساح نتائج الانتخابات لصالح «المحافظين». ونتيجةً لهذا الانقسام أعلنت لجنة الانتخابات الإيرانية عن تسجيل 800 «إصلاحي» أسماءهم في مرحلة التسجيل المسبق[2]، بينهم قيادات إصلاحية بارزة[3]. ويبدو أن حالة الانقسام في مواقف «الإصلاحيين» أمرٌ متعمد يهدف في الأساس لترك الباب مواربًا وعدم الإعلان صراحة المشاركة في الانتخابات البرلمانية من عدمها، ثم إفساح المجال لـ «الإصلاحيين» بالتسجيل في قوائم المرشحين على أمل أن تُفضي رغبة المرشد علي خامنئي في تحقيق أكبر قدر من المشاركة في صناديق الاقتراع، إلى قبول أهلية عدد مقدر من «الإصلاحيين» لخوض الانتخابات.

خاتمة: مستقبل الوضع السياسي في إيران في ظل حكومة رئيسي

استمرار السخط الشعبي الناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية وقمع الحريات المدنية، وضعف أداء الحكومة في المجالات الخدمية، ينبئ بتجدد الاحتجاجات الشعبية في إيران خلال العام 2024م.

بينما لن تؤثر الجهود والتحركات التي تبذلها الحكومة، على واقع الاقتصاد في إيران، ما دامت العقوبات الأمريكية سارية على طهران. وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية المقررة في مارس 2024م، يبدو أن هناك رغبةً جامحة لـ «الإصلاحيين» بالعودة إلى الحياة السياسية في إيران، لكن قلقهم من احتمالية تكرار سيناريو الإقصاء الجماعي من الانتخابات، قد يقودهم إلى استخدام تكتيكات مختلفة وتقسيم الأدوار بين مختلف مكونات هذا التيار، كالدعوة لتغيير النظام وتأييد الاحتجاجات ضد النظام والتهديد بمقاطعة الانتخابات ودعوة أنصار التيار «الإصلاحي» بعدم التصويت، وذلك بهدف إجبار «المحافظين» على التراجع عن سياسة الانفراد بالسلطة.

كما أن رغبة المرشد والتيار «المحافظ»، في استعادة الزخم الشعبي للانتخابات المقبلة وجعلها أكثر شمولًا، قد تدفع مجلس صيانة الدستور للقبول بترشح بعض «الإصلاحيين»، لكنه لن يسمح لهم بالحصول على الأغلبية على حساب «المحافظين».

ثانيًا: السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الأوضاع المعيشية

نجحَ التقرير الإستراتيجي الماضي 2022م، في استشراف مجموعة من التوقعات المستقبلية المتعلقة باقتصاد إيران، مثل عدم نجاح الحكومة على المدى القريب في السيطرة على ارتفاعات الأسعار ومعدلات السيولة لأسباب فنية، أو السيطرة على تراجع العملة المحلية، واستمرار اتجاه نمو الصادرات النفطية رغم العقوبات، لكن مع صعوبة تحقيق النمو الاقتصادي الملموس وتحسين مستويات المعيشة رغم الشعارات المرفوعة، واستمرار التشديد المالي مع بقاء العقوبات.

وقبل البدء في تحليل أداء الاقتصاد الإيراني خلال عام 2023م، نُشير سريعًا إلى جانب من ركائز الاقتصاد والعوامل المؤثرة فيه والفلسفة الاقتصادية للنظام، إذ ترتكز مالية الدولة والنمو الاقتصادي واستقرار أسعار الصرف على إيرادات صادرات قطاع النفط والغاز والصادرات البتروكيماوية بالأساس، كما يُعد قطاع الخدمات من أكبر المشغلين للقوى العاملة والمساهمين بالناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قطاع الصناعة الذي يضم صناعات مُهمة كالسيارات والصلب والبتروكيماويات وغيرهم، بجانب قطاع زراعي لديه تنوع إنتاجي وجغرافي ومزايا تنافسية.

(1) سخنگوی جبهه إصلاحات: اصلاح قانون انتخابات برای کاهش مشارکت است / کشور در اختیار تفکر انجمن حجتیه است، (22 مرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 07 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/ooFP394

(2) جهان نیوز، پیش ثبت‌نام 800 نفر از اصلاح‌طلبان برای انتخابات مجلس، (14 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 07 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/SYpHE8K

(3) فارس نیوز، کدام اصلاح‌طلبان تاکنون برای مجلس ثبت نام کرده‌اند؟، (22 مرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 10 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/yhXn0JN

وأثَّـرت العقوبـات الأمريكيـة النفطيـة والمصرفيـة والتجارية المفروضـة على إيران منذ 2018م، تأثيرًا سـلبيًا بالغًا على مالية الدولة واستقرار العملة المحلية والاستثمارات والإنتاج المحلي والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي[1]، بينما تقوم فلسـفة النظام منذ الثورة على وجود دور قوي للدولة فـي الاقتصاد خاصةً في أوقات العقوبـات الخارجية تحت شـعار «الاقتصاد المقاوم»، ولذا تمتلك إيران اقتصادًا غير رسـمي (موازي) كبير، تديره الجهات النافذة بالدولة[2].

وفيما يلي نحلـل أداء الاقتصـاد الإيراني خلال عـام 2023م ونتطـرَّق إلى أهم تطوراتـه الكلية وانعكاساتها على عامة الإيرانيين خلال العام، من خلال خمسة محاور رئيسية، ثم خاتمة ومحاولة استشراف المستقبل.

1. نمو الناتج الحقيقي ومستوى المعيشة:

حقَّق الناتج المحلـي الإجمالي الإيراني الحقيقي نمـوًا محدودًا خلال عام 2023م قُـدِّر بـ3% نزولًا من 3.3.8% لعام 2022م (انظر شكل 1) بتأثير من العقوبات بالأسـاس، ووفق هذا النمو المحدود تحتاج إيـران إلى قرابـة 23 عامًا حتـى تتمكن من مضاعفـة ناتجها المحلـي الإجمالي، بينما تسـتهدف خطة التنمية السـابعة[3] (2023–2027م) تحقيق معدل نمو 8% سنويًا لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال أقل من 9 سـنوات فقط، وهو أمر يصعـب تنفيذه. ولم يكن للنمـو الفعلي المحقـق خلال العام صدى إيجابي ملموس في تحسـين مستويات معيشة الإيرانييـن، أو معدلات التوظيـف والبطالة، أو خفض معـدلات التضخم، بـل إن ما حدث هو العكس تمامًا كما سنوضح في المحاور المتتالية.

وتعتبر العقوبـات الأمريكية علـى التجارة والتحـويلات الماليـة من أهم مقيـدات النمو الاقتصادي الإيراني حاليًا[4] الأمر الذي سيفرض قيودًا على النمـو الاقتصادي بالمسـتقبل، مع الأثر بعيد المدى على الإنتاجية طالما استمرت. ويتحقق النمو الاقتصادي في إيران عادةً مدفوعًا بصـادرات القطاع النفطي شـحيح اسـتخدام العمالـة، بالمقارنـة بباقي القطاعـات كثيفة خلق فرص العمل كالصناعة والزراعة. وتُشـير التقديرات إلى أن محركات النمو الاقتصادي نمت بمعدلات ضعيفة خلال العام كالاسـتثمارات، وصافي الصـادرات، والإنفاق العـام، والخاص (انظر جدول 1).

شكل (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) خلال السنوات (2015–2024م)

Source: IMF, World Economic Outlook, October 2023.

(1) قادت العقوبات إلى اتخاذ الحكومة لقرارت استثنائية غير معهودة في البلاد منذ ثورة 1979م مثل إلغاء الدعم وتقليص الإنفاق الحكومي مما كان له بالغ الأثر على معدلات الأسعار ومستويات المعيشة.

(2) مثل الحرس الثوري عبر شركات بمجالات متنوعة، وجمعيات تعاونية «البنياد» تابعة للمؤسسة الدينية الحاكمة لإيران، ولا تدفع ضرائب أو تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، لكنها توفر جانب من احتياجات البلاد الأساسية أوقات الحصار، وتساعد في الالتفاف على العقوبات الغربية عبر شبكة من المتعاونين في دول الجوار وحول العالم.

(3) خطة تضع مستهدفات في جميع المجالات لخمسة أعوام مقبلة، منها مستهدفات اقتصادية كتحقيق معدل بطالة مستهدف بـ9.5% بنهاية الخطة، وخلق مليون وظيفة سنويًا وغيرها الكثير من المستهدفات. لكنها تصطدم بمعوقات عديدة تفقدها الواقعية، أهما نقص التمويل وتقلبات السياسة الخارجية وأسعار النفط والعقوبات الغربية. ولم تحقق خطة التنمية السابقة –السادسة– إلا أقل من 40% من المستهدف.

(4) تسببت العقوبات الأمريكية النفطية والمصرفية والتجارية في أزمات كثيرة متتالية ومتداخلة للاقتصاد الإيراني منها: تراجع حاد في إيرادات الموازنة الإيرانية منذ فرضها في عام 2018م، وتراجع الإنفاق الحكومي العام والاستثماري، وهروب الاستثمار الأجنبي، وذعر الاستثمار المحلي وتهريب الأموال إلي الخارج؛ وبالتالي تراجع في الناتج المحلي ونقص الإنتاج المحلي وزيادة معدلات البطالة، وشح العملات الأجنبية وارتفاع أسعارها لمعدلات غير مسبوقة، وتدهور قيمة العملة المحلية، وارتفاع تاريخي في معدلات التضخم؛ وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للإيرانيين والإنفاق الاستهلاكي أحد محركات النمو الاقتصادي لأي اقتصاد.

جدول (1): تقديرات معدلات النمو المختلفة ومحركاته في 2023م وعلى المدى الطويل

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2023م	3.2%
معدل النمو السكاني 2023م	0.7%
نمو إجمالي الاستثمار الثابت 2023م	2%
نمو الاستهلاك الخاص 2023م	1.9%
نمو الإنفاق العام 2023م	6%
نمو الطلب المحلي 2023م	2%
نمو صادرات السلع والخدمات 2023م	10%
نمو واردات السلع والخدمات 2023م	9%
متوسط نمو الناتج الحقيقي للفترة 2023–2023م	1.9%
متوسط نمو الناتج نصيب للفرد من الناتج 2023–2023م	1.3%
متوسط نمو إنتاجية القوى العاملة 2023–2023م	0.3%–

Source: Economist Intelligence Unit, Iran Economic outlook Report, November 2023

ويكشف نصيب الفرد الإيراني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن اتجاه مستوى معيشة الإيرانيين نحو التراجع؛ من8.3 ألف دولار للفرد الإيراني في عام 2011م، إلى 4.2 ألف دولار فقط في 2023م، وهي معدلات من أقل تلك المسجلة في عامي 2018م، و1999م (انظر شكل 2) ما يُظهر تراجع مستوى المعيشة خلال 12 عام بالمقارنة مع التحَسُّن الملموس لمستويات المعيشة داخل اقتصادات دول مجاورة[1]. كما تراجع ترتيب إيران في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية (HDI) لعام 2022/2021م للسنة الرابعة على التوالي منذ عام 2018م، لتحتل المرتبة 76 من بين 192 دولة. لكن قيمة المؤشر الإيراني مع ذلك تظل مرتفعةً نسبيًا مقارنًة بالمتوسط العالمي[2] ولم يظهر بعد تقرير عام 2023م والذي سيشهد مزيد من التراجع على الأرجح.

أما عن أوضاع البطالة في إيران، فسجلت وفق الإحصاءات الإيرانية الرسمية 9.7% بنهاية العام المالي 2023/2022م، نزولًا من 10.6% بنهاية عام 2019م[3]، مع العلم أن معدلات البطالة غير الرسمية في إيران تكون أعلى بكثير. ومع ذلك كان حوالي 42.8% من إجمالي العاطلين عن العمل في إيران من فئة خريجي التعليم العالي في صيف 2023م وفق مركز الإحصاء الإيراني[4] وهذا معدل كبير ومهدد للاستقرار الداخلي.

2. الوضع المالي والنقدي:

تواجه الميزانية الإيرانية عجزًا ماليًا متزايدًا، بسبب عدم كفاية موارد الموازنة من إيرادات النفط وحاصلات الضرائب، وتلجأ لتمويله عن طريق الاقتراض المحلي وزيادة السيولة عادةً –ومؤخرا رفع الدعم– ويؤدي هذا إلى ارتفاع التضخم، وزيادة الديون وترحيل

(1) مثل المملكة العربية السعودية خلال نفس الفترة (27 ألف دولار في 2011 إلى 32.6 ألف دولار في 2023م)، وكذلك تركيا (من 11.2 ألف دولار إلى 13.4 ألف دولار)، وذلك بعدما كان نصيب الفرد في كلٍ من السعودية وتركيا أقل من نظيره الإيراني في عام 1990م خلال فترة حرب الخليج الثانية.

(2) بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية لإيران 0.774 ويأخذ المؤشر في الاعتبار أربعة مؤشرات فرعية هي: العمر المتوقع عند الولادة كمعيار للصحة، ومتوسط سنوات الدراسة كمعيار للتعليم وإمكانية الوصول إليه، وتغير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمؤشر على مستوى المعيشة. وللمزيد راجع: https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/IRN

(3) Economist Intelligence Unit, Iran Economic Outlook Report, November 2023.

(4) ميدل إيست نيوز، حصة المتعلمين «العاطلين» في إيران تصل الي 42.8%، (31 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر2023م، https://cutt.us/I1UNG

شكل (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المتغيرة خلال الفترة (1980–2023م) بالألف دولار

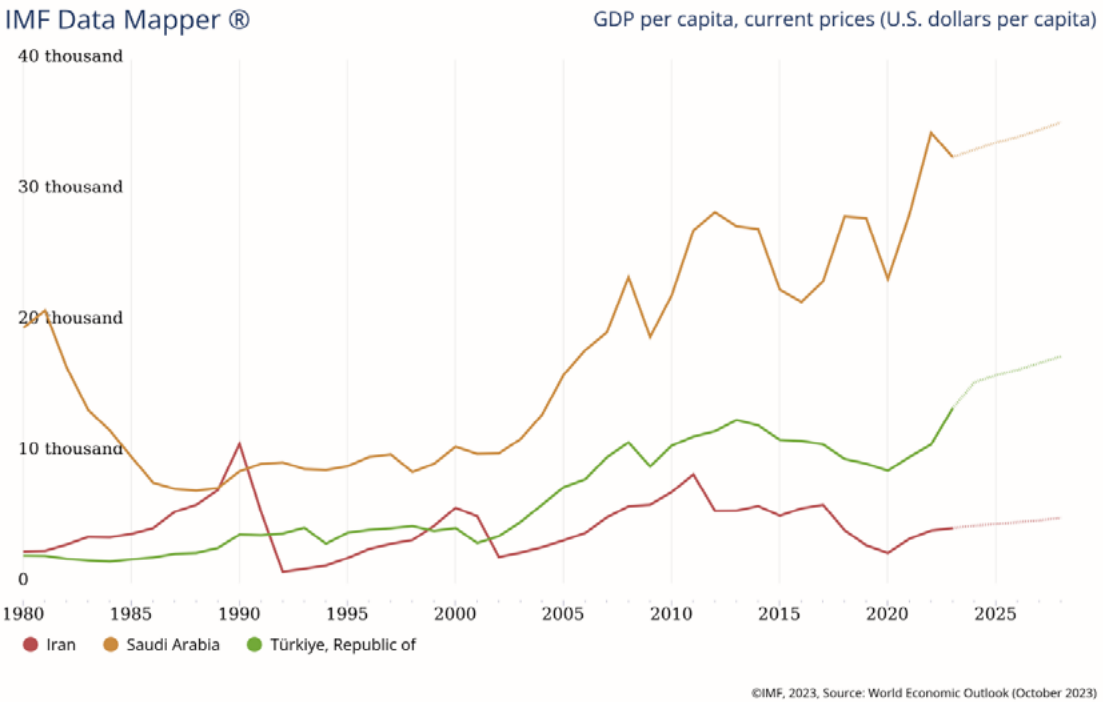

العجـز للسـنوات المقبلـة، ولا يقـدم حلولًا جذرية لمواجهة العجز المالي.

وقدَّر صندوق النقد عجزَ الموازنة لعام 2023م بـ 5.5% من الناتـج المحلي الإجمالـي، مرتفعًا مـن 4.2% العـام الماضي. وخلال أول سـبعة أشـهر من العام المالي الحالـي (21 مارس–21 أكتوبـر 2023م) حقَّقت الميزانية 70% فقط من الإيـرادات، وفقًا لمنظمة التخطيـط والموازنة الإيرانية، أي هناك عجز بـ 30% في الميزانية[1] وبالتزامـن مع العجز حدثت زيـادة في القاعدة النقدية–السيولة بنسبة 42% في يونيو 2023م، مقارنةً بالعام الماضي[2].

(انظر جدول 2)، بمعنـى اقتراض الحكومة من البنوك المحليـة وطبع النقود، وبالطبع هذا على حساب نمو الديون والتضخم.

أما فيما يتعلق بأسـعار الصرف، فقد شـهد العـام 2023م تراجعًا حـادًا في قيمـة التومان الإيرانـي مقابل العملات الأجنبيـة، على الرغم من محاولات الحكومة السيطرة على الوضع[3]. وارتفع سعر صرف الدولار بالسوق الحرة من 40 ألف تومان في بداية العام، إلى 60 ألف تومان في مارس، قبل أن يتراجـع إلى تحت 50 ألف تومان مع تأثير الوساطة العمانية للوصول لاتفاق نووي مع الولايات المتحدة، ثم يرتفع مرةً أخرى إلى 52 ألف تومان في نوفمبر 2023م تأثرًا بأحداث غزة. وعامةً شكَّل عام 2023م حلقةً جديدة في سلسلة التراجعات الحادة للعملة الإيرانية مقابل ارتفاع الـدولار منذ عام 2018م–بأكثر مـن 15 ضعفًا– (انظر شكل 3) واستمرارًا لخط الانحدار المستمر منذ عـام 1992م[4]. وتأثر أسـعار الصرف بقيود الوصول إلى الاحتياطات المجمدة بالخارج التي تتخطى 100 مليار دولار.

3. مستويات التضخم والأسعار:

تعيش الأجيال الشـابة الحالية مـن الإيرانيين ارتفاعـات في معدلات الأسـعار لم تسـبق أن رأتها من قبـل، مع عجز حكومي في السـيطرة عليها. ووفق تقديـرات البنك الدولي كانت إيران من الـدول القليلة إلى جانب (فنـزويلا ولبنان

(1) ومن بين أسباب العجز المالي المبالغة في تقدير صادرات وسعر النفط في الميزانية (افتراض بيع 1.5 مليون برميل/اليوم بسعر 80 دولارًا للبرميل) بجانب احتمالات الإنفاق خارج الميزانية، ونتيجة زيادة الاقتراض الداخلي ارتفع الدين العام الإيراني من 49 مليار دولار إلى 120 مليار دولار خلال العامين السابقين.

(2) ميدل إيست نيوز، المركزي الإيراني: ارتفاع القاعدة النقدية بنسبة 41.8% في يونيو 2023م، (31 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/zpiJL

(3) مثل عزل محافظ البنك المركزي وتعيين آخر جديد، وإنشاء مركز «صرف العملات الأجنبية والذهب» في فبراير 2023م، بهدف تقديم سعر صرف للعملات الأجنبية قريب من سعر السوق، لكنه مع هذا يظل سوق مدار ولم ينجح في السيطرة على الأسعار بالسوق الحرة أو تقليل الفجوة بين السعرين: السعر الحر للدولار فوق 50 ألف تومان/دولار، وسعر مركز صرف العملات البالغ حوالي 43 ألف تومان/للدولار.

(4) جدير بالذكر أن سعر صرف الدولار كان يعادل سبعة تومان فقط في عام 1979م، واستمر كذلك حتى عام 1992م.

جدول (2): متغيرات مالية ونقدية في عام 2023م

عجز الموازنة (% من الناتج المحلي 2023م)	5.5%
زيادة القاعدة النقدية (يونيو 2023م بأساس سنوي)	42%
الديون الحكومية (حتى مارس 2023م)	30% من الناتج المحلي الإجمالي
الدين الخارجي (2023م)	10.8 مليار دولار

المصدر: Economist –IMF– منظمة التخطيط والموازنة الإيرانية.

شكل (3): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل التومان (2017–2023م) بالسوق الحرة

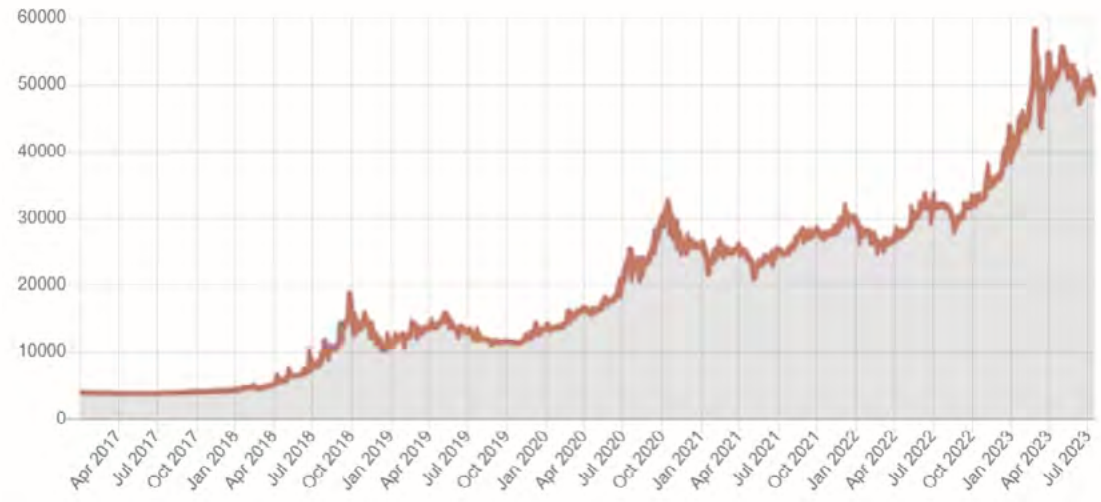

المصدر: Bonbast.com

وزيمبابوي والأرجنتين) التي حقَّقت أعلى زيادة في أسعار المواد الغذائية في العالم بمعدل 78%. وكان لطبيعة السياسات المالية والنقدية الحكومية المتبعة دورٌ بارز في الأمر كما أسلفنا، علاوةً على تأثير انخفاض سعر الصرف والقدرة الشرائية وغيرها من المسببات[1].

ولقياس معدل تغير الأسعار خلال عام، أعلن مركز الإحصاء الإيراني عن تسجيل ارتفاع في مؤشر أسعار المستهلكين بـ 45.5 % لشهر أكتوبر 2023م، مقارنًة بنفس الشهر العام الماضي. وعلى الرغم من كونه معدل تضخم كبير للغاية، إلا أنه كان أقل معدل تضخم شهري (على أساس سنوي) منذ بداية العام، كما يظهر من جدول (3). وعلى نطاق زمني أوسع، يكشِف صندوق النقد الدولي عن استمرار الاتجاه التصاعدي للتضخم السنوي في إيران منذ عام 2018م (بداية تطبيق العقوبات الأمريكية) ارتفاعًا من 30%، وصولًا إلى قرابة 46 % العام الماضي، مع توقع تسجيل 47% في 2023م (انظر شكل 4).

وإذا أردنا تتبع التغيرات السعرية المباشرة على نطاق أضيق، وليكن في أسعار الغذاء –باعتباره مكونًا أساسيًا لجميع الأسر، والأهم للأسر الفقيرة– سنجد معدلات ارتفاع هائلة، فعلى سبيل المثال سجلت أسعار «اللحوم الحمراء ولحوم الدجاج» زيادة بـ87.1% خلال سنة واحدة في الفترة من سبتمبر 2022م إلى سبتمبر 2023م، وفقًا لما كشفه مركز الإحصاء الإيراني في تقريره لشهر سبتمبر 2023م. كما كشف المركز عن زيادة التضخم التراكمي لأسعار الغذاء في إيران خلال عقد ونصف (من 2007 إلى 2022م) بـ 5200% أي زيادة بـ 52 ضعفًا، أو بمتوسط 3.5 ضعف تقريبًا في العام!

ويعطي الجدول التالي (4) صورةً أوضح عن تغييرات الأسعار الهائلة لبعض المواد الغذائية

(1) ترجع أسباب تسجيل هذه المعدلات غير المعتادة للتضخم، في جزء منها لتأثير وتداعيات العقوبات الأمريكية على أسعار العملات الأجنبية وتدهور قيمة العملة المحلية، وأيضًا كنتيجة مباشرة للسياسات والقرارات المالية والنقدية سابقة الذكر المتبعة من الحكومة الإيرانية ومن أهمها النمو الكبير غير المنضبط في السيولة، ورفع الدعم عن العملة المخصصة لاستيراد السلع الأساسية والدواء في عام 2022م، علاوةً على أثر التضخم العالمي المستورد للداخل، والمحصلة النهائية معدلات تضخم تعد من بين الأعلى عالميًا، وتدهور القدرة الشرائية للإيرانيين. وتعد أسعار الإسكان والغذاء من أكثر المكونات المغذية للتضخم في إيران.

جدول (3): مؤشر تغير أسعار المستهلكين خلال الفترة من (يناير–أكتوبر 2023م) مقارنة بنفس الشهر من العام السابق:

يناير	% 51.3
فبراير	% 53.4
مارس	% 63.9 (تقديري)
مايو	% 54.6
يوليو	% 47.5
أغسطس	% 46.7
سبتمبر	% 46.1
أكتوبر	% 45.5

المصدر: غرفة تجارة طهران–مركز الإحصاء الإيراني

شكل (4): معدل التضخم السنوي في إيران (2017– 2023م)

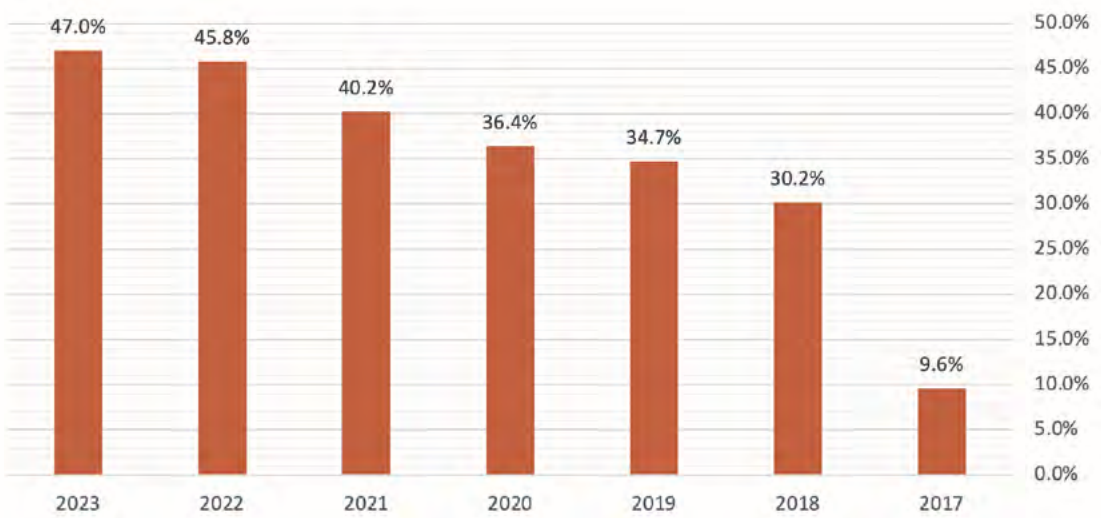

Source: IMF, World Economic Outlook, October 2023 / إعداد: رصانة

الأساسية خلال عشر سنوات من عام 2012م إلى عام 2022م. والتي لم يقابلها تغييرات مماثلة في الدخول، ما قاد إلى تراجع القوة الشرائية وانعكس هذا في سوء التغذية، وزيادة معدلات الفقر كما سنوضح لاحقًا.

4. انعكاسات الوضع الاقتصادي على جودة الحياة في إيران:

كان هناك انعكاسات للأداء الاقتصادي السابق تناوله على المجتمع، تمثَّلت في ارتفاع معدلات الفقر، والبؤس، والهجرة للخارج، وتقويض الأمن الصحي والغذائي.

بلغ خط الفقر خلال الربع الأول من عام 1402 هـ.ش (مارس–يونيو 2023م) لأسرة عددها حوالي 3 أفراد تعيش في طهران 30 مليون تومان، وهو الحد الأدنى من التكاليف اللازمة لحياة الأسرة خلال شهر في العاصمة[1]، ويقع تحت هذا الخط (أي عدد من لا يستطيعون تأمين هذا الرقم) أكثر من 30% من الإيرانيين أو قرابة 10 مليون أسرة تعيش في فقر مدقع وفق إحصاءات مجلس أبحاث البرلمان الإيراني الرسمية. بينما تذهب إحصاءات غير رسمية إلى أعداد أعلى من ذلك بكثير[2] قياسًا على معدلات الأجور وتكاليف المعيشة السائدة (انظر جدول 5). وبالطبع لمستويات الفقر المرتفعة ارتدادات سلبية على مستوى الصحة والتغذية والتعليم؛ وبالتالي رأس

(1) بينما يبلغ خط الفقر في باقي المدن غير العاصمة طهران 24 مليون تومان، وارتفع بذلك خط الفقر من 19% إلى أكثر من 30 % خلال عقد من الزمان.

(2) يصل الحد الأدنى لأجر العامل في إيران في 2023 مع جميع المزايا إلى 9 مليون تومان / الشهر، بينما تصل تكلفة إيجار منزل صغير في وسط طهران (60 مترًا) إلى 15 مليون تومان / الشهر. ومع وجود خط فقر بالغ 30 مليون تومان / الشهر للأسرة، فإن تحقيق دخل أعلى من خط الفقر للأسرة البسيطة التي يحصل عائلها على الحد الأدنى للأجر أمر غير ممكن.

جدول (4): تغييرات أسعار بعض الأصناف الغذائية خلال عشر سنوات في إيران (2012-2022م)

النوع	عام 2012	عام 2022	نسبة الارتفاع
لحم بقري/ 1 كيلو جرام	13 ألف تومان	170 ألف تومان	% 1207 (تضاعف السعر حوالي 13 مرة)
الدجاج /1 كيلو جرام	4600 تومان	49 ألف تومان	% 965
المكرونة / 700 جرام	950 تومان	14 ألف تومان	% 1370
الأرز الإيراني / كيلو جرام	4400 تومان	98 ألف تومان	% 2127
البيض / 1 حبة	165 تومان	2500 تومان	% 1415
الزيت / 5 كيلو جرام	14700 تومان	406 ألف تومان	% 2662
الحليب / لتر	1400 تومان	29 ألف تومان	% 1971
الجبن / 400 جرام	1750 تومان	40 ألف تومان	% 2185
الشاي / 500 جرام	6500 تومان	120 ألف تومان	% 1746

المصدر: صداي بورص، https://cutt.us/c3NPY / إعداد: رصانة

المال البشري والإنتاجية والنمو الاقتصادي، ناهيك عن الاضطرابات المجتمعية والأمنية.

وهناك مؤشر البؤس والذي يتكون من احتساب درجات كلٍ من المعدلات السائدة للتضخم والبطالة معًا داخل المجتمع، وكشف إحصاء رسمي قام به مركز الإحصاء الإيراني[1] مؤخرًا عن ارتفاع مؤشر البؤس من19.3% في عام 2016م إلى 49.4% في عام 2021م، ولم تشمل عامي 2022 و2023م اللذان شهدا معدلات تضخم غير مسبوقة في إيران، بينما المعدلات الجيدة تكون ما بين 6% إلى 7% ولذلك لا عجب أن تحتل إيران مرتبةً متقدمة بين دول العالم المصدرة للهجرة للخارج، والطاردة للكفاءات (هجرة العقول) كالأطباء والفنيين وغيرهم، وتقدر أعداد المهاجرين ما بين 6-10 مليون مهاجر إيراني في الخارج*.

أما عن أوضاع التغذية، تُظهر الإحصاءات الرسمية التي نشرتها وزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي حوالي 16% من الأطفال دون سن السادسة في إيران يعانون حاليًا من سوء التغذية، ويؤثر سوء التغذية حاليًا على حوالي 57% من إجمالي سكان إيران وفق تقديرات وزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية الإيرانية. ولعب ارتفاع التضخم الغذائي دورًا في الوضع بجانب تزايد الجفاف ونقص المياه الجوفية والبناء العشوائي للسدود[2].

5. التجارة الخارجية:

تتكوَّن تجارة إيران الخارجية من تجارة نفطية؛ تشمل صادرات النفط الخام والغاز. وتجارة غير نفطية؛ تشمل صادرات السلع (تشكل البتروكيماويات وحدها قرابة ثلثها) وواردات السلع. وحقَّقت الصادرات النفطية زيادات كبيرة خلال العام 2023م مقارنةً بالأعوام السابقة -وإن لم تعد بعد لمستويات ما قبل العقوبات- ويبلغ متوسط إنتاج النفط قرابة 3مليون برميل / اليوم في 2023م، مقارنةً بـ 2.55 مليون برميل / اليوم في عام 2022م، أي بنمو حولي 18 %.

(1) اقتصاد 24، «شاخص فلاکت مردم ایران، به بالای 60 درصد رسید / افزایش بیکاری وتورم، مردم را به فلاکت رساند"، (02 فروردین 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3TH8jkL

(2) جواد عباسي توللي، «بحران غذا در ایران؛ فاجعه کشاورزی و غارت سیستماتیک منابع آب»، دوتش فیله فارسي (23 مهر1402هـ)، تاریخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/CWXWa

وسجلّت صادرات النفط ومكثفات الغاز حوالي مليـون وأربع مئة ألف برميل/اليـوم في أكتوبر 2023م مقارنةً بحوالي مليون و240 ألف برميل/اليوم لنفس الشهر العام الماضي، يذهب غالبيته إلى الصين (بنسبة 75%–90%) انظر (شكل 5). وتقدر الإيكونيميست أن الصادرات النفطية تدُر 70 مليار دولار لإيران خلال عام 2023م[1] وتدعم تحقيق فائض بالميزان الجـاري يقدر بـ 24 مليار دولار بنهاية العام.

وفي مقابـل فائض تجـارة النفـط، يحقق رصيـد الميـزان التجـاري غير النفطـي عجزًا متزايدًا، نتيجة النمو السـريع للواردات، لتلبية الاحتياجات الداخلية والاسـتهلاك المتزايد مع نقص الإنتاج المحلي خاصةً من الحبوب وقطع الغيار وغيرها. ولذا سـجَّل العجـز قرابة 8 مليار دولار خلال الفترة (مارس–أكتوبر 2023م) انظر جدول (6). وتنحصر تجـارة إيران الخارجية في مجموعة محدودة من الشركاء بسبب العقوبات الأمريكية أفقدتها شـركاءَ كُثر في أوروبا وآسيا. (انظر جدول 7).

من ناحيـة أخرى، لـم ينعكـس الانضمام الإيرانـي الرسـمي لمنظمة شـنغهاي في زيادة تجارتها الخارجيـة مع الأعضـاء، ولا يتوقع أن تـؤدي التعهـدات الإيرانية–الروسـية الأخيرة بالتعـاون الاقتصـادي إلـى تعزيـز التجـارة بيـن البلدين بـشكل ملموس، نظـرًا للطبيعة التنافسـية، وليس التكاملية، لاقتصاد البلدين. أما الصين فهي أكبر شـريك تجـاري لإيران منذ

جدول (5): الفقر وتأثر المجتمع الإيراني

خط الفقر لأسرة من حوالي 3 أفراد	30 مليون تومان / الشهر في العاصمة
الحد الأدنى لأجر العامل في إيران	9 مليون تومان / الشهر
تكلفة إيجار منزل صغير	15 مليون تومان / الشهر
مؤشر البؤس (2021م)	49.4%
متأثر بسوء التغذية	57% من الإيرانيين
الهجرة للخارج	حوالي 65 ألف إيراني/العام

المصدر: بهار نيوز، https://cutt.us/WZn2u

شكل (5): تقديرات صادرات إيران من النفط ومكثفات الغاز (يونيو–أكتوبر 2023) بالألف برميل/اليوم

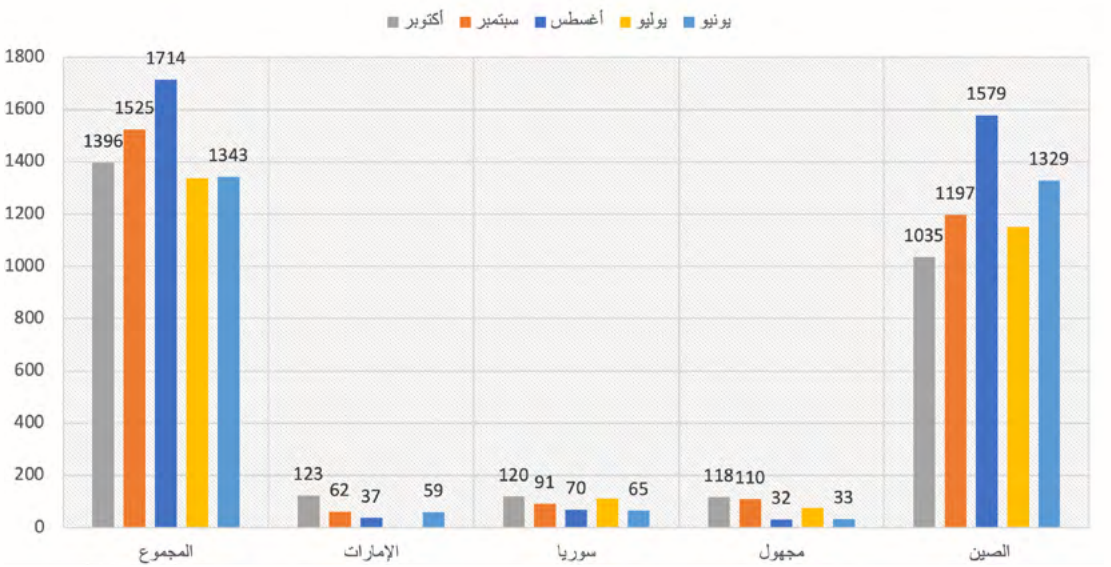

مصدر البيانات: United against nuclear Iran, Iran Tanker Tracking / إعداد: رصانة

(1) لكن وبسبب العقوبات لا تتمكن من الحصول على إجمالي أموالها مباشرة، ويتم مقايضة جانب كبير من هذه الأموال مع واردات إيران القادمة من شركاء التجارة الأساسيين مثل الصين والإمارات وتركيا.

جدول (6): تجارة إيران غير النفطية خلال (مارس-أكتوبر 2023م)-بالمليار دولار

صادرات السلع	28
واردات السلع	36
الدين الخارجي [1]	10,8
عوائد صادرات النفط الخام[1]	70

المصدر: الجمارك الإيرانية 1- تقديرات الإيكونوميست

جدول (7): قيمة صادرات وواردات إيران مع أكبر شركاء التجارة خلال (21 مارس -20 أكتوبر 2023م)

صادرات		واردات	
الصين	8 مليار دولار	**الإمارات**	11 مليار دولار
العراق	5.4 مليار دولار	**الصين**	10.4 مليار دولار
الإمارات	3.7 مليار دولار	**تركيا**	3.8 مليار دولار
تركيا	2.7 مليار دولار	**ألمانيا**	1.2 مليار دولار
الهند	1.3 مليار دولار	**الهند**	1.1 مليون دولار

المصدر: الجمارك الإيرانية

عقد من الزمن على الأقل وقبل الانضمام الإيراني لشنغهاي، وازدادت التجارة بينهما منذ إعادة فرض العقوبات الأمريكية في 2018م. ولكن تظل التحويلات وتسوية المدفوعات المالية بين البلدين في ضوء العقوبات، عقبةً مهمة أمام تعظيم الشراكات التجارية لإيران مع أعضاء منظمات مثل شنغهاي وبريكس وغيرها[(1)].

خاتمة: رؤية مستقبلية للاقتصاد الإيراني في 2024م

اتَّضح أن عام 2023م لم يكن ناجحًا على مستوى الأداء الاقتصادي عامة، فيما عدا نمو ملحوظ لصادرات النفط الإيرانية للخارج، ومحاولة فتح أسواق تجارية جديدة بالانضمام للتكتلات الاقتصادية، ومع هذا لم يكن هناك أثرٌ ملموس للنمو الاقتصادي المحدود المتحقق على مستوى معيشة الإيرانيين، وعلى العكس شهد العام انهيارًا حادًا في قيمة العملة المحلية، مع معدلات تضخم قياسية لم يشهدها جيل الشباب من قبل خاصةً في أسعار الغذاء والإسكان، انعكست في تراجع الرفاهية المجتمعية وتزايد معدل البؤس وتقويض الأمن الصحي والغذائي والاستقرار. كما كان للقرارات والسياسيات الحكومية المالية والنقدية المتبعة دورٌ حاسمٌ في تلك النتائج بالتزامن من القيود الموجودة بسبب استمرار تبعات العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني.

ولا يتصور أن تُعالج التحديات الاقتصادية والمالية المتراكمة بشكل سريع وذا أثر ملموس معيشيًا خلال العام المقبل، حتى مع زيادة صادرات النفط؛ فالعجز المالي متزايد

(1) ولذا تسعى إيران جاهدة لإيجاد طرق بديلة لتسوية المدفوعات المالية بعيدًا عن الدولار. وفي ظل العقوبات، ستستمر إيران في النضال من أجل إيجاد منافذ خارجية لصادراتها ومحاولة اختراق أسواق دول الجوار بشتى الطرق وتخفيف الضغط على عملتها المحلية بالأساس.

والطلب على النقد الأجنبي مرتفع من أجل التجارة وكذلك التحوط للتضخم، وستخلق العقوبات الأمريكية قيودًا على الأداء الاقتصادي الكلي أو دفع النمو بقوة، وقد تضطر الحكومة لاتخاذ قرارات أكثر تقشفًا فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري والتنموي ومخصصات الدعم في ضوء شح الإيرادات والتدفقات المالية وصعوبة تحصيل إيرادات النفط، وقد تلجأ لزيادة الاقتراض المحلي وضخ السيولة بدون انضباط، الأمر الذي سيفرض المزيد من الضغوط التضخمية والمعيشية مجددًا.

وعلى الرغم من تحقيق تقدم نسبي في ملف المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة بوساطة عمانية، أسفر عن إفراج محدود عن جزء من احتياطات إيران المجمدة في الخارج، لكن موقف إيران من حرب غزة قد يؤثر على تقدم المفاوضات الغربية أو يعرقلها تمامًا في حال توسع الصراع المسلح في المنطقة.

وبناءً عليه سيكون هناك انعكاسات ستُطيل من أزمات إيران الاقتصادية، ولعل إيجاد سُبل متجددة للالتفاف على الحظر النفطي والمصرفي بالتعاون مع الصين وروسيا وغيرهما أولوية بالنسبة للنظام الإيراني لإطالة عمر المقاومة الاقتصادية بالداخل لأقصى درجة ممكنة.

ثالثًا: مواقف القوى الداخلية في إيران من العلاقات مع السعودية بعد اتفاق بكين

استأنفت المملكة العربية السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بعد اتفاق البلدين بالعاصمة الصينية بكين في مارس 2023م، برعاية صينية، وقد حظيت عودة العلاقات بين القوتين الإقليميتين الكبيرتين بتأييد كبير في إيران، إذ أجمع تياراها (المحافظ والإصلاحي) على ضرورة تعزيز العلاقات بين الرياض وطهران لما لذلك من تداعيات إيجابية على تخفيف التوترات تجاه الملفات الإقليمية. وقد تبلورت مواقف القوى الداخلية في إيران تجاه عودة العلاقات بين السعودية وإيران تجاه عدة قضايا يمكن تسليط الضوء عليها على النحو التالي:

1. الطريق إلى الحج:

تبادلت الرياض وطهران وفودًا بغرض تهدئة التوترات بينهما في مسألة الحج قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية في 2023م، مما يؤكد أهمية الحج لكلا البلدين. وقد أبدى تيارا إيران إجماعًا قويًا في تلك الفترة على ضرورة ضمان بقاء طريق الحج مفتوحًا. ويرى التيار «المحافظ» بكل روافده في إيران أن على حكومة إبراهيم رئيسي احتواء الجماعات والشبكات الشيعية التي تدعمها في الشرق الأوسط[1]، في إشارة إلى الجماعات المسلحة الموالية لإيران –المرتكز الرئيس للنفوذ الإيراني الإقليمي– التي تعد أحد أبرز القضايا الخلافية بين الدولتين، والتي انعكست سلبًا على بقية القضايا الخلافية بين المملكة وإيران، لكونها تشكل تحديًا أمام المصالح السعودية الإقليمية من ناحية، وتنعكس سلبًا على الخلافات حول مسألة الحج بما يُعيق المواطنين الإيرانيين من أداء فريضة الحج من ناحية ثانية. ما يعكس إدراكًا بأن الميليشيات المسلحة المنتشرة في ساحات النفوذ تشكل الخلاف الأكبر بين الطرفين وأن التخفيف من العسكرة كفيل بتخفيف التوترات في بقية القضايا الخلافية بين الطرفين.

2. سياسة حُسن الجوار والأمن الإقليمي:

يرى «المحافظون» في إيران أنَّ سياسة إبراهيم رئيسي في ضرورة إيجاد قنوات تواصل مع دول الجوار الإيراني وبخاصة الدول العربية والخليجية خلال 2023م، كانت ناجعة وأسفرت في نهاية المطاف عن تخفيف التوترات مع السعودية بتوقيع اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية تبعه تبادل سريع للوفود الدبلوماسية وتهدئة التوترات في الملفات الإقليمية الخلافية مثل اليمن والعراق وسوريا وغيرها. ومن شأن هذه الخطوة تقويض السياسات الأمريكية الرامية إلى عزل إيران في المنطقة[2]، كما يرون أيضًا بأن التقارب يُخفف من حجم الاختلافات بين الطرفين السعودي والإيراني، وقد يتحقق التقارب من خلال عدة

(1) "Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Sharq Daily,* Farvardeen 14, 1402/April 3, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/zJyq9iy .

(2) Mohammad Mehdi Mazaheri, "Regional and International Consequences of Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Khabar Online,* Tir 18, 1402/July 9, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/2cy60lw

مسائل منها التواصل على المستوى الشعبي والنخبوي وتعزيز التجارة والاستثمارات[1].

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي، يرى «المحافظون»، أن العلاقات مع المملكة تُسهم في أمن واستقرار المنطقة، باعتبارهما ضمن كبريات القوى المؤثرة في مجريات الشؤون الإقليمية، لا سيما إذا غيرت السعودية -حسب رأي المحافظين- من خِطابها الإعلامي ضد إيران، وأن السلام والاستقرار قد يتحقَّق حال أثبتت الرياض حُسن نيتها كجارة لطهران باتخاذها قرارات لحل التوترات في لبنان واليمن وحل قضية فلسطين[2]، كما يرون أن التسوية من شأنها تسهيل التقارب بين مصر وإيران، والمُضي في تسوية الخلافات بين المملكة والحوثيين، ما من شأنه تحقيق مصالحة بين الفرقاء اليمنيين وتراجع العمليات العسكرية واستهدافات الحوثيين لمنشآت النفط السعودية[3].

أغفلت المواقف الداخلية الإيرانية في هذا السياق، أن التوتر الإقليمي يرتبط بشكل مباشر بالمشروع الجيوسياسي الإيراني الذي أدى إلى انهيار الدول الوطنية وساهم في تفشي الإرهاب والجماعات الإرهابية وهدَّد أمن الملاحة الدولية عند مضيقي هرمز وباب المندب الاستراتيجيين للتجارة الدولية، وأن المعالجة تبدأ بتغيير السلوك الإيراني لا بتغيير الخطاب الإعلامي السعودي الكاشف للمخططات التخريبية لأمن المنطقة العربية. فقد التزمت المملكة بتعهداتها لكن لم يحدث التزام من جانب الإعلام الإيراني. من جهة أخرى، نرى أنَّ الحديث لم يحِن عن أي ترتيبات إقليمية للأمن، الذي لا يزال ينقصه بناء الثقة بين الجانبين والتي لم تحدث برغم التطور الملحوظ في العلاقات، كما أنّ الموضوع اليمني هو قضية بين المكونات اليمنية، وليس كما تصوره النُخب الإيرانية بأنه حوار سعودي -يمني، وينحصر دور المملكة في دور الوسيط والداعم للسلام.

3. إسرائيل واتفاقيات إبراهام:

يرى «المحافظون» أن وقوف قطار التطبيع العربي-الإسرائيلي، يتم بعودة العلاقات الدبلوماسية السعودية-الإيرانية، واعتقدوا أن استئناف العلاقات بين الرياض وطهران قد يؤدي على أقل تقدير إلى عزل إسرائيل[4]، وأن هناك ثمنًا للتطبيع مع إسرائيل لأن السعودية لها رمزية وخصوصية دينية وقدسية مرتبطة بمكانة مكة المكرمة والمدينة المنورة لدى عموم المسلمين في العالم أجمع؛ وبالتالي فهي مختلفة تمامًا عن باقي الدول المُطبّعة مثل البحرين أو الإمارات العربية المتحدة أو المغرب، ولذلك حذَّروا من أن مطالبة السعودية بالحصول على دورة إنتاج الوقود النووي وتعزيز برامجها للصواريخ والطائرات المُسيرة مقابل التطبيع مع إسرائيل قد يؤثر سلبًا على علاقاتها مع إيران.

وكذلك يرون أن انفجار الصراع منذ السابع من أكتوبر 2023م، بين إسرائيل وحماس من خلال عمليتي طوفان الأقصى في غلاف غزة ضد المستوطنين والعدوان الإسرائيلي على غزة، أوقفَ عملية التطبيع بين السعودية وإسرائيل كما يصعب على الرياض الاعتماد على إسرائيل كضامن للاستقرار الإقليمي، في ظل إدراكها أن حماس قادرة على مهاجمة أهداف إسرائيلية على الرغم من القوة العسكرية الإسرائيلية[5]، ومن ثم فإن القادة العرب لن يعتمدوا على وعود إسرائيل بالحماية من دولة مثل إيران، بل قد يضطرون إلى الاستجابة لتحذيرات إيران بأن إسرائيل محكوم عليها بالانهيار[6].

يرى العديد من المراقبين، أن لإيران مصلحة حقيقية في عملية طوفان الأقصى؛ وبالتالي فهي متورطة في إشعالها، لأن ما كانت تطمح إليه إيران من وراء تسوية خلافاتها مع السعودية في ضرب مسار التطبيع التي تخشى أن يتحقق، حيث ارتفعت وتيرة التصريحات قُبيل «طوفان الأقصى» عن احتمالية توقيع اتفاق لتطبيع

---

(1) "Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Sharq Daily,* Farvardeen 14, 1402/April 3, 2023. https://2u.pw/zJyq9iy . (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/M1ge15N .

(2) Mohammad Mehdi Mazaheri, "Regional and International Consequences of Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Khabar Online,* Tir 18, 1402/July 9, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/M1ge15N . "Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Sharq Daily,* Farvardeen 14, 1402/April 3, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/YwjwIC1.

(3) "Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Sharq Daily,* Farvardeen 14, 1402/April 3, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/zJyq9iy .

(4) "Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Sharq Daily,* Farvardeen 14, 1402/April 3, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/zJyq9iy . "Kayhan's Renewed Circling; Shariatmadari Threatened Saudi Arabia," *Gooya News,* October 4, 2023, (Last viewed on November 20, 2023) https://news.gooya.com/2023/10/post-79959.php.

(5) "Al-Aqsa Storm and Future of Normalization of Relations with Zionist Regime," *Fars News Agency,* Mehr 22, 1402, (Last viewed on November 20, 2023)https://2u.pw/E1sXKvP .

(6) " "Al-Aqsa" Storm and Future of Normalization of Relations Project With Zionists," *Mehr News Agency,* Mehr 26, 1402, (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/Wh68Yg1.

علاقـات الرياض وتـل أبيب وفق اشـتراطات سـعودية؛ وبالتالي أرادت إيران المسـاهمة في قلـب الأوراق من جديد في الشـرق الأوسـط للحيلولة دون خلق معادلات جديدة من شـأنها حصار وعزل إيران.

4. برنامج إيران النووي:

أجـرت حكومة رئيسـي محادثاتٍ مـع الوكالة الدوليـة للطاقة الذريـة في سـبتمبر 2023م، ووفقًا للتيار «المحافظ» فقد أسفرت عن نتائج إيجابية وقـرار صدر عن مجلـس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم تنحَز المملكة العربية السعودية إلى أي جانب في هذا القرار، مما يظهر قدرة طهران على التأثير على القوى الإقليمية.[1]

ويحـذّر «المحافظون» من أن قدرة الرياض على الحصول على تقنية نووية متقدمة قد تأذن ببدء عهدٍ من التنافس مع إيـران وتدفع طهران إلى أن تضع مصالح الرياض في حسـاباتها لأن ذلك سـيجعل المملكة في وضـع أفضل لتعزيز مصالحهـا. كما أن المملكة العربية السـعودية قد تسـعى إلى اتفاقية أمنية قوية مع الولايات المتحدة تُعرِّض مصالح إيران لخطر كبير في حال هاجمت إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية[2].

وتخشى إيران بشكل كبير للغاية من توظيف المملكة للتحولات الإقليمية والدولية لصالحها في الوصول إلـى تقنية نووية تفقدها الكثير من مرتكزات قوتهـا الإقليمية المتمثلة في برنامجها النووي، حيـث تحظى المملكة بعلاقات إقليمية ودولية قويـة وبمقدرات وبأوراق قـوة وأدوات تأثير متعددة تفرض على كبار اللاعبين الدوليين مساندة الرياض في تعزيز قوتها الشاملة.

5. التعاون الآسيوي:

يتفاءل «المحافظون» باحتمالية تسوية ملفات أمنية حرجة بين السـعودية وإيران قريبًا بنفوذ القوة الناعمة الصينية على كلا الجارتين، وتثبت المفاوضات التي قامت بها الصين لمساعدة إيران والسعودية على اسـتئناف العلاقات، أن ازدهار آسيا سـيتحقق على يد دول أسيا نفسها[3]، كما يرى «المحافظون» أن رئيسـي أجرى محادثات بنّاءة مع الصين لتعزيز السياسـات الآسـيوية الأوسـع نطاقًا المتعلقة بالتعـاون الاقتصادي والاسـتقرار والروابـط وبناء الأمـن من داخل المنطقة، وهو ما يجب التركيز عليه في أي نقاش حول آفـاق العلاقات بين إيران والسـعودية[4]، كما تحظـى الدولتان بأهمية في الاسـتراتيجية الصينيـة بحكـم إمكانيات البلدين وسـلعهما الاستراتيجية وموقعهما الجيوسياسي ووقوعهما

(1) Mohammad Mehdi Mazaheri, "Regional and International Consequences of Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Khabar Online*, Tir 18, 1402/July 9, 2023. (Last viewed on November 20, 2023)https://2u.pw/M1ge15N.
(2) Mohammad Mehdi Mazaheri, "Regional and International Consequences of Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Khabar Online*, Tir 18, 1402/July 9, 2023. (Last viewed on November 20, 2023)https://2u.pw/M1ge15N.
(3) Mohammad Mehdi Mazaheri, "Regional and International Consequences of Reconciliation Between Iran and Saudi Arabia," *Khabar Online*, Tir 18, 1402/July 9, 2023. (Last viewed on November 20, 2023)https://2u.pw/M1ge15N.
(4) Ibid.

ضمن الطريق الصيني العالمي «مبادرة الحزام والطريق»، في المقابل تعد الصين موازنًا دوليًا يسعى لنظام دولي متعدد الأقطاب مما يوسع من مساحة التحرك المتاحة للقوى الإقليمية.

6. آفاق العلاقات مع الولايات المتحدة:

يرى «المحافظون» أن مسألة آفاق علاقات إيران مع الولايات المتحدة غير واضحة؛ بحكم الملفات الخلافية الجوهرية بين الطرفين، ولذلك لا يتحدثون عن الدور السعودي في هذا السياق، بينما يرى «الإصلاحيون» أنه في سبيل التوصل إلى اتفاقيات مع الولايات المتحدة يجب على إيران أن تستعين بالمملكة التي باتت تتبنى سياسة خارجية ديناميكية ومتنوعة تجاه العديد من الفواعل الإقليمية والدولية، كما تحتفظ بعلاقات متوازنة مع واشنطن، فضلًا عن أن سياسة ولي العهد السعودي النشطة في العالم الخارجي تفرض على إيران تقدير أهمية علاقاتها الحيوية مع المملكة[1]، ما يشكل إدراكًا من «الإصلاحيين» بامتلاك السعودية أوراق ضغط وأدوات تأثير أعظم بكثير مقارنةً بالمراحل السابقة، تصل للتأثير على العديد من مجريات الشؤون الدولية.

خاتمة: اتجاهات العلاقة بين البلدين في 2024م

أثبتت السعودية خلال الفترة التي تلت عودة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، صدق نواياها في إقامة علاقات طبيعية مع طهران والتخفيف من حدة التوترات الإقليمية، كما أبدى المسؤولون الإيرانيون استعدادهم ورغبتهم في طي صفحة الماضي. ويمكن لسير البلدين في هذا الاتجاه، أن يقودهما إلى تعميق العلاقة بينهما في مختلف المجالات خلال العام 2024م.

كما أن النقاش الدائر داخل إيران بعد عودة العلاقات الدبلوماسية، متعدد وإيجابي، لكن تحقيق انفراجة حقيقية في العلاقات ووصولها على مرحلة التعاون في مختلف المجالات، يتطلب المزيد من الإجراءات العملية والمؤثرة في إعادة بناء الثقة، كحلحلة القضايا الخلافية العالقة بين البلدين مثل الأزمة اليمنية ووقف التدخلات الإيرانية في دول المنطقة، والتي تشكل جوهر الخلاف بين الرياض وطهران.

اضطلاع المملكة العربية السعودية بدور ريادي في حلحلة العديد من الأزمات الإقليمية كتسوية القضية الفلسطينية، وحل الأزمة اليمنية، ولعب أدوار مؤثرة لا تخدم المصالح الإيرانية خاصةً في سوريا والعراق ولبنان، سوف يُفقد إيران خيوط اللعبة التي كانت تحاول الانفراد بها، ويضع السعودية في قلب الحدث ويجعل منها مركزًا إقليميًا ودوليًا هامًا، لذلك قد تلجأ إيران من وقت إلى آخر لافتعال بعض الأزمات بهدف إبقاء حالة النزاع والاقتتال هي السائدة، وهو ما قد يُعيد التوتر بين البلدين إلى مربعه الأول.

وفي أعقاب المحاولات الأمريكية لبدء عملية سلام بين المملكة وإسرائيل واشتراط المملكة جملةً من الشروط الهامة، كان من أبرزها إيجاد حل للقضية الفلسطينية، تجدَّد القلق الإيراني من مسألة التطبيع وبدأ الإعلام الإيراني في تناول مخاطره وارتفعت حدَّة النقد والتأليب ضد المملكة. ورغم أن السعودية قد جمَّدت مشاورات السلام، بسبب التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، إلَّا أنَّ عودة المشاورات أو التوصل لاتفاق بين إسرائيل والسعودية، قد يُعيد التوتر بين البلدين.

رابعًا: صعود أزمة الحجاب وشرعية النظام في إيران

تناول التقرير الاستراتيجي لرصانة لعام 2022م، أزمةَ الحجاب في إيران، وما ترتَّب عليها من ردود فعل الشارع الإيراني، بعد مقتل مهسا أميني من قِبل «شرطة الأخلاق»، والنقاشات التي دارت بين النخب السياسية والدينية حول القضية، ومع قدرة النظام الإيراني على احتواء المظاهرات، إلا أن قضية الحجاب بقيت ضمن دائرة السجال بين المجتمع والسلطة، خاصةً بعد إصدار قانون جديد للحجاب في 2023م.

عاشت إيران في الثلث الأخير من سنة 2022م، حركةً احتجاجيةً واسعة عقِب مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني، على أيدي «شرطة الأخلاق»، اضطر النظام الإيراني في تلك المرحلة إلى تقديم تنازلات عبر تجميد نشاط شرطة الأخلاق لتجاوز الأزمة التي باتت تهدد استمراره رغم الإجراءات الأمنية المتشددة التي اتخذها ضد المتظاهرين. وسلكت الحكومة في المرحلة التي أعقبت الاحتجاجات مسارًا معاكسًا تمامًا لتوجهات الرأي العام من خلال إصدار قانون جديد للحجاب حافظت فيه على رؤيتها السابقة باعتباره أحد رموز الهوية الدينية للنظام التي يستمد منها شرعيته، وهذا ما

(1) "Agreement with West Through Saudi Gate," *Khabar Online,* Ordibehesht 18, 1402/May 8, 2023. (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/if1KBUZ.

يُنذر باستمرار الصراع على الحريات في إيران، والذي يبقى مسألة عصية على الحل لارتباطه بشرعية النظام السياسي الذي تقتضي خلفيته الأيديولوجية التمسك بكل مظاهر التدين في الفضاء العام.

1. الاحتجاجات وضعف النظام الإيراني:

أصبح النظام الإيراني يستشعر تآكل شرعيته بفعل تزايد الاحتجاجات كمًا ونوعًا في السنوات الأخيرة، ونظرًا لإخفاقاته المركبة على مختلف الأصعدة خاصةً الاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر على المواطن الإيراني، وأمام انسداد أُفق تحسن المستوى المعيشي، فإن النظام الإيراني أضحى أكثر حساسيةً من مسألة انحسار شرعيته، لذلك يُغلِّب الأدوات الأمنية في التعامل مع مختلف الأزمات التي تواجهه، حيث أثبت قدرته على فرض سلطته عبر القمع والعنف، وبهذا يظهر أن مشروعية النظام الإيراني بلغت مرحلةً متقدمة من الانهيار الذي يجعل ترميمها عمليةً في غاية الصعوبة، ووفق الأداء السياسي والاقتصادي فإن البلاد مازالت مُعرضةً لحركات احتجاجية مطلبية أو سياسية قد تتطور إلى انتفاضات شعبية، خاصةً في ظل مؤشرات الفساد السياسي التي تُعمق من حالة الشرخ وتوسع دائرة الرفض الشعبي، كما أن التحولات التي تطرأ على المجتمع بفعل العوامل الداخلية والخارجية تُضيف أعباءً جديدة على قدرته التعبوية للأجيال الشابة الجديدة التي باتت تعيش حالة اغتراب تدفعها للبحث عن مخارج عبر الهجرة أو الاحتجاج.

2. مشروع قانون الحجاب والعفة الجديد:

في 20 سبتمبر 2023م، نشرَ النظام الإيراني النص النهائي لمشروع العفاف والحجاب، مع تنفيذ تعديلات على اللجنة القضائية والقانونية لمجلس الشورى الإسلامي، وأسموه «مشروع قانون دعم الأسرة من خلال تعزيز ثقافة العفة والحجاب»، وحدَّدوا مدة التنفيذ التجريبي، ثلاث سنوات[1]، ويسعى هذا القانون لمنع انتشار «ثقافة العُري والفحش والحجاب غير المقنع، وقد ألزمت وزارة الشؤون الاقتصادية بمراعاة ذلك في تصميم الملابس واستيرادها، ومكافحة السلوكيات المخالفة للمعايير» في الشوارع والأماكن والنقابات العمالية والمركبات والفضاء الإلكتروني باستخدام التقنيات والأنظمة الحديثة والذكية، ولقد نص على 71 مادة، متمثلة في عقوبات تتراوح بين الغرامات، وقد تبلغ (500000 ألف تومان، أي نحو 10 دولارات)، وحظر مغادرة البلاد من (ستة أشهر إلى سنتين)، ومصادرة جواز السفر، والحرمان من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية،

(1) موقع وكالة إيسنا، لايحه عفاف وحجاب براى سه سال به صورت آزمايشى اجرامى شود، (20سبتمبر2023م)، تاريخ الاطلاع 26 نوفمبر2023م، https://bit.ly/3Lv7Krp

والاحتجاز لمنتهكي قانون الحجاب، والداعمين لهم، والسجن من (5–10) سنوات، والفصل بين الجنسين، في الجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية والإدارية والحدائق والمواقع السياحية، كما وضعت برامج تُلزم المؤسسات والمنظمات الثقافية بالترويج للحجاب، كما تم التأكيد على اضطلاع قوات الشرطة بهذه المهمة والتي عبَّرت بدورها عن اتجاهها لإنشاء قوات خاصة تكون موثوقة وتدريبها على المواجهات الميدانية، مع منتهكي المعايير، من النساء والرجال[1].

3. الحجاب كملاذ أخير للشرعية:

يحاول النظام الإيراني التشبث بالمربع الأيديولوجي باعتباره آخر معاقل استمراره، فهو يرى أنه في حالة تراجعه عن قضية الحجاب، برضوخه لمطالب التساهل مع نزعه، سيفقد ورقةً مهمة لشرعيته التي يستمدها من القطاعات المتدينة في المجتمع الإيراني، والتي برَّر القانون الجديد للحجاب بأنه استجابةً للمطالب الشعبية، والتي تعتبر أن التخلي عن الحجاب سيهدم ركنًا مهمًا من أركان النظام، الذي يمثل الإسلام وتعاليمه، والتي يجب فرضها على المجتمع.

من ناحية أخرى، يرى النظام السياسي أنه بالرضوخ لمطالب المحتجين والقوى «العلمانية» التي تقف خلف هذا النوع من المطالب سيُتيح فرصةً للمعارضين للمطالبة بالمزيد من الإصلاحات والتغييرات على صعيد السياسة والمجتمع. وهذا ما قد يفسر حذره من القوى المناهضة له التي تنطلق من قضايا الحريات السياسية والمدنية؛ فعلى عكس السياق المجتمعي العام المطالب بالمزيد منها يدفع التيار «المحافظ» الذي استحوذ على كل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى سن القوانين الصارمة والرادعة للمعارضين وتشديد العقوبات، ومحاولة التضييق عليهم خاصةً في المناسبات الرمزية على غرار الذكرى الأولى لوفاة أميني، حيث اتخذت السلطات الإيرانية إجراءات مسبقة لتفادي تجدد الاحتجاجات التي تشكِّل هاجسًا كبيرًا جدًا للنظام السياسي لإدراكه وجود كتلة معتبرة من الشعب الإيراني تعارضه وضمنها قاعدة قوية تعمل على الإطاحة به، وهو يسعى لإبقائها ضمن دائرة الاحتجاج ومنع انتقالها إلى طور الثورة، وذلك من خلال استهداف رموزها السياسية والثقافية، وربما هذا ما يفسر حملة الاعتقالات والإعدامات، وفصل أساتذة الجامعات بحجة دعمهم للاحتجاجات، إذ شهدت الجامعات الإيرانية «موجة التطهير» التي قادها رئيسي، بطرد العشرات من الأساتذة الأكاديميين[2].

خاتمة: مستقبل أزمة الحجاب في ظل الرفض الشعبي وإصرار النظام الإيراني

على ضوء ما سبق، يتضح مدى تمسك النظام الإيراني بمنظومته الأيديولوجية الدينية في التعاطي مع قضية الحجاب وتجاهله للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، وعدم اكتراثه بالتحولات المجتمعية ومطالب الشعب، حيث يزاوج بين سن القوانين الصارمة، وتسخير كل مؤسسات الدولة السياسية والأمنية لتطبيقها، رغم إدراكه أن هذه المقاربة ستدفع نحو الاحتقان في الشارع الإيراني نتيجة القمع والعنف والترهيب المستمر، وهو ما قد يتبلور عنه انتفاضة شعبية جديدة، نظرًا لوجود استعداد من طرف النساء للتمرد وقابلية للمواجهة.

لا توجد أي ضمانات بأن الحكومة ستفوز في معركة الحجاب الإلزامي من خلال القانون الجديد، كما أن هشاشة النظام وضعفه في مقابل استمرار موجات الاحتجاجات المتكررة بأسبابها المختلفة ستنخر المزيد من شرعيته المتآكلة وتجعله رهينةً لقدرة الأجهزة الأمنية على قمع الانتفاضات الشعبية.

كما أنه من المستبعد أن تسمح الحكومة بحرية ارتداء الحجاب؛ لأن الحجاب يشكِّل أحد أهم أُسس النظام الإيراني، خاصةً بعد مصادقة البرلمان على ما يسمى بقانون دعم ثقافة الحجاب والعفاف، لكنها قد تتشدَّد في الإجراءات العقابية كفرض الغرامات المالية والفصل بين الجنسين في الجامعات والمستشفيات وإغلاق الأماكن العامة والشركات والمواقع السياحية والتاريخية، التي لا تفرض الحجاب على النساء.

(1) موقع BBC NEWS فارسي، انتشار»متن نهايي لايحه حجاب ومعفاف» در كميسيون قضايي مجلس إيران، تفكيك جنسيتي وتشديد مجازات ها، (28يوليو2023م)، تاريخ الاطلاع: 26 نوفمبر2023م، https://bbc.in/493X2m0

(2) NCRI National Council of Resistance of Iran. Mrs. Maryam Rajavi in New York Post: Iran on the Brink of Rebellion. (20 September 2023). Access On 23 September. https://bit.ly/48Y5Olo

دراسـة

اقرأ أيضًا

الحجـــاب فـي إيـران
بين ثنائية الأيديولوجيـا والسياســة

بّما لم تشـــهد الجمهورية الإيرانية منذ ثورة 1979م، مســـألة ذات جدل فقهيٍّ وفلســـفيٍّ وسياســـي، كمســـألة الحجاب، ولباس المرأة؛ ذلك أنّ عوامل عديدة حوَّلتها إلى مسألةٍ هُويّاتية، ومحلّ تجاذُبٍ دينيٍّ وسياســـيٍّ. ولا تكمُن أهمِّية هذه الدراسة في بُعدهـــا الفقهي، ومقولات فُقهاء الشـــيعة، فذلك ممّا بُحِـــث قديمًا وحديثًا، بيـــد أنّ أهمِّيتها تتجلَّى في إدراك مســـاحات الحرِّية التي تكفُلها السُلطة الإيرانية للآخـــر المختلف معها في القراءة الدينية والسوسيولوجية...

د. محمد السيد الصياد
باحث متخصص في الدراسات الفكرية والأيدولوجية بـ «رصانة»

ربـــى البلـــوي
باحثة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية

أداء حكومة رئيسي ومواقف التيارات السياسية قبل الانتخابات

مع زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وبالتبعية سوء الحياة المعيشية للإيرانيين، واستمرار السخط الشعبي الناتج عن قمع الحريات المدنية، وضعف أداء حكومة إبراهيم رئيسي، يتوقع مراقبون إيرانيون، ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية المقبلة في مارس 2024م، خاصة إذا مارس النظام الإيراني سياسة الاقصاء الجماعي للمرشحين كما فعل في آخر استحقاقين انتخابيين (الانتخابات البرلمانية في 2020م والانتخابات الرئاسية في 2021م). وفي الناحية الأخرى، يحشد النظام الإيراني بشتى الطرق والوسائل، الإيرانيين للمشاركة في الانتخابات، معتبرًا أنها تمثل «استفتاءً» على شرعية النظام ومدى قوته. وفيما يلي أهم التطورات في الداخل الإيراني والموقف من الانتخابات المقبلة:

هنـاك رغبـة جامحـة عنـد «الإصلاحيـين» للعـودة إلى الحيـاة السياسـية في إيـران، لكـن قلقهـم مـن احتماليـة تكـرار سـيناريو الإقصـاء الجماعـي مـن الانتخابـات، قـد يقودهـم إلى اسـتخدام تكتيـكات مختلفـة وتقسـيم الأدوار بـين مختلـف مكونـات هـذا التيـار.

رغبـة المرشـد والتيـار «المحافـظ»، في اسـتعادة الزخـم الشـعبي للانتخابـات المقبلـة وجعلهـا أكـثر شـمولًا، قـد تدفـع مجلـس صيانـة الدسـتور للقبـول بترشـح بعـض «الإصلاحيـين»، لكنـه لـن يسـمح لهـم بالحصـول على الأغلبيـة على حسـاب «المحافظـين».

هـذه التعديـلات، أشـعلت المعركـة الانتخابيـة مبكـرًا أي قبـل موعدهـا بنحـو 7 أشـهر، وتـم تسـجيل أسـماء أكـثر مـن 49 ألـف مرشـح في المرحلـة الأولى التـي تسـبق بحـث أهليـة المرشـحين مـن قِبـل مجلـس صيانـة الدسـتور.

التعديـلات الجديـدة، تُلـزم وزارة الداخليـة بإجـراء عمليـة التصويـت والفـرز فيمـا لا يقـل عـن ثُمـن الدوائـر ذات المقاعـد المتعـددة لمجلـس النـواب بطريقـة إلكترونيـة كاملـة، ذلـك لضمـان الحضـور والمشـاركة الواسـعة للناخبـين في الانتخابـات.

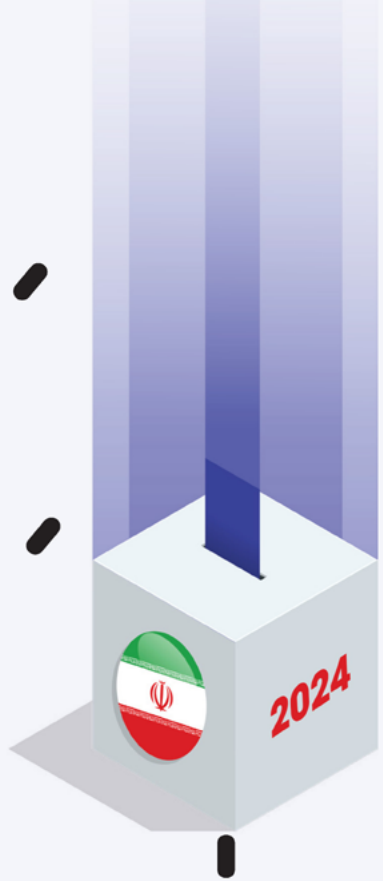

يُطلـب مـن الراغبـين في الترشـح للانتخابـات البرلمانيـة تقديـم مسـتنداتهم عـبر موقـع إلكـتروني صُمـم خصيصًـا لهـذا الغـرض.

تمثـل الانتخابـات البرلمانيـة المقـررة في مـارس 2024م، اختبـارًا حقيقيًا لرغبة النظـام في إعادة الزخم الشـعبي للاسـتحقاقات الانتخابيـة القادمـة في إيـران. فـإذا مـا قـرر مجلس صيانة الدسـتور، منح أهلية الترشـح لأكـبر عدد من «الإصلاحيـين» لخوض الانتخابات، سـيكون قـد نجـح في إعـادة المواطنـين للمشـاركة بكثافـة في صناديـق الأقـتراع وبالتـالي تقليـص التوتـر في السـاحة وإفسـاح المجال لمشـاركة أوسـع في الانتخابـات الرئاسـية القادمـة، أمـا إذا كان يخطـط لمواصلـة نهجـه السـابق في إبعـاد المرشـحين «الإصلاحيـين»، فإن ذلك سـيعني اتجاه منحـنى المشـاركة في الانتخابـات لمزيـد مـن الـنزول وهـو مـا قـد ينعكس سـلبًا على مسـتقبل النظـام الإيراني.

إجـراء تعديـلات على قانـون الانتخابـات البرلمانيـة وحـرص « المحافظـين» على مواصلـة سـيطرتهم المطلقـة على جميـع مؤسسـات النظـام، تـوحي بإمكانيـة أن يرجـح « المتشـددون» خيـار مواصلـة سـيطرة « المحافظـين» على مؤسسـات النظـام، على خيـار إفسـاح المجـال لعـودة « الإصلاحيـين» للحيـاة السياسـية.

السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الأوضاع المعيشية

مع تزايد الضغوط الاقتصادية وانهيار العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف والتردي المتزايد للأحوال المعيشية في إيران، تواجه الميزانية الإيرانية عجزًا ماليًا متزايدًا، بسبب عدم كفاية موارد الموازنة من إيرادات النفط وحاصلات الضرائب، وتلجأ لتمويله عن طريق الاقتراض المحلي وزيادة السيولة عادة -ومؤخرًا رفع الدعم- ويؤدي هذا إلى ارتفاع التضخم، وزيادة الديون وترحيل العجز للسنوات المقبلة، ولا يقدم حلولًا جذرية لمواجهة العجز المالي.

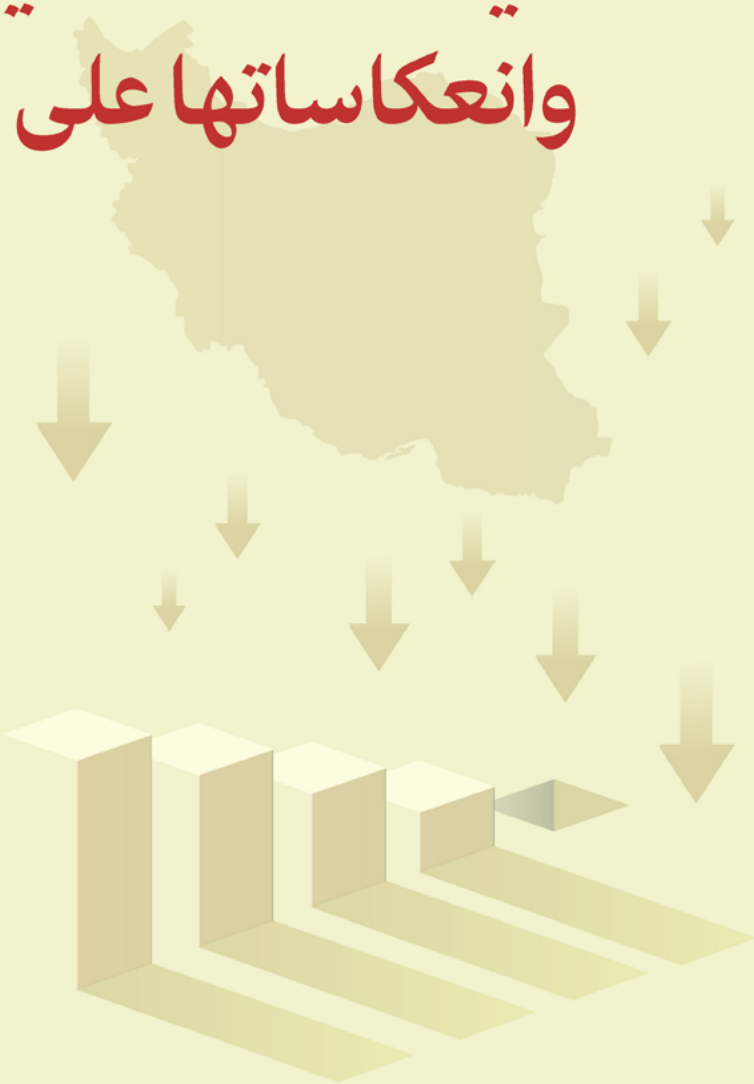

ومن أهم النقاط التي توضِّح العجز المالي في إيـــران

قـدَّر صندوق النقد عجزَ الموازنة لعام 2023م بـ 5.5 % من الناتج المحلي.

شهد العام 2023م تراجعًا حادًا في قيمة التومان الإيراني مقابل العملات الأجنبية، على الرغم من محاولات الحكومة السيطرة على الوضع.

زيادة في القاعدة النقدية/السيولة (اقتراض الحكومة من البنوك المحلية وطباعة النقود) بنسبة 42%.

ارتفاع مؤشر البؤس من 19.3% في عام 2016م إلى 49.4% في عام 2021م، ولم تشمل عامي 2022 و2023م اللذان شهدا معدلات تضخم غير مسبوقة في إيران.

تعيش الأجيال الشابة الحالية من الإيرانيين ارتفاعاً في معدلات الأسعار لم تسبق أن رأتها من قبل، مع عجز حكومي في السيطرة عليها.

تحتل إيران مرتبةً متقدمة بين دول العالم المصدِّرة للهجرة للخارج، والطاردة للكفاءات (هجرة العقول) كالأطباء والفنيين وغيرهم، وتقدَّر أعداد المهاجرين ما بين 6–10 ملايين مهاجر إيراني في الخارج.

تراجع القوة الشرائية وانعكاس هذا في سوء التغذية، وزيادة معدلات الفقر.

سجَّلت أسعار «اللحوم الحمراء ولحوم الدجاج» زيادةً بـ87.1% خلال سنة واحدة في الفترة من سبتمبر 2022م إلى سبتمبر 2023م.

حوالي 16% من الأطفال دون سن السادسة في إيران يعانون حاليًا من سوء التغذية، ويؤثر سوء التغذية حاليًا على حوالي 57% من إجمالي سكان إيران، وفق تقديرات وزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية الإيرانية.

مواقف القوى الداخلية في إيران من العلاقات مع السعودية بعد اتفاق بكين

يأتي استئناف المملكة العربية السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بعد اتفاق البلدين بالعاصمة الصينية بكين في مارس 2023م، برعاية صينية، تأكيدًا لجدية المملكة على نيتها الخالصة والصادقة في طي صفحة الماضي والخلافات القديمة، والبدء بتاريخ جديد تكون فيه العلاقات التكاملية بين البلدين كجارتين وقوتين إسلاميتين هي محور تلك العلاقات. وقد حظيت عودة العلاقات بين القوتين الإقليميتين الكبيرتين بتأييد كبير في إيران، إذ أجمع تياراها (المحافظ والإصلاحي) على ضرورة تعزيز العلاقات بين الرياض وطهران؛ لما لذلك من تداعيات إيجابية على تخفيف التوترات تجاه الملفات الإقليمية، وقد تبلورت مواقف القوى الداخلية في إيران بشأن عودة العلاقات بين السعودية وإيران تجاه عدة قضايا، منها:

تبـادل الريـاض وطهـران وفـودًا بغـرض تهدئـة التوتـرات بينهما في مسـألة الحـج قبـل اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية في 2023م، ممـا يؤكـد أهمية الحـج لـكلا البلدين.

أبـدى تيـارا إيـران إجماعًـا قويًـا في تلـك الفـترة على ضـرورة ضمـان بقـاء طريـق الحـج مفتوحًـا.

يـرى التيـار «المحافـظ» بـكل روافـده في إيـران أن على حكومـة إبراهيـم رئيسـي احتـواء الجماعـات والشـبكات الشـيعية الـتي تدعمهـا في الشـرق الأوسـط.

يـرى «المحافظـون» بإيـران أن سياسـة إبراهيـم رئيسـي في ضـرورة إيجـاد قنـوات تواصـل مـع دول الجـوار الإيـراني وبخاصـة مـن الـدول العربيـة والخليجيـة خـلال 2023م، كانـت ناجعـة.

تقويـض السياسـات الأمريكيـة الراميـة إلى عـزل إيـران في المنطقـة.

التقـارب لتخفيـف حجـم الاختلافـات بـين الطرفـين السـعودي والإيـراني، وقـد يتحقـق التقـارب مـن خـلال عـدَّة مسـائل منهـا التواصـل على المسـتوى الشـعبي والنخبـوي وتعزيـز التجـارة والاسـتثمارات.

يـرى «المحافظـون»، أن العلاقـات مـع المملكـة تُسـهم في أمـن واسـتقرار المنطقـة، باعتبارهمـا ضمـن كبريـات القـوى المؤثـرة في مجريـات الشـؤون الإقليميـة.

تسـهيل التقـارب بـين مصـر وإيـران، والمُضي في تسـوية الخلافـات بـين المملكـة والحوثيـين.

يـرى «المحافظـون» أن وقـوف قطـار التطبيـع العربـي-الإسـرائيلي، يتـم بعـودة العلاقـات الدبلوماسـية السـعودية-الإيرانية.

يـرى «المحافظـون» أن رئيسـي أجـرى محادثـات بنّـاءة مـع الصـين لتعزيـز السياسـات الآسـيوية الأوسـع نطاقًـا المتعلقـة بالتعـاون الاقتصـادي والاسـتقرار والروابـط وبنـاء الأمـن مـن داخـل المنطقـة.

اتجاهات العلاقة بين البلدين في 2024م

أثبتـت السـعودية خـلال الفـترة الـتي تلـت عـودة علاقاتهـا الدبلوماسـية مـع إيـران، صـدق نواياهـا في إقامـة علاقـات طبيعيـة مـع طهـران والتخفيـف مـن حـدة التوتـرات الإقليميـة، كمـا أبـدى المسـؤولون الإيرانيـون اسـتعدادهم ورغبتهـم في طـي صفحـة المـاضي. ويمكـن لسـير البلديـن في هـذا الاتجـاه، أن يقودهمـا إلى تعميـق العلاقـة بينهمـا في مختلـف المجـالات خـلال العـام 2024م وحلحلـة الملفـات العالقـة بينهمـا، مثـل: الأزمـة اليمنيـة، ووقـف التدخـلات الإيرانيـة في دول المنطقـة، واضطـلاع المملكـة العربيـة السـعودية بـدور ريـادي في تسـوية القضيـة الفلسـطينية، ولعـب أدوار مؤثـرة لا تخـدم المصـالح الإيرانيـة خاصـةً في سـوريا والعـراق ولبنـان، سـوف يُفقـد إيـران خيـوط اللعبـة الـتي كانـت تحـاول الانفـراد بهـا، ويضـع السـعودية في قلـب الحـدث ويجعـل منهـا مركـزًا إقليميًـا ودوليًـا هامًـا:

1

قـد تلجـأ إيـران مـن وقـت إلى آخـر لافتعـال بعـض الأزمـات بهـدف إبقـاء حالـة النـزاع والاقتتـال هـي السـائدة، وهـو مـا قـد يُعيـد التوتـر بـين البلديـن إلى مربعـه الأول.

2

تجـدَّد القلـق الإيـراني مـن مسـألة التطبيـع وذلـك في أعقـاب المحـاولات الأمريكيـة لبـدء عمليـة سـلام بـين المملكـة وإسـرائيل واشـتراط المملكـة جملـةً مـن الشـروط الهـامة، كـان مـن أبـرزها إيجـاد حـل للقضيـة الفلسـطينية.

3

عـودة المشـاورات أو التـوصل لاتفـاق بـين إسـرائيل والسـعودية، قـد يُعيـد التـوتر بـين البلديـن.

صعود أزمة الحجاب وشرعية النظام في إيران

استطاع النظام الإيراني تجاوز الحركة الاحتجاجية الواسعة التي اندلعت عقِب مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني، على يد «شرطة الأخلاق»، عبر تقديم التنازلات والقمع.

سلكت الحكومة في المرحلة التي أعقبت الاحتجاجات مسارًا معاكسًا تمامًا لتوجهات الرأي العام من خلال إصدار قانون جديد للحجاب ومنسجمًا مع الهوية الدينية للنظام التي يستمد منها شرعيته.

ومن أهم الخطوات التي قام بها النظام لمحاولة تأكيد نهجه واحتواء الأزمات المستقبلية:

تغليب الأدوات الأمنية في التعامل مع مختلف الأزمات التي تواجهه، حيث أثبتت قدرته على فرض سلطته عبر القمع والعنف، وبهذا يظهر أن مشروعية النظام الإيراني بلغت مرحلةً متقدمة من الانهيار الذي يجعل ترميمها عمليةً في غاية الصعوبة.

وفق الأداء السياسي والاقتصادي فإن البلاد مازالت مُعرضةً لحركات احتجاجية مطلبية أو سياسية قد تتطور إلى انتفاضات شعبية، خاصةً في ظل مؤشرات الفساد السياسي التي تُعمق من حالة الشرخ وتوسع دائرة الرفض الشعبي.

في 20 سبتمبر 2023م، نشر النظام الإيراني النص النهائي لمشروع العفاف والحجاب، مع تنفيذ تعديلات على اللجنة القضائية والقانونية لمجلس الشورى الإسلامي، وأسموه «مشروع قانون دعم الأسرة من خلال تعزيز ثقافة العفة والحجاب».

يحاول النظام الإيراني التشبُّث بالمربع الأيديولوجي باعتباره المرتكز الذي يضمن استمراره، فهو يرى أنه في حالة تراجعه عن قضية الحجاب، برضوخه لمطالب التساهل مع نزعه، سيفقد ورقةً مهمةً لشرعيته التي يستمدها من القطاعات المتدينة في المجتمع الإيراني.

يتوقع استمرار المناوشات «الفردية» حول الحجاب بين الإيرانيين والسلطة السياسية، بالتزامن مع احتجاجات فئوية يعمل النظام على قمعها لمنع تحولها إلى حركة احتجاجية موسعة.

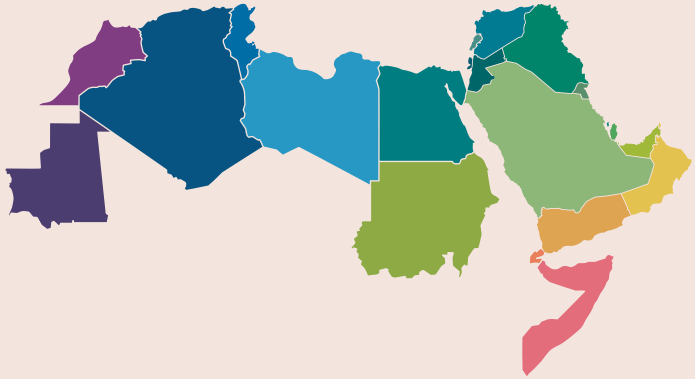

السياسة الإيرانية تجاه دول العالم العربي

تغلب حالة التوتر وعدم الاستقرار على الدول العربية التي استطاعت إيران أن تؤسّس فيها لنفوذ قوي (العراق، سوريا، اليمن، لبنان)، وفي ظل الأزمات الداخلية التي تعيشها هذه الدول، والتي كانت لها انعكاساتها السلبية على القوى المؤيدة لإيران ومنه على نفوذها هناك؛ مع تباين في الحجم والتأثير باختلاف السياقات المحلية لتلك الدول. كل هذا حدا بإيران إلى انتهاج مقاربات متنوعة حاولت من خلالها احتواء التحديات الداخلية على نفوذها بإعادة ترتيب أدوارها بما يتوافق مع التفاهمات المترتبة على الاتفاق مع المملكة العربية السعودية الذي كانت له تداعياته المباشرة على تلك الدول سواءً في الإطار الثنائي أو الجماعي تحت ظل جامعة الدول العربية.

أولاً: الموقف الإيراني من مبادرة السلام الدولية في اليمن

في تقريرنا الاستراتيجي لعام 2022م أشرنا إلى أن آفاق الأزمة اليمنية في عام 2023م سوف تتجه نحو تسوية سياسية هشة وتقوم جماعة «الحوثي» برفع سقف المطالب للضغط على الحكومة الشرعية ممثلة بـ «مجلس القيادة الرئاسي» لفرض مزيد من التنازلات لصالحها والتهرب من استحقاقات السلام في اليمن، وهذا ما شهدته الساحة اليمنية في عام 2023م، حيث طالب «الحوثيون» بدفع رواتب عناصرهم كأحد الشروط للانخراط في العملية السياسية على الرغم من الموارد الحوثية الطائلة، سواءً كانت من موارد المشتقات النفطية أو الجبايات وغيرها، ولكن وبشكل عام يعتبر المسار السياسي اليمني في عام 2023م مختلفًا في معطياته عن الأعوام السابقة، وذلك نتيجةَ جهود السلام والمبادرات الأممية والدولية التي كانت المملكة العربية السعودية في صدارتها بالإضافة لسلطنة عُمان، والتي تهدف لتحويل مسار التهدئة العسكرية إلى أرضية مشتركة لحوار يمني-يمني؛ وبالتالي رسم ملامح جديدة للعملية السياسية باليمن، تشمل وقفًا شاملًا ودائمًا لإطلاق النار ومن ثم الانتقال لحل سياسي مستدام يحقق في المقام الأول آمال وتطلعات الشعب اليمني، ويأتي الاستفزاز «الحوثي» الهامشي بعد أحداث غزة بمهاجمة السفن التجارية وإطلاق الصواريخ والمسيرات لنصرة حماس، في إطار إعادة بعض الشرعية لشعبية الجماعة «الحوثية» المتمردة. وفيما يلي سوف نستعرض أبرز ملامح مبادرات السلام الدولية والموقف الإيراني منها وآفاق الأزمة اليمنية لعام 2024:

1. مبادرات السلام الدولية لإحلال السلام في اليمن:

في عام 2023م حظـي الملف اليمنـي باهتمام ساحات دولية متعددة، ابتداءً من الأمم المتحدة ممثلـةً في مبعوثهـا لليمن هانـس بروندبيرج، من خلال زياراته الدوليـة والإقليمية المتعددة وإحاطتـه المسـتمرة لمجلس الأمـن الدولي وكذلك الإدارة الأمريكية ممثلةً بمبعوثها الخاص لليمن تيـم ليندركينغ، بالإضافـة إلى الاتحاد الأوروبي، والعديد من القوى الدولية والإقليمية وكذلك المنظمات الدوليـة التي بدورها دعمت الجهـود والمبـادرات التي تقودها السـعودية لإحلال السلام في اليمن.

وقد عملـت المملكـة العربية السـعودية بـشكل متواصل مـن أجل إيجاد حل سياسـي فـي اليمن وبنـاء حكومة وطنية تشـترك فيها جميع المكونات السياسـية اليمنية، وأسفرت جهود السعودية وسـلطنة عُمان في صنع أجواء سياسـية إيجابيـة، سـاهمت بتخفيـف حدة التوتـرات الداخليـة بين الأحـزاب والمكونات اليمنية ومهدت الطريق لإيجـاد حلول للقضايا الإنسـانية الملحة والقضايـا المتعلقة بالغذاء والدواء، والوقود، والكهرباء، والمياه.

وتعتبر زيارة الوفد السـعودي بقيادة سـفير خـادم الحرميـن الشـريفين محمـد آل جابر، للعاصمة اليمنية صنعاء في شهر أبريل 2023م، امتـدادًا للجهود والمبادرات السـعودية لبحث سُـبل الحل السياسي الشـامل والمستدام في اليمن، وفـي المقابل قام وفـد «حوثي» بزيارة العاصمة السـعودية الرياض في منتصف شهر سـبتمبر 2023م، برئاسـة محمد عبد السلام، رافقه وفد من سـلطنة عُمان بعد دعوة وجهتها السـعودية لجماعة «الحوثـي»، ووفقًا لوزارة الخارجية السـعودية التي أفادت فـي بيان لها جاء فيـه «اسـتمرارًا لجهود المملكـة العربية السعودية وسلطنة عُمان للتوصل لوقف إطلاق نار دائم وشامل في اليمن والتوصل لحل سياسي مستدام ومقبول من كافة الأطراف اليمنية، فقد وجهت المملكـة دعوةً لوفد مـن صنعاء لزيارة المملكة لاستكمال هذه اللقاءات والنقاشات». ومن جانب آخر، أشـار محمد عبـد السلام، إلى أمله بأن تتـوَّج هذه المفاوضات بتقدم في جميع الملفات الإنسانية والسياسية والعسكرية، بما يحقق السلام والاسـتقرار في اليمن[1]. ورحبت الحكومة اليمنية الشـرعية ممثلـةً بـ«مجلس القيادة الرئاسـي» بمسـاعي المملكة العربية السعودية والمسـاعي الأممية والدولية الهادفة لدفع الحوثيين للتعامل الجاد مع دعوات السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني[2].

2. الموقف الإيراني من عملية السلام في اليمن:

على الرغـم من التهدئـة العسـكرية والتقدم المسـتمر في مفاوضات السلام التي سـادت المشـهد اليمني في عام 2023م، إلا أن توقعات بعـض المراقبين تشـير إلى صعوبـة الوصول إلى سلام شـامل ودائم مع جماعة «الحوثي»، وذلك لعدة اعتبارات متعلقة بالأساس بالموقف «الحوثـي» المتعنـت من التعايش السـلمي مع المكونـات اليمنية الأخـرى، بالإضافة إلى

(1) العربية، جهود سعودية مستمرة من أجل السلام في اليمن، (17سبتمبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر2023م، https://cutt.us/nKfdk
(2) المرجع السابق.

الانقسامات الداخلية بين أجنحة جماعة «الحوثي» والصراعات الخفية التي يعيشها «الحوثيون» والتي تكشف عنها أعمال التصعيد «الحوثية» المناهضة للسلام، لا سيما أن هذه الأعمال أتت مباشرةً بعد مباحثات الرياض، الأمر الذي يُشير إلى أن هناك أطرافًا داخل الجماعة ترفض التعايش السلمي وترغب في استمرار الأزمة اليمنية، حيث أدَّت أعمال التصعيد «الحوثي» إلى مقتل أربعة جنود بحرينيين تابعين لقوات التحالف على الحدود السعودية من خلال استهدافهم بالطيران المُسير. ومن جانب آخر، يرى بعض المراقبين أن التصعيد يعتبر بمثابة محاولة للميليشيات للضغط من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية في حال استمرار المفاوضات.

يقوم المشروع الإيراني في دول المنطقة على التمدد في مناطق النفوذ والمحافظة على المكتسبات التي حققتها إيران في هذا الشأن؛ وبالتالي من المستبعد أن يكون لإيران أي دور إيجابي ومحايد في العملية السياسية في اليمن، ولكن قد تأخذ طبيعة دعم إيران للحوثيين طرقًا وأشكالًا مختلفة من أجل الاحتفاظ بالورقة «الحوثية» قدر الإمكان، وفي هذا الصدد، طلب المبعوث الأمريكي لليمن تيم لندركينج، من إيران ضرورة العمل بشكل إيجابي لإنهاء معاناة الشعب اليمني، وأكد أن «بلاده لم ترَ أي مؤشرات لدعم إيران لجهود السلام في اليمن، وأنها وشركاءها يرغبون في أن تتصرَّف طهران بشكلٍ مرن في اليمن، فمعالجة التحدي الإيراني يكمن في إحراز بعض التقدم في ملف الأزمة اليمنية»، مشددًا على «حرصهم على عدم وقوع المضائق المائية في المنطقة تحت السيطرة الإيرانية»[1].

لذلك؛ فإن نجاح العملية السياسية في اليمن يعتمد في المقام الأول على مدى جدية موقف المكونات اليمنية من إنهاء الصراع القائم بعيدًا عن التوجهات الإيرانية، وتغليب مصلحة اليمن والشعب اليمني على التوجهات الحزبية والمناطقية والتبعية العابرة للحدود، حيث لا يوجد سبيل لحل مستدام في اليمن إلا بانخراط جميع المكونات اليمنية في مباحثات مباشرة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، والتي قدَّمت العديد من التنازلات في سبيل إنجاح مساعي السلام في اليمن، وفي هذا الصدد يؤكد المبعوث الأممي لليمن على أنه لا يمكن صياغة حل مستدام في اليمن إلا من قِبل اليمنيين أنفسهم، ودعا جميع الأطراف اليمنية إلى أن تجتمع لبناء مستقبل سلمي مشترك[2].

خاتمة: آفاق الأزمة اليمنية لعام 2024م

وفقًا للمؤشرات الإيجابية النسبية التي سادت المشهد اليمني في عام 2023م، من المرجح أن يستمر رتم المسار السياسي والتهدئة العسكرية في التصاعد في عام 2024م، وقد ينتج عن ذلك بوادر إيجابية جديدة تمهد الطريق لسُبل جديدة لإيجاد حل سياسي شريطةَ أن تستمر الجهود الأممية والدولية والإقليمية بالضغط على الجانب «الحوثي» لتقديم مصلحة اليمن والشعب اليمني والتخلي عن التبعية لإيران، وهذا الأمر قد يحتاج إلى مزيد من الوقت. مع الأخذ بالاعتبار أنه يجب إيجاد أوراق ضغط قوية على الحركة الحوثية تجبرهم على تقديم تنازلات جذرية تجاه عملية التسوية، حيث من المتوقع أن إيران لن تسعى إلى الضغط على «الحوثيين» لتقديم تنازلات، بل من المتوقع أن تغير فقط من تكتيكاتها في مقاربة موقفها من الأزمة اليمنية.

وقد تغير إيران من سياستها تجاه اليمن بشكل تدريجي أو نسبي، وذلك في سبيل تعزيز مكاسب المصالحة مع السعودية، لا سيما أن الصين «الراعي للمصالحة» تعتبر بمثابة الضامن لالتزام الجانب الإيراني؛ وبالتالي قد تساهم إيران في إيجاد حلول غير كافية للحل السياسي الشامل نظرًا لأهمية الأداة «الحوثية» بالنسبة لإيران، كما أنه من غير المستبعد أن تستمر جماعة «الحوثي» بالمناورة والمراوغة السياسية والتصعيد العسكري المحدود لفرض مزيد من المكاسب السياسية.

ثانيًا: مقاربة إيرانية جديدة لتعزيز النفوذ في العراق

رغم امتلاك إيران أوراقًا تتمثل في سيطرة الإطار التنسيقي المدعوم منها على رئاسة الحكومة والأغلبية البرلمانية والسلاح المنفلت، رجَّح التقرير الاستراتيجي 2022م، اتجاه «الجمود المفضي للتراجع» للنفوذ الإيراني بالعراق في 2023م، وهو ما تحقَّق، حيث طرحت إيران مقاربةً جديدة تعلي من الأدوات البراجماتية في تمرير سياساتها التوسعية في الساحة العراقية في ظل

(1) الشرق الأوسط، توقعات محلية ودولية بصعوبة الوصول إلى سلام حقيقي في اليمن، (11 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع :30 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/eQ3CR

(2) *الأمم المتحدة، المبعوث الأممي: الأطراف اليمنية* وحدها قادرة على صياغة حل دائم للصراع للنزاع، (19 أكتوبر2023م)، تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2023م، https://cutt.us/w9asM

تعقد أزماتها الداخلية، وبروز قوى سياسية شيعية رافضة لتنامي النفوذ الإيراني وداعمة لمطالب الشارع العراقي في رفض المحاصصة والتمسك بمسار الدولة، وتصاعد الانتقادات والضغوطات الإقليمية والدولية للعسكرة الإيرانية في ساحات النفوذ، ولذلك سينقسم هذا الجزء لثلاثة محاور؛ يعدد الأول: ملامح ومرتكزات المقاربة الجديدة، ويحلل الثاني: دوافعها، أما الثالث: فيتطرق إلى مستقبلها وبيان ما إذا كانت تعكس تحولًا استراتيجيًا إيرانيًا أم تكتيكيًا لاعتبارات الداخل والخارج؟

1. مرتكزات المقاربة الجديدة:

اعتمدت إيران في تنفيذ مشروعها الجيوسياسي في العراق منذ قرابة أكثر من عقدين من الزمان على أدوات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية، وظَّفتها جميعًا في توقيتات متزامنة، غير أنها أعطت الأولوية لمقاربة تُعلي من العسكرة لتعظيم ضغطها على القرار العراقي في الداخل والخارج بما يُعزز نفوذها، إلى أن صارت قضية العسكرة معقدة فاقمت التحديات أمام النظام الإيراني، ولذلك تبنَّت إيران في العراق في عام 2023م، مقاربةً جديدة تقوم على الأدوات البراجماتية لتعزيز نفوذها في الساحة العراقية.

ترتكز المقاربة الجديدة بالأساس على تدشين شركات اقتصادية عراقية موازية تابعة للحشد الشعبي المدعوم إيرانيًا، حيث لعبت إيران دورًا في تأسيس شركة «المهندس» -النسخة العراقية لشركة خاتم الأنبياء الإيرانية[1]- الذراع الاقتصادي للحشد الشعبي، ما يوفر للحشد غطاءً للقيام بأدوار أكبر داخل الاقتصاد العراقي، ومزيدًا من ربطه بالاقتصاد الإيراني، في تطور نوعي يُعيد تكرار تجربة تغول شركات الحرس الثوري الإيراني على الاقتصاد الإيراني كدولة داخل الدولة.

كذلك توجهت إيران نحو تنفيذ مشاريع وممرات الربط التجاري مع العراق لاستعادة أهميتها بالنسبة لخارطة المحاور والممرات التجارية واللوجستية العالمية، حيث سارعت نحو تنفيذ مشروع الربط السككي البصرة- شلامجة، تمهيدًا لربط ميناء البصرة بميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط عبر معبر البوكمال الحدودي بين العراق وسوريا، كما سعت للترويج للمقترح العراقي لإنشاء الممر الدولي «ممر التنمية»، والذي يربط 10 دول بجانب العراق بينها السعودية وتركيا وإيران، لكونها تُعد من أوائل الدول المستفيدة من تلك المشاريع -حال تنفيذها- لأنها دولة مصنعة بالأساس ما من شأنه تسويق منتجاتها على نحو يوفر لها عوائد مالية هائلة تسهم في تخفيف وطأة العقوبات على الداخل، كما أن انضمامها لتلك المشاريع يعزز من موقعها على طريق الحرير، فضلًا عن إمكانية أن تُفيد إيران في تهريب الأسلحة لميليشياتها في العراق وسوريا ولبنان بل وفي تنفيذ المسار الإيراني الذي يربط طهران بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا.

وكثَّف المسؤولين الإيرانيون زياراتهم بشكل كبير للعراق خلال 2023م، مقارنةً بزيارات المسؤولين العسكريين، للتأكيد على التوجه البراجماتي، وحتى أثناء زيارة الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد لطهران في أبريل 2023م، كان قد طلب من نظيره الإيراني إبراهيم رئيسي رفع سقف العلاقات التجارية من 10 مليارات دولار إلى مستويات أعلى[2]، لا سيما في ظل رغبة الدولتين لرفعه إلى 20 مليار دولار سنويًا، ويُعد العراق ثاني شريك تجاري لإيران بعد الصين. ويكتسب أهميته في التجارة الخارجية لإيران من قربه الجغرافي لا سيما في ظل العقوبات، حيث يُعد المنفذ الاقتصادي الأبرز للالتفاف على العقوبات.

ولا يمكن تجاهل ربط المساعي الإيرانية في أحد أهدافها من إيقاف التوجه العسكري في الشمال العراقي برغبتها في التركيز على التوجه البراجماتي، حيث وقَّعت إيران على اتفاق أمني مع الحكومة العراقية لإيقاف الضربات العسكرية تجاه الشمال العراقي ضد المعارضة الكردية -الإيرانية المسلحة في كردستان العراق، مقابل تعزيز نفوذ حكومة بغداد في الشمال العراقي على طول الحدود مع إيران وتركيا والالتزام بمسؤولية عدم تنفيذ المعارضة الكردية ضربات ضد الأراضي الإيرانية انطلاقًا من العراق، ما من شأنه فرض وضع أمني جديد على الميليشيات يُفقدها أية ذرائع لتوالي هجماتها في الساحة الإيرانية.

(1) مايكل نايتس، حمدي مالك، كريسبين سميث، "شركة المهندس": النسخة العراقية لـ «خاتم الأنبياء"، (21 مارس 2023م)، تاريخ الاطلاع 13 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/EoZmx

(2) رسالت، آيت الله سيد ابراهيم رئيسى در نشست خبرى با عبداللطيف رشيد، رئيس جمهور عراق: نسبت به حقابه ايران و ذخاير آبى منطقه تاكيد داريم، (10 ارديبهشت 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3niIiwt

2. دوافع المقاربة الجديدة:

دوافــع عديدة تقــف وراء تقديم إيــران الأداة البرجماتية على العســكرية، مــع إبقائها على إمكانية اللجوء للأداة العســكرية عند الحاجة، يتقدمها وصــول إيران إلى قناعة اســتراتيجية بامتلاكها لذراع عسكري صلد قادر على الإيفاء بتحقيــق الأهداف الموكلة إليــه، وليس هناك حاجة ملحة لمزيد من العســكرة لا ســيما في ظل تداعيــات الانتقادات الإقليميــة والدولية الواسعة للعســكرة في ساحات النفوذ وتحميل إيران مســؤولية الصراعات التي أنهكت الدول وحولتهــا إلى تربــة خصبة للإرهــاب وأهدرت ثرواتهــا وألقــت بهــا ضمــن عــداد «الدول الهشــة»، وهدَّدت في كثير من الأوقات حركة التجارة الدولية وعبور السلع الاستراتيجية من الممــرات الدولية، على نحو خلــق اتجاهًا دوليًا ضاغطًــا لتضييق الخناق على إيــران لثنيها عن العسكرة في سياستها الخارجية.

وكذلك ربما توصلت إيران -أيضًا- إلى قناعة بأن بوابة تحســين علاقاتها مــع الدول العربية والخليجية وخصوصًا الســعودية للمســاهمة في إنهاء حالة العزلــة والحصار والتخفيف من وطأة العقوبات، تتمثل في البراجماتية العراقية للانفتاح على القوى والنخب الوطنية الساعية إلى إرساء دولة بمفهومها السيادي والاستقلالي والعروبي بما يتماشــى والرغبــة الخليجية، ما يفســر دعوة رئيس الحكومة السابق مصطفى الكاظمي لزيارة إيران باعتباره كان داعمًا بشــدة لمســار الدولة، ويحد من ديمومة الاحتجاجات الشعبية العراقية ضد النفوذ الإيراني، ولا يمكن تحقيق ذلك في ظل العســكرة، ومن ثم ارتأت أولوية التوجه البراجماتي لاستمرارية علاقاتها مع الســعودية التي وقعت معها اتفاق تسوية برعاية صينية في مارس 2023م.

ولا يمكن إغفال الدافع الداخلي على خلفية ارتفاع حدة الانتقادات الشعبية للنظام الإيراني بتركيــزه على العســكرة التي لم تجلب ســوى العزلــة للبلاد، وأن النظام فشــل فــي تحويل المميزات النســبية للدولة إلى ميزات تنافسية عالميــة تجلــب عوائــد ماليــة مثلمــا نجحت الســعودية في إبراز ميزاتها التنافسية وربطها بالاقتصــاد العالمي[1]، واعتبار اســتبعاد إيران من خارطــة المحــاور اللوجســتية والتجارية ضربةً كبيرة لاقتصاد وأمن إيــران[2]، ما يعني أن المغامرات العســكرية الخارجية ســاهمت في عدم تأهيل إيران لا من حيث البنية التحتية ولا الماليــة رغم موقعهــا وموانئهــا ومواردها الهائلــة، ولذلــك تراجعت أولويتها بالنســبة لممر الشــمال-الجنوب، وممر الحزام والطريق الصيني، واســتبعدت من ممر زنغزور، بل ومن الممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي.

(1) ماهان نوروزپور، آیا سعودی‌ها مزیت ترانزیتی ایران را از بین بردند؟ / کریدور« هند، عربستان،اروپا» چگونه ایران را دگرگون می‌کند؟، موقع خبرأونلاین، (21 شهریور 1402ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر2023م، https://bit.ly/48erskQ

(2) موقع اقتصاد 24، حذف ایران از مسیر جاده ابریشم و مسئولان سرمست از توافق‌های موقت / محروم ماندن ایران از سه کریدور شمال، ***غرب و جنوب، (21 شهریور 1402ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/dXcvr***

ولربمـا تسـعى طهـران مـن وراء توجهها البراجماتي إلى خلق نظام اقتصادي عراقي جديد متشـابه للنظام الإيراني، يمكـن التعامل معه بسهولة في ربط مصير الاسـتثمار والتجارة في العراق بالاقتصـاد الإيراني، لسـد الطريق على الاسـتثمارات الأجنبية والخليجيـة وتداعياتها على الحضور الاقتصـادي الإيراني بالعراق وعلى اسـتخدام إيران للعراق كنافذة اقتصادية هامة في مواجهـة العقوبات والتخفيـف من وطأتها على الداخل الإيراني، بهدف إبقاء العراق بالأخير ضمن دائرة النفوذ الإيراني.

خاتمة: اتجاهات السياسة الإيرانية تجاه العراق 2024م

يتبيـن مـن المعطيـات السـابقة أن التوجه البراجماتـي الإيراني لتعزيز النفـوذ الإيراني في السـاحة العراقية فـي 2023م، يرتبـط بدوافع داخلية وإقليمية ودولية ضاغطة وخانقة بشـدة للنظام الإيراني، لكن حـال نظرنا لثوابت النظام الإيراني ومركزية الإيديولوجيا في بنيته وهيكله، ورسوخ مسألة تدشـين جبهات عسكرية تحمل لواء المشـروع الجيوسياسـي، ندرك أن تبديل الأدوات من عسـكرية إلـى برجماتية لا تعكس تحولًا إسـتراتيجيًا إنما تحولًا تكتيكيًا يتماشـى وطبيعة الظروف الداخلية والإقليمية والدولية، كما أن التوجـه البراجماتي لا يعني -في العقلية الإيرانية- إقامة علاقات ثنائية بمنفعة متبادلة كما هو معهود في العلاقات الدولية، وإنما يتوقع إمكانية أن تطوع إيران الأبعاد البراجماتية لخدمة أغراضها المذهبية والتوسعية أيضًا.

وكذلك لا يعني إلغاء التوجه العسـكري عند الحاجة للحفاظ على النفوذ، بدليل ترويج جماعة «أصحاب الكهـف» الموالية لإيـران في يونيو 2023م، لثلاثة جماعات واجهة جديدة مناهضة للحضور الأمريكي في العراق: «كتائب سـيف الله» و«كتائب كـربلاء» و«كتائب الصابرين» لربطها مباشـرة بالحرس الثوري الإيراني مقارنةً بالمجموعـات التقليدية التـي أصبحت تراعي مصالحها الخاصة والشـخصية مـع المصالح الإيرانية، وتضمن تنفيذ المهـام الإيرانية بدون بصمـات إيرانيـة، كمـا قصفت ميليشـياتها المسلحة أهدافًا أمريكية في العراق وسوريا على خلفية العدوان الإسرائيلي على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023م.

وعلـى ضـوء المعطيـات السـابقة، مـع مسـتجدات السـاحة الإقليميـة والدولية في ظل الحرب الإسـرائيلية على غزة، وإمكانية أن يغير حزب الله قواعد الاشـتباك مع إسـرائيل لتتسـع الحرب إلى حرب إقليمية، يتوقع خلال العام 2024م، إعادة تفعيل الأدوات العسـكرية بقوة للحفاظ على النفـوذ ومجابهة التهديدات المتصاعـدة أمام ما تسـميه إيران بـ «محور المقاومة»، ويرتبط حجم التصعيد وتفعيل الأداة العسـكرية بقوة بتقديراتها لحجـم التحديات لمشروعها ممثلًا بمحور ما أسمته بـ«المقاومة».

ثالثًا: تحديات النفوذ الإيراني في سوريا

توقع التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2022م، أن يدفـع تشـابك المصالـح وصـراع النفوذ جـرَّاء الأزمـة الأوكرانية وتشـابكات العلاقات الأمريكية-الإيرانيـة وتداعياتهما على العلاقات بين الفاعلين في الملف السـوري، إلى بقاء الدور الإيراني فـي حدود الثبـات دون تصعيد كبير أو تراجع، وحملت مجريات التطـورات في الملف السـوري لعام 2023م سـياقًا مماثلًا لما طرحه تقريـر العام الذي سـبقه؛ فبقيـت إيران تحت الضغوط الأمريكية والتـي حركت من تواجدها العسكري على الساحة السـورية إما عبر عملية استنفار عسـكري لتواجدها الميداني السوري، أو عبر عمليات الاسـتهداف العسـكري لمواقع تواجد النفـوذ الإيراني. بالمثل خضـع التواجد الميليشـياتي لإيران في سـوريا إلـى عمليات تصعيد في الاسـتهداف الإسـرائيلي لها، وازداد هذا السِـجال مع دخول الأزمة الفلسـطينية-الإسـرائيلية مرحلـةً جديدة بعد انـدلاع عملية «طوفان الأقصى»، وما حمله ذلك من تداعيات ومسـارات مؤثرة على الوضع الإقليمي والنفوذ الإيراني في سوريا خاصة.

1. اسـتنفار عسـكري أمريكـي وتصعيد ضد التواجد الإيراني:

أحدث الحراك الأمريكي على طول خط المثلث الحدودي العراقي-السـوري-الأردني، تحشيدًا عسكريًا وتسليحًا للقوات الأمريكية باتجاه معبر القائم الحدودي مع سـوريا، وإدخـال الآليات والمعـدّات العسـكرية لتعزيـز الحضـور في المناطق السورية القريبة من الحدود العراقية، وإجراء تمارين عسكرية واسـتطلاعات جوية، بجانب تعزيزات عسكرية أخرى لقوات التحالف الدولي في قواعدها العسـكرية في مناطق شرق سوريا. وإلى جانب مسـائل التسليح السابقة، جاءت زيـارات القيادات العسـكرية الأمريكية رفيعة المستوى إلى هذا المثلث الحدودي، لتؤكّد مجمل هذه التحركات علـى أهمية المنطقة في الاستراتيجية العسـكرية الأمريكية وتطلعاتها في توجيه الرسـائل لطهران عبر خلق وسائل ردع

قسرية لجذب إيران إلى الساحة الدبلوماسية فيما يتعلق بملف المفاوضات النووية، من خلال تطوير سلوك تكتيكي مرحلي لتنظيم جزء من الحدود، والحد من مجال المناورة ومصادر التهديد المتاحة أمام طهران وميليشياتها في سوريا.

وفي الواقع؛ فإنّ طهران بدت غير مرتاحة لعودة الزخم الأمريكي للمنطقة، وتنامت مشاعر القلق الإيرانية من احتمالية تنفيذ واشنطن لعمليات عسكرية على خط الحدود الثلاثي من شأنها الإضرار بمشروع إيران الاستراتيجي[1]، والمتمثل بالطريق البري الممتد من طهران إلى البحر المتوسط مرورًا بالعراق وسوريا ولبنان. وقد وجدت إيران في تصاعد الغضب الشعبي تجاه واشنطن بعد موقفها الداعم للهجمات الإسرائيلية على غزة، فرصةً لممارسة ضغوطات ميدانية محسوبة بدقة لحلفائها ووكلائها في سوريا والعراق في ضرب المصالح الأمريكية ببطء حتى تحقق ما هو مهم في استراتيجيتها الإقليمية، وهو الضغط على أمريكا في تفكيك قواعدها في المنطقة والانسحاب منها.

2. تحييد ارتدادات صراع غزة على المصالح الإيرانية في سوريا:

شكَّل الصراع الذي اندلع في 07 أكتوبر 2023م بين حركة حماس وإسرائيل في غزة إحراجًا كبيرًا لإيران، وفرض على المسؤولين الإيرانيين

السير على حبل مشدود في مقاربتهم بين التزامها بسرديتها الأيديولوجية التي جعلت من تحرير القدس قضيةً مركزية، ودُشنت من أجلها الأحلاف والمحاور، وبين حساباتها العملية للمخاطر والتكاليف التي قد ينعكس عليها في حال السير بمسار أكثر تصعيدًا في المنطقة. ومن أجل الإبحار في هذا التوازن الدقيق، تبنَّت الحكومة الإيرانية خطابًا منمقًا بين التهديد بعدم بقاء طهران وأدواتها في المنطقة كمجرد مراقب للأحداث، حيث كلَّفت إيران وكلاءها في سوريا بتنفيذ هجمات على القواعد الأمريكية في المنطقة وعلى شمال إسرائيل، وصِفت بأنها «محدودة ومضبوطة الإيقاع وخاضعة للتقييم الإيراني»[2]، وبين نفي وزير خارجيتها حسين أمير عبد اللهيان[3]، مسؤوليةَ بلاده عن هجمات على مصالح أمريكية في سوريا والعراق، وأن الفصائل المُسلحة التي تشن تلك الهجمات مسؤولة بحد ذاتها عن قراراتها في مهاجمة القواعد الأمريكية في سوريا والعراق.

هذا التوازن الدقيق في مسار التعامل الإيراني مع أحداث الصراع المستجد في غزة، يهدف في إطار استراتيجيتها العامة إلى فرض التواجد الإيراني في خضم ما تشهده المنطقة من تقلبات وتحولات سياسية وعسكرية، بل بدت محاولات طهران بالتلويح بقدرتها على إدارة تحركات ميليشياتها في سوريا والمنطقة كسياق تقليدي تكرره طهران لتسويق مقارباتها الدبلوماسية المعتادة، والتي لطالما تقترح أن تكون شريكةً في فكفكة عقد وحلّ نزاعات تقف وراءها.

وكذلك هدفت طهران من التنصل الظاهري لتحركات ميليشياتها في سوريا وإدارتها من الخلف، إلى مضاعفة وتيرة الضغط على الإدارة الأمريكية في عدد من الملفات ومن بينها ملف الانسحاب الأمريكي من سوريا والعراق، وهي غاية سعت إليها كلٌ من طهران ودمشق وموسكو[4]، عبر محاولات تحريض بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وبين القبائل العربية المحلية، والتي اشتبكت مع بعضها في أغسطس

(1) خبر كزاری تسنیم، یادداشت اختصاصی| ماموریت ناکام فرمانده سنتکام و خواب شوم آمریکا در شرق سوریه، (14 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 29 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3QJLk7t.

(2) The Middle East Media Research Institute, Arab News Sites: Iran Running Joint Resistance Axis Operations Room; Plans To Open Up Syrian Front Against Israel; Shi'ite Militias In Iraq Threaten To Escalate Attacks On U.S. Targets In Iraq, Syria. 19 Oct 2023. Accesses on:15 NOV, 2023. https://bit.ly/3szhgDD.

(3) إندبندنت فارسی، امیرعبداللهیان: ما پشت حمله پهپادی به آمریکا در دریای سرخ نبودیم، (25 آبان 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3MQUtKB.

(4) Joby Warrick and Evan Hill, Iran plans to escalate attacks against U.S. troops in Syria, documents show, The Washington Post, 01 Jun 2023, Accesses on: 16 Nov 2023. https://bit.ly/3unX0FL.

وسـبتمبر 2023م[1]، وتارة عبـر القيام بعمليات استهداف متكرر تلت التحشـيد الأمريكي على الخط الحدودي بين سوريا والعراق كما أوضحنا سـابقًا، وحملت أحداث صراع غزة سعيًا إيرانيًا مضاعفًا في محاولة إجبار إدارة بايدن على إعادة النظر في نهجها تجـاه الحرب في غزة من خلال زيادة التكاليف على الولايات المتحدة، والضغط بشكل غير مباشر على إسرائيل لوقف هجماتها.

المسار التكتيكي الذي اتخذته طهران يهدف إلى تجنب الدخول في صدام مباشـر أو الانجرار نحو أزمة كبيرة مع واشنطن أو تل أبيب قد يعرض للخطر قوةَ الردع التي اكتسبتها طهران بتحالفاتها الإقليمية وشـبكة وكلائها في سوريا وغيرها في المنطقة، أو إحـداث تحول كبير في العلاقة بين نظام الأسد وإسـرائيل، وهي علاقة ظلت هادئةً منذ عام 1973م ولم تتجاوز فيها حدود المناوشات بين الطرفين بين القصف الإسـرائيلي الجزئي، والرد الحكومي السـوري اللفظي؛ وبالتالي فإن الإخلال بذلك أو دخول طهـران عبر وكلائها في أيّ صراع مباشر يستفز إسـرائيل، قد ينتج عنه إضعاف لوكلائها وميليشياتها.

3. حراك السـويداء والتصعيد ضد السـلوك الإيراني في الجنوب السوري:

شهدت محافظة السويداء، جنوب غرب سوريا، احتجاجات انطلقت في أغسـطس 2023م، هي الأضخم منذ عـام 2011م، وحمل هـذا الحراك طابعًا مطلبيًا شكّل فيها تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، بجانب تراجع مسـتوى الخدمات التي تقدمها حكومة بشـار الأسـد، المحركات الأساسـية لهذا الحراك. ولكن أظهرت فعاليات الحراك منعطفًا جديدًا، بحمله لشـعارات ذات بُعد سياسـي، وخاصةً مـن خلال التأكيد على مطالب تتعلق بالاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السـورية خلال السـنوات الماضية مع روسيا وإيران، ووقف اتفاقيات الاسـتثمار في الموانئ السـورية والمطارات وشراء العقارات وعمليات التشـييع وتجنيس الأجانب والتي تنشط فيها إيران بكثافـة في الجنوب السـوري. فيما اعتبر آخرون أن جوهر الأمر هو سـلوك إيران في سوريا بشكل عام، وتركيزها على بث الفوضى وخلخلة الأمن النسـبي في مناطق الحـراك، عبر صنع عصابات الجريمة ونشـر المخدرات في جنوب سـوريا على وجـه الخصوص. وظهـر ذلك في تصريحات أدلى بهـا رئيس طائفـة الدروز في سـوريا، حكمت الهجري، الذي اعتبـر فيها أن إيران دولة محتلة لسوريا منذ لحظة دخولها إليها عقب انـدلاع الثورة السـورية، وإلزامية الجهاد ضد الميليشيات الإيرانية في سوريا[2].

هذا الموقف القوي تجاه إيران الذي عبَّر عنه حراك السـويداء، أربك الوجـود الإيراني لجهة أن بقاء واسـتقرار نظام دمشـق يُـشكل خيارًا استراتيجيًا للمصالح الإيرانية، كما يمثل استقرار الجنوب السـوري وتبعيته لحكومة بشار الأسد أهمية مماثلة، لا سـيما وأن الجولان بالنسـبة لمشـروع إيران تعد من أهم النقاط العسـكرية المتقدمـة في إدارة صـراع المصالح بينها وبين المصالـح الإقليمية والدولية، والاسـتثمار في جهود الميليشـيات الولائية متعددة الجنسيات في سـوريا من أجل رفع أو خفض التصعيد على الجبهات بناءً على التفاهمات والحاجة الإيرانية لتلك التفاهمات. ووفق هذا المنظور فإن أي تحدٍ قد تواجهه الحكومة السـورية في هذه المنطقة واحتمالية خروجها من سيطرتها، يمثل في ذات الوقت خسـارة إيرانية لبطاقة الحدود، وبالتالي خسـارة لبطاقة التلويح بقرار الحرب أو السلام، وهي نقطـة مهمة جـدًا لإيران على المسـتوى الاستراتيجي والسياسي والعسكري على المدى الطويل.

خاتمة: التحديات الإيرانية في سوريا ومسارات وتوقعات لعام 2024م

المشـهد العام للنفوذ الإيراني في سـوريا لعام 2023م، كشـف عن تحديات عِدة تواجه النفوذ الإيراني في سوريا، لا سيما وأن أحد أهم مرتكزات الاسـتراتيجية الإيرانية في سـوريا والمتمثلة في الحفاظ على نفوذها وسـيطرتها على شرقي سـوريا وجنوبها، بـات تحت مجهـر المراقبة العسكرية الأوسـع لكل من واشنطن وتل أبيب، وتحت الضغط السياسـي الذي تواجهه حكومة بشار الأسد جرَّاء تعالي الاعتراض على سياساته وتدخلات حلفائه في الجنوب السوري. وأضاف الصـراع في غزة ومـا فرضه مـن حالة تصعيد عسكري وسياسـي متبادل بين أطرافه الفاعلة، عـاملًا إضافيًا للمسـار الذي تواجهـه طهران، حيث يظهـر من خلال قراءة السـلوك الإيراني، حرص طهـران علـى توظيف حالـة الارتباك الدولي وتشتت مواقفه في تحقيق مصالحها، مع تجنّب الانجرار إلى مواجهة مفتوحة مع القوات

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، الاستنفار العسكري الأمريكي على المثلث الحدودي العراقي – السوري – الأردني.. الدوافع والسيناريوهات، (21 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 16 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3MRKDI6.
(2) سوريا، الشيخ حكمت الهجري يدعو للجهاد ضد الميليشيات الإيرانية في السويداء، (13 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/47GH0wC.

الأمريكية في المنطقة، قد تكلفها خسائر لمكاسبها الاستراتيجية التي أحرزتها خلال الأعوام السابقة.

وفي ضوء ذلك، يمكن توقع استمرار التصعيد الإيراني المنضبط ميدانيًا عبر ميليشياتها في سوريا خلال العام 2024م، مقابل رد فعل مماثل من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا خلال المرحلة القادمة، ومن غير المرجح ذهاب طهران بعيدًا بالتصعيد العسكري في سوريا، لارتباط سلوكياتها الخارجية بقضايا داخلية مهمة، كالاستياء العميق من أداء الحكومة الإيرانية، والمعارضة الداخلية المتنامية لاستراتيجيتها الإقليمية والتي لابد وأن تؤخذ بعين الاعتبار في سياسة إيران الخارجية والأمنية. كما يرتبط سلوك إيران الخارجي ومدى قدرتها على تخفيف التحديات التي يشهدها نفوذها في سوريا أيضًا بأهداف سياستها الخارجية؛ فتطوير جولة صراع متبادل على الأراضي السورية ربما يضر أو يُبطئ مساعي إيران لإرساء ترتيبات إقليمية جديدة تتعلق إما بمسار المصالحة السعودية-الإيرانية المرهونة بمراعاة الأخيرة المصالح الأمنية الخليجية، وبتسريع التقارب العربي-السوري المرهون أيضًا بتهدئة الجبهة الجنوبية السورية وتقليص تكتيكي لأنشطة الميليشيات الإيرانية، علاوةً على تجنب استعداء الغرب لإبقاء خيار استئناف مفاوضات العودة للاتفاق النووي قائمًا.

العامل الروسي أيضًا مهم في لعب دور في مسار التحديات والضغوطات التي تواجهها طهران في سوريا مستقبلًا؛ فاستمرار الحرب الأوكرانية غيرت كثيرًا من أولويات موسكو السياسية في المنطقة خلال العام 2023م، لجهة توسيع فجوة التناقضات بينها وبين واشنطن ومن جهة أخرى رفعت من مستوى التقارب بين موسكو وطهران في العديد من الملفات ومنها الملف السوري، لذلك ليس من المستبعد أن تسعى موسكو في عام 2024م إلى تخفيف الضغط الذي تواجهه ميليشيات إيران في سوريا وتقديم دعم بشكل غير مباشر لطهران في سوريا، إلا أن هذا الدعم، سيكون محدودًا بحسابات مصالح موسكو مع تل أبيب، وبالرغبة الروسية أيضًا بعدم رؤية اندفاع أمريكي أكبر نحو المنطقة وتوسيع صراع جديد قد يضر بسوريا وإيران التي تعتبرهما حليفتين لها.

رابعًا: مقاربة إيران تجاه الأزمة اللبنانية

توقع التقرير الاستراتيجي لعام 2022م، أن يتأرجح النفوذ الإيراني في لبنان جرَّاء عاملين مهمين؛ الأول: خسارة حزب الله الأكثرية اللبنانية، واستعصاء قدرته على فرض خياراته على باقي الكتل النيابية؛ وبالتالي دخول الرئاسة اللبنانية والقدرة الإيرانية في التأثير في هذا المسار مرحلةً من الغموض والارتباك. والعامل الثاني: مسار التفاهمات الأمريكية -الإيرانية وتداعياته على الملف اللبناني. ولم ينحرف المشهد اللبناني لعام 2023م عن المسار والتوجهات التي توقعها التقرير الاستراتيجي لعام 2022م؛ فبقي ملف الرئاسة اللبنانية موضعَ شد وجذب على وقع الانقسام السياسي بين حزب الله وخصومه، ولم تفلح المحاولات الحزبية والإيرانية في فرض خياراتها، وفي المقابل لم تتمكن القوى اللبنانية المناوئة من تحييد حزب الله والتدخل الإيراني نحو القبول بخياراتهما، بل تبنى حزب الله مقاربةً أكثر تشددًا تفضي نحو القبول بمرشحه أو القبول بفراغ أطول. تأزيم الوضع والمشهد اللبناني انسحب أيضًا على محاولات إيران وذراعها الحزبي في توتير الوضع الأمني ومحاولة إرباك الموقف الأمني اللبناني في فترات متفاوتة من العام 2023م.

وبناءً على ذلك، سينقسم هذا الجزء من التقرير إلى محورين رئيسيين؛ يتناول الجزء الأول: إيران وأزمة الشغور الرئاسي.. تمسك بموقف حزب الله وتعطيل للحل السياسي. والثاني: حرب غزة والاعتبارات الإيرانية في تحريك الجبهة اللبنانية.

1. إيران وأزمة الشغور الرئاسي.. تمسك بموقف حزب الله وتعطيل للحل السياسي:

منذ شغور منصب الرئاسة مع انتهاء ولاية الرئيس الأسبق ميشال عون نهاية عام 2022م، دخل الاستحقاق الانتخابي في لبنان مرحلة جديدة من الاستقطاب السياسي، تمثل باستمرار السِجال حول التوافق على مرشح جامع للأحزاب اللبنانية خلال جلسات البرلمان المتعددة. فبينما تمكنت الأحزاب والكتل السياسية الكبرى الأخرى المناوئة لحزب الله من التوصل إلى مرشح توافقي، إلَّا أن حزب الله استمر في دعم ترشيح حليفه رئيس تيار المردة سليمان فرنجية للرئاسة كحل وحيد لإنهاء حالة الفراغ المؤسساتي، ولم يبدِ أيَّ مرونة تُذكر في التعاطي مع التسويات الرئاسية المقترحة سواءً من أطراف خارجية أو داخلية، برغم التكهنات والتوقعات التي حملها الاتفاق السعودي-الإيراني لجهة أن ينعكس ذلك إيجابيًا على المشهد اللبناني، وحالة التغيير التي اعتلت الخطاب الحزبي السياسي، بوصف أمين عام الحزب حسن نصرالله، الاتفاق بالتطور الجيد[1]، في علاقات الدولتين.

أمام هذا المشهد، بنت إيران مقاربتها علنيًا، بالإعلان عن دعمها لأي اتفاق يحصل بين الأطراف الداخلية اللبنانية بشأن انتخاب رئيس للدولة، وتحدث وزير خارجيتها حسين أمير عبد اللهيان بكثير من الدبلوماسية والإيجابية عن الملف الرئاسي اللبناني. إلَّا أنه في الواقع، وبرغم الإعلان عن عدم التدخل في فرض الخيار الحزبي، إلَّا أنها أيضًا لم تضغط عليه لتخفيف مطالبه بما يمنح مساحةً وقدرةً لجميع الأطراف في إيجاد مخرج لأزمة الشغور الرئاسي. وعملت على استنزاف القوى السياسيّة الأخرى واستهداف أعمال اللجنة الخُماسية، بالتعطيل الصريح لمحاولاتها، والمواجهة الخفّية لطروحاتها، ومحاولات الحزب إشعال حلقات العنف لجعل لبنان مصدرَ قلق للمجتمع الدولي، وذلك عبر تفجير الوضع الأمني في المخيمات الفلسطينية أو باستغلال الملفات الإنسانية في ابتزاز المجتمع الدولي والحصول على أثمان سياسية تعزز تحكمه بالدولة اللبنانية.

ويعكس ذلك حرصًا إيرانيًا على عدم التخلي ببساطة عن خيار الحزب في ورقة الرئاسة اللبنانية، والتمسك بلبنان بشكل أكبر وبموقعها التفاوضي، وسط التطورات التي يشهدها الإقليم، ومنها توصل طهران والرياض لاتفاق دبلوماسي رأى البعض أنه سينعكس بالإيجاب على الملف اللبناني والاستحقاق الرئاسي، لكن لا زال الإصرار الإيراني على مبدأ الفصل بين اتفاقاتها في المنطقة وسياساتها الإقليمية ومصالحها الاستراتيجية، ولن تكون الساحة اللبنانية بالنسبة إليها، كموقع أساسي في استراتيجيتها في المنطقة، ملفًا للمساومة وفرض التنازلات[2]، ولا سيما في ظل تجدد زخم الحركة الدولية والإقليمية تجاه لبنان، وترقب اللبنانيين لحراك اللجنة الخماسية والمبادرتين الفرنسية والقطرية المتزامنتين، في إحداث خرق في الملف الرئاسي. التشدد رئاسيًا مرتبط أيضًا إلى حد بعيد بالرهان على تطورات أمريكية-إيرانية محتملة فيما يخص الملف النووي، ومنها أيضًا ما يحدث من إيقاعات في المنطقة وما يُحكى عن سعي واشنطن نحو الدفع إلى علاقات تطبيعية بين السعودية وإسرائيل.

وارتباطًا بحالة الاستعصاء التي اعترت منصب الرئاسة اللبنانية وحسابات الأطراف اللبنانية وحزب الله خاصة، فرضت حالة الشغور الرئاسي تداعيات على المواقع الاستراتيجية في المؤسسات اللبنانية الرسمية الأخرى، ومن بينها المؤسستين الأمنية والعسكرية مع تنحي مدير الأمن العام اللواء عباس إبراهيم واقتراب نهاية ولاية العماد جوزيف عون في العاشر من يناير 2024م لقيادة الجيش، ووسط تعذر القدرة على تعيين قائد جيش جديد بسبب الشغور الرئاسي، انقسمت المواقف السياسية الداخلية ما بين مؤيد للتمديد مشروطًا بجملة توافقات حول التعيينات العسكرية الجديدة، وما بين رافض للتمديد مع المطالبة بتعيين رئيس أركان بالإنابة.

ويقف حزب الله متأرجحًا في هذا السياق ما بين إما المضي بخيار التمديد لعون وسط ما يمر به لبنان من ظروف أمنية حرجة بدءًا من اشتباكات مخيم عين الحلوة وحادثة الكحالة وحالة الاستياء والسخط الداخلي من دور حزب الله خلف هذين الحدثين، وصولًا إلى توترات الجنوب اللبناني مع إسرائيل. وما بين المضي بتوفير الغطاء لخيارات

(1) انصاف، حسن نصرالله: اگر نزدیکی ایران و عربستان در مسیر عادی پیش برود، می‌تواند افق‌هایی را در منطقه باز کند، (19 اسفند 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3MbSEaL.

(2) حسن فحص، عبداللهيان في بيروت... أنجزت المهمة!، إندبندنت، (03 مايو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2023م، https://bit.ly/3Q8av3x.

حليفه جبران باسيل في عدم التمديد لعون، وذلك قطعًا للطريق أمام حظوظه الرئاسية[1]، أو ربما لغاية إحداثِ فراغ في المناصب المسيحية في الدولة، وهي الرئاسة اللبنانية وقيادة الجيش وكذلك في قيادة البنك المركزي اللبناني؛ وبالتالي الإخلال بالتوازنات الطائفية القائمة في لبنان.

2. حرب غزة والاعتبارات الإيرانية في تحريك الجبهة اللبنانية:

استقطبت عملية «طوفان الأقصى» منذ انطلاقها السبت 07 أكتوبر 2023م، الاهتمام العربي والدولي، وتوجهت الأنظار من غزة إلى جنوب لبنان، لرصد موقف إيران وذراعها حزب الله ودوره المرتقب عبر الحدود الجنوبية، باعتبار أن هذا الحدث يمثل اختبارًا حقيقيًا لمفهوم «وحدة الساحات»، وتعددت الاجتهادات والاستنتاجات في معرض محاولة تقدير موقف كل من حزب الله وطهران خاصة، ولكن في العموم اتسم موقف طهران بازدواجية قائمة على النأي بنفسها عن دائرة الصّراع المسلح، عبر التأكيد على عدم مشاركتها في «طوفان الأقصى» الذي نفذته حماس على إسرائيل، وهو مسار ينسجم مع الموقف الأمريكي، والغربي عمومًا، والذي عبّر عنه الرئيس الأمريكي جو بايدن، بأن لا دلائل على تورط إيران في أحداث غزة. وبين إظهار طهران لدرجة كبيرة من الإصرار على الانخراط في النزاع على المستوى السياسي وإبقاء الباب مفتوحًا على احتمالات الانخراط العسكري، عبر التلويح بإمكانية تدخل الميليشيات والمنظمات التابعة لها في الصراع إذا ما تواصلت الهجمات الإسرائيلية

تقدير موقف

اقرأ أيضًا

المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع إيران الإقليمي

يواجه صنّاع القرار في إيران تحدّيات غير محسوبة في تنفيذ المشروع التوسعي الإقليمي في دائرة دول المجال الحيوي الأول القريبة جغرافيًّا من إيران، إذ تحوَّل أحد أهمّ مرتكزات المشروع الإيراني الإقليمي، المتمثل في الخريطة المذهبية السكانية والطبقات الفقيرة والشبابية العريضة، التي طالما تعوِّل عليها إيران في عمليات الدمج والشحن الطائفي لضخ الدماء في شرايين مشروعها التوسعي العابر للحدود، إلى أكبر فاجعة باتت تؤرق قياداتها الدينية والسياسية، وهم يشاهدون انفراط عقد الاحتجاجات في أهمّ دولتين عربيتين لتنفيذ مشروع إيران الإقليمي...

(1) طوني بولس، قيادة الجيش اللبناني بين «انتقام» ميشال عون وحسابات «حزب الله»، اندبدنت، (20 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3T3WfMj.

على غـزّة[1]، ومحاولـة إظهار امـتلاك طهران لمقاليد القرار نيابةً عنها في هذه المنظمات سواءً في حـزب الله أو تلك المتواجـدة في المخيمات الفلسطينية جنوبي لبنان، وخصوصًا تمكنها من امتلاك زمام السيطرة على مخيم عين الحلوة[2].

تأتي وجهة نظر القيـادة الإيرانية المتأرجحة بين التماهي مع الموقف الغربي وبين الإمسـاك بقرار حلفائها وقيادتهم من المقعد الخلفي، وسط **حسـابات دقيقة** بعدم الرغبة فـي تورط طهران على نحو مباشر في القتال بما يقصيها عن دورها التقليدي ويضعها في مواجهة الولايات المتحدة. كما أن استمرار الأوضاع كما هي عليه أطول فترة دون تصعيد أكبر وانخراط الحزب لمشاركة أكبر في هذا الصراع، من الممكـن أن تخدم المصالح الاسـتراتيجية لطهران بشكل أكبـر، عبر تعطيل المفاوضـات الأمريكية-السـعودية ونسـف مشروع الممر الهندي من جهة أخرى.

أمام هـذه الاعتبـارات جاء خيـار حزب الله مناوشـةَ إسـرائيل في الأيام الأولى للحرب بين حماس وإسـرائيل، عبر مزارع شبعا، وقد أضحت المكان المتعارف عليه لتبادل الرسائل النارية بين الحزب وإسرائيل منذ العام 2006م، بهدف تجنب الانتقال من حـرب المواقع الثابتـة إلى مرحلة تجاوز الخطوط الحمراء، أو القيام بعمليات خاصة فـي الداخل الإسـرائيلي، بما يبقـي الوضع بين الطرفين تحت السـيطرة، ولا يفاقم من وضعية الحزب الشـعبية والسياسـية في لبنان، خاصة في ظل الرفض الشعبي الذي يواجهه الحزب من قبل معظم اللبنانيين بما فيهم بيئته التي لم تعد حاضنةً له.

ولكـن بلا شـك لا يعنـي أيضًا الاسـتبعاد بالمطلق للحرب، خصوصًا أنه في حال استمرت الأوضاع داخل فلسطين، وعلى الحدود اللبنانية-الإسـرائيلية، سـيقود بالحصيلة السياسية إلى إضعاف درّة التاج الإيراني في المنطقة، ويضعف من سرديتها وشـعاراتها في تحرير القدس والتي مكنتها من مـد أذرعها وخلاياها فـي المنطقة. وبالتالي، يمكـن القول إن اعتبـارات المصلحة هي مـن وجهت بوصلة المقاربـة الإيرانية خلال انـدلاع الأزمـة الفلسـطينية، وسـتبقى أيضًا المحددة مسـتقبلًا فـي الموقـف الإيراني حال استمرت المناوشات بين الجبهتين الإسرائيلية-الفلسطينية، وكذلك الإسرائيلية-اللبنانية وذلك بناءً على المستجدات الإقليمية والدولية.

خاتمة: اتجاهات ومسارات المقاربة الإيرانية في ملف أزمة الشغور الرئاسي وتوتر الحدود الجنوبية

في ضوء أزمة شغور الكرسـي الرئاسي في لبنان والتي تجـاوزت العام، والأزمة المسـتجدة على الحـدود اللبنانيـة الجنوبية، بـات من الواضح صعوبة قراءة مستقبل المشهد اللبناني، في ظل ما يشـهده الوضع اللبناني من تباين واضح بين الأطراف اللبنانية الداخلية على تسـمية مرشح رئاسي وتمسك حزب الله بخيار القبول بمرشحه أو استمرار الفراغ الرئاسي، وتعزيز موقف طهران من الحزب والدخول كطرف مُعرقل لمسار المجموعة الخماسية، مما يعني إطالةَ أمد الأزمة في لبنان، ما لم تقرر طهران والحـزب التراجع والذهاب في اتجـاه التقاطع مع الموقـف الدولي والمعارضة على «خيـار ثالـث». ولا يبدو أنّ هـذا وارد في هذه المرحلة، لا سـيما وأن الأحداث المتسارعة على الأراضي الفلسـطينية، منذ عملية «طوفان الأقصى» وما أعقبها من حرب إسرائيلية متجدّدة على قطاع غزة، معطوفـةً بتوتر على حدود لبنان الجنوبية، قد فاقمت المخـاوف من انزلاق لبنان نحو مشهد مستقبلي أكثر تأزمًا من السابق، إلا أنه في المقابل فقد منحـت إيران أيضًا ورقةَ تفاوض عبـر التلويح بامتلاكهـا ورقةَ الحرب والسـلم في الجانـب اللبناني، وعلى الأرجح ستسـتثمر طهران في هذه الورقة مسـتقبلًا بُغية فرض أمر واقع جديد، وتوجيه رسـائل إلى المجتمع الدولي بأن طريـق الخروج من الأزمـات اللبنانية بيدها وليس بيد الدولة اللبنانية، وأن الحلول ومعالجة الملفـات السياسـية والأمنية الاسـتراتيجية والمرتبطة باستقرار لبنان والمنطقة، لا تمر إلّا من خلال التفاوض معها وعبرها.

(1) خبر كزاری مهر، جنایات جنگی علیه فلسطین را تحمل نخواهیم کرد، (21 مهر 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 14أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3M983Zo.
(2) خيرالله خيرالله، عين الحلوة والجنوب في منظومة القواعد الإيرانيّة، أساس ميديا، (14 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 17 أكتوبر 2023م، https://bit.ly/3Qljlw4.

الموقف الإيراني من مبادرة السلام في اليمن

في عام 2023م حظي الملف اليمني باهتمام ساحات دولية متعددة، ابتداءً من الأمم المتحدة ممثلةً بمبعوثها لليمن هانس بروندبيرغ من خلال زياراته الدولية والإقليمية المتعددة وإحاطته المستمرة لمجلس الأمن الدولي وكذلك الإدارة الأمريكية ممثلةً بمبعوثها الخاص لليمن تيم ليندركينغ بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي، والعديد من القوى الدولية والإقليمية وكذلك المنظمات الدولية التي بدورها دعمت الجهود والمبادرات التي تقودها السعودية لإحلال السلام في اليمن.

توقعات بعض المراقبين تُشير إلى صعوبة الوصول إلى سلام شامل ودائم مع جماعة «الحوثي»، وذلك لعدة اعتبارات متعلقة بالأساس بالموقف «الحوثي» المتعنّت من التعايش السلمي مع المكونات اليمنية الأخرى.

نجاح العملية السياسية في اليمن يعتمد في المقام الأول على مدى جدية موقف المكونات اليمنية من إنهاء الصراع القائم بعيدًا عن التوجهات الإيرانية، وتغليب مصلحة اليمن والشعب اليمني.

لا يوجد سبيل لحلٍ مستدام في اليمن إلا بانخراط جميع المكونات اليمنية في مباحثات مباشرة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

يقوم المشروع الإيراني في دول المنطقة على التمدد في مناطق النفوذ والمحافظة على المكتسبات التي حققتها إيران في هذا الشأن؛ وبالتالي من المستبعد أن يكون لإيران أي دور إيجابي ومحايد في العملية السياسية في اليمن.

عملت المملكة العربية السعودية بشكل متواصل من أجل إيجاد حلٍ سياسي في اليمن وبناء حكومة وطنية تشترك فيها جميع المكونات السياسية اليمنية.

أسفرت جهود السعودية وسلطنة عُمان في صنع أجواء سياسية إيجابية، ساهمت في تخفيف حدة التوترات الداخلية بين الأحزاب والمكونات اليمنية ومهَّدت الطريق لإيجاد حلول للقضايا الإنسانية الملحَّة والقضايا المتعلقة بالغذاء والدواء، والوقود، والكهرباء، والمياه.

زيارة وفد سعودي بقيادة سفير خادم الحرمين الشريفين محمد آل جابر، للعاصمة صنعاء في شهر أبريل 2023م، لبحث سُبل الحل السياسي الشامل والمستدام في اليمن.

قام وفد «حوثي» بزيارة العاصمة السعودية الرياض في منتصف شهر سبتمبر 2023م، برئاسة محمد عبد السلام، رافقه وفد من سلطنة عُمان بعد دعوة وجهتها السعودية لجماعة «الحوثي».

رحّبت الحكومة اليمنية الشرعية ممثلةً بـ «مجلس القيادة الرئاسي» بمساعي المملكة العربية السعودية والمساعي الأممية والدولية الهادفة لدفع الحوثيين للتعامل الجاد مع دعوات السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني.

آفاق الأزمة الأمنية لعام 2024م

وفقًا للمؤشرات الإيجابية النسبية التي سادت المشهد اليمني في عام 2023م من المرجّح أن يستمر إيقاع المسار السياسي والتهدئة العسكرية في التصاعد في عام 2024م.

قد ينتُج عن ذلك بوادر إيجابية جديدة تمهد الطريق لسُبل جديدة لإيجاد حل سياسي شريطة أن تستمر

قد تغيّرُ إيران من سياستها تجاه اليمن بشكل تدريجي أو نسبي وذلك في سبيل تعزيز مكاسب المصالحة مع السعودية.

مقاربة إيرانية جديدة لتعزيز النفوذ في العراق

اعتمدت إيران في تنفيذ مشروعها الجيوسياسي في العراق منذ قرابة أكثر من عقدين من الزمان على أدوات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية، وظَّفتها جميعًا في توقيتات متزامنة، غير أنها أعطت الأولوية لمقاربة تُعلي من العسكرة لتعظيم ضغطها على القرار العراقي في الداخل والخارج، إلى أن صارت قضية العسكرة معقدة فاقمت التحديات أمام النظام الإيراني، ولذلك تبنَّت إيران في العراق في 2023م، مقاربةً جديدة تقوم على الأدوات البراجماتية لتعزيز نفوذها في الساحة العراقية.

ومـــــن أبـــرز مظـاهر المقـاربة الإيرانية الجديدة في العـراق مـا يـلي

1. تدشين شركات اقتصادية عراقية موازية تابعة للحشد الشعبي المدعوم إيرانيًا.
2. توجهت إيران نحو تنفيذ مشاريع وممرات الربط التجاري مع العراق لاستعادة أهميتها بالنسبة لخارطة المحاور والممرات التجارية واللوجستية العالمية.
3. سعت طهران للترويج للمقترح العراقي لإنشاء الممر الدولي «ممر التنمية»، والذي يربط 10 دول بجانب العراق بينها السعودية وتركيا وإيران، لكونها تُعد من أوائل الدول المستفيدة من تلك المشاريع.
4. كثَّف المسؤولون الإيرانيون التجاريون زياراتهم بشكل كبير للعراق خلال 2023م، مقارنةً بزيارات المسؤولين العسكريين، للتأكيد على التوجه البراجماتي.
5. أثناء زيارة الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد لطهران في أبريل 2023م، كان أول طلب من نظيره الإيراني إبراهيم رئيسي، هو رفع سقف العلاقات التجارية من 10 مليارات دولار إلى مستويات أعلى.
6. وقَّعت إيران على اتفاق أمني مع الحكومة العراقية لإيقاف الضربات العسكرية تجاه الشمال العراقي ضد المعارضة الكردية-الإيرانية المسلحة في كردستان العراق، مقابل تعزيز نفوذ حكومة بغداد في الشمال العراقي.

ربما توصَّلت إيران إلى قناعة بأنه ليس هناك حاجة ملحة لمزيد من العسكرة لا سيما في ظل تداعيات الانتقادات الإقليمية والدولية الواسعة للعسكرة، وإلى قناعتها بأن بوابة تحسين علاقاتها مع الدول العربية والخليجية وخصوصًا السعودية تتمثَّل في تبني البراجماتية للانفتاح على القوى والنُخب الوطنية الساعية إلى إرساء دولة بمفهومها السيادي والاستقلالي والعروبي.

لربما تسعى طهران من وراء توجهها البراجماتي إلى خلق نظام اقتصادي عراقي جديد مشابه لنظامها الاقتصادي. يمكن التعامل معه بسهولة في ربط مصير الاستثمار والتجارة في العراق بالاقتصاد الإيراني.

مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، وإمكانية تغيير قواعد الاشتباك بين الأذرع الإيرانية وإسرائيل، يتوقع خلال 2024م، إعادة تفعيل الأدوات العسكرية للحفاظ على النفوذ ومجابهة التهديدات المتصاعدة أمام ما تسميه إيران بمحور المقاومة.

تحديات النفوذ الإيراني في سوريا

بالتوازي مع التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة مؤخرًا، وخصوصًا بعد اندلاع عملية «طوفان الأقصى»، ربما تغيرت خريطة المنطقة عسكريًا. كما أحدث الحراك الأمريكي على طول خط المثلث الحدودي العراقي-السوري-الأردني، تحشيدًا عسكريًا وتسليحًا للقوات الأمريكية باتجاه معبر القائم الحدودي مع سوريا، وإدخال الآليات والمعدّات العسكرية لتعزيز الحضور في المناطق السورية القريبة من الحدود العراقية، وإجراء تمارين عسكرية واستطلاعات جوية، بجانب تعزيزات عسكرية أخرى لقوات التحالف الدولي في قواعدها العسكرية بمناطق شرق سوريا. وإلى جانب مسائل التسليح السابقة، جاءت زيارات القيادات العسكرية الأمريكية رفيعة المستوى إلى هذا المثلث الحدودي، لتؤكّد مجمل هذه التحركات على أهمية المنطقة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وتطلعاتها في توجيه الرسائل لطهران عبر خلق وسائل ردع.

أبرز التطورات والـرسـائل العسـكريـة

- طهران بدت غير مرتاحة لعودة الزخم الأمريكي للمنطقة، وتنامت مشاعر القلق الإيرانية من احتمالية تنفيذ واشنطن لعمليات عسكرية على خط الحدود الثلاثي من شأنها الإضرار بمشروع إيران الاستراتيجي.
- تبنَّى النظام الإيراني خطابًا منمقًا بين التهديد بعدم بقاء طهران وأدواتها في المنطقة كمجرد مراقب للأحداث، وبين نفي مسؤولية بلاده في شن هجمات على مصالح أمريكية في سوريا والعراق.
- وجدت إيران في تصاعد الغضب الشعبي تجاه واشنطن بعد موقفها الداعم للهجمات الإسرائيلية على غزة، فرصةً لممارسة ضغوطات ميدانية محسوبة بدقة لحلفائها ووكلائها في سوريا والعراق في ضرب المصالح الأمريكية ببطء.
- هدفت طهران من التنصل الظاهري لتحركات ميليشياتها في سوريا وإدارتها من الخلف، إلى مضاعفة وتيرة الضغط على الإدارة الأمريكية في عدد من الملفات.
- شكَّلَ الصراع الذي اندلع بين حركة حماس وإسرائيل في غزة إحراجًا كبيرًا لإيران وفرضَ على المسؤولين الإيرانيين السيرَ على حبل مشدود في مقاربتهم بين التزامها بسرديتها الأيديولوجية التي جعلت من تحرير القدس قضيةً مركزية، وبين حساباتها العملية للمخاطر والتكاليف في حال التصعيد

السـيـنـاريـو

المرجح

استمرار التصعيد الإيراني المنضبط ميدانياً في سوريا عبر الميليشيات خلال العام 2024م، مقابل رد فعل مماثل من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي.

غير المرجح

أن تصعد إيران عسكريًا في سوريا، لارتباط سلوكياتها بقضايا داخلية مهمة، كالمعارضة الداخلية المتنامية للتدخلات الخارجية، وقضايا خارجية تتعلق بمسار المصالحة السعودية -الإيرانية وتحسين علاقات الأخيرة بمحيطها العربي والمرهونة بتقليص التدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية.

مقاربة إيران تجاه الأزمة اللبنانية

منذ شغور منصب الرئاسة مع انتهاء ولاية الرئيس الأسبق ميشال عون، دخلَ الاستحقاق الانتخابي في لبنان مرحلةً جديدة من الاستقطاب السياسي، تمثَّلت باستمرار السِجال حول التوافق على مرشح جامع للأحزاب اللبنانية خلال جلسات البرلمان المتعددة. فبينما تمكَّنت الأحزاب والكُتل السياسية الكبرى الأخرى المناوئة لحزب الله من التوصل إلى مرشح توافقي، إلَّا أن حزب الله استمر في دعم ترشيح حليفه رئيس تيار المردة سليمان فرنجية للرئاسة كحل وحيد لإنهاء حالة الفراغ المؤسساتي، ولم يبدِ أيَّ مرونة تُذكر في التعاطي مع التسويات الرئاسية المقترحة سواءً من أطراف خارجية أو داخلية.

استقطبت عملية «طوفان الأقصى» منذ انطلاقها الاهتمامَ العربي والدولي، وتوجَّهت الأنظار من غزة إلى جنوب لبنان، لرصد موقف إيران وذراعها حزب الله، ودوره المرتقب عبر الحدود الجنوبية.

التكهنات والتوقعات التي حملها الاتفاق السعودي-الإيراني، تشير الى إمكانية انعكاسها إيجابيًا على المشهد اللبناني.

عملت طهران على استنزاف القوى السياسيّة الأخرى واستهداف أعمال اللجنة الخُماسية، بالتعطيل الصريح لمحاولاتها، والمواجهة الخفيّة لطروحاتها، ومحاولات حزب الله إشعالَ حلقات العنف لجعل لبنان مصدرَ قلق للمجتمع الدولي.

ترقب اللبنانيين لحراك اللجنة الخماسية والمبادرتين الفرنسية والقطرية المتزامنتين في إحداث خرق بالملف الرئاسي

الإصرار الإيراني على مبدأ الفصل بين اتفاقياتها في المنطقة وسياساتها الإقليمية ومصالحها الاستراتيجية.

التشدد رئاسيًا مرتبط أيضًا إلى حد بعيد بالرهان على تطورات أمريكية-إيرانية محتملة فيما يخص الملف النووي، ومنها أيضًا ما يحدث من إيقاعات في المنطقة وما يُحكى عن سعي واشنطن نحو الدفع إلى علاقات تطبيعية بين السعودية وإسرائيل.

بنت إيران مقاربتها علنيًا، بالإعلان عن دعمها لأي اتفاق يحصل بين الأطراف الداخلية اللبنانية بشأن انتخاب رئيس للدولة.

في ظل التباين الواضح بين الأطراف اللبنانية حول تسمية مرشح رئاسي، يتوقع أن يصر حزب الله ومن خلفه إيران على بالتمسك بخيار القبول بمرشحه أو استمرار الفراغ الرئاسي.

الأحداث التي شهدها قطاع غزة، قد تؤدي الى انزلاق لبنان إلى مشهد مستقبلي أكثر تأزمًا من السابق خاصة إذا دخل حزب الله في الحرب لصالح حركة حماس، أما دخول حزب الله على خط الحرب بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، يبدو أنه مرتبط بالمصالح الإيرانية والقلق من احتمالية أن يؤدي التورط في الحرب، إلى توجيه ضربات موجعة إلى كل من لبنان وحزب الله.

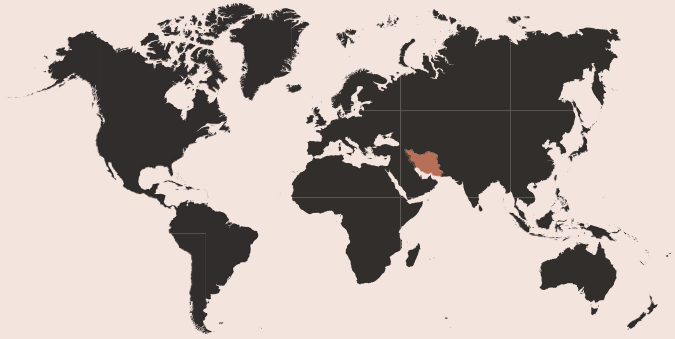

علاقات إيران بالقوى الإقليمية والدولية

تأرجحت العلاقات الإيرانية-الأمريكية خلال 2023م، بين الانفراج والتعقيد في العديد من الملفات العالقة، ورغم نجاح صفقات تبادل السجناء بين البلدين، فإنّ التفاهمات لم تؤدِ إلى حدود انفراج نوعي في الملف النووي. علاقات إيران بأوروبا لم تكُن بأفضل حال من علاقاتها مع الولايات المتحدة، حيث استمر الاحتجاز الإيراني لمواطني بعض الدول الأوروبية بغية مبادلتهم بسجناء إيرانيين، كما استمر السخط الأوروبي من استمرار الدعم الإيراني لروسيا في حربها ضد أوكرانيا. احتدام التنافس الإقليمي والدولي للنفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز، أقلق إيران فبدأت في تعزيز مكانتها في هذه المنطقة التي تعتبرها طهران حديقة خلفية بالنسبة لها. تحظى باكستان بأهمية كبيرة في الإستراتيجية الإيرانية، لكن يبدو أن علاقة البلدين خلال حكومة عمران خان تختلف كثيرًا عن الحكومة الحالية، حيث سيطرت الملفات الأمنية على علاقة البلدين إبان فترة عمران خان، بينما أرسى شهباز شريف فصلًا جديدًا من التعاون مع إيران ضمن سياسة التوازن. أما العلاقات مع أفغانستان، فقد وصلت إلى ذروة التصعيد لكنها لم تتطور إلى حرب بين البلدين. فيما يتعلق بعلاقات إيران بدول أمريكا اللاتينية وأفريقا، فقد أبدى إبراهيم رئيسي اهتمامًا خاصًا بهاتين القارتين حيث زار خلال الأشهر القليلة الماضية ثلاث دول لاتينية ومثلها في أفريقيا.

أولاً: العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين الانفراج والتعقيد

خلُص تقرير العام 2022م، إلى أن الثقة المفقودة بين الولايات المتحدة وإيران ستظل مؤثرة على مسارات العلاقات حتى في حال نجحت الدبلوماسية في إعادة إحياء الاتفاق النووي، وذلك بسبب تضارب المصالح على الصعيد الإقليمي، والتموضع الدولي، وبالفعل كشف تطور العلاقات أن تقاطع المصالح الجيوسياسية دوليًا وإقليميًا ألقى بظلاله على العلاقات، وثبت أن نجاح الدبلوماسية في عقد صفقة لتبادل السجناء، لم ينسحب إلى تغيير نوعي في مواقف الطرفين سواءً على صعيد الملف النووي أو مسار العلاقات بصفة عامة، بل وضعت التطورات الإقليمية بما فيها عملية طوفان الأقصى البلدين على حافة مواجهة ربما لم تحدث منذ أكثر من أربعين عامًا.

1. نجاح صفقة تبادل الأسرى وتفاهمات ضمنية بشأن الملف النووي:

بعد مفاوضات بدأت في فبراير 2023م، نجحت الوساطة القطرية والعمانية في وصول الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق لتبادل السجناء، حيث أفرجت إيران عن خمسة مواطنين أمريكيين محتجزين لديها، وفي مقابل ذلك تم تحويل 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المحتجزة لدى كوريا الجنوبية إلى قطر، إضافةً إلى الإفراج عن بعض المحتجزين الإيرانيين لدى الولايات المتحدة.[1]

(1) Jon Gambrell, Matthew Lee, What's behind the tentative US-Iran agreement involving prisoners and frozen funds, AP news, (August 12, 2023), accessed on: October 2, 2023. https://apnews.com/article/biden-iran-us-prisoners-swap-deal-billions-e17dc67521798a2836ab4a3213e9277b

أثار الاتفاق ردود فعـل متباينة في البلدين، فالحكومـة الإيرانيـة روَّجت للاتفـاق على أنه انتصار لـم تقدم فيه إيـران أي تنـازلات، وأنه سيُسهم في تعزيز الإنتاج المحلي، لكن بالمقابل واجهـت إدارة بايدن انتقـادات ولومًا شـديدًا بسبب الصفقة باعتبارها بمثابة تنازل غير مبرر، ومكتسـب قد يحفز إيران علـى توظيف ورقة المحتجزيـن للحصول على مكاسـب تعزز بها أنشطتها العدائية.

ولم تسهم الوسـاطة القطرية والعمانية في تقريب وجهات النظر بشـأن الملف النووي كما حدث مع ملف الأسرى، وذلك بسبب تعزيز إيران قدراتهـا النووية، حيث بلغ مخـزون اليورانيوم المخصب أربعـة أطنان و700 كيلوغرام، أي أكثر 23 مرة مـن الكمية المنصوص عليها في الاتفاق النووي، وباتت طهـران بذلك أقرب من أي وقت مضى من العتبة النووية، وباتت العودة للاتفاق الأصلي في هـذا الوضع بلا معنى، لا سـيما إذا أضفنا إلى ذلـك انتهاء القيـود المفروضة على برنامـج الصواريـخ البالسـتية الإيراني في 18 أكتوبر 2023م[1].

ولا شـك ألقى دور إيـران المتزايد إلى جانب روسـيا في الحرب علـى أوكرانيـا بظلاله على المفاوضات، حيـث أصبح حماس أوروبا للعودة للاتفاق أقـل، فضلًا عـن اسـتغلال الولايات المتحـدة الاحتجاجات الداخليـة التي واجهها النظـام الإيراني والعقوبـات الأمريكية الغربية المرتبطة بها لممارسـة مزيد من الضغوط على إيران مما ترك أثره على مسـار الدبلوماسية[2]، وكذلـك تأثـرت الحكومتين بالخلافـات بين القوى السياسـية المتنافسـة داخل البلدين، حيث أصبح إحياء الاتفاق مسـألةً حزبية بينما تقتـرب الحكومتين من اسـتحقاقات انتخابية مهمة في عـام 2024م، وهو ما عـزز أجواء عدم الثقة، وتسبب في فشل كل المقترحات بما فيها الوصول إلى اتفاق مؤقت يتفق فيه الطرفان على تنازلات متبادلة محدودة[3].

مع ذلـك، لم يدفع تعثر مسـار المفاوضات النووية بالطرفين إلى التصعيد، بل يدير الطرفان هذا الملف بحيث لا يـصلا إلى نقطة اللاعودة، فإيران قـد تراجعت إلى حد ما بشـأن تخفيض التزاماتهـا النوويـة، وتضغـط بعرقلـة جهود

جدول (1): بنود الغروب في الاتفاق النووي

يتضح في الجدول أدناه، تواريخ انتهاء صلاحية القيود المفروضة بموجب الاتفاق النووي:

التاريخ	القيد المراد رفعه
أكتوبر 2020م	الحظر الأممي على شراء وبيع إيران الأسلحة التقليدية.
أكتوبر 2020م	الحظر الأممي على منح تأشيرات للمواطنين الإيرانيين المشاركين في الأبحاث النووية والصاروخية الباليستية والصناعات الدفاعية.
أكتوبر 2023م	القيود الأممية على أبحاث إيران وإنتاجها للصواريخ الباليستية.
أكتوبر 2023م	الحظر الأممي على إيران لصادرات وواردات الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية التي يصل مداها إلى 300 كيلومتر فأكثر.

(1) Francois Murphy, Monitoring equipment returns to only some Iranian sites, IAEA reports, Reuters, (May 31, 2023), accessed June 1. 2023, https://bit.ly/3WJjmvb.

(2) وكالة إرنا، ادعای رسانه آمریکایی: دولت بایدن در پی توافق موقت با ایران است، (14 فروردین 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 30 أبریل 2023م، https://bit.ly/3U2RP6J

(3) وكالة تسنيم، وزیر امور خارجه روسیه روز پنجشنبه تصریح کرد دولت آمریکا به جای بازگشت به برجام به طرح درخواست‌های اضافی از ایران روی آورده است، (23 تیر 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 أغسطس 2023م، https://cutt.us/R6LMU

التاريخ	القيد المراد رفعه
أكتوبر 2023م	العقوبات الأمريكية على أفراد مرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني.
أكتوبر 2023م	عقوبات الاتحاد الأوروبي على البرنامج النووي الإيراني.
يوليو 2024م	العقوبات على اختبار وتصنيع إيران أجهزة الطرد المركزي المتطورة من طراز IR-6 وIR-8.
أكتوبر 2025م \ يناير 2026م	آلية إعادة فرض العقوبات «سناب باك».
يناير 2026م	أغلب العقوبات المفروضة على واردات إيران من أجهزة الطرد المركزي وتصنيعها وتطويرها إلى جانب مراقبة خطة العمل الشاملة المشتركة لواردات إيران النووية.
يناير 2031م	سقف تخصيب اليورانيوم الإيراني المحدد عند 3.67% وقيود مخزون اليورانيوم وبناء المنشآت النووية وجوانب مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
يناير 2036م	جميع عمليات مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأجهزة الطرد المركزي الإيرانية.
يناير 2041م	جميع عمليات مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبرنامج النووي الإيراني.

المصدر: جون جنكينز، «المسألة الإيرانية والإستراتيجية البريطانية»، بولسي إكستشينج، (17يوليو 2023م)، صفحة 36، https://policyexchange.org.uk/publication/the-iran-question-and-british-strategy/

الوكالة كلما سمح الظرف بذلك، وذلك تحت وطأة المخاوف من نفاد صبر الولايات المتحدة ودفعها لشركائها الأوروبيين في استخدام آلية «سناب باك»، وهي بكل حال مستفيدة من التراخي الأمريكي في تطبيق العقوبات، لا سيما على المبيعات النفطية التي وصلت إلى معدلات متقاربة لتلك التي كانت قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

2. العقوبات والضغوط الأمريكية:

في ظل غياب أي اتفاق، تابعت الولايات المتحدة سياسة الردع، من خلال متابعة العقوبات والضغوط التي ركزت على: تقديم الدعم للحراك الداخلي للضغط على النظام ودفعه للتنازل عن بعض شروطه، واستهداف جهات تصنيع وتصدير الطائرات المسيرة لحرمان روسيا من مصدر مهم للدعم العسكري في حربها على أوكرانيا، واستهداف صناعة النفط والصادرات التي ترفد ميزانية النظام بالموارد لإضعاف خياراته، بجانب تكثيف الضغوط الإقليمية، والذي شمل التنسيق مع الحلفاء، بما في ذلك التدريبات العسكرية مع إسرائيل، ومحاولة تشكيل هيكل أمني خليجي-إسرائيلي لمواجهة إيران وحلفائها، وتعزيز القوات الأمريكية بمزيد من الأسلحة والقوات[1]، وإعادة انتشار القوات الأمريكية على الحدود بين سوريا والعراق لقطع الطريق بين إيران وميليشياتها في سوريا وفي لبنان، وقد كثفت الولايات المتحدة من هذه الجهود بعد تطبيع العلاقات السعودية-

(1) وكالة موج، مسير خود را با اقتدار طی می کنیم/ آمریکا و اسرائیل در هیج صحنه ای موفق نبودند، (01مرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 أغسطس 2023م، https://tinyurl.com/58kxbx9d

جدول (2): أبرز العقوبات والضغوط الأمريكية على إيران خلال العام 2023م

التاريخ	الإجراء
06 يناير	فرض عقوبات على ستة أشخاص من عناصر وأعضاء شركة القدس لصناعة الطيران بسبب ما وصفته بإرسال طائرات مسيرة إلى روسيا. كما فرضت عقوبات على مدير منظمة صناعة الطيران الإيرانية المسؤولة عن الإشراف على برامج الصواريخ البالستية الإيرانية.
23 يناير	فرض الولايات المتحدة مع بريطانيا والاتحاد الأوروبي عقوبات مشتركة على عشرة أفراد إيرانيين آخرين وكيان إيراني إضافي. وهذه هي الحزمة التاسعة من التصنيفات التي تستهدف الجهات المسؤولة عن قمع المتظاهرين السلميين منذ بدء الاحتجاجات على مستوى البلاد في عام 2022م.
24 يناير	عقوبات على شبكة مالية يديرها الصرّاف اللبناني حسن مقلد، والتي تسهل الأنشطة المالية لحزب الله في لبنان.
25 يناير	قرار من مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة يعبر عن التضامن مع الأشخاص في إيران الذين يخاطرون بالسجن وحتى الموت للاحتجاج على الحكم الديني في البلاد.
يناير	إثارة الولايات المتحدة قضية تصدير إيران أسلحة إلى سوريا في مجلس الأمن باعتباره انتهاكًا للقرار 2231.
يناير	ضغوط أمريكية على الصين لوقف وارداتها النفطية من إيران، حيث بلغت صادرات إيران النفطية إلى الصين 1.3 مليون برميل يوميًا في نوفمبر 2022م.
31 يناير	أدرجت وزارة التجارة الأمريكية سبعة كيانات إيرانية على قائمتها التجارية السوداء بذريعة مساعدة روسيا في الحرب في أوكرانيا ومدها بطائرات بدون طيار.
02 فبراير	سافر نائب وزير الخزانة إلى الإمارات وعمان وتركيا في الفترة من 30 يناير حتى 1 فبراير من أجل تعزيز العقوبات ضد إيران وروسيا، لاتخاذ إجراءات إضافية ضد الأطراف التي تتهرب من هذه العقوبات أو تسهلها. وسبق وفرضت واشنطن سلسلة من العقوبات على شركات مقرها الإمارات لتهربها من العقوبات المتعلقة بإيران.

التاريخ	الإجراء
02 فبراير	في إطار سياسة الضغوط الأمريكية بدأ النظام المصرفي العراقي منع دخول الأموال إلى إيران من خلال المنصة الإلكترونية عبر التجار والمصدّرين، تحت مسمى مكافحة الفساد وغسل الأموال.
03فبراير	تدرج الولايات المتحدة على لائحة العقوبات ثمانية مواطنين إيرانيين يتولون مناصب قيادية في بارافار بارس، وهي منشأة إيرانية تنتج طائرات بدون طيار للقوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري الإيراني.
09 فبراير	فرضت الولايات المتحدة اليوم عقوبات على تسعة كيانات منخرطة في تجارة المنتجات البتروكيماوية والبترولية الإيرانية في إيران وسنغافورة وماليزيا.
24 فبراير	أصدرت وزارة التجارة إجراءات جديدة للرقابة على الصادرات على إيران وروسيا وبيلاروسيا للتصدي لاستخدام روسيا للطائرات بدون طيار الإيرانية في حربها المستمرة ضدّ أوكرانيا.
04 فبراير	تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على شركات المراقبة الصينية بسبب مبيعاتها لقوات الأمن الإيرانية التي تخطط لاستخدام التقنيات الصينية لاكتشاف ومعاقبة النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب وقمع الاحتجاجات.
11 فبراير	قدمت مجموعة من الحزبين تضمّ أكثر من 160 عضوًا في الكونجرس الأمريكي قرارًا يؤيد المعارضة الايرانية في الخارج ويقدم لها الدعم.
14 فبراير	ملاحقة مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ثلاثة رجال أعمال إيرانيين في كندا بتهمة إخفاء مئات الملايين من الدولارات لمساعدة إيران للالتفاف على العقوبات الأمريكية.
08 مارس	أدرجت وزارة الخزانة في اليوم العالمي للمرأة، بالتنسيق مع إجراءات مماثلة من قبل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأستراليا. اثنين من مسؤولي السجون الإيرانيين، علي شارمحالي وداريوش بخشي، الذين قالت إنهم متواطئون في اغتصاب وتعذيب وإساءة معاملة السجناء المحتجزين لديها.
09 مارس	إدراج وزارة الخزانة شبكة «ظل مصرفي» على قائمة العقوبات وهي تضم 39 كيانًا، وهي شركات واجهة في الخارج لتمكين التجارة بالنيابة عن عملائها الإيرانيين ومساعدتهم للتهرب من العقوبات الأمريكية.

التاريخ	الإجراء
09مارس	إدراج شبكة مقرها الصين فيما يتعلق بجهود شراء الطائرات بدون طيار الإيرانية.
21 مارس	إدراج أربعة كيانات وثلاثة أفراد في إيران وتركيا لمشاركتهم في شراء المعدات، بما في ذلك محركات ذات أصل أوروبي لطائرات بدون طيار لدعم برامج الطائرات بدون طيار والأسلحة الإيرانية. تعمل شبكة المشتريات هذه نيابة عن وزارة الدفاع ولوجستيات القوات المسلحة الإيرانية، التي تشرف على العديد من الشركات المشاركة في تطوير الطائرات بدون طيار والصواريخ البالستية.
18 أبريل	أعلنت وزارة العدل الأمريكية أن محكمة في كولومبيا اعتبرت شركتين تجاريتين دوليتين مدينتين بسبب انتهاك قوانين الصادرات الأمريكية وإرسال البضائع المحظورة إلى إيران وأدانت عملهما.
18 أبريل	عرض مكافأة تصل إلى سبعة ملايين دولار مقابل الحصول على معلومات تفضي إلى الكشف عن هوية القيادي البارز في حزب الله إبراهيم عقيل.
18 أبريل	استهداف شبكة دولية للتهرب من العقوبات تسهل عمليات الدفع والشحن وتسليم النقود والأعمال الفنية والسلع الفخمة لصالح ممول حزب الله والإرهابي العالمي المدرج بشكل خاص ناظم سعيد أحمد. وعرض مكافأة تصل إلى عشرة ملايين دولار مقابل الحصول على معلومات عن آليات حزب الله المالية، يتم تنسيق هذه الإجراءات مع المملكة المتحدة.
20 أبريل	فرض عقوبات على شبكة إيرانية تنتشر في كل من إيران وجمهورية الصين الشعبية وماليزيا تشمل فردًا وست كيانات تدعم أنشطة التوريد الخاصة بشركة إيرانية خاضعة للعقوبات الأمريكية، وهي شركة «بردازان سيستم ناماد أرمان» (باسنا) وقد مكنت هذه الشبكة شركة باسنا من الحصول على مكونات إلكترونية، بما في ذلك مكونات لاستخدامها في الطائرات بدون طيار، من موردين أجانب متمركزين في جمهورية الصين الشعبية بشكل أساسي.
24 أبريل	فرضت وزارة الخارجية قيودًا على التأشيرات على 11 مسؤولاً حكوميًا إيرانيًا، لمسؤوليتهم عن الإساءة إلى المتظاهرين السلميين أو احتجازهم أو قتلهم أو تقييد حقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي. كما تقوم وزارة الخزانة بفرض عقوبات على أربعة أفراد على صلة بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في إيران ويرتبطون بشكل مباشر بوحدات الجيش والحرس الثوري المتورطة في القمع العنيف للاحتجاجات في إيران. كما فرضت وزارة الخزانة عقوبات على أمين المجلس الأعلى للفضاء السيبراني الإيراني، هو كيان مُصنف أساسًا من الولايات المتحدة.

التاريخ	الإجراء
27 أبريل	إدراج استخبارات الحرس الثوري الإسلامي الإيراني لائحة العقوبات لتورطها في الاحتجاز غير المشروع للمواطنين الأمريكيين. إضافةً إلى فرض وزارة الخزانة عقوبات على أربعة مسؤولين كبار في الحرس الثوري الإيراني.
27 أبريل	دعا عشرات المشرعين من كلا الحزبين بايدن على الأمر بمصادرة شحنات الوقود الإيراني الخاضعة للعقوبات بما يتماشى مع القانون الأمريكي.
01 مايو	قدم نواب أمريكيون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، مشروع قرار إلى الكونجرس، يسمح، في حال اعتماده، لرئيس الولايات المتحدة بجعل العقوبات المفروضة على الاقتصاد الإيراني دائمة.
19 مايو	أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية شركتين إيرانيتين على قائمة العقوبات هما: شركة نسيم بهار كيش وشركة خطوط أنابيب بحر قزوين، وذلك ضمن العقوبات المفروضة على روسيا، والتي شملت 300 شركة وفرد.
04 مايو	مناقشة ثلاثة مشاريع قوانين في الكونجرس مناهضة لإيران الأول يوسع ويعزز العقوبات المفروضة على الحرس الثوري الإسلامي. والثاني يحظر على بايدن رفع العقوبات عن الإرهابيين الإيرانيين ما لم تثبت تلك الكيانات أنها توقفت عن الانخراط في الإرهاب، والثالث، يمنع إدارة بايدن من توقيع اتفاق مع إيران بدون موافقة الكونجرس.
30 مايو	تصنيف شركتي صرافة سوريتين وثلاثة أفراد مرتبطين بهما وفقًا لقانون قيصر، بسبب توفير الدعم المالي لنظام الأسد. كما يستخدم حزب الله المصنف من قبل الولايات المتحدة الشركتين لتحويل الأموال من دول إقليمية أخرى إلى سوريا. تستند هذه الإجراءات إلى جهود أوسع لحرمان حزب الله وإيران من الموارد المالية التي يستخدمونها للحفاظ على أنشطتهم الخبيثة في المنطقة.
01 يونيو	فرض عقوبات على خمسة من أفراد الحرس الثوري ومنظمة تابعة لفيلق القدس لتورطهم في سلسلة من «المؤامرات الإرهابية، بما في ذلك اغتيال مسؤولين سابقين في الحكومة الأمريكية، ومواطنين أمريكيين ومزدوجي الجنسية، بالإضافة إلى معارضين إيرانيين».
02 يونيو	واشنطن تفرض عقوبات على شركة التكنولوجيا الإيرانية أرفان كلاود وموظفين وشركة إماراتية تابعة لمساعدتها طهران في فرض رقابة على الإنترنت في إيران في إطار محاولات الحكومة لسحق الاحتجاجات المحلية.

التاريخ	الإجراء
06 يونيو	فرض عقوبات على شبكة من الأشخاص والشركات من إيران والصين وهونغ كونغ المرتبطة بتطوير برنامج الصواريخ البالستية الإيراني.
08 يونيو	أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية 15 ناقلة نفط مرتبطة بإيران بموجب عقوبات ثانوية في تحديث لقائمة مكافحة الإرهاب.
09 يونيو	أصدرت وزارات الخارجية والتجارة والعدل والخزانة تنبيهًا يُخطر المجتمع الدولي والقطاع الخاص والعموم بالتهديد الذي يشكله قيام إيران بتوريد طائرات مسيرة وتطويرها ونشرها.
23 يونيو	بيان مشترك من فرنسا والمملكة المتحدة وألبانيا وأوكرانيا حول التعاون العسكري المتنامي بين روسيا وإيران، والذي يمكّن روسيا على الدوام من متابعة حربها الوحشية ضد أوكرانيا.
09 يوليو	قررت محكمة في منطقة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الإيراني بغرامة تقدر بـ 3 ملايين دولار في قضية شكوى مسيح علي نجاد ضد الجمهورية الإسلامية. ووفقًا لهذا الحكم، يتعين دفع هذا المبلغ من الأموال الإيرانية المجمدة في أمريكا أو في أوروبا.
19 يوليو	منعت الولايات المتحدة 14 بنكًا عراقيًا من إجراء معاملات بالدولار، وذلك في إطار حملة شاملة على تحويل العملة الأمريكية إلى إيران.
26 يوليو	حكم بالسجن لمدة 41 شهرًا ومصادرة ما يقرب من 2.8 مليون دولار من العائدات الإجرامية وممتلكات في كاليفورنيا تزيد قيمتها عن 1.5 مليون دولار بحق أمريكي إيراني هو بهروز مختاري بتهمة التآمر لخرق العقوبات.
21 يوليو	استجاب الجهاز التنفيذي للمنظمة البحرية الدولية وصوت لصالح إلغاء عرض إيراني لاستضافة فعالية دولية للملاحة البحرية في أكتوبر 2023م، حيث قالت واشنطن إنه لا يحق لإيران استضافة أي تجمع دولي رسمي يتعلق بالشؤون البحرية، لأنها أظهرت بشكل متكرر ازدراءها لقواعد ومعايير وسلامة الملاحة الدولية، وجدير بالذكر الإشارة إلى أن طلب إيران قد قبل في عام 2015م.

التاريخ	الإجراء
28 يوليو	قدم السيناتور الجمهوري ماركو روبيو والسيناتور الديمقراطي أليكس باديلا مشروع قانون إلى مجلس الشيوخ الأمريكي يحمل اسم «مهسا أميني»، وذلك بغرض تشديد العقوبات على القيادة الإيرانية بسبب انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان في إيران.
07 سبتمبر	غرامة على شركة شحن يونانية بعد اعترافها بالذنب في تهريب النفط الخام الإيراني، وقد قدرت الغرامية بمبلغ 2.4 مليون دولار وفقًا لقرار المحكمة الأمريكية.
12 سبتمبر	عقوبات على أعضاء وممولين رئيسيين لحزب الله يديرون شبكة في أمريكا الجنوبية ولبنان تدر إيرادات لأنشطة حزب الله وتشكّل غطاء لوجوده في أمريكا اللاتينية.
14 سبتمبر	صادق مجلس النواب الأمريكي على قانون مهسا وسوف يُلزم هذا القانون الحكومة بفرض عقوبات على كبار مسؤولي النظام الإيراني بما فيهم المرشد بسبب قمع الاحتجاجات وانتهاك حقوق الإنسان.
15 سبتمبر	إدراج الولايات المتحدة 25 فردا إيرانيًا وثلاث وسائل إعلامية مدعومة من الدولة الإيرانية وشركة إيرانية تعنى بأبحاث الإنترنت على لائحة العقوبات بالتنسيق مع كل من المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وشركاء آخرين، وذلك لصلتها بالقمع العنيف الذي قاده النظام الإيراني ضد الاحتجاجات التي عمّت مختلف أنحاء البلاد إثر مقتل مهسا أميني.
18 سبتمبر	إدراج وزارة الخزانة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد على لائحة العقوبات، على خلفية تمكينه الاعتقال التعسفي للمواطنين الأمريكيين خلال فترة حكمه، كما أدرجت وزارة الخارجية وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية وفرضت قيودًا على تأشيرات الدخول على ثلاثة مسؤولين حكوميين إيرانيين لمسؤوليتهم عن انتهاكات إنسانية عن عملية احتجاز الرهائن.
19 سبتمبر	إدراج شبكة تضم 11 فردًا وكيانًا عبر أربعة دول على لائحة العقوبات الأمريكية لدعمهم صناعة الطائرات المسيرة والطائرات العسكرية الإيرانية، وتشتمل الشبكة على ثلاثة أفراد متمركزين في جمهورية إيران الإسلامية وفردين وكيان متمركزين في جمهورية الصين الشعبية وثلاثة كيانات متمركزة في الاتحاد الروسي وفردين متمركزين في تركيا.
27 سبتمبر	تصنيف شبكة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني في قائمة العقوبات. تقوم هذه الشبكة –المؤلفة من خمسة كيانات وشخصين مركزهم في إيران وجمهورية الصين الشعبية وهونغ كونغ وتركيا والإمارات العربية المتحدة– بشراء أجزاء حساسة لبرنامج المركبة الجوية الإيرانية بدون طيار للهجوم أحادي الاتجاه والتي تبيعها إيران إلى روسيا.

التاريخ	الإجراء
أكتوبر	فرض عقوبات جديدة على إيران باستخدام الطائرات المسيرة مع اقتراب انتهاء مدة قرار الأمم المتحدة: فرضت الولايات المتحدة يوم الأربعاء عقوبات على مزيد من الأشخاص والشركات الذين لهم علاقات ببرامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيَّرة الإيرانية.
أكتوبر	تعهدت وزارة الخزانة «بتتبُّع وتجميد ومصادرة أي أصول مرتبطة بحماس» وإضعاف قدرتها على جمع الأموال، ووفقًا لتقديرات الحكومة الأمريكية، تقدّم إيران ما يصل إلى 100 مليون دولار سنويًّا لدعم حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى. كذلك استهدفت أحدث شريحة من العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة مبعوث حماس إلى طهران وكذلك أعضاء فيلق الحرس الثوري الإسلامي المشاركين في تدريب حماس وجماعة «حزب الله» اللبنانية المسلحة وفصيل مسلح أصغر يسمى «الجهاد الإسلامي الفلسطيني». كذلك ناقش الكونغرس تشريعًا جديدًا يُقال إنه سيساعد الحكومة الفيدرالية على تعطيل الشحنات غير المشروعة من النفط الخام الإيراني، لأن هذه الشحنات تسهم في نشاط إيران الإقليمي بما في ذلك دعم فصائل المقاومة الفلسطينية.
17 نوفمبر	إدانة رجلين في الولايات المتحدة بمحاولة بيع النفط الإيراني.
17 نوفمبر	إدراج كتائب «سيد الشهداء» وأمينها العام هاشم فنيان رحيم السراجي على قائمة الإرهابيين الدوليين المصنفين تصنيفًا خاصًّا. وتُدرِج وزارة الخزانة بالتزامن مع ذلك ستة أفراد مرتبطين بميليشيا كتائب «حزب الله» المتحالفة مع إيران، وقد خطّطَت كتائب «سيد الشهداء» التي تعمل في بعض الأحيان مع جماعات أخرى مدرجة على قوائم الإرهاب الأمريكية، بما فيها كتائب حزب الله وحركة النجباء، لهجمات ضد أفراد أمريكيين ودعمها.
29 نوفمبر	فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكثر من عشرين فردًا وكيانًا لتورطهم في شبكة للتسهيلات المالية تعود بالنفع على وزارة الدفاع ولوجستيات القوات المسلحة الإيرانية وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي.
7 ديسمبر	أدرجت الولايات المتحدة 13 فردًا وكيانًا على قوائم العقوبات لمسؤوليتهم عن توفير الأموال الناتجة عن بيع سلع إيرانية وشحنها إلى الحوثيين في اليمن.
19 ديسمبر	عقوبات على شبكة من عشرة كيانات وأربعة أفراد متمركزين في إيران وماليزيا وهونغ كونغ (جمهورية الصين الشعبية) وإندونيسيا، بقيادة حسين هاتفي أردكاني (inakadrA ifetaH niessoH)، وذلك لتسهيلهم توريد إيران للسلع الحساسة، بما في ذلك مكونات إلكترونية أمريكية المنشأ، لطائرات مسيرة أحادية الاتجاه تنتجها منظمة «جهاد الاكتفاء الذاتي» التابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني.

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة».

الإيرانية في مـــارس 2023م، وذلك لأجل احتواء التحولات الاستراتيجية التي تجري في المنطقة، بما في ذلك نفوذ الصيـــن المتزايد وانتهاء العزلة الإقليمية عن إيران[1]، إضافةً إلى ذلك نســـقت الولايـــات المتحدة موقفها مـــع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا بشأن إيران، لخلق إجماع دولي مناهض لإيران.

3-سياســـة «المقاومة» والتحـــركات الإيرانية لتفادي الضغوط:

بالمقابـــل عملت إيـــران على تنويع شـــراكاتها وعلاقاتهـــا بعيدًا عـــن الغرب، في هـــذا الإطار عـــززت علاقاتها مع روســـيا والصيـــن وبعض دول أمريكا اللاتينيـــة وأفريقيا، وتجلَّى أثر ذلك في انضمامها إلى منظمة «شـــنغهاي» رسميًا، ودعوتها للانضمـــام إلى منظمة «بريكس»، كما وثقت تعاونها مع روســـيا[2]، وتوســـيع مجالات التعاون معها، بما في ذلك التعاون المالي للتغلب على العقوبات، وكذلك التعاون في مجال تطوير الطائـــرات المســـيرة، وقد طلبت إيـــران مقابل ذلك معدات عســـكرية مـــن موســـكو، بما في ذلك طائـــرات هليكوبتر هجوميـــة وأنظمة رادار وطائـــرات تدريب مقاتلة من طـــراز Yak-130، وتجدر الإشارة إلى التقارير التي نوَّهت إلى انتهاء الطرفين من تنفيذ اتفاق شـــراء طهران طائرات مقاتلة روسية الصنع من طراز Su-35[3].

إضافـــةً إلى ذلك عـــززت إيران مـــن قدراتها الدفاعيـــة[4]، وواصلت جهودهـــا للضغط على

جدول (3): أبرز هجمات البحرية الإيرانية خلال العام 2023م

التاريخ	الإجراء
26 أبريل	احتجزت إيران ناقلة نفط في خليج عمان كانت ترفع علم جزر مارشال ومتجهة نحو الولايات المتحدة.
03 مايو	احتجز الحرس الثوري ناقلة النفط «نيوفي» التي ترفع علم بنما أثناء إبحارها عبر مضيق هرمز بين إيران وعمان.
05 يونيو	تدخلت البحرية الأمريكية والبريطانية لمساعدة سفينة تجارية قرب مضيق هرمز كانت قد تعرضت لمضايقات من جانب ثلاث سفن حراسة إيرانية سريعة الهجوم وعلى متنها جنود مسلحون.
05 يوليو	أحبطت البحرية الأمريكية محاولة إيرانية للاستيلاء على ناقلة نفط في خليج عمان قرب مضيق هرمز.
06 يوليو	احتجز الحرس الثوري ناقلة النفط «ريتشموند فوييجر» التي ترفع علم جزر البهاما.

(1) علي بردى، بلينكن يكشف إستراتيجية مواجهة «الخطر الأكبر» في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، (05 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://bit.ly/3NwfpGg

(2) The defense post, Russia Working to Produce Iranian Drones Next Year: White House, (JUNE 10, 2023), accessed July 3, 2023, https://t.ly/sLzDa

(3) Elizabeth Hagedorn, New US sanctions target Russia-Iran military trade, (May 19, 2023), accessed May 31, 2023, https://bit.ly/3C48RJq.

(4) وكالة تسنيم، شناسايى و اخطار نيروى دريايى ارتش به هواپيماى جاسوسى آمريكا، (13 فروردين 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2023م، https://bit.ly/3ZPv6wp.

التاريخ	الإجراء
07 يوليو	عاد الحرس الثوري في السابع من يوليو 2023م لمهاجمة ناقلة نفط في مياه الخليج، بحجة تهريب النفط، وقد تمت العملية بينما حاولت بعض الطائرات الأمريكية الحيلولة دون الاستيلاء على السفينة، لكن تم حجزها في نهاية المطاف في ميناء بوشهر.
20 أغسطس	وجهت البحرية الإيرانية رسالة تحذير لسفينة أمريكية في مضيق هرمز.
14 سبتمبر	احتجزت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري سفينتين ترفعان علم بنما، وتقومان بتهريب 1.5 مليون لتر من الوقود في مياه الخليج.

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الدولية والإقليمية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

الوجود الأمريكي في المنطقة بما في ذلك الهجوم على القواعد الأمريكية في سوريا والعراق، والهجمات البحرية على الناقلات، والتي كانت عنوانًا بارزًا خلال العام 2023م، وتكتسب هذه المواجهة أهميتها في ظل المخاوف الأمريكية من تداعياتها على أسعار النفط وحركة التجارة الدولية[1]، ولم تقتصر المواجهة البحرية على منطقة الخليج، بل نشرت إيران سفنها الحربية في قناة بنما لأول مرة في رسالة مهمة مفادها تحرك إيران في الفناء الخلفي البحري للولايات المتحدة[2]، ويوضح الجدول أدناه أبرز هذه الهجمات خلال العام.

4. طوفان الأقصى وحدود تغيير قواعد الصراع:

على الرغم من أن عملية طوفان الأقصى والتي بدأت في السابع من أكتوبر 2023م، وضعت البلدين على حافة مواجهة محتملة لطالما حرص البلدان على تجنبها على مدار أربعة عقود ويزيد، حيث تتهم الولايات المتحدة إيران بشكل غير مباشر بالمسؤولية غير المباشرة عن الهجمات غير المسبوقة التي قامت بها حركة حماس وفصائل المقاومة في قطاع غزة على الأراضي المحتلة، وهي العملية التي ألحقت خسائر بشرية ومادية لم تشهدها إسرائيل منذ عقود، حيث اهتزت معها الصورة التي طالما حاولت إسرائيل أن ترسخها وتروج لها، وتتهم الأوساط الأمريكية إيران بأنها حرَّضت على هذه العملية لقطع الطريق على الترتيبات الإقليمية التي كانت تقودها الولايات المتحدة والتي تضعف من نفوذ إيران، ولا شك أن العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد شعب غزة ردًا على هذا الهجوم تُمثل تهديدًا لمصالح ونفوذ إيران؛ وبالتالي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها توفير حماية مُطلقة لإسرائيل، بما في ذلك توفير قوة ردع إقليمية عن طريق تحريك حاملات الطائرات في البحر المتوسط وفي الخليج العربي، ونشر قوات ومنظومات دفاعية. ونظرًا إلى الحرج الذي تسببه العملية العسكرية لإيران ولأيديولوجيتها ونفوذها، فإن الجماعات المسلحة المحسوبة على إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن قد وحدت خطابها وتهديداتها تجاه الولايات المتحدة، كما شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المواجهة، حيث شنت الميليشيات المحسوبة على إيران منذ اندلاع عملية طوفان عشرات الهجمات على القواعد الأمريكية في العراق وسوريا، وأطلقت جماعة «أنصار الله الحوثي» صواريخ وطائرات مسيرة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، تصدت الدفاعات الجوية الأمريكية لبعضها، كما قام حزب الله بشن هجمات على الحدود الشمالية مع إسرائيل، لتخفيف الضغط عن جبهة غزة.

حتى الآن، أسهمت التحركات الأمريكية في ردع ذراع إيران في لبنان حزب الله عن متابعة استراتيجية إيران لتوحيد ساحات المواجهة مع

(1) Eric Lipton, U.S. Navy Steps Up Efforts to Curb Iran's Ship Seizures in Strait of Hormuz, (May 23, 2023), accessed May 31, 2023, https://bit.ly/3INrtkB.

(2) صحيفة كيهان، جنگ اراده‌ها از تنگه هرمز تا كانال پاناما (يادداشت روز)، (24 ارديبهشت 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2023م، https://bit.ly/3M7K5w.

إسرائيل، وهي الاستراتيجية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة، وحدت من اندلاع صراع واسع النطاق بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل خلال العامين الماضيين، والواضح أن الطرفين لا يرغبان في أن تتحول المواجهة إلى حرب إقليمية مفتوحة بين ما يعرف بـ «جبهة المقاومة» التي تقودها إيران وبين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ لأن من شأن ذلك أن يُدخِل المنطقة في دوامة من العنف والصراع لا يعلم أي طرف متى ينتهي وإلى أي حد ومكان يمكن أن يصل، ولا ترغب إيران في أن يتسع نطاق الحرب، لأنها ما تزال حريصةً على عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما أن إيران تنظر إلى الصراع الراهن على أنه جولة ضمن جولات أخرى من الصراع، وأن أولوية الحفاظ على الجمهورية الإسلامية، هي الأولوية القصوى التي يدافع عنها النظام في المرحلة الراهنة.

خاتمة: نتائج التفاعلات ومستقبل العلاقات

اتسمت العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العام 2023م، بالمواجهة والتصعيد المتبادل، وهو نمط سائد يحكم العلاقات منذ أكثر من أربعة عقود، وعلى الرغم من الدبلوماسية التي يتبناها الطرفان غير أنها لم تنجح سوى في الوصول إلى صفقة لتبادل السجناء، فيما بقي الملف النووي معلقًا وذلك بسبب انعدام الثقة المتأصل والظروف الجيوسياسية التي تفرض نفسها على العلاقات بجانب الحسابات الداخلية للحكومتين. المستغرب أن الاتفاق يواجه موقفًا غامضًا، فبينما يبدو معطلًا وتغيب أحكامه بشأن الرقابة على برنامج إيران النووي وتقترب طهران من العتبة النووية، فإنها تستفيد من بنود الغرب التي تضمنها الاتفاق وأقرها مجلس الأمن في القرار 2231 واحدًا تلو الآخر، وتكتفي الولايات المتحدة بإجراءات وعقوبات بديلة من جانبها أو من جانب الاتحاد الأوروبي، وهو ما يطلق يد إيران ويقوي شوكتها لمتابعة مزيد من السياسات العدائية، بما في ذلك متابعة سياسة الغموض النووي، وهجماتها البحرية والهجوم على القواعد الأمريكية في دول المنطقة، وتعزيز العلاقات مع ما تسميه بـ «محور المقاومة» والمحور الدولي المناهض للهيمنة الأمريكية، ويشجع إيران على إظهار التحدي للولايات المتحدة تآكلُ تأثير العقوبات، وانفتاحُ إيران على دول المنطقة بما في ذلك السعودية، وضعفُ تأثير التنسيق الأمريكي مع الحلفاء الإقليميين.

وهكذا يمكن القول؛ إن الطرفين نجحا في إدارة الصراع بينهما رغم الخلافات، لكن عملية طوفان الأقصى ربما تؤثر على هذا النمط السائد من العلاقات باتجاه مزيدٍ من التصعيد، فالعملية التي ما تزال جاريةً لا تضع العلاقات الأمريكية-الإيرانية أمام اختبار جديد وحسب، بل قد تضع الشرق الأوسط برمته أمام واقع جديد، سيحاول كل طرف ضمنه أن يعزز فيه مكاسبه، أو على أقل تقدير عدم خسارة نفوذه ومصالحه الأساسية، وهذا سيتطلب تدافعًا لا بد منه تفرضه الحرب الدائرة، والتي قد تصبح إيران أكثر تورطًا بها من خلال ميليشياتها ووكلائها، وربما تغامر وتستغل الوضع الراهن وتدفع ببرنامجها النووي نحو العسكرة، لكن هذا المسار التصعيدي قد يجعل إيران نفسها أمام عاصفة أمريكية جديدة على غرار عاصفة الصحراء التي أطاحت بنظام صدام حسين في العراق، لا سيما أنه بات يُنظر لها كقوة تعطيل لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ترغب الولايات المتحدة من خلاله استعادة نفوذها الإقليمي وربما العالمي في إطار معركتها الاستراتيجية الكبرى مع الصين وروسيا.

ثانيًا-الضغوط الأوروبية على إيران:

هزَّت الاحتجاجات التي انطلقت في إيران بعد وفاة الفتاة الكردية مهسا أميني أثناء احتجازها على يد شرطة الأخلاق أركانَ النظام الإيراني؛ حيث تصاعد الغضب وتنامى إلى استنكارٍ عالمي منددٍ بانتهاكات حقوق الإنسان، خاصةً حقوق المرأة وحريتها في إيران. وعندما ضغط الاتحاد الأوروبي سواءً جماعيًا على مستوى الاتحاد أو فرديًا على مستوى الأعضاء، على طهران للامتثال بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وفقًا لإعلان الأمم المتحدة، فسَّرت حكومة رئيسي هذه الضغوطات بأنها تدخلات في شؤونها الداخلية. وكان التقرير الاستراتيجي السابق قد توقَّع تصاعد التوترات بين إيران وأوروبا خلال 2023م، وهو ما حدث بالفعل، حيث صعَّدت إيران من ابتزازاتها لمختلف الدول الأوروبية من خلال احتجازها رعايا أوروبيين بتُهم تافهة، كما استمر الغضب الأوروبي جرَّاء الأنشطة النووية الإيرانية التي تنتهك الاتفاق النووي، وعرقلة مهام المراقبة والتفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمرار إيران في تزويد موسكو بالطائرات الانتحارية بدون طيار في حربها ضد أوكرانيا.

في هذا التقرير نناقش المحاور التالية: معضلة السجناء، والتعاون الاستخباراتي بين إيران وألبانيا، وتعقيدات الملف النووي، وأخيرًا، اتجاهات العلاقات الإيرانية-الأوروبية في 2024م.

1. معضلة السجناء:

حقَّقت إيران فـي أبريل 2023م، انتصـارًا كبيرًا من خلال عملية مبادلة دبلوماسـييها المدانِين في بلجيكا مقابل إطلاق سـراح أربعة مواطنين أجانب كانوا محتجزين لديها منذ سـنوات. فقد عاد «أسد الله أسدي» -الذي أُلقي القبض عليه بتهمة مؤامرة إرهابية- إلى إيران في 26 مايو كجزء من «عملية بلاكسـتون» مقابـل عامل الإغاثة البلجيكي «أوليفييه فانديكاسـتيل» ومواطن دنماركي آخر لم يذكر اسـمه، وكلٍ من «مسعود مصاحب» و«كمران قادري» حاملي الجنسـية المزدوجة النمساوية-الإيرانية[1].

وكان قد قُبـض على «فانديكاسـتيل» في إيران في عـام 2022م بتهمة التجسـس وحكم عليه بالسـجن لمدة 40 عامًا في عـام 2023م، بينما كانت محكومية الدبلوماسي الإيراني «أسد الله الأسدي» السجن 20 عامًا بتهمة التخطيط لتفجير تجمع للمعارضين الإيرانيين في فرنسـا

في عام 2018م، وقد كان هناك تباين شـديد في المحاكمتين من ناحية الشـفافية والعدالة، ولم يصرّح أيٌّ من السجناء الذين أُطلق سراحهم في عملية تبادل الأسرى بأي تصريحات علنية بعد.

ويبـدو أن اعتقال «فلوديـروس» في أبريل 2022م، قد جاء على خلفية المحاكمة القضائية التـي حوكم فيهـا «حميد نوري» فـي محكمة سـويدية، وكان قـد قُبض على «نـوري» في عام 2019م أثناء سـفره إلى السـويد، وقد أُدين بتهمـة «تعمـد قتل عـددٍ كبيرٍ من السـجناء المتعاطفين مع منظمة مجاهدي خلق، بالإضافة إلى إخضاع السـجناء لتعذيب شـديد ومعاملة غير إنسـانية»[2]، ويعمل «نـوري» حاليًا على اسـتئناف الحكم، وتأمل دبلوماسـية الرهائن الإيرانيـة التـي تعمل علـى تنفيـذ اعتقالات تعسـفية ضد الأجانب ومزدوجي الجنسية، في أن تُسفر عن مبادلة «نوري» بـ«فلوديروس» مع ستوكهولم.

وتشكِّل إدانة «نوري» سـابقةً نادرة في دائرة القضاء العالمي التي تسـمح للـدول باعتقال الرعايا الأجانب علـى أراضيها ومحاكمتهم على الفظائع التي ارتكبوها في أماكن أخرى[3]، ويمكن إدراج العديد من عملاء طهـران المتورطين في جرائم مماثلة تحت الدائـرة القضائية العالمية في أوروبا كي يتجنَّبوا السـفر إلـى البلدان التي قد يحاكمون فيها، ويـشكِّل هذا الإجراء معضلةً لإيران والدول الأخـرى التي تمارس عمليات قتل انتقامية، بما في ذلك سوريا.

وكانـت إيران فـي الوقت الـذي كان يُحاكم فيه «نـوري» قد وضعـت اثنين مـن حاملي الجنسـية السـويدية تحت طائلة الإعدام في مايو 2022م بتُهم غامضة متعلقة بالتجسـس، وكان «حبيـب شـاب» وهو سـويدي-إيراني اختطف من تركيا عام 2020م قد أُعدم شنقًا في مايو 2023م، بينما مـا يزال «أحمد رضا جلالي» ينتظر دورَه في الإعدام.

2. انتصار تكتيكي لطهران في ألبانيا:

في مايو 2023م داهمت السلطات الألبانية شقةً لجماعة «مجاهدي خلق» وفي 20 يونيو سلَّمت الإيرانييـن أقراصًا صلبة لـ213 جهاز كمبيوتر اسـتحوذت عليها من معسـكر «أشـرف 3» الواقع في بلدة جبلية صغيرة على بعد حوالي 30 كيلومترًا غرب العاصمـة تيرانا[4]، وكانت ألبانيا قد طردت في سـبتمبر 2022م السفير الإيراني لديها وموظفي السـفارة بعد اكتشاف عمليات تجسس على الشبكة الحكومية من الداخل لمدة 14 شـهرًا من جانب قراصنة مرتبطين بالحرس الثوري الإيراني[5]، وكان الهدف من التوغل الذي شـلَّ وظائف الحكومة الألبانية هـو منع تيرانا من دعـم «منظمة مجاهدي خلـق» التي يقيم أعضاؤها البالغ عددهم 3000 شخص هناك[6].

(1) "Three more Europeans Exchanged for Iran's Assadi in Prisoner Swap," *Euractiv*, June 3, 2023, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/wQtXD
(2) "Prosecution for War Crimes in Iran," *Swedish Prosecution Agency*, July 27, 2021, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/BahjI
(3) Rick Gladstone, "An Old Legal Doctrine That Puts War Criminals in the Reach of Justice," *The New York Times*, February 28, 2021, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/l1tbv
(4) "Iran Acquires Digital Data Seized in Albanian Police Raid on MKO Camp," *The Tehran Times*, July 4, 2023, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/JpWgz
(5) "Iranian State Actors Conduct Cyber Operations Against the Government of Albania," *CISA*, September 21, 2022, accessed December 3, 2023, https://bit.ly/3em1xkf
(6) Patrick Kingsley, "Highly Secretive Iranian Rebels Are Holed Up in Albania. They Gave Us a Tour," *The New York Times*, February 17, 2020, accessed December 3, 2023, https://nyti.ms/3ejbEpW

وفي الوقت نفسه، فازت إيران في معركتها القانونية ضد أنشطة «مجاهدي خلق» في ألبانيا، وامتثالًا لأمر المحكمة الصادر في أعقاب تحقيق أجرته «الهيئة الخاصة لمكافحة الفساد الألبانية ضد الأنشطة غير القانونية لجماعة مجاهدي خلق المنشقة، فقد خلُص التحقيق الرسمي إلى أن الجماعة تنتهك اتفاقية اللجوء لعام 2014م التي كانت قد مُنِحت لها «لأسباب إنسانية»، وكانت الجماعة المنفية قد لجأت إلى العنف أثناء مداهمة الشرطة، مما أدى إلى استخدام القوة ورذاذ الفلفل والغاز المسيل للدموع، وهي المواجهة التي أدت إلى وفاة شخص واحد، وبحسب رئيس الوزراء الألباني فإن: «ألبانيا ليس لديها أي نوايا للدخول في حرب مع النظام الإيراني، وأن بلاده لا تقبل ضيوفًا استغلاليين»[1].

3. تعقيدات الملف النووي:

وفيما يتعلق بالملف النووي فقد قامت 10 دول أوروبية، مع استمرار تجاوزات طهران لـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» دون أي تقدم يُذكر في محاولات إحيائها، بحل أداة دعم التبادلات التجارية «إنستكس» المصممة للتجارة مع إيران في عام 2019م، إذ اتفقت كلٌ من بلجيكا وألمانيا وفنلندا والدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة بالإجماع على إلغاء الآلية، وفي الوقت نفسه واصلت الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة الضغط على إيران والولايات

المتحدة للامتثال للاتفاق النووي، هذا وقد أيدت الأطراف الأوروبية في «خطة العمل الشاملة المشتركة» قرارات الوكالة القائلة بأن: «تقييم الوكالة للأنشطة النووية في منطقة ورامين يبقى كما هو، وكما تم التوضيح سابقًا، وأن إيران قد أجرت تجارب متفجرة استعدادًا لاستخدام أجهزة الكشف عن النيوترون في هذا الموقع وتسعى مجموعة الدول الأوروبية الثلاث أيضًا إلى توفير معلومات تتمتع بالمصداقية من الناحية التقنية حول مكان وجود المواد النووية والمعدات الملوثة في تورقوز آباد وورامين»[2].

وما زالت تنتقد الدول الأوروبية الثلاث صراحةً التناقض الذي اكتُشف قبل أكثر من عام في كمية اليورانيوم الطبيعي الذي وُجد في مختبر «جابر بن حيان» المُصرَّح عنه من جانب إيران وبين ذلك الذي تحقَّقت منه «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وقد قيَّمت الوكالة أن كمية المادة التي عُثر عليها «لا تستند إلى أُسس علمية؛ وبالتالي فهي غير مقبولة»[3]، ولم تُقدم طهران بعد ردودًا تتمتع بالمصداقية من الناحية التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية تهدئ مخاوف الدول الأوروبية الثلاث.

وقد خلُصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنه يمكن لطهران بحلول نهاية عام 2023م استخدام 40 كيلوجرامًا من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60 % إلى جانب ثلاث أو أربع

(1) Susanne Koelbl, "This is not our fight," Spiegel Abroad, July 3, 2023, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/HtGCx

(2) "E3 statement at IAEA Board of Governors on the JCPoA," *Foreign & Commonwealth Office*, June 6, 2023, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/gdD9O

(3) Ibid.

مجموعات من أجهـزة الطرد المركزي المتقدمة «للوصول إلى زمن الاختراق وإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع سلاح نووي خلال 12 يومًا»، وفي الوقت الحالي، لن تحتاج إيران سوى إلى ثُلث مخزونها الحالي من اليورانيوم المخصب بنسـبة 60%، ولكن «الاختراق الـذي قد يتعثر على الوكالة الدولية للطاقة الذرية اكتشافه على الفور، إذا أُخِّرت إيران وصول المفتشين»[1].

وفي سـياق آخر، فقد انتهى حظر الأسـلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على إيران في أكتوبر بموجب شـروط الاتفاق النووي، ومن المقرر أن تحصل طهران الآن على 24 طائرة مقاتلة روسية الصنع من طراز «أس يـو -35 أس» ذات قدرة نووية، بالإضافة إلى أحدث الطائرات المروحية الحربية وأنظمة الدفاع الصاروخي، وذلك تحسبًا لتفعيل الدول الأوروبية الثلاث لآلية الـ «الزناد» أو (العـودة إلى الوضع السـابق) والـذي يُتيح إعادة فرض عقوبات دولية على البرنامج النووي الإيرانـي، بالإضافـة إلى إمكانيـة تنفيذ هجوم استباقي على المنشآت النووية الإيرانية على يد دولة معادية.

خاتمة: اتجاهـات العلاقات الإيرانية-الأوروبية في 2024م

لـم تتوقف إيـران أبـدًا عـن احتجـاز الرعايا الأجانـب الزائريـن لأراضيها، سـواءً كانوا من موظفي الاتحـاد الأوروبي، أو مواطنين مزدوجي الجنسية مستخدمةً إياهم كورقة ابتزاز، هذا مع استمرارها تضيقَ الحقوق الأساسية لأبناء شعبها واستخدامها المفرط للقوة سـعيًا منها لتكميم أفواههم. وعلى الرغم مـن محاولات الأوروبيين اسـترضاءَ إيران بطرقٍ شتى خلال عام 2023م، لا تظهر ثمار هذه المحاولات مع وصول العلاقات بين الجانبين إلى أدنى مستوياتها.

وإذا اسـتمرت إيران في سياسـتها النووية العدوانية، فمن المرجح أن تلجأ دول «الترويكا» الأوروبية، إلى تفعيل آلية الزناد (العودة للوضع السـابق) للاتفاق النووي. حيث أن عودة طهران إلى ما قبل «خطة العمل الشـاملة المشتركة» والتهديد بالانسحاب من «معاهدة حظر الانتشار النووي» للوصول إلى العتبة النووية من الممكن أن يدفع دولًا معادية إلى شن هجمات استباقية على أصول إيران النووية والعسكرية.

يبقى الفتور في العلاقات الإيرانية-الأوروبية هو سـيد الموقف في 2024م، إذا استمرت إيران بتزويد روسـيا بالأسـلحة والطائرات المسيرة لاسـتخدامها في الحرب ضد أوكرانيا، وهو أمر محتمل إلى درجة كبيـرة، خاصةً في ظل الوعود الروسية لطهران بإتمام صفقة الطائرات الروسية المقاتلة وذات القـدرات النووية من طراز Su-35S والتـي يبلـغ عددها 24 طائـرة، إلى جانب حصولها على أحدث طائرات الهليكوبتر الحربية وأنظمة الدفاع الصاروخي.

ثالثًا: الاستجابات الإيرانية للتحولات في آسيا الوسطى والقوقاز

علـى خلفيـة الانشـغال الروسـي والأمريكي والأوروبـي بالحـرب الروسـية-الأوكرانية، أصبحت منطقتا آسـيا الوسطى والقوقاز ضمن مناطق التنافس شـديد الاحتـدام ما بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة الطامحة في تحقيق مزيد من التغلغل خارج نطاق مُحيطها الجغرافي، بهـدف تغيير موازيـن القوى لصالـح المعادلة الدوليـة الجديدة فـي مرحلة ما بعـد أوكرانيا، فهناك احتدام في التنافس بين الصين والولايات المتحدة علـى النفـوذ والهيمنة فـي المنطقة ضمن سياسات الاحتواء المتبادلة وسط معركة دولية على مسـتقبل النظام الدولـي، مع ظهور مؤشـرات على تنامي التعاون بين دائرتي الخليج العربي وآسيا الوسـطى، وتنامي الدورين التركي والإسرائيلي في المنطقة، وفي المقابل، لم تقف إيران مكتوفة الأيدي أمـام التنافس الدولي على سـاحة تعتبرها فنـاءً خلفيًا لها، ولذلك سـعت لتعزيـز دورهـا وحصـد المكاسـب والحد من تداعيات التحـركات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة على طموحاتها الخاصة.

1. آسـيا الوسـطى على أجندة الفواعل الدولية والإقليمية:

ضمن مسـاعيها لمواجهـة سياسـة الاحتواء الأمريكية، سعت الصين لتعظيم دورها في آسيا الوسطى، حيث استضافت بكين في مايو 2023م، قادة المنطقـة، في أول قمة مـن نوعها، وأبدى الرئيس الصيني دعم بلاده لاسـتقرار وسـيادة دول المنطقة فـي مواجهة التحديات الخارجية، ورغبتها في تعزيز علاقاتها الأمنية مع المنطقة، والمشاركة في حل الخلافات الحدودية القائمة بين دولها، وإبداء الرغبة في مسـاعدة المنطقة على بنـاء قدراتها الدفاعية، كمـا تضمّن إعلان القمة تعزيـز التعاون في مختلـف المجالات،

(1) "Iran's Ambiguous Nuclear Course," *Rasanah IIIS*, November 29, 2023, accessed December 3, 2023, https://cutt.us/8U47G

وأعلن الرئيس الصيني شي تينبينج؛[1] أن بكين ستقدم نحو 3.7 مليار دولار، كدعم مالي للمنطقة لمواجهة حالات الفقر خلال عام 2023م.[2]

ولعدم ترك الساحة في ظل الانشغال الروسي لاستغلالها من قبل بكين، ولبث رسائل للصين بأن الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية لن يثني واشنطن عن تلك المنطقة الاستراتيجية، عقد الرئيس الأمريكي جو بايدن قمةً مع رؤساء المنطقة على هامش اجتماعات دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2023م، أبدى خلالها رغبته بالتعاون مع دول المنطقة ودعم سيادتها، إضافةً إلى التعاون في مجال المعادن، خاصةً اللازمة لصناعة التكنولوجيا الفائقة، والتي تدخل ضمن صناعة الرقائق التي تتنافس عليها مع الصين، وخلال القمة أعلن بايدن عن تخصيص دعم يبلغ 20 مليون دولار إضافية في عام 2023م.[3] وتتمثل النقطة البارزة في الاتفاق على توسيع التعاون الأمني بين الجانبين.

بدوره، ورغم تداعيات الحرب في أوكرانيا، لم يقف الكريملن مكتوف اليدين تجاه المساعي الصينية والأمريكية لخلق موطئ قدم قوي في المنطقة التي تشكل أهم مناطق نفوذه الاستراتيجي، لذلك سعت روسيا خلال 2023م إلى تعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة، حيث وقعت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع دول آسيا الوسطى الخمس لتعزيز حضورها الأمني ضمن قواعدها العسكرية في طاجيكستان وقرغيزستان؛ حيث ينظر الروس لمصالحهم الأمنية في المنطقة باعتبارها أمنًا قوميًا، ولذلك صرَّح وزير الدفاع الروسي، في إبريل 2023م، بأن «موسكو تعزز جاهزيتها القتالية في قواعدها العسكرية بالمنطقة، لتعزيز الحضور العسكري الروسي ومواجهة المساعي الإقليمية والدولية لتعزيز نفوذها فيها»[4].

وتحتفظ روسيا بنفوذ كبير في آسيا الوسطى، حيث تتشارك ودولها في «منظمة معاهدة الأمن الجماعي» بقيادة موسكو، وتحتفظ بقواعد عسكرية في المنطقة، ففي قمة مجموعة الدول المستقلة في 2023م التي تجمع بين روسيا ودول المنطقة، تم الاتفاق على إنشاء دفاع جوي روسي يتمركز في قيرغيزستان، وفي أكتوبر 2023م، صدَّق البرلمان القيرغيزي على اتفاقية مع روسيا لإنشاء دفاع جوي إقليمي مشترك؛ والاتفاقية سارية لخمس سنوات قابلة للتمديد، إضافة إلى امتلاكها عِدة منشآت عسكرية في قيرغيزستان، كما تعد مصدر تسليح هام لدول المنطقة بأسعار رخيصة[5].

بدورها، توجهت الدول الخليجية وتركيا وإسرائيل، نحو المنطقة في 2023م، لاعتبارات تتعلق بالقوة والمصلحة والنفوذ وإن تباينت بالنسبة لكل دولة، حيث قامت أنقرة بتعزيز نفوذها ليزداد الأمر تعقيدًا بالنسبة لإيران، ولذلك اتفقت وأذربيجان على إنشاء ممر «زانجيزور» الذي يربط تركيا ببقية الدول والمناطق الناطقة بالتركية، وسيصبح بالنسبة لأنقرة حلقة وصل مع أوروبا، وطريقًا مباشرًا يربط أذربيجان وتركيا، ما أشعر طهران بخطر على مصالحها، لأن الممر سيعبر منطقة سيونيك في أرمينيا، ما يُهدد علاقات إيران وحليفها الأرميني، إذ يعزل الممر إيران جغرافيًا عن أرمينيا، ويحرمها من عوائد مرور الصادرات التركية إلى المنطقة ورسوم عبور الشاحنات الأذربيجانية إليها، ما يعني الاستغناء عن استخدام الأراضي الإيرانية للعبور، بل والأكثر أن إيران ستدفع رسومًا لمرور شاحناتها سواءً إلى أذربيجان أو عبر الممر.

وكذلك سخَّرت إسرائيل كافة الوسائل تجاه المنطقة لنقل العلاقات إلى شراكة استراتيجية شاملة خلال 2023م، وتتَّهمها إيران بدعم أذربيجان عسكريًا ضد أرمينيا لتستمر في اعتداءاتها المستمرة -حسب الفكر الإيراني- ضد الأراضي الأرمينية، ولتعزيز النفوذ بأذربيجان ضمن سياسة إسرائيلية-أمريكية لخلق طوق أزمات وطوق تمركز أمريكي-إسرائيلي حول إيران.

وفي إطار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، يأتي الحوار الاستراتيجي مع دول الخليج،

(1) Ministry of foreign affairs of the people's republic of china, President Xi Jinping Chairs the Inaugural China–Central Asia Summit and Delivers a Keynote Speech (2023-05-19) (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/McVqRMO

(2) Haley Nelson, China deepens ties with central asia at the inaugural china–central asia summit (Washington: caspian policy center, 22 May 2023), (Last viewed on November 20, 2023) https://cutt.us/F1PDj

(3) U.S department of state, Economic Resilience in Central Asia Initiative (U.S: U.S department of state, 28 february 2023), (Last viewed on November 20, 2023) https://cutt.us/cfMiA

(4) Reuters, russia boosting combat readiness of its central asia bases to counter us, defence minister says (london: reuters, 28 April 2023), (Last viewed on November 20, 2023) https://cutt.us/Y6Dlr

*Tass, Russian news agency, Russia boosting combat readiness of military bases in Kyrgyzstan, Tajikistan — top brass (Moscow: Tass, Russian news agency, 28 April 2023), (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/nEoDAP

(5) Kester Kenn Klomegah, Unmasking Russia's Influence in Central Asian Region, modern diplomacy, 14 October 2023, (Last viewed on November 20, 2023) https://cutt.us/6n93l

ليشهد عام 2023م، انعقادَ القمة الأولى بين دول الخليـج والمنطقة ضمن المسـاعي الخليجية عامةً والسعودية خاصةً لتنويع بدائل سياساتها الخارجيـة وعـدم الارتكان لبديـل دولي واحد، ولذلك أكدت القمة على ضـرورة تفعيل الحوار السياسـي والأمني، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، وإقامة شراكات بين قطاع الأعمال في المنطقتين ضمن خطة عمل مشتركة 2023-2027م، ما يعني أن هناك توجهًا استراتيجيًا بين قادة المنطقتين للتطوير في كافة المجالات.

إجمالًا ترتَّـب على تحركات القـوى الدولية والإقليميـة نحو المنطقـة فـي 2023م، أبعاد اسـتراتيجية بالنظر إلى مضامينها وثِقل القوى الإقليميـة والدوليـة وأهدافهـا، ما من شـأنه التأثير علـى النفـوذ الإيراني في تلـك الدائرة الجغرافية الاسـتراتيجية، وقد تصاعدت أهمية المنطقة على أجِندة تلك الفواعل ضمن سياسة الاسـتقطاب الثنائـي الحاد للقـوى والفواعل في المناطق الاسـتراتيجية حـول العالم ضمن تصاعُـد التنافـس الجيوسياسـي الدولي بين واشـنطن وبكين منذ انطلاق الحرب الروسية-الأوكرانيـة، وإن كانت هنـاك اعتبارات خاصة بكل طرف، جيوسياسـية واقتصاديـة وأمنية، تدفعـه نحو توطيد مركزه في آسـيا الوسـطى في مواجهة أدوار الفواعل المنافسة.

2. المساعي الإيرانية لمواجهة التحركات الدولية وسط آسيا:

يُشـير تحليـل الموقف الإيراني الرسـمي حول التحركات الإقليمية والدولية تجاه آسيا الوسطى في 2023م، إلى أنها مسـاعٍ تُشكل مصدرَ تهديد متصاعد لإيران، لا سـيما المساعي الإسرائيلية والتركية في منطقة بها شعوب ناطقة بالفارسية وتقع ضمـن المجـالات الحيوية لمشـروعها الجيوسياسي، ما فرضَ على صناع القرار في إيران سرعةَ التوجه نحو آسـيا الوسطى التي أضحت ضمن أولويات الاستراتيجية الأمريكية والصينية والروسية؛ وبالتالي الإسرائيلية والتركية.

خطت إيـران أولى خطـوات توجهها لتعزيز نفوذها في آسـيا الوسـطى والقوقاز ومزاحمة الأدوار الإقليميـة والدوليـة المتصاعدة لتعزيز النفـوذ، بالتقـارب مـع أذربيجان بعـد أن كانا على شـفا مواجهة مسـلحة لاعتبارات تتعلق بالخلافـات حـول الملـف الأرمينـي والدعم الإسـرائيلي لباكو والممرات الاقتصادية، حيث أجرى وزير الخارجية الإيراني حسـين أمير عبد اللهيان زيارةً لأذربيجان في يوليو 2023م، وأبدى خلالها رغبـة بلاده في التعاون في المشـاريع الإقليميـة، والتباحـث حـول مقتـرح «ممر آراس»[1]، الذي يربـط أذربيجان بجيب نخجوان عبر الأراضي الإيرانية.[2]

كما افتتحت وكالة الأنباء الإيرانية الرسـمية «إيرنا» فـي يوليـو 2023م مكتبًا لهـا في باكو وأطلقت موقعًا إلكترونيًا أذربيجانيًا؛ وبناءً عليه، سـيكون لوكالة أنبـاء «أذرتـاج» الأذربيجانية مكتب في طهـران؛ وكذلك وقَّعت الدولتان على اتفاقية استكمال بناء جسر عبر نهر أستاراتشاي الـذي يفصل بيـن البلديـن، ذلك المشـروع الذي توقف منذ عامين لتصاعـد التوترات بين الدولتين حول الملف الأرمني. وبنهاية أغسطس 2023م، أجرى المدَّعي العام الأذربيجاني كامران علييف زيارةً لطهران بدعـوة من نظيره الإيراني محمد جعفر منتظري، وأجمع المسـؤولان على ضرورة تخفيـف حدة التوترات حـول الملفات الخلافية وتعزيز العلاقات الثنائية؛ ومن شـأن التوجه الإيراني نحو أذربيجـان، رغم الخلافات بين البلدين، تعزيز النفوذ الإيراني المحدود حاليًا جنوب القوقاز.

تحظى تركمانستان أيضًا بأهمية استراتيجية كبيرة لإيران لاعتبارات جغرافية وحدودية وأمنية وثقافية ومذهبية، وقد وقَّعت الجارتان اتفاقيات في مجالات النقل والشـحن على هامش مؤتمر بحر قزوين الذي انعقد في عشـق آباد أغسطس 2023م، ووقَّع الطرفان بطهـران اتفاقية تصدير الغاز لإيران، والتي بموجبها ستسـتورد إيران 10 ملايين متـر مكعب من الغاز من تركمانسـتان يوميًا، ويمكن أن تتضاعف هذه الكمية بموجب الاتفـاق، وكذلك أجرى الرئيـس الأوزبكي زيارةً لطهران في أكتوبر 2023م، وقَّـع خلالها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مثل النقل

(1) وضعت أذربيجان وإيران في 06 أكتوبر 2023م الأساس لطريق عبور يربط أذربيجان الغربية بجيب ناختشيفان عبر إيران، حيث يتم بناء جسر الطريق بما يتماشى مع مذكرة التفاهم المتبادلة بين حكومتي أذربيجان وإيران بشأن تطوير خطوط نقل جديدة، وسيمتد هذا الجسر على نهر آراس ليتصل بمحافظة أذربيجان الشرقية الإيرانية، وقد جاء الإعلان عن مشروع العبور الجديد وسط محاولات التهدئة وتطبيع العلاقات بين أذربيجان وإيران بعد أشهر من المواجهة الدبلوماسية بينهما.

(2) Interfax News Agency, Azerbaijan begins building corridor to Nakhchivan via Iran – media (Russia: Interfax News Agency, 6 October 2023), (Last viewed on November 20, 2023) https://cutt.us/PF1dh

والترانزيت والتجارة التفضيلية والمناطق الحرة المشتركة والزراعة والصناعة.

وقدَّمت إيران الدعوة لرئيس وزراء كازاخستان لزيارة طهران في أبريل 2023م، وأثناء الزيارة وقَّع الطرفان وثائق في مجالات اقتصادية حيوية مثل النقل والترانزيت والسياحة، وأبدى رئيس الوزراء الكازاخستاني استعدادَ بلاده لزيادة صادراتها لإيران بقائمة تضم 75 بند تصدير، وأيضًا زيادة عبور البضائع الكازاخستانية عبر طهران باستخدام ممر السكك الحديدية بين كازاخستان وتركمانستان وإيران[1]، وعلى هامش اجتماع رؤساء وزراء منظمة شنغهاي للتعاون في أكتوبر 2023م، اتَّفقت إيران وطاجيكستان على إحلال العملة المحلية للبلدين في المعاملات والتبادلات التجارية، واستخدام طريقة المقاصة، وتزويد طاجيكستان بالخبرات الإيرانية في العديد من المجالات الصناعية، كما أعلن رئيس اتحاد الحرفيين ورجال الأعمال بقيرغيزستان، استعدادَ بلاده لاستقبال المستثمرين ورجال الأعمال الإيرانيين، وأكد على مزيد من التعاون بين البلدين في هذا المجال.

خاتمة: النتائج والخيارات الإيرانية في تعزيز نفوذها في آسيا الوسطى

على الرغم من قيام إيران بعدة خطوات لتعزيز نفوذها في المنطقة، إلا أن هذه المساعي اقتصرت على الجانب الاقتصادي والتجاري فقط ولم تشهد تعزيزًا للعلاقات في بقية الأبعاد الاستراتيجية والأمنية، كما أنها في الجانب التجاري تركز في مجملها على النقل والترانزيت والزراعة والصناعة، وهذه الجوانب ليست كافيةً لتعزيز نفوذ إيران في المنطقة، أو لمواجهة مساعي القوى المناهضة لإيران في منطقة آسيا الوسطي والتي تحظى بأهمية كبيرة على أجندة الفواعل الدولية والاقليمية كما ذكرنا سابقًا، فالصين قامت بتوسيع علاقتها مع المنطقة في الفترة الأخيرة، وكانت بمثابة طفرة في العلاقات بين الصين ودول المنطقة، فقد قدَّمت الصين الكثير من الدعم والمساعدات، وقامت بعمل استثمارات هائلة في المنطقة، وذلك لتوسيع موطئ قدمها الاقتصادي الاستراتيجي في آسيا الوسطى، وترسيخ مكانتها باعتبارها الشريك الأبرز في المنطقة، وإغراء دول المنطقة بوعود الرخاء والاستقرار؛ وأيضًا تحاول روسيا الحفاظ على موطئ قدم لها في المنطقة وسط منافسة اقتصادية متزايدة من الصين، وتزايد الاهتمام الجيوسياسي من الغرب؛ بالإضافة إلى دخول الولايات المتحدة على الخط لتعزيز روابط الاقتصاد الأمريكي مع دول المنطقة؛ فأمام كل هذه الجهود الضخمة من قِبل هذه القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، تُعد الجهود الإيرانية غير كافية، ففي النهاية، من غير المرجح أن تؤدي هذه الجهود إلى تغيير الاتجاهات الحالية بشكل كبير في المنطقة، حيث أن قدرة إيران على التأثير على الوضع الإقليمي محدودة للغاية، فقد شهدت دول المنطقة، تغيرات جذرية في تصورها لذاتها، فلم تعد ترى نفسها تعيش في منطقة غير ساحلية معزولة تعتمد علاقاتها مع العالم الخارجي بشكل كامل على روسيا أو إيران فقط، إذ إن الوجود الأمريكي والصيني والتركي والعربي المتزايد هناك قد منحهم شعورًا بالأهمية الذاتية وخيارات أوسع بكثير من الشركاء والفرص، ومن بينهم لا تبدو إيران أكثر جاذبية.

وبناءً عليه، ستواصل إيران تبنّي منهجها البراجماتي التدريجي، والذي سيركز على الهدفين التاليين؛ **الأول:** هو محاولة عزل القوى الدولية الأخرى من استغلال الفجوات السياسية وتعزيز نفوذها فيما تعتبره إيران مجالًا حيويًا لها. **والثاني:** هو محاولة تقليل المخاطر الأمنية الناجمة عن اختراقات القوى الدولية مثل الولايات المتحدة أو روسيا والصين، وكذلك قوى إقليمية أخرى مثل تركيا ومجلس التعاون الخليجي وإسرائيل.

رابعًا: علاقة إيران بباكستان

تحظى باكستان، بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية لأسباب دينية-مذهبية تتعلق بالانتشار الطائفي الشيعي الواسع بباكستان، وأسباب اقتصادية تتعلق بالتعاون في قطاع الطاقة من نفط وغاز وكهرباء، وأسباب تتعلق بالموقع الجيوسياسي الهام لإيران ضمن المجالات الحيوية للمشروع الجيوسياسي الإيراني، حيث تمتلك إيران شريطًا حدوديًا كبيرًا مع باكستان التي تفصل إيران عن الصين والهند بريًا، كما أنها تقع في قلب خارطة الممرات والمشاريع التجارية واللوجستية العالمية.

يقابل ذلك ملفات عالقة تمثل محددات يمكن القياس عليها لتحديد ما إذا كانت العلاقات في مرحلة ما بعد رئيس الحكومة السابق عمران خان

(1) وكالة أنباء فارس، مذكرات التفاهم بين إيران وكازاخستان، (26 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 21 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/BfxAUhb

اختلفت عن مرحلة خلفه شـهباز شريف، مثل ملف تجنيد إيران للشـيعة الباكستانيين ضمن ميليشـيا «زينبيون» للقتال بجانب وكلائها في مناطق النفوذ في الشـرق الأوسـط، واستغلال إيران المناطق الحدودية الباكستانية في عمليات تهريب البترول والبضائع إلى وعبر باكستان لجني العوائد المالية، والاتهامات الإيرانية لإسلام أباد بدعم المسلحين «البلوش» ضد الأمن الإيراني في سيستان وبلوشستان، وتداعيات عدم تنفيذ خط أنابيب الغـاز بين الطرفين على أمن الطاقة الباكستاني، والجهود الإيرانية لتعزيز العلاقات مع نيودلهي العدو اللدود لباكستان ضمن صراع على إقليم كشمير، واتهام إسلام أباد لإيران بغضّ طرفها عن وجود موطن لشـبكة تجسس هندية تدرب وتمول المقاتلين ضد القوات الباكستانية في ساحل مكران الإيراني.

1. اختلاف توجهات شهباز شريف عن عمران خان: السياسـة الإيرانية تجاه باكستان ذات توجهات استراتيجية ثابتة ومسـتمرة باستمرارية النظام الحاكـم فـي طهران، ولكـن التغييـر في نمط العلاقات، وإن كان بـشكل لا يترتب عليه أبعاد اسـتراتيجية فـي العلاقـات، بيـن الجارتين، عادةً مـا يتعلـق بالتغييرات في عامـل القيادة الباكستاني؛ لأن تغيير القيادة في إسلام أباد عادةً ما يتبعه تغيير في خريطة التحالفات والتوجهات والسياسـات الخارجية لباكسـتان، وبالتبعية التأثير على نمط العلاقات مع إيران، فالسياسـة الباكستانية خلال فترة حكم خان غيّرت بوصلة سياسـتها الخارجية تجاه المحور الشرقي وإدارة ظهرها للغرب الذي تحالفت معه باكسـتان في عهد سـلفه نواز شـريف، ما ألقى بتبعاته على تقارب وجهات النظر مع إيـران المعادية للغرب دون أن تحدث تطورات تترتب أبعاد استراتيجية في العلاقات التي ظلت متأرجحة بسبب مركزية الملفات العالقة، لكن دخول باكستان في مرحلة عدم اسـتقرار على خلفية أزمة الحكم بسـحب الثقة من عمران خان وتولي شهباز شريف سطَّر فصلًا جديدًا في مسار العلاقات بين الطرفين.

أعـاد شـهباز شـريف بوصلة السياسـة الباكستانية إلى سابق عهدها نحو الغرب الأوروبي والأمريكـي، انطلاقًـا من اعتقاده بأن تحسـن العلاقات مع الغرب سـيؤدي إلى التخفيف من وطأة الضغوط الإقليمية والأوضاع الاقتصادية الداخليـة لباكسـتان، والتي ارتبطـت بتوجه سياسة خان إلى المحور الشرقي بقيادة صينية، ودعمه لروسـيا في حربها مع أوكرانيا، حيث أدى ذلك إلى توقف المساعدات الأمريكية والغربية ومساعدات الدول الحليفة لواشنطن في الشرق الأوسـط وبينها دول عربيـة لإسلام أباد. البعد الآخر الملاحظ على سياسـة شـهباز بعد إعادة بوصلة بلاده نحو الغرب تبنيه سياسـةً متوازنة في العلاقات الخارجية، والتي عززها باسـتمرار التعاون مع الروس عبر تبادل النفط الروسي مع باكسـتان ووصوله إلى ميناء كراتشي في يونيو

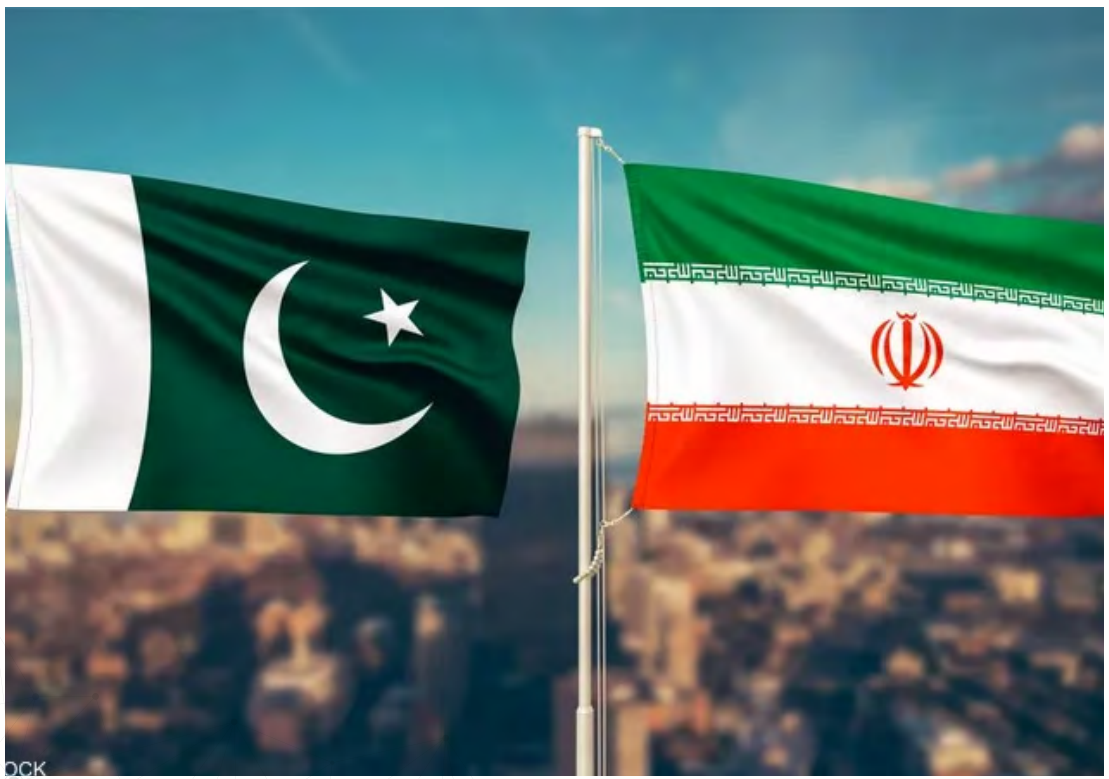

2023م[1]، في مقابل تعزيز الشراكة الباكستانية-الأمريكية عبر استكمال مشروع التحالف الأخضر في يوليو 2023م، في إطار مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز سُبل التعاون في المجال الزراعي واستخدام الطاقة المتجددة.

2. العلاقات بين طهران وإسلام أباد في عهد شهباز شريف:

أرسى شهباز فصلًا جديدًا من العلاقات مع إيران ضمن سياسة التوازن التي تبناها في علاقات بلاده الخارجية للمساهمة في معالجة الأزمات الاقتصادية والاستفادة من كل الشركاء الإقليميين والدوليين، ولذلك لعبت سياسة التوازن دورًا في عدم تأثر العلاقات الإيرانية-الباكستانية بعد عمران خان، بل على العكس، أحرزت تقدمًا في العلاقات بتلبية إيران احتياجات الطاقة المُلحة لباكستان وتحويل الحدود الباكستانية-الإيرانية إلى منطقة اقتصادية آمنة من خلال الأسواق الحدودية وتنشيط بنود اتفاقية التجارة الحرة وتفعيل اتفاقية المقايضة[2]، وإقامة أول سوق حدودي بين البلدين في مقاطعة بلوشستان في مايو 2023م، واعتماد خط كهرباء غابد-بولان بطاقة 100 ميجاوات[3]، وفي أغسطس 2023م؛ شهد حجم التجارة الثنائية ارتفاعًا مسجلًا المليارين دولار[4].

ولعب التقارب السعودي-الإيراني على خلفية رعاية الصين لتوقيع الطرفين اتفاق تسوية في مارس 2023م، دورًا إيجابيًا لصالح باكستان وقدرة شهباز شريف في تحقيق موازنة بين الطرفين السعودي والإيراني، حيث كانت هناك حسابات باكستانية تجاه تعزيز العلاقات بكلا الطرفين قبل اتفاق بكين، لكن بعد عودة العلاقات تمكنت باكستان من استعادة العلاقات مع الشريك السعودي رغبةً من إسلام أباد في إصلاح المشاكل الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في الأسواق الباكستانية المضطربة، ومنحها مساحةً للمضي في إقامة علاقات أكثر توازنًا مع إيران.

ولقد رسمت الأوضاع الجديدة (سياسة التوازن مع الاتفاق السعودي-الإيراني) الطريق أمام الجانبين الإيراني والباكستاني، وفرصًا لتعزيز التعاون على كافة الأصعدة، جاءت في مقدمتها القضايا الأمنية الشائكة والتي فرضت نفسها وبقوة على شكل العلاقات بين البلدين، خاصةً في ظل استمرار الهجمات الإرهابية على الحدود، وقد ترسخت توجهاتهما العسكرية متزامنة مع تدهور العلاقات مع طالبان في ضوء توتر العلاقة بين إيران وكابل بسبب تردد كابل في اتخاذ خطوات حاسمة ضد الجماعات المسلحة التي تنطلق من أراضيها، وتصاعد تصريحات إسلام أباد بالدخول في حرب مع كابل مطلع يناير 2023م بسبب إيوائها مقاتلي طالبان الباكستانية الذين يشكلون تهديدًا لأمنها، لذا جاءت المُبادرة الصينية لعقد حوار بين إيران وباكستان بالعاصمة الصينية بكين في يونيو 2023م لتتصدر المشهد[5]، وتعكس معها عدة توجهات صينية منها: توطين وجودها في المنطقة ليس فقط على الناحية الاقتصادية وإنما أيضًا على الصعيد العسكري من خلال العمل على تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي ومكافحة الأعمال الإرهابية للجماعات المتشددة والتي تتصاعد أعمالها الإرهابية على الحدود بين الدولتين خاصةً في بلوشستان الحدودية، والتي تسعى الصين إلى تحقيق الأمن فيها بسبب استثماراتها الهائلة في ميناء جوادر، كما عكست سياسات الصين في جنوب وجنوب غرب آسيا رؤيتها في حماية مصالحها الحيوية في إطار استراتيجية مبادرة الحزام والطريق، ومن أجل تعزيز سُبل مكافحة الإرهاب وقعت كلٌ من إيران وباكستان مذكرة التعاون البحري بين البلدين في 19 يونيو 2023م[6].

خاتمة: النتائج واتجاهات العلاقة بين البلدين

طغى الملف الأمني والتطورات الإقليمية على العلاقات بين الطرفين أثناء فترة حكم عمران خان، لا سيما على إثر تلقي الحرس الثوري لضربات من المعارضة «البلوشية» جنوب شرقي إيران، قبل أن تُبرم طهران اتفاقيات أمنية

(1) Reuters, Pakistan PM says first discounted Russian crude oil cargo arrives in Karachi, 12 June 2023, (Last viewed on November 21, 2023) https://2h.ae/JBNe

(2) نيونيوز، باكستان تعلن تجارة المقايضة مع إيران ستدخل حيزالتنفيذ، (06 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 21 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/F9fTDdW

(3) Ap news, Top leaders of Pakistan Iran inaugurate border market in their first meeting in 10 years,18 May2023, (Last viewed on November 21, 2023) https://2h.ae/iwyY

(4) Business Recorder, Pakistan –Iran trade volume exceeds2bn mark, 19 April2023, (Last viewed on November 21, 2023) , https://2u.pw/3KsPYv

(5) CGTN ,China, Pakistan, Iran anti-terror talks for enhanced regional security, 10 Jun 2023, (Last viewed on November 21, 2023) is.gd/IpYX4R

(6) وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء(إيرنا)، إيران وباكستان توقعان مذكرة للتعاون في مجال الأمن البحري، (19 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 21 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/jqkamcQ

لفرض سيطرتها على الحدود بين البلدين، دون إحداث أية تطورات على الصعيد الاقتصادي، ورغم اتجاه بوصلة العلاقات نحو المحور الشرقي أثناء حكم خان، غير أنه لم تحدث تغييرات جذرية واسعة ذات أبعاد استراتيجية في العلاقات الباكستانية-الإيرانية، وفي المقابل رغم اتجاه بوصلة باكستان نحو محور الغرب خلال فترة شهباز لكن لعبت سياسة التوازن واتفاق تسوية العلاقات بين الرياض وطهران دورًا في تعزيز العلاقات الباكستانية-الإيرانية، وظلت العلاقات في عهد شهباز وخلفه رئيس الحكومة المؤقت أنور الحق كاكار، محكومة بالخط العام للعلاقة بين الدولتين المرسوم بالقضايا التعاونية والخلافية. ولا يتوقع تحسن كبير في العلاقات سواءً اتجهت بوصلة القيادة في باكستان نحو المحور الغربي أو الشرقي حتى تتوقف إيران عن سياستها الخارجية تجاه باكستان فيما يخص التهريب لتحقيق عوائد بفعل العقوبات وأمن الحدود وتوظيف الشيعة في الداخل الباكستاني، ولذلك ستظل مهمة الزيارات المتبادلة على كافة المستويات تخدم فقط المصالح المشتركة وتحييد القضايا الخلافية وإيجاد أرضية مشتركة بشأن حماية مصالحهم واهتماماتهم المشتركة لأجل الاحتفاظ بالحد الأدنى من العلاقات الودية، بينما لا تزال سياساتهما الأمنية والخارجية بعيدةً إلى حدٍ كبير عن التوافق المفضي لتقارب تترتب عليه أبعاد استراتيجية في العلاقات، ويأتي الاستهداف الإيراني العسكري للداخل الإيراني بحجة مكافحة العناصر الإرهابية، والرد الباكستاني داخل الأراضي الإيرانية، تأتي في إطار العلاقات المتوترة.

خامسًا: تأزم العلاقات بين إيران وطالبان

تحظى أفغانستان بأهمية كبيرة في السياسة الإيرانية بشكلٍ عام وسياسة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بشكلٍ خاص في ظل سياسته للدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز العلاقات التجارية بدول الجوار، حيث تمتلك إيران حدودًا طويلة مع أفغانستان جعلتها تتشارك معها في بعض نهر هلمند، وتتشارك مع إيران أيضًا ضمن مشروع ميناء تشابهار الهندي الإيراني الأفغاني، وأحد المستوردين للنفط الإيراني، فضلًا عن تركيبتها السكانية التي تضم الشيعة الهزارة.

رغم الأهمية الأفغانية لإيران، غير أن العلاقات بشكلٍ عام والعلاقات التجارية بشكلٍ خاص بين الجارتين، كانت محدودةً للغاية في 2023م، ولم تصل بعد إلى ما يطمح إليه رئيسي ضمن مساعيه لتعزيز العلاقات التجارية بدول الجوار كوسيلة لإفقاد ورقة العقوبات جدواها، لوجود بعض التحديات الرئيسية المعيقة لتطور العلاقات، يتقدمها مخاوف طالبان الخفية من المشروع الشيعي الإيراني وتوظيف الشيعة الهزارة ضمن مشرعها، وتجنيد إيران للمهاجرين الأفغان ضمن ميليشياتها في الشرق الأوسط ضمن استراتيجية التمدد الإيرانية، والأزمات الحدودية جرَّاء مخاوف طهران من استغلال طالبان للحدود المشتركة في تهريب المخدرات في ظل الحصار الدولي المفروض عليها منذ سيطرتها على كابل، وتفاقم أزمة اللاجئين الأفغان لإيران بعد سيطرة طالبان على الحكم، لكن شكَّل تفاقم الخلافات حول نهر هلمند الصراعَ الأهم خلال 2023م.

1. الصراع بين إيران وأفغانستان حول نهر هلمند: يعتبر نهر هلمند أطول أنهار أفغانستان بطول يصل إلى 1150 كيلومترًا، وينبع من جبال هندوكوش إلى غربي أفغانستان، ويصب في بحيرة هامون بمحافظة سيستان بلوشستان الإيرانية، ويعد مصدرًا رئيسًا لتغذية الأراضي على طول الحدود الإيرانية-الأفغانية، وتعتبر قضية تقاسم مياه النهر بين الدولتين أبرز القضايا الخلافية بينهما منذ سنوات طويلة تصل لنصف قرن من الزمان، وتسعى إيران باستمرار لإثبات حقها في النهر، إلا أن كابل لا تعترف بهذا الحق، وتعتبر النهر منطقة نفوذ خالص لها.

لكن شكَّل هلمند التوتر الأبرز بين الجارتين خلال 2023م، فقد عزمت إيران على ضمان تدفقات المياه إلى أراضيها، خوفًا من حدوث نقص المياه، الذي بدوره سيخلق حالةً من عدم الاستقرار داخل محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية التي يُسيطر عليها السُنة والبلوش، وتتمثَّل أهمية نهر هلمند، في اعتباره شريانًا رئيسيًا تعتمد عليه حياة السكان في دلتا النهر على جانبي الحدود الأفغانية-الإيرانية، كما تُعد الموارد المائية للنهر مصدرًا هامًا لكسب العيش لهؤلاء السكان، ومورِدًا مهمًا أيضًا لمياه الشرب والزراعة والصيد.

ونظرًا لعدم توصل الطرفين لاتفاق مُناسب حول النهر، ظل الموضوع متوترًا، ومن وقتٍ لآخر يحدث اشتباك بينهما، فمنذ وصول طالبان للسلطة، وقَعت العديد من الاشتباكات بين الطرفين في منطقة هلمند، بسبب تمسك

الطرفين بالاستئثار بالنصيب الأكبر من مياه النهر؛ ففي 18 مايو 2023م، طلبت طهران من حركة طالبان، الاعتراف بحقوق بلادها في مياه النهر، لتغذية بحيرة هامون الحدودية، والتي تصب فيها مياه النهر، والتي تعرَّضت للجفاف، نتيجة نقص المياه المتدفقة من النهر، ولكن جاء رد طالبان بالرفض، بحجة عدم توفر مياه كافية في الخزانات تتدفق إلى إيران بسبب الجفاف، كما طلبت طهران من طالبان السماح لخبرائها بزيارة مجرى النهر، وتقييم منسوب المياه في الخزانات، إلا أنها رفضت أيضًا[1].

ردت إيران على رفض طالبان بأحقيتها في النهر بالحديث عن رفض الاعتراف بحكومة طالبان، وجاء ذلك في تصريح لوزير خارجيتها «حسين أمير عبد اللهيان» في مايو 2023م، أن بلاده أبلغت أفغانستان بأنها لا تعترف بالهيئة الحاكمة حاليًا؛ وفي هذا السياق، طالبت إيران بأن تضم حكومة أفغانستان، شخصيات تابعة لها من قبيلة الهزارة الشيعية، مما يضمن لها امتلاك نفوذ وتأثير في الحكومة الأفغانية، وهذا الأمر ترفضه طالبان[2]. ما مهَّد لاشتباك مسلَّح بين الطرفين في مايو 2023م بالمنطقة الحدودية الواقعة بين مقاطعة كانج بولاية نيمروز الأفغانية ومقاطعة زابول بمحافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية، ما أدى إلى قتلى وجرحى من الجانبين[3]، ثم هدَّدت طالبان بتدمير 18 منشأة حدودية إيرانية، وهدَّد أحد قياديي الحركة بالاستيلاء على طهران، وفي هذا الشأن، حذَّرت طهران بقيامها بطرد اللاجئين الأفغان، وعددهم نحو 5 ملايين لاجئ، كما هدَّدت بإغلاق السفارة الأفغانية في طهران، وقطع طرق البضائع إلى أفغانستان، إذا ما أصرَّت طالبان على التصعيد؛ وفي هذا السياق، طالبَ أمير عبد اللهيان، خلال مشاركته في الاجتماع الرابع لدول الجوار الأفغاني في مدينة سمرقند الأوزبكية، في 13 أبريل 2023م بتشكيل حكومة شاملة، فيما يؤشر إلى ربط طهران الاعتراف بحكومة أفغانستان بهذه القضية.[4]

2. ملامح سياسة إيران لاحتواء التصعيد:

رغم تصاعد التوتر بين الطرفين، لكن سعت إيران نحو تجنُّب التصعيد من خلال الحفاظ على القنوات الدبلوماسية، بإيفادها المبعوث حسن كاظمي ولقائه القائمَ بأعمال وزير خارجية طالبان أمير خان متقي في سبتمبر 2023م، وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على ضرورة فتح سُبلٍ آمنة للحوار للتوصل لحلٍ لهذه الأزمة، وهو ما يؤكد على محاولة إيران احتواءَ أزمة المياه مع أفغانستان عن طريق الوسائل الدبلوماسية؛ والأبرز في ذلك هو تسليم طهران حركةَ طالبان السفارة الأفغانية بطهران في فبراير 2023م، في مؤشر يدل على رغبة إيران بالحفاظ على قنوات دبلوماسية للتواصل مع طالبان، وذلك على الرغم من عدم الاعتراف الإيراني بها.

كذلك، حاولت إيران احتواءَ هذه الأزمة وتجنُّب التصعيد مع طالبان، فوصفت الاشتباك الأخير بينهما بأنه اشتباك محدود، وتم التفاوض مع طالبان والتوصل إلى حلٍ سريع، واتهمت طهران «أطرافًا ثالثة» بقيامها بذلك للوقيعة بين الجانبين، هذه الأطراف معادية لكلٍ من إيران وطالبان، هدفها وقوع حرب بين إيران وطالبان، كما فتحت إيران المعابر الحدودية، التي كانت قد أغلقتها بسبب التصعيد مثل معبر ميلك الحدودي، وكأن طهران تبثّ رسالةً من جانبها لعدم رغبتها في التصعيد مع طالبان.

خاتمة: الاتجاهات المستقبلية لعلاقات إيران بحركة طالبان

على الرغم من أن التصعيد قد بلغ مستوىً عالٍ بين الجانبين خلال 2023م، إلَّا أن هناك قيودًا على تطور الصراع إلى حرب، أهمها إدراك إيران أن تكلفة التصعيد مع حركة طالبان مرتفعة، ولذلك عملت تاريخيًا على تجنُّب التصعيد معها، نظرًا لأن طالبان متمرسة في شن حروب التمرد؛ ولذلك فإن إيران لا تُبدي أيَّ استعداد لدخول معركة مع طالبان يترتَّب عليها استنزاف قدراتها العسكرية، خاصةً في الوقت الذي تسعى فيه طهران إلى التركيز على صراعها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأولوية مكتسباتها في ساحات نفوذها بالشرق الأوسط، ومع بروز تطورٍ جديد في الشرق الأوسط يتعلَّق بالحرب الإسرائيلية على حماس التي تعتبرها إيران ضمن

---

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، أزمة نهر هلمند (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/5rZA9

(2) سهرة القاسم، اتجاهات التصعيد بين «طهران» و«طالبان» على مياه نهر هلمند (القاهرة: مركز رع للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/PS3HfqB

(3) Holly Dagres, Iran and Afghanistan are feuding over the Helmand River (Washington: Atlantic Council, July 2023). (Last viewed on November 20, 2023) https://2u.pw/NAxp0hw

(4) Wilson centre, Iran and Afghanistan Clash over Water Rights (washington: The iran primer, May 2023). (Last viewed on November 20, 2023), https://cutt.us/gRGDz

محور المقاومة، يزداد التركيز الإيراني أكثر وأكثر على التطورات في الشـرق الأوسط، لا سيما مع الاشـتباكات بين أذرعها وإسرائيل بسبب حربها في غزة، وإن كانت اشتباكات محدودة لكنها قابلة للتطور في أي وقت. بنـاءً عليه، فإنه على الرغم من أن طهران بدأت التعامل فعليًا مع طالبان، إلَّا إنها لا تزال متخوفةً من نوايا طالبان، لذا فالمرجَّح أن يسودَ الترقبُ الحذِر العلاقاتِ بينهما ويكون متوقفًـا على ما تقوم به طالبـان وبخاصة مدى تعاملها مع الأقلية الشيعية لديها.

سادسًا: دوافع تحرك إيران تجاه دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا

للمـرة الأولى منذ أكثر من 11 عامًـا، قام الرئيس الإيراني فـي 11 يونيو 2023م بزيارة ثلاث دول في أمريكا اللاتينية هي فنـزويلا وكوبا ونيكاراجوا، أو ما يعرف بـ «دول التحالـف البوليفاري»، كما قام رئيسـي في 13 يوليو 2023م بزيارة إلى ثلاث دول أفريقية، هـي: كينيا وأوغنـدا وزيمبابوي، ويشير ذلك إلى اهتمام حكومة رئيسي بالدائرتين اللاتينية والأفريقية بعد انقطاع طويل. فما هي دوافع هذا الاهتمام الإيراني ومؤشـراته، وما هي تأثيرات هذا الاهتمـام على العلاقات واتجاهاتها في المستقبل؟

1. الدوافع والسياقات:

جاءت زيارة رئيسي لبعض دول أمريكا اللاتينية وبعـض الـدول الأفريقيـة في إطار سياسـة خارجية تسـتند إلى عدم التعويل على العلاقة مع الغرب لحل الأزمات، وعدم ربط مصير البلاد بالمفاوضات النووية، لا سـيما أن المفاوضات النووية قـد طال أمدهـا وتفاقمـت الأزمات الداخلية في ظـل الضغوط والعقوبات، ومن ثم ركزت حكومة رئيسي على هذه المناطق كنقاط تركيز جذابة يمكن أن تسـاعد إدارة رئيسـي في تعزيز سياسـتها الخارجية غير الغربية، وتسهم في كسـر العزلة، وإيجاد شـركاء جـدد، وخلق أسـواق بديلة، ووجود أرضية للعمـل معًا على إضعاف تأثيـر العقوبات الأمريكيـة والحد من هيمنتهـا الدولية. وهي تُعيـد للأذهان الزيارات التي قام بهـا الرئيس الإيراني الأسـبق أحمدي نجاد، لأفريقيا قبل إبرام إيران للاتفاق النووي مع دول مجموعة (5+1).

مثَّلـت دول الاتحـاد البوليفـاري: فنزويلا وكوبا ونيكاراجوا فـي إطار هذه التوجهات وجهةً منطقية لاستقبال رئيسـي، حيث لأنظمة هذه الدول تاريـخ نضالي وثوري يتشـابه مع الخط الأيديولوجي الذي تتبنّاه إيران، وتُكن هذه البلدان العداء للولايـات المتحدة، وتخضـع لعقوبات أمريكية مثل إيران، وتعاني من ظروف صعبة على الصعيد الاقتصادي والسياسي. وبحسب موقع هذه الدول في منطقة حيوية قريبة من الولايات المتحدة، فإن توسـيع علاقة إيران معها يوفر لها ميزات اسـتراتيجية في المواجهة غير المباشرة التي تتبناها طهران تجاه واشنطن، فإيران تحاول أن تتواجد فـي الفناء الخلفي لواشـنطن، وقد وصلت بأسطولها إلى شواطئ هذه الدول في رد رمزي على الحضور الأمريكي في الخليج العربي، كذلك ترى إيـران أن التعاون مـع دول مثل كوبا وفنزويلا يؤدي إلى دعمهمـا لإيران في المحافل الدولية مثـل الأمم المتحدة وحقوق الإنسـان، عندما تكون هناك نوايا لعزل إيران أو فرض مزيد من العقوبات عليها، فضلًا عن مواجهة مشكلات الاقتصاد، ومعالجة معضلـة الأمن الغذائي في إيران، ودعم الأنشـطة الاستخباراتية، والتغلب على العقوبات النفطية التي تعتبر المرود الرئيس لإيران ولبعض هذه الـدول كفنزويلا، وبالمقابل تحتاج هذه الدول للتعاون مع إيران لا سـيما على الصعيد الاقتصادي والسياسي.

كذلك تعـد أفريقيـا شـديدة الأهمية في سـياق التوجهات الإيرانية، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لأفريقيا الذي يوفر لإيران موطئ قدم يخـدم نفوذها الإقليمـي، ويمنحها ورقة ضغـط في مواجهة القوى المنافسـة لها، كمـا تمتلك أفريقيـا كتلةً تصويتيـةً مهمة في المنظمـات الدولية، حيث تضـم ربع الوحدات السياسـية في العالم وحضورهـا في مختلف المنظمـات الإقليميـة والدولية، بمـا في ذلك مجلـس الأمن التابع للأمـم المتحدة، ومجلس محافظي الوكالـة الدولية للطاقة الذرية، وتمثل ما يقرب من نصف أعضـاء حركة عدم الانحياز، ونصف منظمة التعاون الإسلامي. كما امتلكت إيران في القارة الأفريقية من خلال نشر التشيع والحرس الثوري نفوذًا خلال السـنوات الأخيرة، وترغب حكومة رئيسـي في إحيـاء هذا الوجود، إذ أن أفريقيـا مرشـحة لتصبح في المسـتقبل أكبر سـوق للنمو في العالم للسـلع والخدمات الاسـتهلاكية، وذلـك بحكم الكتلـة السكانية الشـابة والناتج المحلي الإجمالـي الذي ناهز الـ 2.96 تريليون دولار في عام 2022م بجانب التطور السـريع لقطاع تكنولوجيا الاتصـالات ووجود موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة وإمكانية استخدام الأراضي الزراعيـة لإنتاج الغـذاء؛ وبالتالي هي

شريك اقتصادي مهم يمكن أن يساعد إيران على التغلب على العقوبات والعزلة[1].

ولا شك، هيَّأت الأجواءُ الدولية الظروفَ الملائمة لتحركات إيران، حيث تعتقد طهران أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية من الأحادية إلى التعددية، وأن قوة التأثير الأمريكية في تراجع، وأن على إيران أن تصطف إلى جانب مجموعة كبيرة من الدول المستقلة التي تعادي الولايات المتحدة، وهذا الاصطفاف مدعوم من الصين وروسيا، التي تتوافق رغبتهما مع رغبة إيران ورغبة العديد من دول الجنوب العالمي من أجل بناء جبهة للحد من تأثير الهيمنة وإحداث تغيير في طبيعة النظام الدولي، ومن ثم يمكن النظر إلى دوافع زيارة رئيسي إلى أمريكا اللاتينية التي عادت فيها حكومات اليسار إلى السلطة، وكذلك أفريقيا التي تشهد عاصفةً من التنافس الدولي في هذا السياق[2].

2. الأدوات والتفاعلات:

في السابق، عزَّزت إيران نفوذها في أمريكا اللاتينية من خلال الأدوات التقليدية كاستخدام البعثات الدبلوماسية والمغتربين اللبنانيين والمراكز الدينية، وهو الأمر الذي منحها نموذجَ نفوذٍ خاص، لكن نظرًا لأولوية الاقتصاد في سياسة حكومة رئيسي الخارجية خلال المرحلة الراهنة، فقد اعتمدت إيران على تنفيذ سياساتها تجاه بعض دول أمريكا اللاتينية على الدبلوماسية الاقتصادية، وعلى دبلوماسية الطاقة، وهذا التوجه الذي تزايد مع تولي رئيسي السلطة، حيث جاءت جولة رئيسي بعد جولة لوزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان للدول الثلاث في فبراير 2023م، حيث مهَّد ذلك الطريق أمام توقيع رئيسي خلال زيارته على 35 مذكرة تفاهم بواقع 25 مذكرة مع فنزويلا و4 مع نيكاراجوا و6 مع كوبا، وغطَّت هذه المذكرات التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتعدين ومحطات الطاقة والتكنولوجيا الحيوية، وتصدير الخدمات الهندسية والفنية، وتصدير المنتجات القائمة على المعرفة وتوريد المواد الخام وإنشاء أسواق جديدة، وتصنيع الجرارات والسيارات، ومجال التعدين، والعلوم المعرفية وغيرها من المجالات[3].

ومن الواضح أن فنزويلا تُعد الدولة الأهم بالنسبة لإيران في أمريكا اللاتينية، حيث تتطلع إيران إلى زيادة التبادل التجاري مع فنزويلا إلى 20 مليار دولار بدلًا عن ثلاثة مليارات دولار، علمًا بأن إيران قد وقَّعت اتفاقيةً للتعاون الاستراتيجي مع فنزويلا في العام 2022م، وشهدت العلاقات تقدمًا ملحوظًا لا سيما على جانب الاقتصاد، وتحديدًا التعاون في مجال الطاقة حيث ساعدت إيران فنزويلا على إصلاح مصافي النفط التي تعطلت بسبب العقوبات، وزودتها بالبنزين، وحصلت إيران مقابل ذلك على الذهب تجنبًا للعقوبات الأمريكية، وتم تدشين خط شحن منتظم بين إيران وفنزويلا، مما سيسمح للشركات الإيرانية بنقل سلعها وبضائعها بانتظام إلى دول أمريكا اللاتينية، بما في ذلك فنزويلا وكوبا وحتى البرازيل، كما زاد التعاون العسكري بين البلدين بصورة ملحوظة وذلك رغم التهديدات الأمريكية، ورغم مذكرات التعاون التي تم توقيعها مع نيكاراجوا وكوبا غير أن تركيز رئيسي انصب على الدعم السياسي لهذه الأنظمة والتعاون في مواجهة الهيمنة الأمريكية ورفع الحصار والعزلة المفروضة على هذه الدول، وربما تطمح إيران لأن تكون علاقاتها الاستراتيجية مع فنزويلا نموذجًا يمكن الاسترشاد به مع نيكاراجوا وكوبا وسائر دول أمريكا اللاتينية[4].

أما على صعيد القارة الأفريقية، فمنذ توليها المسؤولية كثَّفت حكومة رئيسي من تحركاتها نحو دول القارة، فعلى مدى العامين الماضيين، قام وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان وفريقه بزيارات إلى دول أفريقية مختلفة، مثل مالي وتنزانيا وجنوب أفريقيا والنيجر، واستقبلت إيران رؤساء عدد من الدول الأفريقية، في محاولة لتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية. كما عقِدت في مارس 2023م قمة التعاون الاقتصادي بين إيران ودول غرب أفريقيا، وأكد رئيسي خلال القمة رغبة إيران والتزامها بتوسيع التعاون بشكل كبير مع الدول الأفريقية في مختلف القطاعات، ويبدو أن هذه الجهود قد أدت إلى نمو العلاقات التجارية، حيث وصلت الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا إلى 1.28 مليار دولار في العام 2022م، مقارنَة بـ 579 مليون دولار في عام 2020، وكان النمو في بعض المجالات المستهدفة أكبر، حيث زادت صادرات إيران من الخدمات الفنية والهندسية إلى أفريقيا بنسبة 700% في عام 2022م.

---

(1) وكالة أنباء فارس، امضای 12 سند همکاری میان ایران وزیمباوه، (22 تیر 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://2u.pw/87luDKg

(2) وكالة إيسنا، رئيسی: روابط سیاسی ایران وکوبا در عالی‌ترین سطح قرار دارد کاسترو: دوران یکجانبه‌گرایی به سرآمده، (26 خرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، bit.ly/466nCt7

(3) وكالة إيسنا، ضرورت تحکیم روابط ایران با آمریکای لاتین، (24 خرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/qL4cb

(4) وكالة إرنا، موفقیت دیپلماسی انرژی در آمریکای لاتین / تجهیزات و فناوری پتروشیمی ایران صادر می شود، (24 خرداد 1402)، تاریخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/ocrky

وتهدف إيران إلى تحقيق زيادة في التجارة مع الدول الأفريقية بمقدار عشـرة أضعاف، لتصل إلى 12 مليار دولار، مع تحديد الهدف الأولي بمبلغ 5 مليـارات دولار في غضون عامين، وقد تمت ترجمة هذا بتوقيع رئيسي خمس مذكرات تفاهم مع كينيـا، وأربع مع أوغندا، فضلًا عن تدشـين مكتب إيران للإبداع والتقنية، و12 مع زيمبابوي، وهو ما مجموعه 21 اتفاقية في مجموعة متنوعة من القطاعـات، بما فـي ذلك النفـط والطاقة والاتصـالات وتكنولوجيا المعلومـات والزراعة والطب، والصناعـة والتعدين وخدمات الضمان الاجتماعـي والتأميـن، والشـؤون الجمركية، والشؤون القضائية والقانونية، وتسليم المجرمين وتعزيز الاستثمار ومزارع تربية الأسماك، وغيرها من المجالات.

وهناك اهتمام خاص بالدول الثلاث التي زارها رئيسـي نظرًا لتموضعها في الجبهـة المناهضة للإملاءات الأمريكية فزيمبابوي على سبيل المثال تُعانـي من ضغـوط وعقوبات أمريكيـة وغربية مشـابهة لما تواجهه إيـران؛ ولهذا فـإن البلدين حريصان على التعاون في هـذا المجال، وفي هذا الإطار يُشـار إلى انعقاد الاجتماع التاسـع للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وزيمبابوي في يناير 2023م بحضور 3 وزراء مـن زيمبابوي في طهران، كما من المقرر أن يعقد الاجتماع العاشـر في العام الجـاري في العاصمة هراري، وتجدر الإشـارة إلى حجم التبادل التجاري بين إيـران وزيمبابوي الذي يبلغ 13 مليونًا و900 ألف يورو، منها 3 مليون و900 ألف يورو قيمة صادرات إيران إلى زيمبابوي[1]. كما تحاول إيران أن تسـتفيد من تولي أوغندا رئاسـة حركة عدم الانحياز منذ بدايـة عام 2024م، حيث يمكن لإيران تنسـيق المواقف معهـا بالنظر إلى السياسات المستقلة التي تتبناها على المستويين الإقليمي والدولـي. وأبدى رئيسـي خلال زيارته لأوغندا استعداد إيران لتشارك خبراتها مع أوغندا بشـأن إنشـاء مصفاة للنفط وتقديـم الخدمات التقنية والهندسية بعد اكتشافات جديدة للنفط في الـبلاد، وتطوير العلاقات التجارية معها، علمًا بأن قيمة التبادل التجاري بيـن إيران وأوغندا يبلغ 2.2 مليـون دولار منها 1.6 مليـون دولار صادرات إيران إلى أوغنـدا و600 ألف دولار صادرات أوغندا إلى إيران، كما أن لديها نزعة اسـتقلال عن القوى الغربية تجعلها قريبة إلى إيران[2].

خاتمة: النتائج واتجاهات العلاقة

على الرغم من أن علاقة إيران بدول أمريكا اللاتينية تمنحها ورقة ضغط مؤثرة فـي إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة، غيـر أن هذا لا يغير من الواقع كثيـرًا، إذ إن علاقـة إيران بهذه الـدول ما هي إلا تحالف بين الضعفاء، وهي علاقة تبدو مؤقتة يتم التنازل عنها بمجرد تسـوية الخلافات مع الغرب كما حدث بعد الاتفـاق النووي في 2015م. كذلك فإن التعويل علـى أن التعاون يمكن معه معالجة الأزمات الاقتصادية أو التغلب على العقوبات هو أمرٌ مشكوكٌ فيه، إذ سبق اختبار هذا المسار خلال فترة أحمدي نجاد لكن عوائدَه كانت على الجانب الاقتصادي محـدودة، كما أن الأزمـات الإيرانية ليسـت مرتبطة بالعقوبات والعزلة وحسـب، ولكنها وثيقة الصلة بالنهج السياسي الأيديولوجي لإيران وسوء الإدارة والمشاكل الهيكلية في الداخل وطبيعة إدارة الاقتصاد، كذلك فإن الميزان التجاري مختل ويميل لصالح إيران، وهو ما يُشير إلى عدم اهتمـام حقيقي من جانب هذه الدول بتنشـيط العلاقات التجارية مع إيران، وذلك لعدم جدواها، أو لتشـابه الهياكل الإنتاجية، أو للبعد الجغرافي والمشاكل اللوجسـتية ووجود بدائل قريبة وأقل تكلفة، ومن الصعب أن توسـع إيـران حضورها خارج نطاق الدول المعادية للولايات المتحدة في الفضاء اللاتيني والأفريقي، والتي يمكن أن تكون تحت طائلة العقوبات.

وفي الأخير؛ يمكن القول إنـه على الرغم من التحديات، غيـر أن الواضح أن حكومة رئيسـي سوف تحرص على توطيد علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا التي تخدم تطلعات إيران وتتوافـق معها في نهجها الخارجـي، بما في ذلك أولوية الاقتصاد، وستستفيد حكومة رئيسي من هيمنة المتشددين على السلطة ووحدة مؤسسات النظام ودعمها لهذه التوجهـات، وكذلك الواقع الدولـي والتنافس الجيوسياسـي الذي يفرض الحضور وزيادة النفوذ في هذه المناطق، لا سيما أن مسار الدبلوماسية مع الولايات المتحدة متعثر وإحياء الاتفاق النووي ما يزال بعيد المنال، ويمنح هـذا التوجه زخمًا في ظل تراخـي إدارة بايدن في تطبيق العقوبات، الأمر الذي يمنح طهران مساحةً لتوسـيع علاقاتها مع الدول غيـر الغربية، وذلك استجابةً لنهجها الأيديولوجي المتأصل وتطلعاتها الخارجية المبنية على مقاومة الهيمنة.

(1) وكالة إيسنا، سال آينده شاهد افزايش مبادلات بازرگانى ايران و آفريقا خواهيم بود، (22 تير 1402 هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://bit.ly/3Ob6VFM

(2) وكالة إيسنا، جزئياتى از همكارى هاى ايران و آفريقا در حوزه ارتباطات، (21 تير 1402هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2023م، https://cutt.us/q9YDf

العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين الانفراج والتعقيد

اتَّسمت العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العام 2023م، بالمواجهة والتصعيد المتبادل، وهو نمط سائد يحكم العلاقات منذ أكثر من أربعة عقود، لم تنجح الدبلوماسية غير المباشرة سوى في الوصول إلى صفقة لتبادل السجناء، فيما بقي الملف النووي معلقًا.

يعود انسداد أفق الدبلوماسية إلى عدد من العوامل

- انعدام الثقة المتأصل والظروف الجيوسياسية التي تفرض نفسها على العلاقات.
- الحسابات الداخلية للحكومتين، والاستعداد للانتخابات المرتقبة خلال العام 2024.

هكذا بقيت السياسات العدائية من الجانبين

حيث تقوم الولايات المتحدة بـ

- فرض مزيد من العقوبات على إيران وتقديم الدعم للمعارضة.
- تنسيق المواقف مع الدول الأوروبية لفرض مزيد من الضغوط على إيران.
- العمل على التنسيق مع القوى الإقليمية لإضعاف إيران ومحاصرتها.
- تعزيز الردع الإقليمي لمواجهة تهديدات إيران البحرية وفي مناطق تقاطع النفوذ.
- قطع الطريق على تطبيع علاقاتها بالقوى الإقليمية.

ومن جانبها قامت إيران

- العمل على تعزيز محور المقاومة وتعزيز أدوات الردع.
- التنسيق مع روسيا والصين والقوى المناهضة للولايات المتحدة في إطار التوجه شرقًا.
- القيام بمزيد من الهجمات البحرية في منطقة الخليج العربي وخليج عدن.
- قطع الطريق على المشروع الإقليمي الأمريكي المتمثل في طريق الهند – أوروبا الذي يمر عبر المنطقة.

حتى الآن يبدو أن الطرفين (أمريكا وإيران) نجحا في إدارة الصراع بينهما رغم الخلافات لكن في ظل التدهور الراهن في العلاقات من المتوقع أن تتجه العلاقات إلى مستويات أكبر من التعقيد، ويؤشر إلى هذا السيناريو:

- الغموض بشأن الملف النووي واقتراب إيران من العتبة النووي.
- انتهاء عدد من بنود الغرب وإزالة العديد من القيود والعقوبات على إيران.
- ضعف فاعلية العقوبات الأمريكية في التأثير على مواقف إيران وتوجهاتها العدائية.
- انفتاح إيران على دول المنطقة بما في ذلك السعودية، ودخول الصين كلاعب إقليمي بارز.
- وضعف تأثير التنسيق الأمريكي مع الحلفاء الإقليميين.
- الدعم الذي تتلقاه إيران من روسيا والصين في ظل التنافس الدولي الراهن بين القوى الكبرى.
- المواجهة الإقليمية الراهنة بين إيران والولايات المتحدة والتي فجرتها الحرب الإسرائيلية على غزة.

لكن بالنظر إلى حرص الجانبين على عدم الدخول في مواجهة مباشرة، فإن هناك سيناريو آخر وهو إدارة الصراع وتجنب المواجهة والتصعيد، مع العمل على الحفاظ على المكتسبات، ويؤشر إلى ذلك:

- ضبط النفس الذي تمارسه طهران وواشنطن في مواجهة أكبر اختبار للعلاقات منذ عقود وهو الحرب الإسرائيلية على غزة.
- التصعيد الإيراني المحسوب من خلال الوكلاء وتجنب تحمل المسؤولية المباشرة عن الهجمات على القوات والقواعد والمصالح الأمريكي في المنطقة.
- رسائل التهديد والردع الأمريكي التي تجبر إيران على حساب خطواتها بدقة.
- أولوية الحفاظ على النظام « الإسلامي » بالنسبة للنخبة الحاكمة.

يبدو أن السيناريو المرجح على المدى القريب هو إدارة الصراع والتصعيد المحسوب من الجانبين مع الاحتفاظ بباب الدبلوماسية مفتوحًا، لكن إذ ما قررت الولايات المتحدة المضي قدمًا في أي مشروع إقليمي على حساب إيران ومصالحها ونفوذها فإن التصعيد والمواجهة ليس أمراً مستبعداً.

الضغوط الأوروبية على إيران

تأثرت العلاقات الإيرانية-الأوروبية في 2023 باحتجاجات الحجاب التي تواصلت لأشهر في النصف الثاني من سنة 2022م بعد وفاة الشابة الكردية مهسا أميني، وحرب أوكرانيا وتطورات الملف النووي الايراني.

واستطاعت إيران تحقيق بعض المكاسب عبر توظيف ورقة المواطنين الأوروبيين المحتجزين لديها، والضغط على الدول المستضيفة للمعارضة الإيرانية.

ومن أهم النقاط في العلاقة بين أوروبا وإيران

استمرت إيران بتزويد روسيا بالأسلحة والطائرات المسيرة لاستخدامها في الحرب ضد أوكرانيا، وهو ما أثار حفيظة الدول الأوروبية.

في مايو 2023م داهمت السلطات الألبانية شقةً لجماعة «مجاهدي خلق» كما سلَّمت الإيرانيين أقراصًا صلبة لـ 213 جهاز كمبيوتر استحوذت عليها من معسكر «أشرف 3».

استمرار الغضب الأوروبي جرَّاء الأنشطة النووية الإيرانية، وعرقلة مهام المراقبة والتفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعم روسيا في حربها ضد أوكرانيا.

حقَّقت إيران في أبريل 2023م، انتصارًا كبيرًا من خلال عملية مبادلة دبلوماسييها المدانين في بلجيكا مقابل إطلاق سراح أربعة مواطنين أجانب كانوا محتجزين لديها منذ سنوات.

واصلت الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة الضغط على إيران والولايات المتحدة للامتثال للاتفاق النووي الموقع في 2015.

صعَّدت إيران من ابتزازاتها لمختلف الدول الأوروبية من خلال احتجازها رعايا أوروبيين بتُهم ينكرها الاوربيون.

تبقى العلاقات الايرانية الأوروبية محكومة بثنائية العقوبات والتعاون وترجيح إحداهما يتوقف على حجم التدخل الإيراني في النزاع الروسي-الأوكراني والفلسطيني-الإسرائيلي فضلًا عن الملف النووي وقضايا حقوق الإنسان.

الاستجابات الإيرانية للتحولات في آسيا الوسطى والقوقاز

قامت إيران مؤخرًا وبعد تزايد التحركات الإقليمية والدولية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز في 2023م، بخطوات لتعزيز نفوذها في هاتين المنطقتين، ومزاحمة الأدوار الإقليمية والدولية المتصاعدة لتعزيز النفوذ، لا سيما المساعي الإسرائيلية والتركية للنفوذ في منطقة تقع ضمن المجالات الحيوية للمشروع الجيوسياسي الإيراني.

أهم الخطوات التي قامت بها إيران

التقارب مع أذربيجان بعد أن كانا على شفا مواجهة مسلحة لاعتبارات تتعلق بالخلافات حول الملف الأرميني والدعم الإسرائيلي لباكو والممرات الاقتصادية.

افتتحت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إيرنا» مكتبًا لها في باكو وأطلقت موقعًا إلكترونيًا أذربيجانيًا، وبناءً عليه، سيكون لوكالة أنباء «أذرتاج» الأذربيجانية مكتب في طهران.

وقعت الدولتان على اتفاقية استكمال بناء جسر عبر نهر أستاراتشاي الذي يفصل بين البلدين.

بنهاية أغسطس 2023م، أجرى المدعي العام الأذربيجاني كامران علييف زيارة لطهران بدعوة من نظيره الإيراني محمد جعفر منتظري.

وقعت مع تركمانستان اتفاقيات في مجالات النقل والشحن على هامش مؤتمر بحر قزوين الذي انعقد في عشق آباد أغسطس 2023م.

التوقيع مع عشق آباد اتفاقية تصدير الغاز لإيران، والتي بموجبها ستستورد إيران 10 ملايين متر مكعب من الغاز من تركمانستان يوميًا.

أجرى الرئيس الأوزبكي زيارة لطهران في أكتوبر 2023م، وقّع خلالها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية.

قدّمت إيران الدعوة لرئيس وزراء كازاخستان لزيارة طهران في أبريل 2023م، وأثناء الزيارة وقّع الطرفان وثائق في مجالات اقتصادية حيوية.

اتّفقت إيران وطاجيكستان على إحلال العملة المحلية للبلدين في المعاملات والتبادلات التجارية، واستخدام طريقة المقاصة.

أبدى رئيس الوزراء الكازاخستاني استعدادَ بلاده لزيادة صادراتها لإيران بقائمة تضم 75 بند تصدير، وزيادة عبور البضائع الكازاخستانية عبر طهران باستخدام ممر السكك الحديدية بين كازاخستان وتركمانستان وإيران.

يُتوقع أن تتبنى إيران منهجًا براجماتيًا في تعاطيها مع دول آسيا والوسطى والقوقاز خلال العام 2024، من خلال الاستمرار في بناء شراكات اقتصادية وأمنية وتبادل الزيارات بين المسؤولين، وذلك بهدف تعزيز نفوذها في ما تعتبره إيران مجالاً حيويًا لها، وكذلك لتقليل المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها إيران نتيجة للاختراقات القوية التي حققتها بعض القوى الدولية والإقليمية مثل الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.

علاقة إيران بباكستان

مرَّت العلاقات الإيرانية-الباكستانية بمراحل مختلفة خلال العقود الماضية، وقد يكون النظام السياسي الحاكم هو السبب الأساسي في تغيير طبيعة العلاقات، إلَّا أنه في نهاية المطاف تكون «المصالح» هي السبب الأهم والذي يعلو صوته. وبالنسبة للبلدين الجارتين، فقد طغى الملف الأمني والتطورات الإقليمية على العلاقات بين الطرفين أثناء فترة حكم عمران خان، لا سيما على إثر تلقي الحرس الثوري ضرباتٍ من المعارضة البلوشية جنوب شرقي إيران، قبل أن تبرم طهران اتفاقيات أمنية لفرض سيطرتها على الحدود بين البلدين، دون إحداث أية تطورات على الصعيد الاقتصادي، ورغم اتجاه بوصلة العلاقات نحو المحور الشرقي أثناء حكم خان غير أنه لم تحدث تغييرات جذرية واسعة ذات أبعاد استراتيجية في العلاقات الباكستانية-الإيرانية، وفي المقابل رغم اتجاه بوصلة باكستان نحو محور الغرب خلال فترة شهباز لكن لعبت سياسة التوازن واتفاق تسوية العلاقات بين الرياض وطهران دورًا في تعزيز العلاقات الباكستانية-الإيرانية.

أبرز النقاط حول طبيعة العلاقات فيما بين البلدين

ظلَّـت العلاقـات في عهـد شـهباز وخلفـه أنـور الحـق كـاكار، محكومـةً بالخـط العـام للعلاقـة بـين الدولتـين المرسـوم بالقضايـا التعاونيـة والخلافيـة.

جـاءت المُـبادرة الصينيـة لعقـد حـوار بـين إيـران وباكـسـتـان بالعـاصمـة الصينيـة بكين في يونيو 2023م لتتصـدر المشـهد.

من أجـل تعزيـز سُـبل مكافحـة الإرهـاب وقَّعـت كلٌ مـن إيـران وباكسـتان مذكـرة التعـاون البحـري بـين البلديـن في 19 يونيـو 2023م.

لا يتوقـع تحسـنٌ كبـير في العلاقـات سـواءً اتجهـت بوصلـة القيـادة في باكسـتان نحـو المحـور الغـربي أو الشـرقي حـتى تتوقـف إيـران عـن ممارسـاتها تجـاه باكسـتان كالتهريـب بهـدف الالتفـاف علـى العقوبـات، وأمـن الحـدود وتوظيـف الشـيعة في الداخـل الباكسـتاني.

سـتظل مهمـة الزيـارات المتبادلـة علـى كافـة المسـتويات تخدم فقـط المصالـح المشـتركة وتحييد القضايـا الخلافيـة وإيجـاد أرضيـة مشـتركة بشـأن حمايـة مصالحهـم واهتماماتهـم المشـتركة لأجـل الاحتفـاظ بالحـد الأدنى مـن العلاقـات الوديـة.

تأزم العلاقات بين إيران وطالبان

مع قدوم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سُدة الحكم في إيران، تبنّى سياسة حُسن الجوار، في محاولة لكسب ثقة دول الجوار الإيراني، وربما كمنفذ للخروج من العقوبات الدولية المفروضة عليها. وفي القلب من دول الجوار تحظى أفغانستان بأهمية كبيرة في السياسة الإيرانية بشكل عام وسياسة إبراهيم رئيسي بشكل خاص، حيث تمتلك إيران حدودًا طويلة مع أفغانستان جعلتها تتشارك معها في نهر هلمند، وتتشارك مع إيران أيضًا ضمن مشروع ميناء تشابهار الهندي -الإيراني- الأفغاني، وأحد المستوردين للنفط الإيراني، فضلًا عن تركيبتها السكانية التي تضم الشيعة الهزارة.

ومن أبرز تطورات الأحداث بين البلدين في 2023م

- يُعد نهر هلمند أطول أنهار أفغانستان ويصب في بحيرة هامون بمحافظة سيستان بلوشستان الإيرانية، ويُعد مصدرًا رئيسًا لتغذية الأراضي على طول الحدود الإيرانية-الأفغانية.
- تسعى إيران باستمرار لإثبات حقها في النهر، إلَّا أن كابل لا تعترف بهذا الحق، وتعتبر النهر منطقة نفوذٍ خاصٍ بها.
- في 18 مايو 2023م، طلبت طهران من حركة طالبان، الاعتراف بحقوق بلادها في مياه النهر، ولكن جاء رد طالبان بالرفض، بحجة عدم توفر مياه كافية في الخزانات.
- طلبت طهران من طالبان السماح لخبرائها بزيارة مجرى النهر، وتقييم منسوب المياه في الخزانات، إلَّا أنها رفضت أيضًا.
- ردَّت إيران على رفض طالبان بأحقيتها في النهر بأنها لا تعترف بالهيئة الحاكمة حاليًا (طالبان).
- طالبت إيران بأن تضم حكومة أفغانستان، شخصيات تابعة لها من قبيلة الهزارة الشيعية.
- وقع اشتباك مسلح بين الطرفين في مايو 2023م بالمنطقة، ما أدى إلى قتلى وجرحى من الجانبين.
- سعت إيران نحو تجنب التصعيد من خلال الحفاظ على القنوات الدبلوماسية.
- وصفت طهران الاشتباك الأخير بينهما بأنه اشتباك محدود، واتهمت «أطرافا ثالثة».
- تسليمُ طهران حركةَ طالبان السفارة الأفغانية بطهران في فبراير 2023م.

على الرغم من التوتر الذي شاب العلاقة بين البلدين خلال العام 2023، إلا أن هنالك قيوداً تمنع طهران من تطوير هذا التوتر إلى صراع، نظرًا لإدراكها بالتكلفة العالية للحرب ضد حركة طالبان، وإمكانية استنزاف قدراتها العسكرية والمالية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها إيران، الضغوطات الأمريكية والأوروبية جراء دعمها لروسيا في حربها ضد أوكرانيا وتعثر الاتفاق حول برنامجها النووي. لهذه الاعتبارات من المرجح أن يسود الترقب الحذر العلاقات بين البلدين خلال العام 2024، مع بقاء العلاقة بينهما على ما هي عليه الآن، ما لم تصعد حركة طالبان ضد إيران.

دوافع تحرك إيران تجاه دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا

أعاد إبراهيم رئيسي إحياء توجهات إيران نحو أمريكا اللاتينية وأفريقيا استنادا إلى:

- متابعة سياسة المواجهة والتحرك بعيدًا عن الغرب.
- تشكيل تحالف من القوى المناهضة للولايات المتحدة.
- تشكيل نادي من الدول الخاضعة للعقوبات الأمريكية.
- إنهاء العزلة المفروضة على إيران والبحث عن شركاء وأسواق بديلة.
- حل المشكلات الداخلية بعيدًا عن الاتفاق النووي.
- التواجد المؤثر في الفناء الخلفي للولايات المتحدة وفي أفريقيا ساحة التنافس العالمي الراهن.

في هذا الإطار جاءت تحركات رئيسي على محورين

المحور اللاتيني

حيث مثّلت دول الاتحاد البوليفاري: فنزويلا وكوبا ونيكاراجوا وجهةً منطقية لاستقبال رئيسي، حيث لأنظمة هذه الدول تاريخُ نضالي وثوري يتشابه مع الخط الأيديولوجي الذي تتبنّاه إيران، وترى إيران أن التعاون مع دول مثل كوبا وفنزويلا يؤدي إلى دعمهما لإيران في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

المحور الأفريقي

إذ مثلت بعض الدول الأفريقية كينيا وزيمبابوي وأوغندا المناهضة للسياسة الأمريكية مدخلًا لاستعادة نفوذ إيران في أفريقيا، حيث تُعد أفريقيا شديدة الأهمية في سياق التوجهات الإيرانية، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لأفريقيا الذي يوفر لإيران موطئ قدم يخدم نفوذها الإقليمي.

وعلى الرغم من أن علاقة إيران بدول أمريكا اللاتينية تمنحها ورقة ضغط مؤثرة في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة، غير أن هذا لا يغير من الواقع كثيرًا، وستبقي السيناريوهات المطروحة للعلاقات مفتوحة أمام احتمالين

الاحتمال الأول: الحفاظ على المستوى الراهن من العلاقات

يرجح الاحتمال الأول عدد من المؤشرات

- انسداد الأفق أمام المفاوضات النووية.
- استمرار الاستقطاب والتوتر في علاقات هذه الأطراف بالولايات المتحدة.
- فرض الولايات المتحدة مزيد من العقوبات على هذه الدول.

الاحتمال الثاني: تراجع العلاقات

- إن العلاقة تبدو مؤقتة وسبق اختبارها ويمكن يتم التنازل عنها بمجرد تسوية الخلافات مع الغرب كما حدث بعد الاتفاق النووي في 2015م.
- إن علاقة إيران بهذه الدول ما هي إلَّا تحالف بين الضعفاء.
- إن هذه الدول ليس لديها ما تقدمه لبعضها البعض باستثناء دعم سياسي متبادل غير مؤثر، وبعض العلاقات الاقتصادية التي ما تزال محدودة وتسير في اتجاه واحد.
- إن هناك الأسس التي بنيت عليها العلاقة غير استراتيجية وتتعلق بالموقف من طرف ثالث وهو الولايات المتحدة.

السيناريو المرجح على المدى القريب

أن تحافظ هذه الدول على مستويات العلاقة الراهن، وربما العمل على تعزيزها، بسبب استمرار توتر علاقاتها بالولايات المتحدة، وتزايد قضايا الخلاف معها. لكن على المدى البعيد من المتوقع أن أي تغيير في العلاقات مع واشنطن ستكون له آثار سلبية على علاقة إيران الثنائية بدول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية.

الفقهـــاء والحاكميـــة في إيـــران

يتناول الكتاب الذي جاء في أحد عشر فصلًا، موزعةً على 397 صفحة، تفكيكَ بِنْية النظام الإيراني من خصائص عنف أيديولوجية وفكرية، واستكشـــاف بِنْية الأفكار والأيديولوجيات «المتشدِّدة»، التي تجعل الدولة الإيرانية في حالة استنفار دائم، لمواجهة احتمالية عدوان من جانب «الخصوم» و«الأعداء» وتكتلات «الاستكبار» و«الإمبريالية»، ونحو ذلك من مفردات مدرجة في الخطابات الرسمية الإيرانية...

بقلم: د. محمد بن صقر السلمي - د. محمد السيد الصياد

الخاتمـــــــة والاستنتاجـــــات

لا تــزال حالة الغمــوض الراهنة التــي تنتاب النظــام الدولي تُلقــي بظلالها على التفــاعلات بين القــوى الدولية والإقليميــة خلال عام 2023م، على المســتويات والمناطق كافة، إذ ظهرت جليًّا منافســة جيو-سياسية ارتبطت بالأساس برغبة في التغيير وتعديل الواقع الذي ظل مستقرًّا تحت مظلة القطبية الأحادية لفترة طويلة، ومن جهتها تســعى الولايات المتحدة لمقاومة حركة التغيير تلك، وتدفع بثقلها من أجل المحافظة على النظام الدولي، الذي أرْسَــت قواعده، وضمانِ استمراريته، لكن سُنّة التغيير يبدو أنها تسرى في النظام الذي فقد بعضًا من أَلَقه وبعضًا من شرعيته، والاعترافَ الجماعيَّ بأهليته وكفاءته.

وكان الظن حتى الربع الأخير من عام 2023م أن محور الصراع الأكثر اشتعالًا والتغييرات الأكثر تأثيرًا ستكون على الساحة الإفريقية، نظرًا إلى موجة من الانقلابات العاصفة والاضطرابات السياسية الداخلية والحروب والصراعات التي شهدتها القارة، وكذلك الهجمة التي شنَّتها القوى الدولية لتأمين نفوذها ومصالحها في إفريقيا، لكن في الحقيقة كانت المفاجأة هي التحولات الدراماتيكية التي شهدها الشرق الأوسط خلال هذا العام، جعلته في بؤرة الأحداث، وهو تغيير وثيق الصلة بمكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي وتأثيره في التفاعلات الإقليمية والدولية.

ويمكن القول إن بداية عام 2023م شهدت انطلاق مشروع واعد للاستقرار والازدهار الإقليمي قادته المملكة العربية السعودية لوضع حدٍّ للفوضى وتصفية المشكلات والخلافات، والبحث عن أطر للتعاون وإدارة الصراعات، وهو ما قاد في الربع الأول من العام إلى الاتفاق السعودي-الإيراني الذي رَعَته الصين، وكذلك إلى جُملة من التفاعلات قادت إلى تصفير بعض الخلافات، وإعادة تطبيع العلاقات بين القوى الإقليمية. الاتفاق السعودي-الإيراني تحديدًا عكس حدود التغيير في علاقة القوى الإقليمية بالقطبين الدوليين الولايات المتحدة والصين، أو بالأَحْرى رغبة بكين في التمدد في الفراغ الذي تركته واشنطن خلفها في هذه المنطقة، وكان هذا الاتفاق، وما يزال، أرضية مُهمة لضبط التنافس الإقليمي وتحقيق الاستقرار في منطقة غرب آسيا.

لكن على ما يبدو أن هذا التحول قد أثار حفيظة الولايات المتحدة، فأعادت ترميم عَلاقاتها بدول المنطقة حتى لا تسمح للصين بتوسيع التنافس الإستراتيجي معها، لهذا تبنَّت إستراتيجية جديدة تقوم على إعادة تقوية العلاقة مع الحلفاء وخلق آلية للأمن الإقليمي تسمح بإدماج إسرائيل، مع الدفع بمشروع اقتصادي مناهض لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي تمر عبر الشرق الأوسط، وهو مشروع الهند-الشرق الأوسط-أوروبا، كأنه إعادة هندسة للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

بطبيعة الحال استفزت إستراتيجية واشنطن بعض القوى الإقليمية، لا سيما فصائل المقاومة الفلسطينية، ومعها إيران، واندلعت عملية «طوفان الأقصى» لمواجهة هذا المشروع، وانفجر المشهد برمته، لتعود المنطقة إلى قلب الأحداث، وتستحوذ على اهتمام واسع النطاق، ويُعاد رسم الخارطة الإقليمية من جديد، موضحة التصدعات والخلافات بين القوى الإقليمية، وطبيعة التنافس بين القوى الكبرى.

ورغم أن الشرق الأوسط كان محورًا لتغييرات إستراتيجية مهمة، وأزاح من واجهة الأحداث عديدًا من التفاعلات الدولية في مختلف المناطق، ما تزال مظاهر هذا التغيير تتجلَّى في البيئات الإقليمية المختلفة، ففي أوروبا تُصرُّ روسيا على تأمين حدودها من جهة الناتو، الذي بدوره، تحت قيادة الولايات المتحدة، يريد أن يُنهي أي طموح جيو-سياسي عالمي لروسيا، وهو الحراك الذي امتد أثره إلى منطقة آسيا الوسطى، حيث اتجهت دول هذه المنطقة إلى التموضع مستغلة حالة الفراغ الراهنة نتيجة غياب روسيا، وحرية الحركة المتاحة في ظل الخلافات المتصاعدة بين القوى الدولية، مستندة في ذلك إلى موقع مؤثر بالنسبة لخطوط التجارة العالمية والممرات الإستراتيجية الكبرى، فضلًا عن ثروات هائلة من الطاقة والموارد الطبيعية.

وتجلَّت مظاهر التغيير كذلك في شرق آسيا، حيث الصراع بين القوتين الأكثر تأثيرًا على الصعيد العالمي، الولايات المتحدة والصين، إذ تدفع القوتان بأوراقهما في هذه المنطقة، وترغب الولايات المتحدة في حصار الصين في محيطها الإقليمي، ووضع حدٍّ لنزعة التحدي الصينية والرغبة في إحداث تعديل في طبيعة النظام الدولي يضمن لبكين نصيبًا أكبر من الموارد والسلطة الدولية.

وقد حاول التقرير الإستراتيجي أن يغطي هذه التطورات الإستراتيجية على مستوى العلاقات بين الفواعل الرئيسية دوليًّا وإقليميًّا، وعلى مستوى المناطق المختلفة والقضايا المؤثرة، وبناء على هذه القراءة الواسعة للمشهد الدولي وعلى مستوى البيئات الإقليمية، والتحولات الإستراتيجية في المملكة وتطورات الحالة الإيرانية، بما يسهم في الخروج بجملة من الاستنتاجات والتوقعات على المستوى القريب والمتوسط.

فعلى صعيد التطورات في البيئة الدولية من المتوقع استمرار الصراع في أوكرانيا مع تمسك الأطراف بمواقفها، وقد تُعزز روسيا قدرتها على تجاوز العقوبات المفروضة عليها وصد الهجوم الأوكراني المضاد، وفي المقابل سيستمر الدعم الغربي لأوكرانيا رغم تعثرها الميداني، كما أن المعادلة تستبعد نصرًا حاسمًا لأحد الأطراف، لذلك فإن الجلوس على طاولة المفاوضات متوقف على درجة الإنهاك التي تدفع المتحاربَين

أو أحدهما إلى الرضوخ وتقديم تنازلات ذاتية أو نتيجة ضغوط القوى الدولية، وإلى غاية تحقُّق ذلك، فإن اتجاه العسكرة سيتعاظم في القارة الأوروبية، سواء عبر حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، أو بشكل فردي، كما حصل مع ألمانيا خلال 2023م.

بالإضافة إلى ذلك سيظل التنافس الأمريكي-الصيني محتدمًا للغاية بين القطبين الدوليين، نتيجة الصراع على قضايا مركزية وليست هامشية حسب نظريات ومفاهيم القوة والصراع في العلاقات الدولية، كونها تتعلق بالصراع على طبيعة النظام الدولي والقيادة الدولية، لا سيما في ظل مساعي الولايات المتحدة لتحقيق معادلة التوازن الإقليمي في شرق آسيا لإفقاد الصين تفوقها الإقليمي بما يثنيها عن أهدافها الدولية، مقابل مساعي الصين لتحقيق معادلة التوازن الدولي لإفقاد الولايات المتحدة هيمنتها المنفردة على النظام الدولي، بما يُحدث تغييرات في نظام الأحادية القطبية لصالح نظام دولي مغاير يكون فيه للصين تأثير يتماشى وقوتها في مجريات الشؤون الدولية.

وعلاوة على ذلك، كشفت التطورات على الصعيد الاقتصادي العالمي أن النمو لا يزال متواضعًا، وذلك بفعل السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي اتبعتها الاقتصادات الكبرى، وكان أخطرها رفع أسعار الفوائد بمعدلات عالية. ويبدو أن ارتفاع أسعار الغذاء والمواد الأولية سيظل هاجسًا عالميًّا مع نقص الاستثمار العالمي والتوترات الجيو-سياسية، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، كما ستتجه البنوك المركزية غالبًا لخفض أسعار الفائدة، للحاجة إلى تنشيط الاستثمار والنمو العالمي، والأرجح أن ترتفع مستويات الديون الحكومية عالميًّا وتبعًا لذلك ستزيد الأزمات المالية والتحديات المجتمعية.

ولا يمكن إغفال تأثير الصراعات والأزمات السياسية في الاقتصاد العالمي، فبعد اندلاع الحرب الأوكرانية عام 2022م، جاءت عملية طوفان الأقصى في 2023-2024 لتُلقي بظلال كثيفة على الاقتصاد العالمي، خصوصًا التجارة وإمدادات الطاقة، وستتفاقم الأوضاع حال استمرار أو اتساع نطاق النزاع في منطقة الشرق الأوسط، وإلى جانب ذلك، ستكون لنمو استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تأثيرات إيجابية مرتبطة بزيادة الإنتاجية والرفاهية، في مقابل التنبؤ بمخاطر أمنية مُقلقة. كما أن التنافس الدولي المحتدم سيزيد التوجه نحو بناء وتوسيع التكتلات الاقتصادية حول العالم، لكن القليل منها يعمل بفاعلية، وذلك على الرغم مما هو مطروح من أفكار وخطط، بما في ذلك البحث عن بديل للدولار، إذ تمتلك العملة الأمريكية كثيرًا من عناصر القوة، وأسباب الهيمنة العالمية، لكن لا يعني ذلك أنها لا تُعاني من تراجع بفعل مهدِّدات فعلية آخذة في النمو، على المدَيين القصير والطويل. ويمكن حصر أربعة مؤثرات عالمية قد تسهم في هدوء الاقتصاد العالمي عام 2024م، والعكس صحيح. وهي: مدى انحسار التوترات الجيو-سياسية المرتبطة بأسعار الطاقة والمعادن والغذاء، وتراجع أسعار الفائدة العالمية، والسيطرة على الديون الحكومية، واحتواء أزمة الصين العقارية.

وبينما تتعقَّد العلاقات بين القوى الدولية وتتجه الدول إلى القوة وسيلةً لحل الصراع، وبينما يعاني النظام الدولي من حالة ضعف، وتغييب للمعايير والقواعد أو تجاهلها، فإن البيئة الأمنية ستكون أكثر توترًا، وسيتفاقم التنافس حول عناصر القوة غير التقليدية، وتتجه الدول نحو مزيد من العسكرة، بما في ذلك دعم منظوماتها بأحدث الأسلحة والتقنيات، لا سيما التقنيات الحديثة كالطائرات دون طيار، والصواريخ فرط الصوتية، وقدرات الحرب غير التماثلية، وسيطال ذلك التنافس والتوتر عديدًا من المجالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والتنافس على التكنولوجيا الحديثة وتأمين الرقائق الإلكترونية والمعادن الحرجة الأكثر أهمية في سياق التنافس الاقتصادي والسياسي العالمي، كما ستتسابق الدول، بل والشركات الخاصة الكبرى، لغزو الفضاء وغيرها من مجالات الأمن غير التقليدي، ناهيك بالصدام في بيئات أمنية وجيو-إستراتيجية جديدة، كمنطقة القطب الشمالي، باعتبار أن هذه المجالات هي أدوات تأمين القوة والسيطرة في المستقبل.

ويبدو أن المشهد الثقافي الفكري عالميًّا وإقليميًّا والحالة الدينية على الصعيد الإسلامي ستكون مجال تجاذب وتدافع ومراجعة، إذ من المتوقع أن تستمر المؤسسة الدينية السعودية في نهجها الوَسَطي المعتدل، وإيجاد توازن بين الإرث التاريخي التقليدي ومرحلة الانفتاح، وتفعيل الفقه المقاصدي والمصلحي، عبر التفريق بين الذاتيات والعرضيات والقطعيات والظنّيات. وأيضًا من المُرجَّح أن تستمر مؤسسة الأزهر في عهد شيخه الحالي محافظة

على المسافة بينها وبين السلطة التنفيذية، وأن تتعاظم فاعلية دار الإفتاء ومحوريتها، بيد أنَّ تغيرات كبيرة قد تطرأ على المشهد الديني برمته حال غياب الشيخ الطيب أو تغيير في وضعه الدستوري. وبخصوص الجماعات الإسلامية، فالراجح أن تستمر تشظيات جماعة الإخوان في مصر وتركيا، وأن يستمر تهميشها السياسي في تونس. أما تنظيما داعش والقاعدة فمن المرجح كذلك أن يستمر أفولهما بعد مقتل القادة المؤسسين المؤثرين، لكن قد يحدث في نفس الوقت بعض عمليات الذئاب المنفردة التي غالبًا لا يمكن كبحها أو التحكم فيها، ولا تدل في ذات الوقت على الفاعلية أو القدرة.

ولا يزال الخلاف قائمًا بين مرجعيتَيْ النجف وقُم، على مستوى المرجعيات الشيعية، وانقسام بين المكونات الدينية الإيرانية نفسها، بين التوجهات الشيعية ومنتقديها من السُّنَّة، ممثلة في الشيخ مولوي عبد الحميد، الزعيم السُّنّي المعروف. ومن ناحية أخرى تتنامى الضغوط الغربية على دول العالم للتعايش مع المثلية الجنسية، وإقرار شعارات المثليين وعدم ملاحقتهم، ومحاولة تضمين ذلك في قاموس حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الدينية والعرقية بغض النظر عن المبادئ الدينية والأعراف المحلية لكل مجتمع ودولة، لفرض الثقافة الغربية على المجتمعات، وأخيرًا بخصوص صعود اليمين المتطرف، فقد يستمر صعوده في بعض الدول دون أخرى، فنجد دولًا توظفه سياسيًّا وتستفيد منه في شرعنة وجودها وسياستها، كالهند وإسرائيل، وربما يكمن في دول أخرى، كبعض الدول الأوروبية التي بدأ بعضها في البحث عن آلية لتجريم حرق الكتب المقدسة، وإهانة مقدسات الآخرين.

على صعيد التطورات في البيئات الإقليمية، يمكن القول إن القضية الفلسطينية عادت قضية مركزية ومحورية أولى على المستويين الإقليمي والدولي بفعل تفجُّر الصراع على خلفية عملية طوفان الأقصى وما لحقها من حرب إسرائيلية شاملة كشفت عن رغبة إسرائيلية واضحة لتمرير مخططات التهجير القسري للفلسطينيين في قطاع غزة، تمهيدًا لتهجيرهم في الضفة الغربية، بقصد تحقيق الهدف الإسرائيلي الأسمى المتعلق بتصفية القضية الفلسطينية، لكن حالَ الإدراك الفلسطيني والعربي دون تحقيق الهدف الإسرائيلي، وقد كانت القمة العربية الإسلامية التي عُقدت في الرياض عاملًا حاسمًا في الوقوف أمام ذلك التغول الإسرائيلي. وتقف الحرب الإسرائيلية في غزة وراء تجدد التوتر الإقليمي، بدخول عديد من الأطراف الإقليمية على خط المواجهة لأغراض خاصة بحساباتها ومشروعاتها في الشرق الأوسط، كما ظهرت لها آثار في الداخل الإسرائيل والفلسطيني والأمن الإقليمي، بتصعيد الحوثيين ضد سفن التجارة الدولية، ما من شأنه خلط الأوراق الإقليمية، والتأثير في اتجاه المصالحات الإقليمية لإعادة ترتيب الحسابات وتأثيرها في بعض الملفات، مثل ملف التطبيع، وملف تسوية القضية الفلسطينية ذاتها، لا سيما في ظل الموقف الأمريكي الداعم بشدة لإسرائيل وحربها الشاملة في غزة، وتداعيات ذلك على الموقف الإقليمي والدولي تجاه المعسكر الغربي.

كما أن إدراك عدد من الفواعل الإقليمية بأن إستراتيجية تصفير المشكلات أو تسوية الأزمات العالقة البينية من شأنها تخفيف العبء والضغوط المتأتية من الفواعل الدولية، فقد توظف القوى الدولية خلافات القوى الإقليمية لصالح تحقيق مصالحها، لذلك سعت القوى الإقليمية إلى المصالحات وعقد التسويات للملفات العالقة لتعزيز مصالحها وثقلها في النظامين الإقليمي والدولي، وخلق واقع جيو-سياسي جديد في الشرق الأوسط يضمن مصالح الجميع، كل حسب قدراته وأوراقه الإقليمية والدولية، ويبدو صمود المصالحة السعودية-الإيرانية في ظل هذه التوترات دليلًا على قناعة دول المنطقة بذلك، كما يدلل التعاون التركي مع السعودية وقطر والإمارات على إدراك تركي قيمة التحالفات والشراكات الإقليمية، لا سيما مع الدول الخليجية، ويعزز العلاقات البينية والمواقف الإقليمية خصوصًا في ظل تطابق وجهات نظر الدول الخليجية وتركيا تجاه الحرب في غزة بضرورة وقف الحرب، والقبول بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على حدود يونيو 1967م. هذا الاتجاه التصالُحي ترتب عليه انفتاح إيراني على مصر أدى إلى تحقيق نتائج لا تزال محدودة، ولكنها تتطلب مزيدًا من الجهود المشتركة إذا ما كانت الدولتان الإقليميتان جادتين في إنجاز علاقات شاملة خلال 2024م، لكن على ما يبدو أن النظام المصري لديه حسابات تجاه مسألة خلق علاقات شاملة مع إيران ترتبط بجملة مصالحها مع الدول الخليجية والفواعل الدولية، كما ترتب عليها أيضًا الانفتاح العربي على سوريا، ومن خلاله تستطيع دمشق

المشاركة في القضايا العربية وإتاحة الفرصة لمشاركتها في حل أزمتها بإيصال المساعدات وعودة اللاجئين والإسهام في الإعمار.

وعلى مستوى دول الخليج العربي، نرى تناميًا لإدراك الخليج الضرورة الإستراتيجية للتحرك الجماعي وتنويع البدائل الخارجية، لتعزيز الأمن والاستقرار في الداخل وتعظيم المكاسب وتحقيق المصالح في الخارج، وبما يؤدي إلى تحييد تداعيات التحولات الدولية، من خلال الشراكات مع التكتلات السياسية والاقتصادية، وتعزيز العلاقات الدولية من خلال نهج جماعي أكثر فاعلية، إذ تسعى الدول الخليجية إلى تنويع اقتصاداتها لتفادي الأزمات الاقتصادية المرتبطة بتذبذب أسعار الطاقة، واستغلال الفرص المحلية والعالمية المتاحة لاستثمار قدراتها المالية، والتركيز على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، للحد من الاعتماد على النفط والغاز وتحقيق الاستدامة، وتفيد المعطيات الخاصة بتحركات وتوجهات وسياسات الدول الخليجية خلال عام 2023م، بأن سياسة العمل الجماعي المشترك وتنويع البدائل تعكس تحولًا في المواقف الإستراتيجية، ولذلك يُتوقع أن يزيد زخْم العمل الجماعي لدول الخليج لتحقيق تموضع في المجالات التي يتيحها التنافس في النظام الدولي، وزيادة التركيز على تخفيف حدة التوتر الإقليمي، واستغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق مزيد من النمو في دول مجلس التعاون الخليجي وتنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في الفرص المتاحة، خصوصًا في مجال الطاقة النظيفة، والتقنيات الحديثة والصناعات، تحقيقًا لرؤى التنمية المشجعة التي تبنَّاها عديد من الدول الخليجية.

وفي ما يخص القارة الإفريقية، فقد فرضت الأهميّة الإستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها هذه القارة، فضلًا عن المعطيات الدوليّة لعدد من القوى العالميَّة، لا سيما روسيا والصين وفرنسا والولايات المتَّحدة الأمريكية، الدخول في حلبة التنافس لضمان تحقيق مصالحها، وكان من المتوقع أن يُلقي هذا التنافس الدولي بظلاله الثقيلة على القارة الإفريقية، فقد شهدت دولتان في غرب إفريقيا، وهما النيجر والجابون، انقلابين عسكريين، كما شهدت دولتان أخريان في شرق القارة، وهما السودان وإثيوبيا صراعًا داخليًّا على السلطة بين الجيوش الوطنية والقوات الموازية، لذا فإنه في ظل هذه التحديات فإن مستقبل هذه القارة سيكون محفوفًا بالمخاطر ومفتوحًا على السيناريوهات كافة، ما لم تأخذ دول القارة بزمام المبادرة وتخلق لها مسارًا مستقلًا يقلل من مخاطر التنافس الدولي المحتدم على القارة الإفريقية.

أما دول آسيا الوسطى، فتواجه ضغوطًا داخلية وخارجية فرضتها التحولات الدولية على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، ولذلك تحركت نحو تنويع شركائها وبدائل سياستها الخارجية، باعتبارها ضرورة إستراتيجية للتخفيف من عبء التحولات، وللحفاظ على أمنها واستقرارها في الداخل، في تحركات جماعية أشبه بالتحركات الجماعية الخليجية، لذلك يُتوقع في ظل رغبتها في زيادة صادرات الطاقة والتجارة الدولية تنامي تحركاتها الدولية تجاه الفاعلين الدوليين كافة، وتعدد بدائل سياستها الخارجية خلال 2024م، كما تُتوقع أيضًا استمرارية علاقتها مع روسيا لإدراكها أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لها، إذ تشهد دول آسيا الوسطى، خصوصًا أوزبكستان وكازاخستان، ارتفاعًا في الطلب على الغاز بسبب النمو الاقتصادي والنمو السكاني، الأمر الذي يوفر فرصًا جديدةً لصادرات الغاز الروسية التي ستواصل موسكو إيلاءَ أولويةٍ قصوى لها، وستعزز هذه الدول علاقاتها مع الصين التي تحتاج عجلتها الاقتصادية العملاقة إلى تأمين الطاقة بشكل مستمر، ما يمكن أن توفره لها دول آسيا الوسطى، وتقع أيضًا آسيا الوسطى ضمن نطاق الممر الاقتصادي الصيني العابر للحدود «الحزام والطريق». وفي خضم الطلب المتزايد على المعادن النادرة، من المتوقع أن تبحث دول آسيا الوسطى، التي لديها موارد، مثل الليثيوم والكوبالت اللذين يعدان من العناصر بالغة الأهمية للبطاريات الكهربائية، عن أسواق واستثمارات جديدة للتصدير خلال 2024م.

يتضح هذا الاتجاه من النقاشات والتعاقدات مع الدول الأوروبية والشركاء الآخرين مثل الهند، التي يُتوقع أن تستمر لفترة من الزمن.

وعلى صعيد التطورات الإستراتيجية في المملكة العربية السعودية يمكن القول إن عام 2023م كان من أكثر الأعوام التي ترجمت رؤية 2030 إلى واقع، ومن أكثر الأعوام التي لامست فيها «الرؤية» حدود التطبيق والتنفيذ على الأرض، فقد ودّعت المملكة العربية السعودية عام 2023م بجهود كبرى وحراكٍ ملموس في إعطاء أولوية لشؤونها الداخلية، وهو ما انعكس باختصار في كثافة الأنشطة التنموية وانتشارها قطاعيًّا وجغرافيًّا في ربوع المملكة، ويدعمها في

ذلك تحقيق كثير من المبادرات مستهدفاتها بشكل مبكّر. وتغلب الإيجابية على التوقعات العامة للاقتصاد السعودي ولسياسات التحديث الداخلية للعام القادم 2024م، وهي توقعات مدفوعة بعدد من العوامل المرتبطة بجزء منها بمستجدات وأحداث عام 2023م والديناميكية التي انتهجتها السياسة السعودية الداخلية، وبالسياسة العامة للمملكة وتطلعاتها لتسريع مستهدفات رؤية 2030م. ومن المتوقع على هذا الصعيد أن تُحدث السعودية عددًا من التغييرات والتحديثات في عدد من القطاعات الداخلية، سواء الاقتصادية أو الترفيهية أو الاجتماعية أو العسكرية وغيرها، وأن تطلق عددًا من المشاريع المرتبطة باستحقاقاتها خلال عام 2024م وما يليها من استحقاقات مهمة، كاستضافتها حدثَي «إكسبو 2030» و«كأس العالم 2034م»، بهدف ضمان استضافة متميزة لهذه الأحداث، وللارتقاء بمكانتها بما يتناسب مع طموحها وتطلعاتها الإقليمية والدولية.

مسار السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية يتكامل ويتلاءم مع سياستها الخارجية في تحقيق تطلعاتها ورؤيتها الإستراتيجية، فقد انتهجت المملكة خلال عام 2023م حقبة أكثر وضوحًا في رؤيتها الجيو-سياسية، بتبنّيها سياقات وتحركات خارجية ناشطة إقليميًّا ودوليًّا، من أجل بناء التوافقات وبناء الجسور وتبريد الأزمات العالمية. ومن غير المستغرب أن يستمر هذا النهج خلال عام 2024م، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية المتنامية في زمن الفوضى العالمية الراهنة والمستمرة، والحاجة إلى التحوط من أي تغيرات قد تؤثر سلبًا في مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، واستثمار متانة اقتصادها وعلاقتها مع الدول في الوصول إلى حلول تُفضي إلى الازدهار والتعايش السلمي والإيجابي للمملكة ولباقي الدول في المنطقة والعالم على حد سواء.

وأخيرًا في ما يخص تطورات الحالة الإيرانية، استمر السخط الشعبي الناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية وقمع الحريات المدنية، وضعف أداء الحكومة في المجالات الخدمية، وهو ما ينبئ بتجدد الاحتجاجات الشعبية في إيران خلال عام 2024. وتمثل الانتخابات البرلمانية، المقررة في مارس 2024م، اختبارًا حقيقيًّا لرغبة النظام في إعادة الزخم الشعبي للاستحقاقات الانتخابية القادمة في إيران. فإذا ما قرر مجلس صيانة الدستور منح أهلية الترشح لأكبر عدد من الإصلاحيين لخوض الانتخابات، سيكون قد نجح في إعادة المواطنين للمشاركة بكثافة في صناديق الاقتراع، وبالتالي تقليص التوتر في الساحة وإفساح المجال لمشاركة أوسع في الانتخابات الرئاسية القادمة، أما إذا كان يخطط لمواصلة نهجه السابق في إبعاد المرشحين الإصلاحيين، فإن ذلك سيعني اتجاه منحنى المشاركة في الانتخابات نحو مزيد من الانحدار، وهو ما قد ينعكس سلبًا على مستقبل استقرار النظام الإيراني. كما أن إجراء تعديلات على قانون الانتخابات البرلمانية وحرص المحافظين على مواصلة سيطرتهم المطلقة على جميع مؤسسات النظام، يوحي بإمكانية أن يفضل المتشددون خيار مواصلة السيطرة على مؤسسات النظام، على خيار إفساح المجال لعودة الإصلاحيين إلى الحياة السياسية.

ازدادت صعوبة الوضع الاقتصادي والمعيشي في إيران خلال عام 2023م، نتيجة النمو الاقتصادي المتواضع ونصيب الفرد المتراجع، والوضع المالي والنقدي شديد الحرج، حتى مع تحسن صادرات النفط، ومستويات مرتفعة للغاية للأسعار. ومن ثم انعكاس هذا الأداء على المجتمع في ارتفاع الفقر وبطالة الشباب وسوء التغذية. وبناء عليه، لا يتوقع أن تُعالج التحديات الاقتصادية والمالية المتراكمة بشكل سريع، أو يكون لها أثر ملموس معيشيًّا خلال عام 2024م، حتى مع زيادة صادرات النفط. وقد تضطر الحكومة الإيرانية إلى اتخاذ قرارات أكثر تقشفًا في الموازنة في ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري والتنموي والدعم بسبب شح الإيرادات. وقد تلجأ الحكومة لزيادة الاقتراض المحلي وضخ السيولة دون انضباط، ما سيفرض مزيدًا من الضغوط التضخمية والمعيشية.

سيتواصل ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي من أجل التجارة، والتحوط للتضخم وتراجع العملة المحلية. كما ستخلق العقوبات الأمريكية قيودًا أمام استقرار الأداء الاقتصادي الكلي لإيران. في المقابل ستستمر محاولات النظام لإيجاد طرق للالتفاف على العقوبات بالتعاون مع الصين وروسيا وبعض دول الجوار، للتخفيف من تداعيات العقوبات الاقتصادية. ولا يُستبعد أن يقود موقف إيران من حرب غزة والتوترات بالبحر الأحمر إلى تطبيق قرارات دولية صارمة ضد إيران ستُطيل أزماتها الاقتصادية بالداخل حال تطبيقها، وسيخلق توسع الصراع بالمنطقة تحديات اقتصادية عالمية. وبرغم انضمام إيران مؤخرًا لتجمُّع دول مجموعة البريكس، فإن

التوقعات لا تشير إلى إمكانية استفادة إيران سريعًا من ذلك، نظرًا لأوضاعها الاقتصادية الصعبة، ووقوعها تحت عقوبات اقتصادية تحد من تعامل كثير من الدول معها.

سلكت الحكومة في المرحلة التي أعقبت احتواء احتجاجات الحجاب مسارًا معاكسًا تمامًا لتوجهات الرأي العام، من خلال إصدار قانون جديد للحجاب ينسجم مع الهُوية الدينية للنظام التي يستمد منها شرعيته. وهو ما يعكس محاولة النظام الإيراني التشبُّث بالمربع الأيديولوجي باعتباره آخر معاقل استمراره، فهو يرى أنه في حالة تراجعه عن قضية الحجاب، وبرضوخه لمطالب التساهل مع نزعه، سيفقد ورقةً مهمةً لشرعيته عند القطاعات المتديِّنة في المجتمع الإيراني. لذلك يتوقع أن تستمر المناوشات «الفردية» حول الحجاب بين الإيرانيين والسلطة السياسية، بالتزامن مع احتجاجات فئوية يعمل النظام على قمعها لمنع تحولها إلى حركة احتجاجية موسعة.

أسهمت المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في صناعة أجواء إيجابية وتعزيز مسار العملية السياسية في اليمن، غير أنه وفقًا للمؤشرات والمعطيات المتعلقة بالموقف الإيراني من الأزمة اليمنية في عام 2023م فمن المستبعد أن يكون لإيران دور إيجابي في العملية السياسية اليمنية. كما أن الهجمات الحوثية على إسرائيل والقرصنة البحرية لا تهدف لتغيير معادلة الحرب في فلسطين بقدر ما تحاول الاستثمار في الحرب لتعزيز شعبيتها في العالمين العربي والإسلامي ونفوذها في الداخل. بناء على ذلك يُرجَّح أن تعمل تبعات أحداث غزة على تأخير التوقيع على اتفاقية «خارطة الطريق» التي أعلن عنها المبعوث الأممي إلى اليمن.

التوجه البراغماتي الإيراني لتعزيز النفوذ في العراق لا يعكس تحولات إستراتيجية، وإنما تكتيكية تتماشى وطبيعة الظروف الداخلية والإقليمية والدولية الخانقة للنظام، فقد لا تعني إلغاء التوجه العسكري عند الحاجة إلى الحفاظ على النفوذ، بدليل اللجوء إلى الأدوات العسكرية ضد الأهداف الأمريكية بذريعة الضغط على واشنطن لوقف الحرب في غزة.

سيبقى النفوذ الإيراني في سوريا تحت وقع التحديات ودورات التصعيد والاستهداف المتواصل من كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وستستمر إيران في تجنب الرد القوي للحفاظ على مكتسباتها في سوريا، التي ستتأثر باعتبارات عدة، منها المعارضة الداخلية التي تدعو إلى خفض التصعيد مع واشنطن وتل أبيب تجنبًا للمساس بأمنها القومي. وكذلك الموقف الأمريكي والإسرائيلي ومستجدات الأزمة الفلسطينية، فضلًا عن العامل الروسي وطبيعة التعامل مع الأطراف الفاعلة في الملف السوري وتقاطعاتها مع الموقف الروسي الدولي.

مع دخُول لبنان العام الجديد 2024م على وقع بقاء أزمة الشغور الرئاسي وتداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية بجانب الأزمة الأمنية على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، ستُبقي طهران، وبالتبعية «حزب الله»، على مقاربتهما في الضغط على الأطراف الداخلية اللبنانية والأطراف الخارجية الفاعلة في الملف اللبناني، بجانب الاستعراض والتلويح بورقة الحرب والسلم في لبنان من أجل حصد مزيد من المكاسب وفرض خِياراتها الإستراتيجية في ظل توقعات باستمرار تقلبات الأوضاع الإقليمية والدولية مستقبلًا.

على صعيد علاقة إيران بالقوى الدولية، فإن التطورات خلال عام 2023م قد نقلت الصراع بين إيران والولايات المتحدة إلى مستوى غير مسبوق، وأصبح مسار الدبلوماسية مغلقًا، ومن المتوقع أن تتصاعد المواجهة غير المباشرة بين الجانبين، وذلك نظرًا لوجود تعارض كبير في المصالح كشفت عنه الحرب الإسرائيلية على غزة، وليس مستبعدًا بالكلية أن تتسع المواجهة إقليميًّا أو بصورة مباشرة بين الطرفين، خصوصًا أن الجانبين على مقربة من استحقاقات انتخابية وثيقة الصلة بالتأثير في مسار العلاقات. كما أن تقريب وجهات النظر بشأن الملف النووي بين إيران والولايات المتحدة لا يزال بعيد المنال، وذلك بسبب تعزيز إيران قدراتها النووية، فقد تنامَى مخزون اليورانيوم المخصب بشكل كبير ومقلق، وباتت طهران بذلك أقرب من أي وقت مضى من العتبة النووية، وباتت العودة إلى الاتفاق الأصلي في هذا الوضع بلا معنى. وستبقى العلاقات الإيرانية-الأوروبية محكومة بثنائية العقوبات والتعاون وترجيح إحداهما يتوقف على حجم التدخل الإيراني في النزاع الروسي-الأوكراني والفلسطيني-الإسرائيلي، فضلًا عن الملف النووي وقضايا حقوق الإنسان.

يُتوقع أن تتبنَّى إيران منهجًا براغماتيًّا في تعاطيها مع دول آسيا والوسطى والقوقاز خلال عام 2024م، من خلال الاستمرار في بناء شراكات اقتصادية وأمنية وتبادل الزيارات

بيـــن المســـؤولين، وذلك بهدف تعزيـــز نفوذها في مـــا تعتبره إيـــران مجالًا حيويًّا لهـــا، وكذلك لتقليل المخاطـــر الأمنية التي قـــد تتعرض لها إيـــران نتيجـــة للاختراقات القويـــة التي حققها بعض القوى الدوليـــة والإقليمية، مثل الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.

لا يُتوقع تحسنٌ كبير في العلاقات الإيرانية–الباكستانية، ســـواء اتجهت بوصلة القيادة في باكســـتان نحو المحور الغربي أو الشـــرقي، حتى تتوقـــف إيران عن ممارســـاتها تجاه باكســـتان، كالتهريـــب بهـــدف الالتفاف علـــى العقوبات، وأمن الحدود، وتوظيف الشـــيعة فـــي الداخل الباكستاني. وســـتظل مهمة الزيارات المتبادلة على المستويات كافة تهدف إلى تحييد القضايا الخلافيـــة وإيجـــاد أرضيـــة تواصل مشـــتركة للاحتفاظ بالحد الأدنى من العلاقات الودية.

وعلى الرغـم مـــن التوتر الذي شاب العَلاقة بين إيران وأفغانســـتان خلال عـــام 2023م، فإن قيـــودًا تمنع طهـــران من تطوير هـــذا التوتر إلى صراع، نظـــرًا لإدراكها التكلفـــة العالية للحرب ضد حركة طالبان، وإمكانية اســـتنزاف قدراتها العســـكرية والمالية، خصوصًا فـــي ظل الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها إيران، والضغوطات الأمريكيـــة والأوروبيـــة جراء دعمها روســـيا في حربها ضد أوكرانيا وتعثر الاتفاق حول برنامجها النووي. لهذه الاعتبارات من المرجَّح أن يســـود الترقب الحذر العلاقـــات بين البلدين خلال عام 2024م، مع بقاء العلاقة بينهما على ما هي عليه، ما لم تصعّد حركة طالبان ضد إيران.

أحيت زيـــارة الرئيـــس الإيرانـــي إلى بعض دول أمـــريكا اللاتينية وبعض الـــدول الإفريقية نزعة إيران للتحـــرك بعيدًا عن الغرب، والاندماج في إطـــار دولي مناهـــض للهيمنـــة الأمريكية، ومحاولـــة لإنهـــاء العزلة المفروضـــة على إيران وحـــل مشكلاتها بعيدًا عن الغـــرب، بما في ذلك التعـــاون لإحباط تأثير العقوبـــات، والمتوقع أن تستمر إيران في تنمية هذه التوجهات، والاندماج بصورة أكبـــر مع القـــوى التي تُبـــدي معارضة للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، لا سيما بعد الحرب الإســـرائيلية على غـــزة والمواجهة المتصاعدة مع الولايات المتحدة.

إجمـــالًا، يمكن القول إن النظـــام الدولي يمر بمرحلة حرجة، في ظل التوسع في بناء التحالفات المتنافســـة والتمـــادي في تأكيـــد النفوذ، وفي ظل المصالـــح المتضاربة، بما في ذلك المصالح الجيو–سياســـية والاقتصاديـــة، التـــي تتجلَّى مظاهرها بوضوح في الممرات التجارية العالمية التي ترتســـم فوق خطوط الصدع السياسي، وما لم تتدارك القـــوى الكبرى خطورة هذا التنافس، الـــذي تحول إلـــى صراعات مختلفـــة في عديد من البيئـــات الإقليمية، فإن المشـــهد العالمي برمته قابل لمزيد من الانفجار واتســـاع نطاقات الصراعات والحروب، الأمر الذي سيحول الأنظار عن مواجهة عديد مـــن التهديدات التي يواجهها العالم، بما في ذلك التغيرات المُناخية وانتشـــار الأسلحة غير التقليدية، ونمو الإرهاب والتطرف، وموجـــات النـــزوح واللجوء، وقد يكون الشـــرق الأوسط هو المنطقة الأكثر تأثرًا بهذه التطورات وهذا الواقع البائـــس، نظرًا إلى أنـــه يختزن في تاريخه وجغرافيته ومـــوارده وثقافته عديدًا من التقاطعـــات والخلافات التي يمكـــن أن تجعله ســـاحة كبيرة للفوضى وعدم الاستقرار. ويمكن القول بأنه بات من الصعب التعويل على النظام الدولي الراهـــن بقواعده وآلياتـــه المعطّلة، في ضبط الصراعـــات والتعامل مع الأزمات الدولية المختلفة، وهذا ما كشـــف عنه التعاطي الدولي مع الحرب الإســـرائيلية على غزة، إذ يوجد عجز كامـــل، فضلًا عن خلاف حول مـــا هو بديهي من قواعد العدالة الدولية.

التقرير الإستراتيجي السنوي

معضـــلات الســـلام والتحـــوط الإستراتيجـــي

2024 - 2023

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الإستراتيجي السنوي

معضلات السلام والتحوط الإستراتيجي

2024-2023

www.rasanah-iiis.org